جامعة عباس لغرور خنشلة

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

الإيداع القانوني مارس 2017

مجلة الأصيل

للبحوث الإقتصادية و الإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية و التجاريةو علوم التسيير

المجلد : 6
العـدد : 1

أفريل 2022

مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية

EL ACIL

ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

Legal deposit : march 2017

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

EL ACIL Journal

for Economic and Administrative Research

INTERNATIONAL SCIENTIFIC JOURNAL , ISSUED BY THE FACULTY OF ECONOMIC -AND COMMERCIAL SCIENCES AND MANAGEMENT SCIENCES .ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

Volume : 6
Number : 1

April 2022

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور خنشلة

Volume: 6 المجلد: 6
Numbre:1 العـــدد:1

أفريـــل 2022
April 2022

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866
Legal Deposit March2017

فريق تحرير المـجلة

رئيس التحرير
أ.د.ليليا بن منصور

الـمحررون المساعدون

د.عجالي دلال جامعة خنشلة-الجزائر	**أ.د. رابح خوني** جامعة بسكرة-الجزائر	**أ.د.عزيز حميوي** جامعة فاس -المغرب
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة-الجزائر	**أ.د. نعيمة غلاب** جامعة قسنطينة2-الجزائر	**أ.د. طارق الصدراوي** جامعة المهدية-تونس
د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة-الجزائر	**أ.د زبير عياش** جامعة أم البواقي-الجزائر	**د. عطوش هشام** جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب
أ.د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة-الجزائر	**د.نوفل سمايلي** جامعة تبسة-الجزائر	**د.ماجد قاسم السياني** جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن
د.فضيلة بوطورة جامعة تبسة-الجزائر	**ا.د. كايا سيد علي كمال** جامعة تولوز-فرنسا-	**د. مصطفى محمود عبد السلام** جامعة أم القرى -العربية السعودية
د.ايمان الصالجين احمد بوذهب جامعة عمر المختار-ليبيا	**د.القوصي همام** جامعة حلب - سوريا	**د.ولد حام الطالب مصطفى** جامعة نواكشوط العصرية
د.جمال لعمارة جامعة طيبة -السعودية	**د.سملالي يحضيه** جامعة الملك فيصل - السعودية	**د. شفيق باكور** المدرسة الوطنية للتجارة ةالتسيير طنجة-المغرب
د. مونيا بن عبد الله جامعة تولون-فرنسا-	**د. محمد كنوش** الجامعة التركية-تركيا	**د.سمية محمد مصطفي محمد الامين** جامعة كسلا - السودان
د . يوسف ناصري الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا	**د. فيصل فرحي** جامعة مونريال-كندا-	**د.أميرة السيد عبد الحميد الجندي** جامعة الازهر -مصر
د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار- ليبيا	**د.اوكيل عمار** جامعة السلطان قابوس -عمان	**عبد القادرمحمد منصور منصور** جامعة الأقصى غزة -فلسطين

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866
Legal Deposit March2017

تقديم المجلة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية: مجلة علمية دولية ، محكمة نصف سنوية مجانية لا تهدف إلى الربح، ذات وصول مفتوح، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عباس لغرور خنشلة منذ سنة **2017**، ذات الترقيم الدولي **ISSN:2571- 9866**، **EISSN: 2661-7854** وإيداع قانوني: **مارس2017** ، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية الأصيلة التي لم يسبق نشرها في ميدان العلوم: الاقتصادية، التجارية، التسييرية الإدارية، وكل العلوم ذات الصلة، باللغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية .

تنشر أعداد المجلة في وقتها بشكلي الكتروني وورقي وهي متاحة للتحميل.

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

الموقع الالكتروني للمجلة:

http://www.univ-khenchela.dz/revueAcile/index.html

البريد الالكتروني للمجلة:

revue.elacil2017@gmail.com

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

أخلاقيـات النشــر

تنشر **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية** المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقرائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك وتسهر المجلة على ان يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

- **النزاهة:** يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.

- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.

- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر دون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2. مسؤولية المحكم:

-**المساهمة في قرار النشر:** يساعد المحكم(المراجع) رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.

- **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المحكم(المراجع) المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال المرسل إليه حسب المنصة ASJP في الآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه عليه بالضغط على أيقونة رفض التحكيم.

- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمحكم، أن يسعى المحكم على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها من أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

- **الموضوعية:** على المحكم إثبات مراجعته وتقييمه للأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس
بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصرية، المذهبي وغيره.

- **تحديد المصادر:** على المحكم محاولة إيجاد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (المقال) والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش، بشكل صحيح، وعلى المحكم إبلاغ رئيس التحرير وإنذاره بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.

- **تعارض المصالح:** على المحكم عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح لأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3. مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة أو الشكل أو المضمون وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات **بشكل صحيح، وذلك عن طريق:** الإحالة الكاملة ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.

- **الأصالة والقرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي إقتباس أو إستعمال فقرات أو كلمات الآخرين، يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، ومجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية تحتفظ بحق استخدام برامج القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.

- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.

- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح ، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.

- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال أو أولئك المساهمين بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء آخرين لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقال جيدا وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه ونشره بذلك الشكل المطلوب في قالب المجلة الذي يتم تحميله عن طريق المنصة ASJP.

- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، والمواقع الالكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.

- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبه أو إكتشف إلى وجود خطأ جوهري وعدم الدقة في جزيئات مقاله في أي زمن أن يشعر فورا رئيس تحرير المجلة أو الناشر ويتعاون لتصحيح الخطأ.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

دليل المؤلفين

1. تقديم المقالات:

ندعو الباحثين الراغبين في نشر مقالاتهم في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، الاطلاع على:" تعليمات للمؤلفين " و " دليل للمؤلفين" عبر الصفحة المخصصة للمجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وذلك من خلال رابط المجلة :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

ولتقديم المقالات المقترحة للنشر، على المؤلف النقر على أيقونة: " إرسال مقال" الموجودة بقائمة الاختيارات على يسار الشاشة بصيغة **Word** . في رابط المجلة**:**

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

إذا كان لدى المؤلف حساب من قبل(اسم مستخدم/ كلمة مرور) للدخول إلى مساحة . **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"** فعليه النقر على الخيار " دخول ". وإن لم يكن لديه حساب فعليه تسجيل نفسه في المنصة بالنقر على الخيار " تسجيل"، وهذا حتى يتسنى له إرسال مقاله ومتابعته عبر المنصة.

2. المبادئ التوجيهية للمؤلف:

- على المؤلف قراءة وإتباع التوجيهات والتوصيات بدقة.
- يحق لرئيس التحرير إعادة المقالات التي لا تتوفر فيها التوجيهات و التوصيات. المطلوبة.

3. عملية تقييم وتحكيم المقالات:

أولا: يتم فحص المقالات بشكل سري وفي مرحلة قبل التقييم للتحقق من مدى استيفائها لشروط النشر واحترامها لنموذج قالب المجلة وكذلك مدى تطابقها مع تخصص المجلة، إذا كان القرار سلبيا يتم رفض المقال على المنصة مع إعلام صاحب المقال بسبب الرفض. .يمكن للمؤلف إعادة إرساله مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة.

ثانيا: إذا كان المقال مؤهلا (تم إعداده وفق نموذج قالب المجلة ومستوفيا لشروط النشر ويقع ضمن تخصص المجلة)، يتم إرساله في حالة مشفرة من طرف رئيس التحرير إلى مراجعين إثنين أو إرساله للمحرر المساعد ذي الاختصاص، والذي بدوره سيقدمه إلى مراجعين اثنين في شبكته. في الحالتين سيتولى المراجعون مسؤولية تحكيم المقال وفقا لاستمارة تقييم موحدة متوفرة على المنصة ASJP بشكل إلزامي.

ثالثا. إذا كان التقريرين المقدمين من طرف المراجعين إيجابيين وفي صالح النشر، يرسلان إلى المؤلف بعد إخفاء هوية المحكمين ، والذي يقوم بالتعديلات المطلوبة إن وجدت(سواء تعديلات في الشكل أو المضمون). أما إن كان أحد التقريرين سلبي، يرسل المقال إلى مراجع ثالث للتحكيم والفصل في قرار النشر من عدمه.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

رابعا. بعد استلام المقال في شكله المعدل، يفحص من طرف هيئة التحرير للتحقق من أن التعديلات المطلوبة قد التزم بها المؤلف، ثم يرسل للمراجعين لغرض التأكد. وإن اتضح إن المؤلف لم يلتزم بالتعديلات المطلوبة، يتم إرساله ثانية لأصحابه للتعديل مرة ثانية مع تحديد الآجال(72 ساعة)، وإلا سيتم رفض المقال. في حالة قبول المقال ترسل النسخة النهائية إلى أمانة المجلة للنشر .

4. فترة تقييم المقال:

تمنح فترة تقييم تقدر بشهر واحد(30 يوما)، وقد تكون أطول.

5. إعداد مقال:

من أجل النشر في " **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**"، على المؤلف تحميل نموذج مقال المجلة (Template)، يحمل من حساب المجلة بالمنصة من قسم "**تعليمات للمؤلفين**".

6. الاطلاع على دليل المؤلف:

لتحميل ملف **دليل المؤلف** يجب الضغط على **أيقونة دليل المؤلف**، وهو ملف يوضح طريقة إرسال مقال ، كما يتضمن حقوق المؤلف الخاص بالمجلة، ويتضمن أيضا خطاب تعهد يوقع من طرف صاحب المقال.

7. إرسال المقال:

بعد إعداد المقال وفق قالب المجلة ،نقوم بإرساله وذلك عن طريق النقر على أيقونة "**إرسال مقال**"، حيث تظهر إستمارة للملء تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين، بعد ملء كل المعلومات وتحميل ملف المقال على المنصة، يتم الضغط على أيقونة "**إرسال مقال**" الموجودة أسفل إستمارة المعلومات.

8. متابعة عملية تقييم المقال عبر المنصة:

1.8. إشعار باستلام المقال: في حالة نجاح عملية إرسال المقال على المنصة تظهر رسالة على الشاشة تبين ذلك؛

2.8. إشعار برفض المقال: إذا تبين ان المقال لا يحترم قالب المجلة وشروط النشر، يتم إشعار المؤلف برفض المقال؛

3.8. متابعة وضعية المقال: ممكن للمؤلف الدخول إلى المنصة من خلال حسابه ومتابعة وضعية مقاله مرحلة بمرحلة وذلك بالضغط على أيقونة " **المقالات**" ثم الضغط على أيقونة " **المقالات المرسلة**" ، يظهر جدول يحمل كل تفاصيل المقال.

- **في حالة قبول المقال**، ترفق المادة المقدمة للنشر **بخطاب التعهد** الذي يمكن تحميله من مساحة المجلة بالمنصة،وهذاالخطاب مدرج في ملف مضغوط موجود تحت البند" دليل للمؤلف."

9. نشر المقال على المنصة:

بمجرد قبول المقال للنشر **يعلم المؤلف بذلك** عن طريق رسالة الكترونية يتم دعوته من خلالها إلى الولوج إلى حسابه على المنصة و **إدراج المراجع المعتمدة في المقال وفقًا للإطار المحدد** من طرف منصة المجلات العلمية الجزائريةASJP. **في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.**

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

10. خطوات إدراج المراجع عبر المنصة:

لإدراج المراجع عبر المنصة يجب إتباع الخطوات الآتية:

- أدخل على حسابك بالمنصة ثم إضغط على أيقونة المقالات؛
- ثم أدخل على قائمة المقالات المقبولة؛
- لبدء عملية إدخال المراجع إضغط على أيقونة مراجع ؛
- تظهر لك شاشة، إضغط على أيقونة"إضافة مرجع"؛
- يجب تحديد نوع المرجع حسب قائمة الخيارات الممنوحة لك(مقال، ملتقى، أطروحة، كتاب، فصل كتاب، صفحة ويب)؛
- بعد الضغط على نوع المرجع، يجب إستكمال جميع المعلومات الخاصة به التي تظهر على الشاشة، بعده قم بالضغط على أيقونة" أضف"، وهكذا حتى إستكمال جميع المراجع المدرجة في المقال؛
- إذا أكملت عملية إدراج جميع المراجع وكنت متأكدا من ذلك وبطريقة صحيحة، إضغط على أيقونة" إنهاء"؛
- في هذه المرحلة تكون قد أنهيت العملية ويكون الرمز الموضوع على أيقونة مراجع قد تغير :من إلى

وبهذا يظهر لرئيس التحرير أنك أكملت عملية إدراج المراجع من أجل التأكد من صحتها ومطابقتها للمراجع الموجودة في المقال؛

- بعد قبولها من طرف رئيس التحرير يمكن برمجت المقال للنشر، وإن كانت غير صحيحة وغير مطابقة لما هو موجود في المقال ، يقوم رئيس التحرير برفضها، وتعاد العملية من جديد.

11. سياسة الانتحال:

تشكل السرقة العلمية، بجميع أشكالها سلوكًا غير أخلاقي للمجلة .ولا يتم قبول أي خرق لهذه القاعدة .ولن يتم قبول أي مقال آخر للمؤلف الذي قام بالانتحال.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مخطط توضيحي لمراحل تقييم ونشر مقال

يتم استلام جميع المقالات حصريا على المنصة الوطنية للمجلات ASJP :كما يلي

1- يجب التسجيل في المنصة وفتح حساب على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/signup

2- الدخول إلى موقع المجلة في المنصة على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

3- إرسال المقال على شكل word من الخانة المخصصة لذلك.

4- يتابع مراحل استلام وتقييم مقالة عبر حسابه في المنصة .

5- تمر عملية استلام وتقييم المقالات بالمراحل الآتية:

استقبال المقال عن طريق المنصةASJP

مقال مطابق لشروط وقواعد النشر

مقال غير مطابق لشروط وقواعد النشر

إرجاع المقال إلى صاحبه وإعلامه بسبب عدم قبوله، لتعديله وفق الشروط وإعادة إرساله

تحذف كل المعلومات المتعلقة بصاحب المقال ويعطى رقم سري للمقال

يرسل المقال إلى مراجع 2 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

يرسل المقال إلى مراجع 1 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

مقال مقبول

مقال مرفوض

مقال مرفوض

مقال مقبول

برفض نشر المقال ويعلم صاحبه

برسل المقال إلى مراجع 3 سريا ويكون رأيه الفاصل

مقال مقبول للنشر إما:

- مقال مقبول للنشر دون تعديل؛
- مقال مقبول للنشر بتحفظ: ترسل التعديلات المطلوبة لصاحب المقال وتعطى له مدة محددة لتعديل المقال.

لنشر المقال لابد من :

إدراج المراجع المعتمدة من طرف المؤلف وفقا للإطار المحدد على المنصةASJP
في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866
Legal Deposit March2017

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

يسر هيئة التحرير أن تقدم لكم المجلد:6، العدد:1 أفريل2022 من مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، والتي نأمل أن تكون فضاء علميا لنشر المعرفة وتقديم كل جديد من خلال المقالات والأبحاث المنشورة في أعدادها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأسرة المجلة من مساعدي رئيس التحرير والمراجعين، لما قدموه ويقدمونه من عطاء متميز في سبيل الارتقاء بالمجلة واختيار أفضل المقالات وعلى التعاون الرائع لإخراج هذا العدد في شكله النهائي، كما نشكر كل الباحثين الذين ساهموا بمقالاتهم ومواضيعهم العلمية التي أثرت صفحات المجلة.

وتجدد هيئة التحرير دعوتها لكل الباحثين والأكاديميين للمساهمة بمقالاتهم وأبحاثهم العلمية للنشر في أعدادنا القادمة وذلك عن طريق البوابة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية على رابط المجلة:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.....

هيئة التحريـر

فهرس المحتويات

	عنوان المقال	الصفحة
01	**التكاليف البيئية للتجارة الدولية حالة ليبيا والجزائر** **حسين فرج الحويج** جامعة المرقب_ليبيا	(31.15)
02	**أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على شركة الاتصالات السعوديةSTC** **عرفه جبريل أبو نصيب** جامعة المجمعة_المملكة العربية السعودية **محمد مختارإبراهيم أحمد** جامعة كردفان _السودان **مجاهد عبد القادر فضل السيد** جامعة كردفان _السودان	(46.32)
03	**الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية "دراسة تطبيقية على شركات الإسمنت الليبية"** **أبوالقاسم محمود أبوستالة** جامعة المرقب/ ليبيا	(67.47)
04	**أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة من: 2000 إلى 2014.** **عسول محمد الأمين، زحاف حبيبة** جامعة أم البواقي_ الجزائر	(86.68)
05	**مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)** **بسان بوشارب ، حنان دريد** جامعة العربي التبسي تبسة_ الجزائر	(105.87)
06	**أهمية استثمارات ملائكة الأعمال في تمويل المؤسسات الناشئة مع الاشارة لحالة الجزائر** **شتوان صونية** جامعة جيجل– الجزائر–	(119.106)
07	**دور السياحة التضامنية في دعم التنمية الريفية** **تقييم واقع السياحة الريفية بولاية سوق أهراس وفقا لتحليل SWOT** **عمامرة كريم، زيراوي عادل** جامعة سوق أهراس_ الجزائر	(137.120)
08	**تقييم دور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الأموال في البنوك الجزائرية – دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –** **عدلاني جوال، زين يونس** جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	(156.138)
09	**مدى إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لأهمية قياس جودة التدقيق: دراسة ميدانية** **نجوى عبد الصمد** جامعة باتنة1_الجزائر **بودونت أسماء** المركز الجامعي بريكة_الجزائر	(168.157)

10	**دور بحوث السوق في فعالية ادارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة كوندور –** **منيرة لجنف ، هدى معيوف** جامعة سوق أهراس_ الجزائر	(188.169)
11	**واقع وتحديات استخدام الوقود النظيف من أجل تعزيز الانتقال الطاقوي في قطاع النقل في الجزائر.** **نوارة سياري** جامعة عبدالحميد مهري قسنطينة 2 الجزائر	(208.189)
12	**دور الاستثمار في الزراعة الذكية في تحقيق الأمن الغذائي واستدامته حالة الدول العربية** **عائشة بوثلجة** جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر	(228.209)
13	**آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة** **عيساوي نصر الدين** جامعة أم البواقي– الجزائر– **قاسي يسمينة** جامعة غليزان– الجزائر–	(244.229)
14	**تداعيات أزمة كورونا على البنوك المركزية – بنك الجزائر أنموذجاً–** **مخلوفي الطاهر، الياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوفي أحمد** جامعة الأغواط–الجزائر	(261.245)
15	**مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورة العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد19 من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس.** **فضايلية ياسين ، رحالية بلال** جامعة سوق أهراس– الجزائر–	(278.262)
16	**دور غرف الصناعة التقليدية والحرف الجزائرية في دعم روح المقاولاتية وفق منهجية البرنامج التدريبي المتخصص "إبدا وحسن تسيير مؤسستك".** **أيت سعيد فوزي** جامعة الجزائر3_الجزائر	(299.279)
17	**تطبيقات العقود الذكية في إصدار الصكوك الذكية منصة Blossom Finance نموذجا** **سارة بوزيد** جامعة قسنطينة2 –الجزائر	(346.320)
18	**دور التسويق الاجتماعي في تحفيز على تلقي اللقاح كوفيد19 دراسة تقييمية على الواقع الجزائري بإسقاط توصيات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوروبا** **فارس طلوش** جامعة أم البواقي–الجزائر	(337.317)
19	**الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي التضامني PAJE** **غنية بن حركو، عبد الحليم مسعي** جامعة خنشلة– الجزائر–	(358.338)

20	**التحول الرقمي كآلية لتفعيل عملية التغيير التنظيمي في البنوك التجارية** **دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية بعين البيضاء أم البواقي** **ربيع زروالي ، مهدي جابر** جامعة سوق أهراس– الجزائر–	(378.359)
21	**الاقتصاد الدائري كتوجه عالمي معاصر لتحقيق الاستدامة** **–إضاءة على بعض التجارب الدولية–** **شهرزاد جبايلي ، وهيبة قحام** جامعة سكيكدة–الجزائر–	(398.379)
22	**التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات** **خولة مناصرية** جامعة خنشلة –الجزائر–	(414.399)
23	**واقع إدارة علاقات الزبائن في البنوك التجارية الجزائرية** **دراسة تطبيقية في مجموعة من البنوك على مستوى ولاية بسكرة** **راضية مغزي لعرافي** جامعة بسكرة– الجزائر– **يسمينة قشاري** جامعة بسكرة– الجزائر– **بلال هري** جامعة جيجل– الجزائر–	(433.415)
24	**المعاملة الجبائية لمصادر التمويل بالمؤسسة الاقتصادية** **–دراسة حالة مؤسسة سيجيكو–** **محمد الأمين وليد طالب** جامعة ام البواقي– الجزائر–	(451.434)
25	**أثر العجز الميزاني على السياسة النقدية في الجزائر بين 2015 و2019** **بلعيدي محمد ، بوجعدار إلهام** جامعة قسنطينة2–الجزائر	(469.452)
26	**تفعيل دور الجباية العادية في الجزائر** **أوضايفية حدة** جامعة سكيكدة– الجزائر–	(485.470)
27	**أثر الإنفاق الحكومي في تحسين المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة** **–دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة (2019/2000)** **بعلول نوفل ،عوام نسرين ، طلحي سماح** جامعة ام البواقي– الجزائر–	(507.486)
28	**L'impact de l'intégration de la RSE selon la norme ISO 26000 sur le développement managériale et stratégique de l'entreprise** **Traki Dalila , Boukrif Moussa** Université de Bejaia–– Algérie	(525.508)
29	**Evaluation pré-COVID pour l'expérience Tunisienne du développement basée sur l'économie du savoir : Leçons tirées pour l'économie Algérienne** **Fares KHEDDACHE** Universite Constantine 2 – Algérie	(545.526)
30	**Opportunism and the nature of economic relationships** **NEMMICHE Khadidja , NEMMICHE Houria** University Centre of Maghnia , University of mascara	(558.546)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص15-31.

التكاليف البيئية للتجارة الدولية حالة ليبيا والجزائر

Environmental costs of international trade, *Libya and Algeria as a case study*

*حسين فرج الحويج
Hussen Faraj Alhwij
جامعة المرقب_ليبيا
Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2022/01/24 تاريخ القبول: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

هدف هذا البحث إلى قياس الآثار البيئية للتجارة الدولية في كل من ليبيا والجزائر، وباستخدام بيانات سنوية عن الفترة 1950-2019،وتبني أسلوب نمذجة البيانات الطولية تم التوصل إلى عدة نتائج، تتمثل إجمالاً في ارتباط موجب وقوي بين متغيري التجارة الدولية المتمثلين في الصادرات والواردات ومتغير التلوث البيئي المتمثل في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وارتباط متغيري التجارة الدولية بعلاقة توازنية طويلة الأجل مع متغير التلوث البيئي، ومن خلال تقدير معلمات الأثر خلال الأجل الطويل تم التوصل إلى وجود أثر موجب لكل من الصادرات والواردات على معدلات انبعاثات هذا الغاز.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، ليبيا، الجزائر، الصادرات، الواردات.

تصنيفJEL:F13، F18، C23.

Abstract :

The main aim of this study is to estimate the environmental costs of international trade in the case of Libya and Algeria during the period 1950-2019. In order to achieve its objectives, the study adopted panel data approach. The basic findings of the study indicated a strong positive correlation between exports, imports and CO_2 emissions. In addition, a long run equilibrium relationship between exports, imports and CO_2 emission was supported. The long run coefficients showed a positive impact ofexportsand imports on CO_2 emissions.

Key words: international trade, Libya, Algeria, exports, imports.

JEL classification: F13, F18, C23.

*المؤلف المرسِل

1. المقدمة:

لقد بنيت الصياغة الريكاردية لنظرية التجارة الدولية Ricardian international trade theory في تفسيرها لأسباب قيام المبادلات التجارية بين الأمم على أطروحات فكرية ارتكزت على مفهوم المزايا النسبيةcomparative advantages التي ترتبط بالنفقات النسبيةcomparative costs لإنتاج السلع بين الدول الداخلة في نطاق التبادل الدولي، وتستمد هذه النظرية أسسها في تقرير النفقات النسبية للانتاج على نظرية قيمة العمل Labour value theory (ماكي، 1990)، وترد أسباب اختلاف النفقات النسبية لعوامل تتعلق بالتقنيات المستخدمة في الانتاج، التي تختلف بدورها من دولة إلى أخرى (Gandolfo,1998).

لقد تطور مفهوم النفقات النسبية على يد Heckscher & Ohlin الذين ردا أسباب اختلافها إلى الاختلافات في الوفرة النسبية لعناصر الانتاج production factors endowment بين الدول (Gandolfo,1998)، ويحتفظ هذا التطور بالمبدأ الأساس لقيام التجارة الدولية القائم على فكرة اختلاف النفقات النسبية للانتاج، ولكنه يقدم تفسيراً لهذا الاختلاف يتمثل في تباين الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، إضافة إلى اختلاف كثافة استخدام هذه العوامل في العملية الإنتاجية (جيرونيلام،1991).

من هذا المفهوم بتطورات أخرى من أهمها ما تم تقديمه في إطار المدرسة الكلاسيكية الحديثة Neoclassical school of thought التي أخذ الجيل الثاني من كتابها أمثال إيدجورث Edgworth، وهابرلر G.Haberler، وليونيتيف W.Leontief، وليرنر A.Lerner، ومارشال Marschal، وميد J.E.Mead، وهكشر Heckscher، وأولين Ohlin، على عاتقهم تحرير قانون النفقات النسبية لريكاردوا من القيود والافتراضات التي جعلته مقطوع الصلة تقريباً بواقع الحياة الفعلية (هدسون، 1987؛ حاتم،1993)، وقد انطلق التحليل الكلاسيكي الحديث للتجارة الدولية من القبول بالمنطق الكلاسيكي القائم على مبدأ التكاليف النسبية، مع التأكيد على تخليص هذا المبدأ من بعض القيود التي فرضتها نظرية القيمة، التي كانت تعتمد في تحديد القيمة على العمل Labour، وقد حل مبدأ تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost محل العمل في نظرية القيمة، وصارت التكاليف النسبية للإنتاج تبنى على أساس نفقة الفرصة البديلة.

تعرض نموذج Heckscher-Ohlin لانتقادات كثيرة من خلال نتائج بعض الدراسات التطبيقية

التي تعرضت لدراسة أسباب قيام التجارة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية USA، ومن أهمها دراسة ليونيتيف W.Leontief، التي أثبت من خلالها أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر السلع كثيفة العمل، وهي البلد الغني نسبياً بعنصر رأس المال (حاتم،1993)، وقد أطلق على هذه النتيجة مسمى "لغز ليونيتيف" Leontief Paradox، وقد ظهرت على إثر كل ذلك العديد من الأفكار والنظريات التي انطلق بعضها من عدم صحة نموذج Heckscher-Ohlin ومنها الدراسات التي قام بها منحاس B.S.Minhas، والتي أثبت من خلالها قابلية كثافة دوال الإنتاج للتبدل والإنعكاس، والدراسات التطبيقية التي أثبتت تحيز هيكل الحماية التجارية لصالح بعض الصناعات كثيفة العمل أو رأس المال، الأمر الذي يؤدي في ظل إسقاط فرض التجارة الحرة إلى غلبة تلك الصناعات التي حظيت بالحماية في هيكل الصادرات لتلك الدول، وإن كانت لا تستند إلى العنصر الإنتاجي الوفير من حيث الأصل، وانطلق البعض الآخر من فكرة حل لغز ليونيتيف عن طريق تطوير نموذج هكشر–أولين، ومن ذلك نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة Neo-Factor Proportions Theory التي تدخل رأس المال الانساني Human Capital في الحسبان، ومنها أيضاً نظرية اقتصاديات الحجم Economies of Scale Theory، والنظرية التكنولوجية في التجارة الدولية Technological Theory of International Trade التي تقوم على أساس التعديل في معظم الفروض التي قام عليها نموذج Heckscher-Ohlin، وذلك لإدخال العديد من الحقائق التي يموج بها الاقتصاد العالمي، مثل قضايا التنمية والنمو، وقضايا الدول الأقل نمواً LDCs، وقضايا الشركات متعددة الجنسيات MNCs، والطبيعة الحركية للتحليل الاقتصادي (حاتم،1993)، وتعرف المناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي على أنها تلك المناهج التي تحاول دراسة قانون النفقات النسبية بشكل ديناميكي، بحيث تفسر أنماط التجارة الدولية في المنتجات الجديدة التي تعد نتاجاً مباشراً للتغيرات التكنولوجية، والتي يمكن أن تأخذ شكل الابتكارInnovation أو التجديد Invention (حاتم، 1993).

يتبين مما سبق أن التطور في نظرية التجارة الدولية لم يتنازل عن المبدأ الأساس الذي أرسى دعائمه Ricardo، ذلك المبدأ المتعلق باختلاف النفقات النسبية للإنتاج بين الدول الداخلة في نطاق التبادل الدولي، وإن كان هذا المفهوم قد خضع لبعض التعديلات التي نجمت بالدرجة الأولى عن التطورات التي حصلت في نظرية القيمة، وعن بعض التطورات المتعلقة بظهور أنشطة الابتكار Innovation، والتقدم التكنولوجي Technological progress.

بالنظر إلى التطورات الحديثة المتعلقة بتبني مفاهيم الاستدامة sustainability، وحماية البئيةEnvironment protection، فإنه من الممكن النظر إلى عمليات التلوثPollution المصاحبة للكثير من عمليات الإنتاج والتجارة كبند إضافي للتكلفة، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير النفقات النسبية لإنتاج السلع الداخلة في نطاق التجارة الدولية، فالدول التي تنتج سلعة معينة بتكلفة أقل نسبياً وفقاً لهذا الطرح هي تلك التي تنتجها بأقل قدر من التلوث الناجم عن عمليات الإنتاج، ويفتح هذا الأمر المجال لدراسة أنماط واتجاهات التجارة الدولية في السلع التي تتضمن قدراً من التلوث البيئي، واعتبارها حالة خاصة من السلع، تحكمها قواعد قد تختلف عن تلك التي تحكم أنماط واتجاهات التجارة الدولية في السلع الأخرى، وتصبح بالتالي السلع البيئية كسلع ريكاردوا، وسلع دورة المنتج.

كل هذه الآفاق دفعت لمحاولة تفحص أنماط واتجاهات التجارة الخارجية لكل من ليبيا والجزائر ومدى انطوائها على آثار بيئية يمكن أن تكون بنداً إضافياً لتكاليف التبادل التجاري الدولي لهاتين الدولتين، وقد تم اختيار كلا من ليبيا والجزائر كحالة دراسية نظراً لاعتماد اقتصاديهما كثيراً على قطاع التجارة الدولية، وأن قطاع المحروقات الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التلوث البيئي يمثل شقه الأكبر.

لقد كانت قضية الربط بين التجارة الدولية والتدهور البيئي environmental degradation موضوعاً للعديد من الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت حالات متعددة من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ومن الدراسات التي تناولت عينات من الدول المتقدمة ما قام به كل من Dogan et al. (2015) في دراستهم التي هدفت لقياس العلاقة بين استهلاك الطاقة energy consumption والتجارة والنمو الاقتصادي وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في مجموعة دول OECD، والتي توصلت إلى أن التجارة تحسن البيئة، حيث أثبتت نتائج الانحدار في المدى الطويل أن التجارة ترتبط بعلاقة عكسية مع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون Carbon dioxide CO_2 emissions، وقد قام Aklin (2016) بتصميم نموذج يفترض أن التلوث ينتشر من دولة إلى أخرى عبر التجارة، وتوصل في دراسته التي شملت 165 دولة إلى أن الدول النامية تنتج مقداراً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربونCO_2 أكبر من الدول الصناعية التي هي في نفس مرحلة التنمية، وأن التجارة مسؤول عن جزء من هذا التلوث، لكنه وجد أن التجارة تعمل على تخفيض درجة التلوث للدول الصناعية.

تناولت العديد من الدراسات السابقة حالات دراسية لمجموعات من الدول النامية، ومن هذه الدراسات ما قام به Omri et al. (2015) في دراستهم التي هدفت لقياس العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية المالية financial development والبيئة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA countries، وتوصلت لوجود علاقة سببية تتجه من الانفتاح التجاري إلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وقد توصل Ahmed et al. (2016) في دراستهم التي هدفت لتحري العلاقة بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتجارة واستهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في مجموعة الاقتصادات الحديثة في التصنيع newly industrialized economies (i.e., Brazil, India, China, and South Africa)، إلى وجود علاقة سببية تتجه من الانفتاح التجاري إلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ومن هذه الدراسات أيضاً ما قام به Yasmeen et al. (2018) في دراستهم التي هدفت لقياس العلاقة بين التجارة والبيئة Trade-environment nexus في 117 دولة متضمنة أقاليم Sub Saharan, European, Middle East and North Africa, Asia and Pacific, and Caribbean and Latin America، التي وجدت أن التجارة مفيدة للبيئة، وذلك في حالة العينة الكاملة، وفي أقاليم Europe, Asia and Pacific، ومن ناحية أخرى توصل Hasanov et al. (2018) في دراستهم التي هدفت لقياس أثر التجارة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في عينة من الدول غير المنتجة للنفط إلى وجود أثر سلبي للتجارة على انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون المحتسب على أساس Consumption-based CO_2 emissions، أما المؤشر المحتسب على أساس Territory-based CO_2 emissions فعلاقته بالتجارة غير معنوية احصائياً، وقد توصل Adams & Opoku (2020) في دراستهما التي شملت 22 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء sub-Saharan African countries إلى وجود أثر موجب للتجارة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وقد توصل Muhammad et al. (2020) أيضاً في دراستهم التي شملت 65 دولة من دول belt and road initiative countries إلى أن الصادرات تعمل على تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول مرتفعة ومنخفظة الدخل، بينما تعمل على زيادتها في الدول الأقل في الطبقة المتوسطة lower-middle countries، أما الواردات فقد تبين أنها تزيد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول منخفضة الدخل، وتخفضها في الدول متوسطة وعالية الدخل، ومن هذه الدراسات أيضاً ما قام به Ali et al. (2020) في دراستهم التي هدفت للتحقق من مدى انطباق فرضية EKCفي دول

منظمة المؤتمر الاسلامي OIC، وذلك من خلال التحقق من مدى تأثير الانفتاح التجاري على جودة البيئة، ممثلةً في ثلاث مؤشرات هي carbon dioxide (CO_2), nitrous oxide (N_2O), and methane (CH_4)،والتي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والمؤشرات الثلاثة للبيئة، وعلاقة ايجابية مع مؤشر البصمة البيئية ecological footprint في كل الدول، ووجدت الدراسة أثراً إيجابياً للتجارة على مؤشرات البيئة في الدول منخفضة الدخل.

تناولت بعض الدراسات السابقة التي ربطت بين التجارة الدولية والبيئة حالات فردية من الدول country-specific studies، ومن هذه الدراسات ما قام به Yunfeng & Laike (2010) في دراستهما عن الصين، التي هدفت لقياس كمية غاز ثاني أكسيد الكربون التي تنتج عن الأنشطة الخاصة بالتجارة الخارجية، وتوصلت إلى أن من10.03-26.54%من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الصين تنتج عن نشاطات التصدير، بينما تكون نسبة الانبعاثات الناجمة عن أنشطة الاستيراد صغيرة، وقد بلغت سنة 1997 ما نسبته 4.4%، وبلغت سنة 2007 كما نسبته 9.05%، وفي دراسة أخرى عن الصين توصل كل من .Huang et al (2019) إلى وجود أثر سلبي للتجارة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وقد وجدت الدراسة أثراً موجباً غير مباشر للتجارة على انبعاثات هذا الغاز، وهو أكبر من الأثر السلبي المباشر، وفي دراسة أخرى حول الاقتصاد التركي هدفت لقياس العلاقة الديناميكية بين استهلاك الطاقة، والدخل، وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون توصل Halicioglu (2009)إلى أن التجارة الدولية أحد محددات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ولكن أقلها أهمية، ومن ناحية أخرى توصل Kohler (2013) في دراسته التي أجريت على جنوب إفريقيا إلى أن التجارة لا تسهم في التلوث على المدى الطويل، ومن ذلك أيضاً ما قام به Longe et al. (2018) في دراستهم التي هدفت لقياس العلاقة بين التجارة وخدمات المواصلات والنمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في نيجيريا، التي توصلت إلى وجود أثر ايجابي طويل المدى للتجارة على معدلات التلوث البيئي، وتوصل كل من Udeagha & Ngepah (2019) في دراستهما التي هدفت لاستكشاف الأثر الديناميكي للانفتاح التجاري على الجودة البيئية environmental quality في جنوب إفريقيا إلى نتيجتين متعارضتين، حيث تبين أن الانفتاح التجاري يمارس أثراً مفيداً للبيئة في المدى القصير، بينما يمارس أثراً ضاراً عليها في المدى الطويل، وتوصل Gasimli et al. (2019) في دراستهم التي هدفت لقياس العلاقة بين درجة التحضر

والتجارة والتدهور البيئي في سيريلانكا إلى وجود أثر إيجابي طويل المدى للتجارة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتوصل كل من Dardati & Saygili (2021) في دراستهما التي هدفت للتعرف على طبيعة العلاقة بين حالة الصادرات والآداء البيئي للشركات، ممثلة في كثافة الانبعاثات الناجمة عن نشاط تلك الشركات، إلى بعض النتائج التي تتركز حول أهمية مسألة التعريف الدقيق بمؤشر كثافة الانبعاثات الملوثة للبيئة، حيث وجدت الدراسة علاقة سلبية بين الصادرات وكثافة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حينما يتم استخدام المبيعات لحساب مؤشر كثافة انبعاثات هذا الغاز، ووجدت أنه حينما يتم استخدام مؤشر الناتج الكلي Output فإن العلاقة غير معنوية احصائياً.

من الدراسات التي تناولت الدول العربية ما قام به كل من Farhani et al. (2014) في دراستهم التي هدفت لقياس العلاقة الديناميكية بين التجارة– ممثلة في مؤشر الحصة من التجارة– واستهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في تونس، والتي توصلت إلى وجود أثر موجب للتجارة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتوصل Mahmood & Alkhateeb (2017) في دراستهما عن المملكة العربية السعودية إلى أن التجارة تقلل من التلوث، وتوصل Zamil et al. (2019) في دراستهم عن سلطنة عمان إلى وجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

يتبين مما تقدم أن الدراسات السابقة في هذا المجال لم تحسم بعد قضية الأثر البيئي للتجارة، وأن ذلك ربما يتأثر بمحددات وعوامل معينة تجعل هذا الأثر سلبي في حالات معينة، وإيجابي في حالات أخرى، الأمر الذي يعني أن إضافة دليل تجريبي جديد في بيئة جديدة مفيد في هذا المضمار، ولهذا فإن الإسهام الرئيس لهذا البحث إنما يتمثل في قياس الأثر البيئي للتجارة الدولية في كل من ليبيا والجزائر، اللتين تعدان من الدول النفطية التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على التجارة الدولية، وحيث إن القطاع النفطي يرتبط إلى حدٍ كبيرٍ بظاهرة التلوث البيئي فإن دراسة الآثار البيئية للتجارة الدولية في هاتين الدولتين له دلالة مهمة.

يتمثل الهدف العام من البحث في "**قياس التكلفة البيئية التجارة الدولية في ليبيا والجزائر**"، ولغرض التعرف على مصدر التكاليف البيئية للتجارة الخارجية في هاتين الدولتين يمكن ترجمة هذا الهدف في الهدفين الآتيين:

– قياس أثر الصادرات على درجة التلوث البيئي في ليبيا والجزائر.

– قياس أثر الواردات على درجة التلوث البيئي في ليبيا والجزائر.

2. البيانات والمتغيرات والنموذج التجريبي *Data, variables and empirical model*:

يغطي هذا البحث الفترة 1950-2019، ويعتمد على المتغيرات الآتية:

1.2. المتغير التابع*dependent variable*: ويتمثل في كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون Carbon dioxide emissions، كمؤشر على درجة التلوث البيئي، ويعكس هذا المؤشر التكلفة البيئية التي تنجم عن الأنشطة التجارية، ويقوم هذا المؤشر بالطن المتري metric ton، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة به من قاعدة البيانات الاحصائية العالمية Our World Data OWD، ويرمز لهذا المتغير في هذا البحث بالرمز CO_2.

2.2. المتغير المستقل *independent variable*: تم الاستدلال على هذ المتغير بمؤشرين، يتجسد الأول في قيمة الصادرات الاجمالية Total exports، ويتمثل الثاني في قيمة الواردات الاجمالية Total imports، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذين المتغيرين من قاعدة البيانات الاحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، وتم استخدام الرموز EXP، IMP لتمثيل كل من الصادرات، والواردات على التوالي.

يفترض هذا البحث أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين على النحو الآتي:

$$CO_2 = f\ (EXP, IMP) \qquad (1)$$

وأنها تتخذ الشكل الخطي كالآتي:

$$CO2_{it} = \alpha + \beta_1 EXP + \beta_2 IMP + \varepsilon_{it} \qquad (2)$$

حيث إن: $t = 1,2,3,.....,T\ ,\quad i = 1,2,3,.....,N$

تشير t إلى البعد الزمني للبيانات، وتشير i إلى البعد المقطعي فيها، ونظراً لإمكانية مواجهة مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرين المستقلين EXP, IMP فسوف يقسم النموذج إلى نموذجين كالآتي:

$$CO2_{it} = \alpha_1 + \beta_1 EXP_{it} + \varepsilon_{1it} \qquad (3)$$

$$CO2_{it} = \alpha_2 + \beta_2 IMP_{it} + \varepsilon_{2it} \qquad (4)$$

3. الاسلوب القياسي*Econometric technique*:

يستخدم هذا البحث للكشف عن درجة سكون وتكامل البعد الزمني للبيانات واحداً من اختبارات جذر الوحدة Unit root tests، وهو اختبار Breitung unit root test، ومع استخدام الخيار "Robust" تصبح نتائج هذا الاختبار حصينة احصائياً ضد مشكلة الاعتماد المقطعي Cross Sectional Dependency problem.

يتبنى البحث كذلك اختبار Westerlund (2007) للتكامل المشترك المعتمد على ديناميكية تصحيح الخطأ Error correction based cointegration test، الذي يعد ملائماً لاختبار فرض العدم Non-cointegration في حال تعذر تحقق فرضية الاستقلال المقطعي Cross-sectional independency للبيانات، وتقوم هذه المنهجية على اختبار فرض العدم Null hypotheses القاضي بأن معلمة تصحيح الخطأ Error correction termمساوية للصفر (Persyn & Westerlund,2008)، وتعتمد هذه المنهجية على اختبارين، يقوم الأول منهما على اختبار الفرض البديل alternative hypotheses القاضي بأن نموذج panel متكامل ككل، ويقوم الآخر على اختبار الفرض البديل القاضي بأن هناك وحدة واحدة من هذا النموذج متكاملة على الأقل (Persyn & Westerlund,2008).

لتقدير معلمات الأجل الطويل سيتم استخدام طريقة Dynamic Ordinary Least square DOLS التي تعتمد على الصيغة الآتية:

$$y_{i,t} = \beta' x_{i,t} + \sum_{j=-q}^{q} \zeta_{ij} \Delta x_{i,t} + j + \gamma_{lt}' D_{li} + \varepsilon_{i,t} \qquad (5)$$

تمثل q عدد فترات الابطاء Lags/Leads للنموذج، وتتفوق هذه الطريقة على العديد من طرق التقدير الأخرى كطريقة OLS، وطريقة FMOLS، في حالة العينات الصغيرة، كما أنها تتجاوز مشكلة المتغيرات داخلية المنشأ Endogeneity problem(Mitićet et al., 2017)، ومشكلة الارتباط الذاتي(Damette & Seghir,2013) Autocorrelation.

4. النتائج والمناقشة *Results and discussion*:

1.4. الخصائص الاحصائية الوصفية للبيانات الممثلة لمتغيرات البحث *Descriptive statistics*:

من خلال النظر للجدول رقم (1) بالملحق الذي يبين أهم المقاييس الاحصائية الوصفية للبيانات الممثلة لمتغيرات البحث يلاحظ بادئ ذي بدء أن عدد المشاهدات observations قد بلغ ما مقداره 140 مشـاهدة لكل من هذه المتغيرات، الأمر الذي يعني أنه حجم جيد لعينة البحث، ويمكن من الحصول على نتائج مقبولة، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يؤكد على أن بيانات البحث متوازنة balanced، الأمر الذي يتماشـى مع أغلب طرق القياس الخاصـة بالبيانات الطولية Panel data، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي mean قد بلغت ما قيمته 46166426، و14678.32، و9345.151، بالنسبة لمتغيرات التدهور البيئي، والصادرات، والواردات، على التوالي، وبمقارنة هذه القيم بالقيم العظمى Max والصغرى Min لهذه المتغيرات يلاحظ أنها تتركز بعيدة من القيم الصـغرى والعظمى، ويدل ذلك على وجود قدر كبير من التشـتت في البيانات، وبالنظر لقيمة الانحراف المعياري standard deviation يلاحظ أن هذه البيانات تعاني قدراً كبيراً من التشـتت، حيث بلغت قيمة هذا المقياس لهذه المتغيرات على التوالي ما قيمته 40970656، و18185.29، و12935.68، وسـوف يتم التعامل مع أي مشكلات قياسية قد تنشأ عن ذلك.

2.4. نتائج اختبارات الاستقلال المقطعي *Cross-Sectional independency tests*:

يبين الجدول رقم (2) في الملحق نتائج اختبارات الاسـتقلال المقطعي Cross-Sectional independency tests، التي تتمثـل في اختبـارات ; Breusch-Pagan LM test Pesaran scaled LM ; Bias-corrected scaled LM ; Pesaran CD test، ومن خلال نتيجة هذه الاختبارات يمكن رفض فرض العدم Null hypotheses القاضـي بأن متغيرات البحث تتسم بالاستقلال المقطعي، وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القاضي بأن هذه البيانات تعاني من مشـكلة الإعتماد المقطعي Cross-Sectional dependency، وتكمن أهمية هذه النتيجة في أنها ستحدد الوجهة التي ينبغي اتباعها فيما يتعلق باختبارات جدر الوحدة unit root tests، واختبار التكامل المشترك cointegration test، حيث سيتم استخدام أختبارات حصينة احصائياً Statistically robust تجاه هذه الخاصية.

3.4. نتائج اختبار جدر الوحدة Breitung unit root test:

من خلال النظر للجدول رقم (3) بالملحق الذي يبين نتيجة اختبار Breitung unit root

test لجدر الوحدة يتبين إجمالاً بأن كل متغيرات البحث غير ساكنة في المستوى non-stationary at level، وأنها تسكن بعد أخذ الفرق الأول stationary at first difference، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى integrated of order one I(1)، ويتبين ذلك من خلال قيمة P-Value لهذا الاختبار التي أكدت على إمكانية قبول فرض العدم القاضي بوجود جدر الوحدة في البعد الزمني للبيانات الممثلة لمتغيرات البحث في المستوى at level، وقد أثبتت أيضاً إمكانية رفض فرض العدم القاضي بوجود جدر الوحدة في البعد الزمني للبيانات الممثلة لمتغيرات البحث حينما تم أخذ الفرق الأول first difference لها.

4.4. تحليل الارتباط بين متغيرات النموذج *Correlation analysis*:

من خلال النظر للجدول رقم (4) بالملحق الذي يبين مصفوفة الارتباط correlation matrix بين متغيرات البحث يتضح أن متغير الصادرات والواردات المعبران عن مكونات التجارة الخارجية لكل من ليبيا والجزائر يرتبطان ارتباطاً قوياً وايجابياً ومعنوياً احصائياً عند مستوى المعنوية 1%مع مؤشر التلوث البيئي، وقد كان ارتباط هذا المؤشر بالواردات أكبر من ارتباطه بالصادرات، حيث بلغت معلمة الارتباط لكل من الصادرات والواردات مع مؤشر التلوث البيئي ما قيمته 0.72، و0.86 على التوالي، وتعني هذه النتيجة بأن التجارة الخارجية ترتبط إيجابياً مع معدلات التلوث البيئي في ليبيا والجزائر، وأن ارتباط معدلات التلوث في هاتين الدولتين بالواردات أكبر من ارتباطه بالصادرات، وتفسر علاقة الصادرات بمعدلات التلوث البيئي بأن ليبيا والجزائر من الدول النفطية التي يحتل قطاع المحروقات في هيكلها التصديري مكان الصدارة، وتفسر علاقة الواردات بمعدلات التلوث البيئي في ليبيا والجزائر بالمكانة الكبيرة التي يحتلها بند الآلات والمعدات والسيارات العاملة بالوقود الأحفوري في هياكل الواردات السلعية لهاتين الدولتين، أضف إلى ذلك أن كل الآلات والمعدات المستوردة للقطاع النفطي تسجل في هذا البند.

من ناحية أخرى يتبين بوضوح أن هناك ارتباط قوي بين كل من الصادرات والواردات، ولهذا فإن إدراج هذين المتغيرين في نموذج واحد سيولد حالة من الارتباط الخطي المتعدد Multicollinerity، ونظراً لذلك سيتم تضمين هذين المتغيرين في نموذجين، بحيث يتم إدرج متغير واحد مستقل مع المتغير التابع المتمثل في معدل التلوث البيئي في كل مرة.

5.4. نتائج اختبار التكامل المشترك *Westerlund (2007) Panel Cointegration test*:

لغرض التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل long run equilibrium relationship بين متغيرات البحث تم استخدام اختبار التكامل المشترك Westerlund (2007) الذي تعرض نتائجه لنموذجي البحث في الجدول رقم (5) بالملحق، ويتبين من خلال الجدول أن المتغير التابع المتمثل في معدل التلوث البيئي يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل مع كل من المتغيرين المستقلين في نموذجي البحث، المتمثلين في كل من الصادرات والواردات، وذلك عند مستوى المعنوية 1%، وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال قيمة P-Value، التي تشير إلى امكانية رفض فرض العدم القاضي بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث في النموذج الأول والثاني، وبالتالي إمكانية قبول الفرض البديل القاضي بوجود هذه العلاقة.

6.4. تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة*Panel DOLS*:

يبين الجدول رقم (6) نتائج تقدير معلمات الأثر خلال الأجل الطويل Long run coefficients بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Ordinary least square DOLS، في نموذجي البحث كلاً على حدة، ويتبين من خلال الجدول أن كلاً من الصادرات والواردات تمارس أثراً ايجابياً ومعنوياً احصائياً عند مستوى المعنوية 1% على مؤشر التلوث البيئي، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لمتغير الصادرات ما يقدر بـ 3539.374، الأمر الذي يعني أن أي تغير قدره وحدة واحدة في قيمة الصادرات "مليون دولار" من شأنه أن يعمل على تغيير كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في نفس الاتجاه بمقدر 3539.374وحدة "طن متري"، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لمتغير الواردات ما قيمته 3899.037الأمر الذي يعني أن أي تغير قدره وحدة واحدة في قيمة الواردات "مليون دولار" من شأنه أن يعمل على تغيير كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في نفس الاتجاه بمقدر 3899.037وحدة "طن متري"، وتتوافق هذه النتيجة مع ما تم التوصل له من خلال تحليل الارتباط Correlation analysis، وذلك من حيث تفوق الأثر الذي تمارسه الواردات على معدلات التلوث البيئي على ذلك الذي تمارسه الصادرات.

5. الخلاصة *conclusion*:

هدف هذا البحث إلى قياس الآثار البيئية للتجارة الدولية في ليبيا والجزائر، وباستخدام بيانات سنوية عن الفترة 1950-2019 وظف البحث أساليب قياسية تعتمد على نمذجة البيانات الطولية Panel data،وتوصل إلى نتائج تؤكد في مجملها انطواء الأنشطة التجارية الدولية لكل من ليبيا والجزائر على آثار بيئية ضارة.

توصل البحث من خلال تحليل الارتباط بين متغيراته إلى أن الصادرات والواردات السلعية لكل من ليبيا والجزائر ترتبط ارتباطاً ايجابياً قوياً ومعنوياً احصائياً عن مستوى المعنوية 1% مع معدلات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وقد كان الارتباط بين الواردات وانبعاثات هذا الغاز أكبر منه في حالة الصادرات، وقد تم التوصل كذلك إلى ارتباط كل من الصادرات والواردات بعلاقة توازنية طويلة الأجل مع المؤشر الممثل لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ومن خلال تقدير معلمات الأثر في الأجل الطويل تم التوصل أيضاً إلى أن كلاً من الصادرات والواردات تمارس أثراً ايجابياً ومعنوياً احصائياً عند مستوى المعنوية 1% على معدلات التلوث الممثلة بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

تفسر هذه النتائج باعتماد ليبيا والجزائر على قطاع تصديري رئيس يتمثل في قطاع النفط والغاز، فضلاً عن المكانة الكبيرة التي يمثلها بند الآلات والمعدات والسيارات العاملة بالوقود الأحفوري في هيكل واردات هاتين الدولتين، الأمر الذي يؤكد أن كلاً من ليبيا والجزائر تتكبدان تكاليف بيئية ناجمة عن اندماجها في التجارة الدولية، ويوصى في هذا الإطار بضرورة تطوير وتفعيل التشريعات الخاصة بحماية البيئة، وتبني معايير ونظم للتصدير والاستيراد أكثر ارتباطاً بقضايا الاستدامة، والعمل على إعادة هيكلة اقتصادات هاتين الدولتين بما يضمن قدراً أكثر من التنوع في هياكل الانتاج والتجارة.

6. المراجع:

المراجع العربية:

جيرونيلام، فرانسيس. (1991) *الاقتصاد الدولي*. ترجمة: محمد عزيز و محمود الفاخري. بنغازي: جامعة قاريونس.

حاتم، سامي عفيفي. (1993). *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم: الكتاب الأول*. القاهرة: الدار

المصرية اللبنانية.

ماكي، ستيفان. (1990). *التجارة الدولية*. ترجمة: حسان علي بابكر. منشورات جامعة صلاح الدين. أربيل.

هدسون، جون و هرندر، مارك. (1987). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. ترجمة: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد. الرياض: دار المريخ للنشر.

المراجع الأجنبية:

Adams, S., & Opoku, E. E. O. (2020). *Trade and environmental pollution in Africa: accounting for consumption and territorial-based emissions*. Environmental Science and Pollution Research, 27(35), 44230-44239.

Ahmed, K., Shahbaz, M., & Kyophilavong, P. (2016). *Revisiting the emissions-energy-trade nexus: evidence from the newly industrializing countries*. Environmental Science and Pollution Research, 23(8), 7676-7691.

Aklin, M. (2016). *Re-exploring the trade and environment nexus through the diffusion of pollution*. Environmental and Resource Economics, 64(4), 663-682.

Ali, S., Yusop, Z., Kaliappan, S. R., & Chin, L. (2020). *Trade-environment nexus in OIC countries: fresh insights from environmental Kuznets curve using GHG emissions and ecological footprint*. Environmental Science and Pollution Research, 1-18.

Damette, O., & Seghir, M. (2013).*Energy as a driver of growth in oil exporting countries*?. Energy Economics, 37, 193-199.

Dardati, E., & Saygili, M. (2021). A*re exporters cleaner? Another look at the trade-environment nexus*. Energy Economics, 95, 105097.

Dogan, E., Seker, F., & Bulbul, S. (2015). *Investigating the impacts of energy consumption, real GDP, tourism and trade on CO2 emissions by accounting for cross-sectional dependence: a panel study of OECD countries*. Current Issues in Tourism, 20(16), 1701-1719.

Farhani, S., Chaibi, A., & Rault, C. (2014). *CO2 emissions, output, energy consumption, and trade in Tunisia*. Economic Modelling, 38, 426-434.

Gandolfo, G. (1998). *International trade theory and policy with contributions by Federico Trionfetti*. Springer Science & Business Media.

Gasimli, O., Naradda Gamage, S. K., Shihadeh, F., Rajapakshe, P. S. K., & Shafiq, M. (2019). *Energy, trade, urbanization and environmental degradation Nexus in Sri Lanka*: bounds testing approach. Energies, 12(9), 1655.

Halicioglu, F. (2009). *An econometric study of CO2 emissions, energy consumption, income and foreign trade in Turkey*. Energy policy, 37(3), 1156-1164.

Hasanov, F. J., Liddle, B., & Mikayilov, J. I. (2018). *The impact of international trade on CO2 emissions in oil exporting countries: Territory vs consumption emissions accounting*. Energy Economics, 74, 343-350.

Huang, Y., Chen, X., Zhu, H., Huang, C., & Tian, Z. (2019). *The heterogeneous effects of FDI and foreign trade on CO2 emissions: evidence from China*. Mathematical Problems in Engineering, 2019.

Kohler, M. (2013). *CO2 emissions, energy consumption, income and foreign trade: A South African perspective*. Energy Policy, 63, 1042-1050.

Longe, A. E., Ajulo, K. D., Omitogun, O., & Adebayo, E. O. (2018). *Trade, transportation and environment nexus in Nigeria*. The European Journal of Applied Economics, 15(2).

Mahmood, H., & Alkhateeb, T. T. Y. (2017). *Trade and environment nexus in Saudi Arabia: An environmental Kuznets curve hypothesis*. International Journal of Energy Economics and Policy, 7(5), 291-295.

Mitić, P., Munitlak Ivanović, O., & Zdravković, A. (2017).*A cointegration analysis of real GDP and CO2 emissions in transitional countries*. Sustainability, 9(4), 568.

Muhammad, S., Long, X., Salman, M., & Dauda, L. (2020). *Effect of urbanization and international trade on CO2 emissions across 65 belt and road initiative countries*. Energy, 196, 117102.

Omri, A., Daly, S., Rault, C., & Chaibi, A. (2015). *Financial development, environmental quality, trade and economic growth: What causes what in MENA countries*. Energy Economics, 48, 242-252.

Our World Data, https://ourworldindata.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions.

Persyn, D., & Westerlund, J. (2008).*Error-correction–based cointegration tests for panel data*. The STATA journal, 8(2), 232-241.

Udeagha, M. C., & Ngepah, N. (2019). *Revisiting trade and environment nexus in South Africa: fresh evidence from new measure*. Environmental Science and Pollution Research, 26(28), 29283-29306.

United Nations Conference on Trade and Development, https://unctad.org/statistics.

Westerlund, J. (2007). *Testing for error correction in panel data*. Oxford Bulletin of Economics and statistics, 69(6), 709-748.

Yasmeen, R., Li, Y., Hafeez, M., & Ahmad, H. (2018). *The trade-environment nexus in light of governance: a global potential*.

Environmental Science and Pollution Research, 25(34), 34360-34379.

Yunfeng, Y., & Laike, Y. (2010). *China's foreign trade and climate change: A case study of CO2 emissions*. Energy policy, 38(1), 350-356.

Zamil, A. M., Furqan, M., & Mahmood, H. (2019). *Trade openness and CO2 emissions nexus in Oman*. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 7(2), 1319.

7. الملاحق Appendixes.

الجدول رقم (1): ملخص الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث Descriptive statistics

	Obs	**Mean**	**Std.Dev**	**Min**	**Max**
CO_2	140	46166426	40970656	142896	172000000
EXP	140	14678.32	18185.29	8.96	79298
IMP	140	9345.151	12935.68	19.6	58580

الجدول رقم (2): نتائج اختبار الاستقلال المقطعي Cross-Sectional dependency test

	Test type	**statistics**	**d.f.**	**Prob.**
CO_2	Breusch-Pagan LM	54.42688	1	0.0000
	Pesaran scaled LM	37.77851		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	37.76402		0.0000
	Pesaran CD	7.377458		0.0000
EXP	Breusch-Pagan LM	57.94843	1	0.0000
	Pesaran scaled LM	40.26862		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	40.25413		0.0000
	Pesaran CD	7.612387		0.0000
IMP	Breusch-Pagan LM	57.28332	1	0.0000
	Pesaran scaled LM	39.79832		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	39.78383		0.0000
	Pesaran CD	7.568575		0.0000

الجدول رقم (3): نتائج اختبار جدر الوحدة Breitung unit-root test

Variables	Test statistic	Decision
CO_2	-12.4154**	I(1)
EXP	-13.1516**	I(1)
IMP	-10.2091**	I(1)

** Stationary at first difference (1% significance level)

الجدول رقم (4): مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث CorrelationMatrix

	CO_2	EXP	IMP
CO_2	1		
EXP	0.7196 (0.0000)	1	
IMP	0.8559 (0.0000)	0.8270 (0.0000)	1

( ) P-Value

الجدول رقم (5): نتائج اختبار التكامل المشترك

Westerlund (2007) Panel Cointegration test

Model	Statistic	Value	Z-Value	P-Value
1	Gt	-3.934	-2.779	0.003
	Ga	-25.332	-2.856	0.002
	Pt	-5.073	-2.429	0.008
	Pa	-23.504	-3.445	0.000
2	Gt	-4.468	-3.720	0.000
	Ga	-32.227	-4.322	0.000
	Pt	-5.641	-3.090	0.001
	Pa	-28.963	-4.737	0.000

Lag selection criterion (SIC).

الجدول رقم (6): تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة *Panel D-OLS*

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP	3539.374	535.6805	6.607247	0.0000
IMP	3899.037	449.4512	8.675107	0.0000

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:6/ العدد:1/أفريل2022،ص ص32-46

أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على شركة الاتصالات السعوديةSTC

The impact of the application of total quality management in achieving competitive advantage by applying to the Saudia Telecom Company STC

د. عرفه جبريل أبو نصيب
جامعة الجمعة_المملكة العربية السعودية
Nassub15790@gmail.com

***د.محمد مختارإبراهيم أحمد**
جامعة كردفان _السودان
Dr.mohmukh@gmail.com

د.مجاهد عبد القادر فضل السيد
جامعة كردفان _السودان
mugaheid@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/01 *تاريخ القبول: 2022/04/25* *تاريخ النشر: 2022/04/30*

الملخص:
هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على شركة الاتصالات السعودية STC،واستخدم المنهج الوصفي. وصممت استبانة لجمع البيانات، حيث تم توزيع عدد (210) استبانة،واعتمدت الدراسة على عينه مسيرة (غير احتمالية). وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: توجد علاقة معنوية إيجابية جزئية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة والأبداع، توجد علاقة معنوية إيجابية جزئية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة والاستجابة للعميل. وأهم توصيات الدراسة: ضرورة ان تتبع شركة الاتصالات السعودية استراتيجية لتقليل التكاليف الثابتة مقارنة مع المنافسين.
الكلمات المفتاحية:الاستجابة للعميل، الأبداع، إدارة الجودة الشاملة، التركيز على تحسين الخدمات
تصنيف JEL: M11, M12, M51

Abstract :
The study aimed to identify the impact of the application of total quality management in achieving competitive advantage by applying to the Saudi Telecom Company (STC), and used the descriptive approach. A questionnaire was designed to collect data, where (210) questionnaires were distributed, and the study relied on a sample (non-probability) process. The most important findings of the study: There is a partial positive moral relationship between the application of total quality management and creativity, there is a partial positive moral relationship between the application of total quality management and the response to the customer. The most important recommendations of the study: The need for STC to follow a strategy to reduce fixed costs compared to competitors..
Key words : Customer response, innovation, total quality management, focus on service improvement.
JEL classification codes : M11, M12, M51

*المرسل المؤلف

1. مقدمة:

إن المنافسة بين المنظمات حتمت عليها وضع مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات التي تمكنها من الوقوف في وجه المنافسين من خلال إنشاء علاقة وطيدة مع زبائنها والسيطرة عليهم وجلب أكبر عدد من زبائن منافسيها من جهة أخري، من اجل ذلك كان لابد من تبني منهج جديد يساعد المؤسسات من تحقيق ميزة تنافسية ومكانة مرموقة في السوق. (هاجر،2012). وتحتاج المنظمات إلى أن يكون لديها القدرة على الاختيار من بين البدائل المتاحة، وأشار بعض المديرين إلى أن فشل العديد من المنظمات يعود لعدم قدرتها على التكيف البيئي وافتقارها لاستراتيجيات محددة ومرونة استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية. (روان،2015).

أصبح مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم التي تتبناها الإدارة من أجل تحقيق الأداء المرجو منها خاصة في هذا المحيط الذي يميزه التحولات السريعة والتكنولوجيات الحديثة، التي تتطلب مواكبتها باستمرار حيث أن إدارة الجودة الشاملة تشمل كل الخصائص وكل التغيرات بداية من جودة المواد الأولية إلى جودة الموارد البشرية وصولا إلى تلبية رغبات وحاجات الزبائن بأقصى قدر ممكن من الفعالية، لذا على المؤسسة أن تثمن هذا المفهومبشكل يحقق لها ميزة تنافسية ، وتُعد جودة المنتجات والخدمات من أهم المتغيرات التي تسعى المؤسسات لتحقيقها لضمان تحقيق رضا عملائها و ولائهم، ذلك أن إسعاد وإرضاء العملاء من شأنه أن يحقق للمؤسسة زيادة في الربحية وتعزيزاً لمركزها التنافسي، وضمان بقائها واستمرارها في الأسواق المحلية، كما تساهم الجودة في منحا لفرصة للمؤسسة لدخول الأسواق العالمية و احتلال مراكز قوية فيها مقارنة بمنافسيها.(مهند،2009).

1.2مشكلة الدراسة:

إن متطلبات الأسواق العالمية في تغير دائم، مما دفع الشركات إلى تبني المفاهيم الإدارية الحديثة والتي تعتبر إدارة الجودة الشاملة أهمها، حيث تساهم في مواجهة حدة المنافسة الحالية. فالجودة أصبحت تمثل أداة استراتيجية لأنها لم تعد مرتبطة بالمنتج فحسب، بل أيضا ببيئته وبكافة وظائف المؤسسة. (دهنون،2015). والجودة تتطلب أن تحاول كل منظمة تجميع كل قدراتها وتوظيف كل موادها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

أصبح مفهوم إدارة الجودة الشاملة اليوم من أهم مفاهيم الإدارة انتشاراً على مستوى العالم وفي ظل حدة التنافس التي تسود الأسواق، تواجه الشركات تحديات كبيرة أهمها كيف تصل المؤسسات الى تعزيز ميزة تنافسية تسمح لها باحتلال مركز تنافسي قوي والمحافظة عليه وتعظيمه، وتُعد الاستراتيجية التنافسية من أهم العوامل التي تعتمدها المؤسسات في مواجهة منافسيها في ضمان وفاء عملائها، وتحقيق الريادة على هؤلاء المنافسين (روان،2015) لذلك تتنافس المنظمات الناجحة في أساليب دعم الأداء وتطويره أكثر من تنافسها في أي مجال آخر، فقد أصبح دعم وتطوير أداء المنظمات ومناهجه المختلفة قضية الإدارة الأولى والتحدي الحقيقي الذي يواجه المنظمات على مستوى العالم. وذلك بكيفية استخدام كل الموارد المتاحة لتحسين وتطوير جودة المخرجات. جاءت الدراسة الحالية للتعرف على طبيعة العلاقة بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما هو مستوى اهتمام شركة الاتصالات السعودية بتطبيق إدارة الجودة الشاملة؟
- ما مدى التزام شركة الاتصالات السعودية بأبعاد إدارة الجودة الشاملة؟
- ما هو تأثير تطبيق إدارة الجودة الشاملة على شركة الاتصالات السعودية؟
- ما هو أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية؟

1.3نموذج الدراسة:

شكل (1) يوضح نموذج الدراسة

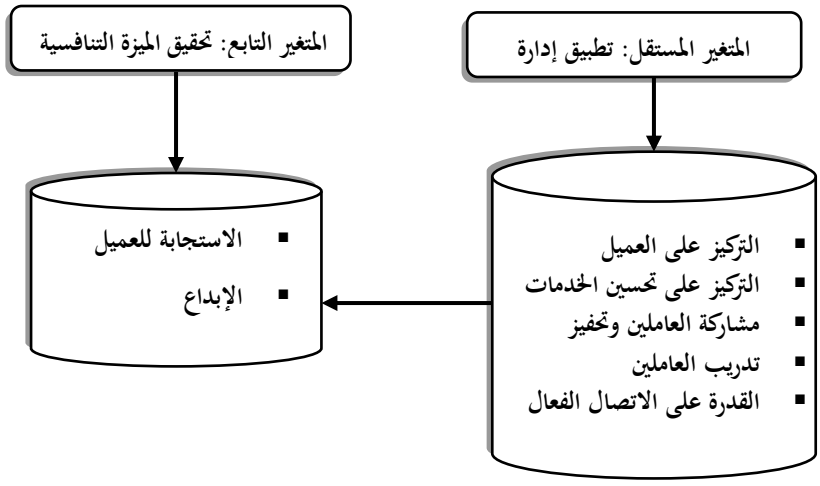

المصدر: أدبيات الدراسات السابقة (2022م)

1.4فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة ($a\leq0.05$) بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية (الاستجابة للعميل، الأبداع) بالتطبيق على شركة الاتصالات السعودية STC. وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة ($a\leq0.05$) بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة والاستجابة للعميل بالتطبيق على شركة الاتصالات السعودية STC.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة ($a\leq0.05$) بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة والأبداع بالتطبيق على شركة الاتصالات السعودية STC.

1.5 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- دراسة العلاقة المباشرة بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية بأبعادها (الاستجابة للعميل، الأبداع) بشركة الاتصالات السعودية؟
- رفع الغموض عن الجودة، والميزة التنافسية باعتبارهما مفهومين متعددي الأبعاد.
- التأكيد على أهمية تحقيق الجودة وبناء الميزة التنافسية.
- توضيح كيفية تحقيق الميزة التنافسية من خلال الجودة.

1.6 الأهمية العلمية:

تشكل إضافة معرفية نظراً لقلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع وتتجلي أهميتها في كونها تدرس أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على شركة الاتصالات السعودية، ويتوقع ان تسهم الدراسة في عدة جوانب نظرية تتمثل في :

- اختبار أثر تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة على تحقيق الميزة التنافسية بأبعادها (الاستجابة للعميل، الأبداع) بشركة الاتصالات السعودية؟
- التعرف على مفهوم إدارة الجودة الشاملة ومكوناتها.
- معرفة مدى استفادة العملاء والعاملين من تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

1.7 الأهمية العملية:

أن دراسة متغيرات إدارة الجودة الشاملة ومعرفة مدي تأثيرها في تحقيق أي من متغيرات الميزة التنافسية أمراً مهم لإدارة شركة الاتصالات السعودية حيث أن مخرجات الدراسة يمكن أن تقدم

رؤية عملية قابلة للتطبيق في تسويق منتجاتها كما تساعدها في اتخاذ إجراءات وتدابير للاهتمام بالجودة الشاملة وكيفية تطبيقها من اجل تحسين كفاءة أداءها من نواحي كثيرة، كما تساهم في لفت الانتباه الى أهمية إدارة الجودة الشاملة في شركة الاتصالات السعودية.

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1 تعريف الجودة الشاملة: تميز السلعة اوالخدمة في تلبية كافة مطالب الزبون وتوقعاته (حسن المعاملة، السعر،الوفرة، الخدمات الإضافية، تقديم السلعة،في الوقت المطلوب). (عقيلي، 1998)

2.2 الميزة التنافسية:

تنشأ بوساطة زيادة قيمة المنتج للزبون أو تقلل من تكاليف تقديم المنتج إلى السوق، أي أن الميزة التنافسية تتحدد من خلال زيادة قيمة المنتج للزبائن وتقليل تكلفة المنتج وذلك للمنافسة من خلال تقليل سعر المنتج.(عقيلي، 1998)

2.3 الاستجابة للعميل:

تعني توفير الحاجات والرغبات المتعلقة بالزبون من اجل اقتناء الزبون السلعة أو الخدمة، وكيفية إيصالها إلى الزبون عبر سلسلة تجهيز وذلك من اجل مقابلة الزبون في تسليمة السلعة أو الخدمة في الوقت المناسب. (روان،2015).

2.4 الأبداع:

هو القدرة على توليد أفكار جديدة لجمع العناصر المجودة من أجل استحداث مصادر ذات قيمة .(Chuckie,2006) كما عرفتها حنان (2009) بانه تطبيق فكرة طورت داخل المنظمة أوتمت استعارتها من خارج المنظمة سواء كانت تتعلق بالمنتج أو الوسيلة أو النظام أو العملية أوالسياسة أو البرامج أوالخدمة وهي جديدة بالنسبة للمنظمة، وأشار (Daft,2002) إلى أن الأبداع هو القدرة على جمع أو مشاركة المعلومات بغرض تطوير أفكار جديدة.

2.5 تخفيض التكلفة:

تعني قدرة المؤسسة على إنتاج منتج بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد أكبر، أن الحصول على نفس التكلفة الأقل ليس ممكن في كل الظروف، وبالتالي ضرورة توفر مجموعة من الشروط وهي :(نبيل،1998)

- وجود طلب مرن على السلعة، حيث يؤدي التخفيض في السعر إلى زيادة مشتريات المستهلكين للسلع.
- عدم وجود طرق كثيرة لتميز المنتج.
- وجود طريقة واحدة لاستخدام السلعة لكل المشترين.

كما أن المؤسسة يمكن لها تخفيض التكاليف من خلال الاستخدام الكفء للطاقة الإنتاجية المتاحة لها فضلاً عن التحسين المستمر لجودة المنتجات والإبداع في تصميم المنتجات وإتقان العمليات، إذ يعد ذلك مهم لخفض التكاليف فضلاً عن مساعدة المدراء في دعم وإسناد استراتيجية الشركة ليكون لها تميز في مجال الكلفة.(Evans, ET…al. 2007)

3. الدراسات السابقة:

دراسة (AHMED AND BUTTLE,2001) هدفت هذه الدراسة الى دراسة سبل المحافظة على الزبائن في قطاع الأعمال، حيث بينت ان الفوائد المالية المتحققة نتيجة إتباع سياسة المحافظة باعتبارها سياسة ديناميكية ترتكز على إدارة روابط متعددة بين البائع والزبائن وباقي عناصر العملية التسويقية كالموزعين وغيرهم، فالأصول الحقيقية لأية شركة هم زبائنها، فعلى هذا الأساس تقود المحافظة على الزبائن الى زيادة الربحية، ومن الضروري توفير استراتيجيات لدي المؤسسات للمحافظة عليهم.

دراسة(Slater&Angle,2000) بعنوان: اثر الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة على الميزة التنافسية في الشركات الماليزية، هدفت الدراسة إلى تقسيم الشركات إلى مجموعتين المجموعة الأولي تؤمن بالاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة وهذه الاستراتيجيات في مرتبة متقدمة لديها والأخرى لا تؤمن بالاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة وفي مرتبة دنيا بالنسبة لها، وتوصلت الدراسة إلى أن المجموعة الأولي لديها سلوك استباقي لأنها تعتبر أن البيئة لها تأثير كبير على ميزتها التنافسية بينما المجموعة الثانية لديها سلوك تفاعلي لأنها لم تدرك أهمية تأثير البيئة على ميزتها التنافسية وان هنالك اختلاف كبير بين هاتين المجموعتين حيث تعتبر المجموعة الأولي من الشركات الحاصلة على وضع تنافسي يؤهلها لتصبح من الشركات العابرة للحدود مستقلاً.

دراسة (زكي،2011م) بعنوان: أثر تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي، هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في المصارف التجارية الفلسطينية، أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة إن المصارف التجارية الفلسطينية تهتم بشكل عام بتطبيق جميع أبعاد إدارة الجودة الشاملة بدرجة متوسطة فقد جاء هذا التطبيق بدرجات ومستويات متفاوت حيث ارتبط أعلى مستوى تطبيق لتلك الأبعاد على التوالي بالتركيز على العميل ويليه تدريب العاملين وتأهيلهم، ثم القدرة على الاتصال الفعال.

دراسة (صابون،2012م) بعنوان: الدور الوسيط للعضوية التنظيمية في العلاقة بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وأداء الموارد البشرية بالمصارف السودانية، هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الانتماء التنظيمي على العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة وأداء الموارد البشرية ، أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة إن المصارف التجارية السودانية تتبنى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة إلا أنها لم تكن بالصورة المطلوبة ، أرتبط أعلى مستوى تطبيق بالتركيز على العميل واستمرارية التحسين ، حيث ارتبط أدنى مستوى بتدريب العاملين وتأهيلهم واتخاذ القرارات إعتماداً على البيانات.

4. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير مستقل تطبيق إدارة الجودة الشاملة والمتغير تابع تحقيق الميزة التنافسية، حيث لا يقتصر هذا المنهج على وصف الظاهرة وإنما يشتمل تحليل البيانات وقياسها وتغييرها والوصل إلى وصف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها. ويتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بشركة الاتصالات السعودية STC، تم اختيار عينه مسيرة (غير احتمالية) مكونة من (210) مفرده.

الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة:(مختار،2017م)

- الإحصاء الوصفي: لوصف خصائص العينة .
- كرو نباخ ألفا قياس الموثوقية والاتساق الداخلي للمتغيرات الرئيسية للدراسة.

- التحليل العاملي الاستكشافي لقياس الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة.
- التحليل العاملي التوكيدي للوصول إلى جودة توفيق متغيرات نموذج الدراسة حيث تجري تغيرات في النموذج وتعديلات في الفرضيات بناء على نتائج التحليل العاملي.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابة أفراد العينة تجاه محاور وأبعاد أداة الدراسة.
- ارتباط بيرسون لمعرفة درجة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية.
- تحليل المسار باستخدام برنامج Amos.

5. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

5.1التحليل العاملي التوكيدي لجميع متغيرات الدراسة:

تم بناء النموذج الأول للدراسة والذي يتكون من متغيرين رئيسين متغيرات مستقلة وتابعة وتحتوي على سبعة محاور لجميع المتغيرات التي تقيسهم(34)عبارة حسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، وتم التوصل من التحليل الى أن أبعاد متغيرات الدراسة تتكون من ستة محاور تَقِيسُهم (21) عبارة ، وتم اختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل العاملي التوكيدي على بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح أبعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم إدخالها في النموذج الأولي قد أعطت مقاييس جودة ذات صلاحية مقبولة كما في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) مؤشرات جودة المطابقة لجميع متغيرات الدراسة:

المؤشر	CMIN	DF	CMIN/DF	CFI	GFI	RMSEA	IFI	TLI
النسبة	233.172	179	1.352	.927	.945	.061	.906	.896
التفسير	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

الاعتمادية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرون باخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي وتشير (Nunnally،1968) إلى أن المصداقية من0.50(-0.60) تكفي، أما (Hair et al, 2010)

أقترح أن قيمة ألفا كرون باخ يجب أن تكون أكثر من 0.70ومع ذلك يعتبر ألفا كرونباخ من 0.50 فما فوق مقبولة.

جدول (2) يبين الاعتمادية والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة

المتغيرات	نوع المتغير	عدد العبارات	الاعتمادية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز	مستقل	6	.854	0.64	4.42	%0.88
التركيز على العميل	مستقل	6	.837	0.74	4.26	%0.85
القدرة على الاتصال الفعال	مستقل	3	.839	1.05	4.18	%0.84
التركيز على تحسين الخدمات	مستقل	2	.687	0.62	4.53	%0.91
الأبداع	مستقل	3	.761	0.70	4.31	%0.86
الاستجابة للعميل	تابع	2	.655	0.50	4.67	%0.93

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه (2) أن اختبار الاعتمادية كان مرتفعاً والانحراف المعياري لكل المتغيرات كانت مرتفعة مما يدل على وجود تجانس بين إجابات المبحوثين. كمايلاحظ في ذات الجدول أن المتوسطات لجميع متغيرات الدراسة اعلى من الوسط الفرضي، والانحراف المعياري أقرب إلى الواحد وهذا يدل على التجانس بين إجابات أفراد العينة عن جميع عبارات المتغيرات، ويمكن ترتيبها وفقاً للأهمية النسبة كالاتي المتغير المستقل تطبيق إدارة الجودة الشاملة: التركيز على تحسين الخدمات، تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز، التركيز على العميل، القدرة على الاتصال الفعال. أما المتغير التابع تحقيق الميزة التنافسية: الاستجابة للعميل، الأبداع.

تحليل الارتباط (Person Correlation):

تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية ، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من (0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة اذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30 – 0.70) أما اذا كانت قيمة الارتباط أكثر من (0.70) تعتبر العلاقة قوية بين المتغيرين.أوضح اختبار تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة من خلال الجدول (3).

الجدول (3) تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

التقديرات	متغيرات الدراسة		
.390	القدرة على الاتصال الفعال	<-->	تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز
.153	التركيز علي تحسين الخدمات	<-->	تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز
.119	الاستجابة للعميل	<-->	تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز
.260	الأبداع	<-->	تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز
.170	التركيز على العميل	<-->	التركيز علي تحسين الخدمات
.144	التركيز على العميل	<-->	الاستجابة للعميل
.347	التركيز على العميل	<-->	الأبداع
.207	الاستجابة للعميل	<-->	القدرة على الاتصال الفعال
.326	الأبداع	<-->	القدرة على الاتصال الفعال
.125	الاستجابة للعميل	<-->	لتركي علي تحسين الخدمات
.203	الأبداع	<-->	التركيز علي تحسين الخدمات
.134	الأبداع	<-->	الاستجابة للعميل
.321	التركيز على العميل	<-->	تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز
.394	التركيز على العميل	<-->	القدرة على الاتصال الفعال
.228	التركيز علي تحسين الخدمات	<-->	القدرة على الاتصال الفعال

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

يتبين من الجدول (3) انه توجد علاقة إيجابية قوية بين تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز مع المتغيرات (التركيز على العميل، القدرة على الاتصال الفعال، التركيز على تحسين الخدمات، الأبداع، الاستجابة للعميل). كما يلاحظ انه توجد علاقة إيجابية قوية بين التركيز على العميل و(القدرة على الاتصال الفعال، التركيز على تحسين الخدمات، الأبداع، الاستجابة للعميل). و توجد علاقة إيجابية قوية بين القدرة على الاتصال الفعال و(التركيز على تحسين الخدمات، الأبداع، الاستجابة للعميل). و توجد علاقة إيجابية قوية بين التركيز على تحسين الخدمات و(الأبداع، الاستجابة للعميل). و توجد علاقة إيجابية قوية بين الأبداع و الاستجابة للعميل.

2.5نموذج الدراسة المعدل:

بعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لمتغيرات الدراسة يتم الاعتماد على النتائج التي يفسر عنها التحليل، حيث أوضحت النتائج أن المتغير المستقل تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتكون من أربعة محاور وهي " تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز، التركيز على العميل، القدرة على الاتصال الفعال، التركيز على تحسين الخدمات ". أما المتغير التابع تحقيق الميزة التنافسية.

شكل (2) يوضح نموذج الدراسة

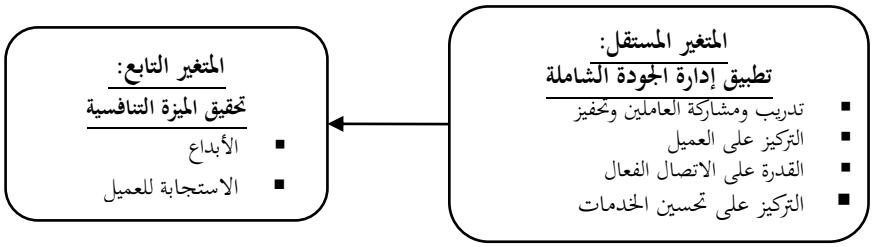

المصدر: أدبيات الدراسات السابقة (2022م)

اختبار فرضيات الدراسة: تم الاعتماد في علمية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجه المعادلة البنائية Structural Equation Modeling [SEM] وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة والغير مباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis وهو أحد أساليب نمذجه المعادلة البنائية التي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو اكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة بهدف تحديد أهم المؤشرات أو العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أو المتغيرات التابعة ،حيث أن نمذجه المعادلة البنائية تجمع بين أسلوب تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي.

اختبارالفرضية الرئيسية: هنالك علاقة إيجابية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية بأبعادها (الأبداع،الاستجابة)، ولاختبار العلاقة بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية(الأبداع،الاستجابة)،تم استخدام أسلوب تحليل المسار كما في الشكل رقم (3).

شكل رقم (3) العلاقة بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية

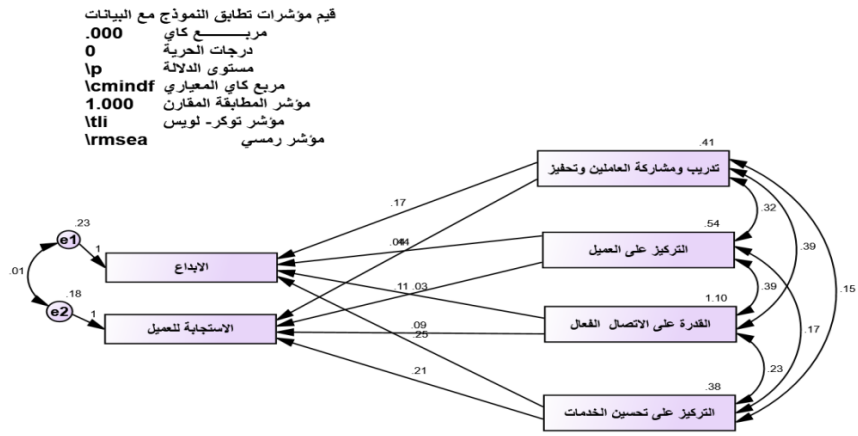

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

جدول رقم (4) المسار من تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى الأبداع(Estimate)

العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P	النتيجة
تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز	<–	الأبداع	.172	.077	2.245	.025	دعمت
التركيز على العميل	<–	الأبداع	.252	.059	4.252	***	دعمت
القدرة على الاتصال الفعال	<–	الأبداع	.025	.040	.633	.527	لم تدعم
التركيز على تحسين الخدمات	<–	الأبداع	.441	.063	7.013	***	دعمت

مستوي المعنوية:$p<0.10$* ،$p<0.05$** ،$p<0.$***

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2022م)

وفقاً للجدول أعلاه رقم (4) ويمكننا ملاحظة الأثر المباشر اعتماداعلى معاملات الارتباط المتعدد (R2) والاعتماد على مستوي الدلالة (0.05)، وتشير أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين المتغير المستقل تطبيق إدارة الجودة الشاملة والمتغير التابع الأبداع إلى انخفاض تأثير تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز حيث بلغ معامل الانحدار(0.41) ويفسر0.17 من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوي معنوية (025.)، ارتفاع تأثيرالتركيز على العميل حيث بلغ معامل الانحدار (0.54) ويفسر0.44 من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوي معنوية (0.000). ارتفاع تأثير القدرة على الاتصال الفعال حيث بلغ معامل الانحدار(1.10) ويفسر0.03 من التباين وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (527.)، انخفاض تأثير تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز حيث بلغ معامل الانحدار(0.38) ويفسر0.25 من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوي معنوية (0.000)، ومن التحليل نجد أنه توجد علاقة معنوية إيجابية جزئية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة والأبداع، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.
كما يلاحظ من الجدول أعلاه رقم (6) ويمكننا ملاحظة الأثر المباشر اعتماداعلى معاملات الارتباط المتعدد (R2) والاعتماد على مستوي الدلالة (0.05)، وتشير أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين المتغير المستقل تطبيق إدارة الجودة الشاملة والمتغير والاستجابة للعميل إلى انخفاض تأثير تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز حيث بلغ معامل الانحدار(0.41)

ويفسر0.04 من التباين وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (.600)، ارتفاع تأثيرالتركيز على العميل حيث بلغ معامل الانحدار (0.54) ويفسر0.11 من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوي معنوية (.044). ارتفاع تأثير القدرة على الاتصال الفعال حيث بلغ معامل الانحدار(1.10) ويفسر0.09 من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوي معنوية (0.000)، انخفاض تأثير تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز حيث بلغ معامل الانحدار(0.38) ويفسر0.21 من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوي معنوية (.011)، ومن التحليل نجد أنه توجد علاقة معنوية إيجابية جزئية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة الاستجابة للعميل، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.

6. خاتمة

نتائج الدراسة:توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

النتيجة الرئيسية الأولى: توجد علاقة معنوية إيجابية جزئية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة والأبداع

- توجد علاقة معنوية إيجابية بين تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز والأبداع.
- توجد علاقة معنوية إيجابية بين التركيز على العميل والأبداع.
- لا توجد علاقة معنوية إيجابية بين القدرة على الاتصال الفعال والأبداع.
- توجد علاقة معنوية إيجابية بين التركيز على تحسين الخدمات والأبداع.

النتيجة الرئيسية الثانية: توجد علاقة معنوية إيجابية جزئية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة والاستجابة للعميل

- لا توجد علاقة معنوية إيجابية بين تدريب ومشاركة العاملين وتحفيز والاستجابة للعميل.
- توجد علاقة معنوية إيجابية بين التركيز على العميل والاستجابة للعميل.
- توجد علاقة معنوية إيجابية بين القدرة على الاتصال الفعال والاستجابة للعميل.
- توجد علاقة معنوية إيجابية بين التركيز على تحسين الخدمات والاستجابة للعميل.

توصيات الدراسة:توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة ان تتبع شركة الاتصالات السعودية استراتيجية لتقليل التكاليف الثابتة مقارنة مع المنافسين .
- ضرورة ان تقلل الشركة تكاليف عملياتها الوقائية للتفوق على المنافسين.

- ضرورة أن تخصص شركات التامين مخصصات كافية لجهود البحث وتطوير خدماتها.
- على الشركة الاهتمام بتدريب الموظفين الجدد بشكل يتناسب مع احتياجاتهم الوظيفية مما ينعكس ذلك في سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء.
- على إدارة الشركة الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة مما يؤدي الى زيادة رضا العاملين وتطوير منتجاتها.
- ضرورة ان تستخدم الشركة أدوات الاتصال في تنفيذ المهام لزيادة حصتها السوقية والأبداع.

7. قائمة المراجع.

المؤلفات:

أحمد عبد الله إبراهيم. (2013). منهجية البحث العلمي، فهرسة المكتبة الوطنية، السودان – الخرطوم.

أومأ سيكاران. (2006). طرق البحث في الإداري مدخل لبناء المهارات البحثية، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية.

عقيلي، عمروصفي(د، ت)" المنهجية الكاملة لإدارةا لجودةالشاملة،دار وائل للنشر،عمان،ط*1* ص*35* .

نبيل مرسي. (1998). الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

الأطروحات:

1. هاجر بوعزة. (2012). أثر التسويق بالعلاقات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح.
2. زكي، مرسي أحمدي. (2011م). أثر تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
3. صابون، خليل جمعة عثمان. (2012م). الدور الوسيط للعضوية التنظيمية في العلاقة بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وأداء الموارد البشرية بالمصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
4. روان باسم عيد الشريف. (2015). أثر المرونة الاستراتيجية في العلاقة بين التعلم الاستراتيجي وتحقيق الميزة التنافسية في شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
5. مهند حميد ياسر العطوى. (2009). آثر المرونة الاستراتيجية في ريادة منظمات الأعمال، رسالة ماجستير منشورة.

6. حنان رزق الله. (2009). أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة: دراسة ميدانية لعينة من كليات جامعة منتوري قسنطينة، جامعة منتوري.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Joseph F. Haïr, JR. and Others , Multivariate Data Analysis with Readings, Fourth Edition, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, USA, (1995)
2. Hair, J. f, Anderson, R.E, Tat ham, R.L and Black, w.c. (2010) "Multivariate Data Anal y sis"5thed, NJ :Prentice-Hall, Inc., p 10
3. Churchill, G.A. "A paradigm for developing better measures of marketing constructs", Journal (1979).
4. Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidel, Using Multivariate Statistics, Third Edition, HarperCollins College Publishers, USA, (1996)
5. James Latin and Others, Analyzing Multivariate Data, Brooks/Cole, Thomson Learning, Inc., Canada, (2003).
6. Slater, J. & Angel, I. (2000). The Impact and Implications of Environmentally Linked Strategies on Competitive Advantage: A Study Of Malaysian Companies,Journal of Business Research, Vol.47, pp.75-89.
7. Ahmad, R. and Bottle, F. (2001)Retaining business customersthrough adaptation and bonding: a case study of Hot, Journal of Business and Industrial Marketing,vol.16 no.7,pp.553-57.
8. Chuckie, Chutchanok. (2006).“Sustainable Competitive Advantage ofStrategic Corporate Social Responsibility in Thai Companies". Master Thesis, University of Nottingham, United Kingdom.
9. Evans, James Robert; Evans, James Robert & Collier, David A, (2007),”Operations management: an integrated goods and services
10. Daft, R. N. (2002). "Organizational Behavior" Dryden Press Sandie go, HarcourtCollege Publishers, U.S.A.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص47-67

الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية "دراسة تطبيقية على شركات الإسمنت الليبية"

Accounting disclosure of social responsibility in the annual financial statements and reports. "Applying Study on Libyan Cement Companies"

أبوالقاسم محمود أبوستالة
Abulgassem. M. Abusatala
جامعة المرقب/ ليبيا
amabusatala@elmergib.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2022/03/23 تاريخ القبول: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على مدى التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية, وتم تصميم استبانة محكمة لجمع البيانات الأولية, والتي استهدفنا فيها جميع الماليين بأقسام المالية والمراجعة الداخلية, ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فإن الباحث اعتمد أسلوب المسح الشامل وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية يشير لعدم إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية, واعتماداً على نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة التركيز على عقد المؤتمرات والندوات العلمية وورش عمل متخصصة, لزيادة أقناع الإدارات العليا بشركات الإسمنت الليبية بأهمية المحاسبة الاجتماعية وإجراءات تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي– المسؤولية الاجتماعية– القوائم والتقارير المالية.

تصنيف JEL: F65,M14,M41

Abstract :

The main objective of this study is to identify the extent of commitment of Libyan cement companies to disclose social responsibility in the financial statements and reports, A controlled questionnaire was designed to collect primary data, In which we targeted all the financial departments of finance and internal audit, Given the small size of the study population, the researcher adopted the comprehensive survey method, The research has reached a number of findings, the most significant of which are the following: That there is a statistically significant effect indicating the non-compliance of Libyan cement companies to disclose the costs of social responsibility in the annual lists and reports, The research then concluded with a set of recommendations, The need to focus on holding conferences, scientific seminars and specialized workshops, to increase the persuasion of the higher managements of Libyan cement companies of the importance of social accounting and the procedures for its application and its.

Keywords : Accounting Disclosure, Social Responsibility, Financial statements and reports.

JEL classification codes: F65.M14.M41

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في العقود الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع المحاسبة الاجتماعية والبيئية, فأصبح الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة لا يقل عن أهميته عن أداءها الاقتصادي، فالمؤسسة لم تعد تهدف إلى تحقيق الربح فقط بل تهدف أيضا إلى توفير حاجات أخرى تجاه المجتمع مثل تجنب بعض الجوانب التي تضر بالمجتمع كالتلوث البيئي وتحسين جودة المنتج لحماية المستهلك، وتسمى المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أيضًا باسم مسؤولية الشركات، والأعمال التجارية المسؤولة والفرص الاجتماعية للشركات هي مفهوم يتم بموجبه العمل, ووفقًا لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، "المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الالتزام المستمر من قبل الأعمال للتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة وأسرهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل. ومع ذلك فإن أخلاقيات العمل هي التعامل الأخلاقي، بينما تركز المسؤولية الاجتماعية للشركات على المشكلات الاجتماعية والبيئية والاستدامة من التركيز على الأخلاق, وصنع القرار المؤسسي وصنع السياسات يرتبط بالقيم الأخلاقية والامتثال للمتطلبات القانونية واحترام الناس، المجتمعات والبيئة حول العالم (Patil & Farooqui, 2021,p 3876).

2. الدراسات السابقة:

إن المتتبع للأدبيات المحاسبية، يلاحظ وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعي, وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والاجنبية وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الاشارة إلى ابرز ملاحمها, إلا أن هناك شحا في الدراسات الليبية التي قامت بتناول هذا الموضوع خصوصا في دراسة الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شركات الإسمنت, حيث تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة, ومن هذه الدراسات ما قام به دراسة حوة (2021), في دراسته وذلك بهدف تحديد مفهوم المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومشاكلها ومعوقات قياسها, وكذلك ابراز المنافع التي يمكن أن تنجر عن ممارسة الإفصاح الاجتماعي، وقد توصلت أن المسؤولية الاجتماعية اصبحت ينظر لها باعتبارها أداة مهمة تساهم في ضمان مستقبل المؤسسة وحماية منافع أصحاب المصالح, وقد أوضحت هذه الدراسة مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والآليات والمبادئ والأسس اللازمة لتطبيقها، والتعرف على الجذور التاريخية لها، بالإضافة إلى أساليب قياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها, وما قام به الواعر (2020) في

دراسته التي هدفت لبيان مستوى الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثر تطبيقها على جودة القوائم المالية, وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة بين تطبيق الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية, ومستوى تطبيق الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية مرتفعة, وتوصل برودي (2020) في دراسته التي هدفت إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر, إلى أن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر لا تقوم بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية, ومن الدراسات التي تناولت الإفصاح الاجتماعي والبيئي في الدول النامية ما قام به Okbala (2019), في دراسته بهدف تقييم مستوى الإفصاحات الاجتماعية والبيئية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في نيجيريا, وتوصلت إلى أن مستوى الإفصاحات الاجتماعية والبيئية في نيجيريا في تحسن طفيف عن السنوات السابقة, ويأخذ الإفصاح الاجتماعي نسبة أعلى من هذه الممارسات مقارنة إلى مستوى الإفصاحات حول القضايا البيئية, كما خلصت الدراسة إلى إن مستوى ممارسات الإفصاحات الاجتماعية والبيئية في نيجيريا بعيد كل البعد مقارنة بالبلدان المتقدمة وذلك لان الإفصاحات البيئة في نيجيريا مسؤولية طوعية, وقام Mehri (2017) في دراسته التي هدفت إلى عرض تطورات الإفصاح البيئي على المستوى الدولي واهم المعايير التي تحكمها, وواقع هذه الممارسة في المؤسسات الجزائرية, وتوصلت إلى أن هناك زيادة في الوعي البيئي خلال السنوات الاخيرة في الجزائر بأهمية المسؤولية الاجتماعية, وهناك اتجاه بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتبني استراتيجيات بيئية واجتماعية بالإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية ولكنها هذه الممارسة محتاجة الى تنظيم وتقنين, ومن الدراسات التي تناولت الموضوع في الدول النامية ما قام به Fath (2016), في دراسته التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين مستوى المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة البيئية, والإفصاح عن المعلومات والمؤشرات المالية وغير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران, وتوصلت لوجود فرق كبير بين متوسط مؤشر مختلف فئات الإفصاح الاجتماعي والبيئي(الموارد البشرية والاجتماعية والبيئية والقضايا البيئية), كما خلصت إلى وجود فرق كبير بين مؤشر الإفصاح الاجتماعي والبيئي وتصنيف مختلف الصناعات, ومن الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الدول النامية ما قام به Zubek, et, al (2015) في دراستهم بهدف ما إذا كانت الشركات المدرجة في قطر تستخدم صفحات الويب الخاصة بهم لتوفير معلومات المسؤولية الاجتماعية صفحات الويب, وكما هدفت الدراسة إلى قياس الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية

(CSRD)المقدمة من الشركات المدرجة في قطر في بورصة قطر على مواقع الشركات الخاصة بهم, وتوصلت إلى أن جميع الشركات لديها صفحات ويب تتصفح، ومعظمهم لديهم رابط لتقريرهم السنوي ومع ذلك فإن النتائج أشارت إلى أن ممارسة الإفصاح الشاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل قطر مدرجة الشركات على صفحات الويب الخاصة بهم محدودة, وفي ليبيا تناولت دراسة Bayoud (2015), الإفصاح والمسؤولية الاجتماعية بهدف ما إذا كان المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الشركات الليبية تؤثر على أدائها التنظيمي من حيث الأداء المالي والتزام الموظف وسمعة الشركة, وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء التنظيمي, وأكدت النتائج النوعية أن مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو المحرك الرئيسي وراء التحسن الأداء التنظيمي في العينة المختارة, وتوصل كل من Christina & Zuaini (2012), إلى ارتباط خاصية خطة الحوافز والتكلفة السياسية بشكل ايجابي بالإفصاح الاجتماعي والبيئي للشركات من خلال مكافأة المدراء على أدائهم, ويؤدي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات إلى اداء أفضل للشركة, على عكس الديون وحقوق الملكية, وتوصل Uwuigbe & Olayinka (2011), إلى وجود فرق كبير في مستوى الإفصاح البيئي الاجتماعي للشركات بين الصناعات العينة. وأنه هناك اختلافًا كبيرًا في مستوى الإفصاحات الاجتماعية والبيئية بين الصناعات المختارة, وكذلك خلصت الدراسة إلى أن الإفصاحات الاجتماعية والبيئية بين الشركات المدرجة المختارة منخفضة للغاية ولا تزال في بدايتها, وتناولت دراسة Ku Nor & Abdul Hadi (2009), الإفصاح الاجتماعي والبيئي, وتوصلت إلى أنه هناك 85% من الشركات تفصح بطريقة أو بأخرى عن المعلومات الاجتماعية والبيئية, وتعد الموارد البشرية هي أكثر الموضوعات التي تم الإفصاح عنها في حين أن القضية البيئية لديها أدنى مستوى من الإفصاح, كما خلصت الدراسة إلى انه هناك ارتباط ايجابي كبير بين حجم الشركات وافصاح الشركات افصاحاً اجتماعياً وبيئياً.

3. مشكلة الدراسة:

حظي موضوع المسؤولية الاجتماعية باهتمام كبير منذ عام 1990، ويرى (Peters & Romi 2013.) بأن الوكالات الأخلاقية والإنسانية تدعو بإلحاح إلى التوقف عن حجب المعلومات الاجتماعية وتسعى إلى إقناع المنظمات بمناقشة التكاليف المتوقعة وفوائد الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في تقاريرها المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية

يمكن أن يكشف عن خروج الإجراءات الإدارية عن معايير السلوك المهني، وعلى الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كان موضوع بحث أكاديمي هامًا لأكثر من ثلاثة عقود إلا أن غالبية الدراسات السابقة كانت في الدول المتقدمة ، في مقابل ذلك نجد أبحاث أقل في البلدان النامية, ويطلبون المزيد من الدراسات في البلدان النامية عن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية(Belal & Cooper, 2011), وليبيا كبلد نام يعاني من عدم تطبيق المحاسبة الاجتماعية, حيث لم تقم المؤسسات على مختلف أحجامها بقياس تكاليفها الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها في تقاريرها, ولم يعثر على أي دليل يتعلق بممارسات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا من حيث كميتها ولا من حيث جودتها في ليبيا. وكنتيجة للاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة والنامية بموضوع المحاسبة الاجتماعية والبيئة أصبح من الأهمية بمكان إعطاء هذا الموضوع حقه من قبل البحاث والاكاديميين في ليبيا وإثرائه بالبحوث والدراسات, قد جاءت هذه الدراسة لبحث مدى التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها المالية وتقاريرها السنوية, ومن هنا فإن المشكلة الدراسة تتلخص في الاجابة على التساؤل الاتي:

ما مدى التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مدى التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية, ومحاولة الوصول إلى نتائج ذات دلالة يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض والهدف من إجراء هذه الدراسة.

5. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة التي تكتسبها المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للشركات في المجتمعات, وبيان أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركات مجتمع الدراسة إلى تحسين صورتها وشفافيتها وتضمين قوائمها لمعلومات ذات صلة بالمسؤولية الاجتماعية وموثوقة للمستثمرين وصناع القرار, وكذلك اسهام هذه الدراسة في تطوير الوظيفة المحاسبية من خلال توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي وتطوير مخرجاته بصورة تشمل البعد البيئي والاجتماعي, وتقديم نتائج مفيدة للمهتمين والجهات التشريعية وشركات صناعة الإسمنت.

6. فرضيات الدارسة:

في ضوء الدراسات السابقة, ولتحقيق أهداف الدراسة, صيغت فرضية الدراسة الرئيسة كما يلي:

- لا يوجد التزام من قبل شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية عند مستوى دلالة معنوية ($a\leq 0.05$).

وينبثق عن هذا الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد التزام من قبل شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة عند مستوى دلالة معنوية ($a\leq 0.05$).
- لا يوجد التزام من قبل شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية المستهلك عند مستوى دلالة معنوية ($a\leq 0.05$).
- لا يوجد التزام من قبل شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بنوع الأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي عند مستوى دلالة معنوية ($a\leq 0.05$).

7. نموذج متغيرات الدراسة:

لقد تم الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على الاطار النظري والدراسات السابقة, واشكالية الدراسة وفيما يلي نموذج متغيرات الدراسة:

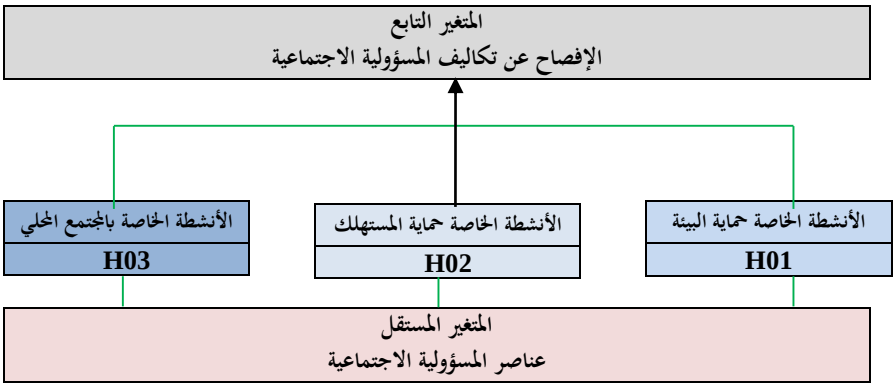

الشكل رقم (1) نموذج متغيرات الدراسة

8. حدود الدراسة:

من أجل الإلمام بمشكلة الدراسة وفهم جوانبها المختلفة تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1-8 الحدود الموضوعية: أقتصر الباحث في دراسته على معرفة مدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية.

2-8 الحدود المكانية والزمانية: يتمثل مجتمع الدراسة في شركات الإسمنت والتي يتمحور أساس نشاطها في الحدود الجغرافية للدولة الليبية, خلال الفترة الواقعة ما بين (نوفمبر 2021 إلى فبراير 2022).

3-8 الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة للآراء وإجابات الماليين والمراجعين الداخلين بشركات الإسمنت الليبية.

9. الاطـار النظري للدراسة:

في هذا الجزء سيتم تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها, ومفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأهميته.

1-9 المسؤولية الاجتماعية:

تم تصور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل أشخاص مختلفين بطرق مختلفة، ولكن بشكل عام توضح المسؤولية الاجتماعية للشركات.

عرف بوعافية وعبدالله (2021, ص175). المسؤولية الاجتماعية بأنها قيام المؤسسة بشكل اختياري أو قانوني بتوظيف انشطتها بشكل مسؤول لا يتعارض مع أهدافها وفي ذات الوقت يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع والمحافظة على البيئة. وعرفتها لجنة المجتمعات الاوربية بروكسل المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "الطريقة التي يجب على الشركات والمنظمات بموجبه دمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية البيئة والاقتصادية في أعمالها وعملياتها وفي تفاعلهم مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي" (Sandra, et,al,2021, p223). وعرفها مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام مستمر من الشركات لإثبات الأخلاق الحميدة والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تطوير وتحسين نوعية حياة الموظفين على مدى حياتهم مع أسرهم ومجتمعاتهم المحلية وعامة الناس وعلى نطاق أوسع وإضفاء الشرعية على أعمال الشركات وجذب المستثمرين. (Nurul Hidayah, et, al, 2021, p889) وعرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) "المسؤولية هي مفهوم إداري حيث تدمج الشركات القضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية في عملياتهم التجارية وتفاعلهم مع أصحاب المصلحة" (p: 3 Cheng, 2021,).

2-9 مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

عرف مليكة وعبدالرزاق (2021, ص91) الإفصاح الاجتماعي بأنه عملية تقديم جميع البيانات والمعلومات ذات المضامين الاجتماعية التي لها علاقة بنشاط المنظمة، كما ينطوي على كل التقارير المقدمة حول الجوانب الاجتماعية بعيدا عن الأرباح. وعرفها العذاري (2017, ص58) بأنه إيضاح المعلومات ذات الطبيعة المالية لمجموعة المستخدمين ذات العلاقة لكي لا تكون القوائم المالية مضللة وغير واضحة. وعرفها سعدي (2020, ص35) شمول القوائم والتقارير المالية للمؤسسة على كافة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه القوائم والتقارير صورة واضحة وصحيحة عن تلك المؤسسة وعن فعاليتها ونشاطاته.

3-9 أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تكمن أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الآتي (نبو ولوالبية, 2021, ص252):

- تطور معايير الإفصاح من خلال التوسع في محتوى ونوعية المعلومات المفصح عنها لتتضمن معايير ومتطلبات تمكن من القيام بهذا الإفصاح.

- لاستمرار مهنة المحاسبة وتتطور يجب ان تلبي إحتياجات المجتمع من المعلومات الاجتماعية والتي أصبحت مطلبا أساسيا بجانب المعلومات المالية.

- إجراء المقارنات بين المؤسسات المختلفة وبين الفترات الزمنية من عمر المؤسسة.

- تحديد مدى وفاء المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والالتزام بها.

10. الاطار العملي للدراسة

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات وعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

1-10 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشركات الإسمنت الليبية، باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة من خلال استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، ومن ثم إجراء الدراسة والتحليل والمعالجة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة بأسرع وقت وأكثر دقة.

2-10 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الموظفون الماليين والمراجعين الداخلين في شركات الإسمنت الليبية والبالغ عددهم (108) فرداً, ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فإن الباحث اعتمد أسلوب المسح الشامل, حيث تم توزيع (108) استمارة، وذلك بإتباع طريق الاتصال المباشر للإجابة على الاستبيان وتوضيح أي استفسار متعلق بالأسئلة المدرجة به لضمان الإجابة على جميع الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان، ولقد وأسترد منها (103) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة (95.37%)، وكما مبين في الجدول (1).

الجدول رقم (1): الاستمارات الموزعة على أفراد مجتمع الدراسة

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات الغير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
108	**5**	**%4.62**	**0**	**%00**	**103**	**95.37**

3-10 المعالجة الاحصائية

استخدم الباحث الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها, واستخدم الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي ليكرت حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (معارض بشدة) ودرجتان للإجابة (معارض) وثلاث درجات للإجابة (محايد)، وأربع درجات للإجابة (موافق)، وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة), حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2).

الجدول رقم (2): ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

الإجابة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1 –1.79)	(1.8– 2.59)	(2.6– 3.39)	(3.4– 4.19)	(4.20– 5)
الوزن النسبي	(20– 35.8)	(36– 51.8)	(52- 67.8)	(68- 83.8)	(84- 100)
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

أ- **اختبار الثبات والصدق** Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق "أداة الدراسة" قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cornbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Alpha Cornbach) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

المحاور	البيان	عدد الاسئلة	الاسئلة	معامل الثبات	معامل الصدق
الأول	الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة.	11	من 01 إلى 11	0.885	0.940
الثاني	الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية المستهلك.	11	من 12 إلى 22	0.941	0.970
الثالث	الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بخدمة المجتمع.	11	من 23 إلى 33	0.894	0.945
مدى التزام شركات بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية				0.815	0.902

من خلال قيم الجدول رقم (4) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معاملات الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.885 إلى 0.941) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.940 إلى 0.970) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

4-10 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

نتناول فيما يلي خصائص المستجوبين لمجتمع الدراسة من حيث المؤهل العلمي, التخصص, المسمى الوظيفي, سنوات الخبرة, والمشاركة بالدورات في مجال الأداء البيئي أو المحاسبة الاجتماعية والبيئية.

جدول رقم (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

البيانات الشخصية		التكرارات	النسبة المئوية
المؤهل	دبلوم متوسط	7	%6.79
	دبلوم عالي	15	%14.56
	بكالوريوس	78	%75.72
	ماجستير	3	%2.91
التخصص	محاسبة	88	%85.43
	إدارة أعمال	7	%6.79
	تمويل ومصارف	1	%0.97
	اقتصاد	7	%6.79
	مدير إدارة	3	%2.91
	رئيس قسم	15	%14.56

المسمى الوظيفي	موظف مالي	85	%82.52
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	23	%22.33
	من 5 إلى 10 سنوات	11	%10.67
	من 11 إلى 15 سنة	7	%6.79
	أكثر من 15 سنة	62	%60.19
المشاركة في ورشة أو دورات أو مؤتمرات أو ندوات علمية في مجال المحاسبة الاجتماعية والبيئية.	نعم	40	%38.83
	لا	63	%61.16

يتضح من الجدول رقم (4) أعلاه أنَّ هُناك تنوعا في المؤهلات العلمية، حيث أنَّ معظم أفراد المجتمع هم من حملة الشهادات العليا ، وهذا مدلول ايجابي على أنَّ أفراد مجتمع الدراسة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعدهم على فهم أسئلة الاستبانة, كما يتضح أنَّ ذوي تخصص المحاسبة هم من يشكلون النسبة العظمى من افراد المجتمع, ومما تقدم ينبين إن الغالبية العظمى من المستجيبين ما يقرب من 85.43٪ كانت لديهم مؤهلات محاسبية, وبالتالي من المعقول أن نفترض أن المستجيبين فهموا القضايا تحت التحقيق وتمكنوا من إبداء رأي مستنير, وتبين مما سبق يتبين التنوع في الوظائف, مما يدل على شمول المجتمع على أكثر من فئة تشير إلى التعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة, أمَّا بالنسبة لسنوات الخبرة يتضح أنَّ مما لاشك فيه أن الخبرات العلمية والعملية المتجمعة لدى افراد مجتمع الدراسة سوف تخدم أهداف الدراسة وتساعد الباحث في إنجاز الجانب التطبيقي بنجاح, وتنعكس إيجاباً على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها نظراً لخبرتهم المتراكمة في شركاتهم.

10-5 اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

في إطار ما تم توصل إليه من خلال مناقشة آراء واتجاهات افراد مجتمع الدراسة في شركات الإسمنت قيد الدراسة, حول التزام الشركات قيد الدراسة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية, وتأتي مرحلة اختبار فرضيات الدراسة الموضوعة مسبقاً, وهذا يهدف التوصل إلى نتائج يتم على أساسها تقديم توصيات بخصوصها.

الفرضية الفرعية الاولى:

Ha_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين متوسط استجابة مجتمع الدراسة والمتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة يشير إلى عدم التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية **فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية البيئة.**

Ha1 :MU > 3.39.

حيث أن (MU) هي متوسط رأي مجتمع الدراسة، والمقدار(3.39) هو القيمة المعيارية للمقياس لرأي مجتمع الدراسة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية البيئة. تم استخدام اختبار ولكوكسون حول القيمة المعيارية للمقياس (3.39) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) إحصاءات آراء مجتمع الدراسة بخصوص التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية البيئة

العبارات	المتوسط المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
تفصح الشركة عن مكافآت وحوافز العاملين المتميزين بالأنشطة البيئية.	2.31	0.965	3	منخفضة
تفصح الشركة عن تكاليف التي تدفعها لمعالجة المخلفات والعوادم وما يتعلق بحماية التنوع البيئي.	2.06	0.801	9	منخفضة
تفصح الشركة عن تكاليف مشاركتها في برامج حماية البيئة.	2.20	1.091	6	منخفضة
تقوم الشركة بالإفصاح عن مبادرتها في معالجة التلوث البيئي الناجم عن ممارسة أعمالها الإنتاجية.	2.30	0.958	4	منخفضة
تبذل الشركة جهوداً من شانها تقليل استهلاك الطاقة.	2.47	1.135	2	منخفضة
تقوم الشركة بالاحتفاظ بنظام معلومات يبين تكاليف الأضرار البيئية.	2.78	1.211	1	متوسطة
لدى الشركة سياسات واضحة لترشيد استخدام المياه	2.28	0.851	5	منخفضة
تحرص الشركة على تقليل المخاطر البيئية في المحيط الذي تعمل به.	2.09	0.804	8	منخفضة
تربط الشركة الأداء البيئي برسالتها.	1.97	0.933	11	منخفضة
تفصح الشركة عن تكاليف الآلات المستخدمة للحد من التلوث البيئي.	2.00	0.953	10	منخفضة
تحرص الشركة على الإفصاح عن تكاليف تجميل المنطقة المحيطة وتشجيرها للحفاظ على البيئة.	2.19	0.896	7	منخفضة

من خلال قيم الجدول رقم (5) يتبين أنه جاء ترتيب العبارات من حيث التوزيع النسبي بحيث تقع درجات الموافقة متوسطة على العبارة السادسة, والموافقة منخفضة على كافة العبارات الاخرى, المتعلقة بمدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن

قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية البيئة. وكذلك نلاحظ من خلال نفس الجدول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة لجميع عبارات المحور تقل عن القيمة المعيارية للمقياس(3.39), لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها. ولاختبار الفرضية الفرعية الاولى تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة والانحراف المعياري على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية. وكذلك مستوى الدلالة الإحصائية وكانت النتائج كما بالجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) نتاج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها.

درجات الحرية df	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	القرار الإحصائي	الحكم
102	2.078	0.5231	.000	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	رفض الفرضية الصفرية الاولى

من خلال قيم الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة الدلالة المحسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة (2.078) وهو يقل عن القيمة المعيارية للمقياس(3.39)، وهذا يشير إلى أنه لا يوجد التزام من قبل شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية البيئة.

الفرضية الفرعية الثانية:

Ha_2: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a\leq 0.05$) بين متوسط استجابة مجتمع الدراسة والمتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة يشير إلى عدم التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية **فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية المستهلك**.

Ha2 :MU > 3.39.

حيث أن (MU) هي متوسط رأي مجتمع الدراسة، والمقدار(3.39) هو القيمة المعيارية للمقياس لرأي مجتمع الدراسة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة

بحماية المستهلك. تم استخدام اختبار ولكوكسون حول القيمة المعيارية للمقياس (3.39) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) إحصاءات آراء مجتمع الدراسة بخصوص التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية المستهلك

العبارات	المتوسط المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
تقدم الشركة منتجات بأسعار مناسبة	2.49	0.915	2	منخفضة
تحرص الشركة على الإفصاح عن أية تكاليف إضافية تدفعها لموائمتها بين جودة المنتج والربح.	2.47	0.983	3	منخفضة
تحرص الشركة على تقديم منتجات من السهل الحصول عليها من جانب المستهلكين.	2.24	1.099	10	منخفضة
تحرص الشركة على إعادة تدوير جانب من الأرباح لصالح فئات معينة من الزبائن.	2.28	0.924	9	منخفضة
القيام بالإفصاح عن تكاليف الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل الزبائن حول تحسين جودة المنتج.	2.34	0.865	7	منخفضة
وضع إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج.	2.45	1.135	4	منخفضة
القيام بالإفصاح عن تكلفة الحصول على برنامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة.	2.38	0.902	5	منخفضة
تلتزم الشركة بالإفصاح عن تكاليف معالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع والاستخدام.	2.22	0.906	11	منخفضة
الحرص على الإفصاح عن التكاليف التي تتكبدها في سبيل تلبية مطالبات جمعية حماية المستهلك.	2.63	1.070	1	متوسطة
تحرص الشركة على تطوير منتجاتها بشكل مستمر.	2.35	1.035	6	منخفضة
تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف احتواء منتجاتها على الإرشادات المطلوبة فيما يخص المنتج.	2.31	0.851	8	منخفضة

من خلال قيم الجدول رقم (7) يتبين أنه جاء ترتيب العبارات من حيث التوزيع النسبي بحيث تقع درجات الموافقة متوسطة على العبارة التاسعة, والموافقة منخفضة على كافة العبارات الاخرى, المتعلقة بمدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية المستهلك. وكذلك نلاحظ من خلال نفس الجدول أن متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة لجميع عبارات المحور اقل من القيمة

المعيارية للمقياس(3.39), لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة والانحراف المعياري على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية. وكذلك مستوى الدلالة الإحصائية وكانت النتائج كما بالجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) نتاج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها.

درجات الحرية df	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	الحكم
102	2.378	0.7656	.000	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	رفض الفرضية الصفرية الثانية

من خلال قيم الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة الدلالة المحسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة (2.378) وهو يقل عن القيمة المعيارية للمقياس(3.39)، وهذا يشير إلى أنه لا يوجد التزام من قبل شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية المستهلك.

الفرضية الفرعية الثالثة:

Ha_3: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a\leq 0.05$) بين متوسط استجابة مجتمع الدراسة والمتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة يشير إلى عدم التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية **فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي**.

$Ha3 : MU > 3.39$.

حيث أن (MU) هي متوسط رأي مجتمع الدراسة، والمقدار(3.39) هو القيمة المعيارية للمقياس لرأي مجتمع الدراسة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي. تم استخدام اختبار ولكوكسون حول القيمة المعيارية للمقياس (3.39) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) إحصاءات آراء مجتمع الدراسة بخصوص التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي

العبارات	المتوسط المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
تفصح الشركة عن تكاليف مبادراتها المتعلقة بتعزيز العلاقة مع المجتمع.	2.50	0.950	1	منخفضة
تلتزم الشركة بالإفصاح عن التكاليف الإضافية التي تتحملها نتيجة اختيارها للبديل الأقل ضرراً على المجتمع المحلي والأكثر فائدة له.	1.99	0.739	5	منخفضة
الإفصاح عن تكاليف دعم مؤسسات المجتمع المدني.	1.84	0.627	9	منخفضة
تفصح الشركة عن تكاليف أية مساهمات أو تبرعات لصالح المجتمع المحلي	1.68	0.820	11	منخفضة جدا
القيام بالإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه لإقامة المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.	1.96	0.669	6	منخفضة
تفصح الشركة عن التكاليف دعم الأنشطة الاجتماعية والمراكز العلمية ومؤسسات التعليم.	2.03	0.694	4	منخفضة
تفصح الشركة عن التكاليف الناتجة من مساهمتها بإنشاء دور للحضانة ومراكز صحية لأبناء المجتمع.	1.93	0.669	7	منخفضة
تحرص الشركة على الإفصاح عن التكاليف التي تدفعها لدعم البنى التحتية في المجتمع المحلي.	2.22	0.906	3	منخفضة
تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليف التمويل المقدمة للشركات التي تقام في المجتمع المحلي.	1.90	0.913	8	منخفضة
الالتزام بالإفصاح عن تكاليف الدورات التدريبية المجانية المقدمة لأبناء المجتمع المحلي.	2.28	0.924	2	منخفضة
تفصح الشركة عن الأموال المخصصة للحالات الإنسانية في المجتمع.	1.81	0.737	10	منخفضة

من خلال قيم الجدول رقم (9) يتبين أنه جاء ترتيب العبارات من حيث التوزيع النسبي بحيث تقع درجات الموافقة منخفضة على جميع العبارات ما عدا العبارة الرابعة كانت درجة الموافقة بها منخفضة جداً, المتعلقة بمدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي. وكذلك نلاحظ من خلال نفس الجدول متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة لجميع عبارات المحور تقل عن القيمة المعيارية للمقياس(3.39), لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة والانحراف المعياري على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية. وكذلك مستوى الدلالة الإحصائية وكانت النتائج كما بالجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) نتاج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها.

درجات الحرية df	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	القرار الإحصائي	الحكم
102	2.015	0.6398	.000	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	رفض الفرضية الصفرية الثالثة

من خلال قيم الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة الدلالة المحسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة (2.015) وهو يقل عن القيمة المعيارية للمقياس(3.39)، وهذا يشير إلى أنه لا يوجد التزام من قبل شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالمجتمع المحلي.

الفرضية الرئيسة:

Ha: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a\leq 0.05$) بين متوسط استجابة مجتمع الدراسة والمتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة يشير إلى عدم التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية.

Ha :MU > 3.39.

حيث أن (MU) هي متوسط رأي مجتمع الدراسة، والمقدار(3.39) هو القيمة المعيارية للمقياس لرأي مجتمع الدراسة.

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بمدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية. تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في مدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية البيئة, مدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بحماية المستهلك, مدى إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح

عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي.

لذلك لاختبار الفرضية الرئيسة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات مجتمع الدراسة والانحراف المعياري على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية. وكذلك مستوى الدلالة الإحصائية وكانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

الجدول رقم (11) نتاج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها.

درجات الحرية df	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	القرار الإحصائي	الحكم
102	2.157	0.4320	.000	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	رفض الفرضية الصفرية الرئيسة

من خلال قيم الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة الدلالة المحسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة (2.157) وهو يقل عن القيمة المعيارية للمقياس (3.39), وهذا يشير إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية يشير لعدم إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية.

10-5 خاتمة

10-5-1 النتائج:

لقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام شركات صناعة الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية. بناء على ذلك فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية يشير لعدم إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية.

2. أوضحت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية يشير لعدم إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية البيئة.

3. بينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية يشير لعدم إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية المستهلك.

4. توصلت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية يشير لعدم إلتزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها وتقاريرها المالية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بحماية المجتمع المحلي.

10-5-2- التوصيات:

بعد تحليل البيانات التي تم جَمعُها والوصول إلى استنتاجاتها، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. التركيز على عقد المؤتمرات والندوات العلمية ورش عمل متخصصة, لزيادة أقناع الإدارات العليا بشركات الإسمنت الليبية بأهمية المحاسبة الاجتماعية وإجراءات تطبيقها, وأثرها الايجابي على تحسين صورة الشركات الصناعية ذات التأثير السلبي على البيئة امام المجتمع.

2. العمل على زيادة الإنفاق على تكاليف الوقاية من الأضرار بدلاً من تكاليف علاج الأضرار لما في ذلك من أهميته في التخلص من أثار الأنشطة التي يسبب انتشارها تلفاً في صحة الأفراد والبيئة والمجتمع بشكل عام.

3. توضيح أهمية تطبيق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاجتماعية والبيئية من حيث تخفيض تكاليف الانتاج, وبالتالي زيادة الارباح وتشجيع الشركات على انتاج سلع صديقة للبيئة.

4. إقامة الدورات التدريبية في مجال الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية لرفع كفاءة وخبرة الماليين والمراجعين الداخليين.

المراجع:

برودي, مفروم. (2020). مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر. *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة*, 3 (3), ص ص81-105.

حوة, عبدالقادر. 2021. أبعاد ومعوقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأساليب المحاسبية للإفصاح عنها. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*, 7 (1), ص ص339-360.

سعدي, عبدالحق. (2020). القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة*, 5 (3), ص ص27-48.

العذاري, محمد عامر راهي. (2017). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات. رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة القادسية, العراق.

مليكة, داشير, وعبدالرزاق, يخلف. (2021). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم و التقارير المالية السنوية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*, 6 (1), ص ص88-103.

نبو, مجيد, ولوالبية, فوزي. (2021). إشكالية القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية. *مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة*, (9), ص ص245-258.

الواعر, نسرين مفتاح. (2020). الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة القوائم المالية. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*, 6 (1), ص ص23-38.

Bayoud, Nagib Salem Muhammad. (2012). Corporate Social Responsibility Disclosure And Organisational Performance: The Case Of Libya, A Mixed Methods Study, Doctor of Philosophy Dissertation, School of Accounting, Economics and Finance Faculty of Business and Law, University Of Southern Queensland.

Fath, Fariborz Avazzadeh. (2016). Study on Relationship Between level of Social Responsibility and Environmental Accounting Information disclosure With Financial and non: Financial Indexes of Listed Companies in Tehran Stock Exchange. Journal of Current Research in Science, (2), pp243-255.

Ku Nor Izah Ku Ismail, and Abdul Hadi Ibrahim. (2009). Social and Environmental Disclosure in the Annual Reports Jordanian Companies. Issues Social and Environmental Accounting, 2 (2), pp198-210.

Mehri, Abdelhamid. (2017). La realite de la divulgation environnementale et sociale dans les entreprises Algériennes- cas des entreprises de la wilaya de Constantine, Revue des sciences humaines et sociales, (48), pp196-214.

Okbala, Okoye Peter. (2019). An exploratory study of a standard Social and environmental disclosures by listed companies in Nigeria, Acta Universitates Danubius, 15 (2), pp160-172.

Setyorini, Christina Tri & Ishak, Zuaini. (2012). Corporate Social and Environmental Disclosure: A Positive Accounting Theory View Point. International Journal of Business and Social Science, 3 (9), pp152-164.

Uwalomwa, Uwuigbe & Uadiale, Olayinka Marte. (2011). Corporate Social and Environmental Disclosure in Nigeria: A Comparative Study of the Building Material and Brewery Industry, International Journal of Business and Management, 6 (2), pp 258-264.

Zubek, Fathi F. and Bin Mohammed, Ahmed and Mashat, Adel A. (2015). Corporate Social and Environmental Responsibility Disclosure (CSRD) by Qatar Listed Companies on their Corporate Web Sites. University Bulletin, 1 (17), pp109-134.

Patil Bharat Chavan and Safia Farooqui. (2021). Corporate Social Responsibility: A Review of Literature and an Empirical Study، Geintec Gestao. Inovacao e Iecnologias، Volume (11)، Issue (04)، 2015، pp: 3876-3891.

Peters، G. F.، & Romi، A. M. (2013). "Discretionary compliance with mandatory environmental disclosures. Evidence from SEC filings. Journal of Accounting and Public Policy: 32 (4): 213-236.

Belal، A. R.، & Cooper، S. (2011)."The absence of corporate social responsibility reporting in Bangladesh". Critical Perspectives on Accounting: 22 (7): 654-667.

Sandra، et‌al، (2021)، Impact Of Environmental، Social And Governance Dimensions Of Corporate Social Responsibility On Firm Performance: Evidence From Nigeria، Humanities and Social Sciences Letters، Volume (09)، Issue (02)، pp: 220-236.

Nurul Hidayah، et‌al، (2021)، Company Characteristics، Disclosure of Social Responsibility، and Its Impact on Company Performance: An Empirical Study in Indonesia، Journal of Asian Finance، Economics and Business، Volume (08)، Issue (06)، pp: 889-895.

Cheng، Weiquan.(2021). Corporate Social Responsibility And Sustainable Economic Development In China ، requirements for the degree of، Doctor of Philosophy، the Graduate College of the Illinois Institute of Technology.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص68-86

أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة من: 2000 إلى 2014.

The impact of the exchange rate on the balance of payments in Algeria, an analytical study for the period Extended from: 2000 to 2014.

* د. عسول محمد الأمين
Assoulle mohamed lamine
جامعة أم البواقي_ الجزائر
Assoulleamine04@gmail.com

د. زحاف حبيبة
zahaf habiba
جامعة أم البواقي_ الجزائر
transporteur007@live.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/14 تاريخ القبول: 2022/03/22 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آلية سعر الصرف، وكيف تؤثر في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة الجزائرية في الفترة الممتدة من:2000م الى2014م .كما تهدف إلى إيضاح أهمية تبني الدولة لسياسة ملائمة لسعر الصرف، في إطار سياستها الخارجية، لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، التي يمكن أن يتعرض لها. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف لا يؤثر على حجم التجارة الخارجية للدولة، ومنه إلى ميزان المدفوعات خاص بها، و توصلت أيضا إلى أن سعر الصرف وميزان المدفوعات متغيرات لا تربطها علاقة في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سياسات سعر الصرف، نظم سعر الصرف، اختلال ميزان المدفوعات.

تصنيف JEL: E36 E370- B22

Abstract:

This study aims to shed light on the exchange rate mechanism, and how it affects the balance of payments of the Algerian state during the period from: 2000 AD to 2014. It also aims to clarify the importance of the state adopting an appropriate exchange rate policy, within the framework of its foreign policy, to protect the national economy from external shocks , to which it may be exposed. Where this study concluded that the exchange rate does not affect the volume of the country's foreign trade, and from it to its balance of payments, and also concluded that the exchange rate and balance of payments are unrelated variables in the Algerian economy.

Keywords: Exchange rate policies , The impact of exchange rate fluctuations. balance of payments

JEL classification codes : B22-E370- E36

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية نابعة من صعوبة الحصول على التمويل، على الصعيدين الداخلي و الخارجي. وكذا والى المشاكل المترتبة عن هذا التمويل .

منذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت، وانتقال العديد من الدول نحو نظام سعر الصرف المرن، ورغبة العديد من الدول النامية، منها الجزائر، في تشجيع صادراتها، لجأت إلى سياسة تخفيض العملة المحلية، كأداة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها، على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية، في معالجة الاختلات الخارجية، وتكمن إشكالية دراسة هذا الموضوع، في معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، بمعنى أدق: " ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة المتددة من: 2000الى 2014م؟

على ضوء الإشكالية السابقة، يمكن صياغة جملة من الفرضيات، نبينها في ما يلي:

_ توجد علاقة سببية بين المتغيرات: سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، فرصيد ميزان المدفوعات حساس للتغير في أسعار الصرف للدولة الجزائرية.

_ يعد سعر الصرف سياسة نقدية يقوم بها البنك المركزي الجزائري، لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فتخفيض العملة من شأنه تحسين رصيد ميزان المدفوعات .

_ هناك جملة من العوامل التي تتحكم في نتائج سياسة تخفيض سعر الصرف منها الهيكل الاقتصادي للدولة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم واضح وجلي لكل من: سعر الصرف، وميزان المدفوعات، وكذا إبراز العلاقة بينهما. كما تهدف إلى إيضاح أهمية تبني الدولة لسياسة ملائمة لسعر الصرف، في إطار سياستها الخارجية، حيث تأثر سياسة سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف، من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة، لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، التي يمكن أن يتعرض لها.

نظرا لطبيعة الموضوع، وتعدد أدوات الدراسة والتحليل فيه، تم اعتماد منهجين، هما:

_ المنهج الوصفي التحليلي: وهذا لوصف مختلف الظواهر المدروسة، وربط الأسباب بالنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

_ المنهج الاستقرائي: وهذا عند سرد وقائع عملية، من خلال استقراء الدراسات السابقة، بهدف تدعيم الدراسة والتحليل.

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت للموضوع بشكل أو بأخر، وسنتطرق هنا إلى بعض من هذه الدراسات:

_ كمال العقريب: " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات _ دراسة حالة الجزائر." رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قي العلوم الاقتصادية، فرع: نقود مالية وبنوك، جامعة: البليدة. 2006/2005، أنجزت الدراسة في أربع فصول: الفصل الأول تضمن سعر الصرف محدداته ومخاطره. أما الفصل الثاني تناول فيه الباحث ماهية ميزان المدفوعات وكذا الاختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجته، وتطرق في الفصل الثالث إلى سعر الصرف كآلية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات أما الفصل الرابع فقد خصصه لدراسة حالة الجزائر. وبذلك فقد تميزت دراستنا عن هذه الدراسة في اختلاف فترة الدراسة فدراستنا كانت من 2000 إلى 2014م، وكلا الدراستين كانت تخص دولة معينة ألا وهي الجزائر.

2 .مدخل إلى سعر الصرف,

عملية تبادل العملات، تسهل قيام وتطور المعاملات الاقتصادية، وتتم وفق معدل للتبادل، يتحدد إما وفق العرض والطلب، وإما بتدخل السلطات النقدية، ويتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية، قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة، وهذا أخذا بعين الاعتبار السياسة الاقتصادية للدولة، التي تحدد طبيعة نظام الصرف.

1.2.ماهية سعر الصرف:

إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي، تطرح لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، أي كل وسيط يرغب في شراء منتجات من دولة أخرى يجب أن يقتني عملة هذه الدولة. فيظهر ما يسمى سعر الصرف، الذي تتم من خلاله عملية تبادل عملة بعملة أخرى.

أ.تعريف سعر الصرف: يعد سعر الصرف أداة التسوية الخاصة بالمعاملات الدولية، ولقد تم تعريفه بعدة تعار يف، نذكر منها:

– سعر الصرف وهو: " سعر تبادل العملات بين بعضها البعض."(عبد السلام عوض الله، 1987م، ص: 112)

-كما يعرف بأنه: " عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس." (موسى سعيد مطر وآخرون، 2003م، ص: 43)

-لتغير عملة لابد من وجود نسبة لمبادلة العملة بعملة، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف. (عادل أحمد حشيش، 2000م، ص:113.)

-سعر الصرف هو: "نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية." (محمد كمال الحمزاوي ، 2004م، ص: 17).

-سعر صرف عملة أجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية، اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو : سعر مبادلة عملة ما بأخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة، في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها." (محمد العربي ساكرم، 2003م، ص:97.)

مما سبق، نخلص إلى أن، سعر الصرف هو: النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني. أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني، للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

ب.أشكال أسعار الصرف:

هناك ثلاث أنواع لسعر الصرف، فهناك:

***سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. والمقصود بهذا التعريف هو: سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين .(عيسى محمد الغزالي، 2003م.)

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف رسمي؛ أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو: السعر المعمول به في الأسواق الموازية.(عبد المجيد قدي 2003م، ص: 103

***سعر الصرف الحقيقي**: وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من السلع المحلية، ويهتم سعر الصرف الحقيقي بتأثير التضخم على سعر الصرف الاسمي لبلد ما، وذلك خلال الصيغة التالية: سعر الصرف الحقيقي=سعر الصرف الاسمي X (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية). (عيسى محمد الغزالي، 2003م.)

***سعر الصرف الفعلي**: هو النسبة المرجحة لأسعار صرف عملة بلد ما نسبة إلى عملات شركائه التجاريين، وهو ما يعرف في بعض الدول على أنه: سعر الصرف المطبق فعلا، أخذا بعين الاعتبار كل التداعيات والرسوم. وقد ساد هذا النوع منذ بداية السبعينات، عندما عرفت أسعار الصرف تقلبات حادة.(يوسفي عبد الباقي، 2001م، ص: 04.)

وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية. (عبد المجيد قدري، 2003م، ص: 05.)

2.2.أنظمة أسعار الصرف.

قد تقوم الدول بتحديد سعر الصرف عن طريق السلطات النقدية، أو أن تترك عملية تحديده في سوق الصرف عن طريق العرض والطلب على العملات.

أ.أقسام نظم الصرف: عموما يمكن التمييز بين نظامين للصرف، هما: الثابت والمرن.

أ.1.نظام الصرف الثابت: يعرف نظام الصرف الثابت بأنه: النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، ويتم ذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة، وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول. (يوسفي عبد الباقي، 2001م، ص: 13).

أ.2. نظام الصرف المرن: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، ووفق بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار؛ حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات. أو تستخدم نظام التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعودا ونزولا حسب السوق. وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته، وقابليته للتعديل.(محمد عبد المجيد حسين وكوثر مبارك، 2020م.)

ب. معايير اختيار نظام سعر الصرف: ومهما كان النظام المتبع، فانه لا يمكن أن يكون قالب جامد، سواء كان ثابت أو مرن. فالدول تتحكم بسعر الصرف، وفقا للمعطيات الاقتصادية لديها، فتارة تحرره، وتارة تثبته. وهناك عدد من المعايير التي تحكم اختيار نظام الصرف، وهي كلها معايير تشكل الظروف الاقتصادية للدولة، ومنها:

-الحجم النسبي وتكامل التجارة: ربما تجد الدول الصغيرة، أنه من المناسب أن ترتبط نقديا مع دولة كبيرة نسبيا، وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة، والتعامل الاقتصادي مع تلك الدول في زيادة مستمرة.

-مرونة هياكل الاقتصاد، ومدي قدرة الهيكل الاقتصادي على استيعاب تقلبات السوق والمتغيرات العالمية.

- القدرة على امتصاص الصدمات، سواء كانت منها الاسمية أو الحقيقية.

-تنوع هيكل الإنتاج/ الصادرات، ومدي القدرة على التنافسية الدولية.

-التركز الجغرافي للتجارة، والاعتماد على التكامل الاقتصادي مع دول الجوار.

- درجة التطور الاقتصادي/ المالي.

-استقرار ومصداقية عملة الركيزة.(محمد عبد المجيد حسين وكوثر مبارك، 2020م.)

3.2.العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

هناك العديد من العوامل المهمة، التي يمكن أن تؤثر في سعر صرف العملة، لدولة ما.وهي:

أ.معدل التضخم: عادة ما نجد أن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة معينة، مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى، يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فان هذا يتطلب تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى، فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم لعملتها، وإذا ما وجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي، فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية ومنافسة، من خلال تخفيض عملتها، مقابل عملات الدول الأخرى. وبهذا الإجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة وارداتها؛ أي أن الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها.(شقيري نوري موسى وآخرون، 2012، ص: 151.

ب.التعريفات الجمركية والحصص:إ ن الحواجز على التجارة الحرة، مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص(القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.(بويبية نبيل، 2019م.)

ج. التغير في معدلات الفائدة: ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي، مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فانه بعد مرور فترة معينة، سترتفع قيمة العملة المحلية. والعكس صحيح.(حمدي عبد العظيم، 1998م، ص: 52.)

د.تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: إن الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما، يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فان: زيادة الطلب على الواردات، يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية.

هـ. الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى، فان منظمات الأعمال في هذه الدول، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع، لأن السلع المحلية سيستمر بيعها أكثر من القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فان السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن، وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة، كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى، ترتفع قيمة عملتها.(بويبية نبيل، 2019م)

و.التدخلات الحكومية: تحصل هذه التدخلات، عندما يحاول البنك المركزي لبلد ما تعديل سعر صرف العملة، عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت.(بويبية نبيل، 2019م)

3. سياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات.

سياسات سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة، التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم، بهدف إدارة الاقتصاد الوطني، ودعم نموه والحد من الاختلال في توازناتها الخارجية.

1.3.ماهية سياسات سعر الصرف: سياسات سعر الصرف في الوقت الحالي، تحتل مكانة كبيرة لدى الدول النامية والمتطورة على حد سواء، خاصة بعد تحرير أسعار الصرف،

أ. تعريف سياسة سعر الصرف: تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، التي تدخل ضمن سياسات السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وحتى البنوك التجارية لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة والمتمايزة، لكونها تعتبر سياسة تجارية بالدرجة الأولى، فهي تحظى باهتمام بالغ من قبل المستثمرين والمؤسسات وكل المهتمين بقطاع التصدير والاستيراد على المستوى الجزئي. وهي من السياسات التي تلجأ إليها السلطات النقدية، بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الاختلال الداخلي والخارجي.(محمود حميدات، 2005م، ص: 105.)

ب. أهداف سياسة سعر الصرف: تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكرها في ما يلي:

***مقاومة التضخم** :يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير، يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

_**تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير ، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية ، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

_**توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما، في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة.

_ **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف، من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.، مما يشجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلية من المنافسة الخارجية، ويشجع الصادرات (حاجي يوسف، ص: 15.)

ج.أدوات سياسة سعر الصرف: لتحقيق الأهداف السابقة، تستخدم جملة من الأدوات تتمثل في ما يلي:

_**تعديل سعر صرف العملة:** عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان مدفوعاتها، فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، في حالة سعر الصرف الثابت، أما في حالة سعر الصرف العائم، فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات.

_ **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

_ **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة، يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة، لتعويض خطر انهيار هذه العملة.

_**مراقبة الصرف:** تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات بالعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

_**إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد، إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيهها لسياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.(محمد عبد المجيد حسين وكوثر مبارك، 2019م)

2.3.ماهية ميزان المدفوعات.

أ.التعريف: هناك عدة تعاريف أعطيت لميزان المدفوعات، منها:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما على أنه: سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية، التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنية والمديونية للدول، والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة.(زينب حسين عوض الله، 2005م، ص: 44)

كما يعرف على أنه: " بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية، وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة". (عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، 2005م، ص: 323.)

ومما سبق، نخلص إلى التعريف التالي: ميزان المدفوعات هو: سجل محاسبي لكل المعاملات التجارية والمالية، وكذا الهبات والمساعدات بين المقيمين في بلد ما، وغير المقيمين خلال سنة.

ب. أهمية ميزان المدفوعات: تكمن أهمية ميزان المدفوعات، في ما يلي:

_يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية.

_يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات، ونوع السلعة المتبادلة.

_أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية.

-يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات، عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.(محمد العربي ساكر، ص: 92.)

ـيمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية، والسياسة النقدية. (رائد عبد الخالق عبد الله العنبيدي وآخرون، 2013م، ص: 32)

ج.مكونات ميزان المدفوعات:1 لميزان المدفوعات مجموعة من المكونات، والتي تظهر على شكل حسابات مالية، وهي:

*العمليّات الجارية: هو حساب من الحسابات المكوّنة لميزان المدفوعات، ويحتوي على كافة الحسابات المدينة، والدائنة. والتي يتم إعدادها خلال مدة زمنية معينة، وتهتم بدراسة الدخل، وكميات الإنتاج، ويتكون حساب العمليات الجارية، من حسابين ثانويين، وهما: الميزان التجاري: هو الحساب الذي يشمل كافة العمليات التجارية، والتي تتوزع على حسابين ثانويين:

-الميزان السلعي: يحتوي على السلع الصادرة، والواردة.

-الميزان الخدمي: يحتوي على الخدمات التي تتم بين الدول، مثل: خدمات النقل، وتأشيرات العمل، وغيرها.

-التحويلات الأحادية: هو الحساب الذي يشمل العمليات المدينة، والدائنة، ولكن لطرف واحد، أي يستخدم للدولة فقط، ومن ثم يتم إنشاء حسابات أحادية أخرى خاصة بباقي الدول التي يتم التعامل معها.

*رأس المال: هو الحساب الذي يهتم بتسجيل الحركات التي تتم على رأس المال، بين دولة ما والدول الأخرى التي تتعامل معها، مما يؤدي إلى ظهور المراكز المدينة، والدائنة الخاصة بالتعاملات المالية، ويتكون حساب رأس المال، من ثلاثة حسابات ثانوية، وهي: ـرأس المال قصير الأجل: هو الحساب المالي الذي يجمع كافة الحركات الماليّة حول الأصول، والالتزامات الخاصة بالمواطنين، وغير المواطنين، وتقيّد فيه الحسابات التي لا تزيد مدتها الزمنية عن سنة مالية.

-**رأس المال طويل الأجل:** هو الحساب المالي الذي يجمع كافة الحركات الماليّة حول الأصول، والالتزامات الخاصة بالمواطنين، وغير المواطنين، وتقيّد فيه الحسابات التي تزيد مدتها الزمنية عن سنة مالية، مثل: الاستثمارات في المحافظ المالية، والقروض التجاريّة التي تعتمد على الاستيراد، والتصدير.

-الودائع: يحتوي هذا الحساب على الحركات الماليّة الخاصة بالودائع بالعملات الأجنبيّة، والمحليّة، وتسجيل سعر صرف النقد مقارنة مع أسعار الذهب.

د. العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات: في ظل تداخل العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية مع بعضها البعض، فان ميزان المدفوعات كغيره من المؤشرات

الاقتصادية الكلية للاقتصادي القومي، يؤثر ويتأثر وضعه، تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل أهمها ما يلي:

_معدل التضخم

_ معدل نمو الناتج المحلي :تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

_سعر الصرف:كذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف، بحيث يؤدي تقلب سعر صرف العملة إلى إحداث تقلبات مائلة في رصيد ميزان المدفوعات .فتخفيض أو انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية، يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية في مواجهة السلع والخدمات الأجنبية، مما يزيد من الصادرات ويقلل من الواردات. والعكس يحدث حال رفع أو ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، بحيث تنخفض القدرة التنافسية لسلع التصدير المحلية، وتصبح مكلفة في نظر المقيمين، ومن ثم تنخفض الصادرات وتزداد الواردات(حاجي يوسف،1990م،ص:251)

3.3.الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات:إن ميزان المدفوعات قد يحدث وأن يحقق فائضا أو عجزا، وفي هذه الحالة يقال أنه: في حالة اختلال أو غير متزن، فما معنى ذلك؟ وما هي أسبابه؟ وما هي نتائجه؟

أ.مفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: يعرف أنه: الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية لدائنية في المدفوعات المختلفة. يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متزنا، نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فان الاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي.(يوسفي عبد الباقي، 2001م، ص: 33.)

***التوازن الاقتصادي:** وهو الحالة التي تتساوى فيها إيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية، طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة، عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.(محمد العربي ساكر، 2003م، ص: 94_95.)

ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية لا تتحقق، إلا أنها هدف مطلوب، إذ تبدو أهميته في معرفة الانحراف الذي يعتبر مقياسا دقيقا للحالة الاقتصادية للبلد، ومعرفة اتجاه هذا الانحراف مع مرور السنين وأسبابه وكيفية معالجته.

كما تجب التفرقة بين التوازن الاقتصادي الحقيقي والظاهري، فالأول يتحقق في ظلال الشروط التالية:

_ الحفاظ على مستوى تشغيل، وإنتاج ونمو مقبول.

_ عدم اللجوء إلى تخفيض أسعار الصادرات إلى أقل من تكلفة إنتاجها.

إن التوازن الظاهري أو المصطنع، فيتحقق في ظل وضع إجراءات استثنائية، كتقييد التجارة الخارجية مثلا، وذلك على حساب الشروط السابقة، مما يوحي بعدم دوام هذا التوازن في الأمد البعيد.(يوسفي عبد الباقي، 2001م، ص: 35-36.)

*** الاختلال في ميزان المدفوعات:**

يقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات: حالتي الفائض والعجز، ويعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان؛ أي زيادة حقوق الدولة التي تتكون على الدول الأخرى، ويحصل هذه في حالة الفائض في ميزان المدفوعات، أما في حالة العجز لما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فيه. (فليح حسن خلف، 2004م، ص:121.) والاختلال المؤقت يمكن أن يكون عرضيا، موسميا، دوريا أو اتجاهيا. أما الدائم فهو هيكلي.

4.3.دور سياسة سعر الصرف في معالجة اختلال ميزان المدفوعات: لمعالجة الاختلال في موازين المدفوعات، تلجأ السلطات النقدية إلى سياسات سعر الصرف، فما هي العلاقة بين هذه الأخيرة وموازين المدفوعات، وما هي آليتها في معالجة هذه الاختلالات.

أ. العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات: من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي، إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فان الطلب على العملة الأجنبية، إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية، الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فان التوازن في سوق الصرف الحرة، إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان

المدفوعات، بصورة تلقائية، دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.(ميراندا زغلول، 2010م، ص: 144.)

ب.آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات: أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي: حرية أسعار الصرف، وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية، دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

وفي حالة عجز في ميزان المدفوعات لقطر ما عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية، ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية، ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية، مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر، وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فستقلل الدولة من عرض عملتها، وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى، وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي؛ ستنقص الصادرات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات.(محمد سيد عابد،2001م، ص: 320.)

د. سياسة التخفيض لمعالجة ميزان المدفوعات: من بين السياسات اللازمة للقضاء على الاختلال وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، سياسة تخفيض العملة. لذا من الجدير بالذكر معرفة: مفهوم التخفيض، وكذا الأسس العلمية التي يرتكز عليها التخفيض.

*تعريف التخفيض: يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية، مضمونه: تدنية قيمة العملة الوطنية، حيث يهدف أساسا إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وأثار التخفيض مرتبطة بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني. فالدول تقوم بتغير قيمة عملتها الوطنية قصد ملاءمتها مع الأوضاع الاقتصادية.(يوسفي عبد الباقي،2001، ص: 46.)

*نتائج التخفيض: يمكن توضيح أثر التخفيض على ميزان المدفوعات، كما يلي:

في أول وهلة، التخفيض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وبافتراض عرض العملة ثابت، فان قيمة الدخول الحقيقية ستنخفض. وبالتالي فالطلب المحلي يميل هو الآخر إلى الانخفاض (بما في ذلك الواردات)، وبالمقابل فان ارتفاع الصادرات يجر إلى تراكم العملات الصعبة، وهكذا فان تعديل

ميزان المدفوعات في هذه الحالة يكون محققا. إذا فسياسة نقدية موسعة تؤدي إلى ارتفاع النفقات المحلية والواردات، مما يحدث اختلال في وضعية ميزان المدفوعات في نفس الوقت يمكن لسياسة نقدية انكماشية أن تساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات. (يوسفي عبد الباقي،2001، ص: 57.).

إن التخفيض يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا والصادرات أقل تكلفة، وبالتالي فهو أساس سياسة تحويل الإنفاق.(عيسى محمد الغزالي، 2003م.)

و. دور سعر الصرف التوازن في تسيير توازنات ميزان المدفوعات: إن مسألة تحديد مستوى أمثل لسعر الصرف التوازن، أصبحت لها أهمية كبرى في تسيير توازنات ميزان المدفوعات، وكذا بالشروط الاقتصادية للبلد المعني (هيكل المبادلات، معدل التضخم). وفي نفس الوقت فان فشل سياسة تخفيض قيمة العملة، لا يضع هذه الأخيرة هي السبب. إذ أنها تبقى فعالة نسبيا في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، بل الطريقة أو البرنامج التي يدمج من خلالها التخفيض في الدول النامية، هي التي يجب أن تكون موضع مراجعة.(يوسفي عبد الباقي،2001م، ص: 58.).

4.الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

1.4.تحليل تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000الى 2014:

الجدول رقم01: تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000الى 2014:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
دينار/دولار	75,26	77,22	79,68	77,39	72,06	73,28	72,28

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
69,29	64,58	72,65	74.39	72,94	77,54	79,37	80,58

المصدر: عبد الوحيد صرارمة ونوفل بعلول: أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2014/2000– مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة ، العدد الخامس، 2017.

لتحليل بيانات الجدول السابق الذي يمثل تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000 إلى 2014م. نقوم بترجمة الجدول السابق إلى منحنى بياني كما يلي:

المنحنى رقم:01 :تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000الى 2014م.

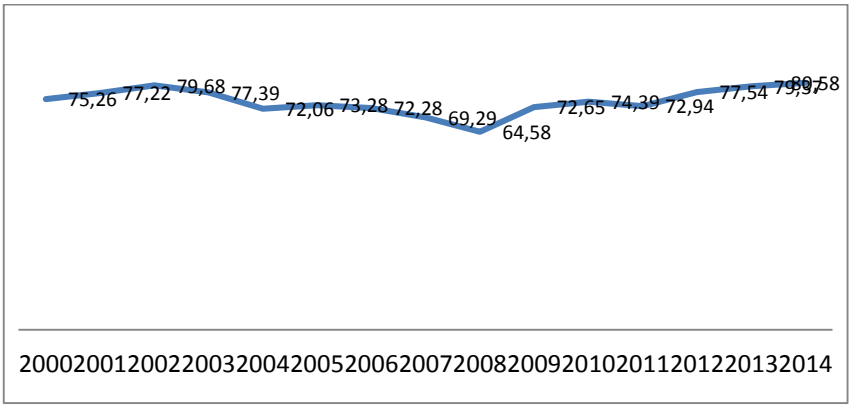

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

من خلال تحليلنا لبيانات المنحنى رقم 01 الذي يمثل: تطور أسعار الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من:2000 إلى 2014م.نلاحظ أنه:

_في سنة 2000م كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار 75,26ثم ارتفع في السنة التي بعدها أي سنة: 2001م وأصبح: 77,22 واستمر في الارتفاع في سنة 2002م أصبح: 79,68 أي أنه ارتفع ب: 1,96.

_وفي سنة 2003 م أصبح: 77,39 وهذا يعني أنه انخفض ب: 2,29، واستمر في الانخفاض في 2004 ليصل إلى 72,94. ثم ارتفع في 2005م ليصل إلى: 73,28. ثم انخفض مرة أخرى في 2006م ليعود إلى:72,28 وواصل الانخفاض في 2007 ليصبح: 69,29 واستمر في الانخفاض في 2008م ليستقر عند: 64,58 وهو أقل مستوى وصل إليه سعر الصرف في هذه الفترة.

وارتفع في 2009م ليعود إلى 72,65. واستمر في الارتفاع في 2010م إلى: 74,39 وانخفض مرة أخرى إلى: 72,94 في 2011م. ثم استمر في الارتفاع في السنوات من: 2012م إلى 2014م بمقدار:7,64 ليحقق 80,58 وهو أقصى مستوى في هذه الفترة.

2.4.تحليل تطور ميزان المدفوعات للجزائر للفترة الممتدة من: 2000الى2014:

الجدول رقم:02: تطور ميزان المدفوعات للجزائر للفترة الممتدة من: 2000الى2014م.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
29,55	36,99	3,86	15,32	20,14	12,05	0,134	-5,88

المصدر: عبد الوحيد صرارمة ونوفل بعلول:مرجع سبق ذكره.

لتحليل بيانات الجدول السابق الذي يمثل تطور ميزان المدفوعات للجزائر للفترة الممتدة من: 2000الى2014.نقوم بترجمة الجدول السابق إلى منحنى بياني كما يلي:

منحنى رقم 02: تطور ميزان المدفوعات للجزائر للفترة الممتدة من: 2000الى2014.

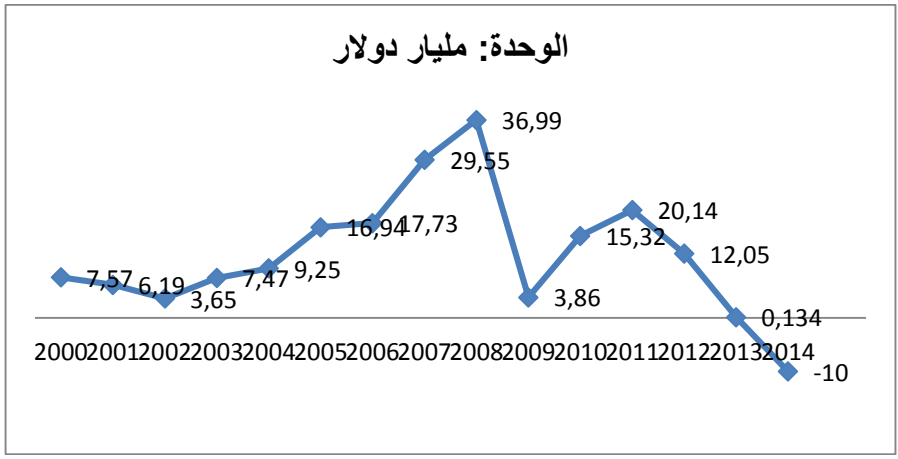

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال تحليلنا لبيانات المنحنى رقم 02 الذي يمثل: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة من:2000 إلى 2014م.نلاحظ أنه:

_ في سنة 2000م كان رصيد ميزان المدفوعات 7,57 وانخفض الى6,19سنة:2001م واستمر في الانخفاض سنة 2002م ليصل إلى: 3,65.

_ ارتفع رصيد الميزان في 2003م إلى 7,47واستمر في الارتفاع حتى 2008م ليصل إلى أقصى مستوى له في هذه الفترة وهو 36,99 وبزيادة تقدر ب 29,52 عن سنة 2003م.

_ وانخفض في 2009م إلى مستوى متدني ب: 33,13 ليصل إلى 3,86 ثم ارتفع مرة أخرى في 2010م ليصل إلى: 15,32 واستمر في الارتفاع في 2011م ليصبح: 20,14.

_وبدء من 2012م استمر رصيد ميزان المدفوعات في الانخفاض حتى وصل إلى أدنى مستوى له في هذه الفترة وهو: _5,88، وذلك في 2014.

وإذا أمعنا النظر إلى تغير رصيد ميزان المدفوعات نجد أنه مرتبط بأسعار البترول فقط، ولا أثر لتخفيض العملة أو رفعها على هذا الرصيد. وبجمع المنحنيين في منحنى واحد ومقارنة تطور المنحنيين نتوصل إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين انخفاض سعر الصرف وتحسن رصيد ميزان المدفوعات. أي لا توجد علاقة بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري القائم أساسا على البترول.

5. خاتمة

تعد تقلبات أسعار الصرف من القضايا الهامة والبارزة، بصفتها من إحدى الظواهر النقدية الشائكة على المستوى الدولي، وعلى قدر عال من الخطورة على مستوى كافة الاقتصاديات الدولية، سواء المتقدمة منها أو النامية. وتزيد تقلبات الصرف خطورة وتأثيرا كلما كان نظام الصرف مرنا. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آلية سعر الصرف، كأداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة عامة، وأداة للسياسة النقدية خاصة، تستخدم لتأثير على بعض الأوضاع و المتغيرات الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

أثبتت الدراسة على عدم صحة فرضية وجود علاقة بين المتغيرات :أسعار صرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات، وعدم تأثره بها بدرجة كبيرة، وإنما ترجع اختلالات رصيد ميزان المدفوعات إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في الدراسة.

كذلك تم إثبات عدم صحة فرضية الثانية القائلة أن كلما تم تخفيض قيمة العملة أدى ذلك إلى تحسين رصيد الميزان، وأظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ما يلي:

-هناك جملة من العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات، من بينها سعر الصرف.

–تستخدم سياسة تخفيض العملة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، ولا بد أن تكون سياسة التخفيض ضمن برنامج تسوية شامل يأخذ بعين الاعتبار النقاط السالفة الذكر، والمستوى الأمثل لسعر الصرف.

– إن فشل سياسات التسوية في الجزائر يرجع أساسا إلى خصائص هيكل تجارتها الخارجية، المتمثلة في عرض غير مرن لصادراتها (درجة تركيز عالية على المحروقات) وكذا طلب غير مرن (تبعية متزايدة بالنسبة للواردات).

– سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

_الفائض المشهود في ميزان المدفوعات في فترة الدراسة سببه تحسن أسعار المحروقات، ذلك العجز في ميزان المدفوعات راجع إلى تراجع أسعار المحروقات، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري .

_ تم إثبات صحة فرضية وجود جملة من العوامل التي تتحكم في نتائج سياسة تخفيض سعر الصرف منها الهيكل الاقتصادي للدولة.

انطلاقا من النتائج السابقة، يمكن صياغة جملة من التوصيات، والتي تتمثل في ما يلي:

– إعطاء أهمية لسعر الصرف، وجعله أداة فعالة لضبط التوازن الخارجي.

–إتباع نظام الصرف المدار المرونة، وذلك لعدم أمثلية النظامين أي نظام سعر الصرف ثابت المرونة أو كامل المرونة.

– يجب هيكلة البنوك المركزية، لتصبح أكثر فاعلية في إدارة السياسة النقدية، في ظل نظم أسعار الصرف المرنة.

_بناء اقتصاد إنتاجي بديل عن الاقتصاد الريعي البترولي، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لتنويع مصادر العملة الصعبة. وكذا تحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد للتخفيف من أثر الصدمات الخارجية .

5. قائمة المراجع.

أ/ الكتب:

_ حمدي عبد العظيم: الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998م.

_ رائد عبد الخالق عبد الله العنبيدي وآخرون: التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.

_ زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2005م.
_ شقيري نوري موسى وآخرون: التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م.
_ عادل أحمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
_ عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م،
_ عبد السلام عوض الله:سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة، مصر، 1987م.
_عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون: الاقتصاد الدولي، جامعة الإسكندرية، 2005م.
_ فليح حسن خلف:التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2004م.
_ فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009.
_ محمد سيد عابد:التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفتية، لإسكندرية، مصر،2001م.
_ موسى سعيد مطر وآخرون: المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2003.
_ محمد كمال الحمزاوي: سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004م
_ محمد العربي ساكر: محضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003م،
_ ميراندا زغلول: التجارة الدولية، دون دار النشر ، مصر ، 2010م.
_ محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005م.

ب/ الأطروحات:

_ حاجي يوسف: أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي _دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990_1 ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د، أطروحة مقدمة
شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018_2019،
_ هجيرة عبد الجليل: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري _ دراسة حالة الجزائر _، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير: تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011_2012م .
_ يوسفي عبد الباقي: دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية _ دراسة حالة الجزائر _ التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001، كلية العلوم الاقتصادية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع وعلوم التسيير .

ج/المجلات و المواقع الالكترونية:

_بويبية نبيل:ماهية نظم الصرف https://sites.google.com/site/unisp21/145 2020/12/15م
_ عيسى محمد الغزالي: سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون _ نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، السنة الثانية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
– محمد عبد المجيد حسين وكوثر مبارك: أثر المركز الديمقراطي العربي، www.pinterest.com/pin ، بيوم : 2020/12/15 تحرير سعر الصرف علي الاستثمار المحلي في مصر،

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 6 / العدد :1 /أفريل2022، ص ص87-105

مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)

The extent to which Algerian traditional banks adopt financial technology services and their role in achieving financial inclusion (a case study of the CPA bank)

بسان بوشارب*
Bouchareb Bicene
مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة
جامعة العربي التبسي تبسة
bicene.bouchareb@univ-tebessa.dz

حنان دريد
Drid Hanane
مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة
جامعة العربي التبسي تبسة
hanane.drid@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/07 تاريخ القبول: 2022/02/12 تاريخ النشر: 2022/04/30.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية والدور الذي تلعبه في تعزيز شمولية الخدمات المصرفية وذلك من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن البنك يقدم خدمات مطورة وتعتمد على معظم خدمات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى أن التكنولوجيا المالية تؤثر على جميع الأبعاد المكونة للشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، أبعاد الشمول المالي.

تصنيفJEL: G20, P34, O32, L86

Abstract:

This study aims to know the extent to which Algerian traditional banks adopt financial technology services and the role they play in enhancing the comprehensiveness of banking services, through a case study of the Algerian People's Credit Bank. The study concluded that the bank provides advanced services and relies on most financial technology services, in addition to that financial technology affects all dimensions of financial inclusion.

Key words: financial technology, financial inclusion, dimensions of financial inclusion.

JEL classification codes : L86, O32, P34, G20

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يشير الشمول المالي إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية خدمة لجميع الافراد والشركات، بغض النظر عن مستوى الدخل. هذا يعني أن المستوى المنخفض من الشمول المالي قد يهدد الاقتصاد وكذا استقرار النظام المالي (Rahmi 2019).

وعلى ضوء هذا، يتخذ العالم الخطوات اللازمة لتعزيز الشمول المالي، بهدف تمكين كافة شرائح المجتمع بكل تصنيفاتها وتقسيماتها سوءا الذين لا يتعاملون مع البنوك على المدى الطويل، أو الذين لا يتعاملون نهائيا معها، أو الذين يتواجدون عادة في المناطق النائية أو الاقتصادات النامية من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية. ولكن في كثير من الحالات، لا تستطيع نسبة كبيرة منها تحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات المالية وهذا راجع لمجموعة من الأسباب والمعيقات يتجلى أهمها، في أنهم يواصلون العمل بدون اللجوء إلى البنك وفتح حساب مصرفي، أو ليس لديهم حتى المعرفة الشاملة لكافة المنتجات والخدمات المالية التي يمكنهم الاستفادة منها.

فخلال العقد الماضي، لعبت التكنولوجيا دورا هاما في سد هذه الفجوة وإيجاد حل لمختلف المعيقات، سواءا كان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول النامية، خصوصا بعد تبني المؤسسات المالية والبنكية لابتكارات التكنولوجيا المالية (fintech)، والتي ساهمت بدورها في رفع أداء هاته الأخيرة من خلال تجويد الخدمات المالية المقدمة للعملاء، اختصار الوقت، تقليل تكاليف المعاملات لديهم والأهم من ذلك، السماح لعدد أكبر من الأشخاص بالوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا. وهذا ما جعل التكنولوجيا المالية مطلبا ضروريا ينبغي على الجزائر تبنيه في قطاعها المالي والصرفي في ظل هذه التغيرات العالمية.

1.1. إشكالية الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز واقع تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك التقليدية الجزائرية ودورها في تعزيز الشمول المالي، ومن أجل الوصول إلى مبتغى هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

ما مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لابتكارات التكنولوجيا المالية وإلى أي مدى يمكن أن تساهم في تحقيق الشمول المالي؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: يتبنى بنك القرض الشعبي الجزائري خدمات التكنولوجيا المالية حسب وجهة نظر عماله.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

الفرضية الفرعية 1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية والوصول للخدمات المالية المصرفية.

الفرضية الفرعية2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية واستخدام الخدمات المالية المصرفية.

الفرضية الفرعية 3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية وجودة الخدمات المالية المصرفية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يرى أفراد عينة الدراسة أنه توجد معيقات تحول دون شمولية الخدمات المالية للبنك.

الفرضية الرئيسية الرابعة: التكنولوجيا المالية تساهم في إزالة معيقات شمولية الخدمات المصرفية.

3.1. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية واهم ابتكاراتها وخدماتها.
- إعطاء فكرة عامة حول الشمول المالي، أبعاده ومعيقاته.
- ابراز مدى تبني القرض الشعبي الجزائري لابتكارات التكنولوجيا المالية ودور هاته الابتكارات في تعزيز الشمول المالي.

4.1. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يلاءم طبيعة الموضوع محل الدراسة، وذلك بوصف كل من مفهوم التكنولوجيا المالية، أهم ابتكاراتها والوقوف عند معظم الفرص والتحديات التي تواجهها، وكذا الوقوف عند مفهوم الشمول المالي بمختلف أبعاده ومعيقاته، بهدف دراسة واقعهما في البنوك الجزائرية التقليدية وإبراز مدى تبني هاته الأخيرة لابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز شمولية الخدمات المالية، باعتماد المنهج التحليلي لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS.

5.1. الدراسات السابقة:

– دراسة (رفيقة, صورية 2021 .et al): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر جائحة كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية، وقد لخصت أهم نتائج الدراسة في أن التكنولوجيا المالية قد لعبت دورا حاسما في الحد من مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بتبادل النقد، ودعمت الإدماج المالي أثناء انتشار الوباء العالمي وما بعده، كما أصبح الأمن السيبراني تحديا مقلقا في مجال التكنولوجيا المالية.

– دراسة (الزهراء 2021): تهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على موضوع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية، حيث شكل الابتكار التكنولوجي والرقمة تحديا للقطاع المالي على المستوى العام وعلى القطاع المصرفي الإسلامي على المستوى الخاص، ومن خلال هذه الدراسة تم تحليل واقع التكنولوجية المالية في المصارف الإسلامية وتحديد أهم فوائد تطبيق هذه المصارف لتقنيات التكنولوجية المالية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يمكن للتكنولوجيا المالية أن تفتح آفاق جديدة وابتكارات كبيرة في منتجات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، ومنها استطاعت المصارف الإسلامية على منافسة نظيرتها التقليدية وتوسيع نشاطها في أقاليم مختلفة.

–دراسة (أيمن and وفاء 2021): هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وإبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل مستحدث لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وتلبية الاحتياجات المالية الأساسية وبالتالي تعزيز درجة الشمول المالي في مختلف التعاملات المالية والمصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى أن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بإمكانها دعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تعمل على توفير مصادر تمويل مستجدة، وتعرض خدمات متنوعة، وبسيطة، وبأقل تكلفة، حيث تأكد أن انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جدا إذ، لم يتجاوز عددها شركتين. وهو ما يستدعي ضرورة الإسراع في تبني التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المالية لتحقيق الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2. عموميات حول التكنولوجيا المالية.

أظهرت التكنولوجيا المالية على مستوى العالم حلول مبتكرة، مرنة وسهلة الاستخدام في الوقت الذي عجزت المؤسسات المالية التقليدية عن توفيرها، محدثة بذلك ثورة في سوق الخدمات

المالية وتنافسية كبيرة لتبني مختلف هاته الابتكارات، فيما يلي تعريف كل من التكنولوجيا المالية، ابتكاراتها وخدماتها ومختلف الفرص والمخاطر التي تواجهها.

1.2. مفهوم التكنولوجيا المالية.

عرف مجلس الاستقرار المالي (CSF) الفينتك بأنها الابتكار المالي القائم على التكنولوجيا، التي يمكنها استحداث نماذج استراتيجية جديدة، تطبيقات، عمليات أو منتجات لها تأثير كبير على الأسواق والمؤسسات المالية وكذلك تقديم الخدمات المالية(internationaux 2018).

كما عرفها معهد البحوث الرقمية بأنها عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال، تبديل العملات، حسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية (الزهراء 2018).

وعرفت أيضا بأنها إعادة تشكيل الخدمات المالية، من نظم المدفوعات إلى خدمات التأمين حيث توفر التكنولوجيا المالية بدءا من الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال إلى تقديم المشورة المالية عند الطلب، فرصة لتجاوز فجوات الآليات المالية التقليدية والقيود على البنية التحتية محدثة بذلك ثورة في عالم الخدمات المالية العالمية. ومن بين الكثير الذي تعد به التكنولوجيا المالية، العمل على تعزيز الشمول المالي (شاوي 2020).

ومما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها مجموعة من الحلول المتكونة من مزيج بين التكنولوجيا والخدمات المالية التقليدية بهدف تسويقها، تحسينها وتطويرها، بحيث تصبح الخدمات المالية: أسرع، أرخص، أكثر أمنا وشفافية، أكثر بساطة وإتاحة للشريحة التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي، مما يساهم في تحقيق أهداف الشمول المالي حول العالم.

2.2. خدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية.

تعرض التكنولوجيا المالية ابتكارات وخدمات متعددة، متنوعة ومتطورة بشكل مستمر يمكن تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية كالتالي:

أ. حفظ (مسك) الحسابات.

يقصد بحفظ الحسابات كل المعاملات المتعلقة بالحساب الجاري سواءا كانت من جهة الدائن أو المدين، بعض الخدمات تستهدف بشكل رئيسي الشركات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة

أما البعض الآخر مخصصة للعملاء النهائيين. تتمثل الخدمات المخصصة للشركات فيما يلي (Blanc 2017):

– خدمة E-COMMERCE: أي التجارة الالكترونية حيث تسمح بالتسوق عبر الانترنت واستلام السلعة في المنزل دون اللجوء إلى المتجر. وتكون غالبا طريقة الدفع عبر بطاقات الائتمان.

– خدمة الدفع عبر المحمول (PAIEMENT MOBILE): تسهل خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول عملية تحويل الأموال وذلك بفضل ظهور الهواتف الذكية وتطورها المستمر. التي تجنب العمولات الزائدة للتجار عند استخدام محطات الدفع الالكترونية.

أما الخدمات المخصصة للعملاء فتتمثل فيما يلي: (Blanc 2017)

– الحافظة عبر الانترنت: بفضل هذه الخدمة تمكن الأشخاص الذين يعملون في الخارج من إرسال الأموال إلى عائلاتهم الساكنة في بلدانهم الأصلية.

ب. إصدار العملات وإدارتها.

تسمح هذه العملات للأفراد وخاصة للتجار بالموافقة على الدفع بعملة افتراضية ثم تحويلها بسرعة إلى عملة تقليدية. وأشهرها عملة البتكوين.

ج. التمويل والادخار (التمويل الجماعي).

التمويل الجماعي هو طريقة لجمع الأموال حيث يمكن لشركة أو فرد من جمع الأموال دون المرور عبر البنك. حيث يتم وضع المستثمرين والباحثين عن التمويل على اتصال من خلال منصة لتكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن الجميع من العثور على اهتمامهم متجنبين عملية جمع الأموال التقليدية التي تتضمن فترات طويلة من العناية الواجبة ومفاوضات صعبة حول التقييم المسبق للأموال والشروط التعاقدية. ويمكن تمييز أربع منصات التمويل الجماعي يمكن اختصارها فيما يلي: التمويل الجماعي غبر إصدار الأسهم، التمويل الجماعي بالدين، التمويل الجماعي بالتبرع، التمويل الجماعي بنظام المكافأة.(Fenwick, McCaheryet al. 2017)

د. إدارة الاستثمارات.

تتم بالاستشارة الآلية عبر الانترنت، بتدخل بشري معتدل بحد أدنى يسمى بمستشار الروبوتات لإدارة أصول العميل بشكل أساسي مع تقديم نصائح مالية رقمية وذلك استنادا على تحليل البيانات الضخمة (Big data) والخوارزميات، ويعد هذا البديل منخفض التكلفة.(زواق 2020). وتدير هذه الروبوتات حاليا 20 مليار دولار. (fonds 2021).

هـ. التأمين.

هو فرع منفصل عن" الفينتك " مخصص للتأمين حيث تستخدم معظم شركات التأمين الحديثة تطبيقات للوصول إلى عملاء جدد. وتستخدم تلك الشركات تقنيات حديثة مثل إنترنت الأشياء وعلم البيانات الضخمة big data وغيرها من الحلول الرقمية لتوفير تجربة أفضل للعملاء. حيث تسمح البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة أجهزة المتصلة بالأنترنت (في المنزل، في السيارة ...إلخ) لشركات التأمين باتخاذ نهج جديد لتقييم المخاطر. حيث تسمح البيانات التي يتم الحصول عليها للشركات بتقديم عروض شخصية وتسعير ديناميكي وتوصيات (vapulus 2021).

3.2. الفرص والمخاطر الناشئة عن ابتكارات التكنولوجيا المالية.

يتمحور أهم الفرص التي تتيحها ابتكارات التكنولوجيا المالية في الآتي:(internationaux 2018)

– الشمول المالي: أدى دخول المالية في عصر الرقمنة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للسكان المحرومين منها. ففي العالم يوجد ستة فقط من بين كل عشرة بالغين لديهم حساب مصرفي، بينما هناك أجهزة محمولة أكثر من الأشخاص. فبفضل ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن تقديم الخدمات المالية لعدد أكبر من الناس بطريقة أسرع وأكثر مسؤولية وكفاءة.

– تحسين وزيادة تخصيص الخدمات المالية: يمكن لشركات التكنولوجيا المالية مساعدة الصناعة المصرفية على تحسين عروضها التقليدية بعدة طرق.

– انخفاض تكاليف المعاملات وسرعة خدمات مصرفية: تمكن ابتكارات التكنولوجيا المالية من تسريع عمليات التحويل والمدفوعات والتقليل من تكاليفها.

– تحسين وتعزيز كفاءة العمليات المصرفية: تمكن ابتكارات التكنولوجيا المالية من تنفيذ المعاملات في بيئة أكثر أمنا من خلال استخدام تقنيات التشفير أو البيومترية وأنظمة قابلة للتشغيل المتبادل التي تقلل من خطر الفشل.

– التأثير الإيجابي على الاستقرار المالي بمقتضى زيادة المنافسة: يؤدي دخول متعاملين جدد يتنافسون مع البنوك القائمة إلى تقسيم سوق الخدمات المصرفية وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمتعاملين ذوي الحجم النظامي.

– التكنولوجيا التنظيمية (Regtech): حيث يمكنها تحسين عمليات الامتثال للمؤسسات المالية.

هناك العديد من الخصائص الإيجابية التي تبرر رغبة الناس في تبني حلول الدفع البديلة للخدمات المصرفية والاستثمار في التكنولوجيا المالية، وخدمات العملات المشفرة. ومع ذلك، هناك أيضا

تهديدات تتعلق بعناصر التكنولوجيا المالية، والتي لم تتم معالجتها بشكل كاف ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على صناعة الخدمات المالية بأكملها، بسبب الافتقار إلى التنظيم المناسب فيما يتعلق بعمليات شركات Fintech، نظرا للسرعة الهائلة التي تتطور بها. وكنتيجة لذلك، لم يتم إضفاء الشرعية على عدد كبير من شركات التكنولوجيا المالية، وذلك لأنها يمكن أن تكون ضارة من ناحية استخدامها لأغراض غير قانونية مثل غسيل الأموال، الاحتيال الضريبي أو معاملات التهريب، نتيجة عدم القدرة على تتبع الأصل الفعلي للصفقات ووجهتها مما يسهل ارتكاب الجرائم المالية(Aston Hovey 2021)، بالإضافة إلى إمكانية تلف الأمن السيبراني وخرق خصوصية البيانات، من قبل المتسللين ومجرمي الإنترنت. ويوجد العديد من المخاطر الأخرى التي تمس بصناعات متنوعة وغالبا ما تجمع بين عناصر المخاطر التكتيكية والاستراتيجية، مخاطر الامتثال لخصوصية البيانات، مخاطر التعاقد من الباطن، مخاطر السيولة وتقلب مصادر التمويل المصرفي (internationaux 2018).

3. الشمول المالي، أبعاده ومعيقاته.

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي.

1.3. تعريف الشمول المالي.

يمكن تعريف الشمول المالي على أنه عملية إدخال أعضاء المجتمع الأضعف والأكثر عرضة للخطر في نطاق النظام المالي المنظم الذي يضمن حصولهم على الائتمان المناسب في الوقت المناسب والمنتجات المالية الأخرى بأسعار معقولة (Sanderson, Mutandwa et al. 2018).

وعرف بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية (ضيف 2020).

وهو يمثل أيضا نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (لخضر. 2019).

مما سبق يمكن تعريف الشمول المالي بأنه العمل على إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، أي تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات مع تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك عن طريق القنوات المالية الرسمية.

2.3. أبعاد الشمول المالي.

تتمثل أبعاد الشمول المالي في الآتي: (جازية 2020)

أ. الوصول إلى الخدمات المالية.

تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد العوائق المحتملة لاستخدام حساب مصرفي.

ب. استخدام الخدمات المالية.

تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية.

ج. جودة الخدمات المالية.

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية كالتكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى.

3.3. معيقات الشمول المالي.

تتمثل أهم معيقات الشمول المالي في الآتي: (Burjorjee and Scola 2015)

أ. معيقات متعلقة بالطلب على الخدمات المالية.

تتعلق بعض القيود التي تحد من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالخصائص والسلوك المالي للأشخاص الفقراء وذوي الدخل المنخفض. ومنها: عدم الثقة في الخدمات المالية الرسمية ومقدميها، العوامل الثقافية والاجتماعية والديموغرافية، نقص المعلومات عن الخدمات ومقدميها، قدرات مالية محدودة.

ب. معيقات متعلقة بالعرض (مقدمي الخدمات المالية).

تتمثل أهم القيود التي يواجهها مقدمو الخدمات المالية في الآتي: قدرة مؤسسية محدودة، ضعف ومحدودية العروض المقدمة للعملاء وعدم تلبيتهم لكافة احتياجاتهم اليومية، قلة انتشار قنوات توزيع الخدمات المالية في المناطق المعزولة وقليلة السكان، الفهم المحدود للفرص المتاحة في السوق وعدم

الاجتهاد الكافي والبحث على تغطية متطلبات واحتياجات هاته الفئة من العملاء التي تسمح لهم بالاستحواذ على شريحة جديدة من السوق، عدم وجود دافع للابتكار لسوء تقييم الفوائد العائدة من تغطية متطلبات هذه الفئة من العملاء وبالتالي لا تستثمر ما يكفي لتطوير خدمات جديدة تخلق قيمة أكبر للعميل، الممارسات التجارية الشرسة وغير المسؤولة نتيجة لحدة المنافسة، نقص رأس المال المخصص للبحث والابتكار.

ج. معيقات متعلقة بوظائف الدعم والقواعد والمعايير.

تختلف القيود المرتبطة بوظائف الدعم من سوق إلى آخر وفيما يلي أهمها: معلومات محدودة عن السوق، ضعف أو عدم فعالية التنسيق القطاعي بين مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية، شركات الهاتف المحمول والمنظمات الوطنية للدفاعات عن حقوق المستهلك وكذلك سلطات تنظيم التمويل والاتصالات، محدودية الكفاءة والشمول لأنظمة دفع التجزئة، أطر تنظيمية متشددة، قديمة ومعيقة، ضعف القدرة على الإشراف، سوء تقديم وجهات نظر القطاع المستهلك في العمليات التنظيمية والسياسية، انخفاض مستوى التنظيم الذاتي في القطاع، التدخلات السياسية السلبية من قبل الحكومات.

4.دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري.

1.4. أداة جمع البيانات.

بهدف جمع البيانات حول متغيرات الدراسة ومعرفة توجهات إجابات أفراد عينة البحث، تم استخدام استمارة استبيان الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول بيانات شخصية عن أفراد عينة البحث فيما احتوى الثاني التكنولوجيا المالية بمفهومها، خدماتها وابتكاراتها، أما الجزء الثالث فقد شمل عبارات تقيس الشمول المالي، من خلال ثلاثة أبعاد: الوصول إلى الخدمة المصرفية، استخدام الخدمات المصرفية، جودة الخدمات المصرفية، كما شمل على عبارات تقيس معيقات الشمول المالي.

2.4. مجتمع البحث وعينته.

تمثل مجتمع البحث في مختلف إطارات القرض الشعبي الجزائري على المستوى الوطني، حيث تم تصميم الاستبيان ليتم توزيعه إلكترونيا. وبعد توزيع استمارة البحث تم جمع 216 استمارة صالحة للتحليل.

3.4. خصائص عينة الدراسة.

كانت خصائص العينة مبينة في كالآتي:

- إن عينة الدراسة مكونة من 216 فردا، منهم 96 ذكر و120 إناث، حيث بلغت نسبة الذكور 44,4%، في حين قدرت نسبة الإناث حوالي 55,6%.

- يوجد تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة، حيث أن الفئة الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي فئة (من 31 سنة الى 50 سنة) وقدرت بنسبة 61,1%، تليها الفئة الأقل من 30 سنة بنسبة 27,8%، وأخيرا الفئة أكبر من50 سنة بنسبة 11,1%.

- حسب عينة الدراسة أغلبية عمال البنك يمتلكون أقل من خمس سنوات أقدمية، حيث يبلغ عددهم 108 بنسبة 50%، يليهم فئة العمال ذوي الاقدمية ما فوق عشر سنوات حيث بلغ عددهم 80 بنسبة 37%، وفي الأخير عمال بخبرة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات حيث بلغ عددهم 28 بنسبة 13%.

- حسب أفراد العينة أغلبية العمال لم تشارك في دورات تكوينية حيث بلغ عددهم 108 بنسبة 50%، ثم تليها فئة العمال التي شاركت في دورتين على الأكثر بنسبة 29,6%، وفي الأخير فئة العمال التي شاركت في أكثر من دورتين حيث بلغ عددهم 44 بنسبة 20,4%.

4.4. ثبات أداة الدراسة.

لاختبار ثبات أداة الدراسة، يتم استعمال معامل ألفا كرومباخ، ولقياس درجة الاتساق سيتم حساب معامل الصدق، والجدول الأتي يوضح ذلك:

الجدول1: قياس ثبات وصدق الاستبانة

أجزاء الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
إدراك مفهوم التكنولوجيا المالية	07	0,781	0.8837
خدمات التكنولوجيا المالية	07	0,720	0,8485
أبعاد الشمول المالي	09	0,837	0.9148
معيقات الشمول المالي	05	0,654	0,8087
معامل الثبات الكلي	**28**	**0,866**	**0.9305**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0,866 وهي قيمة جيدة من الناحية الإحصائية، وكذلك فان معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور مقبولة

إحصائيا، ومعامل الصدق الذي بلغ ككل 0.9305، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يدل على قبول الأداة وصلاحيتها لتحليل النتائج.

5.4. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

للقيام بالتحليل الوصفي لإجابات العينة لابد من تحديد أوزان فقرات محاور الدراسة (الأهمية النسبية) ومن ثم تحديد قيمة الوسط المرجح ودرجة الموافقة المقابلة له مع العلم أنه تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي. وسيتم عرض إجابات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، على النحو الموالي.

الجدول 2: المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات متغيرات الدراسة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
01	إدراك مفهوم التكنولوجيا المالية	2,2037	0,309	عالية
02	خدمات التكنولوجيا المالية	2,1852	0, 186	عالية
	التكنولوجيا المالية			عالية
01	الوصول	1,9630	0, 458	متوسطة
02	الاستخدام	2,1296	0, 374	عالية
03	الجودة	2,1852	0, 429	عالية
	الشمول المالي	2,0926	0, 302	عالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

– محور إدراك مفهوم التكنولوجيا المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 2,2037 وبانحراف معياري قدر بـ 0,3090، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن الوسط الحسابي. حيث يجمع أفراد العينة أن البنك يقدم خدمات الكترونية متطورة متميزة تدعم موقعه التنافسي مما يساعده على جذب زبائن جدد، إضافة إلى امتلاكه لقاعدة بيانات واسعة حول الزبائن الذين يستفيدون منها كالخدمات المقدمة عبر الهاتف الحمول وكذا الموقع الإلكتروني دائم الفعالية، في حين لا يرى عمال البنك أنه يستطيع التخلي عن الأعمال الورقية والتحول إلى النظام الالكتروني بشكل كلي في الوقت الراهن.

– محور خدمات التكنولوجيا المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 2,2037 وبانحراف معياري قدر بـ 0,1860، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن الوسط الحسابي. حيث يجمع أفراد عينة

الدراسة أن البنك محل الدراسة يقدم مجموعة من خدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية كخدمة E-COMMERCE أي التجارة الإلكترونية بحيث تسمح للعميل بالتسوق عبر الانترنت والدفع عن طريق بطاقات الائتمان، إضافة إلى خدمة E-PAIEMENT عبر الهاتف المحمول التي تختصر عناء التنقل لتسديد مختلف الفواتير والمشتريات والتي لاقت إقبال كبير من طرف عملاء البنك منذ من إطلاقها، كما يوفر البنك تطبيق على الهاتف CPA MOBILE يحتوي على أغلب الخدمات البنكية بصيغة إلكترونية بمعنى بنك في جيب كل عميل، مما يعكس تبني البنك محل الدراسة لأغلبية خدمات التكنولوجيا المالية.

– محور الشمول المالي، قدرت قيمته المركزية بـ 2,1852 وبانحراف معياري قدر بـ 0,310، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن وسطها الحسابي. حيث توضح إجابات أفراد عينة الدراسة حول كل بعد الآتي:

– بعد الوصول للخدمات المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 1,9630 وبانحراف معياري قدر بـ 0,4580، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن وسطها الحسابي. حيث توضح إجابات أفراد عينة الدراسة أن البنك يقدم خدمات تشجع الافراد ذوي الدخل المنخفض على اللجوء إلى البنك وإدارة أموالهم، كما يجتهد في محاولة تغطية متطلباتهم واحتياجاتهم ولكن بدرجة متوسطة، ومع ذلك فإن يمتلك البنك ما يكفي من الوكالات لتغطية كافة التراب الوطني بالأخص المناطق النائية والمعزولة، وهذا يعكس وصول وانتشار الخدمات المالية المصرفية إلى أكبر عدد من العملاء الحالين والمرتقبين.

– بعد استخدام الخدمات المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 2,1296 وبانحراف معياري قدر بـ 0,374، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن الوسط الحسابي. حيث يجمع أفراد عينة الدراسة على وجود زيادة في عدد الحسابات المالية المفتوحة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها أكثر على العمليات المصرفية المالية الرسمية، كما نقص إقبال العملاء على شبابيك البنك نتيجة لاعتمادهم على الصراف الآلي وكذا وتطبيق CPA MOBILE الإجراء عملياتهم المصرفية كعمليات السحب والدفع، مما يعكس زيادة اقبال واستخدام العملاء للخدمات المصرفية المتطورة التي يعرضها البنك محل الدراسة.

– بعد جودة الخدمات المالية، قدرت قيمته المركزية بـ 2,1852 وبانحراف معياري قدر بـ 0,429 مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن الوسط الحسابي. حيث يجمع أفراد عينة الدراسة على

أن رقمنة الخدمات المصرفية أدى إلى زيادة عدد المعاملات عبر الهاتف المحمول كالتحويلات المالية عبر تطبيق CPA MOBILE وE-BANKINGو غيرها من خدمات التكنولوجيا المالية المتطورة، إضافة إلى ذلك تسعى إدارة البنك على مراقبة الموزع الآلي وتصليحه في الوقت المناسب، مما يعكس جودة الخدمات المصرفية يعرضها البنك محل الدراسة.

6.4. اختبار فرضيات الدراسة.

لاختبار فرضيات الدراسة تم اعتماد اختبار t-test للعينة الواحدة، وذلك بالنسبة للفرضية الرئيسية الأولى، والثالثة، في حين تم اعتماد تحليل التباين أحادي الاتجاه One-Way ANOVA، لاختبار كل من الفرضيتين الثانية والرابعة، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

أ. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

يمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج اختبار t–test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	القرار
الفرضية الرئيسية الأولى	2,2037	215	5,388	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة بلغت 5,388 عند مستوى دلالة sig= 0.000، وهي أقل من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي مفادها: "يتبنى بنك القرض الشعبي الجزائري خدمات التكنولوجيا المالية حسب وجهة نظر عماله"، ومن خلال المتوسط الحسابي والذي بلغت قيمته 2,2037 ليقع في مجال الموافقة بدرجة عالية، وعليه يمكن القول إن تبني البنك لخدمات وابتكارات التكنولوجيا لمالية عند تقديمه لخدماته المالية المصرفية جد مقبولة وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة.

ب. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية لابد من اختبار الفرضيات الفرعية كالآتي:

الجدول 4: نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه للفرضيات الفرعية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	القيمة المحسوبة T	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة sig
خدمات التكنولوجيا المالية	الوصول	0,714	0,402	0,455	0,207	7,478	55,916	0,000
	الاستخدام	0,798	0,609	0,430	0,185	6,959	48,429	0,000
	الجودة	0,663	0,735	0,437	0,191	7,103	50,450	0,000

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لتحديد العلاقة بين خدمات التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي، وكانت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية كالآتي:

– الفرضية الفرعية الأولى: من خلال نتائج تحليل التباين بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000 F=55,916) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد. ولهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي مفادها "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية والوصول للخدمات المالية المصرفية**".

– الفرضية الفرعية الثانية: من خلال نتائج تحليل التباين بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000 F=48,429) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد. ولهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثانية للدراسة والتي مفادها "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية واستخدام الخدمات المالية المصرفية**".

– الفرضية الفرعية الثالثة: من خلال نتائج تحليل التباين بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000 F=50,450) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد. ولهذه النتائج تقبل الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة والتي مفادها "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التكنولوجيا المالية وجودة الخدمات المالية المصرفية**".

ج. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

يمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار t–test للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

البيان	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	القرار
الفرضية الرئيسية الثالثة	2,4148	215	11,816	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة بلغت 11,816 عند مستوى دلالة sig= 0.000، وهي أقل من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي مفادها: "**يرى أفراد عينة الدراسة أنه توجد معيقات تحول دون شمولية خدمات البنك**"، ومن خلال المتوسط الحسابي والذي بلغت قيمته 2,4148 ليقع في مجال الموافقة بدرجة عالية، يمكن القول إنه توجد فعلا معيقات تحول دون شمولية خدمات البنك وذلك حسب آراء أفراد عينة الدراسة.

د. اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة.

الجدول 6: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	القيمة المحسوبة T	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة sig
التكنولوجيا المالية	معيقات الشمول المالي	0,046	2,516	0,39	0,001	0,566	0,321	0,572

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لتحديد العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومعيقات الشمول المالي، فمن خلال نتائج تحليل التباين بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,572،f=0,321) وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بالنسبة للفرضية الرئيسية الرابعة، وهي أكبر من مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه ترفض الفرضية التي مفادها: " التكنولوجيا المالية تساهم في إزالة معيقات شمولية الخدمات المصرفية".

5. الخاتمة.

كان الهدف من هذه الدراسة ابراز مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية مع توضيح الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز شمولية الخدمات المالية المصرفية. ومن خلال تحليل النتائج تم استخلاص مجموعة من النتائج أهمها الآتي:

– البنك محل الدراسة يقدم خدمات مالية مصرفية مطورة وتعتمد على معظم خدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية، كخدمة E-paiement، E-Banking، CPA Mobile وغيرها والتي لاقت إقبالا كبيرا من عملاء البنك حيث قل إقبال العملاء على الشبابيك في حين زاد استخدامهم لخدمات التكنولوجيا المالية التي يوفرها البنك مما زاد من أرباح هذا الأخير.

– إضافة إلى ذلك تم التوصل من خلال تحليل نتائج الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تؤثر على جميع الأبعاد المكونة للشمول المالي بدرجات متفاوتة ومنه يمكن القول أن خدمات وابتكارات التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز شمولية الخدمات المالية المصرفية حسب أفراد العينة، التي بفضلها زاد عدد الحسابات البنكية المفتوحة على مستوى البنك بما فيها حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وجدت خدمات تساعد عملائها في عملية الدفع كمحطات TPE المتطورة كما دعم انتشار الخدمات المصرفية في معظم المناطق المعزولة بفضل تطبيق CPA Mobile الذي يوفر عناء التنقل إلى البنك من أجل القيام بعمليات مصرفية.

– يدرك أغلب عمال البنك مفهوم التكنولوجيا المالية وابتكاراتها في حين يوجد نقص في عدد الدورات التكوينية التي يقيمها في هذا المجال والتي يجب أن تكون أكثر عددا نظرا للتطورات في مجال الخدمات المالية المصرفية في الآونة الأخيرة خاصة منها التكنولوجية (الرقمية).

– لا تساهم التكنولوجيا المالية في إزالة معيقات شمولية الخدمات المالية المصرفية وذلك لأن بعض المعيقات راجعة لسلوك العملاء كالمعيقات العقائدية والدينية التي تمنعهم من الإقبال على المصارف والاستفادة من الخدمات المالية بدافع الوازع الديني.

ويمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي هي بمثابة حلول بالنسبة للمصارف الجزائرية على العموم وللبنوك التقليدية الجزائرية على الخصوص والمتمثلة في الآتي:

– العمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– تعزيز وتفعيل الإطار القانوني والتشريعي المرتبط بحماية الأموال ومكافحة الجريمة الإلكترونية والأمن المعلوماتي لحماية حقوق جميع الأطراف المتعاملة في مجال التكنولوجيا المالية.

– إدراج تخصصات في الجامعات ومراكز التكوين تعنى بتأهيل العنصر البشري وتكوينه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية.

– أما بالنسبة لعمال البنوك فيجب تعزيز الدورات التكوينية في مجال التكنولوجيا المالية ليكون مردودهم أكثر فعالية في تسويق خدمات التكنولوجيا المالية.

– دراسة التكاليف البنكية والعمل على تخفيضها من أجل إزاحة عائق من أهم معيقات الشمول المالي ليتمكن كافة شرائح المجتمع من الاقبال على الخدمات المصرفية والاستفادة منها.

– زيادة التوعية المالية بهدف زيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية.

6. المراجع.

Aston Hovey, G. R., Victoire Debionne (2021). Établir des normes de qualité et de responsabilité pour le développement des services financiers numériques. c. ITU1.

Blanc, A. (2017). Les Fintech sont-elles une opportunité ou une menace pour les banques traditionnelles?, Haute école de gestion de Genève.

Burjorjee, D. M. and B. Scola (2015). "Une approche systémique de l'inclusion financière".

Fenwick, M., J. A. McCahery, et al. (2017). "Fintech and the financing of entrepreneurs: From crowdfunding tomarketplace lending".

fonds, l. m. (2021). "Qu'est-ce qu'un robo advisor ?". Retrieved le 03/09/2021 à 19h13, from https://www.lesmeilleursfonds.com/articles/les-robo-advisors-en-france.

internationaux, b. d. r. (2018). Implications des évolutions dela technologie financière pour les banques et les autorités de contrôle bancaire. C. d. B. s. l. c. bancaire.

Rahmi, M. (2019). Fintech for Financial Inclusion: Indonesia case. 1st International Conference on Economics, Business, Entrepreneurship, andFinance (ICEBEF 2018), Atlantis *Press*.

*Sanderson, A., L. Mutandwa, et al. (2018). "A review of determinants of financial inclusion." International Journal of Economics and Financial Issues**8**(3): 1*.

vapulus "انواع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي.(2021) *Retrieved le 28/09/2021 à 00h15, from https://www.vapulus.com/ar/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%-86%D8%A7%D9%84/*.

الزهراء, أ. ح. ز. أ. أ. (2018). "مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية." مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 80(01): 400-415.

الزهراء, س. ف. (2021). "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية." مجلة العلوم الإسلامية والحضارة6(2): 251-268.

أيمن, ب. *and* ح. وفاء (2021). "شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3): 95-109.

جازية, د. ح. (2020). "تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية." مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16(23): 97-114.

رفيقة, ب. ع., ص. صورية, *et al*. (2021). "التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا " مجلة الاقتصاد والبيئة، 4(1): 163-182.

زواق, ك. (2020). "ثورة الاستثمار في صناعة التكنولوجيا (*FinTech*) حقائق وإحصاءات ... فرص وتحديات." مجلة معهد العلوم الاقتصادية23(01): 335-365.

شاوي, إ. ب. ع. م. ش. (2020). "ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية." مجلة رؤى اقتصادية، 10(1): 333-348.

ضيف, ف. ا. (2020). "واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر." مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 06(01): 471-485.

عبيد, د. هـ. ع. ا. د. ر. ي. (2019). منصات التمويل الجماعي: الآفاق والاطر التنظيمية. ص. ا. ا. أبوظبي: 01-64.

لخضر., د. ص. ش. د. ا. ب. (2019). " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية." مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03(02): 104-129.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص106-119

أهمية استثمارات ملائكة الأعمال في تمويل المؤسسات الناشئة مع الاشارة لحالة الجزائر

The importanceofbusinessangels' investments in financing startups, with reference to the case of Algeria)

* شتوان صونية

Chetouane sonia

جامعة جيجل– الجزائر–

Chetouane.sonia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/03 تاريخ القبول: 2022/04/16 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

بما ان المؤسسات الناشئة، جديدة وتتميز بالابتكار فإنها تعاني من صعوبات كبيرة في الحصول على الموارد المالية في المراحل المبكرة بسبب المخاطر العالية التي تتسم بها. وبالتالي فان هذا البحث يهدف الى التعريف بملائكة الاعمال وابراز دورها في تمويل هذه المؤسسات. وقد توصل البحث الى تزايد اهمية استثمارات ملائكة الاعمال في تمويل المؤسسات الناشئة في العالم، كما ان ملائكة الاعمال يتدخلون بالأساس في المراحل المبكرة. وقد توصل البحث ايضا الى ان ملائكة الاعمال لا تزال حديثة العهد وغير مستغلة في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: ملائكة الاعمال، المؤسسات الناشئة، تمويل، الجزائر.

تصنيفJEL: G240.، G230، M13

Abstract :

As long as startups are new founded companies marked by innovation, they encounter big challenges in terms of securing financial resources in their early stages. This is due to venture level characterizing them. This research hence aims at presenting the business angels and highlight their significance for startups financing. It came up to the increase of business angels investing in financing startups worldwide, and also to angels principally playing a role in the early stages, moreover this research came up to a conclusion that business angels are still new and not engaged in financing startups in Algeria.

Key words: business angels, startups, financing, Algeria

JEL classificationcodes:M13,G230,G240.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر التمويل من القضايا الحاسمة التي ترهن بقاء واستمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل عام، التي تعاني من مشكل كبير في الحصول على مصادر التمويل التقليدية. ولعل المؤسسات الناشئة تكون محفوفة بمخاطر اكبر، الا ان فرصها في تحقيق معدلات نمو عالية تكون افضل، وهذا ما يعرضها لقيود اكبر في الحصول على القروض وبقية مصادر التمويل التقليدية، وحتى راس المال المخاطر في كثير من الاحيان.

وتمثل اموال المؤسسين، العائلة والاصدقاء المصدر الاول لتمويل المؤسسات الناشئة، وبالرغم من أهميتها إلا أنها غير كافية للاستجابة لاحتياجاتها المالية المرتفعة التي تتسم بآفاق كبيرة للنمو. ولهذا يجب عليها اللجوء إلى مصادر أخرى في مقدمتها ملائكة الأعمال.

وتسد استثمارات ملائكة الأعمال فجوة التمويل بين المؤسسين والعائلة والأصدقاء من جهة، وصناديق راس المال المخاطر من جهة اخرى. حيث يستثمر ملائكة الأعمال مبلغًا كبيرًا من المال في المراحل المبكرة (الانطلاق والتأسيس) للمؤسسات الناشئة.

وتتعدى اهمية ملائكة الاعمال بالنسبة للمؤسسات الناشئة سد فجوة التمويل لأنها توفر أكثر من المال، فهم مستثمرون عمليون ويساهمون بمهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم واتصالاتهم في الأعمال التجارية التي يستثمرون فيها. كما كأنهم أشخاص أثرياء يتمتعون بخبرة تجارية كبيرة، وعلى استعداد للاستثمار وتقديم ثرواتهم ومعرفتهم للمالكين ورجال الأعمال لبدء أو تطوير أعمالهم.

وتعتبر استثمارات ملائكة الاعمال اداة التمويل الاساسية في المراحل المبكرة للكثير من الشركات العملاقة في العالم حاليا على غرارAmazon.com (Apple, Ford)، ما يؤكد مدى اهمية هذه الاداة في استمرارية المؤسسات القائمة على الابتكار.

وعلى غرار باقي مصادر التمويل المستحدثة، فان استثمارات ملائكة الاعمال في الجزائر مغيبة ما يضيع فرص معتبرة لدعم المؤسسات الناشئة واستمرارها، ما يدعو الى ضرورة تطويرها.

مشكلة الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

– ما مدى اهمية استثمارات ملائكة الاعمال في تمويل المؤسسات الناشئة؟

ومن اجل الإجابة على هذا التساؤل نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤسسات الناشئة؟
- من هم ملائكة الاعمال؟
- ما الفرق بين ملائكة الاعمال ورأس المال المخاطر؟
- متى يمول ملائكة الاعمال المؤسسات الناشئة؟
- ما هو واقع استثمارات ملائكة الاعمال في الجزائر؟

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعريف بملائكة الاعمال كمصدر مهم في تمويل المؤسسات االناشئة، والسماح لها بسد فجوات التمويل التي يمكن ان تمر بها هذه المؤسسات لاسيما في المراحل المبكرة. كما انها تهدف الى الاطلاع على وضع ملائكة الاعمال في الجزائر ودورها في تمويل المؤسسات الناشئة.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى لفت الانتباه الى ملائكة الاعمال، كونه من الأدوات التمويلية المغيبة في الجزائر رغم أهميتها الكبيرة في التغلب على الصعوبات التمويلية للمؤسسات الناشئة.

منهج البحث وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد في البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛من خلال القيام بجمع كم من البيانات والمعلومات، ومحاولة توضيح دور ملائكة الاعمال في تمويل المؤسسات الناشئة، وقد تم الاعتماد على تحليل الرسوم البيانية والبيانات الاحصائية لإبراز هذا الدور.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تحدثت عن ملائكة الاعمال والمؤسسات الناشئة باللغتين العربية والأجنبية سنقتصر على ذكر البعض منها:

- دراسة (Baghil, Tabet, 2021) بعنوان " Business Angels AS Component OF The Algerian Entreppeneurial Ecosytem, Scope OF Issues and realities". وركزت هده الدراسة على ملائكة الأعمال من خلال إبراز نشاطهم. ومن اجل تحقيق اهداف البحث، تم التركيز على مراجعة الادبيات، ثمتم الحديث عن النظام البيئي للأعمال الجزائرية، تلتها خصائص ملائكة الاعمال في الجزائر، وأخيرًا كيف ينشطون في كل من وسائل الإعلام وخلف الكواليس.
- دراسة (محمد الاخضر قريشي، 2018) بعنوان "**ملائكة الأعمال كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**". تهدف هذه الدراسة للتعريف أكثر بملائكة الأعمال، وإبراز دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة الى محدودية نشاط الملائكة في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة (Thomas Hellmann ,VeikkoThiele, 2015) بعنوان " Friends or foes? The interrelationship between angel and venture capital markets". وقد طورت هذه الورقة البحثية نظرية حول كيفية تفاعل أسواق رأس المال المخاطر وملائكة الاعمال.

للإشارة توجد العديد من الدراسات الاخرى تتحدث عن المؤسسات الناشئة او ملائكة الاعمال، كما توجد دراسات تتحدث عن دور ملائكة الاعمال في تمويل المؤسسات الناشئة في العالم. ولكن الاختلاف الموجود بين هذا البحث والدراسات السابقة هو محاولة الاطلاع على الدور الذي تلعبه ملائكة الاعمال في تمويل المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الجزائري.

تسلسل الدراسة:

يمكننا معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

1. فجوات تمويل المؤسسات الناشئة؛
2. ملائكة الاعمال كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة وتغطية فجوات التمويل؛
3. واقع التمويل عن طريق استثمارات ملائكة الاعمال في الجزائر.

2. فجوات تمويل المؤسسات الناشئة:

تتميز المؤسسات الناشئة بخاصية ارتفاع درجة المخاطرة، لاسيما في المراحل المبكرة من حياتها، ولهذا فإنها تمر بعدة مراحل تمويلية تضمن لها البقاء والاستمرارية.

1.2. مفهوم المؤسسات الناشئة:

بدأ استخدام المصطلحstart-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ،وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر(risque-capital) ليشيع استخدامه بعد ذلك (شريفة، 2018، صفحة 420). ويعبر المصطلح الانجليزيstart-upعن انطلاق الشركة ونموها ،ولعل هذا ما يجعل الكثيرين يعتبرون أن الشركات الناشئة هي فقط الحديثة منها، والتي كانت تتم بشكل أساسي بقطاع التكنولوجيا لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال: الأمر الذي يجعل الكثيرين يربطون الشركات الناشئة بالقطاع التكنولوجي(مزيان أمينة، عماروش خديجة إمان، ص 31).

وتعرف الشركة الناشئة بانها شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير، غالبًا ما تكون حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو والبحث عن الأسواق (شركة ناشئة -ويكيبيديا (wikipedia.org)). كما ان القاموس الفرنسي La rousse يعرف المؤسسات الناشئة بانها المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة(شريفة، 2018، صفحة 420).

وحسب باتريك فريدنسون (Patrick Fridenson)تُعْرَف الشركة الناشئة من خلال خصائصها الإبداعية والابتكارية؛ فأن تكون المؤسسة شركة ناشئة ليس مسألة عمر أو حجم أوطبيعة نشاط، بل يجب استيفاء أربعة شروط هي(Noémie CHANIAUD, Camille JEAN,2017,2):

- إمكانات نمو قوية ؛
- استخدام التقنيات الجديدة؛
- الحاجة إلى تمويل ضخم ؛
- التواجد في سوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطر.

ومن التعاريف اعلاه يمكن القول بان المؤسسات الناشئة هي المؤسسات الحديثة نسبيا القائمة على افكار مبتكرة مهما كان نوع نشاطها او القطاع الذي تنتمي اليه.

2.2. تحديد فجوات تمويل المؤسسات الناشئة وسبل تمويلها:

يستخدم مصطلح فجوة التمويل عندما تواجه المؤسسات الناشئة مشاكل في جذب مصادر التمويل الخارجي طويل الأجل من الممولين مثل البنوك والاستثمارات في الأسهم، يتم التخلي عن العديد من الشركات الناشئة قبل أن يتم تطوير الفكرة إلى منتج قابل للتسويق،

ويعود هذا الفشل إلى صعوبة الحصول على الموارد المالية الضرورية لتطوير هذه الفكرة؛ إذ غالبا ما تموت الفكرة في المرحلة الأولية بعد أن تعجز عن تجاوز ما يسمى بوادي الموت(Werner lzl¨Ho، صفحة 735). وفي الواقع، فان صعوبات الحصول على الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع الناشئة واقع أثبتته مختلف الدراسات النظرية والتجريبية. وقد طورت النظرية الاقتصادية عدة أسباب تزيد من صعوبة التمويل الخارجي في المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار، وتتمثل هذه الأسباب في مشكلة عدم تماثل المعلومات، المشكل الأخلاقي، بالإضافة إلى خصائص هذا النوع من المشاريع التي تتسم بطغيان الاصول غير الملموسة وهذا ما يزيد من مخاطر هذا النوع من الاستثمارات.

وتمر المؤسسات الناشئة بعدة مراحل وفق دورة حياتها، بحيث كل مرحلة لها احتياجات مالية محددة، وبالتالي آليات وأطراف فاعلة مختلفة تتدخل في هذه العملية كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (1): مصادر التمويل المتاحة مع تطور المؤسسات الناشئة

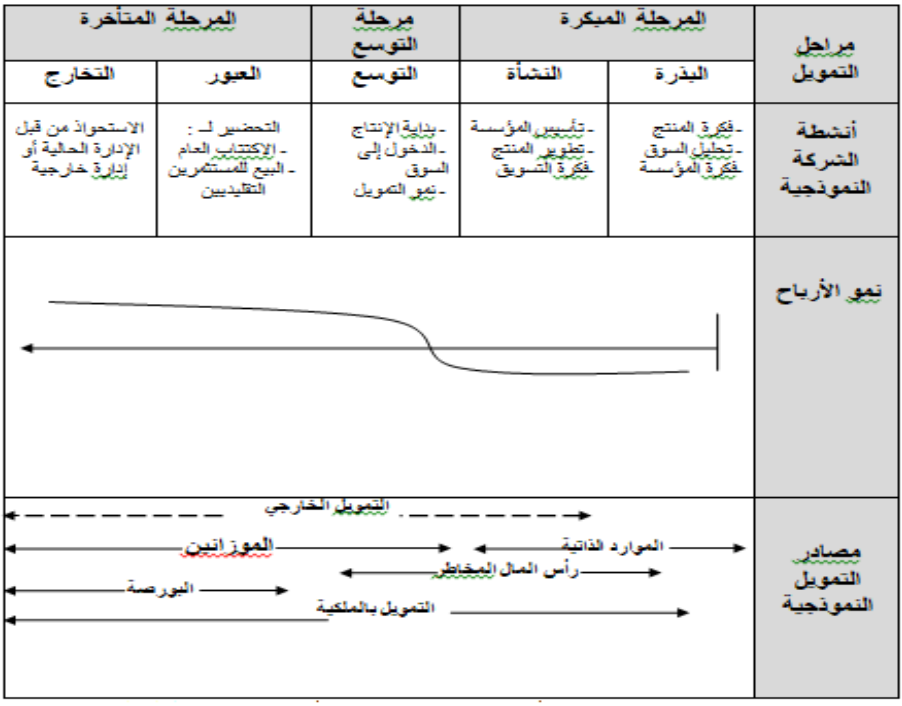

Source :C. K. Volkmann et al, **Entrepreneurship in a European Perspective ,concepts for the creation and growth of new ventures,** Wiesbaden: Gabler, 2010.P.293.

واستنادا إلى الشكل السابق، نلخص المراحل المختلفة لتمويل المشروع الناشئ في ما يلي(Cardullo، 1999)(والتنمية، 2013، صفحة 5):

- **المرحلة البدرية (Amorçage)**

من اجل الشروع في تنفيذ فكرة المشروع الناشئ، يستعين رائد العمل بالإعانات الحكومية أو مساهمات الأشخاص أو المؤسسون.وتسمى ب" المال البذري"،وتستخدم هذه الاموال من أجل اختبار نموذج المشروع وأفكاره الأساسية، أو تقييم السوق و المنتجات، أو في سبيل وضع خطة ملموسة للمشروع. ويمكن أيضًا بواسطة رأس المال البذري أن تنطلق عملية تنظيم المنشأة وتمويل البحث و التطوير. و تعتبر المرحلة البذرية أخطر مراحل حياة المنشأة، خاصة من حيث التمويل. فقد تؤدي قلة الموارد المالية المتاحة لظهور ما يسمى" **وادي الموت**" فانعدام التمويل في هذه المرحلة، يمنع الكثير من المبتكرين من مواصلة عمليات ابتكارية يمكن أن تؤدي إلى منتجات ناجحة تجاريًا. ولكن إذا تم تجاوز وادي الموت فان آفاق التمويل تفتح أمام المشروع.

- **مرحلة النشأة:**

في هذه المرحلة يتم إنشاء المشروع الناشئ فعليا، ويتم تمويله عن طريق الأموال الخاصة؛ من خلال أموال المبتكر، عائلته وأصدقاؤه، ملائكة الأعمال ورأس المال البذري. ويمكن أن تبدأ عملية التسويق التجاري في هذه المرحلة، إلا أن نفقات البحث والتطوير تظل مرتفعة. وبالتالي فان المؤسسة بحاجة لضخ المزيد من التدفقات النقدية، ولكن اللجوء إلى القروض يبقى ليس الخيار الأمثل في هذه المرحلة بفعل عدم تماثل المعلومات، ولهذا فان رأس المال المخاطر يبقى الخيار الأنسب لتحسين صورة المشروع و التقليل من هذا الخطر.

وتشير الدراسات إلى أن العديد من الشركات الواعدة تنهار في هذه المرحلة بسبب نقص الموارد المالية أو تعثر المفاوضات التي يفرضها نظام رأس مال المخاطِر، والتي يمكن أن تمتد لفترة زمنية طويلة. فمن بين كل الشركات الناشئة، لا ينجح أكثر من 10 إلى 15 في المائة في تأمين تمويل رأس المال المخاطر في هذه المرحلة المبكرة.

- **مرحلة التوسع:**

تزيد حاجة المؤسسة إلى التمويل من اجل تطوير الحصة السوقية والحفاظ عليهافي ظل اشتداد المنافسة. وفي هذا المستوى يمكن لصناديق رأس المال أن تتدخل في التمويل بعد أن يتم

فحص حجم السوق المحتمل. وإذا كانت المؤسسة تحقق تدفقات نقدية موجبة يمكنها الاعتماد على القروض أيضا. وبعد تأمين الموارد المالية لمرحلة النشأة والمرحلة المبكرة، و الانتهاء من مفاوضات نسب الملكية الجديدة، قد تزدهر المؤسسة الجديدة و تبدأ في الاستقرار، و بالتالي يصبح مستقبلها أكثر إشراقًا منذ يقبل. ومع نموها،تنمو قيمتها السوقية؛ أي قيمة مساهمات المالكين. عندئذ،يكون رائد العمل، وأصحاب حقوق الملكية قد أحرزوا سويًا وبنجاح ما يسمى ب" الأرباح الرأسمالية".

- **مرحلة العبور:**

ان الأرباح الرأسمالية التي تحدثنا عنها في المرحلة السابقة تظل حبرًا على ورق إلى أن يتم بيع كل أو جزء من رأسمال المؤسسة عن طريق بيع الأسهم. وفي هذه الحالة، يحقق رائد العمل عائدًا إيجابيًا من كامل المغامرة. وبالتالي فان المؤسسة سوف تبدأ في التحضير لعملية التخارج في هذه المرحلة. إن بيع الأسهم أو" سيناريوه التخارج " (cash-out) "،الذي يشار إليه أحيانًا بعبارة "استخراج الأموال" (exit scenario)يتم بأحد الأسلوبين؛ الأول عن طريق الطرح الخاص (private placement)، حيث يتم بيع بعض الأسهم التي يملكها أصحاب الأسهم إلى مؤسسة محددة أو إلى مستثمرين، والثاني عن طريق الاكتتاب العام للمرة الأولى (initial public offering (IPO)) حيث يتم بيع هذه الأسهم في سوق الأوراق المالية إلى مستثمرين غير محددين، وعادة ما يتم ذلك في أسواق مختصة مثل Alternex في فرنسا و Nasdaq في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **مرحلة التخارج:**

تبدأ استراتيجية التخارج الناجحة والعوائد الكبيرة عادة بعد بضع سنوات من قيام مؤسسة رأس المال المخاطر بأولى استثماراتها. و يتوقع مستثمرو رأس المال المخاطر كسب عائد استثمار ملائم، إما من خلال الاكتتاب العام للمرة الأولى، أو من خلال عمليات الدمج والاستحواذ عند بيع المنشأة، ويوزع عائد الاستثمار بين الفرقاء،كما يتم تحديد أتعاب الإدارة حسب اتفاق الشراكة المنصوص عليه في العقد.

3. ملائكة الاعمال كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة وتغطية فجوات التمويل:

يلعب ملائكة الأعمال (business Angel) دورا هاما في الاقتصاد، إذ يشكلون في كثير من البلدان أكبر مصدر للتمويل الخارجي، بعد العائلة والأصدقاء، في تمويل المشاريع

الناشئة. ويتولى ملائكة الأعمال تقديم كل من التمويل والخبرة الإدارية، مما يزيد من احتمال استمرار المؤسسات وبقائها. ولا تقل أهمية رعاة الأعمال عن رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة المبتكرة، إذ تعادل استثماراتهم استثمارات رأس المال المخاطر سنويا، فقد بلغت سنة 2010 حوالي 20 مليار دولار، مقابل حوالي 23 مليار دولار لرأس المال المخاطر(wikipedia).

1.3. مفهوم ملائكة الأعمال (Business Angels):

على الرغم من أن استثمارات ملائكة الأعمال كانت موجودة في الممارسة العملية منذ قرون، إلا أن مفهوم المستثمرين الملائكة كمصدر قوي لتمويل الشركات ذات النمو المرتفع قد برز على مدى العقدين الماضيين في الولايات المتحدة وأوروبا(OECD، ANGEL INVESTMENT: DEFINITIONS, DATA AND PROCESSES، 2011، صفحة 28). ورعاة الأعمال هم أشخاص طبيعيون توجهوا نحو التقاعد بعد أن قادوا مؤسساتهم بنجاح خلال حياتهم المهنية. يتولون تمويل المبادرين الشباب في مجال تخصصهم السابق، ومرافقتهم بخبرتهم وعلاقاتهم التجارية، وينسحبون بعدهاليفسحوا لهم المجال لإتمام المشوار. ويقوم رعاة الأعمال عادة في إطار شبكات منظمة بتمويل المشاريع الناشئة المبتكرة غالبا في المرحلة البذرية، ولا تربطهم أي قرابة مع المبادرين، وذلك بهدف تحقيق قيم مضافة معتبرة(Gilles CERTHOUX، 2006، صفحة 14). وهم متواجدون بكثرة في الولايات المتحدة وبريطانيا، بفعل التحفيزات الضريبية التي يحظى بها هؤلاء الأشخاص.

وتتم معظم استثمارات رعاة الأعمال في الولايات المتحدة والعديد من الدول، إما من خلال استثمارات فردية أو من خلال جمعيات، نقابات رعاة الأعمال أو مجموعات أكثر رسمية (more formalised groups)؛ التي تتكون من ملائكة أعمال أكثر خبرة ونشاطا، كما يمكن لشبكات ملائكة الأعمال (Angel networks) أن تسهل عملية التواصل بين المستثمرين والمبادرين دون أن تتدخل في التأثير على اتخاذ قرارات التمويل(OECD، FINANCING HIGH-GROWTH FIRMS: THE ROLE OF ANGEL INVESTORS، 2011، صفحة 31).

2.3. مراحل استثمار ملائكة الأعمال:

كما سبق وذكرنا في الفقرة السابقة، فان ملائكة الأعمال بإمكانهم الاستثمار فرديا أو من خلال مجموعات أو شبكات، وتمر عملية الاستثمار من خلال المجموعات أو الشبكات بالعديد من المراحل(Volkmann, Kim , & Marc , 2010, pp. 299-303)، نوضحها

في الجدول(1). ويبين هذا الجدول سبب اختيار العديد من المستثمرين الملاك للاستثمار مع الآخرين بدلا من تحمل هذه الخطوات جميعها بصورة منفردة.فالعملية صعبة ومعقدة، كما أنها محفوفة بمخاطر عالية بالنسبة لمستثمر واحد.

الجدول (1): مراحل استثمار ملائكة الأعمال

مصدر الصفقات	يمكن أن يكون استباقيا أو عبارة عن رد فعل، واغلبها تأتي عن طريق الأعضاء، عن طريق الشبكات، ومن خلال التفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة في بيئة الأعمال (مقدمو الخدمات، شركات رأس المال المخاطر، الحاضنات، المسرعات(حيث يساعد ذلك على تعزيز فرص النجاح)...).
غربلة الصفقات	تُمركز طلبات التمويل وتُدار بواسطة مجموعة من البرامج (غالبا ما يستخدم برنامج (angelsoft). يمكن أن تكون الغربلة الأولية للصفقة غير رسمية (تجرى من قبل احد الأعضاء) أو رسمية (تجرى من قبل مدير المجموعة أو الشبكة).
ردود الفعل الأولية / التدريب	يتم الاتصال بالشركات الناجمة عن الغربلة الأولية، وبالإمكان أن تتلقى تدريبات متعلقة بتوقعات المستثمرين وعن كيفية تقديم الشركة بشكل أفضل.
عروض الشركة للمستثمرين	يمكن بعد ذلك دعوة الشركات المختارة لتقديم نفسها للأعضاء (ملائكة الأعمال) من خلال تنظيم حدث، يعقد عادة مرة واحدة في الشهر. تعرض فيه من 2-4 شركات. بعدها يقوم المستثمرون بمناقشة جوانب الشركة والصفقات المحتملة في جلسة "مغلقة".
إجراءات لإرضاء المتطلبات(Due diligence)	ومن المفترض أن تتم هذه الإجراءات على أساس رسمي وتشمل ما يلي: تحليل التنافسية، التحقق من صحة المنتج وحقوق الملكية الفكرية، تقييم هيكل الشركة، القطاع المالي، والعقود، وفحص قضايا الامتثال والفحوص المرجعية على الفريق.
شروط ومفاوضات الاستثمار	إذا تم الاقتناع بالمشروع، يتم إعداد قائمة الشروط (termsheets)، كما يتم التفاوض حول قيمة الشركة. وقد أصبحت شبكات ومجموعات ملائكة الأعمال تستخدم قائمة موحدة من الشروط. وبإمكان المؤسسة بعد ذلك تقديم نفسها للمرة الأخيرة للمستثمرين.
الاستثمار	يتم تشكيل نقابة للاستثمار في الشركة من قبل المستثمرين المهتمين. ويتم ترسيم الوثائق الختامية بحضور محامي غالبا. وبالتوقيع الرسمي على الوثائق يعني أنه تم بالفعل تجميع المبلغ المتفق عليه.
دعم ما بعد الاستثمار	بعد الاستثمار، يصبح المستثمرون غالبا يراقبون، يوجهون ويساعدون الشركات بالخبرة والاتصالات. كما أن المستثمرون يعملون بشكل وثيق مع الشركة لتيسير عملية الخروج في التوقيت المناسب(بيع المؤسسة بعد نضجها).

Source : OECD, **FINANCING HIGH-GROWTH FIRMS: THE ROLE OF ANGEL INVESTORS,**2011, P.34.

3.3. أهمية استثمارات ملائكة الأعمال وعلاقتها برأس المال المخاطر:

شكل ملائكة الأعمال على مدى العقد الماضي المصدر الأكثر أهمية لتمويل المرحلة المبكرة في المشاريع الناشئة المبتكرة. ووفقا لـ ((Crunchbase www.crunchbase.com))، فان سوق ملائكة الأعمال قد نما في الولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره 33٪ بين عامي 2007 و 2013 (Hellmann & Veikko , 2014, p. 639). وفي تقرير سنة 2011 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فقد كانت استثمارات ملائكة الأعمال متقاربة مع استثمارات رأس المال المخاطر؛ إذ يقدر التقرير حجم هذه الاستثمارات ب **17.7** مليار دولار مقابل **18.3** مليار دولار لرأس المال المخاطر بالولايات المتحدة سنة 2009. في حين تعدت استثمارات ملائكة الأعمال رأس المال المخاطر في نفس السنة بأوروبا بعد أن بلغت قيمتها 5.6 مليار دولار مقابل 5.3 مليار دولار لرأس المال المخاطر كما يبين الجدول (2)، والحال ذاته بالنسبة لكندا (حجم الاستثمارات متقارب).

الجدول (2): تقديرات سوق ملائكة الأعمال ومقارنته برأس المال المخاطر سنة 2009 (مليون دولار)

البلد	حجم سوق الملائكة المرئي (النسبة من إجمالي السوق)	الحجم المقدر لسوق الملائكة	حجم السوق الإجمالي لرأس المال المخاطر
الولايات المتحدة	469 (%3)	17700	18275
اروبا	383(%7)	5557	5309
المملكة المتحدة	74 (%12)	624	1087
كندا	34 (%9)	388	393

Source:OECD, **FINANCING HIGH-GROWTH FIRMS: THE ROLE OF ANGEL INVESTORS,**2011, P.45.

وقد تناما سوق ملائكة الأعمال بفعل تحول المستثمرون المخاطرون نحو تمويل المراحل المتأخرة، فظهرت الحاجة إلى الملائكة، وغالبا ما يتم تمويل المرحلة الأولى من قبل المستثمرين الملائكة، بعدها يدخل رأس المال المخاطر من اجل استمرار المؤسسة والمحافظة على توازنها المالي. ومن انجح المؤسسات الناشئة التي تحصلت في البداية على دعم ملائكة الأعمال بعدها تلقلت التمويل من مؤسسات رأس المال المخاطر، شركتي غوغل وفيسبوك (Facebookand Google)(Hellmann & Veikko , 2014, pp. 639-640).

ويشتهر المستثمرون الملائكة بعدم المبالغة في المطالبة بالعوائد المرتفعة جدا عكس شركات رأس المال المخاطر. كما أن التعامل معهم يتسم بالسلاسة وغياب التعقيدات، والمرونة

في وضع الشروط، ومراقبة مستويات التقدم؛ وبالإجمال أكثر استعدادا لفتح محافظهم للمبادرين. وعادة ما يوافقون على تقديم مبالغ صغيرة عكس رأس المال المخاطر في المراحل الأولى للمشروع (المرحلة البذرية). ويمكن لبعض أصحاب المشاريع الناجحة أن يصبحون ملائكة أعمال بعد بيع الشركة الأولى. وقد يصبح المشاهير ملائكة أعمال. كما قد يصبح الأثرياء من رجال الأعمال المحليين ملائكة أعمال أيضا. وغالبا ما يفعلون ذلك ليبقوا على اتصال مع رجال الأعمال الشباب(Stagars, 2014, p. 127). وعموما يمكننا إبراز أوجه الاختلاف بين رأس المال المخاطر وملائكة الأعمال في الجدول التالي:

الجدول (3): الفرق بين ملائكة الأعمال والمستثمرين في رأس المال المخاطر

الخصائص	ملائكة الأعمال	مستثمرون في رأس المال المخاطر
الخلفية	أصحاب المشاريع السابقة	من القطاع المالي، مستشارين أو من الأوساط الصناعية
أسلوب الاستثمار	يستثمرون أموالهم الخاصة	يسيرون الصندوق و/أو يستثمرون أموال الغير
مرحلة الاستثمار	المرحلة البذرية والمرحلة المبكرة	المرحلة البذرية، المرحلة المبكرة والمرحلة المتأخرة، ولكن يتخصصون بالأخص في المرحلة المتأخرة
أدوات الاستثمار	الأسهم العادية	الأسهم الممتازة
إجراء الاتفاقات	من خلال الشبكات الاجتماعية و / أو مجموعات / شبكات ملائكة الأعمال	من خلال الشبكات الاجتماعية، فضلا عن التواصل الاستباقي
إجراءات لإرضاء المتطلبات	تُجرى من قبل ملائكة الأعمال على أساس خبرتهم الخاصة	تُجرى من قبل الموظفين في شركة VC أحيانا بمساعدة شركات خارجية

Source : OECD, FINANCING HIGH-GROWTH FIRMS: THE ROLE OF ANGEL INVESTORS, OP.Cit, P.39

4.واقع استثمارات ملائكة الاعمال في الجزائر:

رغم أهمية شبكات ملائكة الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة بفعل التمويل الذي يقدمونه، بالإضافة إلى دورهم الأساسي في تقديم خبراتهم وعلاقاتهم العامة للمؤسسات التي يساهمون فيها، إلا ان هذا المصدر لازال غائبا عن تمويل المؤسسات في الجزائر. وتعتبر المبادرة التي قام بها عمال جزائريون في الولايات المتحدة في سنة2012، والمتمثلة في إنشاء صندوق استثمار خاص بتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر أول تجربة في هذا المجال، وسمي هذا

الصندوق ب "Casbah Business Angel" (Ahmed Amine Azouzi ,2020, 21). وقد حددت الميزانية الابتدائية لهذا الصندوق بأكثر من 100 مليون دينار. كما تم فتح الصندوق لجميع المستثمرين من القطاع الخاص الراغبين في المساهمة في تنفيذ المشاريع في الجزائر في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والطاقة المتجددة.

خاتمة:

تلعب المؤسسات الناشئة دورا محوريا في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى اليها مختلف الدول؛ كونها تتميز بفرص كبيرة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة لأنها تقوم على الابتكار. ولكن المؤسسات الناشئة تواجه صعوبات كبيرة في الحصول الموارد المالية الضرورية لاسيما في المرحلة البذرية، وتعد ملائكة الاعمال عنصرا مهما في سد فجوة التمويل في هذه المرحلة، كما انها تسمح بتقديم الاستشارات الضرورية. وقد انتشرت شبكات ملائكة الاعمال وازدادت اهميتها في الدول المتقدمة (و م أ، اوروبا...) لاسيما بعد انسحاب شركات راس المال المخاطر لتمويل المراحل المتأخرة للمؤسسات الناشئة. ولا تزال فكرة ملائكة في اطوارها الاولى منحصرة في تجربة "Casbah Business Angel '' ، وهي تجربة فتية وليس بالإمكان لحد الان تقييم مدى نجاعتها.

المراجع:

المراجع باللغة الاجنبية:

Ahmed Amine Azouzi .(2020). MAGHREB BUSINESS ANGEL NETWORK, Konrad-Adenauer-Stiftung e. V, Tunis, Tunisia

El Moutawakil, B. A., &Wassila, T. A.2021) . (BUSINESS ANGELS AS COMPONENT OF THE ALGERIAN ENTREPRENEURIAL ECOSYTEM, SCOPE OF ISSUES AND REALITIES.Review MECAS, V° 17, N°1 , March

Cardullo, M. (1999). Technological Entrepreneurship: Enterprise Formation, Financing and Growth. *Research Studies Press Ltd.*

CHANIAUD, N., & Camille, J. E. A. N. (2017). Open Innovation: Une nouvelle méthode pour sélectionner de jeunes partenaires innovants. CONFER.

Gilles CERTHOUX, E. Z. (2006). GOUVERNANCE ET DYNAMIQUE DE L'ACTIONNARIAT EN SITUATION ENTREPRENEURIALE : LE CAS DES BUSINESS ANGELS. *Revue de l'Entrepreneuriat, vol 5, n°1, ,, 5*(1), 14.

Hellmann, T., & Veikko , T. (2014). Friends or foes? The interrelationship between angel and venture capital markets. *(2015)*(115), 639–653.

OECD. (2011). *ANGEL INVESTMENT: DEFINITIONS, DATA AND PROCESSES.*

OECD. (2011). *FINANCING HIGH-GROWTH FIRMS: THE ROLE OF ANGEL INVESTORS.*

Stagars, M. (2014). *University Startups and Spin-Offs: Guide for Entrepreneurs in Academia.* Paperback.

Volkmann, C. K., Kim , O. T., & Marc , G. (2010). *Entrepreneurship in a European Perspective.* GABLER.

Werner Ho¨lzl, M. P. (s.d.). Financing Innovation. *springer*.

المراجع باللغة العربية:

بوالشعور شريفة. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups :دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر، 4*(2).

مجلس التجارة والتنمية. (2013). الاستثمار في الابتكار من أجل التنمية. (مذكرة أعدّتها أمانة الأونكتاد، المحرر).

محمد الأخضر الابراشي. (2018). ملائكة الأعمال كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 4(1).

مزيان أمينة، عماروش خديجة إمان. (دون سنة نشر). الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها، كتاب جماعي بعنوان: المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص، 29-50

المواقع الالكترونية:

wikipedia. (s.d.). Consulté le 10 3, 2021, sur https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1_%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%83

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص120-137

دور السياحة التضامنية في دعم التنمية الريفية
تقييم واقع السياحة الريفية بولاية سوق أهراس وفقا لتحليل SWOT
The role of solidarity tourism in rural development Assessment of the reality of rural tourism in soukahras state according To SWOT analysis

عمامرة كريم*
Karim amamra
جامعة سوق أهراس_ الجزائر
karimov04041980@gmail.com

زيراوي عادل
Adel Ziraoui
جامعة سوق أهراس_ الجزائر
a.ziraoui@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/27 *تاريخ القبول: 2022/04/25* *تاريخ النشر: 2022/04/30*

الملخص :
هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز أهمية السياحة الريفية (التضامنية) في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر، من خلال تقييم واقع السياحة في الريف وفقا لتحليل SWOT، ولقد طبقنا هذا التحليل في ولاية سوق أهراس. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تعد السياحة التضامنية حلا استراتيجيا لتنمية الريف الجزائري، بحيث أنها تكرس علاقة رابح رابح بين السواح وسكان الريف، تعمل على التثمين الاقتصادي للتراث المادي واللامادي، تحقق التنمية الريفية المستدامة، تخلق الثروة وتوفر مناصب شغل للسكان، وتعتبر بديلا غير مكلفا للسائح.
الكلمات المفتاحية: السياحة التضامنية، تحليل SWOT، الاستراتيجية، التنمية الريفية المستدامة.
تصنيف JEL: F63، Z32

Abstract :
The present study aims to highlight the importance of rural tourism « solidarity tourism » to achieve rural development in Algeria, by evaluating the reality of rural tourism according to the « S.W.O.T » analysis, and we have applied this analysis in the city of Souk Ahras .This study reached an important number of results such as:
-Solidarity tourism is a strategic solution for the development of the Algerian countryside as it devotes the (win-win) relationship between tourists and rural population.
-It works on the economic evaluation of the tangible and intangible heritage, as it achieves sustainable rural development and crates wealth.
-Solidarity tourism provides jobs for residents and is an inexpensive alternative for tourists.
Key words: Solidarity tourism, (S.W.O.T) analysis, Strategy, sustainable rural development.
JEL classification codes: F63, Z32

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تنجم السياحة كظاهرة إقتصادية، إجتماعية وحضارية عن قيم المجتمع ومبادئه وسلوكه، ولقد تطور مفهومها مع تطور الحياة البشرية نتيجة تطور الحاجات الإنسانية، وأصبحت بذلك نشاطا متميزا للبحث عن المتعة والترفيه قصد بعث الرفاهية وكسر الروتين وإسترجاع النشاط.

أما من الناحية الاقتصادية، فيلعب القطاع السياحي دورا بالغا في إحداث التنمية ورفع مستويات المعيشة وجذب مداخيل معتبرة من العملة الصعبة، مع تثمين الإرث الحضاري التاريخي والطبيعي للأمم والبلدان المختلفة ومنها بلادنا، التي تبذل جهودا جبارة لتطوير هذا القطاع إلا أنها تبقى غير كافية، ولم تحقق أهدافها الاستراتيجية. ولنجاح الاستراتيجية السياحية الريفية لابد من وجود مزيج سياحي مؤهل لانتهاز الفرص واستغلال نقاط القوة السياحية لمواكبة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة سياحيا. وتتعدد أنواع السياحة، إلا أننا سنركز في دراستنا على السياحة التضامنية كخيار إستراتيجي للتثمين الاقتصادي في الأرياف الجزائرية، التي تحتاج حلولا دائمة لمشاكلها المتنوعة.

الإشكالية:

وانطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم السياحة التضامنية في تنمية المناطق الريفية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- إبراز الدور الذي تلعبه السياحة التضامنية في تنمية المناطق الريفية في الجزائر.
- توضيح الآليات التي من خلالها يمكن تطوير السياحة التضامنية في الجزائر.
- إعطاء حلول واقعية يمكن تجسيدها على أرض الواقع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التنمية المستديمة للريف الجزائري.
- تثمين التراث المادي واللامادي واستغلال الثروة الطبيعية للمنطقة.
- توفير مناصب شغل لسكان الريف ضعيفي أو معدومي الدخل، والرفع من مستوى معيشتهم.
- تنمية المناطق الريفية النائية والتقليل من ظاهرة النزوح الريفي.

– تشجيع المرأة الريفية المنتجة من خلال الاهتمام بالعائلات المنتجة.

– الاهتمام بالصناعة الحرفية التقليدية وتشجيعها، كصناعة الفخاريات والزرابي.

– تنمية السياحة الداخلية والخارجية.

الدراسات السابقة:

– الدراسة الأولى: كواش خالد (2004): أطروحة دكتوراه بعنوان **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية " حالة الجزائر" جامعة الجزائر،** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب والاستراتيجيات والمناهج المتبعة للتطوير السياحي، والاهتمام بكل الطاقات المتاحة وخاصة الموارد السياحية، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن النتائج المحققة بالجزائر لا تعكس حجم الموارد والمغريات السياحية التي تجعلها تساهم في التنمية الاقتصادية.

وسنحاول في هذه الدراسة استخدام تحليلSWOT لتشخيص البيئة السياحية وإبراز المقومات السياحية في ولاية سوق أهراس بصفة خاصة ، والجزائر بصفة عامة.

– الدراسة الثانية: عامر عيساني (2010)، أطروحة دكتوراه بعنوان **الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة "حالة الجزائر" جامعة الحاج لخضر– باتنة،** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح وتحديد مفهوم السياحة وآثارها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وأن قطاع السياحة في الجزائر لم يحظى بالأهمية التي تجعل منه قطاعا يساهم في التنمية الاقتصادية، وغياب سياسة واضحة لخطط التسويق السياحي.

وسنتطرق في هذه الدراسة إلى الأهمية الاستراتيجية للسياحة ودورها في تحقيق التنمية والمشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي الجزائري.

– الدراسة الثالثة: صليحة عشي (2011): أطروحة دكتوراه بعنوان **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر، تونس، المغرب، جامعة باتنة 1.** تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر ومقارنته بوضعه في تونس والمغرب وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يراوح مكانه ويتجلى ذلك في ضعف أداء هذا القطاع من خلال مخرجاته وغياب سياسة تسويقية للمنتج السياحي في الجزائر.

وهذا ما تسعى إليه دراستنا من خلال التشخيص البيئي وتعريف نقاط القوة والضعف الفرص والتهديدات، ومحاولة تطبيق التجارب السياحية العربية الناجحة في الجزائر.

-الدراسة الرابعة:

TANRIVERMIS, H,SANLI, H,A, Research on the Impacts of Tourism on Rural Household Income and Farm Entreprises The Case of The Nevsehir Province of Turkey, Journal of Agriculture and Rural Development in the Tropics and Subtropics, Volume 108, No. 2, 2007

تناولت هذه الدراسة الريف التركي، وسعت إلى إلى تقييم الأثار المباشرة للسياحة من خلال إجراء مسح لمجموعة مختلفة من المشاركين في الزراعة والأنشطة المرتبطة بالسياحة، وأشارت نتائج التقييم الاقتصادي إلى أن الأنشطة السياحية متكاملة مع الأنشطة الزراعية من حيث مساهماتها في إجمالي الأسر.

ودراستنا تتقاطع مع هذه الدراسة في ضرورة التوافق والتكامل بين القطاعين الزراعي والسياحي لتحسين الصناعة السياحية وتنمية المناطق الريفية.

-الدراسة الخامسة:

CHIUN,M, Rural tourism and Destination Image Community Perception in Tourism Planning, a Multisciplinary Journal of Global Macro Trends, Volume 2 Issue 1, January 2013

تناولت هذه الدراسة المجتمعات الريفية المقيمين في المناطق الريفية الماليزية، حيث أشارت إلى أهمية مواصلة الجهود لفهم تأثير السياحة على المجتمعات المحلية وأهمية إشراكها في تطوير السياحة الريفية، ومراعات تصوراتها في تطوير مناطقها، وقد أظهرت النتائج أن مشاركة وإشراك المجتمعات المحلية هي العنصر الحاسم قبل كل شيء في مجال صناعة السياحة.

وسنحاول في دراستنا ابراز الدور الذي يلعبه السكان المحليون في وضع استراتيجيات وتصورات لتطوير مناطقهم في مجال السياحة.

أما ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو إبارز الدور الذي تلعبه السياحة التضامنية في تنمية الريف الجزائري، من خلال مزج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، البيئية والقيم المجتمعية. خصوصا بعد اهتمام الدولة الجزائرية بتنمية مناطق الظل (المناطق الريفية). وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى ضرورة تبني إستراتيجية السياحة التضامنية كحل فعال للتنمية الريفية وتشجيع السياحة الداخلية.

2. ماهية السياحة وخصائصها

اختلفت تعاريف السياحة وتعددت باختلاف آراء الباحثين والمنظمات كل حسب منظوره فمنهم من يعتبرها ظاهرة إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية، ومنهم من اعتبرها أساس لتنمية العلاقات الدولية، الثقافية والرياضية.

1.2. مفهوم السياحة

وتعرف السياحة لغة بأنها "الذهاب إلى الأرض للعبادة والترهب، وساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحا وسيحانا أي ذهب". (الزوكة، 1995)

وقد عرفتها"منظمة السياحة العالمية" (WTO) " World Tourism Organization" بأنها: نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل.(BARMA, 2004)

كما تعرف بأنها: "نشاط يقوم به الانسان بغية الترويح عن نفسه، من الأعمال التي يزاولها في مدة من الزمن، فهي حركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد بغرض الانتقال من مكان إلى آخر، لأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء الإجازات أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات أو للعلاج وليس بغرض العمل أو الإقامة الدائمة ولا يدخل في السياحة، الهجرة من بلد إلى بلد أو حتى للعمل المؤقت، أو أعضاء السلك الدبلوماسي". (القادر)

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن السياحة تعتمد على عنصرين أساسيين هما:

الأول: يتمثل في ضرورة انتقال الفرد من مكان إقامته الدائة إلى أماكن أخرى قصد التمتع والانتفاع بأوقات الفراغ.

الثاني: يتمثل في أن عملية الإنتقال هذه لابد أن تكون لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة. فالهجرة والإقامة الدائمة لا تعد شكلا من أشكال السياحة وفي الحالة العامة حتى يتحقق مفهوم السياحة لابد من مراعاة المعيار الزماني والمكاني.

2.2. خصائص السياحة

تمتاز لسوق السياحية بالخصائص التالية: (Michaud, 1992)

–السوق السياحية سوق للتداول بسبب ارتباط عملية الإنتاج بالاستهلاك مما يستوجب تنقل المستهلك بحثا عن السلعة أو الخدمة وبالتالي تمثل السياحة قطاعا تصديريا دون الحاجة إلى شحن للمنتج السياحي.

–السوق السياحي سوق قابل للتوسع بسبب تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها، تنوع واختلاف وتشعب الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية.

– صناعة السياحة تمثل حافز للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة، لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية.

كذلك للسياحة خصائص أخرى نذكر منها: (برنجي أيمن، 2009)

-صناعة السياحة تتطلب استثمارات مالية أقل نسبيا إذا ما قورنت بقطاعات إنتاجية أخرى مثل الصناعات الثقيلة وصناعة التعدين.

- المنتوج السياحي المباع يقوم أساسا على ثروات غير مادية، مثل نوع المناخ وجمال الطبيعة ووجود أماكن تاريخية وأثرية، وهي ذات إمكانيات كبيرة لتحقيق عوائد مالية غير محدودة، إذا ما أحسن تخطيطها وتسويق المنتج فيها وفقا لقواعد علمية وتجارية.

-تعتبر السياحة أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل اجتماعي على المستوى الوطني والدولي، وهي سبيل لتنمية صناعات أخرى وبعث نوع من التفاهم الدولي بين مختلف الدول المتجاورة بوجه خاص وعلى المستوى الدولي بوجه عام.

3. أهمية السياحة وأنواعها

تعد السياحة حاليا محركا رئيسيا للتنمية الإقتصادية فهي مصدر دخل للعملات الصعبة وتؤثر على ميزان المدفوعات وحجم العمالة وعلى إعادة توزيع الدخل القومي داخل الدولة.

1.3. أهمية السياحة

تتجلى أهمية السياحة في مجالات عدة، أهمها:

أ. الأهمية الإقتصادية: إن الهدف الأساسي من إقامة صناعة سياحية وتشييد بنائها على قواعد ونظم إدارية هو الوصول إلى تعظيم الناتج الإقتصادي بالنسبة للدولة وللمجتمع، حماية الموارد الطبيعية والموارد السياحية و المجتمع وعاداته وتقاليده وفنونه من التاثر بفعل العوامل السلبية التي قد تنما بعيدا عن التخطيط والتنمية الرشيدة. (وآخرون، 2002)

- التأثير على السكان من خلال زيادة النشاط الإقتصادي. فالضرائب التي يدفعها السياح تساعد الحكومات على على تمويل التنمية الشاملة كتعليم والرعاية الصحية والسكن...إلخ.

- تساعد السياحة على تعزيز العلاقات الإقتصادية الدولية حيث إن الإشتراك في المنظمات الدولية السياحية الرسمية وغير الرسمية من شأنه أن يسهم في تطوير السياحة محليا ودوليا، كما أن الإستثمارات الأجنبية في بناء البنى التحتية يساهم في تلبية احتياجات السياحة الدولية.

- الأهمية الإقتصادية للسياحة هي نتيجة للمصروفات المباشرة للسياح على وسائل الراحة، التسوق، الطعام، الشراب، السكن، ...وكذا الإستثمار السياحي أو ما يسمى بتأثير المضاعف السياحي. (قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، ط2، 1999)

ب. الأهمية الإجتماعية: إن للسياحة أهمية إجتماعية من خلال انعكاس ذلك على الجوانب الجغرافية والديمغرافية للسكان بالإضافة إلى الملامح الخاصة بسلوكاتهم وعلاقتهم والخصائص الثقافية المتعلقة بالعادات والتقاليد وما يخص الفنون والأدب واللغات حيث أنها: (دعبس، العلاقات الاجتماعية للسائح، 1993)

– تؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمالة المستقبلية للسياح مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ورفع المستوى الاجتماعي للدولة.

– تؤدي إلى إعادة بعث الفنون والصناعات اليدوية والنشاطات الحضارية للسكان المحليين في المناطق السياحية البعيدة عن المدن.

– السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي والاعتزاز بالوطن وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتعمل على الترفيه والترويح عن النفسي والجسمي فيعود الشخص إلى عمله أكثر نشاطا وإنتاجية، كما يساهم في تماسك المجتمع بما تتيحه من ألوان التآلف والتعارف.

ج. الأهمية الثقافية: تمثل السياحة وسيلة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة. فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والآداب والفنون المختلفة ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا بما في الدولة من حضارة وثقافة وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع.

– تعمل السياحة على إحياء التقاليد المعمارية المحلية مع احترام خصائص كل منطقة والبيئة والتراث. (الرفاعي، 1998)

د. الأهمية السياسية: تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض والزيارات السياحية المتبادلة بينهم ولقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة أو المتحاربة لذلك فإن السياحة أصبحت رمزا من رموز السلام والتآخي بين الدول. (قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية ط2، 1999)

2.3. أنواع السياحة

تتعدد الأنماط السياحية تبعا لميول ورغبات السائح المراد إشباعها من خلال قيامه بالرحلات السياحية، تماشيا مع التطور الاقتصادي والعلمي والثقافي والحضاري والذي نشهده في عالمنا المعاصر. وفيما يلي سيتم عرض بعض أنواع السياحة:

أ. أنواع السّياحة حسب المكان:

تنقسم السياحة مكانيا إلى:

– السّياحة الدُوليّة أو الخارجيّة International Tourism: حسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNTWO)، فإن السياحة الدولية تشمل أنشطة الأفراد المتمثلة في السفر إلى أماكن خارج أماكن إقامتهم المعتادة والدائمة والإقامة بها لمدة لا تتجاوز 12 شهرا للاستمتاع وممارسة أنشطة الأعمال التجارية وغيرها من الأغراض. (السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الأفاق والتحديات، 2015)

– السّياحة الداخليّة (Domestic Tourism): تعرف السياحة الداخلية بأنها النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد بها جذب سياحي أو معالم سياحية تستحق الزيارة، أي أن السياحة الداخلية صناعة تكون داخل حدود الدولة ولا تخرج عن نطاقها. (تركية، 2017)

ب. أنواع السّياحة حسب النّشاط:

تنقسم السياحة حسب النشاط الممارس فيها إلى:

– سياحة المُغامرات (Adventure Tourism): وتقوم على نشاط ترفيهيّ جسديّ نحو وجهة غير اعتياديّةٍ، أو غريبةً، أو نائيةً، أو بريّةً، وتكون مُرتبطة بمستويات عالية من المشاركة والنّشاط من قِبَل الزّائرين المغامرين، حيث يُعدّ هؤلاء مستكشفين للعالم، باستخدام أدواتٍ خاصّةً، وتأهيلاً قويّاً لخوض تلك المغامرات.(Buckley, 2006))

– السّياحة الثقافيّة والتاريخية: (Cultural and Heritage Tourism): ترتكز هذه السياحة على الإرث الثقافي والتاريخي لدولة ما، وتعرف على أنها: " انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لزيارة المشوقات الثقافية والتاريخية وذلك بعيدا عن أماكن إقامتهم المعتادة بهدف جمع معلومات جديدة أو اكتساب خبرات جديدة، وذلك تلبية فاحتياجاتهم الثقافية والفكرية" (DAVID, 2005)، ووفقَ منظّمة السّياحة العالميّة فإنّ السّياحة الثقافيّة تُشكِّل نسبة 37% من إجماليّ السّياحة العالميّة، ومن المتوقَّع أن تستمرّ بالنموّ بنسبة 15% كلَّ عامٍ.

– السّياحة الدينيّة (Religious Tourism): تعتبر السياحة الدينية من أقدم أنواع السياحة إن لم تكن أولها، حيث أشارت الدراسات إلى أن السفر من أجل التجارة وزيارة الأماكن الدينية

أو الحج من أول دوافع سفر الأشخاص حول العالم(ELLIOTT, 1997) ، ومن أشهر أشكال السياحة الدينية هي الحج والعمرة، الاحتفالات والكرنفالات الدينية.

– **السّياحة العلاجيّة** (Medical Tourism): تعرف السياحة العلاجية بأنها السفر إلى خارج الدولة والاستعانة بمصادر خارجية طبية والرعاية بهدف العلاج. (Susan, 2011) وتقوم على السّفر إلى مكان مُعيّن للعلاج من مرض ما أو لتلقي الرعايّة الصحيّة، بّما لا يتوفّر في البلد الذي يُقيم فيه الشخص من ناحية الجودة أو السعر، لتلقّي العلاج من المصادر الطبيعيّة الموجودة في بلد ما من مياه كبريتيّة أو مالحة، أو رمال ساخنة، أو طين بحريّ، أو غيرها.

– **السّياحة البيئيّة** (Ecotourism): ظهر هذا النوع من السياحة، استجابة للتحديات التي أوجدتها السياحة التقليدية الجماعية، ولقد تم تعريفها على أنها: "السياحة المسؤولة التي تحافظ على البيئة والأفراد في المجتمع المحلي"(SAURABH, 2006) ، حيث يهدف هذا النوع من السّياحة إلى التحسيس بأهمية حماية الحفاظ على البيئة الطبيعية والمجتمعات المحليّة، مع التوعية بتصميم مرافق منخفضة التأثير على البيئة وبنائها وتشغيلها.

– **السّياحة التُّراثيّة** (Heritage Tourism): وتقوم على السفر للتعرُّف على تاريخ حضارةٍ قامت في مكان أو بلد مُعّين، ومُشاهدة المعالِم التاريخيّة والآثار العائدة إلى حضارات مُعيّنة، والتعرُّف على القصص التاريخيّة حول الأشخاص والأماكن التي تقوم في تلك البُلدان. ويعتبر عناصر التراث من أهم عناصر الجذب السياحي، حيث تهتم بالتراث بشكل كبير من حيث المحافظة عليه وابرازه في حين يقوم التراث بامداد السياحة بعناصر جذب مميزة، وموارد إقتصادية هامة للتنمية السياحية. (الصرايرة، 2017)

– **سياحة الطّعام والشراب** (Culinary Tourism): يسافر الأشخاص إلى وجهة سياحية محددة بغرض العثور على الأطعمة، فسياحة الطهي تجعل الطعام نقطة جذب سياحي. وأدت المنافسة المتزايدة باستمرار بين الوجهات السياحية إلى تطوير مناطق جذب غير تقليدية وغير عادية لجذب انتباه الزوار المحتملين لهذا الغرض من بين مختلف الاتجاهات التي تقع في السياحة، فن وتقاليد الطهي، يمكن اعتبارها عوامل نجاح رئيسية في تطويرها وترويجها. (رمضان، 2021)

– **السّياحة الرِياضِيّة** (Sports Tourism): إن التطور الديناميكي والحقيقي لهذه السياحة بدأ في ستينيات القرن الماضي، وكان نتيجة لظهور القنوات التلفزيونية والنقل الحي لكثير من الرياضات والترويج التجاري لكثير من الألعاب الرياضية، وظهور أنواع جديدة من الرياضة وإمكانية المشاركة

فيها.(STANDEVEN, 2005) ، مما ساهم في انتشار السياحة الرياضية على نحو واسع وشجع على انتقال الأفراد من مكان إلى آخر وحتى من دولة إلى أخرى للتمتع بالفعاليات الرياضية.

– **السّياحة الطبيعيّة والريفيّة** (Rural Tourism): وتقوم على أداء أنشطة سياحيّة، تُطوّر منطقةً ريفيّةً وطبيعيّةً، وتُحفّز جميع سمات الرّيف من مناظر طبيعيّة وغيرها. ومن أهم أنواعها السياحة التضامنية التي هي موضوع دراستنا. ومن هنا يمكننا تعريف السياحة الريفية على أنها تجربة ترفيهية تتضمن زياؤات للمناطق الريفية لغرض الاشتراك في الأنشطة الريفية والتفاعل مع السكان المحليين والتعرف على ثقافاتهم وتراثهم وتقاليدهم.(Mathew, 2005)

4. تقييم واقع السياحة بريف ولاية سوق أهراس وفقا لتحليل SWOT:

ساعدت المقابلات والزيارات التي قام بها الباحثان للريف الجزائري وبالضبط في ريف ولاية سوق أهراس إلى التشخيص البيئي التالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
– ملاءمة البيئة للسياحة بمختلف أنواعها: تضامنية جبلية، ريفية، رياضية، بيئية، المغامرات والاستكشاف...إلخ. – تنوع الثقافة المحلية (الفنون، الموسيقى، العادات والتقاليد، ...). – وعي واهتمام سكان الأرياف بتنمية السياحة الريفية كوسيلة لتنمية مناطقهم وخلق مناصب شغل دائمة وتنويع مداخيلهم. – رغبة السكان المحليين في استقبال السياح والتعريف بمناطقهم وبيع منتجاتهم الفلاحية والحرفية. –تعدد النشاطات التقليدية والحرفية الداعمة للسياحة التضامنية كصناعة النسيج والغزل، الزرابي، الفخاريات، المأكولات التقليدية، الفروسية، الصيد ...إلخ –وجود العديد من المواقع الأثرية المصنفة كخميسة أو مدينة توبرسكوم نوميداروم، أثار مادور التي تعتبر أول جامعة في التاريخ في إفريقيا ومسقط رأس أبوليوس صاحب أول رواية في التاريخ (الحمار الذهبي)، والقديس أغستين (سانتوغستين)، تيفاش (تيبازة)،	–تسويق ضعيف للسياحة في المناطق الريفية. –انخفاض في الخدمات المقدمة للسياح. – عدم وجود منظمات محلية فاعلة ومحترفة مختصة بالأحداث الثقافية والتاريخية للمنطقة، كما هو الحال في الدول التي تبنت السياحة الريفية. –قلة الاهتمام بخلق فضاءات استجمام غابية، رغم التنوع البيئي وثراء المنطقة بالغابات المتنوعة. –انخفاض مستوى البنية التحتية في بعض الأرياف. –وجود مظاهر التحضر في أغلبية الأرياف، كالأبنية الحديثة كالأبراج العالية، وهذا ما يؤدي إلى البعد على المظهر الريفي التقليدي للمنطقة ويؤثر سلبا على خصائص السياحة الريفية وطبيعة الريف. –انعدام المقاولات والتعاونيات المختصة في السياحة التضامنية الريفية. – تهديم أو تشويه وعدم ترميم المباني القديمة من طرف السكان المحليين لعدم درايتهم بأهمية هذا الإرث والمحافظة عليه. – الافتقار إلى النشاطات والمهرجانات الوطنية والدولية التي تسمح بعرض الفلكلور المحلي الغني والمتنوع.

تاقورة، القصر الأحمر، زيتونة أوغستين في تاغاست (سوق أهراس).
– وجود العديد من المواقع الأثرية غير المصنفة والعذراء منها: هنشير القصيبة (أولاد مومن)، أثار الجحيفة ونيكروبول واد الشوك (الزعرورية)، كاف المصورة (سدراتة) وغيرها من الأثار المترامية في كل مكان بحيث تعتبر ولاية سوق أهراس متحف على الهواء الطلق، ما يسمح باستقبال السياح الباحثين والأكاديميين المختصين في الآثار الذين سيثمنون هذه المواقع.
– وجود العديد من المواقع والأبنية ذات الطابع الريفي وهو من أهم الأمور المرتبطة بالسياحة الريفية.
– وجود شبكة من الطرق لا بأس بها وإن كانت بحاجة للتطوير أكثر.
– وجود خط سكك حديدية يربط بين تونس وسوق أهراس، عنابة، تبسة، وهذا ما يسهل عملية تنقل السياح والاستمتاع بالمناظر الطبيعة.
– ثراء المنطقة بالغابات أو الطابع الجبلي للمنطقة، وتميزه بالتنوع النباتي(أشجار الصنوبر، الفلين، الزان، الأرز الأطلسي، الحلفاء، البلوط، الكليل، الصبار...) أي يمكن استغلال هذه الثروة النباتية في الصناعة الحرفية التقليدية أو في الصناعات التحويلية كإنتاج الزيوت ومستحضرات ومواد التجميل.
– الإختلاف في خصائص كل منطقة مثلا: جبال سيدي علي (صخرية ومطلة على سد عين الدالية)، جبال أولاد بالشيح أو المزرعة بالمشروحة والماء الأحمر بعين الزانة (أشجار الزان والبلوط الطويلة) ومناظر طبيعية تدخل المنطقة إلى المنافسة السياحية العالمية، جبال الزعرورية (الصنوبر) وشلال الهوبجة ومغارات جبل أم ضبابة، جنوب الولاية (شبه صحراوية)، شرشارة البقيرة (الخضارة)، المسيد بأولاد إدريس (أكثر من 1300م فوق مستوى سطح البحر) تحتوي على أشجار الأرز الأطلسي، إذ يشهد تساقط كثيف للثلوج شتاءا.
– تنوع المناخ بين الشمال والجنوب.
– بيئة مناسبة لأنشطة الرياضة، الإستجام والإكتشاف كرياضة المشي والهايكينغ.
– اهتمام الدولة بتنمية المناطق الريفية عبر البرامج الوطنية كالسكن الريفي والغاز الطبيعي والصحة والتعليم والماء الصالح للشرب.

– ضعف الأنشطة السياحية التي تحفز السواح على الإنفاق وإطالة الإقامة في الريف وتكرار الزيارات.
– انخفاض مستوى التعليم وبارمج التدريب السياحي.
–عدم إشراك الباحثين والمجتمع المحلي في التخطيط السياحي واحداث التنمية المستدامة للمنطقة.
–بنية تحتية سياحية ضعيفة جدا مقارنة بالولايات المجاورة وتونس الشقيقة.
– عدم وجود وسائل إيواء واستجمام مناسبة للسياحة الريفية، بالرغم من توفر المنطقة على كل المؤهلات لإنشاء فنادق ومراكز إيواء تقليدية كمنطقة كيفان سيدي علي التي تحتوي على حجرات بناها الإنسان البدائي أو بناء فنادق باستخدام مواد بناء تقليدية (الحلفاء+الطين) في المناطق الجنوبية للولاية الشبه الصحراوية.
–إنعدام رغبة المستثمرين في ولوج عالم السياحة الريفية.
–عدم وجود يد عاملة مؤهلة لممارسة النشاط السياحي والنشاطات المرافقة له، كالتسويق البرمجة...
–عدم وجود مطار في الولاية. حيث يبعد أقرب مطار بـ: 100 كلم (مطار عنابة)
– وجود العديد من الحمامات المعدنية لكنها تمتاز برداءة الخدمات المقدمة. كحمام تاسة وحمام أولاد زايد
– وجود العديد من الحمامات المعدنية الغير مستغلة ومتواجدة في الأرياف، كحمام الهوبجة (الزعرورية) وحمام الدمسة (البطوم)

– الموقع الجغرافي الإستراتيجي للولاية قربها من الشريط الساحلي (100 كلم). – وجود العديد من الأثار التي تؤرخ للقيمة التريخية العالمية للمنطقة، كالحضارة الفينيقية، العصور البدائية القديمة (نقوشات كاف الصورة بسدراتة) أثار العصر البرونزي (الدولمان)، الحضارة الليبية والنوميدية (الجحيفة)، الرومانية والبيزنطية، الإسلامية. – وجود العديد من المنابع والحمامات المعدنية.	
الفرص	**التهديدات**
–اهتمام سكان المدينة بالسياحة الريفية، كحل أمثل للترويح عن النفس في أوقات فراغهم، واستغلال ما تقدمه الحياة في الريف من بساطة، طعام تقليدي بيولوجي صحي، منتوجات نباتي وحيوانية، التنزه والتمتع بالمناظر، ممارسة الرياضة وتعليمية استكشافية. –قابلية المرأة الريفية لتطوير مهاراتها من خلال تكوينها، تمويلها وتوفير الوسائل والإمكانات. –هناك دعم حكومي وتوجه الدولة نحو تطوير المناطق الريفية، ووجود هيئات وطنية مرافقة، وهذا ما يشجع المستثمرين على الدخول في هذا القطاع. –إقامة العديد من المهرجانات والاحتفالات سيساهم في تفعيل السياحة الريفية. – استغلال الطابع الريفي للأبنية القديمة لأغراض السياحة الريفية. –وجود جمعيات رياضية وسياحية، وطنية ومحلية مهتمة بتطوير السياحة الريفية. –امكانية استغلال الموقع الجغرافي للولاية، في السياحة الداخلية أو السياحة الخارجية باعتبارها منطقة حدودية مع تونس. –الاستثمار في التاريخ الحافل للثورة التحريرية الجزائرية باعتبارها مركز القاعدة الشرقية، والكثير من المعارك ضد المستعمر الغاشم أهمها، معركة واد الشوك الكبرى، معركة الكاف لعكس...	–انخفاض الاستثمار في مجال السياحة الريفية. –عدم وجود قاعدة بياناتت، معلومات ونقص الإحصاءات المرتبطة بالسياحة الريفية وهذا ما يؤثر على التخطيط السياحي للمنطقة. –قلة الدعم المؤسساتي لتنمية السياحة الريفية. –ضعف برامج التمويل للمشروعات الصغيرة الناشطة في السياحة الريفية، وخاصة للأسر التي تعمل في الفلاحة والحرف التقليدية. –عدم وجود علاقة بين مخابر البحث المختصة على مستوى الجامعة وواقع التنمية الريفية. – عدم الاهتمام بالترويج السياحي من طرف المؤسسات الداعمة، واقتصار نشاطاتهم على الحفلات والمعارض في المناسبات فقط، دون تخطيط. تطور قطاع السياحة في الدول المجاورة يؤثر سلبا على قرار السائح المحلي. –عدم وجود قوانين تسهل عملية الاستثمار السياحي.

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من خلال التحليل السابق أنه يمكن استغلال نقاط القوة والفرص المتاحة في الأرياف لاختيار الاستراتيجية المناسبة التي تحقق التنمية المستدامة، وبالرغم من وجود نقاط ضعف وتهديدات تعيق ذلك، إلا أنه يمكن التغلب عليها بتطبيق خطة استراتيجية طويلة المدى تحقق

الأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية. وبعد التشخيص البيئي اقترحنا السياحة التضامنية كحل استراتيجي لتنمية المناطق الريفية، لأنها تتماشى مع الظروف السائدة.

ولتفعيل دور السياحة في تنمية المناطق الريفية لولاية سوق أهراس، وبعد الدراسة التي قام بها الباحث على مدار أربع سنوات، وتحليل SWOT. كذلك تنظيم العديد من الخرجات السياحية الجبلية الاستكشافية والأثرية والحموية. تمكن من إعطاء وجهة نظر فعالة للنهوض بالقطاع السياحي في الولاية، وبذلك نقترح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التالية:

– تفعيل الشراكة بين مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مديرية الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني لاستغلال وتسيير المحميات الأثرية ،مديرية الثقافة ومخابر البحوث على مستوى جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس– البحث عن الفرص التي تتيحها الولاية لخلق مشاريع سياحية تعود بالفائدة على المنطقة.

– إنشاء فضاءات للترويج السياحي كاستغلال مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بالإرث السياحي لإبراز الإمكانات السياحية للولاية من خلال تنظيم رحلات ترفيهية.

– استغلال المقومات الطبيعية في خلق مشاريع جديدة غير مكلفة، كالسياحة الجبلية في جبال أولاد بشيح، المسيد، مغارات الزعرورية، الهوبجة، جبال سيدي علي الصخرية بعين الدالية والماء الأحمر بعين الزانة– استغلال الحمامات المعدنية والعمل على تطوير خدماتها وانشاء حمامات جديدة.

– الاستفادة من تجارب الدول المغاربية المجاورة، كتطوير السياحة القروية التضامنية، ومحاكات التجربة المغربية في هذا المجال.

– إشراك المجتمع المدني في تطوير القطاع السياحي بالولاية.

– فتح تخصصات على مستوى الجامعة كتخصص السياحة والفندقة وتخصص الآثار.

– الاستفادة من الإعانات التي قدمتها الحكومة الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية، وذلك في ظل اهتمام الدولة الجزائرية بتنمية المناطق الريفية والحدودية.

5. إستراتيجية السياحة التضامنية كحل للتنمية الريفية:

من خلال تحليل SWOT السابق يمكن اقتراح إستراتيجية للسياحة التضامنية في المناطق الريفية كحل إستراتيجي لإحداث التنمية الريفية في الجزائر بصفة عامة.

وتقوم الاستراتيجة المذكورة على أداء أنشطة سياحيّة، تُطوّر منطقةً ريفيّةً وطبيعيّةً، وتُحفّز جميع سمات الرّيف من مناظر طبيعيّة وغيرها. ومن فوائد السّياحة الريفيّة والطبيعيّة أنّها تُحفّز الرّوابط بين السّياقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتُعزّز الصِّلات والتّفاعلُات بين الأنشطة والخصائص المحليّة، وتُساهم في التنمية المحليّة المستدامَة، ويوجد العديد من أنواع السّياحة الطبيعيّة والريفيّة، كالسّياحة الزراعيّة والقرويّة والبريّة والغابية وغيرها.

ويتمثل جوهر الفكرة في استغلال الحياة الريفية في تنمية المناطق النائية والمهمشة، من خلال جذب عدد من السواح إلى هذه المناطق مقابل قضاء فترة زمنية معينة مع دفع مستحقات النقل والإطعام والإيواء والمرشدين وشراء المنتوجات الزراعية والحرفية التقليدية للقرويين، في إطار العلاقة رابح – رابح، حيث هناك منفعة متبادلة بين السائح والسكان، الذين يقدمون خدمات مقابل الحصول على مبلغ مالي.

وتعد هذه الخطة ممكنة التجسيد واقعيا وبأبسط الامكانات، باعتبار أن السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي والاعتزاز بالوطن مع المساهمة في الترفيه والترويح النفسي والبدني فيعود الشخص إلى عمله أكثر نشاطا وإنتاجية، كما يساهم في تماسك المجتمع بما تتيحه من ألوان التآلف والتعارف بين شرائح المجتمع.

وتهدف إستراتيجية السياحة التضامنية إلى تحقيق ما يلي:

- تنظيم وتأطير كل مهتم ومسؤول على المستوى المحلي.
- تعزيز المبادرة البشرية قصد للنهوض بهذا القطاع.
- تقييم المؤهلات التي تتوفر عليها القرية وتوعية سكانها بأهمية البيئة كموروث طبيعي وثقافي وتشجيعهم على الاستثمار بأبسط المنتوجات المتوفرة (الصناعة التقليدية والحرفية، المنتوجات النباتية والزراعية).
- تأطير ممثلي قطاع السياحة الريفية لضمان راحة السائح من الإستقبال إلى الإيواء، عن طريق تجهيز الأماكن الخاصة لذلك كفضاءات الإستقبال السياحي.
- التثمين الاقتصادي للتراث المادي واللامادي للمناطق الريفية.
- تثمين المواقع الأثرية المصنفة من خلال استغلالها في التنمية المستدامة للريف.
- تصنيف وتثمين المواقع الأثرية الغير مصنفة.
- خلق مناصب شغل دائمة لسكان الريف (بالأخص الشباب والمرأة الريفية).

– إيقاف النزيف الديمغرافي لسكان الأرياف نحو المدن.

–إعطاء طابع العالمية للتراث الجزائري.

ويمكن تطبيق استراتيجية السياحة التضامنية الريفية في الجزائر من خلال:

– وضع استراتيجية واضحة للسياحة الريفية من طرف الدولة، وتسجيل الأسر الراغبة في الانضمام إلى هذا البرنامج ومنحهم شهادات عضوية.

– الاهتمام بالسياحة الريفية من خلال إصدار برامج والعمل على تنفيذها ورقابتها.

– تشجيع إنشاء المقاولات والتعاونيات الريفية لتنمية السياحة الريفية وإشراك المجتمع المحلي في ذلك، خاصة المرأة الريفية.

– تمويل المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية، كمنح قروض مصغرة للمشاريع الصغيرة التي تتماشى مع نشاط سكان الريف.

– توعية سكان المناطق الريفية بأهمية السياحة التضامنية في إحداث التنمية المستدامة، وتأهيلهم للعمل في القطاع السياحي.

– إنشاء مشروع بيوت ضيافة ريفية، من خلال القيام بتأهيل وترميم المنازل الريفية.

– الاهتمام بالترويج السياحي للمناطق الريفية وذلك باستغلال وسائل الاتصال المختلفة كصفحات الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي والكتيبات خاصة بالسياحة الريفية، التلفاز، الإذاعة، مهرجانات سنوية مستمدة من طبيعة ريفنا الغني والمتنوع، كمهرجان الفروسية مثلا.

– التسويق للمنتوجات الحرفية، الزراعية والحيوانية الريفية، عن طريق المعارض المحلية، الدولية ومواقع التسويق الإلكتروني.

– تفعيل المبادرات الفردية للمجتمعات وللجمعيات المحلية والوطنية.

– تكوين دورات تكوينية للمرأة الريفية من تحضير المنتجات الريفية (حرفية، غذائية، الأجبان، الحليب، اللبن، النسيج، ...إلخ).

– تنويع العرض السياحي الريفي بتشجيع أنشطة سياحية أخرى ترتبط دائما بالعالم الريفي.

– إقامة مسارات للسياحة الريفية، بحيث يستفيد السائح من مقومات الريف (الجبال، المناظر الطبيعية، الأثار، الحياة اليومية للفلاح).

– ضمان إستمرارية السياحة التضامنية يتطلب وضع شروط، قوانين وأنظمة إدارية، لتفادي مسألة الغش والتلاعب بأسعار السلع والخدمات الريفية.

– إشراك كل من وزارة الثقافة، وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية) في وضع إستراتيجية للسياحة التضامنية.

– إعطاء الانطلاقة للبرنامج الوطني لتنمية السياحة الريفية.

– خلق وكالة تنمية السياحة الريفية، تحت وصاية الحكومة.

6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التحليلية تبين لنا دور السياحة التضامنية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، فهي تسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للدولة، وتدعم الاستراتيجيات الحكومية في المناطق الريفية.

النتائج:

تعتبر السياحة التضامنية حلا إستراتيجيا لخلق الثروة وتوفير مناصب شغل والتقليل من البطالة لسكان الريف من ناحية، وجذب السواح والاستثمارات الوطنية والأجنبية من ناحية أخرى. كما يمكنها أن تخلق حلولا وبدائل للسائح للترويح عن نفسه بأقل التكاليف. وتسمح السياحة التضامنية بممارسة العديد من أنواع السياحة في آن واحد كالسياحة البيئية، الثقافية والجبلية. أما بالنسبة للمرأة الريفية فتتيح لها إمكانيات التقدم وتحقيق الذات. ولكن لن تتحقق الأهداف الإستراتيجية السياحية دون العمل الجاد والميداني والرقابة المستمرة لتقويم الخطط في الوقت المناسب.

ومازالت الإعانات التي تقدمها الدولة للنهوض بالقطاع السياحي غير كافية. وهذا راجع لعدة أسباب، أهمها انخفاض أسعار البترول وتوجه الدولة إلى خيارات استراتيجية أخرى، عدم الوعي والا مبالاة للمواطنين، عدم وجود موارد بشرية مختصة وعاملة في المجال السياحي، عدم وجود تخطيط سياحي فعال لتنفيذ استراتيجية السياحة التضامنية.

الاقتراحات:

يمكن للحكومة الجزائرية أن تعتمد على استراتيجية السياحة التضامنية لتنمية المناطق الريفية ومناطق الظل المحرومة، ولقد سمحت لنا هذه الدراسة بمنح مجموعة من الاقتراحات التالية:

– يجب على الحكومة الجزائرية تبني استراتيجية السياحة التضامنية، وتضع المكانيزمات اللازمة لتطبيقها وتنظيمها، من خلال استحداث هيئات مختصة في السياحة التضامنية. هذا على المستوى الكلي، أما على المستوى المحلي فيمكن اقتراح هذه الاستراتيجية على المجالس المنتخبة.

– تطبيق استراتيجية السياحة التضامنية لن ينجح إلا بالتعاون بين مديرية السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي، محافظة الغابات، الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية، المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات والنوادي السياحية ومراكز البحوث المختصة على مستوى الجامعات.

– تطبيق تحليل swot في كل الولايات، كأداة للتشخيص البيئي، لإحصاء الأرياف التي يمكن أن نطبق فيها استراتيجية السياحة التضامنية.

–استغلال البرامج التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتنمية مناطق الظل، لتطوير البنى التحتية للأرياف والمستوى المعيشي للسكان، من خلال تطبيق استراتيجية السياحة التضامنية.

قائمة المراجع:

(2015). *السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الأفاق والتحديات*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

BARMA, J.-l. (2004). *Marketing du Tourism de l'hotellerie, Troisiéme édition, .* PARIS: édition d'Organisation.

Buckley, R. (2006). *Adventure Tourism.* UK: Nosworthy Way: CABI.

DAVID, L. ,. (2005). *International Cultural Tourism, Management Implications and Cases.* Elsevisr.

. Tourism Politics and Sector Management .(1997) .J ELLIOTT .London: Routledge

Mathew, L. (2005). Eco-rural Tourism and Sustainable Development. *Integral Lieration, 09*(03), 243.

Michaud, J. L. (1992). *Tourism chance pour l'économie;risque pour les sociétés.* France: Puf.

SAURABH, D. (2006). *Hospitality and Tourrism Management.* Delhi, India: NTC.

STANDEVEN, J. D. (2005). *Sport Tourism Destination, Issues, Opportunities and Analysis.* Oxford.

Susan, A. (2011). *The emerging trend of medical tourism* (éd. 06, Vol. 42). Nursing Management.

إبراهيم السيد رمضان. (ديسمبر, 2021). سياحة الطعام وأثرها على جذب العملاء لمؤسسات الضليافة المصرية. *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية*، 109.

أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف. (1999). *تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية ط2*. مصر: المكتب العربي الحديث.

أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف. (1999). *تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، ط2*. مصر: المكتب العربي الحديث.

برنجي أيمن. (2009). الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك. 48. بومرداس.

عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد. (1999). *التخطيط السياحي، ط1*. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

محمد خميس الزوكة. (1995). *صناعة السياحة في منظور جغرافي، ط2*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

محمد نايف الصرايرة. (سبتمبر, 2017). السياحة التراثية ودورها في صناعة السياحة وتفعيل عملية استقطاب السائحين إلى الأردن. *المجلة الدولية للتراث والسياحة والصناعة، 11*((1/2))، 41.

محمود الديماسي وآخرون. (2002). *تخطيط البرنامج السياحي*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

مصطفى عبد القادر. (بلا تاريخ). *دور الإعلان في التسويق السياحي*. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

نجاة بن تركية. (2017). السياحة الرياضية لتنشيط السياحة الداخلية في الجزائر. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، 01*(01)، 282.

هالة الرفاعي. (1998). *التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي*. مصر: الملتقى المصري للإبداع والتنمية.

يسرى دعبس. (1993). *العلاقات الاجتماعية للسائح*. مصر: الملتقى المصري للإبداع والتنمية.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 6 / العدد :1 /أفريل2022، ص ص138-156

تقييم دور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الأموال في البنوك الجزائرية – دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

The Evaluation of the Internal Audit Role to enhancing Anti-Money Laundering in Algerian Banks with case study in BADR Bank

*ط.د. عدلاني جوال
AdlaniJoel
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
مخبر اقتصاديات الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة
adlani-joel@univ-eloued.dz

أ.د. زين يونس
P. Zine Younes
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
zine-younes@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/18 تاريخ القبول: 2022/04/29 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :
تهدف الدراسة الى توضيح دور التدقيق الداخلي في دعم وتقييم اجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنوك الجزائرية و قدرته على تقديم ضمان موضوعي حول السير الحسن لها، حيث تمت دراسة ميدانية في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" أم البواقي–خنشلة ، وذلك من خلال تحليل 34 استبيان تم استرجاعه ، وزع على عينة من موظفي الرقابة الدائمة و كذلك قسم المفتشية و التدقيق ، و قد توصلت الدراسة الى أن ممارسات التدقيق الداخلي في البنك لها دور كبير في تقييم هذه الاجراءات و الكشف عن مواطن الضعف و القصور في تطبيقها و من ثمة اعطاء التوصيات اللازمة للتحكم في كل خطر محتمل ناشئ عنها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، مكافحة غسيل الأموال، الامتثال، اعرف عميلك، الاخطار بشبهة.

تصنيفJEL: G21، G28، H83، M42.

Abstract : The studyaims to clarify the internal audit role to supporting and evaluating Anti-Money Launderingmeasures in Algerian banks, and itsability to provide an objective assurance about their good application. A case studywasconducted in "Badr Bank" Oum El Bouaghi-Khenchela, through the analysis of 34 questionnaires, retrievedfrom a sample of employeesworking in Permanent Monitoring, as well as the Audit Department, the studyconcludedthatinternal audit practices in the bank have a major role in evaluatingtheseprocedures and revealingweaknesses and shortcomings in their application, and giving the necessaryrecommendations to control every possible risks.

Key words: Internal Audit, Anti-Money Laundering AML, Compliance, Know Your Customer / Customer Due Diligences KYC-CDD, Suspicious Activity Report SAR.3-5 words

JEL classification codes : G21, G28, M42, H83

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ارتبطت ظاهرة الفساد المالي لا سيم غسيل الأموال خاصة بالقطاع البنكي، الذي أصبح أداة في يد فئة منظمة من المجرمين والإرهابيين لتحويل أموالهم المتأتية من الممارسات الغير مشروعة والتجارة غير القانونية كتجارة الرق والمخدرات وبيع الأسلحة ... الخ، ومن ثمة ادراجها في النظام المالي (تنظيفها) بالاعتماد على مهارات وتقنيات جد ذكية ومعقدة، واستعمالها ايضا في تمويل العمليات الارهابية التي تفشت في العالم بأسره، مما دفع الى التحرك الدولي ضد هذا الخطر واعتماد الكثير من الاجراءات وسن العديد من القوانين ، الرامية الى التحكم والتقليل من حدته ، كالتوجيهات والتعليمات الأوروبية، مبادئ "وولفزبرغ"(Wolfsburg) والتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF ، والتي اعتمدتها الجزائر ابتداء من سنة 2005 حيث ادرجت قانون 05-01 الذي عدل و تمم بعد ذلك تماشيا مع الامتثال لها، لا سيم الأمر رقم 12-02 الذي يشمل عدة اجراءات ذات طبيعة ملزمة لمكافحة هذه الظاهرة، غير أن التحكم في هذا الخطر يتطلب جهدا أكبر من هذا بكثير، وذلك لطبيعته الجد معقدة وامتداد جذوره محليا وحتى خارج حدود الوطن، مما يستدعي الاعتماد على سند يسمح للبنوك بتوفير رقابة كافية وامتثال كلي للسياسات المسطرة بهذا الصدد، تستطيع من خلاله الحصول على ضمان موضوعي حول التحكم في هذا الخطر والذي لا نستطيع الحصول عليه الا من خلال وظيفة التدقيق الداخلي الذي هو موضوع دراستنا.

وقد تطور مفهوم التدقيق الداخلي ليشمل مجالات عدة، ألزم بها بحكم طبيعة وظيفته في رصد مواطن الضعف وتقييم الأخطار المحتملة وتقديم التوصيات الضرورية لإدارتها، ومن بين هذه المجالات سياسات واجراءات مكافحة غسيل الأموال، حيث كان التدقيق الداخلي في هذا الصدد موضوع توصيات من طرف العديد من المنظمات الدولية وكذلك الاشرافية منها، على ضرورة اعتماده لتقديم ضمان عقلاني حول السير الأمثل، والامتثال لإجراءات مكافحة غسيل الأموال.

ومن هنا تتجلى لنا الاشكالية الجوهرية لدراستنا التي نستطيع صياغتها من خلال التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تعزيز اجراءات مكافحة غسيل الأموال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟ والذي تندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل توجد إجراءات وآليات في البنوك الجزائرية لمكافحة غسيل الأموال؟
2. هل يقوم التدقيق الداخلي بتقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الأموال؟
3. ما هي متطلبات فريق التدقيق الداخلي للقيام بمهامه في مجال مكافحة غسيل الاموال؟

4. كيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يساهم في تقديم قيمة مضافة لتعزيز الامتثال في مجال مكافحة غسيل الأموال؟

فرضيات الدراسة: من خلال استعراض مشكلة الدراسة والتساؤلات الفرعية التي تندرج تحتها، تمت صياغة الفرضيات التالية:

—— لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$بين آراء عينة الدراسة حول وجود إجراءات وآليات مكتوبة وضعها البنك من أجل مكافحة غسيل الأموال.

—— لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء عينة الدراسة حول قيام التدقيق الداخلي بتقييم الاجراءات الخاصة مكافحة غسيل الأموال.

—— لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء عينة الدراسة حول امتلاك فريق التدقيق الخبرة والكفاءة اللازمة للقيام بمهام تقييم اجراءات مكافحة غسيل الأموال لدى البنك.

—— لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء عينة الدراسة حول استخدام نتائج التدقيق الداخلي كقيمة مضافة للجهات المعنية لتدعيم الامتثال لمكافحة غسيل الأموال.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية البنوك في الاقتصاد الوطني وكذلك دورها الفعال في التصدي للجرم المالي، وذلك من ناحيتين: الأولى من خلال أهمية موضوع مكافحة غسيل الأموال الذي هو حديث العصر في البنوك العالمية عامة والبنوك الجزائرية خاصة، والثانية من خلال تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي في تعزيز هذه الاجراءات وما لها من أهمية كبيرة للبنوك يمكنها من تعزيز مكافحتها للجرم المالي لا سيم غسيل الأموال.

منهجية الدراسة : تحقيقا لأهداف الدراسة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقسيم الدراسة إلى جانبين ، الجانب الأول ويخص التأصيل النظري لمشكلة الدراسة، والذي اعتمدنا فيه على ما جاء في محتوى الأمر رقم 12-02 المتعلق بمكافحة غسيل الأموال، الكتب، المنشورات الاكاديمية ذات الصلة وما تم نشره من قبل الهيئات والمنظمات الدولية، أما الجانب الثاني فيمثل دراسة ميدانية من خلال إعداد استبيان، وتوزيعه على عينة من موظفي المجمع الجهوي ناحية الشرق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال

وجهة نظر أفراد العينة المدروسة، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام البرنامجRStudio.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الأموال في البنوك الجزائرية خاصة حيث أجريت الدراسة على مستوى مديرية الرقابة الدائمة وكذلك دائرة المفتشية والتدقيق التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ناحية الشرق أم البواقي- خنشلة، وذلك خلال شهر سبتمبر 2021.

الدراسات السابقة:اضافة الى التقارير الصادرة عن الهيئات المرجعية كلجنة بازل للرقابة البنكية، وكذلك معهد المدققين الداخليين العالمي، وجمعية المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال، هناك بعض الدراسات التي تطرقت الى العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي ومكافحة غسيل الأموال، من أهمها:

—— دراسة Mohammed Ahmad Naheem ، تحت عنوان " Internal audit function and AML compliance: the globalisation of the internal audit function" التي نشرت باللغة الانجليزية في مجلة Journal of Money Laundering Control ، المجلد 19 ، العدد 04 (2016) ، حيث تطرقت هذه الدراسة بشكل نقدي إلى نقاط ضعف الهيكل الحالي للتدقيق الداخلي ومحاولة اقتراح مستجدات لوظيفته ، وذلك من خلال النظر في دوره في الامتثال لمكافحة غسيل الأموال والرقابة داخل البنوك العالمية ، حيث تتطلب العولمة المتزايدة للوظائف المصرفية والعولمة المنعكسة للجريمة المالية نظرة متجددة لدور التدقيق الداخلي بالنسبة للتصميم / المنهجية / الأدوات ...الخ ، حيث قامت الدراسة بتحليل المشاكل الحالية مع وظيفة التدقيق الداخلي من المنظورين النظري والتجريبي، كما ناقشت معضلة الوكالة من خلال الرد على مفهومين هامين بين لجنة التدقيق والإدارة والمشكلات المرتبطة بذلك في سياق قضايا مكافحة غسيل الأموال ضد البنوك، أما النتائج الرئيسية لهذه الدراسة فتتمثل في بروز الحاجة الى نهج جديد للتدقيق الداخلي يمكن أن يعمل بشكل فعال في اطار بنكي وتنظيمي معلوم، لا سيم تلك القضايا المتعلقة بالامتثال لمكافحة غسيل الأموال.

—— دراسة فيان عبد الرحمن ياسين و آخرون ، تحت عنوان " **دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف السلامية**" التي نشرت في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة (جامعة الوادي) ، المجلد 05 ، العدد 02 (2020)، حيث

تضمنت دراسة اشكالية قصور التدقيق الشرعي الداخلي في ايجاد أنموذج لتحديد اجراءات و برامج مكتوبة و موثقة لمكافحة غسيل الأموال ، وكذلك اشكالية عدم امتلاك موظفي التدقيق الداخلي للتدريب والكفاءة الكافيين للقيام بإجراءات الرقابة على غسيل الأموال، وأجريت هذه الدراسة من خلال توزيع 39 استبيان على موظفي عينة من أربع مصارف اسلامية عراقية، وكان من أهم ما توصلت اليه : ضرورة التوافق بين مختلف الهيئات الشرعية حول الفتاوى الخاصة بحالات غسيل الاموال وضرورة وضع اجراءات للحد منها وذلك بالتعاون مع البنك العراقي، وكذلك تشديد اجراءات الرصد والمتابعة لعمليات التحويل المصرفي، وضرورة حصول المدقق الداخلي في البنوك الاسلامية على شهادة معتمدة لتعزيز كفاءته.

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة: هي تقييم الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في البنوك الجزائرية من خلال دراسة تدخله في تقييم مختلف محاور مكافحة غسيل الأموال كمحور اعرف عميلك، الابلاغ عن المعاملات المشبوهة، وغيرها بصفة مفصلة، إضافة إلى محاولة معرفة مدى تأثير تدخل فريق التدقيق من خلال توصياته وكذلك استغلال نتائجه من قبل المدققين الخارجيين ومفتشي اللجنة البنكية المشرفة على الرقابة الخارجية للبنوك الجزائرية.

المحور النظري: مفاهيم حول مكافحة غسيل الأموال في البنوك والتدقيق الداخلي.

1. مفهوم مكافحة غسيل الأموال:

أولا. تعريف غسيل الأموال :

من التعريفات البسيطة التي اعتمدت لتوضيح مفهوم الظاهرة، هي عملية تحويل الأموال "**القذرة**" إلى أموال "**مشروعة**" (Kevin Sullivan, 2015, p. 02) ، إذن فإن غسيل الأموال هو عبارة عن ممارسة دمج عائدات الجريمة في التيار المشروع للمجتمع المالي من خلال إخفاء مصدرها، وقد يكون لدى دول مختلفة شروط إضافية من أجل مقاضاة المخالفين للقانون، أما في تعريف القانون الجزائري فيجدر الاشارة ان المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم، المؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، قد ربط هذا الفعل بالأموال المتأتية من جريمة (Crime)، وعدل هذا المفهوم بموجب الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13، ليسع حتى الأموال المتأتية من مخالفة (Infraction) بطريقة مباشرة وغير مباشرة، واعتبر الأفعال المذكورة ادناه غسيلا للأموال والتي هي مقصودة بنية، ولها علاقة بالأموال التي مصدرها جريمة، ولو أن القانون باللغة الفرنسية استعمل كلمة مخالفة Infraction في حين

أن النسخة العربية استعملت جريمة، ونرى أن النسخة الفرنسية أقرب للمعنى حيث أن القانون عينه عدل ليتسع مجاله كما ذكر آنفا:

1. تحويل الأموال أو نقلها لإخفاء مصدرها، أو إخفاء/تمويه كل ما تعلق بها؛
2. التصرف في هذه الأموال؛
3. تقديم المساعدة لأي متورط في الجريمة للإفلات من التبعات القانونية؛
4. المشاركة بأي طريقة في الأفعال السابقة، من الارتباط إلى تقديم المشورة.

ثانيا. مراحل غسيل الأموال:

في ما يلي وصف لأهم ثلاث مراحل(OEC, 2011, p. 50) التي كثيرا ما تستخدم في غسيل الأموال:

المرحلة01: التوظيف أو الإيداع أو الغمر Le prélavage: الهدف النهائي هو وضع الأموال الغير قانونية في حساب مصرفي لإخفاء مصدرها غير القانوني، هذه هي المرحلة الأهم لأي مجرم، حيث لا يتعلق الأمر باستهلاكها، بل وضعها مع إمكانية إخراجها أو استثمارها بطريقة قانونية.

المرحلة02: الخلط (التشتت / التكديس) Le brassage:وهي تغطية كل رابط لهذه الأموال وذلك بالمعاملات المالية المعقدة من أجل إخفاء أصلها وإضفاء الشرعية على حيازتها.

المرحلة03: العصر (الدمج / التدوير) Essorage: الأموال التي يتم غسلها وإخفاء أصلها، يمكن البدء في استثمارها بصفة قانونية في الاقتصاد.

2. موقع التدقيق الداخلي التنظيمي في مكافحة غسيل الأموال:

1.2.تعريف التدقيق الداخلي: من بين التعريفات المعاصرة التي لاقت قبولا واسعا في الوسط الاكاديمي هو تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA, 2021)الذي عرفه على أنه ضمان مستقل وموضوعي ، ونشاط استشاري ، مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، ويساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع منهجية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة.

2.2. خطوط الدفاع الثلاث في مكافحة غسيل الأموال :لفهم الاطار العام المسطر في البنك لمكافحة غسيل الأموال تم الاعتماد على نموذج خطوط الدفاع الثلاث، الذي قامت باقتراحه جمعية المدققين الداخليين (IIA, 2013, p. 02)، والذي لاق قبولا واسعا في الوسط الاكاديمي والمهني لا سيم لجنة بازل (BCBS, 2014, p. 05)، ونستطيع من خلاله توضيح موقع التدقيق الداخلي الذي يمثل خط الدفاع الثالث لمكافحة غسيل الأموال كما هو ممثل في الشكل التالي:

الشكل 01: نموذج خطوط الدفاع الثلاث لمكافحة غسيل الأموال.

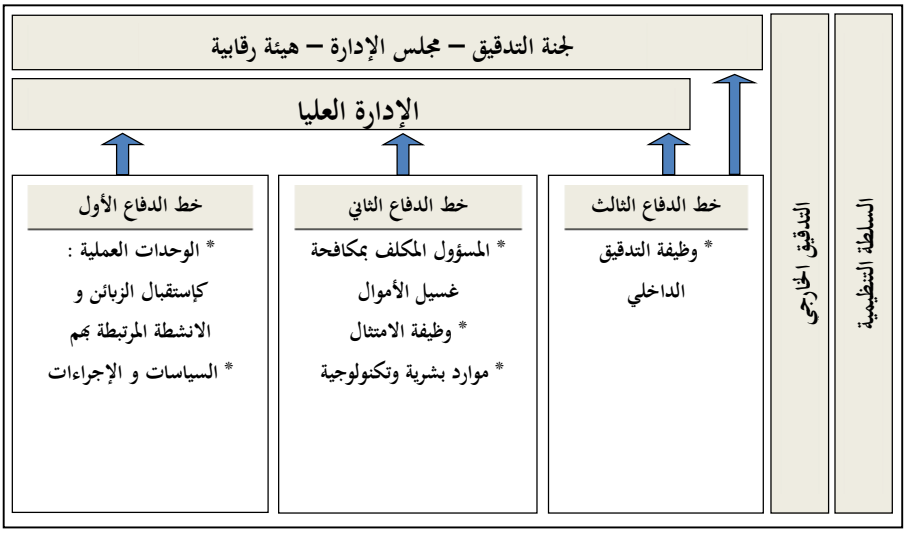

المرجع : من اعداد الباحثان استنادا الى معطيات (BCBS, 2014, p. 05)

من الشكل 01يظهر أن التدقيق الداخلي يلعب دورًا هاما في التقييم المستقل لإدارة المخاطر والضوابط التي يضعها البنك، ويضطلع بمسؤوليته أمام لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة أو هيئة رقابية مماثلة من خلال التقييمات الدورية لفعالية الامتثال لسياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال، وبذلك فعلى البنك (BCBS, 2014, p. 06) وضع سياسات لإجراء عمليات تدقيق وذلك للتأكد من :

- مدى فعالية سياسات وإجراءات البنك لمكافحة غسيل الأموال في معالجة المخاطر؛
- فعالية موظفي البنك في تنفيذ سياسات وإجراءات البنك؛
- فعالية مراقبة الامتثال ومراقبة الجودة بما في ذلك معايير التنبيهات التلقائية؛
- فعالية تدريب البنك للموظفين المعنيين.

3.2. إجراءات الرقابة الداخلية لعمليات مكافحة غسيل الأموال :وهي الاجراءات التي يجب على جميع البنوك الالتزام بها، و هي نوعين (Okab, 2014, p. 189)، اجراءات تساهم في منع غسيل الأموال وأخرى تساهم في الكشف عن هذه العمليات في البنوك.

الأولى الخاصة بمنع غسيل الأموال تعنى بالإجراءات التالية:

— وضع السياسة المناسبة والاجراءات الرقابية الرسمية (المكتوبة) لعمليات مكافحة غسيل الأموال على أن تكون ممتثلة للقوانين السارية للبلد، حيث تشمل على اللوائح والاجراءات الخاصة بمعرفة العملاء KYC خاصة والعناية الواجب اتباعها وفقا لدرجة خطر كل صنف منهم.

— انشاء وحدة أو خلية خاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال على مستوى البنك وضرورة تنصيب مسؤول عنها يكلف بإبلاغ وحدة مكافحة غسيل الأموال على مستوى وزارة المالية، كخلية معالجة الاستخبارات المالية CTRF عن كل عملية مشبوهة.

— تدريب وتأهيل العاملين في عمليات مكافحة غسيل الأموال.

الثانيةالتي تخص بالكشف عن العمليات المشبوهة تعنى بما يلي :

— آليات رصد الأشخاص الممنوعين الذي ادرجت اسماؤهم في لوائح خلية معالجة الاستخبارات المالية، أو لوائح الأمم المتحدة، أو مكتب التحريات الفدرالي وغيرها.

— البرامج الآلية المتخصصة التي تكشف عن العمليات المالية غير العادية ، مثل تجاوز السقوف النقدية للودائع المالية والتحويلات التي تحددها قوانين مكافحة غسل الأموال.

— أنظمة حفظ الوثائق والعمليات (كشوف العمليات، تقارير، مستندات ...الخ) لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

هذه أهم العناصر التي تقوم عليها الرقابة الداخلية، وهناك تفاصيل تطرق اليها الأمر رقم 12-02 السالف الذكر، حيث ذكرت فيه الرقابة الداخلية كأحد العناصر الواجب انشاؤها على مستوى البنك اضافة الى العناصر المذكورة اعلاه.

4.2. اعتبارات أخرى للتدقيق الداخلي :اضافة الى مجالات التأكد السالفة الذكر ، قام الخبراء (Naheem, 2016, p. 10) بتحيين العديد من المجالات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار خاصة في ما يخص التقليل من مخاطر غسيل الأموال المتأتية من التجارة Trade-Based-Money-Laundering وهي :

- **تمويل التجارة**: أدى ذلك إلى زيادة مستويات الضعف مما يحتاج إلى تدقيق سنوي مع التركيز على المعاملات المحتملة لأعمال تجارة رأس المال.
- **العلامات الحمراء Red Flags**:وهي تنبيهات تلقائية عن وجود شبهات في المعاملات، يجب تحديثها بانتظام بسببالتطوير المستمر في أساليب الجرم.
- **اعرف عميلك Know Your Customer**: يجب مراجعة هذه المعلومات ومراجعتها بشكل منتظم ودوري، مع التركيز بشكل خاص على اكتمالها.
- **تقارير الابلاغ عن الشبهات SARs**: يجب مراجعة هذه التقارير بشكل دوري مع عينة من التقارير التي تم تدقيقها لتتبع وتوثيق أسبابها، والاستجابات والنتائج من المشكلات المبلغ عنها.

- يجب تطوير عملية تدقيق محددة ومنفصلة لمكافحة غسيل الأموال، تكون مرتبطة بعمليات الامتثال،وهذا ما سيؤدي إلى التخفيف من مشكلة عدم الوضوح بين أدوار مكافحة غسيل الأموال ووظيفة التدقيق الداخلي.

5.2. مستلزمات التدقيق الداخلي لمكافحة غسيل الأموال :لقيام التدقيق الداخلي بمهامه بفعالية و كفاءة لابدان تسند مهامه الى موظفين تكون لديهم دراية كافية و خبرة مناسبة لإجرائها(BCBS, 2014, p. 06)، على أن يكون نطاق ومنهجية التدقيق وكذلك تكرار هذه العمليات مناسبة لطبيعة مخاطر غسيل الأموال، كما يجب على المدققين الداخليين إجراء عمليات تدقيق لمكافحة غسيل الأموال على مستوى البنك بصفة دورية، و أن يكونوا سباقين في متابعة نتائجهم وتوصياتهم.

6.2. علاقة السلطات الإشرافية بوظيفة التدقيق الداخلي :لقد كان موضوع توصيات لجنة بازل للرقابة البنكية (BCBS, 2012, p. 15) والتي أوصت بخلق تواصل منتظم و دائم مع المدققين الداخليين للبنوك و ذلك من أجل:

— مناقشة مجالات المخاطر التي حددها كلا الطرفين، بما فيها تلك التي حددتها السلطات الاشرافية وفقا لقوانين سنتها في إطار تنظيمها للسوق المالي والنقدي؛

— الفهم الجيد لتدابير التخفيف من المخاطر التي يتخذها البنك؛

— فهم نقاط الضعف التي تم تحديدها ومراقبة استجابات البنوك لها.

المحور الثاني: تحليل واقع دور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الأموال على مستوى المجمع الجهوي لبنك التنمية الريفية.

1. تقديم عينة وأداة الدراسة:

1.1. تقديم أداة الدراسة: لقد تم اعتماد أسلوب لايكرت الخماسي الذي هو أسلوب لقياس الاتجاهات والآراء، الذي يعد من أكثر المقاييس استخداما في العلوم الاجتماعية، النفسية والادارية، حيث يتكون المقياس من عدد من البنود والفقرات التي لها علاقة بموضوع الاتجاه، اضافة الى عدد من بدائل الاستجابة أمام كل فقرة تكون درجة الاستجابة كما يلي: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.

2.1. تقديم عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المجمع الجهوي لبنك التنمية الريفية لولاية أم البواقي وخنشلة، بوجه الخصوص مديرية الرقابة الدائمة وكذلك دائرة المفتشية والتدقيق، حيث يتوافر على الفئات التالية: مديرين تنفيذ يين، مدققين، إطارات وأعوان تدقيق. أما عينة

الدراسة فهي عبارة عن الاستبيانات المسترجعة من الفئات السالفة الذكر والصالحة للتحليل حيث وصل عددها الى 34 من أصل 39 استبيانا موزعا.

2. المعالجة الاحصائية: بعد جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، تمت عملية تحليلها باستخدام برنامج Rstudio V 1.4.1717، حيث تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة كاختبار ثبات أداة القياس، مؤشرات الاحصاء الوصفي والاختبارات الاحصائية، حيث تم الاعتماد على الحزم التالية والتي كان من الضرورة تحميلها على النسخة القاعدية:

— حزمة dplyr ضرورية للتحكم في البيانات كالتجميع ، الفلترة ، تحديد واختيار البيانات (Hadley Wickham et al., 2018)،

— حزمة psychلأبحاث الشخصية ، القياسات النفسية والعلوم النفسية (William Revelle, 2021) ،

3. اختبار ثبات أداة القياس: لقد تم اختبار ثبات اداة القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ عند درجة ثقة 95%، واعتمدنا فيها على حزمة « psych » وعلى الدالة ()alpha المدمجة في هذه الحزمة، وقد تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول 01: نتائج معامل الفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

محاور الاستبيان	α
المحور 01 : اجراءات وآليات منهجية ومكتوبة لدى البنك لمكافحة غسيل الأموال.	0.77
المحور 02 : مستلزمات التدقيق الداخلي لإجراءات مكافحة غسيل الأموال.	0.92
المحور 03 : يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في تقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غ.أ	0.76
المحور 04 : يقوم التدقيق الداخلي بخلق قيمة مضافة للجهات المعنية لمكافحة غ.أ.	0.86
معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لإجمالي محاور الاستبيان	**0.84**

المرجع: من اعداد الباحثان بناءا على مخرجات Rstudio

هناك الكثير من الجدل بين الباحثين حول تأويل درجة الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ، وقد تم الاعتماد على الدليل الجيد(Perry R. Hinton et al., 2014, p. 359)المختصر في الجدول التالي:

الجدول 02: درجة الموثوقية بالنسبة لمعامل α

α	α > 0.9	0.7 >= α > 0.9	0.5 >= α > 0.7	α < 0.5
الدلالة	موثوقية ممتازة	موثوقية عالية	موثوقية معتدلة	موثوقية ضعيفة

المرجع : من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات (Perry R. Hinton et al., 2014, p. 359)

من معطيات الجدول 01فالملاحظ أن معامل ألفا كرونباخ ذو موثوقية عالية بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان وبشكل عام بلغ 0.84 وهي قيمة تمثل ايضا موثوقية عالية وتعني أنه لو تم توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس مجتمع الدراسة فهناك احتمال 0.84 للحصول على نفس النتائج، وبالتالي فهذه النتيجة تبين ان أداة القياس تتمتع بثبات ومصداقية ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

4. تحليل بيانات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة: سيتم عرض نتائج تحليل الاستبيان باستخدام المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لها، اضافة الى اختبار فروض الدراسة عن طريق اختبار One Sample T-test عند مستوى معنوية 0.05.

1.4. تحليل عبارات الاستبيان:

تم حساب المتوسط الحسابي المرجح لكل عبارة على حدى، للمحور ككل، ثم للاستبيان ككل، ثم إعادة ترتيب المحاور تنازليا بالنسبة للمتوسط الحسابي، وقد تم ذلك باستخدام حزمة psych والدالة المدمجة فيها describe() التي تقوم بإعطاء جميع معلمات الاحصاء الوصفي كالمتوسط، الانحراف المعياري والربيعيات ...الخ، وقد تمتحديد اتجاه الرأي في مقياس ليكرت اعتمادا علىما يلي:

الجدول 03:اتجاه الرأي في مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.4	5-4.19
الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	منخفض		متوسط	مرتفع	

وفيما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات الاستبيان:

الجدول 04: المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور 01: هناك اجراءات و آليات منهجية و مكتوبة لدى البنك لمكافحة غ/الأموال تخص :			
الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (الإخطار بشبهة)تحدد فيها شروط الإبلاغ عن الشكوك لوحدة معالجة الاستخبارات المالية	4.82	0.390	مرتفع
تحيين المعلومات الخاصة بالزبائن بصفة دورية و سنوية	4.71	0.630	مرتفع
معرفة العملاء والعمليات	4.68	0.470	مرتفع
الاحتفاظ بالوثائق والمستندات الخاصة بهوية الزبائن والمعاملات و التقارير السرية و ذلك لمدة خمس سنوات بعد اغلاق الحساب أو المعاملة.	4.53	0.510	مرتفع

الرقابة على التحويلات الإلكترونية وتوفير الأموال و ضرورة معرفة الاطراف الداخلة فيها	4.53	0.610	مرتفع
التعامل مع البنوك المراسلة و ضرورة الحصول على مصادقة المديرية العامة	4.15	0.500	مرتفع
يوجد نظام رقابة داخلي لمكافحة غسيل الأموال	3.97	0.580	مرتفع
فتح الحسابات للأشخاص المعرضون سياسيًا و ضرورة الحصول على مصادقة المديرية العامة	3.09	0.750	متوسط
وضع برنامج دائم لتدريب موظفي البنك في موضوع مكافحة غسيل الأموال.	3.00	0.780	متوسط
انشاء أنظمة التنبيه و التنبؤ بعمليات غسيل الاموال ، و الكشف عن المعاملات المشبوهة	1.56	0.560	منخفض
نتيجة المحور الأول	**3.90**	**0.3340**	**مرتفع**

المرجع: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Rstudio

بالنسبة للمحور الأول فإن التوجه العام كان بمتوسط 3.9 أي بدرجة مرتفعة، ويعني ذلك وجود اتفاق بين آراء العينة على أنه توجد على مستوى البنك اجراءات وآليات مكتوبة لمكافحة غسيل الأموال، ما عدى تلك المتعلقة بحسابات الأشخاص المعرضين سياسيا PPE، برنامج التدريب الدائم للموظفين بخصوص مكافحة غسيل الأموال، حيث كان التوجه متوسط، أما فيما يخص الاجراءات المتعلقة بالكشف عن المعاملات المشبوهة فقد كان توجه الفئة ضعيف جدا بمتوسط 1.56.

الجدول 05:المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور الثاني : مستلزمات التدقيق الداخلي لإجراءات مكافحة غسيل الأموال			
يتم اجراء عمليات تدقيق تخص إطار مكافحة غ/الأموال على مستوى البنك بصفة دورية.	3.94	0.550	مرتفع
يقوم المدققون بمتابعة نتائج عمليات التدقيق وتوصياتهم بصفة مستمرة و فعالة.	3.88	0.810	مرتفع
لدى فريق التدقيق الداخلي دراية كافية و خبرة مناسبة للقيام بمهام تدقيق و فحص اجراءات مكافحة غ/الأموال.	3.82	0.800	مرتفع
لدى فريق التدقيق برنامج تكوين دائم حول موضوع مكافحة غ/الأموال.	2.56	0.750	منخفض
نتيجة المحور الثاني	**3.55**	**0.6510**	**مرتفع**

المرجع: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Rstudio

بالنسبة للمحور الثاني فإن التوجه العام كان بمتوسط 3.55 أي بدرجة مرتفعة، ما يعني أن هناك اتفاق على أن لدى فريق التدقيق الخبرة اللازمة والدراية الكافية تسمح له لإتمام مهام تقييم مكافحة غسيل الأموال بصفة دورية، كما انهم يقومون بمتابعة توصياتهم بصفة مستمرة وفعالة، ما عدى أنه ليس لديه برنامج تكوين دائم حول موضوع مكافحة غسيل الأموال حيث سجلت الاجابات متوسط 2.56 أي درجة منخفضة.

الجدول 06:المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور الثالث : يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في تقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الأموال			
التحقق من أن عملية حفظ للمستندات المتعلقة بهوية الزبائن و المعاملات بما فيها التقارير السرية تتم لمدة لا تقل عن 05 سنوات بعد انتهاء أو اغلاق الحساب.	4.82	0.390	مرتفع
يتم تقييم اجراءات التحيين للمعلومات الخاصة بالزبائن بصفة دورية و سنوية.	4.74	0.450	مرتفع
يقوم المدقق بتحقق من أن البنك قد قام بتحديد هوية كل من الأطراف الداخلة في عمليات تحويلات الكترونية أو وضع أموال تحت تصرف الآخر.	4.71	0.460	مرتفع
يتم تقييم تطبيق اجراءات الابلاغ عن المعاملات المشبوهة.	4.06	0.550	مرتفع
يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بمكافحة غسيل الأموال.	4.06	0.490	مرتفع
يقوم المدقق بتقييم مدى تطبيق اجراءات معرفة هوية الزبائن و المعاملات الخاصة بهم.	4.00	0.650	مرتفع
يقوم المدقق بالتأكد من تطبيق تصنيف الزبائن وفقا لمبدأ الخطر.	3.53	0.750	مرتفع
تقييم فتح الحسابات الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسيا.	3.15	0.820	متوسط
توجد اجراءات التعامل مع البنوك المراسلة و ضرورة الحصول على مصادقة المديرية العامة.	3.06	0.650	متوسط
يتم تقييم أنظمة التنبيه أو التنبؤ بعمليات غسيل الاموال ، و الكشف عن المعاملات المشبوهة.	3.06	0.600	متوسط
يتم تقييم اجراءات وضع برنامج دائم لتدريب موظفي البنك في موضوع مكافحة غسيل الأموال.	3.06	0.490	متوسط
نتيجة المحور الثالث	**3.84**	**0.316**	**مرتفع**

المرجع: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Rstudio

بالنسبة للمحور الثالث فإن توجه الاجابات كان مرتفع بصفة عامة بمتوسط 3.84، أي أن هناك اتفاق على أن التدقيق الداخلي لدى البنك محل الدراسة يقوم بتقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الأموال، ما عدى تقييم حسابات الأشخاص المعرضون سياسيا PPE، المعاملات مع البنوك المراسلة، تقييم انظمة وآليات التنبؤوكشف المعاملات المشبوهة وأخيرا تلك التي تخص تقييم

اجراءات وضع البرنامج الدائم لتكوين موظفي البنك في مجال مكافحة غسيل الأموال، والتي كانت لها درجة متوسطة.

الجدول 07:المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الرابع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور الرابع : يقوم التدقيق الداخلي بخلق قيمة مضافة للجهات المعنية لمكافحة غسيل الأموال			
يتم من خلال التقرير النهائي تبيان مختلف المخاطر المحتمل حدوثها بسبب القصور الملاحظ و الخسائر المحتمل تحملها للبنك.	4.03	0.390	مرتفع
بتحديد نقاط الضعف التي كشف عنها عند عملية التقييم و تجميعها في تقرير التدقيق النهائي يقدم الى لجنة التدقيق و الى مدير البنك.	3.97	0.390	مرتفع
اقتراح خطة تشمل توصيات فريق التدقيق لإزالة أوجه القصور الملاحظ يحدد فيها الجدول الزمني و الأطراف المسؤولة لاتباعها.	3.97	0.390	مرتفع
متابعة مدى احترام توصيات فريق التدقيق لإزالة أوجه القصور الملاحظة و بالتالي التحكم في احتمال حدوث المخاطر المرتقبة.	3.97	0.390	مرتفع
يتم استغلال نتائج التدقيق الداخلي من طرف محافظي الحسابات و كذلك مفتشي اللجنة البنكية التابعة لبنك الجزائر في اطار عمليات الرقابة الخارجية.	3.97	0.460	مرتفع
نتيجة المحور الرابع	3.98	0.324	**مرتفع**
التقييم الكلي لجميع محاور الاستبيان	**3.82**	**0.27**	**مرتفع**

المرجع: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Rstudio

كانت اجابة عينة الدراسة حول المحور الرابع ذات درجة مرتفعة بمتوسط حسابي 3.98، ما يعني ان هناك اتفاق على أن نتائج التدقيق الداخلي تستغل بطريقة تسمح بالتحكم في مختلف الاخطار المحتملة ومتابعة توصيات فريق التدقيق لدرء النقائص المكتشفة، كما أنها تستغل في إطار الرقابة الخارجية كمحافظي الحسابات واللجنة البنكية التابعة لبنك الجزائر.

ويتبين لنا من خلال الجدول 07 أن متوسط اجابات أفراد العينة حول اجمالي محاور الاستبيان بلغ 3.82 وهو يقع ضمن الدرجة المرتفعة وذلك يعني أن الغالبية توافق على أن للتدقيق الداخلي دور في تعزيز مكافحة غسيل الاموال في بدر بنك، كما يشير الانحراف المعياري البالغ 0.27 لإجمالي محاور الاستبيان الى وجود اتفاق وانسجام في آراء العينة حول اجابات أسئلة الاستبيان.

.24. اختبار فرضيات الدراسة: لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار One Sample T-Test عند مستوى معنوية 0.05، ولقد اعتمدنا في ذلك على حزمة statsالمدمجة في النسخة القاعدية لـR من خلال الدالة ()t.test الخاصة بهذا الاختبار، ولقد تم رفض كل فرضية عدمية للدراسة لكل مستوى دلالة محسوب يكون أقل من مستوى الدلالة النظري، وقد تم تلخيص نتائج كل محور من محاور الاستبيان في الجدول08:

الجدول 08: طبيعة ونوع اختبار الفروض المستعمل

محاور الاستبيان	المتوسط الحسابي	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	رفض أو قبول الفرضية العدمية
المحور 01	3.902941	15.746	33	P < 2.2e-16	رفض
المحور 02	3.551471	4.9418	33	P = 2.19e-05	رفض
المحور 03	3.83957	15.504	33	P < 2.2e-16	رفض
المحور 04	3.982353	17.666	33	P < 2.2e-16	رفض
جميع المحاور	**3.819084**	**17.662**	**33**	**P < 2.2e-16**	**رفض**

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على مخرجات Rstudio

—— بالنسبة للمحور الأول، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك اجراءات وآليات منهجية ومكتوبة لدى البنك لمكافحة غسيل الأموال.

—— بالنسبة للمحور الثاني، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه تتوفر في فريق التدقيق مستلزمات القيام بمهام تقييم اجراءات مكافحة غسيل الأموال.

—— بالنسبة للمحور الثالث، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن التدقيق الداخلي يلعب دورا هاما في تقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الأموال.

—— بالنسبة للمحور الرابع، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن التدقيق الداخلي يساهم بخلق قيمة مضافة للجهات المعنية لمكافحة غسيل الأموال.

—— بالنسبة لجميع المحاور، بما أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، فإننا يمكننا القول إن التدقيق الداخلي لديه دور في تقييم وتعزيز اجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك.

5. النتائج والتوصيات:

1.5. النـــتائج: توصل البحث الى النتائج التالية:

1) يوجد على مستوى البنك اجراءات مكتوبة وأليات منهجية انشئت لمكافحة غسيل الأموال وامتثالا للقوانين الملزمة في الجزائر، ما عدى بالنسبة للإجراءات التالية الذكر فهناك ضعف ملاحظ وجب التكفل به لتفادي كل خطر محتمل:

— فيما يخص الاجراءات الخاصة بفتح ومتابعة الحسابات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسيا PPE،فإن مستوى توجه اجابات عينة الدراسة يؤول الى المتوسط عموما، مع ملاحظة أن 76.47% منها تمثل حيادا وغير موافق، وبعد التقصي الميداني فقدتم الافادة بأن هذا النوع من الاجراءات يتواجد فقط على مستوى المديرية المركزية.

— بالنسبة لإجراءات وضع برنامج دائم لتدريب موظفي البنك في موضوع مكافحة غسيل الأموال، فنلاحظ أن المستوى العام للإجابات يؤول الى المتوسط، غير أن النسبة الكبيرة كانت 85.29% بين حياد وغير موافقة ما يخلق ضرورة التكفل بهذه النقائص.

— بالنسبة للإجراءات الخاصة بأنشاء أنظمة التنبيه Signaux d'alarmeوالتنبؤ بالعمليات المشبوهة، فالملاحظ أن هناك توجه ضعيف في اجابات العينة 50.00% غير موافق و47.06% غير موافق بشدة يعني بمجموع 97.06% ما يترجم ضعفا كبيرا لدى البنك فيما يخص اساليب الكشف عن العمليات المشبوهة.

2) بالنسبة لمستلزمات فريق التدقيق للقيام بمهام تقييم اجراءات مكافحة غسيل الاموال، فهناك توجه موجب ومرتفع حول قدرة فريق التدقيق على قيادة مهام في إطار مكافحة غسيل الاموال بصفة دورية، ولكن بالرغم من ذلك، فهناك نسبة توجه ضئيلة جدا حول ضرورة وجود برنامج تدريب دائم لفريق التدقيق حول موضوع مكافحة غسيل الأموال بـ 55.88% حياد و41.18% غير موافق (97.06%) وهي نسبة تدل على ضعف كبير يجب استدراكه لدى البنك.

3) هناك توجه كبير لآراء عينة الدراسة حول الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الاموال، غير أنه بالرغم من ذلك فهناك أربع نقاط نلحظ فيها مستوى متوسط لابد للبنك من اتخاذ التدابير اللازمة من أجل رفعه، لا سيم:

— تقييم اجراءات فتح حسابات الاشخاص المعرضين سياسيا، حيث كان توجه الاجابات 67.65% بين محايد وغير موافق،ما يمثل نقصا كبير يخلق بالتالي خطرا يجب التكفل به.

ـــ بالنسبة لفحص اجراءات التعامل مع البنوك المراسلة الاجنبية، فقد كان توجه الاجابات 79.41% بين محايد وغير موافق، وهي نسبة ضعيفة تخلق خطرا لإمكانية التعامل مع بنوك مشبوهة.

ـــ بالنسبة لتقييم وفحص اجراءات التنبؤ بالمعاملات المشبوهة فهناك ضعف بالرغم من أن التوجه العام كان بدرجة متوسطة، غير أن الاجابات كانت 82.35% بين محايد وغير موافق، وهو نقص كبير وجب التكفل به من طرف البنك.

ـــ فيما يخص تقييم اجراءات وضع برنامج تدريب دائم لجميع موظفي البنك حول مكافحة غسيل الاموال، فقد كان توجه الاجابات 91.18% بين محايد وغير موافق وهي نسبة ضئيلة يجب أخذها بعين الاعتبار.

4) بالنسبة للمحور الرابع، فإن اتجاه الاجابات كان بدرجة مرتفعة بالنسبة لجميع العبارات، ما يبين أن التدقيق الداخلي ساهم بخلق قيمة مضافة بالنسبة للجهات المعنية لجنة التدقيق، مديرية البنك، الجهات الخارجية كمحافظي الحسابات ومفتشي اللجنة البنكية التابعة لبنك الجزائر.

5) بالرغم من نقاط الضعف الملاحظة من خلال ما تسنى من معطيات، فإن درجة التوجه العام لدور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الاموال تعتبر درجة مرتفعة، غير أن الاخذ بعين الاعتبار بالتوصيات المقترحة سيساهم في استدراك هذه النقاط وتعزيز اجراءات محاربة غسيل الاموال بصفة موجبة.

2.5. التوصيات: بناءا على النتائج المستخلصة آنفا، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:

بالنسبة لإجراءات الخاصة بحسابات الأشخاص المعرضين سياسيا: فهناك ضرورة لتعميم هذه الاجراءات على جميع وكالات ومجمعات البنك، وادراجها ضمن خطة التدقيق الداخلي ليتسنى فحصها وبالتالي تفادي كل احتمال خطر متأتي من اعتماد هذا النوع المتصف بالخطورة من الحسابات على جميع المستويات وليس المركزية فقط.

بالنسبة للبرنامج التدريبي في مجال مكافحة غسيل الأموال: يجب وضع اجراءات مكتوبة تنص على ضرورة برمجته لجميع الموظفين بما فيهم فئة المدققين كما نص عليه المرسوم التنفيذي لبنك الجزائر رقم 12-02، وذلك بصفة دائمة والعمل على احترامه في المدى القصير والطويل، مما سيسمح للموظفين بمعرفة كل المستجدات والمتغيرات أو القوانين المتعلقة بهذا الجرم المالي، وتعزيز قدرتهم على فهم وكشف كل معاملة مشبوهة.

كما هو من الضروري دمج تقييم وفحص هذه الاجراءات ضمن خطة التدقيق الداخلي للحصول على ضمان موضوعي حول احترامها من طرف الجهات المسؤولة عن التكوين في البنك.

بالنسبة لأنظمة التنبيه و الكشف عن المعاملات المشبوهة : من الضروري العمل على وضع أنظمة تنبيه لتمكين الموظفين والبنك ككل للكشف عن المعاملات المشبوهة وتفادي تحمل المسؤولية القانونية للموظف خاصة وللبنك عامة،ويتم ذلك باشراك المختصين في مجال المعلوماتية على مستوى البنك او خارجه، كما هو ضروري الاعتماد على لوائح الأشخاص المتورطين الصادرة عن وحدة معالجة المعلومات المالية(CTRF) أو تلك الخاصة بهيئة الأمم المتحدة أو مكتب التحريات الفيديرالي، مثل القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدةUNSCCL أو GoFintel، والعمل على ادماجها بشكل آلي في نظم المعلومات الخاصة بالبنك ليتسنى العثور على احتمال تطابق هذه الاسماء عند كل عملية فتح حساب أو عملية بنكية، ومن الممكن دراسة جدوى اقتناء و/أو ادماج التطبيقات المعلوماتية الخاصة بمحاربة غسيل الأموال ضمن النظام المعلوماتي البنكي الحالي إذا تسنى ذلك، كالوحدة المعلوماتية لمكافحة غسيل الأموال -AML Module التي يدعمها نظام المعلومات البنكي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية Oracle Flexcube، كما يجب دمج عملية تقييم هذه الاجراءات والآليات ضمن خطة التدقيق الداخلي للحصول ضمان موضوعي حول انتهاجها من طرف كل الموظفين في البنك، أو اقتراح كل حلول من شأنها تعزيز هذا الجانب بحكم الخبرة التي يتمتع بها فريق التدقيق.

بالنسبة للتعامل مع البنوك المراسلة الأجنبية:ضرورة تعميم، ضمان معرفة واحترام هذه الاجراءات على مستوى جميع وكالات البنك ومجمعاته، ودمج عملية فحص هذه الاجراءات ضمن خطة التدقيق الداخلي وذلك لتفادي كل خطر متأتي من احتمال التعامل مع بنوك دولية متورطة وبالتالي تكبد خسائر وغرامات دولية ناتجة عن عدم احترام التدابير الوطنية والدولية بهذا الصدد، كما هو ضروري ادراج هذه الاجراءات ضمن خطة التدقيق لتقييمها واعطاء ضمان موضوعي بشأنها.

5. خاتمة :

بالرغم من نقاط الضعف الملاحظة من خلال ما تسنى من معطيات ، فإن درجة التوجه العام لدور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الاموال تعتبر درجة مرتفعة، غير أن الاخذ بعين الاعتبار بالتوصيات المقترحة سيساهم بدون شك في استدراك هذه النقاط وتعزيز اجراءات محاربة غسيل الاموال بصفة موجبة، وذلك من خلال العمل على تحيين الاجراءات والآليات من جهة، لكي تكون بمثابة تعزيز لخط الدفاع الأول (الاجراءات والعمليات) والثاني (الرقابة الدائمة

والامتثال) ومن ثمة دمجها في خطة التدقيق الداخلي للحصول على ضمان موضوعي حول مدى احترامها، ما سيدعم خط الدفاع الثالث الذي هو التدقيق الداخلي للتصدي للأخطار المحتملة لغسيل الأموال وما لها من تداعيات سلبية خاصة حول سمعة البنك أو غيرها من الاخطار المكلفة.

6. قائمة المراجع والإحالات:

1. قانون رقم 05-01 المؤرخ في 2005/02/06، والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. (المعدل والمتمم).

2. الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

3. Basel Committee on Banking Supervision. (2012). *The internal audit function in banks*. Bank for International Settlements. www.bis.org

4. Basel Committee on Banking Supervision. (2014). *Sound management of risks related to money laundering and financing of terrorism*. Bank for International Settlements. www.bis.org

5. Hadley Wickham. (2016). *ggplot2: Elegant Graphics for Data Analysis*. Springer-Verlag New York. https://ggplot2.tidyverse.org

6. Hadley Wickham, Romain François, Lionel Henry, & Kirill Müller. (2018). *dplyr: A Grammar of Data Manipulation [R package version 0.7.6]*. https://CRAN.R-project.org/package=dplyr

7. IIA. (2013). *IIA Position Paper: The three lines of defense in effective risk management and control*. Institute of Internal Auditors. https://na.theiia.org/

8. IIA. (2021). *Definition of Internal Auditing*. The Institute of Internal Auditors. https://global.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx

9. Kevin Sullivan. (2015). *Anti–Money Laundering in a Nutshell Awareness and Compliance for Financial Personnel and Business*. APRESS. www.apress.com

10. Naheem, M. A. (2016). Internal audit function and AML compliance: The globalisation of the internal audit function. *Journal of Money Laundering Control*, *Vol. 19*(No.4), 459- 469.
https://doi.org/10.1108/JMLC-05-2015-0020

11. OEC. (2011). *Guide d'application de la norme blanchiment*. Ordre des Experts-Comptables.

12. Okab, R. (2014). Applying Internal Control Procedures for Detecting and Preventing Money Laundering Operations in Banks: A Field Study in the Hashemite Kingdom of Jordan. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, *Vol. 10* (No. 2), 182- 200.

13. Perry R. Hinton, Isabella Mcmurray, & Charlotte Brownlow. (2014). *SPSS Explained* (Second edition). Routledge Taylor & Francis Group.

14. William Revelle. (2021). *psych: Procedures for Psychological, Psychometric, and Personality Research, R package version 2.1.9*. Northwestern University, Evanston, Illinois.
https://CRAN.R-project.org/package=psych

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص157-168

مدى إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لأهمية قياس جودة التدقيق: دراسة ميدانية

The extent of Algerian auditor's perception to the importance of audit quality measurement: a field study

* نجوى عبد الصمد
Nadjoua abdessemed
جامعة باتنة1_الجزائر
Nadjoua.abdessemed@univ-batna.dz

بودونت أسماء
Asma boudounet
المركز الجامعي بريكة_الجزائر
Asma.boudounet@cu-barika.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/19 تاريخ القبول: 2022/04/27 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :
هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لأهمية قياس جودة التدقيق، وقد تم استخدام استمارة استبيان لجمع البيانات المطلوبة لاختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إدراكاً ووعياً لدى مراجعي الحسابات في الجزائر بأهمية قياس جودة التدقيق خاصة فيما يتعلق بأهميتها في مساعدة مكتب التدقيق على الحفاظ على سمعته ومكانته، كما أثبتت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى المتغيرات الشخصية (المؤهل، الوظيفة، الخبرة).
كلمات مفتاحية: مراجعي الحسابات، رقابة الجودة، قياس جودة التدقيق.
تصنيف Jel: M42، M49.

Abstract :
This study aimed to know the extent to which auditors in Algeria are aware of the importance of measuring audit quality. A questionnaire was used to collect the data required to test hypotheses. The study concluded that there is awareness a perception among the Algerian auditors of the importance of measuring audit quality, especially with regard to its importance in helping the audit office to maintain its reputation and position. and there were no statistically significant differences at the level $\alpha \leq 0.05$ between attitudes concerning the importance of measuring audit quality attributed to scientific qualification, function and professional experience.
Keywords: auditors, quality control, audit quality measurement.
JEL classification codes : M42, M 49.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن مهنة تدقيق الحسابات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية يفرضها القانون لمصلحة الجمهور، وعلى أساس ذلك يكون المتوقع من هذه المهنة أن تقدم خدماتها على مستوى عال من الكفاءة لضمان تحسين المصداقية لهذه المهنة من ناحية، ومن أجل مواكبة التطورات التي تشهدها كافة المهن من ناحية أخرى؛ بما فيها مهنة تدقيق الحسابات وما تتركه من أثر إيجابي على المستفيدين من خدماتها.

وقد ازدادت الحاجة إلى النهوض بهذه المهنة، وتحسين أدائها، وبخاصة بعد أن اكتنف التشكيك صحة المنهج والأسلوب الذي يتبعه جهاز التدقيق في كبريات مكاتب التدقيق. وبالنظر لما للتدقيق الخارجي من دور فاعل في تقديم الخدمات لأفراد المجتمع في مختلف القطاعات، كان لابد من تقديم هذه الخدمات بأعلى مستوى من الجودة، حيث تطلب الأمر العمل على إعادة الاعتبار لمهنة التدقيق، وذلك من خلال التركيز على عملية جودة التدقيق والعوامل التي تساهم في زيادتها، وقياس درجة أهميتها في ضوء المحددات التشريعية التي تتطلبها القوانين، والمحددات المهنية المرتبطة بمعايير التدقيق وقواعد سلوك وأخلاقيات المهنة، كل ذلك بسبب زيادة مسؤولية المدقق وزيادة حجم العمل الذي رتبه عليه التشريع.

1.1. مشكلة الدراسة وأهدافها:

تأسيسا على ما تقدم؛ فإن مشكلة الدراسة قد تمحورت حول التساؤل الآتي: ما مدى إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لأهمية قياس جودة التدقيق؟ وهل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات آراء مراجعي الحسابات حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى المتغيرات الشخصية (المؤهل، الوظيفة، الخبرة)؟

ومنه؛ فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على مفهوم جودة التدقيق والرقابة عليها.
- التعرف على مفهوم قياس جودة التدقيق، أهميته ومحدداته.
- تحديد مدى إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لأهمية قياس جودة التدقيق.
- بيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات آراء مراجعي الحسابات في الجزائر حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى المتغيرات الشخصية (المؤهل، الوظيفة، الخبرة).

2.1. فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين تمت صياغتهما في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، وتنص على ما يأتي:

- $H1_0$: ليس هناك إدراك ووعي لدى مراجعي الحسابات في الجزائر بأهمية قياس جودة التدقيق.
- $H2_0$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى المتغيرات الشخصية (المؤهل، الوظيفة، الخبرة).

ويتفرع عن هذه الفرضية؛ الفرضيات اللآتية:

- $H02_1$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى متغير المؤهل.
- $H02_2$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى متغير الوظيفة.
- $H02_3$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى متغير الخبرة.

3.1. منهج الدراسة ومصادر البيانات:

تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها. وقد اعتمدت الدراسة على مصادر أولية وثانوية في جمع البيانات المناسبة. تمثلت المصادر الأولية التي جمعت البيانات منها استمارة استبيان صممت ووزعت على عينة من مراجعي الحسابات في الجزائر. أما المصادر الثانوية فمنها تم جمع البيانات من الكتب، والدوريات العلمية المتخصصة، والدراسات السابقة.

2. الإطار النظري:

1.2. مفهوم جودة التدقيق وأهميتها:

تعرف جودة التدقيق على أنها قدرة المدقق على اكتشاف التحريف المادي في القوائم المالية إذا كان موجودًا والتقرير عن هذا التحريف عند اكتشافه (النوايسة، 2006، صفحة 391). أما DeAngelo فعرفتها بأنها " احتمالية قيام مدقق الحسابات باكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي الخاص بالعميل- اعتمادا على قدرته ومهاراته - وتوثيق ذلك في التقرير الذي يصدره في نهاية عملية التدقيق-اعتمادا على استقلاليته- (محمد و الرفاعي، 2014، صفحة 44). ويرى

LEE et al. أن جودة التدقيق تعني احتمال ألا يصدر المدقق تقريرا نظيفا في القوائم مالية بها أخطاء جوهرية (هواري و تليلي، 2019، صفحة 374). وعرفت جودة التدقيق أيضا على أنها درجة الثقة التي يقدمها المدقق لمستخدمي القوائم المالية، فالهدف من التدقيق هو إضفاء الثقة في القوائم المالية، أي احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية (عيسى، 2008، صفحة 6).

وللإشارة؛ لدى كل طرف من الأطراف المعنية بعملية التدقيق منظور مختلف عن المقصود بجودة التدقيق. فمستخدمو القوائم المالية يفهمون جودة التدقيق بشكل مختلف عن الإدارة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، كما أن أعضاء مكتب التدقيق من المحتمل أن ينظروا إلى جودة التدقيق بأسلوب مختلف عن الإدارة. كما يمكن لفريق تدقيق النظير (الزملاء) أن ينظروا للجودة بنظرة مختلفة عن مكتب التدقيق الذي أدى عملية التدقيق، بل إن الشركاء داخل مكتب التدقيق يدركون جودة التدقيق بطريقة مختلفة عن أعضاء فريق التدقيق، ومع ذلك فإن جميع هؤلاء الأطراف لديهم رغبة مشتركة وهي بلوغ تدقيق عالي الجودة.

إن أهمية جودة التدقيق ترتبط بأهمية التدقيق من خلال مخرجات عملية التدقيق المتمثلة في تقرير مدقق الحسابات، إذ يعتمد الكثير من المستخدمين الخارجيين عليه في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم، ومن ثم فإن جودة التدقيق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق، ويمكن بيان هذه الأطراف كما يأتي: مدقق الحسابات؛ إدارة الشركة؛ المجمعيات والمؤسسات المنظمة للمهنة؛ البنوك والدائنين؛ الهيئات والأجهزة الحكومية (البر و أحمد، 2016، صفحة 165). وتتحقق جودة التدقيق عندما تتوفر الشروط الآتية: التزام المدقق بكل من معايير التدقيق المهنية المتعارف عليها؛ وآداب وقواعد السلوك المهني؛ ومعايير الرقابة على جودة التدقيق؛ بالإضافة إلى الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية.

2.2. الرقابة على جودة التدقيق:

تمثل الرقابة على جودة التدقيق مجموعة من السياسات والإجراءات التي ينبغي على مكتب التدقيق أن يقوم بها سواء فيما يتعلق بالمكتب بشكل عام أو مهمات التدقيق الخاصة أو على مستوى كل عملية تدقيق. وذلك من أجل ضمان قيام مكتب التدقيق بخدمة الأطراف ذات العلاقة بشكل مناسب وبما يتفق مع معايير التدقيق (القيق، 2012، صفحة 26). وقد قام مجلس معايير رقابة الجودة الخاص بمعهد المحاسبين الأمريكيين بوضع خمس عناصر للرقابة على جودة

التدقيق تتمثل في: الاستقلالية والنزاهة والموضوعية، التعيين والتطوير المهني، قبول العملاء والاحتفاظ بهم، الترقية وتوزيع المهام، الإشراف (عبد الله، 2009، صفحة 13).

3.2. مفهوم قياس جودة التدقيق:

انعكست الاختلافات حول مفهوم قياس جودة التدقيق فحتى هذا اليوم لم يتم تطوير أو وضع تعريف واضح يتفق عليه، ويرجع ذلك لاختلاف خدمة تدقيق الحسابات عن الخدمات الأخرى، ولأن أغلب التعاريف اعتمدت على الاحتمالية، والاحتمالية هي مسألة غير مادية وصعبة القياس لذلك كان لابد من تطويرها. لذلك لم يتم تحديد مفهوم واضح لقياس جودة التدقيق المحاسبي (حميدات، 2002، صفحة 31).

حيث يرى بعض الباحثين على أن مفهوم قياس جودة التدقيق يعتمد على وجوب التمييز بين جودة التدقيق المدركة وجودة التدقيق الفعلية (العتيبي، صفحة 127)، حيث تتمثل الأولى على مدى إدراك ووعي مستخدمي القوائم المالية، أما جودة التدقيق الفعلية فتشير إلى مدى قدرة المدقق على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء والمخالفات المحاسبية.

وعلى الرغم من صعوبة ملاحظة جودة التدقيق إلا أن العديد من الباحثين حاولوا قياسها سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فالمقياس الخاص بجودة التدقيق بطريقة غير مباشرة يكون عن طريق استخدام وسائل بديلة من خلال ربط جودة التدقيق بمكون تتحدد بموجبه مثل: حجم مكتب التدقيق، سمعة المدقق، فترة التعاقد مع العميل وتقديم خدمات أخرى خلاف التدقيق، الخبرة في الصناعة ومعدل الدعاوي القضائية. أما المقياس الخاص بجودة التدقيق بطريقة مباشرة(المنهج السلوكي) ويرتبط بمخرجات عملية التدقيق إذا يقوم على افتراض أن احتمالية الكشف والتبليغ عن أي اختراقات تتعلق بعقد التدقيق سوف ينعكس على مخرجات عملية التدقيق لمنتج نهائي (عيسى، 2008، صفحة 8).

4.2. دوافع وأهمية قياس جودة التدقيق:

تعتبر المشاكل المالية من الأسباب ذات الأهمية التي واجهت وتواجه العديد من الشركات الكبيرة ذات الثقل الاقتصادي والتي تؤثر على المناخ المالي والاستثماري على المستوى العالمي. وقد ارتبطت هذه المشاكل المالية ارتباطاً واضحاً بالممارسات المحاسبية لتلك الشركات، ومن ثم كان للمحاسبة والتدقيق نصيب من الاتهامات بأنها وراء تلك المشاكل. وظهرت آراء تنادى بضرورة إعادة النظر في معايير مهنة المحاسبة والتدقيق، كما صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية قوانين

خاصة لتشديد العقوبات على المخالفات المالية للشركات، وإنشاء هيئة أو منظمة تتولى رقابة أداء شركات المحاسبة والتدقيق، وقد أدى كل هذا إلى الاهتمام بكيفية التأكد من أن مدقق الحسابات قد أدى عمله بصورة مرضية ومستوى جودة هذا العمل.

5.2. العوامل المحددة لجودة التدقيق:

تتأثر جودة عملية التدقيق بمجموعة من العوامل منها تنظيمية تتعلق بمكتب التدقيق وعوامل تتعلق بالأفراد القائمين بعملية التدقيق: (شحاتة و علي، 2009، صفحة 52).

- العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق: تتعلق هذه العوامل بنواحي تنظيمية داخل مكتب التدقيق من حيث التزام مكتب التدقيق بالمعايير المهنية والسياسات المتبعة داخل المكتب والمتعلقة بقبول العملاء، تعيين المدققين وتخصصيهم على المهام، والأساليب الحديثة المستخدمة في التدقيق، وقيود الوقت
- العوامل المتعلقة بفريق التدقيق والقائمين بعملية التدقيق: هي نابعة من خصائص العنصر البشري والأفراد المشاركين في عمليات التدقيق وتتمثل في: استقلال مدقق الحسابات، خبرة فريق التدقيق، الإشراف على فريق التدقيق، الاتصالات بين فريق التدقيق وعميل التدقيق.

3. الإطار الميداني:

1.3. منهجية الدراسة:

أ. أداة الدراسة:

تم تصميم استمارة استبيان كأداة للدراسة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها وذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، حيث تكونت من قسمين: خصص الأول منهما للتعرف على البيانات العامة للمهنيين المتعلقة بـ: المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية. أما الجزء الثاني فيتضمن مجموعة من الأسئلة المرتبطة بأهمية قياس جودة التدقيق، وأعدت الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي. وبغية التأكد من مصداقية أداة الدراسة، تم اختبار ثبات هذه الأداة إحصائيا من خلال استخدام معامل تحليل المصداقية كرونباخ ألفا، وكذلك تم استخدام اختبار(Kolmogorov-Smirnov)لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

ب. مجتمع وعينة الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن العينة المستهدفة تتكون من مكاتب التدقيق المعتمدة في الجزائر. وقد تم توزيع 90 استمارة عن طريق التسليم الشخصي وأيضا عبر الانترنت، وقد تم استرداد 80 من الاستمارات الموزعة المعتمدة لأغراض التحليل.

2.3. تحليل خصائص عينة الدراسة:

تضمن الجزء الأول من الاستمارة على معلومات شخصية من خلال ستة متغيرات يوضحها الجدول رقم (1)، وفيما يلي تحليل خصائص المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

- **المؤهل العلمي**: 81.25% من أفراد عينة متحصلون على شهادة ليسانس، و11.25% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، و7.5% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه.
- **المسمى الوظيفي**: 41.25 % من أفراد العينة يمارسون مهنة محافظ حسابات"، و36.25% من عينة الدراسة يمارسون مهنة خبير محاسبي، و22.50% من عينة الدراسة يمارسون مهنة مساعد مدقق.
- **الخبرة المهنية**: 18.75% من أفراد العينة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، و27.50% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم بين 5-10 سنوات، و37.50%من عينة الدراسة بلغت الخبرة لديهم بين 10-15 سنة، و16.25% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم أكثر من 15 سنة.

الجدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسب المئوية
المؤهل العلمي	ليسانس	65	81.25
	ماجستير	09	11.25
	دكتوراه	06	7.5
المسمى الوظيفي	محافظ حسابات	33	41.25
	خبير محاسبي	29	36.25
	مساعد مدقق	18	22.50
الخبرة المهنية	اقل من 5سنوات	15	18.75
	من 5-10سنوات	22	27.50
	من 10-15 سنة	30	37.50
	أكثر من 15 سنة	13	16.25

3.3. نتائج اختبار الفرضيات:

أ.اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه " ليس هناك إدراك ووعي لدى مراجعي الحسابات في الجزائر بأهمية قياس جودة التدقيق"، وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على أسئلة القسم الثاني من استمارة الاستبيان التي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم(2)، الذي يوضح الإجابات عن أسئلة هذا المتغير، قيم كل من الوسط الحسابي، الانحراف المعياري. ولقد تم استخدام اختبار(One-Sample T-test) الذي يستعمل لاكتشاف وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لمتوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة بمقارنته بقيمة ثابتة، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم اختيار المتوسط الحسابي الافتراضي (3.4) الذي يمثل الحد الأدنى لدرجة القبول حسب مقياس ليكارت الخماسي للحكم على المتوسطات الحسابية، وتكون الفرضية محققة بمعنى أن افراد العينة يوافقون على محتواها أي وجود تأثير لتلك الفرضية بمعنى مدى أهمية قياس جودة التدقيق عندما تكون T المحسوبة أكبر من T الجدولية أو مستوى معنوية أقل من 0.05، كما يكون التأثير سلبي بمعنى عدم تأثير عبارة جزئية لفرضية عندما تكون T المحسوبة اقل من T الجدولية.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار T للفرضية الأولى

الفقرات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بذل العناية الكافية في عملية التدقيق	4.11	0.318	115.680	0.000
ضمان نوعية جيدة من الخدمات المقدمة	4.14	0.347	106.788	0.000
تحسين نظرة المجتمع حول مهنة التدقيق	3.95	0.447	79.000	0.000
جلب السمعة الحسنة لمكتب التدقيق	4.63	0.487	84.912	0.000
تعزيز ثقة المستخدمين في القوائم المالية	4.25	0.436	87.273	0.000
زيادة عدد العملاء	3.90	0.722	48.303	0.000
زيادة أتعاب المدقق	3.60	0.908	35.444	0.000
تحسين القدرة التنافسية	4.25	0.626	60.683	0.000
تطوير مهنة التدقيق	4.11	0.595	61.799	0.000
مجموع الفقرات	**4.1042**	**0.2189**	**167.679**	**0.000**

يتبين من الجدول رقم(2) بأن المتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات المحور والخاص بفرضية أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي والمقدر بـ 3.40 وقيمة T المحسوبة لكل عبارة من عبارات المحور أكبر من قيمة T الجدولية، كما أن قيمة الدلالة المحسوبة لكل عبارة من عبارات المحور أقل من قيمة الدلالة الافتراضية والمقدرة بـ 0.05، وأن قيمة المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.1042 أكبر من المتوسط الافتراضي المقدر بـ 3.40 وقيمة الدلالة المعنوية لجميع العبارات 0.000 أقل من قيمة الدلالة الافتراضية وهي 0.05، وبناء على هذه النتائج نقوم برفض الفرضية العدمية $H1_0$ ونقبل الفرضية البديلة $H1_1$ التي تؤكد على أن هناك إدراك ووعي لدى مراجعي الحسابات في الجزائر بأهمية قياس جودة التدقيق.

ب. نتائج اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى المتغيرات الشخصية (المؤهل، الوظيفة، الخبرة) "، ولاختبار هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية تم استخدام اختبار التباين الأحادي (one way anova) باستعمال اختبارF الذي يعتمد على تحليل التباين والمتمثل في متوسطات مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي. وقد تم تطبيق هذا الاختبار على آراء العينة حول محاور الدراسة من جهة والخصائص الشخصية لأفراد العينة تبعا لكل من: المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي والخبرة المهنية.

ففي ما يخص المؤهل العلمي فإن الجدول رقم (3) يبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.323 وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.87، وأن مستوى الدلالة يساوي 0.272 وهو أكبر من 5% مما يدل على عدم وجود فروقات بين إجابات المبحوثين تعزى إلى المؤهل العلمي، وبذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى $H02_1$ التي تنص على أنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق في الجزائر تعزى إلى متغير المؤهل ".

الجدول رقم (3): نتائج اختبار F لأثر متغير المؤهل العلمي على آراء العينة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.126	2	0.063	1.323	0.272
	داخل المجموعات	3.661	77	0.048		
	المجموع	3.786	79			

أما بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي فيتضح من خلال الجدول رقم (4) أدناه أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.330 وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.87، كما أن قيمة الدلالة تساوي 0.720 وهي أكبر من 5% الأمر يدل على عدم وجود فروقات بين إجابات المبحوثين تعزى إلى المسمى الوظيفي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية $H02_2$ التي تنص على أنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق في الجزائر تعزى إلى متغير الوظيفة ".

الجدول رقم (4): نتائج اختبار F لأثر متغير المسمى الوظيفي على آراء العينة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	0.032	2	0.016	0.330	0.720
	داخل المجموعات	3.754	77	0.049		
	المجموع	3.786	79			

وبخصوص متغير سنوات الخبرة فإن النتائج الواردة في الجدول رقم (5) توضح أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.330 وهي أقل من قيمة F الجدولية التي تساوي 2.87، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.720 وهو أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروقات بين إجابات المبحوثين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة، أي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة $H02_3$ التي تنص على أنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق في الجزائر تعزى إلى متغير الخبرة ".

الجدول رقم (5): نتائج اختبار F لأثر متغير عدد سنوات الخبرة على آراء العينة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
عدد سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.164	3	0.055	1.144	0.337
	داخل المجموعات	3.623	76	0.048		
	المجموع	3.786	79			

وبالنظر لقبول الفرضيات الفرعية الثلاث فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية العدمية الثانية H02 التي تنتمي إليها التي تنص على أنه " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق تعزى إلى المتغيرات الشخصية (المؤهل، الوظيفة، الخبرة) ".

4. الخاتمة:

من خلال عرض الإطار النظري وتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة التي تناولت مدى إدراك مراجعي الحسابات في الجزائر لأهمية قياس جودة التدقيق تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أن هناك إدراكاً ووعياً لدى مراجعي الحسابات في الجزائر بأهمية قياس جودة التدقيق بدرجة عالية باعتبار قياس جودة التدقيق يساعد مكتب التدقيق بالحفاظ على سمعته ومكانته بين مكاتب التدقيق الأخرى. إضافة إلى تحسين القدرة التنافسية بين مكاتب التدقيق حيث كلما ازداد التنافس بين المكاتب أدى إلى وجود جودة أداء في عملية التدقيق، وأن قياس جودة التدقيق يساعد على تطوير مهنة التدقيق.
- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 5\%$ بين اتجاهات أفراد العينة حول أهمية قياس جودة التدقيق في الجزائر تعزى إلى المتغيرات الشخصية (المؤهل، الوظيفة، الخبرة).

وفي ضوء النتائج التي تمخضت عنها الدراسة يمكن تقديم المقترحات والتوصيات الآتية:

- العمل على توجيه الاهتمام بموضوع قياس جودة التدقيق وإبراز أهميته ودوره في تحسين المستوى لمكاتب التدقيق بشكل خاص ومهنة التدقيق بشكل عام.
- ضرورة قيام مكاتب التدقيق بإنشاء قسم خاص يهتم بقياس جودة التدقيق. واستخدام التقنيات الحديثة في انجاز أعمالهم ووضع برامج مستمرة من أجل تحسين مستوى أدائهم.
- العمل على توحيد معايير وطرق قياس جودة التدقيق والرقابة عليها على المستوى الدولي نظرا لوجود اتجاه نحو الالتزام بالمعايير الدولية.

5. قائمة المراجع:

- أحمد شحاتة شحاتة، وعبد الواهاب علي. (2009). أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات العالمية. الاسكندرية.
- أمير جمال القيق. (2012). مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة. رسالة ماجستير. الجامعية الاسلامية غزة.
- حميدات، محمد، وخليل الرفاعي. (2014). جودة تدقيق الحسابات، قياسها وأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية عليها. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد 14، عدد1.
- سالم عبد الله العتيبي. (من دون سنة نشر). جودة المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات. جامعة أم القرى.
- سمير كامل عيسى. (2008). أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية ادارة الارباح–مع دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مجلد 45، عدد 2.
- سويسي، هواري، وطارق تليلي. (2019). جودة التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الجزائر– دراسة ميدانية. مجلة الباحث، مجلد 19، عدد.1
- عبد السلام الأهدل. (2008). العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية–دراسة نظرية ميدانية. رسسالة ماجستير. اليمن: جامعة الحديدة.
- فتحي سالم عبد الله. (2009). تأثير المقاييس المختلفة التي تحدد حجم مكاتب التدقيق على جودة التدقيق. الجامعة الأردنية.
- محمد إبراهيم النوايسة. (2006). العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد2، عدد3.
- محمود حميدات. (2002). تقييم جودة تدقيق الحسابات في الاردن والعوامل المحددة لها. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك.
- مصباح محمد، البر، ومحمد موسى أحمد. (2016). مصباح محمد يوسف البر، موسى محمد أحمد، " مؤشرات جودة تدقيق الحسابات ودورها في ترقية الأداء المهني: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق بولاية الخرطوم 2014. مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 17، عدد 1.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص169-188

دور بحوث السوق في فعالية ادارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة كوندور –

The role of market research in the effectiveness of risk management in the economic institution- a case study of the Condor Corporation

منيرة لجنف
lADJNEF Mounira
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس _ الجزائر
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
Ladjnefmounira @univ-soukahras.dz

***هدى معيوف**
MAYOUF Houda
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس_الجزائر
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
houda.mayouf@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/11 *تاريخ القبول: 2022/04/28* *تاريخ النشر: 2022/04/30*

الملخص :

هدفت الدراسة لإبراز الدور الفعال لإدارة المخاطر في مجابهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية عامة ومؤسسة "كوندور" خاصة. فهي تستخدم وتستعين بشتى الوسائل من أجل رصدها والتنبؤ بها كبحوث السوق. كما تعمل على ايجاد المنهجية السليمة والحلول الفعالة للتعامل معها. فإدارة المخاطر تضمن للمؤسسة البقاء والاستمرار في الظروف البيئية المعقدة.

الكلمات المفتاحية: بحوث السوق، ادارة المخاطر، فعالية ادارة المخاطر.

تصنيف JEL: M30، D62، D60

Abstract :

The study aimed to highlight the effective role of risk management in confronting risks and threats to the economic institution in general and the "Condor" institution in particular. It uses various means to monitor and forecast it, such as market research It also works on finding the right methodology and effective solutions to deal with it. Risk management ensures the organization's survival and continuity in complex environmental conditions.

Key words: Market research, Risk Management, effectiveness of risk Management.

JEL classification codes: D60 , D62, M30

*** المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات، تغيرات وتطورات في شتى الميادين. من أجل مجاراتها ظهرت تكتلات اقتصادية سارعت لمواكبة التطورات الحاصلة والاستحواذ على السبق لتشتد المنافسة بينها في اكتساب أكبر حصة سوقية.

لتحقيق اهداف المؤسسة تعترضها مخاطر عديدة، تتمثل في حالة عدم التأكد الذي يمثل الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بها.

تعنى ادارة المخاطر بعملية قياس عدم التأكد وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسة، كما تتعرف على الأخطار وتعمل على تقدير حجمها ثم معالجتها باستمرار. كما تعتمد على دراسات السوق في تحديدها.

تعتبر دراسات السوق وسيلة من الوسائل التي تسخدمها ادارة المخاطر من أجل جمع البيانات وتحليل المعلومات اللازمة من اجل رصد جميع المخاطر المتعلقة بالسوق.

1. 1. إشكالية الدراسة

تتعرض المؤسسة الاقتصاية لعدة مخاطر من أجل مجابهتها تعتمد على بحوث السوق التي تعد الركيزة الأساسية في ممارسة التسويق، فموضوعها يعتبر أحد الموضوعات الأساسية، ويرجع ذلك للدور الفعال الذي تؤديه هذه البحوث في ترشيد القرارات التسويقية. ايضا قدرتها على رصد الفرص والتهديدات. لذلك تجد ادارة المخاطر تعتمد عليها بالدرجة الأولى للتصدي للمخاطر التي تواجهها.

وفي هذا الإطار جاءت إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

هل تعتمد ادارة المخاطر بمؤسسة كوندور على بحوث السوق في رصد المخاطر والتصدي لها ؟.

1. 2. الفرضيات

للإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تعتمد ادارة المخاطر في مؤسسة كوندور على بحوث السوق في رصد المخاطر والتصدي لها.

والتي انبثقت منها الفرضيات التالية:

فرضية 01: توجد ثقافة الخطر داخل المؤسسة.

فرضية 02: تستخدم المؤسسة بحوث السوق في رصد المخاطر التي تعترضها.

للاجابة على الفرضيات قمنا بطرح التساؤلات التالية:

س 1 : هل تنتشر ثقافة وجود الر داخل المؤسسة؟؛

س 2: هل تستخدم المؤسسة بحوث السوق في رصد المخاطر التي تعترضها؟.

1. 3. أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

تتجلى الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ يكتسب البحث أهمية كبيرة من خلال تقديمه عرضا لإدارة المخاطر ، حيث يعد من موضوعات الساعة والتي أخذت الحاجة إليها تتزايد أكثر بتزايد حدة المنافسة؛
- ✓ أهمية الدراسة تتضح من خلال ابراز الدور الفعال الذي يلعبه بحوث السوق في ادارة المخاطر؛
- ✓ وقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع نظرا لعدة أسباب ذاتية وموضوعية، فالأسباب الذاتية تتمثل في مدى قناعتنا بالأهمية القصوى لإدارة المخاطر في المؤسسات، أما الأسباب الموضوعية فتشمل:
- ✓ تحسيس المؤسسات الجزائرية بأهمية استخدام ادارة المخاطر لبحوث التسويق وبالتالي زيادة الاهتمام به مما يؤدي إلى تحسين أدائها في ظل المخاطر المحيطة ؛
- ✓ الموضوع يصاحبه نوع من الغموض والتعقيد لذا هو جدير بالدراسة والبحث فيه؛

1. 4. أهداف الدراسة

انطلاقا من أهمية بحوث التسويق في رصد المخاطر ومعالجتها ، تهدف الدراسة إلى:

- ✓التعريف بالمفهوم الشمولي لبحوث السوق وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيه، وتوضيح المنافع التي يمكن جنيها بفضل؛
- ✓التعرف على مدى مساهمة بحوث السوق في رفع كفاءة ادارة المخاطر؛
- ✓تقديم جملة من الاقتراحات للمؤسسة محل الدراسة فيما يخص الموضوع المدروس.

1. 5. الدراسات السابقة

مذكرة ماجستير تحت عنوان ادارة المخاطر في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة س ذ م م للخدمات العامة والتجارة " DOUDAH" من اعداد الطالب بوزيدي لمجد، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2008. 2009، تناول اشكالية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للأخطار المحيطة بها، وكيفية التعامل معها وتجنبها مستقبلا، حيث أولى أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطريقة ادارة مخاطرها.

مذكرة ماجستير تحت عنوان دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته "SCIS" سعيدة، عالجت اشكالية أهمية ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الجزائرية، باعتبارها تعد كآلية انذار مسبق في مواجهة مختلف المخاطر.

مذكرة ماجستير تحت عنوان دراسة اختراق المؤسسة الجزائرية للأسواق الدولية حالة المؤسسة الوطنية " ALZNE" طرح اشكالية كيف يمكن للمؤسسة الجزائرية اختراق الأسواق الدولية في ل الانفتاح الاقتصادي؟

2. ابحاث السوق.

1.2. بحوث السوق.

تعددت التعاريف لبحوث السوق من أبرزها[1]:

عرفته الجمعية الأمريكية:" الطريقة العلمية في تجميع وتحليل البيانات والإحصاءات عن المشاكل المتعلقة بتسويقية السلع والخدمات .

كما عرفها كيز وتايلور بأنها: البحوث المنتظمة والموضوعية لتطوير وتزويد إدارة التسويق بالمعلومات المفيدة لعملية إتخاذ القرارات.

وعرفها ***إسماعيل السيد***، بقوله : " بحوث السوق هي الوظيفة التي تربط المستهلكين والعملاء والجمهور برجل التسويق، من خلال ما تقدمه من معلومات يمكن إستخدامها في تحديد وتعريف الفرص أو المشكلات التسويقية، أو في التوصل إلى بعض التصرفات التسويقية أو تعديلها أو تقييمها، أو في متابعة أداء النشاط التسويقي أو في تحسين الفهم للعملية التسويقية وطبيعتها. وهي في سبيل تحقيق ذلك تحدد المعلومات المطلوبة وتدير وتنفيذ عملية تجميع البيانات وتحليلها وتوصيل النتائج، وما تعنيه من تطبيقات إلى متخذي القرار بالمنظمة"[2].

من خلال التعاريف المقترحة بإمكاننا أن نلمس محتويات بحوث السوق والتي يمكن توضيح جوانبها في النقاط الآتية :

1- إن بحوث السوق تقوم على أساس وجود مشكلة معينة أو خطر معين يترصد المؤسسة، أو ظاهرة معينة أو موضوع محدد له أهمية معينة ويحتاج إلى قدر من البيانات والمعلومات غير المتوافرة

حاليا لدى المؤسسة أو أن البيانات والمعلومات المتوافرة لدى المؤسسة حول هذا الموضوع لا يمكن الإعتماد عليها لعدم التأكد من شمولها أو دقتها أو حداثتها، أو أن الخبرة الحالية لدى المسؤول غير كافية وحدها لإتخاذ القرار المطلوب أو أن هذا الموضوع له أهميته وآثاره الكبيرة بحيث يستدعي ذلك كله ضرورة الدراسة والبحث قبل إتخاذ القرار؛

2- إن بحوث السوق هي منهجا منظما ***Systématique*** وموضوعيا ***Objective***؛

ودعما لهذه النقطة فقد عرف" ***د. عمرو خير الدين"*** بحوث السوق بأنها : " الأسلوب الموضوعي والمنظم لتوليد المعلومات للمساعدة في إتخاذ القرارات التسويقية، ويشمل ذلك تحديد البيانات المطلوبة، وتصميم طرق جمع البيانات وجمع المعلومات، وتحليل وتفسير النتائج"[3].

2. 2. أهمية بحوث السوق

تكمن أهمية بحوث التسويق في تقييم الفرص التسويقية حيث ان النجاح في التسويق الدولي مرتبط بالتقييم السليم لهذه الفرص. حيث يعتمد على فهم وإدراك ما يجري داخل الأسواق[4]. حيث أن تقييم الفرص التسويقية يكمن في الإجابة عن الأسئلة التالية : ماهو حجم السوق الكلي ؟ من هم المستهلكون ؟ ماهي قدراتهم وعاداتهم التسويقية ؟ ماهي العوامل التي تؤثر على تسويق السلع ؟

2. 3. الفرق بين بحوث السوق المحلي وبحوث السوق الدولي

الأساليب والأدوات المستخدمة في بحوث التسويق الدولي لا تختلف عن بحوث التسويق المحلي، فالاختلاف الوحيد يكمن في البيئة. تعتبر البيئة المحدد لماهية الأدوات والأساليب والمفاهيم التي يجب تطبيقها على السوق الدولي. يعود الاختلاف إلى الأسباب الأساسية التالية [5]:

- ✓ وجود أبعاد ومتغيرات جديدة مثل: الرسوم الجمركية، العملات الأجنبية والتغير في قيمتها، وسائط النقل،
- ✓ والوثائق التجارية.
- ✓ التعامل مع بيئات جديدة : حيث تحتاج المؤسسة معرفة ثقافة الدولة وفهم أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة قدرتها على الاستقرار بالإضافة لفهم الأنظمة الاجتماعية واللغة السائدة.
- ✓ عدد العوامل المتداخلة: على إدارة المؤسسة الفهم العميق لعملية التفاعل بين المتغيرات والعوامل في الاختلاف بين الأسواق.

- ✓ اتساع نطاق المنافسة : دخول المؤسسة للسوق الدولي يعرضها للمنافسة التي تختلف عنها في السوق المحلي وكذلك اختلاف في الوسائل والنشاطات.

2. 4. الهدف من القيام بأبحاث السوق

معرفة الوضع الحالي للسوق والمتسوقين فهي تساعد مدير التسويق في فهم السوق من خلال استخدام ذكائه وحسه الخاص، مع الإستفادة من التجارب السابقة وخبرات جميع العاملين في المؤسسة. فأبحاث السوق مؤشر يشير إلى إتجاهات السوق الحالية والمتوقعة

تعتمد أبحاث السوق على قراءة (ماطلبة /يطلبه/ سيطلبه المستهلك) ، وبالتالي ستعتمد على الفهم الصحيح لعلم النفس، فمحاولة فهم الدوافع الإنسانية تتسم بالصعوبة لأنها دائمة التغيير، وهذا مايزيد من تكاليف إجراء أبحاث السوق مما يضطر السوق لقياس المنفعة المنتظرة منها ومقارنتها مع تكلفة الحصول عليها[6].

2. 5. أسباب القيام بأبحاث السوق

تعددت الأسباب من بينها[7]:

أ. فهم السوق ووصف ما يجري فيه البحث التوصيفي: حيث نصنف ونصور ونكشف ما يحدث في السوق فهي توضح الفئة العمرية التي تستخدم منتجات المؤسسة وعدد منافسيها، ونصيب منتجاتها من مبيعات السوق الإجمالية، حيث أنها طريقة شائعة غير أنها تتطلب التمسك بقواعد محددة من أجل الحصول على نتائج بحث دقيقة؛

ب. تجربة أشياء جديدة تماما البحث الإختياري: وجود عناصر جديدة لم يتعامل السوق معها من قبل تجبره على اللجوء لهذا النوع من البحث الاختياري فيلجأ لطرق بحث استكشافية من أجل الاستطلاع على هذه العناصر الجديدة، فهي طريقة مرنة ليست نمطية، تعدد العناصر المجهولة يجعل نتائجها غير مضمونة غير أنها تستخدم نتائجها في بحوث أخرى أكثر دقة.

ج. معرفة كيف سيؤثر متغير ما على متغير آخر البحث التجريبي : ما الذي يحدث لمبيعات منتج ما عند تحسين جودته؟، هنا نتبع طريقة بحث صارمة تقوم من خلالها بتحديد جميع المتغيرات الأخرى ، لنعرف بدقة كيف سيتغير متغير ما على متغير آخر. التمسك بقواعد إجراء الأبحاث التجريبية سيؤدي للحصول على نتائج دقيقة ومضمونة للقرارات التسويقية المبنية عليها. تعتبر دراسة السوق الركيزة الأساسية في ممارسة التسويق الدولي ، تقوم بجمع البيانات وتحليل المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار الدخول للأسواق، كما تعمل على رصد وجميع المخاطر المتعلقة بالسوق.

د. تحديد المشكلة في بحوث السوق : في أي دراسة لبحوث السوق يجب القيام بتحديد مشكلة الدراسة كمنطلق للعملية اذ تعتبر هذه الخطوة بمثابة المبرر الرئيسي للقيام بالدراسة وهي الخطوة الأكثر أهمية حيث أنة في حالة حدوث أي خطأ في تحديد المشكلة سيترتب عليه عدم صحة ودقة جميع الخطوات الأخرى الموالية في هذه الدراسة، وبالتالي الوصول إلى نتائج غير صحيحة أو دقيقة ومنه تكون القرارات المتخذة خاطئة وعليه يتطلب دراسة جيدة للمزيج التسويقي[8]. ويجب على الباحث أن يراعي عند صياغته لمشكلة الدراسة عدة نقاط أهمها: الوضوح، الإيجاز، الواقعية[9].

2. 6. استراتيجيات المؤسسات لطرح منتجاتها في السوق

التسويق يرتكز على مبدأ مفاده أن على المؤسسة ألا تنتج إلا ما تستطيع بيعه ، وسياسة التسويق هي جزء من السياسات العامة للمؤسسة وتوجه السياسات الأخرى، ذلك من خلال تشخيص وتحليل السوق ومحيطه للبحث عن فرص لتطوير أعمال المؤسسة حسب إمكانياته وتجنبا للمخاطر التي يمكن أن تنتج عن التطورات في الوسط المحيط .كذلك تحديد أهداف التسويق على المدى الطويل والموارد الضرورية لتحقيق الأهداف[10].

تنتهج المؤسسة مجموعة من الإستراتيجيات لطرح منتجاتها في السوق فتختار واحدة منها حسب ظروف السوق والمنتج وقد لخصها الباحث ايغور انسوف في اربع إستراتيجيات: إختراق السوق، تنمية السوق، تنمية المنتجات، تنويع المنتجات وذلك وفق مصفوفة النمو كما يبينه الشكل رقم 1 الموالي:

شكل رقم 1 استراتيجيات طرح المنتجات في السوق وفق مصفوفة النمور

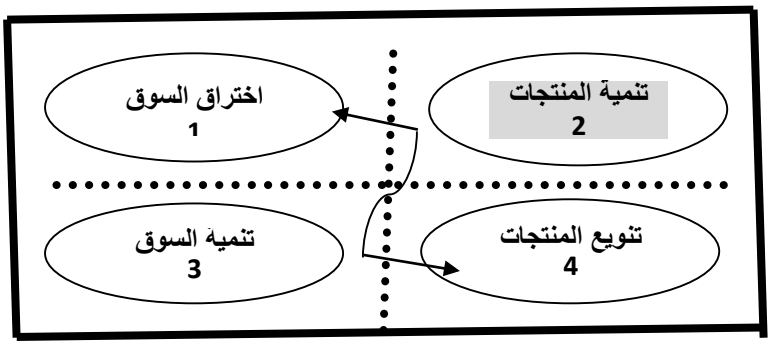

المصدر:.DEMEUR Claude, Marketing, Paris, 1999, P141

يتضح من الشكل:

أ. إستراتيجية اختراق السوق: من أسهل الإستراتيجيات من حيث الاختيار وكذالك المخاطرة وتكون ملائمة في حالات تنمية صناعة او منتج معين في بداية العمر، حيث أن كبرت قاعدة الزبائن في هذه السوق يجعلها تستوعب كل مايطرح فيها ممثلة في الخانة 1 سوق موجودة، منتج خدمات موجودة.

ب. إستراتيجية تنمية المنتجات : تعتمد المؤسسة هذه الإستراتيجية في حال قدرة السوق على استيعاب منتجات وخدمات جديدة، حيث أن هذه الإستراتيجية تتطلب قدرا من تطوير وتنمية المنتجات، وهذه الحالة ممثلة في الخانة 2 سوق موجودة، منتج /خدمات جديدة

ج. إستراتيجية تنمية السوق: في هذه الحالة تبحث المؤسسة على سوق جديدة لتصريف منتجاتها الموجودة كأن تقوم بتصديرها نحو مناطق أو أسواق جديدة، وهذه ممثلة في الخانة 3 سوق جديدة،م نتج /خدمات موجودة.

د. إستراتيجية تنويع منتجات : تزداد درجة المخاطرة والمجازفة حال اختيار هذه الإستراتيجية حيث أن البيئة هنا هي بيئة عدم تأكد، حيث ربما لن يكون بالسوق الجديدة قاعدة زبائن كافية لاستيعاب منتجات وخدمات المؤسسة، لذلك يطلق عليها البعض إستراتيجية الانتحار، وهي ممثلة بالخانة 4 سوق جديدة، منتج /خدمات جديدة.

3. مفهوم إدارة المخاطر:

3. 1. تعريف ادارة المخاطر

"تعتبر إدارة المخاطر تنظيما متكاملا يهدف إلى مجابهة الخطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب[11]." تهدف ادارة المخاطر لوضع سياسة ذات معالم محددة لمواجهة الخسائر المتوقعة أو الحد من وقوع هذه الخسائر.

3. 2. أنواع الخطر

يوجد نوعان من الأخطار نميزها في الآتي[12]:

أ. الأخطار المعنوية الغير اقتصادية: تحقق مسبباتها خسارة معنوية ليس لها صلة بالنواحي المالية والاقتصادية.

ب. الأخطار الاقتصادية: وهي تلك الأخطار التي يكون ناتج تحقق مسبباتها خسارة اقتصادية، فقدان للأصل أو نقص في قيمته أو انخفاض في المبيعات.

3. 3. أنواع المخاطر التى تحدث فى المؤسسات الاقتصادية

المخاطر التى تحدث فى المؤسسات الاقتصادية مرتبة كما يلي [13]:

أ. مخاطر مالية: هي قيمة التقلبات التي تحدث للموازنة كعدم دقة تقديرها، وعدم كفاية المخصصات المالية التي تحول دون تحقيق أهداف المؤسسة.

ب. مخاطر أعطال فنية: وهي الأعطال الفنية والميكانيكة لآلات الإنتاج تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة.

ج. مخاطر الحرائق: تهديدات قد تواجه المؤسسة وتعرض حياة الأفراد للإصابات وتدمير المباني، وإتلاف المحتويات من وثائق وبيانات مهمة نتيجة حدوث الحريق .

د. مخاطر الكوارث الطبيعية: مثل الزلازل والفيضانات والانزلاقات والانهيارات الأرضية التي تحول دون تحقيق الأهداف .

هـ. مخاطر معرفية: نقص الاطارات وتحولها للمنافسين

و. مخاطر صحية: إصابات في العمل الميداني، وتهديدات بيئية وصحية كالتعرض للمواد المشعة والخطرة والتعرض للفيروسات كفيروس كورونا الذي انتشر في العالم اجمع وادى لشل الحركة الاقتصادية وغيرها.

ز. مخاطر قانونية: تدني مستوى الوعي بالتشريعات المنظمة لعمل المؤسسة، وعدم المعرفة بكيفية تطبيق نصوصها وعدم تزويد المعنيين بالتعديلات الواجب إجراؤها لتفادي المخاطر المادية والفنية.

ح. مخاطر سياسية: تتعلق بالأوضاع السائدة في البلد كالحروب والتظاهرات كالربيع العربي في البلدان العربية والحراك الجزائري فيفري 2019.

ط. مخاطر توعوية/ إعلامية: تهديدات تتعلق بعدم تزويد المعنيين بالمعلومات بالدقة الكافية.

3. 4. خطوات ادارة المخاطر

تتميز ادارة المخاطر بعدة خطوات هي[14]:

- ✓ تقرير الأهداف والغايات؛
- ✓ فحص الخطر؛
- ✓ تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة؛
- ✓ تنفيذ القرار؛
- ✓ التقييم والمراجعة.

3. 5. أهمية إدارة المخاطر

مجال إدارة المخاطر واسع ومعقد ويشمل المراحل الآتية[15]:

- ✓ اكتشاف الأخطار ومعرفة مسبباتها.
- ✓ تقييم تأثير الأخطار وتحليلها بالنسبة للممتلكات والأشخاص في حالة تحققها.
- ✓ قياس الأخطار أي معرفة احتمال تكرار كل خطر وما هي الخسائر المصاحبة له واستخدامها في التنبؤ بسلوك الخطر مستقبلا، والاستعداد لمواجهته.
- ✓ اختيار أفضل الأساليب تأثيرا وملاءمة للتعامل مع الأخطار.

من الضروري أن يكون هناك إدارة متخصصة للتعامل مع الأخطار البحتة بالمشروعات ابتداء من اكتشاف الأخطار حتى اختيار أفضل الأساليب للتعامل مع الأخطار.

3. 6. اتخاذ القرارات فى إدارة المخاطر

حدد هاينز Heins خطوات أربعة بشأن اتخاذ القرارات في مجال إدارة الخطر وهي[16]:

- ✓ وضع سلسلة من الإجراءات وقنوات الاتصال من خلال التنظيم تسمح بإجراء اكتشاف كامل كل الأخطار البحتة المحتملة، والتي يمكن أن تنشأ بسبب أنشطة العمل بالشركة.
- ✓ القياس السليم للخسائر المرتبطة بهذه الأخطار .
- ✓ المفاضلة بين بدائل الحلول المختلفة أو سياسات إدارة الخطر.

3. 7. استراتيجية وسياسات إدارة المخاطر

تتعدد سياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر، يمكن وضعها في اربع مجموعات هي سياسة التأمين، سياسة افتراض الخطر، سياسة نقل الخطر وسياسة تخفيض الخطر[17].

أ. سياسة التأمين Insurance

أكثر السياسات إنتشاراً واستخداما في التعامل مع الأخطار على مستوى مختلف كل دول العالم. عند اعتمادها يجب التركيز على:

- ✓ اختيار مؤسسة التأمين التي تتمتع بسمعة تأمينية مالية طيبة في سوق التأمين.
- ✓ استخدام الخبرة في اختيار التغطية التأمينية المناسبة لكل خطر من الأخطار.
- ✓ التفاوض الجيد قد يثمر عن شروط وأسعار تأمينية أفضل.
- ✓ نشر المعلومات لدى كل العاملين بالمشروع.
- ✓ المتابعة الدورية المستمرة لبرنامج التأمين.

ب. سياسة افتراض الخطر:

وهي تقبُل الخطر وما يترتب عليه من تحقق حوادث وخسائر والأعباء المترتبة على ذلك قبولا تاماً. وتطبق دون تخطيط سابق أو حسب خبرة مدروسة لمواجهة الخسائر المتوقعة، كما توجد سياسات مساعدة لسياسة افتراض الخطر أهمها:

- ✓ سياسة الوقاية والتحكم في قيمة الخسارة.
- ✓ سياسة افتراض الخطر بدون تخطيط سابق.
- ✓ سياسة افتراض الخطر حسب خطة موضوعة.
- ✓ سياسة الوقاية والتحكم في قيمة الخسارة.

ج. سياسة نقل الخطر لغير شركات التأمين

ويتم نقل الخطر من طرف إلى آخر عن طريق التعاقد حيث يتعهد صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلى طرف المنقول إليه الخطر والذي يتعهد هو الآخر بتحمل عبء الخسارة التي تحدث عند تحقق الحادث أو الحوادث المنصوص عليها في العقد. وتختص هذه السياسة بالأخطار الاقتصادية الطبيعية في معظم الأحيان وأخطار المضاربة خاصة أعمال التجارة والصناعة في بعض الأحيان.

د. سياسة تجنب الخطر

وهي تجنب الأخطار الحالية التي تواجهها المؤسسة كعدم إنتاج سلع ومنتجات قد تصيب الأشخاص بأمراض مهنية أو التي لها تأثير سلبي علي البيئة والمجتمع. و المستقبلية مثال ذلك عدم شراء عقار بمنطقة تكثر بها الزلازل.

3. 8. علاقة ادارة المخاطر بإدارة التسويق[18]

عند تسويق المنتجات ونقلها الى الأسواق تتعرض للتلف أو الضياع أو السرقة، ينجم عن ذلك مطالبة الزبائن بالخسائر الناجمة، فتعمل الادارتين على التسوية من خلال اتباع سياسة نقل عبء الخطر إلى مؤسسات التأمين.

علاقة قائمة على الثقة المتبادلة تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المؤسسة وبالتالي تكون المخاطر التسويقية والمالية مستحيلة.

ادارة المخاطر تزودها بالمعلومات الدقيقة عن مختلف المشتريات خاصة المتعلقة بالآلات الانتاجية المزودة بوسائل أمان ما يمنع حدوث الأخطار.

4. واقع استخدام ادارة المخاطر لبحوث السوق في مؤسسة كوندور

4. 1. تعريف مؤسسة كوندور

مؤسسة كوندور هي إحدى المؤسسات المكونة لمجمع بن حمادي الذي يتكون من المؤسسات التالية :

- ✓ مؤسسة Gemac لإنتاج البلاط ومواد البناء؛
- ✓ مؤسسة Polyben لإنتاج الأكياس البلاستيكية؛
- ✓ مؤسسة Gerbior لإنتاج القمح الصلب ومشتقاته؛
- ✓ مؤسسة Argilor لإنتاج الأجور؛
- ✓ مؤسسة Hodna Métal تنشط في مجال المواد المعدنية؛
- ✓ مؤسسة Condor لإنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية.

وقد حصلت مؤسسة كوندور على سجلها التجاري في أفريل 2002 كمؤسسة خاصة ذات مسؤولية محدودة، تحت اسم Antar Trade وبدأت نشاطها في فيفري 2003 . ويوجد مقر المؤسسة بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج على مساحة تقدر ب 80104 م ^{2}، برأس مال قدره 2.540.000.000 دج ويتمثل نشاطها في صناعة وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية. حيث تقوم المؤسسة بإنتاج تشكيلة متنوعة من المنتجات مثل أجهزة : التلفاز، الاستقبال الرقمي، المكيفات الهوائية، الثلاجات، الحاسب الآلي، آلات الطبخ والغسيل، قارئ الأقراص المضغوطة...الخ.

4. 2. أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ تقوية مركز المؤسسة في السوق المحلية ورفع قيمة الإنتاج الوطنية وتحقيق احتياجات الزبائن والمتطلبات القانونية والبيئية ؛
- ✓ العمل على نيل شهادات الجودة العالمية الخاصة بالمنتوج والمداومة على تنظيم وتحسين هياكل المؤسسة؛
- ✓ تدعيم الاستثمارات باقتناء وسائل إنتاج عصرية بهدف تطوير وتنويع المنتجات لمواجهة المنافسة القائمة؛

- ✓ تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال العمل على زيادة الحصة السوقية من خلال غزو أسواق جديدة والتواجد في مختلف بلدان المغرب العربي؛
- ✓ التكوين المستمر للعمال والإطارات والاستفادة من توظيف إطارات عالية المستوى والكفاءة؛
- ✓ تطوير الاقتصاد الوطني و توفير منتوج وطني جزائري في السوق والسعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال.

مصلحة الأمن والوقاية: هذه المصلحة لديها المسؤولية في القيام بتغييرات بأجهزة الأمن أو التسيير حسب قرارات المؤسسة، وتقوم بـ:

- ✓ تنشيط وتسيير البرنامج العام للأمن والوقاية من الأخطار التي تهدد المؤسسة وتسيير الوسائل لمكافحة الحرائق أو أي خطر ما؛
- ✓ تنظيم الحراسة والسهر على أمن الممتلكات والأجهزة وعمال الوحدات.

مديرية التسويق: تتمثل مهامها فيما يلي:

- ✓ دراسة وجذب كل ما يتعلق بمعلومات السوق والقيام بحملات الإشهار في كافة وسائل الإعلام؛
- ✓ تنظيم المعارض الوطنية والدولية وتنظيم المسابقات وتسيير موقع الأنترنت؛
- ✓ تدعيم فرق كرة القدم والنشاطات الثقافية والإجتماعية.

توزيع عمال المؤسسة ما بين السنوات 2012ـ 2018.

جدول رقم1 : يمثل توزيع العمال في مؤسسة كوندور

العمال	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اطارات	290	343	499	584	740	461	478
أعوان تحكم	539	666	854	1351	1673	2304	2313
أعوان تنفيذ	2727	3297	3371	3545	3767	3456	3606
المجموع	3556	4306	4674	5480	6180	6221	6397

المصدر: من بيانات المؤسسة

يلاحظ أن عدد العمال في تزايد مستمر وذلك لزيادة حجم المؤسسة وزيادة منتجاتها.

4. 3. مجتمع الدراسة

سلمت 20 استمارة الى عينة من الاطارات، تم استرجاعها كلها.

أ. **التوزيع حسب الجنس**

جدول رقم2 والشكل رقم 2:يمثل توزيع عمال مؤسسة كوندور حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
رجال	14	%70
نساء	06	%30
المجموع	20	%100

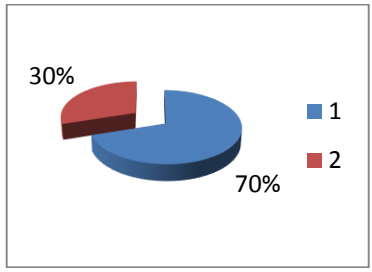

المصدر: من اعداد الباحثتين

من خلال الجدول والشكل يلاحظ أن فئة الرجال تمثل الغالبية بنسبة 70% وبتكرار 14، في حين فئة النساء معتبرة نوعا ما بنسبة 30% وبتكرار 6.

ب. عبارات البيان

تتعامل المؤسسة مع المخاطر بمسؤولية كبرى

جدول رقم 3 والشكل رقم 3: يمثل رأي العينة عن تعامل المؤسسة مع المخاطر

العبارة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	11	%55
موافق	4	%20
محايد	2	%10
غير موافق	2	%10
غير موافق بشدة	1	%05
المجموع	20	%100

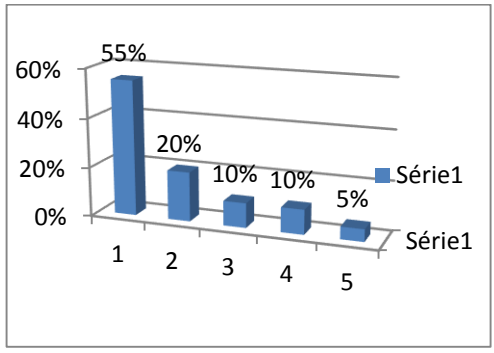

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال الجدول والشكل يتضح لنا أن 75% من أفراد العينة يعتبرون أن المؤسسة تتعامل مع المخاطر بمسؤولية كبرى، في حين 15% لا يعتبرونها مسؤولة في التعامل مع المخاطر، و10% من أفراد العينة لم يجيبو عن البيان.

المؤسسة معرضة للمخاطر

جدول رقم 4 واشكل رقم 4: يمثل رأي العينة ان كانت المؤسسة معرضة للمخاطر

العبارة	التكرار	النسبة
كثيرا	2	%10
كثيرا جدا	3	%15
احيانا	4	%20
قليلا	10	%50
نادرا	1	%05
المجموع	20	%100

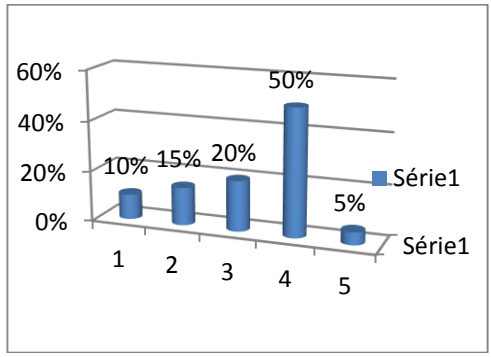

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال قراءة الجدول يتضح أن 45% من أفراد العينة موافقون على أنها معرضة للخطر، في حين 55% من الأفراد يعتبرون أن المخاطر قليلا ما تواجه المؤسسة، وهي نسبة متقاربة.

مصادر المخاطر

جدول رقم 5 والشكل رقم 5 : يمثل مصادر المخاطر

المصادر	التكرار	النسبة
داخلية	7	%35
خارجية	5	%25
داخلية وخارجية	8	%40
المجموع	20	%100

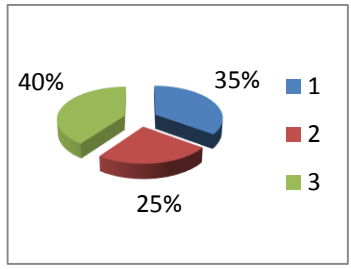

المصدر: اعداد الباحثين

من خلال الجدول والشكل يتبين أن الأفراد يجمعون على أن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة هي داخلية وخارجية بنسبة 40% في حين من يعتبرها داخلية تقدر نسبتهم 35% و 25% يعتبرونها خارجية.

ترتيب المخاطر

جدول رقم 6 وشكل رقم 6: يمثل ترتيب درجة المخاطر في المؤسسة

العبارة	التكرار	النسبة
المنافسة القوية	12	%60
تقليص الحصة السوقية	1	%05

فقدان ثقة الزبائن في المنتجات	3	%15
ضعف قنوات التوزيع	2	%10
غياب خدمات ما بعد البيع	2	%10
المجموع	20	%100

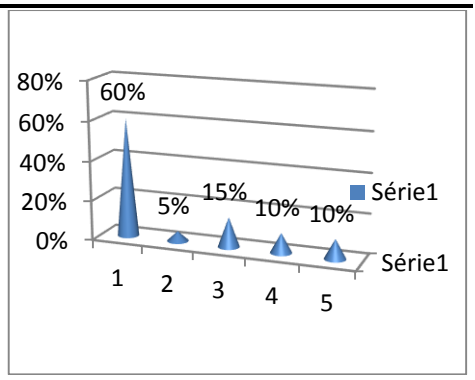

المصدر: اعداد الباحثين

من الجدول والشكل يتبن أن نسبة 60% يعتبرن المنافسة القوية أهم المخاطر تليها نسبة 15% لسبب فقدان ثقة الزبائن في المنتجات، أما ضعف قنوات التوزيع وغياب خدمات ما بعد البيع جاء كل منهما في الترتيب الثالث بنسبة 10% في حين 05% فقط يعتبر ان خطر تقليص الحصة السوقية.

السوق الذي تنشط المؤسسة يشكل مصدرا للخطر

جدول رقم 7 والشكل رقم 7 :يمثل درجة خطورة السوق الي تنشط فيه المؤسسة

العبارة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	11	%55
موافق	7	%35
محايد	1	%05
غير موافق	1	%05
غير موافق بشدة	/	/
المجموع	20	%100

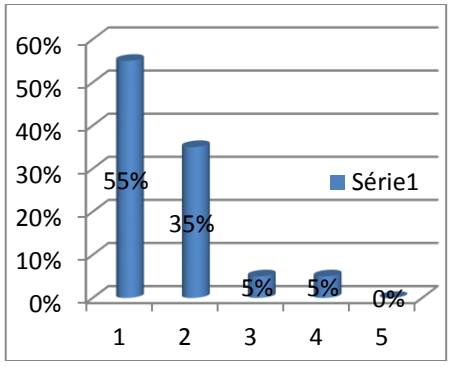

المصدر من اعداد الباحثين

من الجدول والشكل يتبين أن نسبة 90% يعتبرون أن السوق الذي تنشط فيه المؤسسة يشكل مصدرا للخطر في حين نسبة 05% لا يعتبرونه مصدرا للخطر، أما نسبة 05% فهم محايدون.

تعطي المؤسسة أهمية لبحوث السوق باعتبارها تعمل على اكتشاف الفرص والتهديدات

جدول رقم8 والشكل رقم 8 : يمثل أهمية بحوث السوق في المؤسسة

العبارة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	14	%70
موافق	6	%30
محايد	/	/
غير موافق	/	/
غير موافق بشدة	/	/
المجموع	20	%100

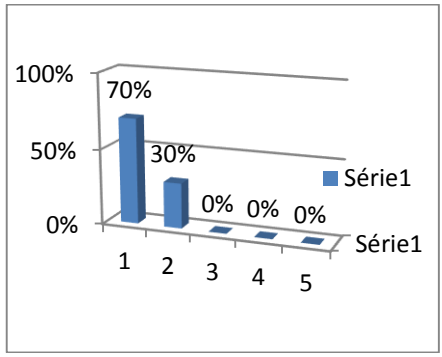

المصدر: من اعداد الباحثين

من الجدول والشكل يتضح أن نسبة 100 % من أفراد العينة يعتبرون أن المؤسسة تولي اهتماما كبيرا لبحوث التسويق من أجل رصد واكتشاف الفرص والتهديدات.

بحوث السوق تعمل على التنبؤ وتوقع اشارات الخطر

جدول رقم 9 والشكل رقم 9 : يمثل درجة تنبؤ بحوث السوق باشارات الخطر

العبارة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	13	%65
موافق	7	%35
محايد	/	/
غير موافق	/	/
غير موافق بشدة	/	/
المجموع	20	%100

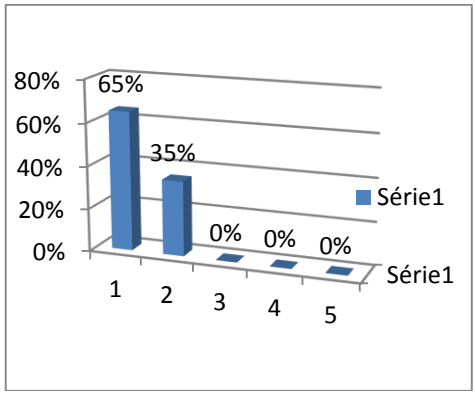

المصدر: من اعداد الباحثين

من الجدول والشكل يتضح أن نسبة 100 % من أفراد العينة يعتبرون أن بحوث التسويق تعمل على التنبؤ وتوقع اشارات الخطر.

تتبنى المؤسسة خطة فعالة للتعامل مع جميع المخاطر

جدول رقم 10 والشكل رقم 10: يمثل تبني المؤسسة لخطة فعالة للتعامل مع جميع المخاطر

العبارة	التكرار	النسبة
موافق بشدة	11	%55
موافق	04	%20
محايد	2	%10
غير موافق	2	%10
غير موافق بشدة	1	%05
المجموع	20	%100

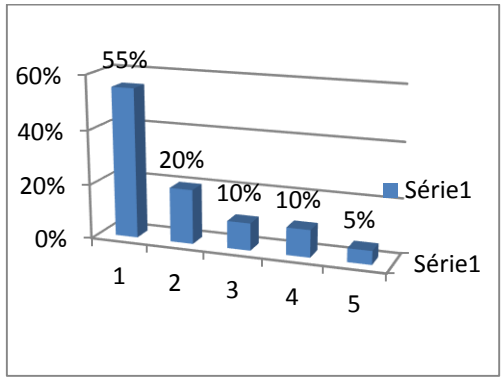

المصدر: من اعداد الباحثين

من الجدول يتضح أن نسبة 75% تعتبر أن المؤسسة تتبنى خطة فعالة للتعامل مع جميع المخاطر، في حين نسبة 15% يعتبرون الخطط غير فعالة، أما نسبة 10% لم يجيبوا على البيان.

فيروس كوفيد 19 المعروف بكورونا سبب خسائر للمؤسسة

جدول رقم11 والشكل رقم 11: يمثل خطر فيروس كوفيد 19 على المؤسسة

العبارة	التكرار	النسبة
كبيرة جدا	17	%85
كبيرة	03	%15
متوسطة	/	/
ضعيفة	/	/
ضعيفة جدا	/	/
المجموع	20	%100

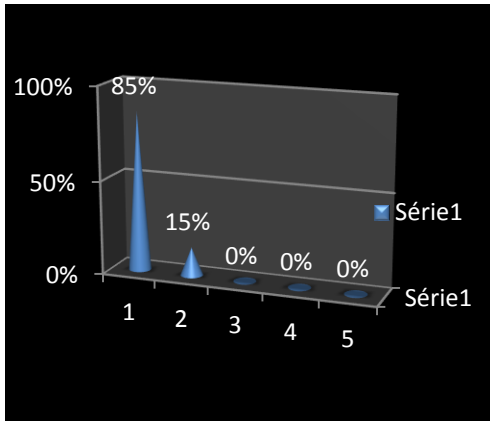

المصدر: من اعداد الباحثين

من الجدول والشكل يتضح أن نسبة 100 % من أفراد العينة يعتبرون أن فيروس كوفيد سبب خسائر للمؤسسة.

من خلال الدراسة يتبين أن مؤسسة كوندور لا تضم ادارة المخاطر في هيكلها التنظيمي وانما تعدم على مصلحة الأمن والوقاية، في حين أن كل ادارة تعنى بمعالجة المخاطر المعرضة لها. من بين الوسائل التي تستخدمها المؤسسة في رصد التهديدات والمخاطر بحوث السوق.

4. خاتمة

تخطيط المؤسسة للمستقبل أمر عسير خاصة وأنها تنشط في بيئة تتغير بسرعة وباستمرار دائم، ما يجعلها عرضة لعدة مخاطر تهدد استقرارها وتسبب لها خسائر جمة، لذلك فالمؤسسة مطالبة بخلق ادارة لتسيير المخاطر واستخدام شتى الوسائل من أجل التنبؤ بالتهديدات وأخذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها حتى تتكيف وتحقق التميز. فتسيير وإدارة المخاطر والتهديدات أصبح ضرورة ملحة وعامل رئيسي في نجاح المؤسسة.

المؤسسات الاقتصادية تواجه جملة من التحديات والرهانات والمخاطر لذلك وجب عليها اعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهتها.

تتعامل ادارة المخاطر مع مختلف المخاطر والتهديدات والفرص من خلال كشف مسبباتها وطبيعتها ثم تقوم بتحليلها وتقييمها لتعالجها ويتم السيطرة عليها.

تلعب البحوث التسويقية دورا كبيرا في ادارة المخاطر من خلال توفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب من أجل التنبؤ بالخطر.

على المؤسسة الاقتصادية أن تتسلح باليقظة حتى تبقى على اطلاع دائم بمستجدات المحيط، وحتى ترصد المخاطر والتهديدات في الوقت المناسب من أجل تجنبها أو حلها واغتنام الفرص.

ان البحث يفتح الآفاق للباحثين لدراسة:

- ✓ دور ادارة المخاطر عند اختراق الأسواق المحلية والدولية.
- ✓ بحوث السوق لرصد الخطر وتقييمه في الأسواق الدولية.

5. قائمة المراجع.

[1]- رماس محمد أمين، دراسة اختراق المؤسسة الجزائرية للأسواق الدولية حالة المؤسسة الوطنية " ALZNE" رسالة ماجستير، مدرسة دكتوراة التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص 11.

[2] : إسماعيل السيد. مبادئ التسويق . المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 1999. ص : 217.

[3] : عمرو خير الدين. التسويق : المفاهيم والإستراتيجيات. مكتبة عين شمس. القاهرة. 1997. ص: 149.

[4]. محمد سيد محمد حسين، التسويق الدولي ودوره في اقتحام الأسواق الدولية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، الجامعة الافتراضية الدولية، 2010، ص 3.

[5]. محمد سيد محمد حسين، مقال " Etude de marché à portée international"، ص 37، https:wwwmanager.go.com/commerce international

[6]. فريحة لندة، دراسة السوق، مطبوعة دروس موجهة لطلبة العلوم التجارية كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015، ص16.

[7]. غول فرحات، التسويق الدولي مفاهيم وأسس النجاحفي الاسواق الدوليةدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 29.

[8] - VERNETTE Eric, Marketing l'essentiel et l'expertise, 4 edition, Paris, 2016, P 243.

[9]. فريحة ليندة، مرجع سابق، ص ص 25-28.

[10]. فيلاني غنية، أساليب تطوير المنتجات في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة عتاد بقسنطينة Gerva ،رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008، ص 67.

. د أسامة عزمي سلام، د شنغري نوري موسى، ادارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن[11]، 2007، ص 55.

[12]. محمد الهاشمي، مقدمة في مبادئ التأمين، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1990، ص 12.14.

[13]. د عاطف عبد المنعم، د محمد محمود الكاشف، د سيد كاسب، تقييم وادارة المحاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، 2008، ص 13.

[14]. الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، معيار ادارة المخاطر.

[15]. نائل محمد المومني، ادارة الكوارث والأزمات، مطبعة الروزنا، عمان، 2007، ص 309.

[16]. بوزيدي لمجد، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2008. 2009، مذكرة ماجستير تحت عنوان ادارة المخاطر في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة س ذ م م للخدمات العامة والتجارة " DOUDAH"، 2008. 2009

[17]. علي فلاح الزغبي، جامعة الزيتونة الأردنية، بلال خلف السكارنة، جامعة الاسراء الخاصة، دور ادارة المخاطر في تعزيز عملية اتخاذ القرار التسويقي الاستراتيجي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي جامعة الزيتونة الأردنية، 2007، ص 13.

[18]. عبدلي لطيفة، دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته" " سعيدة، مذكرة ماجستير تخصص ادارة الأفراد وحوكمة الشركات، مدرسة دكتوراة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان،2011-2012 ، ص 11.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص189-208

واقع وتحديات استخدام الوقود النظيف من أجل تعزيز الانتقال الطاقوي في قطاع النقل في الجزائر.

The reality and the challenges of using clean fuels to enhance the energy transition in the transport sector in Algeria.

* نوارة سياري
Nouara siari
جامعة عبدالحميد مهري قسنطينة 2 الجزائر
Nouara.siari@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/16 تاريخ القبول: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

تهدف الورقة البحثية لتسليط الضوء على دعامة التطور والمحرك الرئيسي للنمو والتنمية وهما قطاع النقل وقطاع الطاقة، فالنقل أكبر مستهلك للطاقة خاصة المصادر الأحفورية التي واجهت عدة اختلالات منها احتمال نضوبها قريبا وتزامن دلك مع الاستهلاك اللاعقلاني وأيضا الأضرار التي تسببت فيها بيئيا وهددت صحة الفرد والحياة على الأرض، ما استوجب اعتماد بدائل جديدة ومتجددة فعالة اقتصاديا وتقنيا ونظيفة بيئيا. الجزائر على غرار الدول باشرت مساعيها وجهودها لتعزيز الانتقال الطاقوي من خلال استخدام الوقود النظيف المتمثل في البنزين الخالي من الرصاص وغاز البترول المميع في السيارات والحافلات وتأكيد نجاعتها مع المحركات وإقبال أصحاب السيارات عليه.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الطاقوي، قطاع النقل، قطاع الطاقة، الوقود النظيف، الجزائر.
تصنيف JEL: Q42,Q35, Q53, Q56, L91, L92,L93,L95.

Abstract :

The research paper aims to shed light on the basics of development and the main drivers to push the growth and development which are the transport sector and the energy sector, as transportation represents the largest energy consuming sector especially fossil sources that faced several imbalances including the possibility of their depletion soon, and this coincided with irrational consumption, as well as the damage they caused to the environment and threatened the health of the individual and life on Earth. This necessitated the adoption of new and renewable alternatives that are economically and technically efficient and environmentally clean. Algeria, like other countries, has embarked on its endeavors and efforts to promote the energy transition through the use of clean fuels represented in unleaded gasoline and LPG in cars and buses, and to confirm their efficiency with engines and the demand of car owners for it.

Keywords: energy transition, renewable fuels, transport sector, energy sector, clean fuels, Algeria.
Jel Classification Codes: Q42, Q35, Q53, Q56, L91, L92, L93, L95.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر قطاع النقل من مؤشرات قياس درجة تطور وتحضر المجتمعات له أهمية معتبرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويلعب دورا فعالا في دفع عجلة النمو والتنمية، عرف عدة تطورات وتحولات تزامنت وقطاع الطاقة حيث يعد من أكبر القطاعات استهلاكا للطاقة خاصة إدا تعلق الأمر بوقود المحركات لكل وسائل النقل على اختلاف أنوعها وأحجامها. أثبتت كل مصادر الوقود الأحفوري نجاعتها الاقتصادية والتقنية إلا أنها على الصعيد البيئي جعلته من أكثر القطاعات تلويثا للمحيط التي تهدد صحة الأفراد وسلامة البيئة من خلال التغيرات المناخية خاصة الاحتباس الحراري. هدا كله استدعى تظافر الجهود العالمية للبحث واستخدام بدائل تكون متجددة وأقل تلويثا، وهنا تصدرت مصادر الطاقات المتجددة القائمة وأصبحت المنقد حيث يوجد منها ماهو متجدد طبيعيا مثل الشمس و الرياح والمياه ومنها ماهو تقليدي لكن أجريت عليه تحسين مواصفات ليصبح نظيفا بيئيا وفعالا اقتصاديا و تقنيا. هدا ما يسمى الانتقال الطاقوي وضرورة تغيير نظام الإنتاج والاستهلاك للمصادر الطاقوية بما يخدم طبيعة الإقتصاد المحلي ويقلل من الأضرار البيئية.

تركز ورقتنا البحثية على تسليط الضوء على تجربة الجزائر كغيرها من دول العالم في تعزيز الانتقال الطاقوي كدعامة وقاعدة متينة في سياستها الطاقوية الحالية في قطاع النقل من خلال استخدام وقود نظيف لا يعتمد على الطاقات الطبيعية كالطاقة الشمسية والرياح والمياه كبعض الدول، بل سارت حذو نماذج أخرى في الانتقال الطاقوي وهو اعتماد الوقود الهجين الدي يعتمد على وقود الديزل والغاز المميع من جهة حتى تضمن التزويد بالطاقة دون الإخلال بالكفاءة التقنية للمحركات ومن جهة أخرى تحسين مواصفات من خلال نزع مركبات الرصاص من البنزين وتعويضها بمركبات أخرى أقل تلويثا وإضرار منه مثل البنزين الخالي من الرصاص.

فعليا باشرت الجزائر بتقديم برامج ودراسات وجهود بارزة تعكس اهتماماتها بالانتقال الطاقوي في قطاع النقل وهنا سيتم عرض أهدافها القصيرة والمتوسطة و الطويلة الأجل في كلا من القطاعين محل الدراسة، وأيضا تبيان الصعوبات والعراقيل التي ستقف أمام مواكبتها للعالم فيما يخص تغيير أسطول النقل بأنواعه من مصادر تقليدية إلى أخرى جديدة متجددة. على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهو واقع وتحديات استخدام الوقود النظيف من أجل ضمان تعزيز الانتقال الطاقوي في قطاع النقل في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. غاز البترول المميع هو الحل الأمثل لتعزيز الانتقال بقطاع النقل نحو الطاقات المتجددة؛

2. يستحيل تغيير أسطول النقل في الجزائر للوقود النظيف دون وضع قيود اقتصادية واجتماعية؛

3. نجاعة استخدام الوقود للمحركات هو عامل الجذب الوحيد لإقبال أصحاب السيارات؛

4. السيارات الكهربائية حلم صعب التحقق في الجزائر.

5. استخدام الطاقة الكهربائية كوقود نظيف أثبت جدواه في النقل الجماعي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تركز ورقتنا البحثية على جملة من المبررات نوجزها فيما يلي:

1. التعرف على مختلف أنواع النقل ووسائله؛

2. التعرف على أنواع الوقود ومصادره؛

3. إبراز محددات الأمن الطاقوي وآلياته؛

4. تسليط الضوء على متطلبات وركائز ودوافع الانتقال الطاقوي؛

5. الاستفادة من تجارب دولية عربية رائدة في استخدام الوقود النظيف وصديق للبيئة؛

6. إبراز دور السلطات الجزائرية في إدراج الاهتمامات البيئية في سياساتها؛

7. معرفة نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري بعد تبنيه للانتقال الطاقوي.

منهجية الدراسة:

في الورقة البحثية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة وعرض إطارها المفاهيمي والنظري وتحليل النتائج على ضوء عرض مؤشرات كمية ونوعية تشير للواقع محل الدراسة ومختلف المتغيرات محل التحليل.

2. الأدبيات النظرية للدراسة:

سيتم عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة كما يلي:

1.2. لمحة عن قطاع النقل:

سنعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للنقل كما يلي:

1.1.2. تعريف وأهمية النقل: يعرف النقل على أنه النشاط الاقتصادي الذي يهدف لخلق المنافع المكانية والزمانية ويضمن التحول الفيزيائي للأفراد والبضائع في فضاء معين من مكان

إلى آخر بواسطة أشخاص طبيعيين أو معنويين باستعمال وسيلة معدة لهذا الغرض، تشرف على إدارته وتنظيمه مؤسسات وهيئات مختصة (سكحال ريمة2010 2011، ص : 04).

تكمن أهمية النقل في أنه يساهم في: تقريب المسافة، توفير الوقت والجهد وربط المناطق بما يضمن توفير الاحتياجات؛ فك العزلة عن المناطق البعيدة وتقليل الفوارق بين الأفراد والمجتمعات؛ تنشيط المبادلات التجارية، فتح أسواق جديدة وتسويق كل أنواع المنتجات؛ تبادل الخبرات، الحضارات، الثقافات والمعلومات؛ تغيير وتحسين السلوكيات الاجتماعية بما يسهل الاتصال الاجتماعي؛ تحسين المستوى المعيشي وزيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي؛ تحقيق الرفاهية، تحقيق النمو والتنمية في كافة المجالات؛ خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة؛ استغلال الموارد المستغلة وغير المستغلة وتوظيفها بما ينفع الأفراد والمجتمعات و غيرها (نوارة سياري، 2013 – 2014، ص: 15).

2.1.2. التطور التاريخي للنقل: اعتُبِرَ النقل منذ القدم من المؤشرات المعتمد عليها لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ارتبط تطوره عبر العصور بتطور أشكال ومصادر الطاقة. عرف عدة تطورات وتحولات جلية ومهمة في تاريخ البشرية حيث كانت أولى رحلات الإنسان على سطح الأرض مشيا على الأقدام بحثا عن ضروريات الحياة لضمان البقاء على قيد الحياة ولكي يحمي نفسه من الطبيعة القاسية التي كان يجهلها وحاول استكشافها ومعرفة خباياها، تكونت الجماعات والقبائل واستخدموا العربات الخشبية البدائية لتُستأنس بعدها بعض أنواع الحيوانات واستخدمت في الرحلات.أدرك أيضا قدرة التيارات المائية وقوة الرياح لتحريك القوارب والألواح الخشبية فوق المسطحات المائية مستعملا المجاديف والأشرعة، من هنا فالنقل البري والمائي هما أولى أشكال النقل.بعدها وخلال الثورة الصناعية تم اختراع المحرك البخاري واستخدامه في مختلف وسائل النقل المتاحة حينها على أوسع نطاق في العالم وعرف الاقتصاد العالمي انتعاشا لا مثيل له ما أحدث قفزات نوعية في مجالي النقل والطاقة. توالت الاختراعات والاكتشافات وتطور النقل بكل أنواعه وبرز النقل الجوي هو الآخر وعرف تطورات عديدة وتم اكتشاف النفط والغاز واستخدمت المشتقات النفطية كوقود في عديد الصناعات والمجالات و دخل العالم في مرحلة التطورات والازدهار الاقتصادي والاجتماعي بالتركيز على تطوير النقل ووسائله وهياكله بما يلبي الحاجات ويشبع الرغبات التي تغيرت عما كانت عليه سابقا وعرفت مرافق ووسائل وهياكل النقل تحسينات وتعديلات حتى أصبحت كما هي عليه الآن (https://www.ida2at.com/10000-years-of-traveling-development-of-transportation,25 MARS 2020, 18 :00).

3.1.2. أنواع، الهياكل القاعدية ووسائل النقل: تختلف معايير تقسيم النقل حيث نجد أنواع تتباين فيما بينها من حيث الوسائل المستخدمة، الهياكل القاعدية، المميزات والعيوب. ركزنا على معيار الحيز المكاني الذي يشغله النقل حيث نجد النقل الفضائي الذي يتم خارج الغلاف الجوي للكرة الأرضية، والنقل الأرضي الذي يتم داخل الكرة الأرضية وينقسم بدوره إلى النقل المائي الذي يتم عبر المسطحات المائية (الأنهار، البحار و المحيطات...) تتمثل وسائله في السفن، البواخر، الزوارق والقوارب أما هياكله القاعدية تتمثل في الموانئ باختلاف أنواعها وأحجامها، النقل الجوي الذي يتم عبر الجو باستخدام الطائرات والمطارات كبنى تحتية، بالإضافة إلى النقل المعلق الذي يتم باستعمال الكابلات والحبال يكون في المناطق الوعرة التي يصعب الوصول إليها حيث يتم باستخدام القطارات المعلقة أو المصاعد الهوائية. أخيرا النقل البري الذي يتم على اليابسة وينقسم إلى النقل البري عبر السكة الحديدية ويستخدم القطارات بمختلف أنواعها ويعتمد على سكة الحديد كهيكل قاعدي والنقل البري عبر الطرقات وهو النقل الذي يستخدم شبكة الطرقات على اختلاف أنواعها وأحجامها كبنية تحتية وتستعمل الوسائل مثل السيارات، الحافلات، الدراجات والشاحنات (يعقوب حريز2010 2011، ص ص: 10- 12).

2.2. لمحة عن الوقود الأحفوري والوقود النظيف:

الطاقة قطاع إستراتيجي يستخدم في جل المجالات خاصة كوقود لوسائل النقل، سيتم عرض المفاهيم حول الوقود كما يلي:

1.2.2. تعريف الوقود الأحفوري والوقود النظيف: الوقود الأحفوري هو بقايا الكائنات الحية (نباتات وحيوانات) المدفونة تحت طبقات القشرة الأرضية لملايين السنين تعرضت لدرجات حرارة وضغط مرتفعة جدا ما أدى لتركيز مادة الكربون فيها وتحولت لوقود لإنتاج الطاقة (عبد الرزاق مقري، مقال حول الانتقال الطاقوي هو الحل، 2017). يمثل الوقود الأحفوري 80% من الطاقة المستخدمة اليوم. الوقود النظيف هو كل مصدر طاقوي جديد ومتجدد أو مصدر أحفوري أجريت عليه تحسين مواصفات لضمان الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات الملوثة الذي تسبب فيها المصدر المستخدم، تستمد من موارد طبيعية لا تنفذ أبدا فهي مصادر دائمة ما دامت الحياة قائمة ليس لها عمر افتراضي ولا يؤدي استعمالها إلى الإضرار بالبيئة كما أنها متوفرة في كامل المعمورة يمكن الاستفادة منها مباشرة دون تنقيب (يعرب قحطان الدوري، الطاقة النظيفة، مجلة الجزيرة، 13 نوفمبر 2019، 13:00).

2.2.2. مصادر الوقود الأحفوري والوقود النظيف: تتمثل مصادر الوقود الأحفوري في النفط، الغاز الطبيعي والفحم. يمكن تلخيص مصادر الوقود النظيف في:الطاقة الشمسية (الطاقة الشمسية الكهروضوئية، الطاقة الشمسية الحرارية)، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الحرارية الجوفية ، الطاقة الحيوية.

3.2.2. مميزات وعيوب الوقود الأحفوري والوقود النظيف: يتميز الوقود الأحفوري بكثافة طاقوية عالية ،سهولة نقله وتخزينه، بمعالجته بتروكيميائيا يمكن الحصول على أنواع مختلفة منه. من سيئات استخدامه احتراقه الذي يعد من عوامل تلوث الهواء والتسبب في الاحتباس الحراري الناتج بدوره عن غازات تغلف المجال الجوي وتمنع الانعكاس الحراري الصادر عن الأرض من انتقاله إلى خارج الكوكب ما يرفع درجات حرارة الأرض ويزيد التصحر والجفاف (مميزات وعيوب الوقود الأحفوري،30 أفريل 2020، 23:00، https://www.aljazeera.net,). تتميز الطاقة المتجددة بأنها: تحافظ على صحة الفرد وسلامة البيئة؛ تتجدد باستمرار ولا يمكن أن تنضب؛ لا تتسبب في التلوث؛ تتوفر في كل دولة ولا داعي لنشوب الحروب والنزاعات؛ تستخدم تكنولوجيات حديثة ونظيفة؛ أسعارها مستقرة نسبيا؛ تخلق فرص عمل جديدة (حسام الشيمي، 2014، ص: 39).

3.2. لمحة عن الأمن الطاقوي والانتقال الطاقوي:

يعتبر تحقيق الأمن الطاقوي من ركائز الاقتصاد ومن أبرز أبعاده الانتقال الطاقوي كما يلي:

1.3.2. ماهية الأمن الطاقوي: سنعرض لمحة وجيزة على الأمن الطاقوي.

أمن الطاقة هو موثوقية توفير إمدادات الطاقة بمصادر متنوعة بما يضمن أمن الإمدادات، موثوقية نقلها بحيث تكون شبكات النقل متوفرة وموسعة وموثوقية التوزيع وتسليمها للمستهلك النهائي طبقا لمعيار الوقت والنوعية و بأسعار معقولة (الوليد أبوحنيفة، 19 أوت 2021، 20:00). تتمثل أبعاد الأمن الطاقوي في بعدين هما البعد الخارجي يركز على اللجوء لمصادر خارجية لتغطية العجز وهذا ما يعرضها لخطر التبعية التامة لاقتصاد الدولة المصدرة وخطر وقف الإمداد لظروف طارئة أو عمدا كوسيلة ضغط، أما البعد الداخلي يهتم بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لإنتاج وتخزين الطاقة ونقلها وتخزينها (ليلى لعجال، 2020، ص:165).

ينعكس أمن الطاقة بأكثر من شكل في الاتجاه الذي يدعو للخطر حيث يتسبب في أزمات غذائية وصحية ويؤثر على الحياة على الأرض بسبب تغييرات المناخ لذلك تسعى الدول لتعزيز

أمن الطاقة مع الحفاظ على النظم الجيولوجية رغم التحديات بالأخص الدول التي ليس لديها مصادر طاقوية أو احتياطات نقدية لاستيراده والمتمثلة فيما يلي (ضحى حمادة،30 جويلية 2021، 12:30، https://www.almrsal.com): قدرة الدولة على الاعتماد على الطاقة الأجنبية؛ الاحتياطي الاستراتيجي الوطني الذي يكون كافيا لمواجهة الطلب من ارتفاع أو نقص أو انقطاع؛ توفر الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة ومرافق توليد الطاقة المحلية لتلبية الطلب؛ الاهتمام بالتحديات البيئية؛ الحرص على التنوع في اختيار المصادر التي يتم الاستيراد منها؛ الحفاظ على فعالية الطاقة وكفاءتها حيث أن التقليل من كثافة الطاقة سيؤدي إلى قلة الاعتماد عليها (سنوسي بن عبو، سعيدة طيب، 2018، ص: 39).

يرتبط أمن الطاقة بالمحددات التالية (إدريس عطية، عز الدين عطية، جانفي 2021، ص ص: 3،4): التهديدات الطبيعية مثل تركز مصادر الطاقة في المناطق غير مستقرة تتهددها البراكين والأعاصير؛ اختلال ميزان العرض والطلب في الأسواق العالمية حيث هناك ارتفاع متزايد في الطلب مقابل انخفاض وتراجع محسوس في الإنتاج العالمي؛ القيود المفروضة على إمدادات الطاقة مثلا يصبح مصدر غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي والقيود الحكومية للحد من العرض منها الحظر والمقاطعة؛ استهداف الجماعات الإرهابية لمصادر الطاقة وإمداداتها؛ تحديات شركات النفط العالمية ووضعها السياسي؛ حدوث تغيير جدري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة؛ سيطرة الدول المنتجة على سياسات الإنتاج (نبيل بن حمزة، 2021، ص: 86).

2.3.2. تعريف الانتقال الطاقوي وركائزه: سنتطرق لتعريف الانتقال الطاقوي، متطلباته.

يمثل الانتقال الطاقوي الانتقال من نظام إنتاج واستهلاك يرتكز على الطاقة الأحفورية إلى خليط طاقوي بكثافة كربونية أقل وبنسب نامية للطاقات المتجددة. وهو حالة وقعت مع الفحم عند اكتشاف البترول والغاز ومع البترول والغاز مع بداية استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية. عند الانتقال لاستعمال أنواع جديدة من الطاقة تبقى القديمة مستعملة حسب وفرتها وميزان منفعتها ومضارها، وثمة كلمة تحولت إلى مثل شائع في عالم الطاقة وهو عند الخروج من العصر الحجري لم ينته الحجر وحين ينتهي عصر البترول لن ينته البترول.

تتمثل أهم متطلباته في: وجود رغبة سياسية واضحة من القيادة العليا للدولة في التخلي التدريجي عن الطاقات التقليدية لصالح الطاقات المتجددة؛ توفير السيولة اللازمة لضمان عملية التحول؛ إشراك القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا المجال؛ إبرام اتفاقيات دولية

وعقد شراكة لتطوير توليد وصناعة الطاقات المتجددة؛ تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي في مجال الطاقات المتجددة؛ فتح أسواق خاصة بالطاقات المتجددة تتسم بالمرونة والوضوح في التعاملات (عائشة عميش، سهام طرشاني، 2020، ص: 208). توجد ثلاثة أبعاد للانتقال الطاقوي يجب الموازنة بينها وهي: ضمان الأمن الطاقوي لتحقيق نجاعة توفير الطاقة للأجيال الحالية والمستقبلية؛ العدالة الطاقوية بتوفير الطاقة للكل؛ صيانة البيئة بشكل دائم من خلال الفعالية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة (خبابة عبد الله، خبابة صهيب، كعرار أحمد، 2013، ص:47).

2.3.2. أهداف الانتقال الطاقوي: تتمثل أهداف الانتقال الطاقوي في: المحافظة على أمن واستقرار وسيادة البلاد؛ المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى؛ ضمان الاحتياجات الطاقوية الوطنية بشكل دائم وبأسعار معقولة؛ تأجيل الذروة الطاقوية ما أمكن بتوسيع وتطوير مجال الاستكشاف؛ توفير موارد مالية لدعم التنمية بتصدير الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة؛ توفير شروط التنمية الوطنية المستدامة بأركانها المعروفة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا؛ توفير شروط التنمية المحلية ومحو الفوارق الاجتماعية (زهير الراشدي، 06 مارس 2021، 12:00، https://www.aljamaa.net/ar).

3. الدراسة التطبيقية:

سيتم عرض واقع قطاعيْ النقل والطاقة في الجزائر على وجه الخصوص، مدى نجاعة استخدام الوقود النظيف في الدول عربية والجزائر تحديدا.

1.3. واقع الطاقة والانتقال الطاقوي في الجزائر:

انتهجت الجزائر سياسة طاقوية بخصائص فريدة تبرز نقاط القوة والضعف فيها كما يلي:

1.1.3. طبيعة وأبعاد أزمة الطاقة الأحفورية والفعالية الطاقوية في الجزائر: انتهجت الجزائر سياسة طاقوية بخط مستقيم واحد بمعنى استخراج أكبر قدر من الطاقة وبيعها في الأسواق العالمية لتحويلها لموارد مالية نجحت في تثبيت السلطة الحاكمة لكنها فشلت في تحقيق التنمية المستدامة والنمو.لم تكن استراتيجية استغلال تضمن نصيب الأجيال المستقبلية وتحول المداخيل لثروة إنتاجية، وتنمي نسب الاسترجاع وتدعم جهود البحث والتنقيب والاستكشاف وتخفف عن المزيج الطاقوي التقليدي.

إن مشكل الطاقة في الجزائر لا يتعلق بهبوط أسعار البترول كما يتم الترويج له لكنه مشكل تراجع الإنتاج وعدم تجديد الاحتياطات منذ أكثر من 10 سنوات، ومشكل ارتفاع الاستهلاك

المحلي بسبب ارتفاع عدد السكان وقلة الفعالية الطاقوية. طبيعة هذه الأزمة هي التي تهدد تحول الجزائر من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة في آفاق 2030. كان الاعتقاد السائد هو أن الذروة البترولية الجزائرية كانت سنة 1978 كانوا خاطئين لأن الإنتاج وصل إلى أعلى مستوى سنة 2006 في حدود 64 مليون طن بمعدل 1,2 مليون برميل يوميا ثم تراجع الإنتاج إلى 50 مليون طن في 2014 بمعدل 22 % في ثمان سنوات بين 2006 - 2014.

إن أكثر ما يهدد الأمن الطاقوي الجزائري هو الاستهلاك المحلي المفرط للطاقة وعدم استغلال هذه الثروة لخلق ثروة أخرى دائمة في المجالات الإنتاجية حسب الوكالة الدولية للطاقة جل استهلاك الطاقة في الجزائر للاستعمالات المنزلية % 29.5 وللنقل 46.4 % ولا يأخذ القطاع الصناعي سوى 17.4 % وقطاع الخدمات 6.1 % والقطاع الفلاحي 0.6 %. موضحا الفرق مع الدول الأوروبية التي تستعمل 45% من الطاقة في الصناعة و10% في الاستهلاك المنزلي. إن نصيب العائلة الجزائرية من الكهرباء سنويا بين 1800 و2000 كيلواط ساعي أكثر من المعدل الدولي الذي يتراوح بين 200 - 250 كيلواط ساعي أي قرابة 10 مرات أكثر وبخصوص الكلفة تدفع الأسرة الجزائرية 10 مرات أقل من المعدل العالمي.

السوق الوطني استهلك ما يفوق 13 مليون طن في 2015 بارتفاع 5.7 % بسبب ارتفاع الطلب على البنزين 7.5% والمازوت 5.6% واضطرت سوناطراك لاستيراد كميات معتبرة لتغطية حاجيات السوق المحلية حيث بلغ حجم الواردات في هذه الفترة 3.4 مليون طن أي بزيادة 64 % منها أكثر من 80 % من البنزين والمازوت. إن كثرة استعمال السيارات وبسبب الازدحام تضيع الجزائر 150 مليون دولار تضيع كل سيارة لترا من الوقود في الانتظار أثناء الازدحام يجعلنا نضيع 500.000 لتر يوميا.

2.1.3. طبيعة وأبعاد استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر: عرفت الجزائر تأخرا كبيرا في مجال الطاقة المتجددة لكنها تسعى جاهدة لمواكبة التطورات حيث تبنت سنة 2011 برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (2011-2030) كقاعدة جيدة لاستدراك الانقطاع الطويل منذ المحاولة الأولى في الثمانينيات لجعل الطاقات المتجددة في عمق السياسة الطاقوية والتوجهات الاقتصادية الجزائرية. ثم جاء البرنامج الوطني المتمم والمعدل لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة (2015-2020-2040) في فيفري 2015 فكان اعترافا ضمنيا لعدم نجاح البرنامج السابق ولكنه أعطى نفسا جديدا تسببت فيه الهزة البترولية بعد انهيار أسعار النفط.

3.1.3. آليات وضوابط تحقيق الانتقال الطاقوي: إن مسار الانتقال الطاقوي صعب وطويل يرتبط بالإرادة السياسية والواقع الاقتصادي والبيئي ونوعية الحكم والإدارة وثقافة المجتمع وتحولات أسواق الطاقة الأحفورية والبديلة. لضمان الاستمرار في السير نحو الانتقال الطاقوي وتنفيذ البرامج المقترحة والمسطرة لاسيما الفعالية الطاقوية نقترح: اعتباره أولوية وطنية تتعلق بالسيادة الوطنية؛ تفعيل المجلس الأعلى للطاقة وضمان استقلاليته لتحديد الرؤى والسياسات الطاقوية؛ تحديد هدف واضح للطاقات المتجددة في الخليط الطاقوي وجعله تحديا قوميا يعمل الجميع على الوصول إليه: 60 % سنة 2030 (التاريخ المتوقع لزوال التصدير) و80% سنة 2040 (التاريخ المتوقع لزوال الإنتاج)؛ إصدار قانون خاص سنة 2025 لإطلاق أول مفاعل نووي للأغراض السلمية؛ تشكيل صندوق الانتقال الطاقوي يخصص لتكاليف واستثمارات الطاقات المتجددة؛ تعميم وتبسيط استعمال الطاقات المتجددة على مستوى المؤسسات والعائلات وخلق سوق واعدة؛ خلق مسار علمي وتخصصات مهنية في الطاقات المتجددة وتشجيع الأبحاث والدراسات في المجالات التكنولوجية؛ تطوير الموارد البشرية وخلق مهن جديدة؛ تغيير ثقافة الإنتاج والاستهلاك في المجتمع.

2.3. تجارب عالمية في نجاح استخدام الوقود النظيف في قطاع النقل في الجزائر:

سنعرض تجارب عربية ناجحة في استخدام الغاز المسال كقفزة نوعية في مجالي النقل والطاقة:

1.2.3. التجربة العراقية في استخدام الوقود النظيف – الغاز المسال –:

في العراق افتتحت محطات لتعبئة الوقود لتشغيل السيارات بالغاز السائل لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، بعد أن وصل العراق إلى حالة الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغاز السائل أصبح يصدّره. الوقود الجديد فائق الجودة ورخيص الثمن ذات أوكتاين يصل إلى 110 دينار للتر بدل 200 دينار، فضلا عن أنه صديق البيئة ويحافظ على العمر التشغيلي لمحركات السيارات ويقلل كلف الصيانة.كما أن إنتاجها للغاز المصاحب يبلغ حاليا 1250 مليون طن^3 قياسي بعد أن كان العام الماضي 600 مليون طن^3 قياسي (العراق يجري تجربة ثانية لاستخدام الغاز السائل في السيارات، مجلة الاتحاد، 15 أوت 2020، 12:15).

2.2.3. التجربة القطرية في استخدام الوقود النظيف – الغاز المسال –: دشنت شركة مواصلات مع شركة وقود وبحضور معنيين من جهات اقتصادية وبيئية وأمنية في حدث فريد من نوعه أول سيارة تعمل بالغاز الطبيعي المسال في أول تجربة لبدء تسيير سيارات أجرة تعمل

بالغاز المسال وهي الأولى من نوعها في المنطقة تحمل شعار كروة صديقة البيئة بهدف ترويج الدوحة عاصمة للطاقة النظيفة. تعتبر شركة وقود هي الموزع الحصري للغاز المسال في قطر استثمرت في تأسيس صهاريج جديدة لخدمة العملاء وتزويد الصناعات والمطاعم والشقق والفنادق والفيلات بالإضافة إلى استثمارها 120مليون ريال في إنشاء مركز لتعبئة وتوزيع الغاز المسال في المدينة الصناعية الجديدة (أول سيارة أجرة بالغاز المسال في الدوحة، 2020، 12:30).

3.2.3. التجربة المصرية في استخدام الوقود النظيف – الغاز المسال –:

شجعت الحكومة المصرية مبادرة تحويل السيارات إلى الغاز الطبيعي الأقل تكلفة والأكثر وفرة فسعر م^3 2.75 جنيه في حين سعر لتر بنزين 95 يبلغ 7.75 جنيه وسعر لتر بنزين 80 يبلغ 5.5 جنيه وسعر لتر بنزين 92 يبلغ 6.75 جنيه (أحمد سالم، ، 15 أوت 2020، 12:00).

3.3. مؤشرات كمية ونوعية للدلالة على فعالية الانتقال الطاقوي في النقل في الجزائر:

سنتطرق للمؤشرات الكمية والنوعية للدلالة على نجاح الانتقال الطاقوي في النقل في الجزائر:

1.3.3. مؤشرات كمية ونوعية لاستخدام الوقود النظيف في النقل في الجزائر:

انخفضت مبيعات البنزين العادي 2 % في حين تراجعت مبيعات البنزين الممتاز 11% بالمقابل ارتفع استهلاك البنزين دون رصاص 11 %. تقلصت المبيعات الإجمالية لهذه الأصناف 2 % أما بالنسبة للمازوت سجل استهلاكه زيادة 2 % كما عرفت الكميات المسوقة من سيرغاز ارتفاعا 14 % (استهلاك الوقود في الجزائر في منحى تنازلي، 26 سبتمبر 2021، 10:00).

تم إعداد برنامج بخصوص قدرات تخزين الوقود بأنواعه حيث حاليا لدينا 12 يوما من قدرات التخزين سيصل مستقبلا 30 يوما؛ تم تحويل 5000 سيارة عبر التراب الوطني إلى وقود سيرغاز؛ سيتم استهلاك 3 ملايين طن من سيرغاز بما يقابلها 340 ألف سيارة وسيقلص البنزين بما يقارب 2 مليون طن؛ تتوفر في الجزائر أكثر من 600 محطة بنزين تقدم خدمات سيرغاز من مجمل 2200 محطة وتم تسطير برنامج للاستثمار في أكثر من 1000 محطة أي تتحول النسبة من 27 % إلى 70 % من التغطية الوطنية؛ تم إنجاز مشروع 30 محطة الخضراء متخصصة في وقود غاز البترول المميع ستكون عمومية وتابعة للخواص؛ يوجد دعم للمستهلك بحوالي 25 ألف دج من تكلفة التحويل المقدرة 36 ألف دينار والأولوية معطاة لسيارات الأجرة مشيرا إلى سعره المقدر 9 دج؛ (نفطال تسعى لتزويد 340 ألف مركبة بسيرغاز في آفاق 2020، 26 سبتمبر 2021، 10:05)؛ توجد حاليا أكثر من ألف نقطة بيع لغاز البترول المميع وهو وقود موزع على الشبكة

الوطنية لمحطات الخدمة التي تسيرها نفطال بمعدل مساحة بين المحطات يقدر بأقل من 50 كلم شمالا وأقل من 100 كلم في جنوبا وطاقة إجمالية تفوق 16000م^3. نفطال تتوفر على 200 ورشة ومركز لتحويل السيارات لغاز البترول المميع في حين أن حظيرة السيارات التي تسير بهذه المادة تقدر 250000 مركبة مقابل معدل استهلاك سنوي يبلغ 350000 طن متر؛

شرعت الجزائر في تجريب هذا الوقود على حافلات مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري لمدينة الجزائر إيتوزا التي كانت تعمل بالديزل وبخصوص إيجابيات هذا الوقود الهجين الثنائي *مازوت- جي بي أل* التركيبة ليست جديدة تعتمد على ضخ المحرك لنوعين من الوقود دفعة واحدة لسير المركبة عكس ماهو معمول به في سيارات سيرغاز التي تشتغل إما بالبنزين أو غاز البترول المسال (نادية سليماني، المركبات العادية يمكن تزويدها بالوقود الهجين مستقبلا، 25 نوفمبر 2020، 10:00)؛يوجد مشروع نموذجي آخر قيد التطبيق يتمحور حول مراكز تحويل شاحنات إلى الغاز الطبيعي المضغوط؛ أعلنت نفطال عن خطة تطويرية (2017-2030) رُصد لها غلاف مالي 564 مليار دينار تشمل تطوير وعصرنة شبكة محطات الخدمات إضافة إلى ترقية الوقود النظيف؛ يتطلب تطوير شبكة محطات الخدمات غلافا ماليا 203 مليار دج في حين سيكلف رفع قدرات التخزين 152 مليار دج؛ ارتفعت حصة البنزين دون رصاص من 29 % خلال 2015 إلى 40 % خلال 2020؛ سيتم اقتصاد نفقات العائلة الجزائرية من 200 ألف – 280 ألف دج سنويا وهو الفارق بين استخدام الوقود التقليدي وغاز البترول المميع؛ في إطار انتقال لنوع واحد من البنزين تم لأكثر من سنة وقف إنتاج البنزين بالرصاص والبدء بعملية تنقية الخزانات على مستوى مصافي سوناطراك وخزانات نفطال حيث يتوقع أن تكون 90 % من المحطات في الوطن مزودة ببنزين واحد فقط؛ ارتفاع استهلاك البنزين الخالي من الرصاص بنسبة 85 % خلال 2019 – 2020 وانخفاضه في البنزين العادي 59 % والبنزين الممتاز 61 %؛ تعتبر منطقة الشرق في البلاد الأكثر استهلاكا للوقود بنسبة 38 %، تليها منطقة الوسط بنسبة 26 %، تليها منطقة الغرب بنسبة 21 % وأخيرا منطقة الجنوب بنسبة 15 % (نفطال تخطط لتطوير استعمال الوقود النظيف لتقليص اللجوء إلى المازوت، 17 فيفري 2021، 10:30).

يبقى غاز البترول المميع سيرغاز الخيار المتاح للتوفيق بين الكلفة الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة فهو في ظل الظروف الراهنة البديل الاقتصادي والبيئي لكنه يتطلب تحفيزا لتشجيع الطلب على تركيب التجهيزات مع الحرص على احترام المعايير الفنية والأمنية. تتجه الجزائر إلى رفع تحد اقتصادي وبيئي بالإعلان عن التوقف تدريجيا عن استهلاك وقود البنزين الممتاز بداية 2021

واستعمال البنزين بدون رصاص مع تشجيع تحويل المركبات إلى نظام غاز البترول المميع؛ تم الشروع في تنفيذ تجارب نزع مادة الرصاص من البنزين وتوقيف إنتاج البنزين الممتاز والعادي وتعويضهما بالبنزين دون رصاص بطاقة إنتاج 1 مليون و300 ألف طن في انتظار أن ينافسه غاز البترول المميع في المدى القصير على أن يكون المستقبل للسيارة الكهربائية التي تمثل الحل الجذري لانبعاث الغازات (سعيد بن عياد، 16 جانفي 2020، 15:00).

2.3.3. مؤشرات كمية ونوعية على واقع قطاع الطاقة وقطاع النقل في الجزائر:

سيتم عرض واقع قطاع النقل والطاقة في الجزائر كما يلي:

تطورت مساهمة قطاع النقل في إجمالي الناتج المحلي الخام 2006 – 2013 أصبحت 2186786.5 مليون دج مقارنة 1055076.5 مليون دج بمعدل 107.26 % أي البلاد تسعى للنهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات كما هو في الجدول 01.

الجدول رقم 01: مساهمة قطاع النقل في إجمالي الناتج المحلي الخام للاقتصاد الوطني 2006 – 2013

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع النقل	1055076.5	1174774.0	1245245.3	1340454.5	1471417.5	1693677.1	1693677.1	2186786.5

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على: سمير بوختانة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، جوان 2017، ص: 54).

تطورت مساهمة قطاع النقل في القيمة المضافة 2008 – 2014 حيث أنها 1556077.9 مليون دج مقارنة 830341.5 مليون دج بمعدل 87.40 % في الجدول 02 وهنا يبرز دوره الفعال على المستوى الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية المحلية.

الجدول رقم 02: مساهمة قطاع النقل في القيمة المضافة 2008 – 2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع النقل	830341.5	865214.5	933707.6	1074147.7	1194861.7	1462802.2	1556077.9

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على: سمير بوختانة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، جوان 2017، ص: 54).

يمثل النقل أكبر القطاعات الاقتصادية المستهلكة للطاقة بنسبة 56.80 % ينقسم على النقل بالسيارات 46.48 %، النقل بالشاحنات 32.22 %، النقل بالطائرات 11.62 %، النقل بالسفن 9.68 %؛ يعتبر النقل من أكبر القطاعات الاقتصادية تلويثا للبيئة بنسبة 35 % من إجمالي الانبعاثات حيث أن النقل البحري مسؤول عن 11 % في حين النقل الجوي مسؤول عن 10 %؛ تقلل السيارات الهجينة الانبعاثات من 26 % إلى 90 % أقل من السيارات العادية؛حسب منظمة الصحة العالمية 9 من بين 10 أشخاص في العالم يتنفسون هواء ملوث

وتبلغ الوفيات 7 ملايين كل سنة بسبب تلوث الهواء الداخلي والخارجي تسبب بالسكتة الدماغية 25 %، أمراض القلب 25 %، انسداد الشعب الهوائية 43 % والالتهاب الرئوي 29 %؛ 90 % من هده الوفيات تقطن الدول متوسطة ومنخفضة الدخل في آسيا وأفريقيا رئيسي؛ زاد الطلب على الطاقة في المغرب العربي: الجزائر 50.76%، المغرب 19.87%، ليبيا 19.80%، تونس 8.7%، موريتانيا 1%؛ احتلت الجزائر المرتبة 2 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و66 عالميا مسجّلة 0.50 نقطة ضمن مؤشر النجاعة والهندسة الطاقوية من حيث الأمن والوفرة الطاقوية الجزائر مصنفة 40 عالميا ب 0.76 نقطة (أفضل نتيجة عالميا هي 0.96) والمرتبة 88 من حيث النمو الاقتصادي مسجّلة 0.34 (أفضل نتيجة عالمية تبلغ 0.69) و المرتبة 85 في مجال البيئة 0.4 (أفضل نتيجة عالمية تقدر 0.6). أما من أجل تقليص الانبعاثات لجأت الجزائر لجمع هذا الغاز بعين صالح ما يسمح بجمع وضخ مليون طن منه سنويا بتخزينه تحت الأرض؛

من المتوقع أن تبلغ الانبعاثات الناتجة عن الوقود الأحفوري حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى يُتَوَقَّع تزايد الطلب على الطاقة بمعدل 1.6% خلال 2010 – 2040 ما يعني أن العالم سيكون بحاجة إلى مليون برميل سنويا خلال 2040 ما ينعكس على زيادة الانبعاثات الملوثة للبيئة 43.3 مليون طن متري من غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 سنة 2035؛ تتسبب النشاطات المتعلقة بالنفط ومشتقاته بطرح الغازات الملوثة للغلاف الجوي في 60% من ظاهرة الاحتباس الحراري؛ تتمثل الإمدادات العالمية من مصادر الطاقة في الجدول رقم 03 يمكن أن نستنتج أن نصيب الطاقات المتجددة سيصل خلال 2040 حوالي 7.7 % على عكس النفط الذي سيصل 0.7 % بمعنى أن العالم فعلا يتجه نحو الطاقات النظيفة تفاديا خاصة للمشاكل البيئية

الجدول رقم 03:

توقعات الأوبيك من الإمدادات العالمية لمصادر الطاقة الأحفورية خلال الفترة 2010 – 2040

(مليون برميل/السنة)

المصدر	الإمدادات العالمية من الطاقة				معدل النمو
	2010	2020	2035	2040	2040 – 2010
النفط	81.8	88.8	95.4	99.6	**0.7**
الفحم	72.4	87.4	100.0	111.2	**1.4**
الغاز	55.2	69.4	87.6	110.3	**2.4**

الطاقة النووية	14.4	13.9	17.4	23.2	**1.6**
الطاقة الكهرومائية	5.9	7.4	8.8	10.0	**1.8**
الوقود الحيوي	24.9	29.2	33.9	38.6	**1.5**
الطاقات المتجددة	1.8	4.2	8.3	16.6	**7.7**
إجمالي الطاقة	**256.4**	**300.3**	**351.4**	**410.2**	**1.6**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على أحمد جاسم جبار، 2016، ص: 11.

زاد الطلب على الطاقة في دول المغرب العربي خلال 2014 كما يلي: الجزائر 50.76%، المغرب 19.87%، ليبيا 19.80%، تونس 8.7%، موريتانيا 1%. كما زاد الطلب على الطاقة من 2006 إلى 2013 بنسبة 52% بزيادة سنوية 5.76% نظرا لزيادة عدد السكان و تطور قطاع النقل والكهرباء في الجزائر التي احتلت المرتبة الأولى في الترتيب بنسبة معتبرة مقارنة بموريتانيا التي سجلت أقل كما هو في الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04: إمدادات الطاقة الأحفورية في دول المغرب العربي خلال 2014

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا
الفحم	205	3001	0	0
النفط	18741	12599	3897	12977
الغاز	28591	1035	5297	38.8
الطاقة الكهرومائية	28	240	5	0
الطاقات المتجددة الأخرى	14	2006	1214	173
إجمالي الطاقة	**47580**	**18880**	**10413**	**16989**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على شبيرة بوعلام عمار، نبيل أبو طير، ص: 07.

- تختلف نسب وطبيعة المزيج الطاقوي من بلد إلى بلد كما يلي: الو م أ (بترول 36.9%، غاز طبيعي 29.2%، فحم 14.6%، نووي 8.6%، طاقات متجددة 10.7)، الصين (فحم 64 %، طاقات متجددة 1 %، نووي 1 %)، فرنسا (نووي 42.5 %، بترول 30.6 %، غاز 14.2 %، فحم 3.3 %، طاقة متجددة 9.4 %)، الجزائر (طاقة أحفورية غاز وبترول: 98 %، طاقة كهرومائية: 1.80 %، طاقة شمسية ورياح: 0.20%) (عبد الرزاق مقري، مقال حول الانتقال الطاقوي هو الحل)؛

يتوقع سنة 2016 أن يقع الانتقال الطاقوي من هنا لغاية 2035 على النحو التالي: تنخفض نسبة الفحم في الخليط الطاقوي العالمي من 25 % (1990) إلى 16 % (2035)، والبترول من 37 % إلى 25 %، وترتفع نسبة الغاز الطبيعي من 19 % إلى 23%. تصبح نسبة الطاقة الأحفورية بشكل عام 64 % بدل 81 %. ترتفع نسبة الطاقة النووية من 6 %

إلى 10 %، وترتفع نسب الطاقات المتجددة كما يلي: الطاقة المائية من 2 إلى 4 %، الكتلة الحيوية والوقود الحيوي من 10 إلى 14% والباقي من 0 إلى 9% (عبد الرزاق مقري، مقال حول الانتقال الطاقوي هو الحل)؛ يُتوقع تزايد الطلب على الطاقة بمعدل 1.6% في 2010 – 2040 ما يعني أن العالم سيكون بحاجة إلى مليون برميل سنويا في 2040 ما ينعكس على زيادة الانبعاثات الملوثة للبيئة 43.3 مليون طن متري من غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 في 2035.

4. الخاتمة:

تناولنا في الورقة البحثية قطاعيْن اقتصادييْن استراتيجييْن متلازمين مند القدم يعتبران من ركائز اقتصاد الدولة ودعائم التطور والتقدم فيها، فهما المحركان الرئيسيان لدفع عجلة النمو والتنمية وتحقيق الرفاهية حيث يتمثل القطاع الأول في قطاع النقل والثاني في قطاع الطاقة حيث لا يمكننا تصور أحدهما دون الآخر، حيث من غير المعقول تخيل يوم دون نقل ونقل دون طاقة والعكس صحيح لا جدوى من الطاقة إدا لم تستغل في النقل. شهد التاريخ عدة تطورات وتحولات في النقل تزامنت وتطور الطاقة بشكل طردي حيث كانت الرغبة في تحقيق أعلى مستويات الرفاهية في النقل و الطاقة معا. كانت تستخدم مصادر الطاقة الأحفورية خاصة مشتقات النفط التي أثبتت نجاعتها الاقتصادية والتقنية على مر العصور وفي كل أنواع النقل دون منازع، أصبح النقل العمود الفقري في الحياة اليومية واتسع نطاقه ليشمل جميع أنحاء المعمورة في كل الأوقات وزيادة عدد المركبات عبر العالم وبروز مشكل الازدحام المروري الذي خلّف وراءه مشكل انبعاثات الغازات السامة ما ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الإضرار بالبيئة وتفاقم الوضع ليطول الكرة الأرضية برا وبحرا وجوا خاصة التغيرات المناخية والاحتباس الحراري أبرزها والتي هددت الحياة على وجه الأرض. بالإضافة إلى انتشار الأمراض النفسية و العصبية والقلبية التي أثرت على زيادة الوفيات بالخصوص الدول التي تعرف كثافة استخدام للنقل.

استدعت الأوضاع الرجوع للاعتماد على البدائل المتجددة التي عرفت مند قديم الزمان إلا أنها لم تلق الاهتمام والوعي كماهي عليه الآن، يمكن أن تكون هده البدائل متجددة طبيعيا كالشمس والرياح والمياه واعتمادها لتوليد الطاقة ولا تحتاج سوى لتقنيات التخزين والاستخدام الدائم. أو يمكن إجراء تحسينات عليها للتماشى مع المستجدات.

عمد الجميع على ضوء هده الإختلالات اختيار مزيج طاقوي يحقق الأمن الاقتصادي للدولة يتماشى مع ثروات وخيرات كل بلد، والجزائر تسعى للخروج من التبعية الاقتصادية والطاقوية للمحروقات واختيار توليفة طاقوية جديدة تتألف من الطاقات الشمسية والرياح والمياه في مجالات أخرى لتهتم بتحسين مواصفات الوقود في قطاع النقل واستخدام غاز البترول المميع و البنزين دون رصاص وواصلت المساعي والجهود لإخراج بقية أنواع البنزين من السوق المحلية في آفاق 2030 لتضمن المضي قدما في مجال التحول الطاقوي نحو الطاقات النظيفة حفاظا على اقتصادها وصحة أفرادها وسلامة بيئتها. تعرفنا من خلال الورقة البحثية مختلف أنواع النقل وهياكله القاعدية ووسائله وتطوره التاريخي، سلطنا الضوء على مصادر الوقود بنوعيه الأحفوري والمتجدد النظيف ومميزات وعيوب كل نوع. تطرقنا للأمن الطاقوي الذي يضمن في طياته وفرة الإمدادات الطاقوية في السوق العالمية، تناولنا أيضا الانتقال الطاقوي وهو التحول من نظام إنتاج واستهلاك يعتمد على مصادر تقليدية إلى نظام جديد يضمن نفس وتيرة الإنتاج والاستهلاك مع الحفاظ على البيئة وعناصرها. أبرزنا واقع قطاع الطاقة والنقل والانتقال الطاقوي في الجزائر، ليتم عرض مجموعة تجارب دولية عربية ناجحة في استخدام الوقود النظيف في السيارات والحافلات لنقوم في الأخير بعرض بعض المؤشرات الكمية والنوعية التي تثبت جهود الجزائر ونجاحها نسبيا في اعتماد هدا الوقود من مختلف مصادره.

من خلال الورقة البحثية أثبتنا نفي الفرضية الأولى التي مفادها أن غاز البترول المميع هو الحل الأمثل الوحيد لتعزيز الانتقال بقطاع النقل نحو الطاقات النظيفة فهو ليس الوحيد فهناك توليفة طاقوية تعتمد على البنزين دون رصاص؛ أثبتنا صحة الفرضية الثانية التي محتواها يركز على استحالة تغيير أسطول النقل بكل أنواعه في الجزائر نحو الوقود النظيف دون وضع قيود اقتصادية وإجتماعية حيث أنه فعلا تخطو الجزائر خطى متثاقلة نحو نجاعة التوليفة الجديدة المعتمدة في قطاع النقل لكن يجب أن يرافق هدا قيود اقتصادية تخدم مصالح التركيبة الهيكلية للاقتصاد المحلي وقيود اجتماعية تخدم مصالح المواطنين وغيرها، أثبتنا صحة الفرضية الثالثة والتي تهتم بنجاعة استخدام البنزين بالنسبة للمحركات هو العامل الجاذب لإقبال أصحاب السيارات عليه حيث أن تخوف أصحاب المركبات من إدراج وقود جديد كان منصبا فقط على نجاعته التقنية في المحركات وهل يجب بيع السيارات أم استبدال محركاتها أو تغيير قطع غيار أيضا تخوفهم من انفجار المحركات أو نفاده بسرعة؛ أثبتنا نفي الفرضية الرابعة التي مفادها السيارات الكهربائية حلم صعب التحقق في الجزائر

لأن الأمر صعبا بالنسبة لإنجاز محطات بمعايير دولية؛ أثبتنا نفي الفرضية الخامسة والتي ركزت على أن استخدام الطاقة الكهربائية كوقود نظيف أثبت جدواه في النقل الجماعي في الجزائر فعليا في إطار تحقيق النقل المستدام تم اعتماد الترامواي كوسيلة ناجعة في النقل المستدام الدي يعمل بالطاقة الكهربائية. أسفرت النتائج أنه يجب خلق توليفة طاقوية متجددة تعكس جهود الدولة في الحفاظ على أمنها الطاقوي وانتقالها الطاقوي بنجاح؛ لا يمكن التخلي عن المصادر الأحفورية بل يجب تكييفها مع المستجدات التي تتضمن حاليا التحديات البيئية؛ غاز البترول المميع والبنزين دون رصاص حلان دائمان لمواجهة خطر النضوب والاستهلاك غير العقلاني؛ مازالت الجزائر تتخبط في تبعات عدم الاستفادة من الوفورات المالية التي ضيعت منها فرصة الاستثمار في الطاقة؛ نجحت الجزائر نسبيا في تتبع خطى العالم في التحول نحو الطاقات المتجددة في قطاع النقل؛ نجاح حافلات إيتوزا مؤشر إيجابي على مساعي الجزائر نحو إمكانية تعميمها على أوسع نطاق؛ التركيز على جدب السيارات الخاصة والنفعية والأجرة بعرض فعالية الوقود الجديد على محركات مركباتهم؛ ستتحول الجزائر لبلد مستورد للطاقة إن لم تتخد الإجراءات اللازمة في فترة وجيزة.

مقترحات الدراسة:

نقترح أنه يجب نشر الوعي لنجاح الانتقال الطاقوي ككل متكامل لأن الفرد هو المستهلك النهائي للطاقة ويجب ترشيد استهلاكه لكيفية استغلال الطاقات الأحفورية والاستفادة من الطاقات المتجددة؛ أيضا توسيع نطاق استخدام غاز البترول المميع في كافة الحافلات الحكومية عبر كامل التراب الوطني كما تم دلك مع تعميم استخدام الترامواي كوسيلة نقل مستدام ناجعة؛ ضرورة دعم الدراسات والأبحاث والابتكار في الجامعات ومراكز التكوين للطاقات المتجددة.

قائمة المراجع:

1. أحمد سالم، استخدام الغاز بدلا من البنزين لن يخفض أسعار السيارات بمصر، أبو ظبي، مجلة العين الإخبارية، 15 أوت 2020، 12:00.

2. إدريس عطية، عز الدين عطية، الاستراتيجية الجزائرية للامن الطاقوي رؤية الانتقال الطاقوي 2030 نمودجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021.

3. الوليد أبوحنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية دراسة في المفهوم و الإبعاد، المركز الديمقراطي العربي، جامعة الجزائر 03، 19 أوت 2021، 20:00

4. بدري عبد العزيز، حمزة بن قرينة، المزيج الطاقوي في الجزائر بين تحديات الوزاقع الحالي والآفاق المستقبلية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018.

5. حسام الشيمي، التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2014.

6. خبابة عبد الله، خبابة صهيب، كعرار أحمد، تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة و تحديات التنفيذ دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا، مجلة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013.

7. ريم موسى، معلومات عن الوقود الأحفوري، 20 فيفري 2020، 16:00، https://sotor.com.

8. زهير الراشدي، الانتقال الطاقوي، مجلة جماعة العدل والإحسان، 06 مارس 2021، 12:00، https://www.aljamaa.net/ar.

9. سعيد بن عياد، سيرغاز خيار توفيقي بين الكلفة وحماية البيئة، 16 جانفي 2020، 15:00.

10. سكحال ريمة،السلطة التنظيمية للنقل الحضري ودورها في تحسين أداء نظام النقل الحضري في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، تخصص اقتصاد النقل والإمداد، 2010 – 2011.

11. سمير بوختانة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 06، جوان 2017.

12. (سنوسي بن عبو، سعيدة طيب، استراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة 2030، مجلة مدارا تسياسية، المجلد 02، العدد 7، سبتمبر 2018.

13. شبيرة بوعلام عمار، نبيل أبو طير، الطاقة المتجددة وتحديات استغلالها في بلدان المغرب العربي،

14. ضحى حمادة، مفهوم الأمن الطاقوي وأبرز تحدياته في العالم،30 جويلية 2021، 12:30، https://www.almrsal.com/post/1072218.

15. عائشة عميش، سهام طرشاني، التحول الطاقوي كآلية لاستدامة الأمن الطاقوي في دول المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات الكتجددة، المجلد 08، العدد 01، 2020.

16. عبد الرزاق مقري، مقال حول الانتقال الطاقوي هو الحل، 2017.

17. ليلى لعجال، الانتقال نحو الطاقات المتجددة كمقاربة لتحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020.

18. نادية سليماني، المركبات العادية يمكن تزويدها بالوقود الهجين مستقبلا، 25 نوفمبر 2020، 10:00.

19. نبيل بن حمزة، الأمن الطاقوي الجزائري تأصيل نظري وإيتيمولوجي، الجزائر 3، 2021.

20. نصر الدين ساري، الخريطة الطاقوية الجيواستراتيجية: تحليل المشهد الطاقوي العالمي تحليل إحصائي، جامعة سطيف، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، جوان 2018.

21. نوارة سياري، دراسة سوق النقل الحضري العمومي بالحافلات دراسة حالة مدينة قسنطينة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، تخصص تسويق، 2013 – 2014.

22. يعرب قحطان الدوري، الطاقة النظيفة، مجلة الجزيرة، 13 نوفمبر 2019، 13:00.

23. يعقوب حريز، دراسة مؤشرات المواصلات في شبكات النقل تحليل كمي ونوعي لشبكة مدينة باتنة دراسة حالة:شبكة المؤسسة العمومية للنقل الحضريETUB، جامعة الحاج لخضر باتنة، تخصص اقتصاد النقل والإمداد، 2010 – 2011.

24. استهلاك الوقود في الجزائر في منحى تنازلي، الإذاعة الجزائرية، 26 سبتمبر 2021، 10:00

25. العراق يجري تجربة ثانية لاستخدام الغاز السائل في السيارات، مجلة الاتحاد، 15 أوت 2020، 12:15).

26. أول سيارة أجرة بالغاز المسال في الدوحة، 15 أوت 12:30،2020، http://www.woqod.com/AR/MediaCenter/News.

27. نفطال تخطط لتطوير استعمال الوقود النظيف لتقليص اللجوء إلى المازوت، المستقبل العربي، 17 فيفري 2021، 10:30.

28. نفطال تسعى لتزويد 340 ألف مركبة بسيرغاز في آفاق 2020، الإذاعة الجزائرية، 26 سبتمبر 2021، 10:05

29. تحويل نظام الطاقة، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فرانشيسكو لاكاميرا.2019 – 2050.

30. مميزات وعيوب الوقود الأحفوري،30 أفريل 2020، 23:00، https://www.aljazeera.net,.

31. تقرير عن النفط، 17 أفريل 2020، 12:00، https://mawdoo3.com

32. https://www.ida2at.com/10000-years-of-traveling-development-of-transportation,25 MARS 2020, 18 :00.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد :6 / العدد :1 /أفريل2022، ص ص209-228

دور الاستثمار في الزراعة الذكية في تحقيق الأمن الغذائي واستدامته حالة الدول العربية

The Role of Investing in Intelligent Agriculture and How it Can food Security and Sustainability in the Arab Word.

* عائشة بوثلجة
Aicha BOUTHELDJA
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر
a.boutheldja@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 25/.02./2022 تاريخ القبول: 24/04/2022 تاريخ النشر: 30/04/2022

الملخص :

اتجهت العديد من الدول نحو الاستثمار في الزراعة الذكية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي، ومواجهة مجموعة التحديات التي تؤثر على استقرار النظام الغذائي. ويهدف البحث إلى إبراز دور الزراعة الذكية في تحقيق أبعاد الأمن الغذائي المستدام، باعتبارها زراعة تقوم على مبادئ الاستدامة في استخدام الموارد والمحافظة عليها. وقد خلصنا إلى نتيجة أن الوضع الغذائي في الدول العربية غير مريح لذلك لابد من تشجيع الاستثمار العام والخاص في الزراعة الذكية لأنها تهدف إلى استدامة الغذاء والحفاظ على الموارد. واعتمدنا في بحثنا أدوات المنهج الاستنباطي، بوصف وسرد مجموعة المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة – الأمن الغذائي المستدام والزراعة الذكية– وتحليل العلاقة بينهما، واعتمدنا أداة دراسة حالة لمجموعة من الدول.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي المستدام، الإستثمار الزراعي، الزراعة الذكية، الزراعة العربية.

تصنيف JEL: Q01. N5 ؛ Q16

Abstract :

conclusion that the food situation in the Arab countries is uncomfortable, so it is necessary to encourage public and private investment in smart agriculture, because it aims to sustain food and preserve resources. In our research, we adopted the tools of the deductive approach according to the nature of the topic, by describing and listing a set of concepts related to the two variables of the study - sustainable food security and smart agriculture, and we also adopted a case study tool for a group of countries.

Keywords: Sustainable Food security, Agricultural investment, Smart agriculture, Arab agriculture.

JEL classification codes; Q01,N5.Q16

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن النظام الغذائي العالمي يظهر عجزه ومحدودية قدرته على مواجهة حجم الطلب الحالي على الغذاء، ومن الواجب عليه التعامل مع التوجهات الكبرى في المستقبل كالنمو السكاني والتغيرات المناخية وتغير أنماط الاستهلاك، ويعتبر الاستثمار في الزراعة الذكية مهما لمواجهة هذه التحديات وتحقيق استدامة الغذاء، لذلك اتجهت العديد من الدول نحو الاستثمار في مثل هذه الأساليب الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وتسعى الدول العربية هي الأخرى إلى اعتماد أساليب الزراعة الذكية والاستثمار فيها. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يساهم الاستثمار في الزراعة الذكية في تحقيق أبعاد الأمن الغذائي واستدامته في الدول العربية؟

أهمية البحث: يكتسي هذا البحث أهميته من الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار في الزراعة الذكية، جراء الوضع الراهن للنظام الغذائي العالمي الذي أصبح يعاني عدة تداعيات أبرزها تغير المناخ وأثاره السلبية، إلى جانب جائحة كورونا وموجاتها المتكررة بشكل حاد من فترة لأخرى، وهنا تظهر أهمية الزراعة الذكية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية والتقنيات عن بعد التي تساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية التي تدعم سوق الأغذية محليا ودوليا مما يساهم في تحقيق استدامة الأمن الغذائي .

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا إلى:

- التعريف بالزراعة الذكية كتوجه حديث في مجال الاستثمار الزراعي.
- عرض خصائص الزراعة الذكية وكيف يمكن أن تضمن استدامة الأغذية بشكل آمن.
- تشخيص الوضع الغذائي في الدول العربية وأهمية اعتماد الزراعة الذكية لتحقيقه.

منهجية البحث: اعتمدنا في هذا البحث على أدوات المنهج الاستنباطي حسب طبيعة الموضوع، بسرد مجموعة المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة ووصفهما - الأمن الغذائي المستدام والزراعة الذكية- واستنتجنا ا العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى النتائج النظرية .

2. مفهوم الأمن الغذائي المستدام

إن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم عميق يعتمد على مجموعة من المركبات المتكاملة فيما بينها، وهو يضم عدة مصطلحات ومفاهيم:

1.2. تعريف الأمن الغذائي: اتفق مؤتمر القمة العالمي سنة 1996 على تعريف الأمن الغذائي بناءا على تعريف منظمة الأغذية والزراعة، على أنه " يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، وفي كل الأوقات، الإمكانات المادية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة".

وتعرف الفاو النظام الغذائي المستدام بأنه "نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بشكل لا يتم فيه المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة". (الفاو و لجنة الامم المتحدة الاقتصدية والاجتماعية لغرب آسيا ، 2021، صفحة 26)، وبناءا على ما سبق يمكن أن نلخص أبعاد الأمن الغذائي المستدام فيما يلي :

– **الوفرة:** ونعني به إتاحة المعروض من المواد الغذائية سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي وهو إتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه من حيث الكم والنوع وتقاس بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها من الإنتاج المحلي أو الأسواق الخارجية.

– **الحصول الفعلي على الأغذية:** ويقصد به حصول الأفراد على موارد كافية لشراء أغذية كافية لنظام غذائي مغذي وسليم. (منظمة الاغذية والزراعة ، 2016، صفحة 09)، يتم تحديد إمكانية الحصول الفعلي من خلال إمكانية وصول الأسر إلى الغذاء الذي تحتاجه من خلال إنتاجها الذاتي، أو بصورة أكثر شيوعاً من خلال السوق

– **الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء** :يتم تحديد الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء من خلال قدرة الأسر على شراء الكميات المطلوبة منه، ويعتبر التقلب في أسعار المواد الغذائية الأساسية والقوة الشرائية من العوامل المحددة لإمكانية الحصول هذه. (أنشو فاتس،وآخرون، 2019، صفحة 06)

– **الاستقرار في توافر الأغذية والحصول عليها:** وذلك من خلال نظام غذائي مناسب والمياه النقية والعلاج والرعاية الصحية للوصول على حالة تغذوية سليمة تحقق جميع الحاجيات الفيزيولوجية للأفراد.

– **الاستفادة من الغذاء:** ويقصد به كيفية استخدام الجسم للمغذيات المتنوعة التي يحتويها الغذاء، حيث يحقق كما كافيا من الطاقة من خلال تنوع النظم الغذائية وتوزيع الغذاء داخل الأسرة بصورة عقلانية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2016،ص 19). يتم تحديد الانتفاع

بالغذاء من خلال سلامة الغذاء والمحتوى المغذي فيه، ويأتي نتيجة للرعاية والتغذية الجيدة، وتحضير الغذاء، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الغذاء ضمن الأسرة الواحدة.

2.2. مفهوم استدامة الأمن الغذائي: تعني الاستدامة أن يكون النظام الغذائي المستدام مربحا دائما (الاستدامة الاقتصادية)، وأن يعود بمنافع واسعة على المجتمع (الاستدامة الاجتماعية)، ويحدث ذلك آثار إيجابية أو محايدة على الطبيعة (الاستدامة البيئية)، ويمكن ربط قدرة النظام الغذائي بالاستدامة عندما يكون قادرا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة رغم الأزمات والصدمات والتهديدات. (الفاو و لجنة الامم المتحدة الاقتصدية والاجتماعية لغرب آسيا ، 2021، صفحة 26). بغية تحقيق أهداف الأمن الغذائي، لا بد من استيفاء الأبعاد الأربعة المذكرة أعلاه بشكل متزامن وبمرور الوقت، ويتحرك هذا البعد مدفوعا بقدرة دولة أو مدينة ما من حيث مؤسساتها وسياستها، على ضمان إمكانية وصول سكانها إلى الكمية المناسبة من الغذاء فضلا عن ضمان سلامتها، يكفي أن تكون الدولة أو المدينة قادرة على مراقبة وتقييم وتطبيق معاييرها، بل يجب أن تتسم بالقدرة على تحسين نظامها الغذائي. (أنشو فاتس،وآخرون، 2019، صفحة 08)

3.2. المبادئ الأساسية لاستدامة الغذاء: تقوم استدامة الغذاء على خمسة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي: (منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، 2017، صفحة 08)

- **المبدأ الأول:** تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وهو أمر مهم لتحقيق الاستدامة
- **المبدأ الثاني:** اتخاذ إجراءات مباشرة لحماية وتعزيز الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.
- **المبدأ الثالث:** مفاده أن الزراع التي تخفق في حماية وتحسين سبل المعيشة الزراعية وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية هي زراعة غير مستدامة.
- **المبدأ الرابع:** تعتبر القدرة المعززة على الصمود لدى الأفراد والمجتمعات والأنظمة الإيكولوجية من الأمور الأساسية للزراعة المستدامة .
- **المبدأ الخامس:** يتطلب الغذاء والزراعة المستدامة آليات حوكمة فعالة ومسئولة، ويقوم تصميم هذه المبادئ لتحقيق نهج متسق وموحد لتحقيق استدامة الأغذية والزراعة في قطاعات الزراعة والقطاعات المكملة، من أجل اتساق الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة، وبين القطاعات أيضا باختلاف الزمان والمكان في إطار عملية مستمرة التطور.

الجدول (01): نموذج بناء منظومة غذائية لا تتأثر بالظروف المناخية

مقومات الأمن الغذائي	التوفر	إمكانية الحصول الفعلي على الغذاء	الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء	الانتفاع	الاستدامة
تحديات الأمن الغذائي	النمو السكاني	زيادة تعداد السكان في المدن	شيخوخة السكان	تغير نمط النظام الغذائي	تشبع وتلوث الأراضي لصالحة للزراعة
عناصر تمكين الأمن الغذائي	التوفر	إمكانية الحصول الفعلي على الغذاء	الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء	الانتفاع	الاستدامة
	– الإنتاج المحلي. – المخزونات المحلية. –تدويل الإنتاج. -تنويع الواردات.	– البنية التحتية. – سلسلة التوريد. – تنظيم قطاع البيع بالتجزئة	– آليات التخفيف من زيادة الأسعار.	– تنظيم سلامة الأغذية والتغذية. الطلب على المنتجات الغنية بالعناصر الغذائية.	الإطار التنظيمي والمؤسسي المتين.

المصدر: (أنشو فاتس،وآخرون، 2019، صفحة 16)

3. مفهوم الاستثمار في الزراعة الذكية، وخصائصه

الزراعة من المهن التي امتهنها الإنسان منذ بداية الخليقة، و كادت أن تكون المهنة الوحيدة في العصور القديمة ما زالت أهميتها إلى يومنا، فمن اكتشاف الزراعة وممارستها، وانتقل الإنسان من مجرد عنصر جامع للغذاء إلى عنصر فعال منتج، وبدأ الإنسان يتدخل لإخضاع الطبيعة وتطويعها لمصلحته وازداد ذلك مع توالي الاكتشافات، وفي عصرنا وصلت الزراعة إلى اعتبارها صناعة قائمة بذاتها من خلال اعتماد الذكاء الصناعي، حيث بلغت الزراعة مرحلة زراعة المنتجات واللحوم في المخابر عوض المساحات الشاسعة. (عائشة، 2016، ص 03)

1 .3 . تعريف الاستثمار في نهج الزراعة الذكية: أدخلت منظمة الفاو مصطلح الزراعة الذكية مناخيا في وثيقة مساهمات فنية لمؤتمر لاهاي بشأن الزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ في 2010، وتتشابه أهداف وأدوات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا (كالمسؤولية الاجتماعية أو الزراعة بدون حراثة أو الحراجة الزراعية) مع تلك المستخدمة في الزراعة المستدامة ولكنها تركز أيضا على النتائج في مجال تغير المناخ. وتعرف الزراعة الذكية أيضا باسم Farming 4.0 أو الفلاحة الرقمية، وهي تطبيق لتقنيات المعلومات والبيانات لتحسين أنظمة الفلاحة المعقدة، وهي تتضمن آلات فردية وجميع عمليات وأنشطة المستثمرات الزراعية. إن الاستثمار في نهج الزراعة الذكية من خلال نوعيها المائية والعضوية هي استخدام أقل مساحة من الأرض والمياه، للحصول على أفضل إنتاج من المحاصيل المستهدفة، وذلك لتحقيق إنتاج زراعي مستدام مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ويساهم الاستثمار في نهج الزراعة الذكية في خفض انبعاث الغاز الضارة بالبيئة

إلى أدنى حد ممكن والتكيف مع التغيرات المستقبلة. (حدادة20صفحة 34)، وقد عرفت الفاو الزراعة الذكية مناخيا على أنها " النهج الذي يساعد على توجيه الإجراءات اللازمة لتحويل وإعادة توجيه النظم الزراعية لدعم التنمية بصورة فعالة وضمان الأمن الغذائي في وجود مناخ متغير. وتتلخص (الزراعة الذكية) بمفهوم الإدارة الإلكترونية للأراضي، من حيث كميات المياه المستخدمة ودرجة الرطوبة ودرجات الحرارة، والمبيدات التي يجب استخدامها، وغيرها من المعلومات عن المحاصيل، التي يمكن الحصول عليها بواسطة استخدام أجهزة وحساسات لتسجيل كل ما يحتاجه النبات واستنادا إلى ما جاء أعلاه فأن استخدام الزراعة الذكية يوفر بيانات دقيقة عن كافة الأنشطة في القطاعات الزراعية وبالتالي لن يتمكن أحد من الاستمرار في إهدار المال العام، بل ستستثمر لزيادة الإنتاج الزراعي عبر تأهيل الأراضي بما تحتاجه على أرض الواقع. (لطيف، 2015). و يرى البنك الدولي أن الزراعة الذكية هي زراعة مراعية للمناخ هو نهج متكامل لإدارة الأراضي الطبيعية التي تتضمن الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك ذات الصلة بالأمن الغذائي وتغيُّر المناخ، لذا استهدف 52% من تمويل البنك الدولي للزراعة الممارسات التي تسعى إلى التخفيف من آثار التغيُّرات المناخية والتكيُّف معها. (الحضري، 2021)، فالزراعة الذكية تسمح بزيادة الإنتاجية والمرونة مع تغيرات المناخ بشكل مستدام، تقلل من غازات الدفيئة وتعزز تحقيق أبعاد الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة. (Federal Ministry for the Environement, Nature Conservation and Nuclear Safety, 2018, p. 01)

يقوم الاستثمار في الزراعة الذكية على استخدام التقنيات الرقمية من أجل ابتكار أساليب زراعية جديدة والتحكم فيها، وتحسين عمليات الإنتاج، كما يعزز التحول الرقمي التدخل البشري في الزراعة مما يساعد على تقليل عبء العمل وتخفيف التكاليف، بالإضافة إلى ضمان المحاصيل وزيادة الإنتاجية، إلى جانب هذا يساعد نهج الزراعة الذكية على إدارة كل العمليات التي تساهم وتدعم الإنتاج الزراعي بما في ذلك العمليات الاقتصادية والإدارية. (ENGINEERING, 2020, p. 03) ، وتتمثل أهداف الاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا فيما يلي (لومي، 2017، صفحة 08):

- زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل من أجل زيادة الأمن الغذائي.
- بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وإتاحة إمكانية التكيف معه.
- إيجاد الفرص لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة بخلاف المعدلات المعتادة.

– زيادة القدرة على التكيف والصمود في وجه الأزمات والصدمات في مختلف المستويات، انطلاقا من المزرعة وصولا إلى المستوى المحلي ثم الوطني، ومساعدة المجتمعات الريفية والمزارعين على التكيف لآثار تغير المناخ ولكي يصبحوا أعلى قدرة على المرونة و الاستجابة.

– الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وزيادة احتباس غاز الكربون قدر الإمكان، والتقليل من المدخلات الزراعية الغير آمنة كالمبيدات والأسمدة الكيماوية، التي تؤثر سلبا على البيئة . (الفاو، 2016، صفحة 16)

3.3. مبررات اعتماد الاستثمار في نهج الزراعة الذكية : إن الاستثمار في مجال الزراعة الذكية مناخيا له مجموعة من الدوافع والمبررات المحلية والعالمية، ويمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي: (الفاو ، 2017، ص 13)

– تعتبر الزراعة مسئولة عن 24 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، بينما يعتبر فاقد الغذاء والمهدر الغذائي مسئولا عن حوالي 08 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

– تتأثر الزراعة بصورة كبيرة بتغير المناخ، حيث أدى ارتفاع متوسط درجة الحرارة بدرجتين مئويتين إلى زعزعة استقرار أنظمة الإنتاج ، ما يدعو إلى تبني نهج زراعية تقاوم التغيرات المناخية السلبية على قطاع الزراعة.

– تستوعب الزراعة إلى خمس الأثر الاقتصادي الذي تتسبب فيه المخاطر والكوارث الطبيعي في الدول النامية، بما في ذلك الانزلاق الأرضي والانهيارات الثلجية أو زيادة أنواع الأعشاب المضرة والآفات والكائنات الحية الدقيقة.

– يجب تقليل الانبعاث بصورة شديدة من أجل إبقاء تغير المناخ تحت السيطرة و الحد من زيادة حرارة العالم أكثر من 1,5 درجة أو درجتين مقارنة بما قبل التصنيع.

– تستهلك الزراعة 70 في المائة من استخدام المياه، في حين يعاني العالم من مشكل الجفاف والتصحر لذلك لابد من البحث عن أساليب زراعية أكثر اقتصادا للمياه، ويعدّ تطبيق الزراعة الذكية ضماناً لخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية باستخدام كميّات أقل من المياه في ظلّ التغيرات المناخيّة ونقص المياه وندرة الأراضي الصالحة الزراعة، ممّا يؤدّي إلى زيادة إنتاجيّة المحاصيل بمعدّل % 50 حسب توقعات البنك الدولي .

– اعتماد الزراعة كمورد لخدمات حماية البيئة . (the bank word، 2008)

3 .4 . مبادئ الاستدامة التي يقوم عليها الاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا: من أجل تكييف الاستثمار الزراعي مع نهج الزراعة الذكية لابد من اعتماد الخطوات التالية (حدادة 20صفحة 35):

- **الاستراتيجيات المبتكرة للمحاصيل:** تقوم هذه الإستراتيجية على التنويع والتناوب في زراعة المحاصيل، بالإمكان زيادة أرباح المزارعين ورفع استخدام الأراضي إلى أقصى حد مع المحافظة على النوعية الجيدة للتربة.
- **البنية التحتية القادرة على الصمود:** تساهم البنية التحتية الملائمة على إنتاجية المزارع خلال تغير المناخ، فعمليات الري المناسبة تفضي إلى كميات أكبر من المحاصيل في حين أن زيادة التهوية والتظليل تحسن صحة قطعان الماشية.
- **أنظمة الدعم:** يقوم الاستثمار في مجال الزراعة الذكية على أنظمة الدعم كدعامة أساسية، والمتمثلة في التقنيات والوسائل الجديدة المتاحة للمزارعين، وبإمكان بيانات الطقس التي تزودها الأقمار الصناعية جعل المزارعين متقدمين خطوة واحدة في التخطيط لاستخدامهم أراضيهم في الموسم المقبل، وبالإمكان تصميم أنظمة لتخزين ونقل المواد الغذائية بغرض تقليل الهدر الغذائي الذي يتسبب في انبعاث أكثر من 3 بلايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

3. 5. دور الاستثمار في الزراعة الذكية في استدامة الأمن الغذائي: (حدادة ا20)

- حفظ وحماية البيئة من خلال إدارة أفضل للموارد الطبيعيّة. من خلال الاستخدام المستدام للموارد وتحسين استدامة الأراضي والمياه من خلال التقنيات التي تقلل من استخدام المواد الكيميائية، وتحسن رسم الخرائط للأراضي وتعزيز إدارة المياه.تحسين الإنتاجية :وهذا ينطبق على الإنتاجية في المزرعة من حيث العائد وكذلك زيادة كفاءة إدارة الأصول.
- تعزيز الابتكار في المجال الزراعي.
- خلق الوظائف الخضراء.
- التكيّف مع تغيّر المناخ والحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- خفض ظاهرة الجوع والفقر. عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل الزراعية.
- جذب استثمارات جديدة :نظرًا للتنوع الطبيعي وحالة المناخ الجاف في معظم البلدان العربية، وهو ما يشجع بدوره المستثمرون من اللجوء للتقنيات الزراعية الجديدة في بيئات صعبة.
- تحويل الفضلات الحيوانية إلى غاز حيوي كمصدر بديل ومتجدّد للطاقة.

- إنشاء مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، من خلال أقفاص وبرك الأسماك المقاومة للعواصف، وإدارة مصايد الأسماك القابلة للتكيّف.
- خلق فرص العمل، سيسمح بخلق وظائف جديدة لأن رجال الأعمال واللاعبين الجدد سينضمون إلى قطاع الزراعة الذكي الجديد نسبياً.

3. 6. نماذج دولية عن الزراعة الذكية: هناك العديد من النماذج الدولية الناجحة في مجال تطبيق الزراعة الذكية، نذكر منها:

– الولايات المتحدة الأمريكية: بها **إيرو فارمز** AeroFarms وهي أكبر مزرعة عمودية في العالم بأسره، في مصنع سابق للحديد الصلب ، وهو أكبر مشروع زراعة رأسية في العالم، على مساحة تبلغ 69 ألف قدم مربع، ويتطلع القائمون على هذا المشروع أن ينشروا إنتاجهم الصحي عالي الجودة إلى جميع الأسواق المحلية، ويعتمد هذا المشروع على طريقة التغذية المائية للاستغناء عن التربة، واستخدام أضواء الليد بديلًا عن الشمس لأجل عملية التمثيل الضوئي، مع أقل استهلاك للطاقة، لكن الاختلاف الجوهري، هو في اعتماد التغذية المائية على المحلول المغذي الذي يسري للطبقات المزروعة، أما التغذية الهوائية، وهي الطريقة التي تقول الشركة أنها تسرع دورة حياة النبات، كما أنها تحمل كتلة حيوية أفضل من الطرائق الأخرى . والمشروع يقدم أكثر من المميزات المعتادة للزراعة العمودية، فبالإضافة لسرعة الحصول على المحصول، والقدرة على زراعته طوال السنة، والحد من استخدام المبيدات، وعدم الاضطرار لغسل الخضار الذي لا يلمس التراب أو الملوثات، وتقليل الماء والطاقة ، وهذا المشروع يقدم أقصى استفادة من المساحة رأسيًا، إذ إن القدم المربع الواحد يقدم 75 ضعفًا لما تقدمه الزراعة التقليدية، كما تستخدم مياهًا أقل بنسبة 95%، ويقدر ما تستطيع إنتاجه في السنة باثنين مليون فدان من الخضار الورقية كل سنة. (نون بوست ، 2016)

– تجربة كينيا في اعتماد نهج الزراعة الذكية: تمثلت التجربة الكينية في اعتماد نهج الزراعة الذكية في تخضير الأراضي الجافة في كينيا من خلال الزراعة الذكية مناخيا، حيث تشير أحدث الدراسات الإحصائيات العلمية أنه ما يزيد عن نسبة 33٪ من التربة على مستوى العالم تتراوح حالتها بين متوسطة التدهور إلى متدهورة للغاية، والطلب على الغذاء يزداد، في وقت يزداد فيه الطلب على الغذاء. وكينيا من الدول التي تعاني من مشكل جفاف التربة وتدهورها، وتمثل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة نحو 80% من إجمالي المساحة الكلية لها،

لذلك تم اعتماد تجربة نهج الزراعة الذكية مناخيا، باعتبار أن الزراعة الذكية يمكنها أن تقتصد نحو 70% من كمية المياه في الزراعة أحيانا، وفي هذا السياق أجريت تجارب ميدانية في مختلف أنحاء كينيا لتحديد أفضل الممارسات المتكاملة التي تجمع بين مبادئ الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والزراعة التي تحافظ على الموارد، وإدارة المياه. وكشـــفت النتائج عن مجموعات التكنولوجيا التي تشمل استخدام الأخاديد المترابطة للحفاظ على المياه، وتحسين أصناف المحاصيل، واستخدام السـماد العضـوي والجرعات الدقيقة وغيرها من تكنولوجيات الإدارة المسـتدامة للتربة في كينيا، وزيادة غلات الذرة من أقل من 500 كيلوغرام للهكتار إلى ما متوسطه 1.2 طن للهكتار.وقد سـاعد اسـتخدام بعض التقنيات على تحسـين التربة وتكنولوجيات إدارة المياه كجزء من الأخذ بالإدارة المتكاملة لخصـــوبة التربة التي ســـاعدت على الحفاظ على التوازن الســـليم بين المياه والمغذيات والكربون وتحقق أقصـــى قدر من التكيف مع تغير المناخ في النظم الزراعية. وقد تم تدريب أكثر من 300 مزارع على تقنيات زراعة المدرجات للحفاظ على التربة والمياه ولتحسين الإنتاجية، وقد ساعد ذلك على تحقيق الاستفادة القصوى من الأراضي ذات الإمكانات العالية والمتوســطة، وتنمية المناطق القاحلة وشــبه القاحلة، مما ســاعد على نمو الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني على حد سواء ، والتعامل بشكل أفضل مع التغيرات المناخية، وبالفعل تحققت نتائج ملموسة على أرض الواقع، حيث أصبح الكثيرون يجنون أكثر من 10طن من العلف في الهكتار الواحد من الأراضـــي التي كانت جرداء قبل اعتماد الزراعة الذكية في اســـتغلالها. (كوينفو، 2015، الصفحات 08-09) .

4 . حتمية الاستثمار في الزراعة الذكية في الدول العربية:

إن الارتباط الوثيق بين قطاع الزراعة والوضع الغذائي للمجتمعات، دفع بالمجتمع الدولي للبحث عن سبل زراعية من أجل ضمان استقرار الوضع الغذائي الجيد واستدامته، ومن هذا المنطلق يعتبر الاستثمار الزراعي بالاعتماد على نهج ذكي مهم جدا للدول العربية، التي تعاني من تدهور الأمن الغذائي بسبب مجموعة من العوامل التي تؤثر سلبا على القطاع الزراعي فيها.

4 .1.وضعية الزراعة في الدول العربية:

تعاني الزراعة العربية من مجموعة المشاكل أهمها:

أ– ندرة الأراضي: تتسم الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة العربية بمحدوديتها، إذ تشكل السهول والصحاري ما يقرب من 90% من المساحة الإجمالية، وما يقرب من نصفها جاف جدا لا يناسب الإنتاج الحيواني المكثف،كما تعاني التربة في المنطقة العربية من تدهور حاد ومستمر، حيث تشير الإحصائيات إلى تدهور ثلاثة أرباع 30 مليون هكتار من الأراضي الزراعية البعلية، كما تعاني الكثير من المساحات من التعرية المائية في المناطق ذات الأراضي المنحدرة ، والسهول الصالحة للزراعة معرضة لتسرب مياه البحر إليها كما هو الحال في دلتا النيل وغزة، إلى جانب الزحف الصحراوي في السودان وشبه الجزيرة العربية، ويسبب تملح المياه إلى انخفاض كبير في غلة المحاصيل بخسائر تصل إلى مليار دولار سنويا، وتبلغ التكلفة السنوية المقدرة لتدهور الأراضي في المنطقة العربية بنحو 09 مليارات دولار أمريكي. (الفاو و لجنة الامم المتحدة الاقتصدية والاجتماعية لغرب آسيا، 2021، صفحة 38)

ب– مشكل المياه: تعاني المنطقة العربيةمن ندرة المياه في العالم، فمعظمها لا تستطيع تلبية احتياجات أفرادها من المياه، والوضع في تدهور مستمر بسبب التغير في أنماط هطول الأمطار نتيجة تغير المناخ. فالوضع المائي خطير في المنطقة بسبب قلة المياه من جهة وتعرض المخزون من المياه الجوفية للاستغلال الجائر، وكذلك التأثيرات المحتملة لظاهرة تبدل المناخ التي تؤدي إلى انخفاض الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي، وتشير التوقعات أن الهطول المطري سينخفض بمقدار 20% نتيجة التغيرات المناخية مع زيادة التغيرات مما يجعل من الصعب إدارتها، لاسيما مع محدودية قدرة الكثير من الدول العربية ماليا في المستقبل على دفع تكاليف التحلية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع المائي بكامله ، (سعيد، 2010، صفحة 85): (سعيد، 2010، صفحة 564)

– يتجاوز المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية ما يعرف بالحد الآمن بنحو 4.27 مرة. ويفوق المتوسط العربي لاستنزاف المياه المتوسط العالمي بنحو 47.5 مرة.

– إن بعض الدول العربية التي ترتفع فيها نسبة المستنزف من مواردها الداخلية كمصر مثلا لأنها أساسا لا تعتمد عليه، ومن هنا فإن ارتفاع هذه النسبة يشكل مصدر قلق فعلي في المناطق التي لا تصل إليها مياه النيل كالواحات الداخلية والغربية و سواحل البحر الأحمر.

– ترتفع نسب الاستهلاك في الدول النفطية بسبب متطلبات النهضة السريعة فيها والاحتياجات الشديدة في مجال الخدمات و في الزراعة كما هو ملاحظ.

- ارتفاع النسبة المستخدمة من المياه الداخلية في الزراعة في الوطن العربي عن النسبة العالمية المستخدمة بنحو 19%، وهذا عائد إلى الظروف المناخية المرتفعة الحرارة في الوطن العربي وإلى استخدام الطرائق الزراعية القديمة في الري .

- إن الدول العربية الزراعية الأساسية متقاربة في نسب المياه المستخدمة في الزراعة، وهذا يعني أن المشكلة الحقيقية لموارد المياه في القطاع الزراعي وما يحتويه من قضايا الشائكة في هذا المجال، وهذا يؤكد حقيقتين مهمتين وهما:تراجع الاحتياطي من المخزون المائي في الأحواض المائية الداخلية، وتردي نوعية المياه وتراجع خصائصها الطبيعية والصحية.

- تدني إنتاجية موارد المياه المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي عن مثيلاتها العالمية بنسبة 65%،أي أن إنتاجية المياه تمثل 35% فقط من الإنتاجية العالمية. فإنتاجية المياه في الزراعة لا تعادل أكثر من 9.2%من إنتاجيتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي تبلغ عالميا نحو 11.6 %، لأن إنتاجية المياه في القطاعات الأخرى أعلى منها في الزراعة، ومع ذلك فكفاءة الري في الوطن العربي لا تزيد على 60% .

ت- نقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها: تعاني الزراعة العربية من تراجع اليد العاملة، وهي حاليا لا تتعدى 25 % من العمالة الكلية، وتختلف نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية إذ تزيد عن 50% في كل من جيبوتي والصومال، وتتراوح بين 30% و38% في موريتانيا، السودان، مصر، اليمن والمغرب، وبين 10% و29% في الجزائر، تونس، سوريا، والعراق، الكويت وسلطنة عمان، وفي باقي الدول تنخفض هذه النسبة إلى ما دون 10% (اتحاد الغرف العربية ، 2018، صفحة 05). حيث تعرف معظم الدول العربية انتشارا للأمية وانخفاض مستويات التعليم في الأرياف بين المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة، وحتى إن وجد المتعلمون فإن نسبتهم قليلة، ويعانون ضعف المستوى التعليمي، حيث إن غالبيتهم لا يواصلون تعليمهم .(عائشة، 2016، صفحة 107)

ث – مشاكل الهدر في الإنتاج: هدر الغذاء من العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة الغذاء في الدول العربية، وبلغت الكميات المهدورة خلال سلسلة الإمدادات، وهو ما يفتح مجالا واعدا للاستثمار الزراعي الذكي خاصة القطاع الخاص باعتماد مجموعة أساليب المتطورة في سلسلة الإمدادات التي تمر بها المحاصيل الزراعية للتقليل من حجم الفاقد قدر المستطاع.

ج – قصور السياسات الزراعية: تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي ، ولكن الملاحظ أن السياسات الزراعية تتميز بالقصور، وذلك من خلال:

ح– فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي: إن واقع الإرشاد الزراعي في الدول العربية يكشف ضعفا حادا في عدة نواحي منها:(صندوق النقد العربي ، 2008، ص 46) :

- تدني نوعية المرشد الزراعي وندرة المرشدين الزراعيين المختصين، بالإضافة إلى ضعف وسائل الاتصال الإرشادي،لعدم توافر برامج تدريبية منتظمة للعاملين الإرشاديين واقتصار التدريب على الجوانب النظرية.
- ضعف التنسيق بين نشاطات ونتائج البحوث وبين نشاطات المرشدين الزراعيين، لعدم وجود علاقة مستمرة بين المرشدين الزراعيين ومصادر المعرفة في الجامعات والمراكز البحثية .
- يركز العمل الإرشادي على بعض المحاصيل دون الأخرى، وعلى بعض المناطق دون الأخرى وعلى بعض المجالات دون الأخرى.
- إن واضعي السياسات الإرشادية غير مؤهلين بما فيه الكفاية للقيام بمثل هذه المهام، وهذا ينعكس سلبا على العمل الإرشادي، والنظرة غير الواقعية من قبل بعض القيادات الزراعية لنشاطات الجهاز الإرشادي.
- وعدم وضوح توزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص في إطار سياسة محددة للإرشاد الزراعي وهو ما يؤثر على الأداء الزراعي ولا يساهم بشكل لائق في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي .

خ – السياسة التسويقية : وعموما يمكن تلخيص الملامح المشتركة للسياسة التسويقية في الدول العربية فيما يلي (المقداد، 2009، صفحة 189) :

- عدم قدرة الدول العربية على تنظيم الأسواق بشكل يتوافق مع مصالح جميع المتعاملين فيها.

- لا تقوم الأجهزة التسويقية بأداء الخدمات التسويقية بدرجة عالية من الكفاءة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وارتفاع الأسعار من جهة ، وزيادة الفاقد من جهة ثانية ففي الكثير من الأحيان يتعرض المزارع إلى خسائر بسبب غياب منافذ التسويق .
- عدم وجود صلة وثيقة بين قطاعات الإنتاج والتوزيع والتصنيع والاستهلاك.
- ضعف البنية الأساسية في بعض الدول العربية من وسائل اتصال ونقل ومواصلات، يعوق من تسويق المنتجات الزراعية.

4 . 2. انعكاسات الوضع الزراعي على استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية : سجلت المنطقة العربية درجات منخفضة بشكل خطير في مؤشرات الركائز الأساسية، وتظهر الخطورة فيما يلي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، الصفحات 64-68):

-"**بعد التوفر**": ارتفاع نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية وانخفاض إنتاجية قطاع الزراعة بسبب عدة عوامل، وغياب البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة، وكذلك غياب البيانات عن استخدام المياه العذبة في الزراعة.

– "بعد الحصول" : هذا المؤشر غير جيد، حيث بلغت مستويات الفقر ومعدلات البطالة درجة مقلقة، إلى جانب غياب البيانات عن الإنفاق الغذائي، إلى جانب العوائق المادية التي تعترض الحصول على الغذاء، وتتعمق مشكل الحصول على الغذاء بسبب ارتفاع معدلات التضخم مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء .

– "**بعد الاستفادة**": يشير هذا المؤشر غلى ارتفاع نسبة تقزم الأطفال حيث بلغت حوالي 23% سنة 2017، وهي أعلى من المتوسط العالمي قليلا. كما يرتفع معدل الهزال عند الأطفال خاصة في الدول العربية الفقيرة، ويصل هذا المعدل على المستوى الإقليمي الغربي نحو 8,7%، وهو أعلى من المعدل العالمي، ويصل هذا المعدل في بعض الدول العربية10% وهو ما يعكس صورة انعدام الأمن الغذائي.

– "**بعد الاستقرار**": رغم أن بعض الدراسات تشير إلى الاستقرار النسبي في إنتاج الأغذية، إلا أنه سجلت تقلبات الإمداد الغذائي قيمة مرتفعة، مما يؤثر سلبا على الوضع الغذائي خاصة في أعقاب الصدمات (الاضطرابات السياسية والاجتماعية، الكوارث وتغير المناخ)، حيث تشير الدراسات أن المنطقة العربية سوف تعاني من أثر تغيرات المناخ، حيث هناك توقعات أن المنطقة

ستعاني من ارتفاع في درجات الحرارة وانخفاض في الهطول الأمطار، مما يؤثر سلبا على إنتاج الأغذية على المدى البعيد.

إن تحليل هذه المؤشرات الخاصة بالمرتكزات الأساسية للأمن الغذائي في الدول العربية يوحي إلى الوضع الغذائي الصعب في هذه الدول، وأن تحقيق هدف استدامة الغذاء للأفراد صعب إلى حد ما، ومن المناسب جدا التحول إلى الزراعة الذكية لتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة

4 . 3. متطلبات الاستثمار في الزراعة الذكية في الدول العربية:

هناك مجموعة من النقاط لابد التركيز عليها في تطبيق الزراعة الذكية نذكر منها:

أ- أهمية التحول إلى الاستثمار في الزراعة الذكية في الدول العربية:

- تحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامته، من خلا ل تعزيز أساليب الزراعة المستدامة.
- مواجهة الصدمات التي يواجهها الأمن الغذائي كتغير المناخ والكوارث والأوبئة .
- الحفاظ على الموارد ورفع كفاءة استخدامها، والتكاليف والاستخدام الأمثل للموارد .
- إدخال بعض المحاصيل الجديدة في منظومة الزراعة العربية مثل "الكسافا" و"الكينوا".
- مواجهة جملة من المشاكل التي يعانيها منها القطاع الزراعي في الدول العربية كضعف الإنتاجية الزراعية وإجهاد الأراضي الصالحة للزراعة.

ب-استراتيجية الاستثمار في الزراعة الذكية في الدول العربية : من الضروري توسيع قاعدة أدلة من أجل تحديد نقاط الضعف في قطاع الزراعة والتي تؤثر على استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية، و تتضمن هذه الإستراتيجية المزج بين القطاع الخاص والقطاع العام على نحو يضمن التحول إلى نهج الزراعة الذكية بنجاح في الدول العربية.

ج – دور القطاع الخاص في اعتماد نهج الزراعة الذكية : يعتبر الاستثمار الخاص أهم مصدر للاستثمارات الزراعية، حيث يمكن أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما في التحول على الزراعة الذكية في الدول العربية، لأنه يتميز بما يلي:

- إن الاستثمار الخاص من جانب الأفراد هو أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويتجاوز بكثير في بعض الأحيان الاستثمار الحكومي، كما يتسم دور المستثمرين من القطاعين العام والخاص بأنهما متكاملان ولا يمكن الاستعاضة بواحد عن الآخر (الفاو ، 2013، صفحة 38) . كما يتميز القطاع الخاص بما يلي :

- يتميز القطاع الخاص بالخبرة العملية التي تكونت لديه من خلال حرصه على تحقيق أرباح ضخمة من خلال تجاربه الاستثمارية، وحرصه الشديد على تحقيق نتائج إيجابية. ويتميز القطاع بالسرعة في اتخاذ القرارات وتجاوز الإجراءات الروتينية ، وبالمرونة في الاستجابة لمتطلبات السوق وقدرته للتعامل مع متغيراته بالإضافة إلى ذلك تتميز المشاريع الخاصة بالجدوى الاقتصادية والمالية والفنية نظرا لحرص القائمين عليها لإنجاحها و لتحقيق أرباح .

يمكن أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما في التحول إلى نهج الزراعة الذكية ولكن الأمر يتطلب ما يلي (حدادة 2020 صفحة 35):

- نشر الوعي بأهمية الاستثمار في الزراعة الذكية بين أوساط المزارعين ومربي الماشية.
- مراعاة جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الميزانيات المحلية.
- إطلاق قدرات وطاقات القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا.
- إدماج تغير المناخ في التخطيط والعمليات الخاصة بالاستثمارات الزراعية الوطنية.
- تصميم أنواع جديدة من الاستثمارات المشتركة بين القطاعات لتوسيع نطاق الممارسات والمناهج الخاصة بالزراعة الذكية مناخيا وتوفير عائدات أعلى على الاستثمارات.
- تشجيع الشراكة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام في مجال الزراعة الذكية.
- الحد من المخاطر المرتبطة بالمناخ والتي تنطوي عليها هذه الاستثمارات.
- إعطاء الحرية الإمكانيات الكاملة للاستثمارات الخاصة، وتشجيع تنفيذ الممارسات على المستوى الميداني، من خلال خيارات نهج الزراعة الذكية المناسبة محليا من خلال إشراك المزارعين المحليين ومتطلباتهم وأولوياتهم. (food and Agriculture Organisation of the United Nations، 2021، صفحة 11)
- إزالة كل القيود على صغار المزارعين والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم التحفيزات لأصحاب الحيازات الصغيرة التي تساهم في إنتاج المحاصيل المعيشية.
- تهيئة بيئة تمكينية لتخطي الحواجز التي تحول دون اعتماد الزراعة مناخيا. وتطوير السياسات التمكينية والتشريعات والخطط والاستثمارات ذات الصبة لدعم البيئة وتلاءم الخدمات الأساليب الزراعية الذكية. (food and Agriculture Organisation of the United Nations، 2021، صفحة 11)، ولكن الاستثمار في الزراعة الذكية يتطلب تمويلا معتبرا ورؤوس أموال معتبرة، لذلك لابد من حشد أموال كافية للاستثمار في هذا القطاع، ويمكن تدعيم

ذلك من خلال آليات تمويل مبتكرة حسب ما تراه منظمة الأغذية والزراعة، وتتضمن هذه الآليات: (منظمة الاغذية والزراعة ، 2016، صفحة 15)

- التشجيع على وضع سياسات وطنيّة والاعتماد المتزايد على الحوكمة الزراعية.
- تكوين رؤية وطنيّة(وعربيّة مشتركة)في إطار التنمية والنمو الزراعي.
- تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة على المشاركة في سياسات واستراتيجيات متكاملة تضمن تواجدهم في الأسواق.
- تعزيز خيارات التمويل، والعمل على الوصول إلى أدوات التمويل، على سبيل المثال الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية والمساعدة الإنمائية، وغيرها من الهيئات التي تدعم نهج الزراع الذكية. (food and Agriculture Organisation of the United Nations, 2021, p. 11)
- إعادة النظر في السياسات القطاعيّة الزراعية والحضريّة والريفيّة وتكييفها مع متطلّبات الزراعة الذكيّة.، ودعم السياسات والاستراتيجيات الشاملة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وتمويلها وتطبيقها، على أن تكون مرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة.
- تحسين عملية إدارة المعلومات وجمع البيانات وشفافيتها والإبلاغ عنها وفرص الحصول عليه، والحرص على تسهيل حصول أصحاب المشاريع الصغيرة على البذور التي يحتاجون إليها، بما في ذلك الأنواع الأصليّة والأنواع الحديثة.

ح – دور الاستثمار الحكومي في مجال "الزراعة الذكية":

لابد على الحكومات العربية أن تلعب دورا مهما والقيام بعدة خطوات لتعزيز مشاركة القطاع العام في الاستثمار في الزراعة الذكية، وذلك من خلال (اتحاد الغرف العربية ، 2018، صفحة 15):

- تعزيز عملية تبادل المعلومات داخل المزرعة وتحفيز الابتكار المحلي.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة، لاسيما مجالات إدارة المياه، وصون التربة، والغابات، والنقل والبنية التحية، مثل الطرقات الفرعية والطاقة، والإمدادات الكهربائية وشبكات الاتصالات اللاسلكية في المناطق الريفية
- دعم وتطوير الأسواق ونظم التوزيع وتعزيز القدرة على النفاذ إليها بطريقة ذكية .
- تشجيع العمل المشترك بين الدول العربية من خلال مشاريع ضخمة تطبق فيها أساليب الزراعة الذكية.

6. الخلاصة:

تعتبر الزراعة الذكية سبيلا لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية، لما تحققه من استدامة في الموارد وتوفير الغذاء، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

– يواجه الوضع الغذائي تحديات كبيرة على المستوى الدولي، وأولى هذه التحديات صعوبة تحقيق الأبعاد الأربعة التي تضمن استدامة الآمن الغذائي.

– التوجه إلى الاستثمار في الزراعة الذكية حتمية فرضتها التحديات التي يعانيها قطاع الزراعة.

– إن تدهور القطاع الزراعي في الدول العربية أثر على تحقيق أبعاد الأمن الغذائي سلبا، مما يشكل عائقا أمام هذه الدول في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

– تعتبر المنطقة العربية واحدة من المناطق التي تعاني صعوبة في الأمن الغذائي، بسبب تدهور الموارد الزراعية ونقص الإنتاجية.

– إن توجه الدول العربية إلى الاستثمار في الزراعة الذكية على نطاق واسع أصبح حتمية فرضها الوضع الغذائي الحرج، والذي تكشفه مؤشرات الأبعاد الأربعة له.

التوصيات:

– الانخراط في الشبكات والتحالفات والشراكات التي تنشط في مجال الزراعة الذكية، ووضع السياسات الزراعية التي تدعم الاستثمار في الزراعة الذكية، وتنفيذها وإصلاحها.

– تحسين التنسيق بين الوزارات وبين القطاع العام والخاص (على المستوى المحلي والعربي) فيما يخص إقامة استثمارات زراعية تعتمد نهجا ذكيا، ودعم الاستثمار الخاص على وجه الخصوص لأنه قطاع يسعى إلى تعظيم المنفعة عن طريق تعظيم الإنتاجية .

– خلق تكامل بين مختلف القطاعات التي تعنى بالزراعة وتغير المناخ والتنمية الزراعية والأمن الغذائي على المستوى العربي.

– تشييد البنى التحتية وهياكل الحماية الاجتماعية خاصة في الأرياف العربية من أجل ضمان توطينهم.

– نشر الوعي بأهمية اعتماد نهج الزراعة الذكية للحفاظ على الموارد الزراعية واستدامتها.

– تشجيع وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا والاهتمام بالبحث العلمي في مجال الزراعة الذكية.

الإحالات والمراجع :

الكتب:

- إيمان عطية ناصف. (2007). *اقتصاديات الموارد والبيئة*. مصر: المكتب الجامعي الحديث .
- إيمان عطية ناصف. (1998). العوامل المحددة لمستقبل التنمية الزراعية الرأسية في مصر الاسكندرية ، جامعة الاسكندرية مصر .

الأطروحات:

- بوثلجة عائشة. (29 سبتمبر, 2016). دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي. *دكتوراه دولة* . (جامعة الشلف، المحرر) الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر .
- فايز جاذالله المقداد. (2009). التنمية الزراعية لإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي. *دكتوراه فلسفة في العلوم الزراعية* . القاهرة – مصر ، جامعة عين شمس ، مصر

المجلات:

- إبراهيم أحمد سعيد. (2010). أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي العربي. *مجلة دمشق ، 27* (الثالث والرابع).
- عون المكرازي. (2018). التغيرات المناخية. *مجلة الأليسكو للفتيان* ، 08 تونس.
- ماري لومي. (2017). أوجه التظافر بين الأهداف العالمية للأمن الغذائي وتغير المناخ. *أكاديمية الامارات الدبلوماسية* ، الامارات، العدد 08 .

- **التقارير**

- اتحاد الغرف العربية . (2018). *الزراعة الذكية ومجالات تطبيقها في العالم العربي* . لبنان: دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية.
- الشجرة المباركة (2020). دليل الزراعة الذكية مناخيا . *المهرجان الدولي الثالث للتمور* ، السودان.
- منظمة الزراعة والأغذية. (2012). *حالة الأغذية والزراعة في العالم، الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل*. .
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . (2016). *حالة أسواق السلع الزراعية 2015-2016* .
- الفاو. (2016). *تقرير حالة الاغذية والزراعة 2016*. روما – ايطاليا: FAO .
- منظمة الاغذية والزراعة . (2016). *حالة الاغذية والزراعة، تغير المناخ والزراعة والامن الغذائي*.
- منظمة الاغذية والزراعة،دليل الزراعة الذكية . (2016). *دليل الزراعة الذكية مناخيا* . روما .
- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة. (2017). *من أجل أغذية وزراعة مستدامين* ، روما .
- الفاو . (2017). *التعامل مع تغير المناخ من خلال الزراعة الذكية*. روما.
- منظمة الاغذية ولزراعة للامم المتحدة. (2018). *دليل الزراعة الذكية الطبعة الثانية*. روما.
- الفاو و لجنة الامم المتحدة الاقتصدية والاجتماعية لغرب آسيا . (2021). *نظرة إقليمية عامة حوب حالة الأمن الغذائي والتغذية*. مصر: الفاو .

- الاسكوا. (2020)، *رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. بيروت.
- أنشو فاتس،وآخرون. (2019). *الامن الغذائي في القرن الواحد والعشرون*. الامارات العربية: القمة العالمية للحكومات.
- صندوق النقد العربي . (2008). التقرير العربي الموحد . *التقرير العربي الموحد* ، الكويت.
- هشام المكري. (2020). *الامن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد- 19* . مصر: المعهد المصري للدراسات.
- ماتيو دي كليريك،وآخرون (2018). الزراعة 4.0 ، مستقبل التكنولوجيا. *القمة العالمية للحكومات* ، الامارات .

- مواقع الكترونية:

- محمد عبد الرسول لطيف. (2015). *الزراعة الذكية - الزراعية المائية نموذجا*. تاريخ الاسترداد 18 11, 2021، من مركز السبط التخصصي: https://srp-center.iq/sci-articles/article_det.php?id=313
- محمد محمد الامين. (2016). *" أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الامن الغذائي"* . تاريخ الاسترداد 2016 12, 16، من الجزيرة : http://www.aljazeera.net/salfiles
- محمود ياسين. (06 03, 2012). *الاقتصاد الزراعي* . تاريخ الاسترداد 06 03, 2012، من الموسوعة العربية : http://www.arab-ency.com/index.php?module0
- هديل الحضري. (21 نوفمبر , 2021). *لزراعة الذكية مناخيًا" .. ممارسات حتمية للتكيُّف مع تغيُّرات المناخ*. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر , 2021،: https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/climate-smart-agriculture-imperative-practices-for-adapting-to-climate-change/

مراجع باللغة الأجنبية:

- ENGINEERING .(2020) .SMAR AGRICULTURE,Digitalizing agriculture's processess, from the field to production, to public funds 04 . تاريخ الاسترداد 02ENGINEERING, 2022، من https://h2020-demeter.eu
- Federal Ministry for the Environement, Nature Conservation and Nuclear Safety .(2018) .What is Climat Smart Agriculture 04 02, 2022، تاريخ الاسترداد ؟ https://www.giz.de/en/downloads/ICCAS_What%20is%20Climate%20Smart%20Agriculture_FS_EN_2018.pdf
- food and Agriculture Organisation of the United Nations .(2021) . Climat-Smart agriculture case studies .Rome: Foa.
- the bank word " .(2008) .Agriculture For Development ." worddevelopment report Washington.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص229-244

آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة

The Mechanism of Managing and Preventing Risks of bank loans case study of the National Bank of Algeria in Tipasa

د.عيساوي نصر الدين
Aissaoui Nacer Eddine
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي– الجزائر–
aissaoui.n2012@gmail.com

ط.د قاسي يسمينة *
Kaci yasmina
جامعة احمد غليزان– الجزائر–
yasmina.kaci@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/22 تاريخ القبول : 2022/04/27 .تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات التي تتخذها البنوك في منح القروض الاستثمارية وطرق تسييرها والوقاية منها ،هذا في الجانب النظري.
في الجانب التطبيقي تطرقنا إلى دراسة حالة قرض استثماري على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري –438– تيبازة بالإضافة إلى مخاطر الإقراض التي تتعرض إليها الوكالة، وطرق مواجهتها للمخاطر والتقليل منها.
توصلت الدراسة إلى أن عملية تقديم القروض عملية معقدة فهي لا تقتصر على البنك الممول فقط بل تهدد نمو الاقتصاد الوطني .حيث يتعين على البنوك الاعتماد على سياسات صارمة وتطبيق إجراءات فعالة تخص القرض. خاصة أن البنوك تمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني من خلال منح القروض.
الكلمات المفتاحية : القروض الاستثمارية، تسيير وتحليل خطر القروض،معالجة خطر القرض.
تصنيفJEL: G32 ، H08.

Abstract:
This study aims to clarify the procedures taken by banks in granting investment loans and methods of managing them, this is in the theoretical part. On the practical part, we discussed a case study of an investment loan at the agency of the National Bank of Algeria - 438-Tipaza, in addition to the lending risks to which the agency is exposed, and the ways to confront and reduce the risks.
The study concluded that the process of providing loans is a complex process, as it is not limited to the financing bank only, but rather threatens the growth of the national economy. As banks have to rely on strict policies and implement effective loan procedures.
Key words: investment loans, loan risk management, loan processing.
JEL classification codes: G32,H8.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، فهي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه من خلال إقراضها لطالبيها سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤسسات دولية.لكن هذه الوظائف تعد بمثابة وظائف تقليدية بسيطة، فاليوم وما تشهده البنوك من تطورات عالمية من عولمة مصرفية وما أفرزته من اندماج وخوصصة للبنوك، لذلك أصبحت البنوك تعاني جملة من الضغوط والمنافسة فيما بينها وما زاد عن ذلك المنافسة القوية الشديدة من طرف البورصات.ومن هنا يقع على عاتق البنوك الدور الأكبر في منح القروض وتوجيهها إلى المشروعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى عملية منح القروض المصرفية تلعب دورا هاما في تمويل حاجات مختلف القطاعات الاقتصادية وخلق فرص العمالة وزيادة القدرة التنافسية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

البنوك على اختلاف أنواعها تتعرض كغيرها من المؤسسات للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها البنكي. لكن عند منح البنك للقروض يواجه مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض ويحاول جاهدا التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض بل أيضا تمتد إلى خسارة المال المقرض في حد ذاته (خطر عدم التسديد)، لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمديري البنوك والسلطات النقدية بالبلد على حد سواء، فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر ولو كانت ضئيلة، هذا ما جعل لزاما على البنوك إيجاد أو وضع سياسات إقراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي أو التقليل من هذه المخاطر.

أولا: الإشكالية الرئيسية:

وفي هذا الإطار تتبلور معالم اشكاليتنا على النحو التالي:

- ✓ **هل للبنوك آليات وطرق لتسيير مخاطر القروض تساعد على تقليلها والوقاية منها؟**

الأسئلة الفرعية:

فيمكن تقسيم السؤال الجوهري إلى عدة أسئلة فرعية نحصرها فيما يلي:

- ❖ ماهية القروض البنكية؟ وما هي أنواعها؟
- ❖ ما هي طبيعة المخاطر البنكية؟ وكيف يمكن تسييرها؟

- ما هي الآثار المترتبة على خطر القرض؟
- كيف يتم تحليل خطر القرض وما هي نتائجه؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

- إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل فيما يلي:
- التعرف على القروض البنكية والوظائف التي تقوم بها.
- السعي للإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات.
- المعرفة الجيدة لتحليل خطر القرض وكيفية تسييره والوقاية منه.

ثالثا: أهمية الدراسة:

نظرا للدور الذي تلعبه البنوك وقيامها بنشاط رئيسي ألا وهو منح القروض بالإضافة إلى قيامها بتحليل لجميع أعمال المؤسسة والتأكد من صدق مشاريعها كما يمكن أن تقوم بتقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أيضا، تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للدول فهي تمثل التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاقتصادية التي تساهم في رفع التنمية الاقتصادية كما تساهم في إشباع رغبات الزبائن.

رابعا: المنهج المتبع للدراسة:

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي والذي يتماشى في وصف طبيعة وظاهرة البحث ومدى معرفة آليات وطرق تسيير مخاطر القروض البنكية وكيفية التقليل منها. أما المنهج التحليلي فهو عبارة عن دراسة حالة في وكالة البنك الوطني الجزائري –وكالة تيبازة 438–

خامسا: الدراسات السابقة:

يمكن حصر أهم الدراسات السابقة فيما يلي :

1- دراسة صوار يوسف: **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية–دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR)**، عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2008.حيث تدور إشكالية البحث حول مدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية وقد تم التوصل إلى الى

ان دقة نموذج القرض التنقيطي قدرت 96.2% أي نسبة الخطأ قدرت 3.8%. اما نسبة المعلومات الضائعة عند استخدام التحليل العاملي قدرت 35%.

2- دراسة خضراوي نعيمة:**إدارة المخاطر البنكية مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل 2009/2008 توصلت إلى أن إدارة المخاطر ضرورية لإنجاح البنوك واستمرارية عملها. كما أن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات.

سادسا: تقسيمات الدراسة:

- **المحور الأول:** عموميات حول القروض البنكية.
- **المحور الثاني** : الوقاية من خطر القرض وطرق تسييره.
- **المحور الثالث** : الدراسة التقنية والاقتصادية للقرض الاستثماري.

2. عموميات حول القروض البنكية:

1.2. تعريف القروض:

تعرف القروض بأنها عبارة عن اتفاق مكتوب بين مجموعة من الأطراف ،ويشمل نقل ملكية شيء ما من الطرف الأول إلى الطرف الثاني ، مقابل الالتزام بتسديد قيمته أثناء فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً ،وتسدد قيمة القرض بناءاً على مبالغ مالية يطلق عليها اسم المبلغ المقطوع ،ويحدد لها تاريخ معين يسمى تاريخ الاستحقاق ،حيث يجب فيه تزويد الطرف الأول بقيمة معينة من المبلغ المالي وقد يكون كلا الطرفين أو أحدها أشخاص عاديين أو مؤسسات خدمية ،أو تجارية أو مالية (صلاح الدين حسن السيسي ،1989 ،ص11).

تعرف القروض أيضا بأنها نوع من أنواع الإعارة التي تقدم إلى الأشخاص بناءا على تقديمهم طلبا قانونيا، يشير إلى رغبتهم بالحصول على القرض والذي يشمل وعدا بسداد قيمته ومتفق عليها.

ومن التعريفات الأخرى للقروض هي مبلغ مالي أو قيمة الشيء المقدم على دفعات محددة وتشمل إعادة القيمة الكاملة أو إضافة مبلغ زائد إليها يطلق عليه اسم الفائدة المالية.

2.2. أهمية القروض البنكية:

إن القروض أصبحت تلعب دورا هاماً في الاقتصاد الوطني إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية و بالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة ،فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقاءها جامدة ،وتعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الافتراضية أي توسيع النشاط الاقتصادي وذلك بتحقيق أهداف متعددة ،إذ تهدف القروض إلى زيادة في الإنتاج من حيث كميته ونوعيته و العمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق نمو و استقرار اقتصادي والوصول إلى فائض إنتاجي والعمل على التصدير و التقليل من الاستيراد.

كما تعتبر القروض وسيلة مناسبة لتحويل رأسمال من شخص لآخر ،و إذ أن أحسن توجيه القرض فإنه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد ،باعتباره من أهم مصادر الموارد للبنوك في الوقت المعاصر ،فمن المؤكد أن له فعالية كبيرة وأهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية (عبد المعطي رضا الرشيد ،1999 ،ص31):

- ❖ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.
- ❖ المساهمة في النمو و الازدهار الاقتصادي للبلاد ،من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة و الزراعة و النشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال.
- ❖ المحافظة على قيمة رأسمال المقرض بالنسبة للبنك .
- ❖ القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك.
- ❖ يمثل للبنك إثر تحويل السيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق محدده.

- ❖ منع الاكتناز ،نحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني موارد نقدية معطلة ،فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في عرض رأسمال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية. (يحيوش ياسين ،2007 ،ص2)

فالقروض تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة وتلعب دورا هاما في تنمية الدول المتخلفة والنامية ،كما تساهم القروض في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل وتزود مداخيل الأفراد مما ينتج زيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الإنتاج ،إن مساهمة القروض في تنمية

اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية لهو دليل على أنه سياسة اقتصادية سليمة تؤدي إلى زيادة الاستثمار والتوظيف ،الشيء الذي تعجز ميزانية الدولة عن القيام به. إذن القروض تعتبر أهم وأكبر مصدر لتمويل المشروعات.

3. الوقاية من خطر القرض وطرق تسييره:

1.3. طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك:

سنذكر أهم الأخطار الرئيسة التي يخشاها البنكي (رجل البنك)،فمنها ماهو مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ومنها ماهو مرتبط بنشاط السوق الذي يخدمه المصرف، وتتلخص المخاطر مايلي:

- ❖ المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل Risque de la contre partie
- ❖ مخاطر السيولة Risque de liquidité
- ❖ مخاطر نسبة الفائدة Risque de taux d'intérét
- ❖ مخاطر سعر الصرف Risque de taux de change
- ❖ مخطر عدم السداد Risque d'insolvabilité
- ❖ مخاطر القروض Risque de crédit

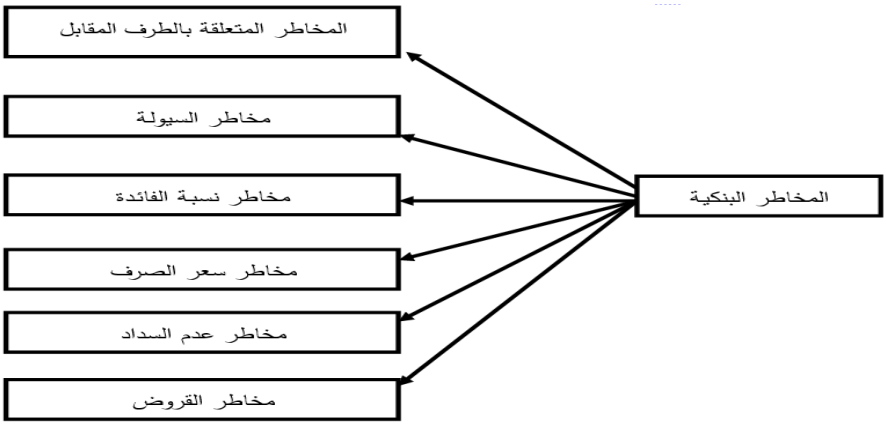

الشكل رقم(01) : المخاطر البنكية الرئيسية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Joël , 1995, p. 15)

2.3. السياسة الوقائية من خطر القرض:

من البديهي أن البنك لايستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامة ،فينبغي عليه السعي من تقليلها قدر المستطاع إلى أدنى حد ممكن وهذا من خلال الإجراءات التالية :

1.2.3 الاستعلام الائتماني :

يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة والكاملة حولك لما يؤثر على نشاط الإقراض ،وذلك من خلال البحث والتحري والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني ،بما يمكن من الإجابة استفسارات هو مسايرة نشاط الإقراض للبنك في كل مراحله وذلك قبل وأثناء وبعد منح القرض ،ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نجد (خضراوي نعيمة ،2008-2009 ،ص30-31):

- **إجراء الوقاية مع طالب القرض:** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة القرض على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه القرض الممنوح (منير إبراهيم الهندي ،2002 ،ص157)
- **المصادر الداخلية من البنك** : يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار منح القرض خصوصا إذا كان طالبا لقرض ممن سبق لهما لتعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال :
  - الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدنيا والتي تحدد طبيعة علاقتها لعملية مع البنك.
  - الوضعية المالية للعميل وسجلا لشيكات المسحوبة عليه.
  - التزام العميل بشروط العقد وكفاءاته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.
- **المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة ،والغرف التجارية ،والجرائد الرسمية ،والمحاكم على تزويد إدارة القرض بالمعلومات عن المقترضين ،كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

❖ **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات أن إدارة القرض تهتم بتحليل قوائم للسنوات الماضية للمؤسسة ،وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية ،التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو مايزود إدارة القرض بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكف لسداد القرض مع الفوائد.

2.2.3 التنبؤ بمخاطر القرض:

يجب استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليها في الاستعلام في عملية التنبؤ بمخاطر القرض ،أي التنبؤ باحتمال التعرض إلى التعثر الائتماني مستقبلا ،الأمر الذي يجعل البنك في صورة أقرب إلى كل تغير جوهري سلبي أو إيجابي عن وضع العميل وتمكينه في اتخاذ القرار المناسب. (ناصر دادي عدون،1990، ص45)

3.2.3 تغطية مخاطر القرض:

ينبغي على البنك أن يغطي مخاطر القرض وذلك من خلال طلب الضمان من العميل و الذي يعتبر كخط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولمجابهة الحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد.

4.2.3. طلب الضمانات الملائمة:

يركز البنك على نوعين من الضمانات (مفتاح الصالح،معارفي فريدة،2007 ،ص10):

❖ **الضمانات الشخصية** : هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكف لسداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم الكفالات والضمان الاحتياطي.

❖ **الضمانات الحقيقة:** ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات و العقارات ،وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس عل سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري ،الرهن الحيازي ،الامتياز وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

- ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة القرض.
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

3.3. طرق تسيير مخاطر القروض:

تعمل البنوك التجارية على وضع سياسات محكمة وخطط مدروسة لتسيير عمليات الإقراض للحد من خطر القروض و التحكم فيها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

1.3.3. الحد من أخطار القروض البنكية:

تسعى البنوك إلى التقليل من آثار هذه الأخطار من خلال عدة إجراءات ووسائل والتي منها (كريمة بوستة،2011، ص97) :

- **التنويع في محفظة القروض البنكية** : وهذا يتم من خلال تفادي التركيز على نوع واحد من القروض أو فئة معينة من المؤسسات أو نوع واحد من الأنشطة ،كما يشمل التنويع حتى التوسع جغرافيا بتنوع المناطق التي تمنح فيها القروض ويكون أسهل بالنسبة للبنوك الكبرى التي لها فروع.
- **إعداد دراسات معمقة للعميل** : أن تقليل حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء العجز الكلي أو الجزئي عن تسديد قيمة القرض يمكن في المعرفة العميقة للعملاء التي تساعد المسؤولين في البنك من اختبار العميل الذي يمثل أقل خطرا ،وذلك بإعداد دراسات معمقة عنه سواء كان شخص أو مؤسسة.
- **المراقبة الدقيقة للملاءة المالية و القدرة على الوفاء** : تتم دراسة الملاءة المالية للعملاء (القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية) بتحليل النسب المالية التي من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للعميل ومدى قدرته على الوفاء بالدين وتختلف النسب المستخدمة في التحليل حسب نوع القرض الممنوح سواء كان قرض استغلال أو قرض لتمويل استثمار أو غيره.
- **أخذ الضمانات** : ويقوم البنك بأخذ الضمانات من العميل كوسيلة من وسائل تقليل من المخاطر ،لكنه لا يزيلها نهائيا ،والضمان عبارة عن قيم منقولة أو غير منقولة يضعها المقترض تحت تصرف البنك على سبيل الرهن وليس تحويل الملكية.

2.3.3. وضع نظام معلومات بنكي فعال :

كل بنك مجبر على وضع نظام معلومات فعال،إذ يسمح بتحديد وقياس ومراقبة الأخطار المحتملة ،إضافة إلى وضع نظام ملائم للنشاط البنكي من أجل التسيير المهام والوظائف بحيث تكون المسؤوليات محددة ومخصصة فعلى كل فرد أن يعرف مهامه وينجزها دون التدخل في مهام الآخرين وذلك منبأ بالتوضيح وتسهيل عملية اتخاذ القرار،غير ان المشكل الذي يواجه أغلب

البنوك أو بالأحرى معظم الأنظمة البنكية وهو مشكل عدم تماثل المعلومات (LES ASYMETRIES D'INFORMATION) حيث يمكن تعريف هذا الأخير بأنه احتفاظ أو احتكار مجموعة من المتعاملين للمعلومات ،والتي لا توجد تماما على مستوى السوق وكثيرا ما تتعلق هذه المعلومات بالأسعار البنكية .وبالتالي يمكن القول إن تماثل نظام المعلومات داخل البنك أمر ضروري لتقليل الأخطار وهو هدف تسعى لتحقيقه جميع الأنظمة البنكية لضمان التسيير الفعال داخل البنك ،وتقليل معدلات الأخطار التي قد يتعرض لها العملاء والبنك على حد سواء. (Tahar Hadj Sadok, 2007, p86).

4. الدراسة التقنية و الاقتصادية للقرض الاستثماري

1.4. مراحل دراسة ملف طلب القرض الاستثماري

1.1.4. لجوء العميل إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للحصول على القرض:

في هذه المرحلة يلجأ الزبون إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد أن قامت هذه الأخيرة بدراسة ملفه من الناحية الإدارية و القانونية فتمنح له الموافقة من أجل التمويل وبعد فترة يحضر طالب القرض الملف كاملا وهنا تعرضه الوكالة على لجنة الموافقة حيث تشمل هذه اللجنة مختلف البنوك والقطاعات المتخصصة والتي يطلق عليها اسم: CSVF (COMMITE DE SELECTION VALIDATION ET FINANCEMENT) تقوم بدراسة عدة ملفات دفعة واحدة ومن كافة الجوانب ولها كل الصلاحيات بقبول أو رفض الملف.

ثم تقوم بعد ذلك وكالة ANSEJ بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع على شكل ملف مالي والذي يتم تقديمه فيما بعد إلى البنك الوطني الجزائري ولهذا سيتم دراسة الملف المالي على مستوى وكالةANSEJ والبنك الوطني الجزائري.

1ـ دراسة الملف على مستوى ANSEJ

- **الملف المالي:** في هذه الحالة يتم دراسة الملف المالي على مستوى وكالة ANSEJ و الذي يضم الوثائق المالية المقدمة من طرف المقترض تتمثل في تكلفة المشروع وتمويل القرض و تتمثل هذه الوثائق فيمايلي:
  - فاتورة شكلية FACTURE PROFORMA + تقييم تأمين بكل فاتورة.
  - دراسة تقنية اقتصادية.
  - دراسة مالية مقدمة من طرف ANSEJ من أجل الدراسة وتقديم المشروع.

- شهادة الانتماء إلى صندوق ضمان الشباب ذوي المشاريع.
- محضر زيارة ما قبل التمويل (المحل).
- بطاقة تقديم المشروع (CLEF).

ولهذا على الملف المالي أن يكون موجودا لدى وكالة ANSEJ و الذي يتم إرساله فيما بعد إلى البنك الوطني الجزائري.

❖ **تقديم المشروع:**

بتاريخ 2021/04/20 تقدم السيد (X) إلى وكالة البنك الوطني الجزائري بتيبازة 438 من أجل الحصول على قرض استثماري متوسط الأجلCMT لتحقيق مشروعه وهذا القرض مدته 05 سنوات ابتداء من 2021/04/20 إلى غاية 2015/04/20 بمعدل فائدة 5.25% إن السيد (X) هو شخص طبيعي له مؤهلات يريد الحصول على قرض لتحقيق مشروعه ،وطبيعة هذا النشاط الممارس هو كراء سيارات بوجود سائق أو عدم وجود سائق بولاية تيبازة

- مبلغ القرض يقدر: 5.249.263,03 دج
- معدل الفائدة: 5.25%
- المدة: 05 سنوات.

الجدول01 : يمثل تكلفة المشروع الاستثماري

البيان	التكلفة	المجموع
مصاريف إعدادية	444.988,03	444.988,03
اشتراك في صندوق الضمان	74.592,03	/
تأمينات	320.396,00	/
مصاريف الكراء	/	/
مصاريف أخرى	50.000,00	/
معدات الإنتاج	0,00	0,00
معدات كراء	0,00	0,00
معدات نقل	4.754.275,00	4.754.275,00
صندوق رأسمال المتداول	50.000,00	50.000,00
المجموع	5.249.263,03	5.249.263,03

المصدر: وثيقة ص 02 من ملحق (A) مقدم من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2021) – مصلحة دراسة و تحليل المخاطر–

❖ **كيفية التمويل المالي للمشروع :**

- إن مبلغ القرض يدخل ضمن مجال تشغيل الشباب ويمثل 70% من القيمة الإجمالية للمشروع: 5.249.263,03 دج .
- أي 70% هي النسبة الاستثمارية التي تمثل مبلغ القرض البنكي والذي يقدر ب 3.674.484,12 دج .
- السيد (X) تحصل على تمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)** بنسبة 28%
- أما الباقي فهو يتمثل 2% وهي تمثل المساهمة الشخصية والتي تقدر ب 104.985,26 دج.

الجدول رقم (02):يوضح كيفية التمويل المالي للمشروع (وثيقة رقم 02 منA)

مصادر التمويل	نسبة المساهمة	المبلغ
المساهمة الشخصية	%2	104.985,26
مساهمة وكالة ANSEJ	%28	1.469.793,65
مساهمة البنك أو القرض البنكي	%70	3.674.484,12
المجموع :	%100	5.249.263,03

المصدر: وثيقة رقم 02 من Aمقدم من وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2018)

– مصلحة دراسة وتحليل المخاطر–

2ـ الدراسة المالية :

الجدول رقم (03): تطورات رقم الأعمال المتوقع 05 سنوات

السنوات	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
رقم الأعمال	3120	3432	3775	4152	4567

المصدر: ملحق (E) مقدم من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2018)

3ـ التحليل :

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن رقم الأعمال في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا يعني أن المشروع يسير بشكل جيد وأن نشاطه الاستثماري تطور باستمرار وبنسب جيدة. وبعد ذلك لجأ البنك إلى حساب المردودية والميكانيزمات المتبعة في التحليل.

2.4. مخاطر الإقراض بالوكالة :

تحاول الوكالة دائما عند منحها للقرض أن تكون واثقة من حيث التسديد وذلك من خلال الضمانات المقدمة لها وأي تأخير في ذلك سيسبب أضرار وأخطار مختلفة لذلك يجب على البنك بالدرجة الأولى في حالة دراسة الملف التركيز على سياسة المنتهجة في الوكالة و يمكن ذكر المخاطر التي تواجهها كمايلي:

1.2.4. مخاطر متعلقة بالمقترض:

تتمثل فيما يلي:

- ❖ التصرفات السيئة للمقترض واستعماله لطرق احتيالية تضرب الوكالة نذكر البعض منها تقديم معدات فاسدة كضمان للوكالة أو تقديم كمبيالة مزورة.
- ❖ مخاطر متعلقة بالسلوك الاجتماعي للمقترض ويقصد به طريقة عيشه مع الغير،وأسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية تؤثر على نشاطه المهني كما تسبب له بعض الصعوبات المالية.
- ❖ مخاطر ناجمة عن المشاكل التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة المقترضة كالخلافات بين الشركاء والاضطرابات التي يحدثها العمال.
- ❖ مخاطر المركز المالي للمقترض الذي يكون جد مضطرب أو متجه نحو الأسوأ.
- ❖ مخاطر التلف والحوادث والمخاطر المادية الأخرى سواء كان سببها من داخل المؤسسة أو من خارجها.

2.2.4 مخاطر متعلقة بالمقرض (الوكالة):

تتمثل في الأخطاء المحتملة عند التحليل أو عند طلب الضمانات و كذا الأخطاء عند متابعة تطورات الخطر المالي للمؤسسة طيلة فترة القرض والمحافظة على قيمة الضمانات وباعتبارها مؤسسة فان الوكالة في مواجهة مع متنافسين على اختلاف حجمهم في السوق ويتحدد الخطر من خلال النظام الداخلي للوكالة في اتخاذ القرارات من خلال مايلي:

- ❖ تدقيق الهيكل التنظيمي، القوانين الداخلية، تحويل الصلاحيات والمراقبة.
- ❖ مخاطر متعلقة بسعر الصرف وأسعار الفائدة (في حالة الارتفاع والانخفاض).

- تحديد وسائل متابعة عمليات القرض التي تقوم بها الوكالة سواء من جانب نوعية معالجة الملفات أو اخذ الضمانات اللازمة والمحافظة على قيمتها أو من جانب متابعة ومراقبة تطورات الزبون.

3.2.4 مخاطر متعلقة بالمحيط:

وهي ناجمة عن ظروف المحيط الاقتصادي، السياسي ،الاجتماعي ،وكذا القيود التنظيمية المتعلقة بهذه الظروف المتغيرة معها ،كما انه سواء تعلق الأمر بالمخاطر على الوكالة ويبقى المحيط مؤثرا بشكل غير مباشر لكن ذو دور بالغ الأهمية.

3.4. طرق مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها:

1.3.4. الإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر:

لتفادي هذه المخاطر أينما كان تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات تتمثل في مايلي:

- التأكد من أن الزبون لم يستفيد من القرض من أي بنك آخر.
- قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.
- تخصيص مبلغ القرض فقط لإنجاز مشروع موضوع القرض الحالي ويمكن للوكالة في كل وقت التحقق من الاستعمال والتخصيص اللذين قام بهما المقترض بالأموال المقترضة.
- التنسيق بين المصالح يسهل اكتشاف المخاطر والتلاعبات.
- المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شانها.
- تشترط الوكالة الحصول على ضمانات مناسبة والسهر على تحصيلها لكي تكون جديرة بمنح القرض.
- متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق ديونه وتطور وضعه.
- متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.
- النصح والإرشاد على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

5. خاتمة

يقوم البنك بمحاولة تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها والتي من بينها مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها،لذلك يستعمل عدة إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم التسديد وكيفية التقليل منها ومعالجتها.

ومن اجل تفادي هذه المخاطر تلجا البنوك إلى قرض ضمانات مناسبة، كما أن عملية منح القروض لا تتم إلا وفق معايير وإجراءات معينة والقيام بمختلف الدراسات عن طالب القرض وتحليل وضعيته المالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزامات هو تسديد ديونه.

ويتم تسيير هذه القروض ومخاطرها بأقل تكلفة ممكنة وذلك بوضع إستراتيجية محكمة من قبل إدارة البنك لحوكمة الأوضاع وإتباع الأسلوب العملي لمسايرة المخاطر و الاعتماد على الأسلوب الوقائي والعلاجي لمجابهة خطر القرض.

1.5. نتائج الدراسة:

- ❖ تمثل البنوك أحد ركائز الاقتصاد الوطني من خلال منح القروض.
- ❖ أن القروض البنكية عبارة عن اتفاق مكتوب بين مجموعة من الأطراف، ويشمل نقل ملكية شيء ما من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، مقابل الالتزام بتسديد قيمته أثناء فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقا.
- ❖ عملية تقديم القروض هي عملية معقدة وخطيرة فهي لا تقتصر على البنك الممول بل تهدد نمو الاقتصاد الوطني لذا يتعين على البنوك الاعتماد على سياسات مدروسة وصارمة وتطبيق إجراءات عملية تخص القرض نفسه، والمتعلقة أساسا بقيمة القرض، وفيما يصرف، ومن أين يسدد.
- ❖ من اجل الوقاية من المخاطر يلجا البنك إلى إتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ القرار، وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر في حال وقوعه.

➢ **التوصيات :**

من خلال النتائج التي توصلنا إليها ، ومن خلال بحثنا هذا يمكن إن نقدم التوصيات أو الاقتراحات التالية :

- ❖ تشجيع المقترضين على طلب القروض وفق معايير وسياسة افتراضية مناسبة.
- ❖ ضرورة المتابعة والمراقبة المستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض ابتداء من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه ثم تسديده.
- ❖ تقديم الضمانات الكافية بما يتوافق قدرات المستثمرين الجزائريين.
- ❖ أن يستند البنك في قرار منح القرض من عدمه على دراسة وتحليل للمخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض.

6. قائمة المراجع :

1.6. الكتب باللغة العربية :

- صلاح الدين حسن السيسي،1989، إدارة الأموال وخدمات المصارف لخدمة التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان.
- عبد المعطي رضا الرشيد،1999، محفوظ أبي جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر،عمان.
- منير إبراهيم الهندي، 2002، إدارة البنوك المكتب العربي الحديث، الإسكندرية .

2.6. الكتب باللغة الفرنسية :

- Joël Bessés.1995.Gestion De Risque Et Gestion Actif –Passif Des Banques .Edition Dalloz Paris.
- Tahar Hadj Sadok .2007. : les risques de l'entreprise et de la banque » Edition Dahleb Alger.

3.6. المذكرات :

- بوستة كريمة،2011 ، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.
- خضراوي نعيمة،2008-2009، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر،بسكرة.
- محاجبية نصيرة، 2006 ، وظيفة الهندسة المالية في البنوك مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة نقود ومالية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

4.6. الملتقيات والمؤتمرات:

- مفتاح الصالح ، معارفي فريدة، يومي 16-18 افريل 2007، المخاطر الائتمانية تحليلها،قياسها،إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع،إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة،الأردن.

يحيوش ياسين، أيام 17-19 افريل، 2007 "تسيير مخاطر القروض" حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة، "إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة "، جامعة منتوري، قسنطينة .

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص245-261

تداعيات أزمة كورونا على البنوك المركزية – بنك الجزائر أنموذجاً–

The repercussions of the Corona crisis on central banks - the Bank of Algeria as a model -

مخلوفي الطاهر
Makhloufi Tahar
جامعة الأغواط–الجزائر
t.makhloufi@lagh-univ.dz

الياس مطهر عبد الله لقمان
Elyas Mutahar Abdullah Luqman
جامعة الأغواط–الجزائر
e.luqman@lagh-univ.dz

مخلوفي أحمد
Makhloufi Ahmed
جامعة الأغواط–الجزائر
ahd.makhloufi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/25 *تاريخ القبول: 2022/04/24* *تاريخ النشر: 2022/04/30*

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الكيفية التي واجهت بها البنوك المركزية تداعيات ازمة كورونا، من خلال التعرف على الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية في مواجهة الأزمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن إجراءات البنوك العالمية قد اختلفت في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، فمنها من لجأ إلى تخفيض معدلات الفائدة، ومنها من اعتمد معدلات الفائدة الصفرية والسالبة بالإضافة إلى التسيير الكمي لضخ النقد مباشرة في الجهاز المصرفي. أدت الإجراءات التي اتخذتها بنك الجزائر إلى زيادة الكتلة النقدية دعماً للاقتصاد لتخفيف تداعيات الازمة.

الكلمات المفتاحية:البنك المركزي، السياسة النقدية، سعر الفائدة.

تصنيف JEL:E43، E52،E58

Abstract:

This study aims to investigate how central banks faced the repercussions of the Corona pandemic by identifying the in addition, the actions taken by central banks to tackle the Corona crisis. The study concluded that different actions have been taken by the international banks. Some banks reduced the interest rates whereas other banks adopted zero and negative interest rates with quantitative management to provide cash directly into the banking system. The actions that have been taken by the Bank of Algeria led to an increase in the monetary mass that helped in supporting the economy to mitigate the repercussions of the Corona crisis.

Key words: central bank, monetary policy, Interest rate.
JEL classification codes :E58, E52,E43.

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

مع إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباءً عالمياً، سارعت الدول لفرض القيود والإغلاق الواسع للحد من تفشي فيروس كورونا، ما تسبب في تباطؤ النشاط الاقتصادي في جميع دول العالم تقريباً، مما دفع السلطات النقدية والمالية إلى اتخاذ إجراءات وسياسات غير مسبوقة لمواجهة تلك التداعيات.

ومع ذلك، يمكن القول إن البنوك المركزية تصرفت بقوة أكبر مما كانت عليه في الأزمات العالمية السابقة، للحفاظ على استقرار النظام المالي ودعم الاقتصاد كونها خط للدفاع الأول في مختلف دول العالم.

وقد اختلفت الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية للتعامل مع تأثير أزمة كورونا بين التقليدية وغير التقليدية، بما يتفق مع خصوصيات اقتصاداتها ومؤسساتها.

إشكالية البحث:

ترتكز إشكالية هذا البحث على كيفية مواجهة البنوك المركزية لتداعيات أزمة كورونا؟

أما الأسئلة الفرعية فقد كانت على النحو التالي:

- ما مكانة البنوك المركزية في الاقتصاد وماهي الأدوات المستخدمة من طرفها؟
- كيف تصدت البنوك المركزية العالمية لتداعيات لأزمة كورونا؟
- كيف أثرت الإجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا من طرف بنك الجزائر على وضعيته؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى عرض المفاهيم الأساسية للبنك المركزي والسياسة النقدية، ومعرفة وظائفها وادواتها، وتهدف ايضا لمعرفة الإجراءات المتخذة من قبل البنوك في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، والتعرف على تأثير الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر على وضعيته.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي اطلعنا عليها في هذا المجال ما يلي:

دراسة (بخدة و مزيان، 2020): تهدف الدراسة إلى معرفة كيف واجهت البنوك المركزية عبر العالم الآثار السلبية على الاقتصاد للأزمة الناتجة عن جائحة كورونا، وماهي الآليات المستخدمة في ذلك. وتطرقت الدراسة إلى الإجراءات التي اتخذتها بعض البنوك المركزية العالمية والعربية في

مواجهة التداعيات أزمة كورونا، وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم البنوك استخدمت أدوات غير تقليدية للحد من الانعكاسات السلبية لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادي أهمها التسيير النقدي، واعتماد معدلات الفائدة الصفري وحتى السلبية.

دراسة (بن معمر و جيلالي، 2020): تهدف الدراسة إلى معرفة كيف يمكن للبنوك الجزائرية إدارة المخاطر لمواجهة وتحريك عجلة الاقتصاد في ظل مقاربة أصحاب المصالح. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي في سرد التدابير الاحترازية للبنوك، بالإضافة إلى تدابير بنك الجزائر الاحترازية المتخذة في مواجهة أزمة كورونا، وقد توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر أصدر العديد من التعليمات لزيادة السيولة المالية ومنح القروض وتأجيلها وإعادة جدولتها واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتجنب الآثار السلبية المتأتية من المخاطر البنكية، سعيا منه للحفاظ على الاستقرار المالي للبلاد.

دراسة (صاري، 2016): تهدف الدراسة لتعرف على مدى إمكانية البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على مواكبة الممارسات غير التقليدية للبنوك المركزية في الدول المتقدمة، فقد ركزت أغلب البنوك المركزية على مدى العقود القليلة الماضية على استقرار الأسعار بوصفه هدفها الوحيد، وكان هذا التركيز سبباً في سيادة فكرة استهداف التضخم باعتباره الإطار المفضل للسياسة النقدية، الأمر الذي أدى إلى استقلال عمل البنوك المركزية. وبعد انفجار الأزمة المالية اضطرت البنوك المركزية إلى الابتعاد على نحو متزايد عن استهداف التضخم، والتوجه الى تنفيذ العديد من السياسات والممارسات النقدية غير التقليدية من أجل تخفيف العواقب الناجمة عن الانهيار، وقد توصلت إلى أن استخدام أدوات غير تقليدية أمر مفيد فقط في الظروف الاستثنائية، ولا يوجد مبرراً لاستخدام أدوات غير تقليدية خلال الأوقات العادية، وأن البنوك المركزية ينبغي أن تهدف إلى إعادة السوق لحالته الطبيعية، للقضاء على الحاجة إلى استخدام أدوات غير تقليدية.

2.التأصيل النظري للبنك المركزي والسياسة النقدية:

صاغ الاقتصاديون عدة مفاهيم للبنك المركزي والسياسة النقدية، لذلك من الصعب إيجاد تعريف موحد لهما، وسنحاول التطرق إليهم على النحو التالي:

1.2. مفهوم البنك المركزي:

يوجد العديد من التعاريف للبنك المركزي نذكر منها ما يلي:

يعرف البنك المركزي على أنه"تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، ويهدف أساسا على خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية".(قريصة و العقاد، 1983، صفحة 142)

كما يمكن تعريف البنك المركزي بأنه "المؤسسة التي تتكفل بالإصدار النقدي في كل الدول وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون الى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، قما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض".(لطرش، تقنيات البنوك، 2010، صفحة 11)

ويعرف ايضاً البنك المركزي أن هو "المؤسسة التي تلقى عليها مسئولية إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك بغرض تحقيق الرفاهية العامة". (رزق، 2009، صفحة 221)

2.2. وظائف البنك المركزي: يمكن تحديد وظائف البنك المركزي باختصار على النحو التالي:(مهران، 2017، الصفحات 31-32)

- اصدار البنكنوت، ولهذا كان يسمى البنك المركزي ببنك الإصدار، تمييزا له عن البنوك الأخرى؛
- العمل على تثبيت النقد وجعله مطابقا لحاجة البلاد، وهذا أهم عمل للبنك المركزي، حتى قال بعض الكتاب في وصف البنك المركزي إنه الذي يعمل على تثبيت النقد؛
- القيام بخدمات معينة للحكومة والبنوك، بحيث تستودعه الحكومة مالها وتقترض منه، وهو يعمل على الوقاية من الأزمات وعلاجها إذا وقعت، وهو أيضا بنك البنوك تحتفظ فيه بقدر من مالها وتقترض منه عند الحاجة؛
- وضع سياسة للبنوك تمنعها من التنافس الضار وتمكنها من تأدية الائتمان على أتم وجه.
- القيام تحت رقابة الحكومة بتوجيه الاقتصاد القومي للبلاد؛
- الاتصال بالبنوك المركزية الأخرى والتعاون معها.

3.2. مفهوم السياسة النقدية: توجد تعريفات عديدة ومتنوعة للسياسة النقدية بحيث تعكس بشكل أو بآخر الرؤى التي تحملها للسياسة النقدية من حيث أهدافها ومضمونها.

وتعرف السياسة النقدية بأنها "مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف".(لطرش، 2012، صفحة 138)

ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "تلك السياسة التي تستهدف الإقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في اقتصاد سليم والمقصود بالاقتصاد السليم ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد يمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية".(بوزعرور، 2015، صفحة 95)

كما تعرف السياسة النقدية بأنها "الاستراتيجية المثلى أو العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار، كذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي".(مصطفى و السيد حسن، 2007، صفحة 69)

4.2. أدوات السياسة النقدية: يمكن التمييز بين عدة أدوات للسياسة النقدية كما يلي:

1.4.2. الأدوات التقليدية للسياسة النقدية: تتكون الأدوات التقليدية للسياسة النقدية من الأدوات الكمية (غير المباشرة)، والأدوات النوعية(المباشر) نذكرها كتالي:

1.1.4.2. الأدوات الكمية للسياسة النقدية: تأثر الأدوات الكمية بشكل غير مباشر على مستوى الائتمان في اقتصاد ما، وتتمثل فيما يلي:

أ. سياسة السوق المفتوح: تمثل سياسة السوق المفتوح أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي وذلك من أجل التأثير على سوق النقود المركزية، وتتعلق فعالية هذه السياسة بمدى تطور المحيط المالي في الاقتصاد، وتعرف عمليات السوق المفتوح على أنها تلك التقنية التي تسمح للمصارف المركزية بتعديل عرض النقود المركزية من خلال بيع وشراء السندات خاصة سندات الحكومة في السوق المالي.(العايب و بوخاري، 2013، صفحة 91)

ب. سياسة الاحتياطي الإجباري: الاحتياطي الإجباري هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك، لا ينتج في الغالب فوائد، وفي إطار السياسة النقدية، يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه

الوسيلة إلى التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب من طرفه. فإذا كان البنك المركزي يرغب في التقليص من السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذا المعدل، والعكس صحيح.(لطرش، 2012، صفحة 158)

ج. سياسة سعر الخصم: يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي، وذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية. وسعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية، أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين. وتتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها فإذا تعمد البنك المركزي رفع سعر الخصم في المثال السابق فسيترتب على ذلك زيادة في تكلفة الحصول على الأموال المقترضة لدى البنك التجاري، مما يضطره إلى رفع سعر الفائدة المدين على القروض التي يقدمها لعملائه، أو قد تتعمد البنوك الإحجام عن التوسع في الائتمان حرصاً منها على الاحتفاظ بقدر كاف من الاحتياطيات الحرة، والتوصل بذلك إلى درجة معينة من السيولة تكفيها مغبنه الوقوع في أي حالة من حالات الإرباك، ويؤدي ذلك كله إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق وتراجع حجم الطلب على القروض وبالتالي تراجع حجم الاستثمار، وهكذا يتبين أن أسعار الفائدة في السوق النقدي تتبع سعر الخصم للبنك المركزي ارتفاعاً وانخفاضاً مما قد يمكنه من توجيه حركة الائتمان وبالتالي التأثير على حجم المعروض النقدي وكذا المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ومن أهمها حجم الاستثمار والادخار.(فهمي، 2006، الصفحات 16-17)

2.1.4.2. الأدوات النوعية للسياسة النقدية: يقصد بالأدوات النوعية الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة وتتمثل فيما يلي:

أ. تأطير القروض: حيث أن هذه السياسة تسعى إلى وضع حد لتوزيع القروض من طرف البنك، حيث أن البنك المركزي يضع حد لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك وأي تجاوز لهذا الحد يؤدي إلى عقوبات على البنوك التجارية وهذه السياسة متبعة خاصة في ضل اقتصاد الاستدانة، وقد تم التخلي عن هذه السياسة في الدول المتقدمة لأنها تتعارض مع التحرير المالي، حيث أنه

من بين سلبيات هذه السياسة هو تخفيض حجم المنافسة بين البنوك التجارية.(العايب و بوخاري، 2013، صفحة 95)

ب. السياسة الانتقائية للقروض: ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.(ولد الشيباني، 2012، صفحة 25)

3.1.4.2. الأدوات الأخرى للسياسة النقدية: تعد الأدوات الأخرى مكملة لأدوات للسياسة النقدية السابقة يلجأ لها البنك المركزي في حالة فشل في تحقيق أهداف السياسة النقدية، او عند رغبته في زيادة فعالتها. وهي كتالي:

أ. الاقناع الأدبي: يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلال إقناعها كي تتصرف في الاتجاه الذي يرغب فيه البنك المركزي وبالتالي فهو عبارة عن طلب البنك المركزي من البنوك التجارية إتباع سياسة معينة دون اللجوء إلى إجراء كمي وهذا راجع إلى العلاقة الوثيقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبالتالي فهو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا.(العايب و بوخاري، 2013، صفحة 95)

ب. الاعلام: ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد اتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الاعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام.(بخدة و مزيان، 2020، صفحة 15)

2.4.2. الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية. أدى تطور الوضع الاقتصادي على المستوى الدولي إلى ابتكار أدوات حديثة يطلق عليها تسمية الأدوات الغير تقليدية للسياسة النقدية نذكرها فيما يلي:

أ. التيسير الكمي: عبارة عن أداة غير تقليدية للسياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض القيود المفروضة على الكميات المصدرة من النقود واستخدام هذه الأخيرة في شراء أوراق مالية لتضاف إلى محفظة الأصول التي يمتلكها فيرتفع جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي وتسجل النقود المصدرة في جانب الالتزامات.(مطاي و راشدي، 2016، صفحة 13)

ب. التيسير النوعي: يدل مصطلح التيسير النوعي على شكل آخر من أشكال التيسير، فمن الاقتصاديين من يصنف أداة التيسير النوعي على أنها أداة خاصة لأداة التيسير الكمي، ويقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق المالية الموجودة في أصول ميزانيته بدلا من التركيز على قاعدته النقدية، إذ يقوم بشراء سندات أو أسهم غير معمقة خاصة أو عمومية، الامر الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال إصدار السيولة، كما تهدف أيضا إلى تخفيض علاوة المخاطر ما من شأنه أن يحفز الاستثمارات.(بخدة و مزيان، 2020، صفحة 15)

ج. أسعار الفائدة الصفرية: تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الازمات من اجل تسهيل حصول الافراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحنى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحنى الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى لأسفل وإلى جهة اليمين، وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال سياستي التيسير الكمي وأسعار الفائدة الصفرية، كما تساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى.(صاري، 2014، صفحة 68)

3. الإجراءات المتخذة من قبل بعض البنوك المركزية العالمية في مواجهة تداعيات أزمة كورونا: لقد كان التدهور الاقتصادي المفاجئ، والزيادة الحادة في تقلبات السوق، وحالة وعدم اليقين بشأن تأثير الوباء، كان الدافع وراء تحرك البنوك المركزية الذي لم يسبق له مثيل من حيث حجم الردود وسرعتها واتساع نطاقها، وقد اختلفت الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية باختلاف خصوصيات اقتصاداتها ومؤسساتها.

1.3. البنك الفيدرالي المركزي الأمريكي: شرع بنك الاحتياطي الفيدرالي في 15 مارس 2020 تنفيذ برنامج واسع النطاق يستخدم سلطات الطوارئ من أجل تحقيق الاستقرار في اقتصاد مضطرب تحت ضغط فيروس كورونا، ومن هذه الإجراءات الطارئة خفض أسعار الفائدة فعليا إلى الصفر وجولة من التيسير الكمي بقيمة 700 مليار دولار من الأصول التي سيشتريها خلال الأشهر المقبلة. عقبها تسهيلات إقراض طارئة، وفي 3 نوفمبر 2021 أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي أخيرا أنه سيبدأ في التراجع عن دعم الاقتصاد، مع الخطوة الأولى بخفض

معدل شراء الأصول من خلال برنامج التيسير الكمي بهدف الانتهاء من التيسير الكمي بحلول منتصف عام 2022. وتشير هذه الخطوة إلى التفاؤل من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن حالة الاقتصاد.(Wade, 2021)

2.3. البنك المركزي الأوروبي: واستجابة لتفشي فيروس كورونا لقد أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدود سالب 0.5 في المائة ، في حين بلغ سعر فائدة إعادة الشراء صفرا ، حيث اتخذ منحى آخر من خلال الاعتماد على عمليات التيسير الكمي مع إبقاء أسعار الفائدة كما هي دون تغيير بضخ أموال من خلال التوسع في شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية العام 2020 مما عزز من مستوى السيولة المصرفية لدى البنوك الأوروبية ، بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي الأوروبي حزمة من التسهيلات الائتمانية للمصارف الأوروبية مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض بأسعار فائدة تيسيريه. كما عزز البنك في 18 مارس 2020 تسهيلاته الائتمانية في مواجهة فيروس كورونا بتقديم 750 مليار يورو عبر برنامج تمويل طارئ تم إنشائه لهذا الغرض.(طلحة، 2020، صفحة 21)

3.3. بنك إنجلترا: حافظ بنك إنجلترا على مستوى سعر الفائدة في أواخر سنة 2019 عند 0.75%-، ومع 19 مارس 2020 قرر البنك خفض سعر الفائدة إلى 0.1%- وزيادة مشتريات الأصول بمقدار 200 مليار جنيه إسترليني إلى ما مجموعه 645 مليار جنيه إسترليني من الأصول.(BANK OF ENGLAND, 2020)، وفي مطلع نوفمبر2020 أعلن بنك إنجلترا على زيادة المخزون المستهدف من السندات الحكومية المشتراة في المملكة المتحدة بمقدار 150 مليار جنيه إسترليني إضافية من أجل تحقيق هدف التضخم على المدى المتوسط (BANK OF ENGLAND, 2020).

4.3. بنك الشعب الصيني: لم يختلف الوضع كثيرا في الصين حيث أقدم بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في 13 مارس 2020 على الإعلان عن برنامج تحفيزي حجمه 553 مليار يوان (79 مليار دولار)، بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي بـ 1 في المائة، وهو ما يسهم بتوفير ما يعادل 55 مليار يوان من السيولة في النظام المصرفي الصيني.وضخ البنك المركزي خلال أول ثلاثة أشهر هذا العام سيولة بمقدار 1.2 تريليون يوان (178 مليار دولار)، وقدم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة من كورونا تقدر بـ 300 مليار يوان (42 مليار دولار).واصل البنك تحفيز

الاقتصاد في الـ 3 من أبريل عندما أعلن تخفيض الفائدة على الاحتياطات الزائدة إلى 0.35 في المائة، وذلك ليساعد البنوك في التوسع في الإقراض.(الأموي، 2020)

5.3. البنك الاحتياطي الأسترالي: خفض البنك الاحتياطي الأسترالي أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية منخفضة بواقع 25 نقطة أساس ليصل سعر الفائدة إلى 0.5 % بعد أن كان البنك قد قام بتحديده عند 0.75 % سابقا، وذلك بسبب التأثير الكبير للفيروس التاجي على الاقتصاد الأسترالي، وهو مستعد لاتخاذ المزيد من الإجراءات إذا لزم الأمر. ومن جانبه أشار نائب محافظ البنك المركزي، فيليب لوي، خلال البيان إلى أن البنك مستعد لتيسير السياسة النقدية أكثر من أجل دعم اقتصاد أستراليا، وتابع إن انتشار الفيروس كان له تأثير ملحوظ على الاقتصاد الأسترالي في الوقت الراهن وبالأخص في قطاعات التعليم والسياحة ومن المحتمل أن تؤدي زيادة الشكوك إلى التأثير على الإنفاق المحلي. علاوة على ذلك يتوقع بنك الاحتياطي الأسترالي أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع المنتهي خلال مارس بصورة ملحوظة مقارنة بالتقديرات السابقة.(إنجلوت بروكرز، 2021، صفحة 2)

6.3. البنك الاحتياطي النيوزيلندي: أعلن البنك الاحتياطي النيوزيلندي في تاريخ 15 مارس 2020 عن تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 1% إلى 0.25%كرد فعل على أزمة فيروس كورونا التي تؤثر حاليا على العديد من الشركات بعد أن تم قطع سلاسل التوريد بشكل جزئي وانخفاض الطلب في الوقت الراهن بسبب القيود العديدة على حرية السفر والحياة العامة بالإضافة إلى إحجام المستهلكين عن الشراء، قال البنك المركزي في نيوزيلندا إنه سيتدخل بإجراءات جديدة في حال كان الاقتصاد في حاجة إلى المزيد منالمساعدة.وأوضح البنك أنه يفضل التيسير الكمي على تخفيض سعر الفائدة مرة أخرى، وهو ما يعني التوسع في إجراء مثل شراء السندات من الشركات.(جريدة الشروق، 2020)

7.3. البنك الكندي: في خطوة غير متوقعة قام بنك كندا بتخفيض جديد بمقدار 0.5 نقطة على سعر الفائدة الأساسية ليصل إلى 0.75%وقام البنك بالفعل بخفض سعر الفائدة إلى 1.20 في اجتماع كان مقررا سابقا في الرابع من مارس للمساعدة في مواجهة التهديد الاقتصادي الذي يمثله الفيروس التاجي .ويقول البنك المركزي إن قرار خفض معدل الفائدة هو "إجراء احترازي" تم اتخاذه في ضوء النتائج السلبية التيتعرض لها الاقتصاد بسبب انتشار فيروس كورونا.(إنجلوت بروكرز، 2021، صفحة 3)

4.تداعيات أزمة كورونا على وضعية بنك الجزائر:

تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة الناتجة عن أزمة كورونا، وقد اتبعت الدولة السياسات التي تناسبها في مواجهة تفشي فيروس كورونا، وقد لجأ بنك الجزائر إلى استخدام السياسة النقدية لمواجهة الأزمة، إلا أن استخداماته تنوعت بين خفض معدلات الفائدة، واستخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى دعم مستويات السيولة النقدية التي تأثرت نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

1.4. إجراءات بنك الجزائر في مواجهة تداعيات أزمة كورونا: في ظل التطورات الوضع الاقتصادي، النقدي والمالي الوطني والدولي وآفاقها على المدى المتوسط، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية من 10% إلى 8% وتخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 3.25% وذلك ابتداء من 15 مارس 2020.

ستسمح القرارات المتخذة في هذا الاجتماع بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.(بيان صحفي، 2020)، وأيضا اتخذ بنك الجزائر سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية، تندرج ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الاثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي. في هذا الصدد، تم اصدار التعليمة 05-2020 مؤرخة في 06 أفريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الاخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية .وتتمثل اهم التدابير المتخذة في هذا السبيل، فيما يلي:(تعليمة بنك الجزائر05-2020)

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19؛
- مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها؛
- تخفيض الحد الادنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة؛
- اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان، المقتطعة من أموالها الخاصة.

وفي تاريخ 29 أفريل 2020 عقدت لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر اجتماعها، على ضوء هذه التطورات وأفاقها على المدى المتوسط، حيث قررت لجنة عمليات السياسة النقدية ما يلي:

- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0.25 %) لتثبيته عند 3 % بدلا من 3.25 %؛
- تخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 8 % إلى 6 ٪. بفضل هذا التخفيض، سيتم تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة.

وقام بنك الجزائر برفع عتبات إعادة تمويل للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي:

- مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة: من 90 % إلى 95 %؛
- مدة الاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات: من 780 إلى 790؛
- مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات: من 70 ٪ إلى 85.% .

يعد الرفع في عتبات إعادة التمويل للأوراق العمومية القابلة للتفاوض، التي يقبلها بنك الجزائر كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية، ستسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.(بيان صحفي، اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية، 2020)

وفي 14 أكتوبر 2020، أعلن بنك الجزائر أنه سيتم تمديد تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي أعلن عنه في أبريل 2020، حتى نهاية العام.

وفي 6 يناير 2021، أعلن بنك الجزائر أن تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في أبريل 2020، سيتم تمديده حتى 31 مارس 2021. في 8 فبراير 2021، أعلن بنك الجزائر عن خفض نسبة متطلبات الاحتياطي من 3 في المائة إلى 2 في المائة اعتبارا من 15 فبراير 2021.

وفي 1 أبريل 2021، أعلن بنك الجزائر أن تخفيف المتطلبات التحوطية للبنوك، الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في أبريل 2020، سيتم تمديده حتى 30 يونيو 2021. (POLICY RESPONSES TO COVID-19, 2021)

2.4. أهم البنود الخاصة بوضعية بنك الجزائر:

التغيرات التي احدثتها إدارة السياسة النقدية من تخفيض لمعدل الاحتياطات الاجبارية وخفض لسعر الفائدة في مواجهة أزمة كورونا كان لها دور رئيسي في التأثير على وضعية بنك الجزائر.

1.2.4. تطور الكتلة النقدية: تمثل الكتلة النقدية مقدار الأموال المتداولة في اقتصاد معين وفي فترة معينة، حيث تلعب دوراً مهما في التأثير على النشاط الاقتصادي للبلد بأكمله ونتيجة لإجراءات بنك الجزائر في مواجهة تداعيات جائحة كورونا التي أثرت بدورها مستويات الكتلة النقدية والجدول رقم (01) يبين ذلك:

الجدول1: تطور الكتلة النقدية (الوحدة مليار دينار)

البيان		=2M	1	1-1	2-1	2
		الكتلة النقدية	النقود	نقود خارج البنوك	نقود كتابية	شبه النقود
2019	أكتوبر	16 562,3	11 168,4	5 425,8	5742.7	5 393,9
	نوفمبر	16 496,4	11 072,1	5 433,8	5638.3	5 424,3
	ديسمبر	16 506,6	10 975,2	5 437,6	5538.1	5 531,4
2020	جانفي	16 660,3	11 078,7	5 517,2	5561.6	5 581,6
	فيفري	16 855,1	11 240,8	5 553,0	5687.8	5 614,3
	مارس	17 087,8	11 425,4	5 679,6	5745.8	5 662,4
	أفريل	17 283,8	11 425,4	5 813,1	5825.1	5 645,5
	ماي	17 314,8	11 611,8	5 858,1	5753.7	5 703,0
	جوان	17 311,7	11 561,8	5 884,3	5677.5	5 749,9
	جويلية	17 303,1	11 547,5	5 965,4	5582.1	5 755,6
	أوت	17 299,0	11 551,9	5 987,9	5564	5 747,1
	سبتمبر	17 320,6	11 602,6	6 034,5	5568.2	5 718,0

المصدر:موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن الكتلة النقدية شهدت معدلات نمو ضئيلة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2019 نتيجة لتراجع النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)، ثم عرفت ارتفاعاً متدرجاً تزامناً مع قيام بنك الجزائر بتخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية للبنوك، وتخفيض المعدل التوجيهي لتخفيف الاثار الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا التي سمحت بزيادة الودائع تحت الطلب والنقود خارج البنوك (النقود الورقية) بنسبة 33.62% و33.23% على التوالي وهي التي تفسر الارتفاع في الكتلة النقدية لتصل إلى 17087.8 مليار دينار، بعد ذلك في شهر أفريل2020 أصدر بنك الجزائر إجراءات إضافية في مواجهة أزمة كورونا كإجراء خفيض إضافي للاحتياطي الاجباري للبنوك وتخفيض سعر الفائدة وغيرها من الإجراءات التي سمحت

للكتلة النقدية بالارتفاع خلال الأشهر الموالية لتصل إلى 17320,6 مليار دينار تساهم فيها اشباه النقود بنسبة 33% والنقود بشقيها الكتابية والورقية بنسبة 67%.

2.2.4. مقابلات الكتلة النقدية: للنقود أجزاء مقابلة لها تفسر سبب إصدارها ومن خلال الجدول رقم (02) سوف نوضح ذلك.

الجدول2: مقابلات الكتلة النقدية (الوحدة مليار دينار)

البيان		صافي الأصول الخارجية	صافي القروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد
2019	أكتوبر	7861,8	6 828,8	10 820,6
	نوفمبر	7770,2	6 830,6	10 821,4
	ديسمبر	7598,7	7 019,9	10 857,8
2020	جانفي	7521,3	7 242,9	10 848,5
	فيفري	7383,5	7 466,7	10 833,2
	مارس	7448,1	7 977,8	10 730,9
	أفريل	7562,3	8 208,6	10 750,3
	ماي	7341,8	7 740,7	10 779,1
	جوان	7176,6	8 049,4	10 913,7
	جويلية	7150,0	8 162,7	10 958,0
	أوت	6991,5	8 209,8	11 074,6
	سبتمبر	6706,5	8 611,3	11 082,6

المصدر:موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

يبين لنا الجدول رقم (02) تطور مقابلات الكتلة النقدية، حيث تعتبر قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة هي التي تساهم أكثر في تطور الكتلة النقدية فقد عرفت ارتفاعاً تدريجياً، لتسجل في أفريل 2020 مبلغ 8208,6 مليار دينار، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة القروض الموجهة للخزينة دعماً للاقتصاد المتضرر من هبوط أسعار النفط والأزمة الصحية، لكنها سجلت تراجع في شهر ماي بـ 7740,7 مليار دينار، لتعاود الارتفاع مجدداً في الأشهر الموالية لتصل إلى 8611,3 مليار دينار في سبتمبر 2020. اما بالنسبة الأصول الخارجية شهدت انخفاضاً تدريجياً، حيث بلغت في أكتوبر 2019 ما قيمته 7861,8 مليار دينار وشهر سبتمبر 2020 ما قيمته 6706,5 مليار دينار، ويرجع هذا التراجع للانخفاض المستمر لأسعار النفط وكذلك الانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل الدولار. اما القروض إلى الاقتصاد شهدت ارتفاعاً

تصاعدياً وصولاً لشهر مارس لسجلت فيه تراجعاً إلى10730,9 مليار دينار نتيجة الحظر الكلي للبلاد الذي طبقته الدولة في مواجهة تفشي فيروس كورونا التي أدت الى تراجع طلب على القروض، ولكن مع التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها البنوك والمؤسسات المالية نتيجة إجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر التي ساهمت برفع قدراتها التمويلية، ومع تزايد طلب الأشخاص والمؤسسات المتضررين من ازمة كورونا للقروض المصرفية عادت إلى الارتفاع لتسجل شهر سبتمبر 11082,6 مليار دينار.

5. خاتمة :

رغم من أن الوباء لم ينته بعد، الا ن البنوك المركزية استجابت بفعالية للمراحل الأولية من صدمة كوفيد من خلال مزيج من السياسة النقدية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية إلى جانب مجموعة جديدة تماما من المبادرات لدعم الأسواق المالية بشكل مباشر وتقديم الائتمان للاقتصاد. وقد انطوت هذه الاستجابة على توسع لا مثيل له في نطاق الوصول إلى ما يتجاوز كثيراً التركيز الضيق على استهداف التضخم في أغلب البنوك المركزية. وكانت هذه الاجراءات حاسمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصادات والأسواق المالية عندما أغلقت الاقتصادات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- اختلفت إجراءات البنوك العالمية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، فمنها من لجأ إلى تخفيض معدلات الفائدة، ومنها من اعتمد معدلات الفائدة الصفرية والسالبة بالإضافة إلى التسيير الكمي لضخ النقد مباشرة في الجهاز المصرفي؛
- خففت الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية الاضطرابات المالية مما ساهم في تهدئة الأوضاع المالية؛
- اقتصرت الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في مواجهة أزمة فيروس كورونا؛
- أدت الإجراءات التي اتخذتها بنك الجزائر إلى زيادة الكتلة النقدية دعماً للاقتصاد لتخفيف تداعيات الازمة.

6. قائمة المراجع:

1) تعليمة بنك الجزائر05-2020. (06 أفريل, 2020). المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
2) أحمد فريد مصطفى، و سهير محمد السيد حسن. (2007). *السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
3) الشيخ أحمد ولد الشيباني. (2012). فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
4) الطاهر لطرش. (2012). *الاقتصاد النقدي والبنكي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5) الطاهر لطرش. (2010). *تقنيات البنوك*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6) الهاشمي بخدة، و محمد توفيق مزيان. (30 06, 2020). دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن أزمة كورونا –تجارب عالمية وعربية–. *مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2*(العدد1)، الصفحات 07-24.
7) الوليد أحمد طلحة. (2020). *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
8) إنجلوت بروكرز. (12, 2021). *البنوك المركزية في مواجهة ضد"كورونا"* . تم الاسترداد من ingotbrokers: https://www.ingotbrokers.com/pdf/ar/CentralBanks-and-COVID-19.pdf
9) بيان صحفي. (15 مارس, 2020). اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية. بنك الجزائر. تم الاسترداد من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique15032020ar.pdf
10) بيان صحفي. (29 أفريل, 2020). اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية. بنك الجزائر. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique29042020_copmar.pdf
11) جريدة الشروق. (15 3, 2020). *البنك المركزي في نيوزيلندا يخفض أسعار الفائدة بسبب كورونا* . تم الاسترداد من الشروق: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15032020
12) حسين كامل فهمي. (2006). *أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي*. السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
13) زكريا مهران.(2017). *البنك المركزي في العصور المختلفة* المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي آي سي.

14) صبحي تادرس قريصة، و مدحت محمد العقاد. (1983). *النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية*. بيروت: دار النهضة العربية.

15) عبد القادر مطاي ، و فتيحة راشدي. (ديسمبر, 2016). سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات–تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6*(العدد 2)، الصفحات 9-29.

16) عبدالعظيم الأموي. (7 ابريل, 2020). *البنوك المركزية وأزمة كورونا*. تم الاسترداد من SKY NEWS عربية : https://www.skynewsarabia.com/blog/1334806

17) علي بن معمر، و عمير جيلالي. (22 10, 2020). إدارةالمخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا(COVID19) الجزائر أنموذجا. *مجلة التراث، المجلد 10*(العدد 3)، الصفحات 187-166.

18) علي صاري. (2014). السياسة النقدية الغير تقليدية: الادوات والاهداف. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد4*(العدد1)، الصفحات 51-87.

19) علي صاري. (1 1, 2016). البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية. *مجلة الاقتصادوالمالية، المجلد2*(العدد1)، الصفحات 1-16.

20) عمار بوزعرور. (2015). *السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية*. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

21) ميراندا زغلول رزق. (2009). *النقود والبنوك*. مصر: جامعة بنها التعليم المفتوح كلية التجارة.

22) وليد العايب، و لحلو بوخاري. (2013). *اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية* (المجلد 1). لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

23) BANK OF ENGLAND. (2020, November 5). Monetary Policy Summary and minutes of the Monetary Policy Committee meeting. ENGLAND. Retrieved from https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy-summary-and-minutes/2020/november-2020

24) BANK OF ENGLAND. (2020, March 19). Monetary Policy Summary for the special Monetary Policy Committee meeting. ENGLAND. Retrieved from https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy-summary-and-minutes/2020/monetary-policy-summary-for-the-special-monetary-policy-committee-meeting-on-19-march-2020

25) POLICY *RESPONSES TO COVID-19*. (2021, July 2). Retrieved from International Monetary Fund: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

26) Wade, T. (2021, November 5). *Timeline: The Federal Reserve Responds to the Threat of Coronavirus*. Retrieved from American Action Forum: https://www.americanactionforum.org/insight/timeline-the-federal-reserve-responds-to-the-threat-of-coronavirus/

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص262-278

مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورة العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد19 من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس.

The contribution of information and communication technology to the educational process in light of the Covid 19 pandemic from the point of view of the professors of Souk Ahras Unversity

فضايلية ياسين *
Fedailia yacine
جامعة سوق أهراس– الجزائر–
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
y.fedailia@univ-soukahras.dz

رحالية بلال
Rehalia billel
جامعة سوق أهراس– الجزائر–
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
bilel.rehahlia@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/02 *تاريخ القبول: 2022/04/14* *تاريخ النشر: 2022/04/30*

الملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحديد درجة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس وقد تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بالاعتماد على الاستبانة الالكترونية، تم توزيعها على عدد من أساتذة جامعة سوق أهراس في ستة كليات، وصل عدد الأساتذة المستجوبين إلى 77 أستاذ، توصلنا في هذه الدراسة وبعد اختبار الفرضيات أنه توجد علاقة ارتباط معنوية متوسطة نوعا ما بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيرورة العملية التعليمية، بالإضافة إلى وجود اثر ايجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على سيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر المبحوثين.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، العملية التعليمية ، التعليم ، جائحة كوفيد19.
تصنف Jel: D8, A15,A2,I1

Abstract : This study aims to determine the degree of contribution of ICT to the process of education from the point of view of the professors of Souk Ahras University and the analytical descriptive approach was applied in this study based on electronic resolution, distributed to a number of professors of Souk Ahras University in six colleges, the number of professors questioned reached 77 professors, we reached in this study and after testing the hypotheses that there is a fairly moderate moral correlation between ICT and the process process Education in addition to having a positive impact of information and communication technology on the process of education from the point of view of the beneefs.

Keywords: Information and communication technology, the educational process, education, the COVID-19 pandemic
JEL classification codes : D8, A15,A2,I1

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يشهد العالم تسارعا كبيرا وتغيرات مستمرة في مختلف النواحي خاصة في المجال الرقمي وتقنيات الاتصال أو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ساعدت هذه التغيرات في التحول من اقتصاد الإنتاج إلى اقتصاد المعرفة من خلال التخلي عن الأساليب التقليدية الغير مجدية، وتبني الأساليب الحديثة القائمة على التكنولوجيا وكل ما تحتويه لتحقيق أهداف المؤسسات عامة والمؤسسات الجامعية بصفة خاصة.

إن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجامعية أصبح مطلب لابد منه نظرا للتغير المستمر الذي تعرفه البيئة التعليمية، فهي وسيلة من شانها أن تضمن سيرورة العملية التعليمية من خلال إقامة المحاضرات والمؤتمرات والندوات على الخط والمساعدة في عملية التواصل بين الأستاذ والطالب والإدارة، بغية مجارات التغيرات الحاصلة.

إن من اخطر التغيرات التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي أثرت بشكل كبير ومباشر على التعليم في الجامعات هي جائحة كوفيد 19، مما دفع بالمؤسسات الجامعية إلى الاعتماد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ لا يوجد بديل سوء استخدام وسائل التعليم عن بعد لمواصلة العملية التعليمة و إنقاذ السنة الجامعية. وعليه فالإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، **ما مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورة العملية التعليمة في ظل جائحة كوفيد19 من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس.**

وللإجابة على الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1-يوجد ارتباط معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيرورة العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد19 من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس؟

2- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على سيرورة العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد19 من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس ؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذا البحث في توضيح مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورة العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد19، من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من أساتذة جامعة سوق أهراس.

أهداف الدراسة :سعت هذه الدراسة لتحقيق ما يلي.

-التعرف على ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

-التعرف على ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم وإبراز أهميتها.

-معرفة مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورة العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد19 من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس .

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة في ما يلي :

-الفرضية الأولى: يوجد ارتباط معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس عند مستوى معنوية 0.05.

-الفرضية الثانية: يوجد تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على سيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس عند مستوى معنوية 0.05.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا بالتطرق إلى مختلف المفاهيم حول متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من خلال استخدام أداة الاستبانة الالكترونية، بغية معرفة مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورة العملية التعليمة في ظل جائحة كوفيد19، من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس، حيث تم معالجة البيانات اعتمادا على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss22.

الدراسات السابقة:

1-**دراسة مريم محمد محسن خالد** بعنوان التعلم الالكتروني:الأهمية وإمكانية التطبيق، والتي تهدف إلى توضيح ماهية التعلم الالكتروني وعرض تجارب بعض الدول الرائدة والاستفادة منها، من خلال تطبيق المنهج الوصفي وقد تم التوصل واستخلاص مجموعة من التوصيات التي ينبغي على المؤسسات التعليمية التركيز عليها ومن أهمها وضع خطط طويلة الأمد لتوظيف التعلم الالكتروني في مؤسسات التعليم وإنشاء بنية تحتية لاستخدم الانترنت وعقد ورشات لتعزيز ثقافة استخدام التكنولوجيا.

2-**دراسة يحياوي الهام وبوحديد ليلى** بعنوان أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجامعات الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى إن استخدام TIC

في التعليم العالي يؤدي إلى انتشار التعليم وتحسن مستواه، وتخفيض التكاليف والتحسين المستمر لدور الأستاذ و أساليب التدريس، ومنه الحصول على مخرجات ذات كفاءة عالية.

3-**دراسة غرزولي إيمان** تحت عنوان معوقات إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين دراسة حالة الجامعات الجزائرية، هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أهم تطبيقات TIC في التعليم العالي في الجزائر وكذا أهم الحواجز التي تعرقل ذلك من خلال دراسة ردود عينة مكونة من 384 أستاذ، كشفت النتائج على تأثر عملية إدماج TIC في التعليم العالي بعدة عراقيل أهمها:المعيقات المتعلقة بالتكنولوجيا والمعدات والأدوات وكذا المعيقات الفردية وقلة الوقت بالإضافة إلى المعيقات التنظيمية كانعدام برامج التدريب في مجال استخدام TIC.

2 : ماهية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

يتطرق هدا المحور لماهية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المفهوم و الخصائص:

1.2-مفهوم تكنولوجيا والاتصال: تعدد التعاريف حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال إذ يعتبر من المصطلحات الأكثر حداثة، ظهر كثمرة تزاوج بين التكنولوجيا الحديثة والمعلومات التي تعتبر المورد الأهم والأثمن, إضافة إلى الاتصالات التي تعتبر أكسجين المؤسسة في بيئتها. (زرزار و غياد، سنة 2016، صفحة 16)، وعليه فتكنولوجيا المعلومات والاتصال عبارة عن استخدام أجهزة الكومبيوتر والبرمجيات والاتصالات السلكية و اللاسلكية لتخزين ومعالجة وتحويل وحماية وإرسال واستقبال البيانات. (حمادي، صفحة 92)

كما ويقصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال مجموعة الطرق والأساليب والمعرفة الفنية المرتكزة على العلم، والتي تستخدم في جمع ومعالجة وتخزين وإدارة المعلومات والوصول بها من نقطة إلى نقطة أخرى باستخدام وسائل إرسال واستقبال معينة. (الطاهر و سعيدة، 2017). ووفقا لمنظمة اليونسكو فان تكنولوجيا المعلومات والاتصال مصطلح يشمل مجموعة كاملة من الأدوات الالكترونية والتي من خلالها نقوم بجمع وتخزين المعلومات والقيام بعملية تفسيرها ومن ثمة توزيعها وتبادلها بطريقة سهلة وسريعة.(Nesba & Djeribia, 2018, p. 69)

يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية هي المنظومات الحاسوبية، شبكات الاتصال والمعرفة بالتكنولوجيا. (مولود و حفصي، 2020، صفحة 69).

2.2–خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال: تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مجموعة من التطبيقات والأنظمة الرقمية المبنية على المعرفة والتي تعتمد على الكومبيوتر والبرمجيات في تنفيذ عدد معين من المهام المحدد سلفا.(Bouri, 2019, p. 147)

وعليه فان أهم خصائصها هي: (رليد و اخرون، سنة 2019، صفحة 219)

–السرعة : المعلومة الآنية كتابة صورة أو صوت يتم تبادلها بسرعة كبيرة نحو كل العالم.

–الصغر : وهي سمة هامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال مثل تطور الحواسب الالكترونية من أجهزة كبيرة إلى أجهزة محمولة في اليد والجيب .

–التكاليف : تكلفة اقتناء واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في انخفاض مستمر مما سهل انتشارها و أصبحت في متناول الجميع.

إضافة إلى ما سبق توجد خصائص أخرى تمثلت : (بكوش و اخرون، 2017، صفحة 21)

–تقليص المكان : حيث أصبحت كل الأماكن الكترونيا متجاورة.

–**تعدد القنوات** : تستعمل تكنولوجيا الإعلام والاتصال ثلاث قنوات (قناة الكتابة, قناة الصورة , قناة الصوت).

–اللاتزامن : تعني انه بإمكان أكثر من شخص استعمال نفس المعلومة في وقت واحد.

3.2 – أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال : تتمثل أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العناصر التي تحتاجها كل مؤسسة للقيام بنشاطاتها وهي: (عمارة، 2018، صفحة 303)

أ–المعدات المادية: هو جهاز إلكتروني يقوم باستقبال وتخزين البيانات ثم يقوم بمعالجتها بإجراء مجموعة من العمليات الحسابية والمنطقية عليها وفقا لسلسلة من العمليات والبرامج المخزنة في ذاكرته، ومن ثم يقوم بإخراج نتائج المعالجة على وحدات الإخراج المختلفة.

ب– البرمجيات :هي مجموعة الأوامر التي سيتم تنفيذها بواسطة الحاسب الآلي بهدف انجاز مهمة معينة، ويعتبر المكمل الأساسي للحاسوب من أجل أن يصبح أداة قابلة للاستعمال.

ج– الشبكات :هي عبارة عن ربط بين الحواسيب المختلفة مع أدوات وبرامج مخصصة للعمل الشبكي وذلك لإتاحة التشارك في ما بينها، وتتدفق المعلومات عبر الشبكة على شكل إشارات كهربائية ويتم نقلها كحزم صغيرة من المعلومات بسرعات جد كبيرة .

3 : استخدامات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم العالي:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من المكنونات الأساسية لنظام المعلومات ومن الوسائل التي أحدثت ضجة كبيرة في هذا العصر في مختلف القطاعات، والتعليم العالي نموذج مهم لإدراج التكنولوجيا في عملياته سواء الإدارية و التعليمية بهدف تحقيق الأهداف المسطرة بصورة لائقة أفضل من السابق (بوعيس و فالتة، سنة 2020، صفحة 127)

1.3–تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي:

أ–تعريف التعليم : التعليم عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة التي يتم عليها بناء المعرفة من خلال نقل المعلومات والمعارف والخبرات للطالب بشكل منسق وبطرق معينة. (زروقي و فالتة، 2020، صفحة 7)

ب– تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم : يقصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم كل ما يستخدم في مجال التعليم والتعلم من تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تستخدم بهدف تخزين المعالجة، استرجاع ونقل المعلومة من مكان لأخر، مما يعمل على تطوير العملية التعليمية بجميع الوسائل الحديثة كالحاسب الآلي وبرمجياته، الانترنيت، الكتب الالكترونية وقواعد البيانات، الدوريات، المواقع التعليمية، البريد الالكتروني، المكتبات الرقمية، التعليم عن بعد وغيرها. (ضيف الله و بن زيان، 2018، صفحة 288)، بشكل عام يمكن تفسير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، على أنها عملية استخدام الكمبيوتر المحمول أو البرامج أو الانترنيت في المدارس للإغراض التعليمية.(Babou & Abdelhay, 2019, p. 169)

ومما سبق نستنتج أن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستراتيجيات المنهجية للتعليم يساهم بشكل كبير في إنجاح العملية التعليمية لما لها من ايجابيات تحقق الأهداف المسطرة. (Gharzouli, p. 19)

2.3– أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي عن بعد:

يتم استخدام واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل متزايد وبدرجات متفاوتة من قبل المؤسسات العليا في جميع أنحاء العالم، وبخاصة مؤسسات التعليم العالي من اجل تطوير مواد الدورة وتوزيع ومشاركة المحتوى بين الطلاب إضافة إلى التواصل بين المعلمين والطلاب والعالم

الخارجي، كما تعتمد الجامعات على تكنولوجيا المعلومات في إنشاء ونشر العروض والمحاضرات والبحوث الأكاديمية. (Mokhefi & Belarbi, 2016, p. 119) كما لا يمكن تصور القيام بعملية التعليم عن بعد من دون الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال فالتعليم عن بعد عنصر دافع لإستراتيجية التطوير التعليمي مدى الحياة من منطق التعليم المستمر، لما له من مميزات المرونة، جودة العملية التعليمية، سرعة الوصول، إضافة إلى الدقة في ذلك. (Saurty, 2017, p. 109) .كما يقترح جونز وساتو (1998) انه عند تبني أي تقنية يجب طرح التساؤلات التالية : هل تسهل التكنولوجيا في تحقيق الأهداف؟ هل هي فعالة من حيث التكلفة؟ هل الفوائد تفوق تكلفتها؟ هل التدريب مطلوب؟ هل تساعد في الاستغلال الأمثل للوقت؟ (Benttayeb, 2012, p. 04)

3.3– مخرجات التعليم العالي في ظل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

تتمثل في عاملين أساسيين هما: (عباس، 2019-2020، الصفحات 96-97)

أ–تحسين مرد ودية وجودة الأستاذ: إن للعملية التعليمية دور محوري في تزويد الطالب بأدق المعلومات وأحدثها لذا وجب عل الأستاذ أن يحرص على تنفيذها بصورة جيدة من خلال ما يلي:

–التجديد الدائم للمصادر والمراجع التي يزود بها الطلبة .

–إنشاء موقع انترنت يضع فيه المواد التعليمية التي يدرسها والواجبات التي يكلف بها الطلاب.

–تصميم خطة ملائمة للتدريس والنتائج المتوقعة وتحديد طرائق التدريس وقواعد تقييم الطلبة.

–التعرف على الأساليب الجديدة في التدريس والتدرب على التقنيات التعليمية الحديثة.

ب–تحسين معارف وجودة الطالب: يعد الطالب أحد المحاور الأساسية في العملية التعليمية، لان الجامعة أنشأت لخدمته ولأجله من اجل صناعة طالب ذو جودة ومستوى عالي يستطيع الابتكار والإبداع والتفوق والقدرة على الخلق وامتلاك العقل الناقد ومن مميزات الطالب الناجح في عصر التكنولوجيا، هي القدرة على التعامل بالتكنولوجيات الحديثة، كاستخدام الحاسوب والبريد الالكتروني وبرامج التعليم وكذا الولوج لأرضيات التعليم عن بعد لحضور المحاضرات وتحميلها، بالإضافة إلى التمكن من اللغات الأجنبية وتوظيفها في عملية التعليم

4- الجزء التطبيقي :

4-1: مجتمع وحدود الدراسة : تم أجراء الدراسة على مجموعة من أساتذة جامعة سوق أهراس بمختلف رتبهم وفي ستة كليات هي : العلوم الاقتصادية، الحقوق، التربية البدنية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الآداب و اللغات، علوم الطبيعة ، اعتمدت الدراسة على الاستبانة الالكترونية تم استقبال 77 رد في مدة شهر ونصف وهي نسبة مقبولة جدا لإجراء الدراسة.

4-2:عينة الدراسة: بعد جمع ردود الاستبانة الالكترونية الموزعة على أفراد عينة الدراسة، تم القيام بمختلف العمليات الإحصائية حول المتغيرات الشخصية، فقد تبين من خلال نتائج spss أن ما نسبته 59.6%يمثل الذكور أما الإناث فقد كانت نسبة مشاركتهم في الإجابة 40.3 %وفي ما يخص متغير السن فقد مثلت الفئة العمرية من 30-39سنة أكبر نسبة بـ38اجابة بنسبة 49.4 %كما لاحظنا أن ما نسبته 44.2% من إجابات عينة الدراسة كانوا من الأساتذة صنف محاضر أ، وأن أكبر كلية من حيث عدد الإجابة كانت كلية العلوم الاقتصادية بنسبة 42.9% في حين أن المجال الزمني من 11-15سنة اقدمية العمل مثل اغلب إجابات الدراسة بنسبة 36.4%.

4-3:وصف محاور الدراسة

أ – محاور تكنولوجيا المعلومات والاتصال: وبالاعتماد على سلم ليكرت الخماسي تم التحصل على النتائج التالية :

1-المحور الأول: المعدات والأدوات

جدول رقم 1 يمثل وصف وتحليل لمحور المعدات والأدوات

الرقم	العبارات الخاصة بمحور المعدات والأدوات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختيار
1	تتوفر الجامعة على أرضية للتعليم عن بعد	3.93	0.878	موافق
2	تتوفر على عدد كافي من أجهزة العرض الالكتروني	2.42	0.923	غير موافق
3	تعتمد الجامعة على الحواسيب بشكل كبير في التعليم عن بعد	2.64	1.085	محايد
4	تتوفر الجامعة على قاعات مخصصة لإلقاء الدروس عن بعد	1.96	0.938	غير موافق
5	تعمل الجامعة على التجديد الدائم لمعداتها الخاصة بعملية التعليم	2.42	0.965	غير موافق
6	تعمل الجامعة على الصيانة الدورية للمعدات	2.76	0.998	محايد
7	المحور ككل	3.03	0.523	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائجSPSS 22

من خلال الجدول رقم 1 يتبين أن الجامعة وعلى الرغم من توفرها على أرضية للتعليم عن بعد إلا أنها تفتقر للعدد الكافي لأجهزة العرض والقاعات الخاصة بالتعليم عن بعد، كما لا تعمل على صيانة وتجديد معداتها وأجهزتها المستعملة في عملية التعليم عن بعد، وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي العام للمحور ككل و الذي قدر بـ 3.03 وانحراف معياري قدره0.523 .

2-المحور الثاني: البرمجيات والشبكات

جدول 2 يمثل وصف وتحليل لمحور البرمجيات والشبكات

الرقم	العبارات الخاصة بمحور البرمجيات والشبكات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختيار
1	هناك اتصال جيد بشبكة الانترنت داخل الجامعة	2.41	1.080	غير موافق
2	تعتمد الجامعة على موقعها لالكتروني الرسمي في نشر قوائم الطلبة والنقاط وغيرها	4.01	0.819	موافق
3	سهولة الولوج والتحميل من المكتبة الرقمية يساعد الطالب في فهم المقياس وانجاز البحوث العملية	3.25	1.140	محايد
4	يساعد المناخ الإداري على استخدام TIC	2.84	1.026	محايد
5	جميع الأجهزة الالكترونية مرتبطة بشبكة واحدة	2.87	0.978	محايد
6	تتوفر الجامعة على برمجيات خاصة بالتعليم عن بعد	2.92	1.035	محايد
7	تستخدم الجامعة الايميل لمراسلة الأساتذة والطلبة	4.15	0.828	موافق
8	تتوفر على حساب فيسبوك لنشر آخر المستجدات	3.89	0.967	موافق
9	المحور ككل	3.03	0.523	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائجSPSS 22

نلاحظ من الجدول رقم 2وبالاعتماد على إجابات عينة الدراسة حول المحور الخاص بالبرمجيات والشبكات، فان المتوسط الحسابي للمحور ككل قدر بـ 3.03 وبانحراف معياري قدره 0.523 وتبين أن الجامعة تفتقر لشبكة انترنت في المستوى تساعد الأستاذ في إلقاء الدروس عن بعد، وهذا لا يعني أنها لا تستعمل البريد الالكتروني ووسائل التواصل كالفيسبوك في عملية المراسلة الالكترونية ونشر أخر المستجدات، في حين تباينت آراء الأساتذة بخصوص سهولة الولوج والتحميل من المكتبة الرقمية وما إذا كان المناخ الإداري يساعد على استخدام التكنولوجيا في عملية التعليم .

ب- محاور المتغير التابع سيرورة العملية التعليمية

1-المحور الأول: تحسين معارف الطالب

جدول3 يمثل وصف وتحليل لمحور تحسين معارف الطالب

الرقم	العبارات الخاصة بمحور تحسين معارف الطالب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختيار
1	يتوفر لدى الطالب أجهزة ومعدات التعليم عن بعد	2.02	0.826	غير موافق
2	يتوفر لدى الطالب اتصال بشبكة الانترنت	2.32	0.979	غير موافق
3	هناك نوع من التخوف وعدم الرغبة عند استخدام TIC	3.48	1.071	موافق
4	تساعد TICفي توفير الوقت والجهد واختصار المسافات من خلال تحميل الدروس عن بعد	3.87	0.991	موافق
5	يساعد استخدامTIC في اجراء الامتحانات عن بعد و تقييم الطلبة	2.84	1.052	محايد
6	توفر TIC حرية التعبير والتواصل الدائم للطلبة	3.36	1.050	محايد
7	إن نشر ثقافة التعامل بTICيسهم في رفع الأداء وزيادة الإدراك لدى الطلبة	3.28	1.223	محايد
8	ان استعمال TIC يساعد في فهم واستيعاب الدروس	3.14	1.188	محايد
9	دمج TICفي التعليم يزيد من دوافع العمل عند الطالب	3.07	1.109	محايد
10	يؤثر عامل الجنس في العملية التعليمية باعتماد TIC	2.44	1.032	غير موافق
11	المحور ككل	3.14	0.486	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائجSPSS 22

من الجدول 3 والخاص بمحور تحسين معارف الطالب فان هذا الأخير لا تتوفر لديه الإمكانيات والوسائل المعتمدة في عملية التعليم كالأجهزة الالكترونية والانترنت فعلى الرغم من توفيرها للجهد والوقت فان الطالب يتخوف من استعمالها ولا يرغب فيها هذا وتباينت ردود الأساتذة حول دمج TICفي العملية التعليمية ودوره في إجراء الامتحانات و التواصل الدائم مع الطلبة لزيادة فهمهم واستيعاب الدروس لرفع أدائهم وإنتاجيتهم وهو ما يظهره المتوسط الحسابي للمحور ككل والذي قدر بـ 3.14و انحرف معياري قدره 0.486.

2-المحور الثاني:تحسين مردودية الأستاذ

جدول4 يمثل وصف وتحليل لمحور تحسين مردودية الأستاذ

الرقم	العبارات الخاصة تحسين مردودية الأستاذ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختيار
1	يمتلك الأستاذ معدات وبرامج تساعد في عملية التدريس	3.02	1.135	محايد
2	الاتصال الجيد بشبكة الانترنت	2.71	1.244	محايد
3	تساعد TICالأستاذ في وضع وتصميم الدروس	3.49	0.981	موافق
4	استخدام البريد الالكتروني لتبادل الدروس والمعلومات	3.96	0.818	موافق
5	الاعتماد على التطبيقات الخاصة لإلقاء الدروس	3.51	1.095	موافق
6	استخدام الفيسبوك ووسائط التواصل لمناقشة الدروس	3.05	1.122	محايد
7	يمتلك الأستاذ قناة خاصة أو أرضية خاصة لوضع الدروس	2.89	1.130	محايد
8	يعتبر استخدام TICوسيلة فعالة لخدمة العملية التعليمية	3.45	1.007	موافق
9	كثرة وغزارة المعلومات يرهق الأستاذ ويجعله في حيرة لاختيار الأفضل	3.35	1.060	محايد
10	تقلل TICمن الدور الحضوري للأستاذ في عرض المحاضرات	3.50	1.059	موافق
11	المحور ككل	3.14	0.486	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائجSPSS 22

من الجدول رقم 4المتضمن عبارات محور تحسين مردودية الأستاذ، لاحظنا تباين إجابات الأساتذة حول اتصالهم بشبكة الانترنت وامتلاكهم لمعدات وبرامج تساعدهم في عملية التدريس وتوفرهم على أرضيات وقنوات خاصة بهم لنشر الدروس واستخدام الفيسبوك ووسائل التواصل في التدريس في حين اتفق معظمهم على إن TICوسيلة فعالة في التدريس فقد تساعدهم في وضع وتصميم الدروس، كما أنهم يستعملون البريد الالكتروني وبعض التطبيقات لإلقاء الدروس وتبادلها هذا ما يؤكده المتوسط الحسابي المحصل عليه للمحور ككل قدر بـ 3.14 وانحراف معياري قدر بنسبة .0.486

4-4 : ثبات وصدق الاستبيان : هناك عدد من الطرق لقياسه ومن أكثرها شيوعا طريقة ألفا كرونباخ والتي تعتمد على الاتساق الداخلي للأسئلة

جدول 5 يمثل معامل الثبات وصدق المحك لكل محور وللاستبانة ككل

اسم المتغير	الفقرات	معامل الثبات	صدق المحك
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	14-1	0.807	0.898
العملية التعليمية	34-15	0.800	0.894
الاستبانة ككل	34-1	0.849	0.921

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائجSPSS 22

نلاحظ من الجدول رقم 5 أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة مقارنة بالحد الأدنى المقبول الذي يقدر ب 0.6، حتى تكون الأداة مقبولة وقادرة على رصد المتغيرات حيث نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للمتغير المستقل "تكنولوجيا المعلومات والاتصال " هو 0.807، وللمتغير التابع" العملية التعليمية" هي 0.800، كما قدرت قيمتها بالنسبة للاستبانة ككل ب0.849 وهي تعتبر جيدة جدا لأغراض إجراء الدراسة. وبالرجوع لمعامل الصدق اعتمد على صدق المحك لقياسه، والذي يحسب عن طريق حساب الجدر التربيعي لمعامل الثبات، فنجد من واقع الجدول أنّ صدق المحك بالنسبة للإجمالي قدر بـ 0.921 وهذا يدل على أن المقياس جيد للدراسة، و على مستوى الجزئي فإن صدق المحك الخاص بمتغير" تكنولوجيا المعلومات والاتصال " قدر بـ 0.898 والخاص بمتغير " العملية التعليمية " قدر بـ ،0.955 وهي قيم تعبر على مستوى مقبول جدا لصدق الأداة.

4-5:اختبار فرضيات الدراسة:

أولا :اختبار علاقة الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال و سيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس وتكون على النحو التالي:

H_0: لا يوجد ارتباط معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال و سيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس عند مستوى معنوية 0.05.

H_1 : يوجد ارتباط معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال و سيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق اهراس عند مستوى معنوية 0.05.

جدول6 يمثل معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين متغيرات الدراسة

المتغير المستقل / المتغير التابع	سيرورة العملية التعليمية	
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
القيمة	0.397	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 22

لوحظ من الجدول رقم 6أن قيمة معامل بيرسون (0.397) وأن مستوى دلالة هي (0.000)، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدمH_0 ، أي قبول الفرضية H_1 يوجد ارتباط معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس. أما على مستوى نوع وقوة العلاقة، من النتائج السابقة نلاحظ أن علاقة الارتباط موجبة (طردية)، وأن درجة الارتباط متوسطة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس.

أما على الصعيد الجزئي، يمكن اختبار وجود علاقة ارتباط بين كل محور فرعي من محاور تكنولوجيا المعلومات والاتصال عل سيرورة العملية التعليمية.

الجدول رقم(7): يمثل معامل الارتباط الفرعي لكل محور وقيمة الدلالة

المتغير المستقل / المتغير التابع	سيرورة العملية التعليمية		مستوى الدلالة
المعدات والادوات	معامل الارتباط	0.262	0.210
الشبكات والبرمجيات	معامل الارتباط	0.403	0.000
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	معامل الارتباط	0.397	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS 22

من الجدول 7عندما نشاهد محاور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدراسة، فإن معظم العلاقات الجزئية مع متغير سير العملية التعليمية كلها كانت موجبة، حيث كان أكبر معامل ارتباط تم تسجيله خاص بمحور الشبكات و البرمجيات ب (0.403) وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية0.00،في حين محور المعدات والأدوات قدر معامل ارتباطه بـ (0.262) وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.210، وعليه يمكننا أن نستنتج وجود علاقة ارتباط معنوية بين محوري المتغير المستقل والمتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمتغير التابع المتمثل في العملية التعليمية.

ثانيا: اختبار الفرضيات المتعلقة بميل خط الانحدار:

H_0: لا يوجد تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على سيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس عند مستوى معنوية 0.05.

H_1: يوجد تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على سيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول رقم 8 يمثل معلمات نموذج الانحدار الخطي

م المستقل / م التابع	Constant	سيرورة العملية التعليمية	F		R^2	Sig
	B_0	B_1	المحسوبة	الجدولية		
TIC	1.697	0.427	14.037	3.98	0.146	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج 22SPSS

من الجدول رقم 8 تشير نتائج الانحدار إلى وجود تأثير معنوي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وسيرورة العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس، إذا بلغت قيمة F المحسوبة (14.037) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (3.98) عند درجتي حرية (75.1) وهو ما يدل على قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية وهذا ما يؤكده مستوى الدلالة التي قدرت قيمته ب0.00، وبلغ معامل التحديد R^2 (0.146)، ومعنى ذلك أن 14.6% هي النسبة المئوية لتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (سيرورة العملية التعليمية) التي تكون عائدة للمتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات والاتصال) ومن الجدول السابق يبرز أن مقطع خط الانحدار هو (1.697) وأن ميل خط الانحدار هو(0.427) وهما دالان إحصائيا، وبالتالي تكون معادلة خط الانحدار هي: ***y=0.427x+1.697***

5- الخاتمة :

عمدت الدراسة إلى تبيين درجة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورة العملية التعليمة من خلال دراسة وجهة نظر عينة من أساتذة جامعة سوق أهراس، في ظل الجائحة التي تجتاح العالم، فيروس كوفيد 19 وقد مكنت من الوصول الى مجموعة من النتائج وبناءا عليها تم تقديم جملة من التوصيات:

أ- النتائج: من خلال النتائج الإحصائية للدراسة توصلنا إلى :

-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تكنولوجيا المعلومات وسيرورة العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد 19 من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس، إذ جاء المحور الخاص بالشبكات و البرمجيات في المرتبة الأولى من حيث قوة الارتباط مع سيرورة العملية التعليمية، في حين حل محور المعدات والأدوات في المرتبة الثانية بقوة ارتباط أقل درجة من المحور الأول .

-كما أظهرت النتائج الإحصائية وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على سيرورة العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد 19 من وجهة نظر أساتذة جامعة سوق أهراس وهذا ما يفسره قيمة معامل التفسير R2المتحصل عليه .

-ضعف شبكة الانترنت في الجامعة وغياب متطلبات التعليم عن بعد لدى الطالب.

-قلة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم عن بعد .

-عدم توفر المعدات المساعدة في التدريس كالقاعات الخاصة وأجهزة العرض وقلة الحواسيب .

-عدم القيام بعمليات تكوين للأساتذة وكذا الطلبة في مجال التكنولوجيا والمعلومات .

ب – التوصيات: من بين أهم النقاط التي يمكن الإشارة إليها لزيادة دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في سير العملية التعليمية هي :

-زيادة الاهتمام بالتكنولوجيا وتوظيفها في عملية التدريس وتحسيس الطلبة بمواكبة تطوراتها.

- تعزيز شبكة الانترنت بزيادة مستويات التدفق في مختلف الكليات والأقسام .

-اقتناء معدات وأدوات متطورة وأخر إصدارات البرمجيات الخاصة بالتعليم.

-توفير العدد الكافي من الحواسيب وأجهزة العرض الالكتروني والقيام بعمليات الصيانة الدورية .

-الاعتماد على التدريس المختلط حضوري و عن بعد لأنه ليس في وسع كل طالب متابعة الدروس عن بعد لافتقار البعض منهم لمعدات التعليم عن بعد كالحاسوب والانترنت، إضافة إلى تكوين الطلبة على استعمال الوسائل التكنولوجية لمتابعة الدروس وكذا استعمال مختلف وسائل الاتصال لمناقشتها كالبريد الالكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي.

-أما في ما يخص الأستاذ فعلى الجامعة توفير قاعات مخصصة لعملية التدريس مع توفير الحواسيب والاتصال الجيد بالانترنت.

-تكوين الأستاذ على استعمال الوسائل التكنولوجية الجديدة لمساعدته في إلقاء الدروس وتبادل المعلومات وإجراء الاختبارات عن بعد.

قائمة المراجع

-العياشي زرزار، و كريمة غياد. (سنة 2016). *استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في دعم الميزة التنافسية*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

-زهرة عباس. (2019-2020). *حوكمة الجامعات واثرها على جودة مخرجات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة دراسة استقصائية على عينة من اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعات الشرق الجزائري. سطيف*، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1.

-حنان بوعيس، و اميرة فالتة. (سنة 2020). تكنولوجيا المعلومات والتعليم الرقمي ودورهما في تحقيق جودة التعليم العالي. *المجلة العربية للتربية النوعية ، المجلد الرابع* (العدد 12)، ص 127.

-حواس مولود، و هدى حفصي. (2020). أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة. *مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 10* (العدد 01)، 69.

-رياض زروقي، و اميرة فالتة. (2020). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم. *المجلة العربية للتربية النوعية ، المجلد 04* (العدد 12)، ص 7.

-سعد فرج حمادي. مستوى استخدام تقنيات المعلومات والاتصال في صناعة الخدمات الفندقية. *مجلة كلية التراث الجامعة* (العدد 20)، ص 92.

-سلمى عمارة. (2018). *أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحسين إدارة الوقت في المؤسسة *دراسة تحليلية لمؤسسة بريد الجزائر وكالة أم البواقي. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد 05* (العدد 02)، ص 303.

-فيصل رليد، و اخرون. (سنة 2019). إسهامات تكنولوجيا الانترنت في خدمة التسويق -التسويق الرقمي نموذجا. *مجلة الابداع ، 09* (01)، ص 219.

-كريمة بكوش، و اخرون. (2017). إشكالية مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير التجارة الخارجية. -*AL RIYADA For Business Economics* ، *المجلد03* (العدد02)، ص21.

-نسيمة ضيف الله، و ايمان بن زيان. (2018). تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة العملية التعليمة من وجهة نظر إداريي عينة من الجامعات الجزائرية. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* (العدد 04)، ص 288.

-هارون الطاهر، و مرزوق سعيدة. (2017). استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة دراسة مقارنةبين الجزائر، تونس، المغرب وليبيا. *مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية* (العدد 02)، 260.

المراجع باللغة الأجنبية:

-Krichnah Moortee Saurty .(2017) .*Analyse de l ïntégration de TIC et dans un système éducatif conditionne par la pédagogie du spoon-feeding* les cas Mauricien* .Limoges ،France: Universite de Limoges

-Assia Benttayeb* .(2012 ,8) .ICT and Reading :In the Technology-Enhanced Extensive Reading classroom*The case of 1st year EFL students at Hassiba Ben Bouali .*Revues Acadimiques Des sciences sociales et humaines*.04 ،

-Babou, A., & Abdelhay, B. (2019). Gender ;Information and communication technology (ICT) and Education :Towards plugging Gender Gap in the EFL classroom in Algerian Universities. *Revue Albahith , 10* (04), p 169.

-Bouri, N. (2019). Digital Applications :true means of communication and digital transformation. *Finance and Business Economics Review , 03* (02), P 147.

-Gharzouli, I. (n.d.). Information and communication technologies (ICT) in higher education: amatter to think over. p 19.

-Mokhefi, A., & Belarbi, f. z. (2016). ;*Integration of Information and communication technologies (ICT) in the Algerian Universities :What are the prospects ؟. *Djadid EL-iktssad Review , vol 11*, p 119.

-Nesba, A., & Djeribia, B. (2018). Towards a new ICT policy in higher education. *EX.PROFESSO* (02), P69.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد :6 / العدد :1 /أفريل2022، ص ص279-299

دور الاستثمار في الزراعة الذكية في تحقيق الأمن الغذائي واستدامته حالة الدول العربية

The Role of Investing in Intelligent Agriculture and How it Can food Security and Sustainability in the Arab Word.

* عائشة بوثلجة
Aicha BOUTHELDJA
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر
a.boutheldja@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 17./02./2022 تاريخ القبول: 27/ 04/2022 تاريخ النشر: 30/04/2022

الملخص :

اتجهت العديد من الدول نحو الاستثمار في الزراعة الذكية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي، ومواجهة مجموعة التحديات التي تؤثر على استقرار النظام الغذائي. ويهدف البحث إلى إبراز دور الزراعة الذكية في تحقيق أبعاد الأمن الغذائي المستدام، باعتبارها زراعة تقوم على مبادئ الاستدامة في استخدام الموارد والمحافظة عليها. وقد خلصنا إلى نتيجة أن الوضع الغذائي في الدول العربية غير مريح لذلك لابد من تشجيع الاستثمار العام والخاص في الزراعة الذكية لأنها تهدف إلى استدامة الغذاء والحفاظ على الموارد. واعتمدنا في بحثنا أدوات المنهج الاستنباطي، بوصف وسرد مجموعة المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة – الأمن الغذائي المستدام والزراعة الذكية– وتحليل العلاقة بينهما، واعتمدنا أداة دراسة حالة لمجموعة من الدول.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي المستدام، الإستثمار الزراعي، الزراعة الذكية، الزراعة العربية.

تصنيف JEL: Q01. N5 ؛ Q16

Abstract :

conclusion that the food situation in the Arab countries is uncomfortable, so it is necessary to encourage public and private investment in smart agriculture, because it aims to sustain food and preserve resources. In our research, we adopted the tools of the deductive approach according to the nature of the topic, by describing and listing a set of concepts related to the two variables of the study - sustainable food security and smart agriculture, and we also adopted a case study tool for a group of countries.

Keywords: Sustainable Food security, Agricultural investment, Smart agriculture, Arab agriculture.

JEL classification codes; Q01,N5.Q16

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن النظام الغذائي العالمي يظهر عجزه ومحدودية قدرته على مواجهة حجم الطلب الحالي على الغذاء، ومن الواجب عليه التعامل مع التوجهات الكبرى في المستقبل كالنمو السكاني والتغيرات المناخية وتغير أنماط الاستهلاك، ويعتبر الاستثمار في الزراعة الذكية مهما لمواجهة هذه التحديات وتحقيق استدامة الغذاء، لذلك اتجهت العديد من الدول نحو الاستثمار في مثل هذه الأساليب الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وتسعى الدول العربية هي الأخرى إلى اعتماد أساليب الزراعة الذكية والاستثمار فيها. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يساهم الاستثمار في الزراعة الذكية في تحقيق أبعاد الأمن الغذائي واستدامته في الدول العربية؟

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهميته من الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار في الزراعة الذكية، جراء الوضع الراهن للنظام الغذائي العالمي الذي أصبح يعاني عدة تداعيات أبرزها تغير المناخ وأثاره السلبية، إلى جانب جائحة كورونا وموجاتها المتكررة بشكل حاد من فترة لأخرى، وهنا تظهر أهمية الزراعة الذكية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية والتقنيات عن بعد التي تساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية التي تدعم سوق الأغذية محليا ودوليا مما يساهم في تحقيق استدامة الأمن الغذائي .

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا إلى:

- التعريف بالزراعة الذكية كتوجه حديث في مجال الاستثمار الزراعي.
- عرض خصائص الزراعة الذكية وكيف يمكن أن تضمن استدامة الأغذية بشكل آمن.
- تشخيص الوضع الغذائي في الدول العربية وأهمية اعتماد الزراعة الذكية لتحقيقه.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على أدوات المنهج الاستنباطي حسب طبيعة الموضوع، بسرد مجموعة المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة ووصفهما - الأمن الغذائي المستدام والزراعة الذكية- واستنتجنا ا العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى النتائج النظرية .

2. مفهوم الأمن الغذائي المستدام

إن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم عميق يعتمد على مجموعة من المركبات المتكاملة فيما بينها، وهو يضم عدة مصطلحات ومفاهيم:

1.2. تعريف الأمن الغذائي:

اتفق مؤتمر القمة العالمي سنة 1996 على تعريف الأمن الغذائي بناءا على تعريف منظمة الأغذية والزراعة، على أنه " يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، وفي كل الأوقات، الإمكانات المادية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة".

وتعرف الفاو النظام الغذائي المستدام بأنه "نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بشكل لا يتم فيه المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة". (الفاو و لجنة الامم المتحدة الاقتصدية والاجتماعية لغرب آسيا ، 2021، صفحة 26)، وبناءا على ما سبق يمكن أن نلخص أبعاد الأمن الغذائي المستدام فيما يلي :

– **الوفرة:** ونعني به إتاحة المعروض من المواد الغذائية سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي وهو إتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه من حيث الكم والنوع وتقاس بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها من الإنتاج المحلي أو الأسواق الخارجية.

– **الحصول الفعلي على الأغذية:** ويقصد به حصول الأفراد على موارد كافية لشراء أغذية كافية لنظام غذائي مغذي وسليم. (منظمة الاغذية والزراعة ، 2016، صفحة 09)، يتم تحديد إمكانية الحصول الفعلي من خلال إمكانية وصول الأسر إلى الغذاء الذي تحتاجه من خلال إنتاجها الذاتي، أو بصورة أكثر شيوعاً من خلال السوق

– **الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء** :يتم تحديد الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء من خلال قدرة الأسر على شراء الكميات المطلوبة منه، ويعتبر التقلب في أسعار المواد الغذائية الأساسية والقوة الشرائية من العوامل المحددة لإمكانية الحصول هذه. (أنشو فاتس،وآخرون، 2019، صفحة 06)

– **الاستقرار في توافر الأغذية والحصول عليها:** وذلك من خلال نظام غذائي مناسب والمياه النقية والعلاج والرعاية الصحية للوصول على حالة تغذوية سليمة تحقق جميع الحاجيات الفيزيولوجية للأفراد.

– **الاستفادة من الغذاء:** ويقصد به كيفية استخدام الجسم للمغذيات المتنوعة التي يحتويها الغذاء، حيث يحقق كما كافيا من الطاقة من خلال تنوع النظم الغذائية وتوزيع الغذاء داخل الأسرة بصورة عقلانية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2016،ص 19). يتم تحديد الانتفاع بالغذاء من خلال سلامة الغذاء والمحتوى المغذي فيه، ويأتي نتيجة للرعاية والتغذية الجيدة، وتحضير الغذاء، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الغذاء ضمن الأسرة الواحدة.

2.2. مفهوم استدامة الأمن الغذائي:

تعني الاستدامة أن يكون النظام الغذائي المستدام مريحا دائما (الاستدامة الاقتصادية)، وأن يعود بمنافع واسعة على المجتمع (الاستدامة الاجتماعية)، ويحدث ذلك آثار إيجابية أو محايدة على الطبيعة (الاستدامة البيئية)، ويمكن ربط قدرة النظام الغذائي بالاستدامة عندما يكون قادرا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة رغم الأزمات والصدمات والتهديدات. (الفاو و لجنة الامم المتحدة الاقتصدية والاجتماعية لغرب آسيا ، 2021، صفحة 26). بغية تحقيق أهداف الأمن الغذائي، لا بد من استيفاء الأبعاد الأربعة المذكرة أعلاه بشكل متزامن وبمرور الوقت، ويتحرك هذا البعد مدفوعا بقدرة دولة أو مدينة ما من حيث مؤسساتها وسياستها، على ضمان إمكانية وصول سكانها إلى الكمية المناسبة من الغذاء فضلا عن ضمان سلامتها، يكفي أن تكون الدولة أو المدينة قادرة على مراقبة وتقييم وتطبيق معاييرها، بل يجب أن تتسم بالقدرة على تحسين نظامها الغذائي. (أنشو فاتس،وآخرون، 2019، صفحة 08)

3.2. المبادئ الأساسية لاستدامة الغذاء:

تقوم استدامة الغذاء على خمسة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي: (منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، 2017، صفحة 08)

– **المبدأ الأول:** تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وهو أمر مهم لتحقيق الاستدامة

– **المبدأ الثاني:** اتخاذ إجراءات مباشرة لحماية وتعزيز الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

– **المبدأ الثالث:** مفاده أن الزراع التي تخفق في حماية وتحسين سبل المعيشة الزراعية وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية هي زراعة غير مستدامة.

– **المبدأ الرابع:** تعتبر القدرة المعززة على الصمود لدى الأفراد والمجتمعات والأنظمة الإيكولوجية من الأمور الأساسية للزراعة المستدامة .

– **المبدأ الخامس:** يتطلب الغذاء والزراعة المستدامة آليات حوكمة فعالة ومسئولة، ويقوم تصميم هذه المبادئ لتحقيق نهج متسق وموحد لتحقيق استدامة الأغذية والزراعة في قطاعات الزراعة والقطاعات المكملة، من أجل اتساق الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة، وبين القطاعات أيضا باختلاف الزمان والمكان في إطار عملية مستمرة التطور.

الجدول (01): نموذج بناء منظومة غذائية لا تتأثر بالظروف المناخية

مقومات الأمن الغذائي	التوفر	إمكانية الحصول الفعلي على الغذاء	الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء	الانتفاع	الاستدامة
تحديات الأمن الغذائي	النمو السكاني	زيادة تعداد السكان في المدن	شيخوخة السكان	تغير نمط النظام الغذائي	تشبع وتلوث الأراضي لصالحة للزراعة
عناصر تمكين الأمن الغذائي	التوفر	إمكانية الحصول الفعلي على الغذاء	الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء	الانتفاع	الاستدامة
	– الإنتاج المحلي. – المخزونات المحلية. –تدويل الإنتاج. –تنويع الواردات.	– البنية التحتية. – سلسلة التوريد. – تنظيم قطاع البيع بالتجزئة	– آليات التخفيف من زيادة الأسعار.	– تنظيم سلامة الأغذية والتغذية. الطلب على المنتجات الغنية بالعناصر الغذائية.	– الإطار التنظيمي والمؤسسي المتين.

المصدر: (أنشو فاتس،وآخرون، 2019، صفحة 16)

3. مفهوم الاستثمار في الزراعة الذكية، وخصائصه

الزراعة من المهن التي امتهنها الإنسان منذ بداية الخليقة، و كادت أن تكون المهنة الوحيدة في العصور القديمة ما زالت أهميتها إلى يومنا، فمن اكتشاف الزراعة وممارستها، وانتقل الإنسان من مجرد عنصر جامع للغذاء إلى عنصر فعال منتج، وبدأ الإنسان يتدخل لإخضاع الطبيعة وتطويعها لمصلحته وازداد ذلك مع توالي الاكتشافات، وفي عصرنا وصلت الزراعة إلى اعتبارها

صناعة قائمة بذاتها من خلال اعتماد الذكاء الصناعي، حيث بلغت الزراعة مرحلة زراعة المنتجات واللحوم في المخابر عوض المساحات الشاسعة. (عائشة، 2016، ص 03)

1 .3 . تعريف الاستثمار في نهج الزراعة الذكية:

أدخلت منظمة الفاو مصطلح الزراعة الذكية مناخيا في وثيقة مساهمات فنية لمؤتمر لاهاي بشأن الزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ في 2010، وتتشابه أهداف وأدوات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا (كالمسؤولية الاجتماعية أو الزراعة بدون حراثة أو الحراجة الزراعية) مع تلك المستخدمة في الزراعة المستدامة ولكنها تركز أيضا على النتائج في مجال تغير المناخ. وتعرف الزراعة الذكية أيضا باسم Farming 4.0 أو الفلاحة الرقمية، وهي تطبيق لتقنيات المعلومات والبيانات لتحسين أنظمة الفلاحة المعقدة، وهي تتضمن آلات فردية وجميع عمليات وأنشطة المستثمرات الزراعية. إن الاستثمار في نهج الزراعة الذكية من خلال نوعيها المائية والعضوية هي استخدام أقل مساحة من الأرض والمياه، للحصول على أفضل إنتاج من المحاصيل المستهدفة، وذلك لتحقيق إنتاج زراعي مستدام مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ويساهم الاستثمار في نهج الزراعة الذكية في خفض انبعاث الغاز الضارة بالبيئة إلى أدنى حد ممكن والتكيف مع التغيرات المستقبلة. (حدادة20صفحة 34)، وقد عرفت الفاو الزراعة الذكية مناخيا على أنها " النهج الذي يساعد على توجيه الإجراءات اللازمة لتحويل وإعادة توجيه النظم الزراعية لدعم التنمية بصورة فعالة وضمان الأمن الغذائي في وجود مناخ متغير. وتتلخص (الزراعة الذكية) بمفهوم الإدارة الإلكترونية للأراضي، من حيث كميات المياه المستخدمة ودرجة الرطوبة ودرجات الحرارة، والمبيدات التي يجب استخدامها، وغيرها من المعلومات عن المحاصيل، التي يمكن الحصول عليها بواسطة استخدام أجهزة وحساسات لتسجيل كل ما يحتاجه النبات واستنادا إلى ما جاء أعلاه فأن استخدام الزراعة الذكية يوفر بيانات دقيقة عن كافة الأنشطة في القطاعات الزراعية وبالتالي لن يتمكن أحد من الاستمرار في إهدار المال العام، بل ستستثمر لزيادة الإنتاج الزراعي عبر تأهيل الأراضي بما تحتاجه على أرض الواقع. (لطيف، 2015). و يرى البنك الدولي أن الزراعة الذكية هي زراعة مراعية للمناخ هو نهج متكامل لإدارة الأراضي الطبيعية التي تتضمن الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك ذات الصلة بالأمن الغذائي وتغيُّر المناخ، لذا استهدف 52% من تمويل البنك الدولي للزراعة الممارسات التي تسعى إلى التخفيف من آثار التغيُّرات المناخية والتكيُّف معها. (الحضري، 2021)، فالزراعة الذكية تسمح بزيادة الإنتاجية

والمرونة مع تغيرات المناخ بشكل مستدام، تقلل من غازات الدفيئة وتعزز تحقيق أبعاد الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة. (Federal Ministry for the Environement, Nature Conservation and Nuclear Safety, 2018, p. 01)

يقوم الاستثمار في الزراعة الذكية على استخدام التقنيات الرقمية من أجل ابتكار أساليب زراعية جديدة والتحكم فيها، وتحسين عمليات الإنتاج، كما يعزز التحول الرقمي التدخل البشري في الزراعة مما يساعد على تقليل عبء العمل وتخفيف التكاليف، بالإضافة إلى ضمان المحاصيل وزيادة الإنتاجية، إلى جانب هذا يساعد نهج الزراعة الذكية على إدارة كل العمليات التي تساهم وتدعم الإنتاج الزراعي بما في ذلك العمليات الاقتصادية والإدارية. (ENGINEERING, 2020, p. 03) ، وتتمثل أهداف الاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا فيما يلي (لومي، 2017، صفحة 08):

- زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل من أجل زيادة الأمن الغذائي.
- بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وإتاحة إمكانية التكيف معه.
- إيجاد الفرص لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة بخلاف المعدلات المعتادة.
- زيادة القدرة على التكيف والصمود في وجه الأزمات والصدمات في مختلف المستويات، انطلاقا من المزرعة وصولا إلى المستوى المحلي ثم الوطني، ومساعدة المجتمعات الريفية والمزارعين على التكيف لآثار تغير المناخ ولكي يصبحوا أعلى قدرة على المرونة و الاستجابة.
- الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وزيادة احتباس غاز الكربون قدر الإمكان، والتقليل من المدخلات الزراعية الغير آمنة كالمبيدات والأسمدة الكيماوية، التي تؤثر سلبا على البيئة . (الفاو، 2016، صفحة 16)

3.3. مبررات اعتماد الاستثمار في نهج الزراعة الذكية :

إن الاستثمار في مجال الزراعة الذكية مناخيا له مجموعة من الدوافع والمبررات المحلية والعالمية، ويمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي: (الفاو ، 2017، ص 13)

- تعتبر الزراعة مسئولة عن 24 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، بينما يعتبر فاقد الغذاء والمهدر الغذائي مسئولا عن حوالي 08 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

– تتأثر الزراعة بصورة كبيرة بتغير المناخ، حيث أدى ارتفاع متوسط درجة الحرارة بدرجتين مئويتين إلى زعزعة استقرار أنظمة الإنتاج ، ما يدعو إلى تبني نهج زراعية تقاوم التغيرات المناخية السلبية على قطاع الزراعة.

– تستوعب الزراعة إلى خمس الأثر الاقتصادي الذي تتسبب فيه المخاطر والكوارث الطبيعي في الدول النامية، بما في ذلك الانزلاق الأرضي والانهيارات الثلجية أو زيادة أنواع الأعشاب المضرة والآفات والكائنات الحية الدقيقة.

– يجب تقليل الانبعاث بصورة شديدة من أجل إبقاء تغير المناخ تحت السيطرة و الحد من زيادة حرارة العالم أكثر من 1,5 درجة أو درجتين مقارنة بما قبل التصنيع.

– تستهلك الزراعة 70 في المائة من استخدام المياه، في حين يعاني العالم من مشكل الجفاف والتصحر لذلك لابد من البحث عن أساليب زراعية أكثر اقتصادا للمياه، ويعدّ تطبيق الزراعة الذكية ضماناً لخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية باستخدام كميّات أقل من المياه في ظلّ التغيرات المناخيّة ونقص المياه وندرة الأراضي الصالحة الزراعة، ممّا يؤدّي إلى زيادة إنتاجيّة المحاصيل بمعدّل % 50 حسب توقعات البنك الدولي .

– اعتماد الزراعة كمورد لخدمات حماية البيئة . (the bank word، 2008)

3 .4 . مبادئ الاستدامة التي يقوم عليها الاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا:

من أجل تكييف الاستثمار الزراعي مع نهج الزراعة الذكية لابد من اعتماد الخطوات التالية (حدادة 20صفحة 35):

- **الاستراتيجيات المبتكرة للمحاصيل**: تقوم هذه الإستراتيجية على التنويع والتناوب في زراعة المحاصيل، بالإمكان زيادة أرباح المزارعين ورفع استخدام الأراضي إلى أقصى حد مع المحافظة على النوعية الجيدة للتربة.
- **البنية التحتية القادرة على الصمود**: تساهم البنية التحتية الملائمة على إنتاجية المزارع خلال تغير المناخ، فعمليات الري المناسبة تفضي إلى كميات أكبر من المحاصيل في حين أن زيادة التهوية والتظليل تحسن صحة قطعان الماشية.
- **أنظمة الدعم**: يقوم الاستثمار في مجال الزراعة الذكية على أنظمة الدعم كدعامة أساسية، والمتمثلة في التقنيات والوسائل الجديدة المتاحة للمزارعين، وبإمكان بيانات الطقس التي تزودها الأقمار الصناعية جعل المزارعين متقدمين خطوة واحدة في التخطيط لاستخدامهم أراضيهم في

الموسم المقبل، وبالإمكان تصميم أنظمة لتخزين ونقل المواد الغذائية بغرض تقليل الهدر الغذائي الذي يتسبب في انبعاث أكثر من 3 بلايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

3. 5. دور الاستثمار في الزراعة الذكية في استدامة الأمن الغذائي: (حدادة ا20)

- حفظ وحماية البيئة من خلال إدارة أفضل للموارد الطبيعيّة. من خلال الاستخدام المستدام للموارد وتحسين استدامة الأراضي والمياه من خلال التقنيات التي تقلل من استخدام المواد الكيميائية، وتحسن رسم الخرائط للأراضي وتعزيز إدارة المياه.تحسين الإنتاجية :وهذا ينطبق على الإنتاجية في المزرعة من حيث العائد وكذلك زيادة كفاءة إدارة الأصول.
- تعزيز الابتكار في المجال الزراعي.
- خلق الوظائف الخضراء.
- التكيّف مع تغيّر المناخ والحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- خفض ظاهرة الجوع والفقر. عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل الزراعية.
- جذب استثمارات جديدة :نظرًا للتنوع الطبيعي وحالة المناخ الجاف في معظم البلدان العربية، وهو ما يشجع بدوره المستثمرون من اللجوء للتقنيات الزراعية الجديدة في بيئات صعبة.
- تحويل الفضلات الحيوانية إلى غاز حيوي كمصدر بديل ومتجدّد للطاقة.
- إنشاء مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، من خلال أقفاص وبرك الأسماك المقاومة للعواصف، وإدارة مصايد الأسماك القابلة للتكيّف.
- خلق فرص العمل، سيسمح بخلق وظائف جديدة لأن رجال الأعمال واللاعبين الجدد سينضمون إلى قطاع الزراعة الذكي الجديد نسبياً.

3. 6. نماذج دولية عن الزراعة الذكية:

هناك العديد من النماذج الدولية الناجحة في مجال تطبيق الزراعة الذكية، نذكر منها:

– الولايات المتحدة الأمريكية: بها **إيرو فارمز** AeroFarms وهي أكبر مزرعة عمودية في العالم بأسره، في مصنع سابق للحديد الصلب ، وهو أكبر مشروع زراعة رأسية في العالم، على مساحة تبلغ 69 ألف قدم مربع، ويتطلع القائمون على هذا المشروع أن ينشروا إنتاجهم الصحي عالي الجودة إلى جميع الأسواق المحلية، ويعتمد هذا المشروع على طريقة التغذية المائية للاستغناء عن التربة، واستخدام أضواء الليد بديلًا عن الشمس لأجل عملية التمثيل الضوئي،

مع أقل اســـتهلاك للطاقة، لكن الاختلاف الجوهري، هو في اعتماد التغذية المائية على المحلول المغذي الذي يسري للطبقات المزروعة، أما التغذية الهوائية، وهي الطريقة التي تقول الشركة أنها تسرع دورة حياة النبات، كما أنها تحمل كتلة حيوية أفضل من الطرائق الأخرى . والمشروع يقدم أكثر من المميزات المعتادة للزراعة العمودية، فبالإضافة لسرعة الحصول على المحصول، والقدرة على زراعته طوال السنة، والحد من استخدام المبيدات، وعدم الاضطرار لغسل الخضار الذي لا يلمس التراب أو الملوثات، وتقليل الماء والطاقة ، وهذا المشروع يقدم أقصى استفادة من المساحة رأسيًا، إذ إن القدم المربع الواحد يقدم 75 ضعفًا لما تقدمه الزراعة التقليدية، كما تستخدم مياهًا أقل بنسبة 95%، ويقدر ما تستطيع إنتاجه في السنة باثنين مليون فدان من الخضار الورقية كل سنة. (نون بوست ، 2016)

– تجربة كينيا في اعتماد نهج الزراعة الذكية: تمثلت التجربة الكينية في اعتماد نهج الزراعة الذكية في تخضير الأراضي الجافة في كينيا من خلال الزراعة الذكية مناخيا، حيث تشير أحدث الدراسات الإحصائيات العلمية أنه ما يزيد عن نسبة 33٪ من التربة على مستوى العالم تتراوح حالتها بين متوســـطة التدهور إلى متدهورة للغاية، والطلب على الغذاء يزداد، في وقت يزداد فيه الطلب على الغذاء. وكينيا من الدول التي تعاني من مشـــكل جفاف التربة وتدهورها، وتمثل الأراضـــي القاحلة وشـــبه القاحلة نحو 80% من إجمالي المســـاحة الكلية لها، لذلك تم اعتماد تجربة نهج الزراعة الذكية مناخيا، باعتبار أن الزراعة الذكية يمكنها أن تقتصد نحو 70% من كمية المياه في الزراعة أحيانا، وفي هذا السياق أجريت تجارب ميدانية في مختلف أنحاء كينيا لتحديد أفضل الممارسات المتكاملة التي تجمع بين مبادئ الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والزراعة التي تحافظ على الموارد، وإدارة المياه. وكشـــفت النتائج عن مجموعات التكنولوجيا التي تشمل استخدام الأخاديد المترابطة للحفاظ على المياه، وتحسين أصناف المحاصيل، واستخدام الســماد العضـوي والجرعات الدقيقة وغيرها من تكنولوجيات الإدارة المسـتدامة للتربة في كينيا، وزيادة غلات الذرة من أقل من 500 كيلوغرام للهكتار إلى ما متوسطه 1.2 طن للهكتار.وقد ســاعد اســتخدام بعض التقنيات على تحســين التربة وتكنولوجيات إدارة المياه كجزء من الأخذ بالإدارة المتكاملة لخصـــوبة التربة التي ســـاعدت على الحفاظ على التوازن الســـليم بين المياه والمغذيات والكربون وتحقق أقصى قدر من التكيف مع تغير المناخ في النظم الزراعية. وقد تم

تدريب أكثر من 300 مزارع على تقنيات زراعة المدرجات للحفاظ على التربة والمياه ولتحسين الإنتاجية، وقد ساعد ذلك على تحقيق الاستفادة القصوى من الأراضي ذات الإمكانات العالية والمتوسطة، وتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مما ساعد على نمو الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني على حد سواء ، والتعامل بشكل أفضل مع التغيرات المناخية، وبالفعل تحققت نتائج ملموسة على أرض الواقع، حيث أصبح الكثيرون يجنون أكثر من 10طن من العلف في الهكتار الواحد من الأراضي التي كانت جرداء قبل اعتماد الزراعة الذكية في استغلالها. (كوينفو، 2015، الصفحات 08-09) .

4 . حتمية الاستثمار في الزراعة الذكية في الدول العربية:

إن الارتباط الوثيق بين قطاع الزراعة والوضع الغذائي للمجتمعات، دفع بالمجتمع الدولي للبحث عن سبل زراعية من أجل ضمان استقرار الوضع الغذائي الجيد واستدامته، ومن هذا المنطلق يعتبر الاستثمار الزراعي بالاعتماد على نهج ذكي مهم جدا للدول العربية، التي تعاني من تدهور الأمن الغذائي بسبب مجموعة من العوامل التي تؤثر سلبا على القطاع الزراعي فيها.

4 .1.وضعية الزراعة في الدول العربية:

تعاني الزراعة العربية من مجموعة المشاكل أهمها:

أ- ندرة الأراضي:

تتسم الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة العربية بمحدوديتها، إذ تشكل السهول والصحاري ما يقرب من 90% من المساحة الإجمالية، وما يقرب من نصفها جاف جدا لا يناسب الإنتاج الحيواني المكثف،كما تعاني التربة في المنطقة العربية من تدهور حاد ومستمر، حيث تشير الإحصائيات إلى تدهور ثلاثة أرباع 30 مليون هكتار من الأراضي الزراعية البعلية، كما تعاني الكثير من المساحات من التعرية المائية في المناطق ذات الأراضي المنحدرة ، والسهول الصالحة للزراعة معرضة لتسرب مياه البحر إليها كما هو الحال في دلتا النيل وغزة، إلى جانب الزحف الصحراوي في السودان وشبه الجزيرة العربية، ويسبب تملح المياه إلى انخفاض كبير في غلة المحاصيل بخسائر تصل إلى مليار دولار سنويا، وتبلغ التكلفة السنوية المقدرة لتدهور الأراضي في المنطقة العربية بنحو 09 مليارات دولار أمريكي. (الفاو و لجنة الامم المتحدة الاقتصدية والاجتماعية لغرب آسيا، 2021، صفحة 38)

ب- مشكل المياه: تعاني المنطقة العربيةمن ندرة المياه في العالم، فمعظمها لا تستطيع تلبية احتياجات أفرادها من المياه، والوضع في تدهور مستمر بسبب التغير في أنماط هطول الأمطار نتيجة تغير المناخ. فالوضع المائي خطير في المنطقة بسبب قلة المياه من جهة وتعرض المخزون من المياه الجوفية للاستغلال الجائر، وكذلك التأثيرات المحتملة لظاهرة تبدل المناخ التي تؤدي إلى انخفاض الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي، وتشير التوقعات أن الهطول المطري سينخفض بمقدار 20% نتيجة التغيرات المناخية مع زيادة التغيرات مما يجعل من الصعب إدارتها، لاسيما مع محدودية قدرة الكثير من الدول العربية ماليا في المستقبل على دفع تكاليف التحلية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع المائي بكامله ، (سعيد، 2010، صفحة 85): (سعيد، 2010، صفحة 564)

-يتجاوز المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية ما يعرف بالحد الآمن بنحو 4.27 مرة. ويفوق المتوسط العربي لاستنزاف المياه المتوسط العالمي بنحو 47.5 مرة.

-إن بعض الدول العربية التي ترتفع فيها نسبة المستنزف من مواردها الداخلية كمصر مثلا لأنها أساسا لا تعتمد عليه، ومن هنا فإن ارتفاع هذه النسبة يشكل مصدر قلق فعلي في المناطق التي لا تصل إليها مياه النيل كالواحات الداخلية والغربية و سواحل البحر الأحمر.

-ترتفع نسب الاستهلاك في الدول النفطية بسبب متطلبات النهضة السريعة فيها والاحتياجات الشديدة في مجال الخدمات و في الزراعة كما هو ملاحظ.

- ارتفاع النسبة المستخدمة من المياه الداخلية في الزراعة في الوطن العربي عن النسبة العالمية المستخدمة بنحو 19%، وهذا عائد إلى الظروف المناخية المرتفعة الحرارة في الوطن العربي وإلى استخدام الطرائق الزراعية القديمة في الري .

- إن الدول العربية الزراعية الأساسية متقاربة في نسب المياه المستخدمة في الزراعة، وهذا يعني أن المشكلة الحقيقية لموارد المياه في القطاع الزراعي وما يحتويه من قضايا الشائكة في هذا المجال، وهذا يؤكد حقيقتين مهمتين وهما:تراجع الاحتياطي من المخزون المائي في الأحواض المائية الداخلية، وتردي نوعية المياه وتراجع خصائصها الطبيعية والصحية.

- تدني إنتاجية موارد المياه المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي عن مثيلاتها العالمية بنسبة 65%،أي أن إنتاجية المياه تمثل 35% فقط من الإنتاجية العالمية. فإنتاجية المياه في الزراعة لا تعادل أكثر من 9.2%من إنتاجيتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي تبلغ عالميا نحو

11.6 %، لأن إنتاجية المياه في القطاعات الأخرى أعلى منها في الزراعة، ومع ذلك فكفاءة الري في الوطن العربي لا تزيد على 60% .

ت– نقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها:

تعاني الزراعة العربية من تراجع اليد العاملة، وهي حاليا لا تتعدى 25 % من العمالة الكلية، وتختلف نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية إذ تزيد عن 50% في كل من جيبوتي والصومال، وتتراوح بين 30% و38% في موريتانيا، السودان، مصر، اليمن والمغرب، وبين 10% و29% في الجزائر، تونس، سوريا، والعراق، الكويت وسلطنة عمان، وفي باقي الدول تنخفض هذه النسبة إلى ما دون 10% (اتحاد الغرف العربية ، 2018، صفحة 05). حيث تعرف معظم الدول العربية انتشارا للأمية وانخفاض مستويات التعليم في الأرياف بين المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة، وحتى إن وجد المتعلمون فإن نسبتهم قليلة، ويعانون ضعف المستوى التعليمي، حيث إن غالبيتهم لا يواصلون تعليمهم .(عائشة، 2016، صفحة 107)

ث – مشاكل الهدر في الإنتاج:

هدر الغذاء من العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة الغذاء في الدول العربية، وبلغت الكميات المهدورة خلال سلسلة الإمدادات، وهو ما يفتح مجالا واعدا للاستثمار الزراعي الذكي خاصة القطاع الخاص باعتماد مجموعة أساليب المتطورة في سلسلة الإمدادات التي تمر بها المحاصيل الزراعية للتقليل من حجم الفاقد قدر المستطاع.

ج – قصور السياسات الزراعية:

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي ، ولكن الملاحظ أن السياسات الزراعية تتميز بالقصور، وذلك من خلال:

ح– فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي:

إن واقع الإرشاد الزراعي في الدول العربية يكشف ضعفا حادا في عدة نواحي منها:(صندوق النقد العربي ، 2008، ص 46) :

- تدني نوعية المرشد الزراعي وندرة المرشدين الزراعيين المختصين، بالإضافة إلى ضعف وسائل الاتصال الإرشادي،لعدم توافر برامج تدريبية منتظمة للعاملين الإرشاديين واقتصار التدريب على الجوانب النظرية.
- ضعف التنسيق بين نشاطات ونتائج البحوث وبين نشاطات المرشدين الزراعيين، لعدم وجود علاقة مستمرة بين المرشدين الزراعيين ومصادر المعرفة في الجامعات والمراكز البحثية .
- يركز العمل الإرشادي على بعض المحاصيل دون الأخرى، وعلى بعض المناطق دون الأخرى وعلى بعض المجالات دون الأخرى.
- إن واضعي السياسات الإرشادية غير مؤهلين بما فيه الكفاية للقيام بمثل هذه المهام، وهذا ينعكس سلبا على العمل الإرشادي، والنظرة غير الواقعية من قبل بعض القيادات الزراعية لنشاطات الجهاز الإرشادي.
- وعدم وضوح توزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص في إطار سياسة محددة للإرشاد الزراعي وهو ما يؤثر على الأداء الزراعي ولا يساهم بشكل لائق في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي .

خ – السياسة التسويقية : وعموما يمكن تلخيص الملامح المشتركة للسياسة التسويقية في الدول العربية فيما يلي (المقداد، 2009، صفحة 189) :

- عدم قدرة الدول العربية على تنظيم الأسواق بشكل يتوافق مع مصالح جميع المتعاملين فيها.
- لا تقوم الأجهزة التسويقية بأداء الخدمات التسويقية بدرجة عالية من الكفاءة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وارتفاع الأسعار من جهة ، وزيادة الفاقد من جهة ثانية ففي الكثير من الأحيان يتعرض المزارع إلى خسائر بسبب غياب منافذ التسويق .
- عدم وجود صلة وثيقة بين قطاعات الإنتاج والتوزيع والتصنيع والاستهلاك.
- ضعف البنية الأساسية في بعض الدول العربية من وسائل اتصال ونقل ومواصلات، يعوق من تسويق المنتجات الزراعية.

4 . 2. انعكاسات الوضع الزراعي على استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية :

سجلت المنطقة العربية درجات منخفضة بشكل خطير في مؤشرات الركائز الأساسية، وتظهر الخطورة فيما يلي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020، الصفحات 64-68):

-"**بعد التوفر**": ارتفاع نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية وانخفاض إنتاجية قطاع الزراعة بسبب عدة عوامل، وغياب البيانات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة، وكذلك غياب البيانات عن استخدام المياه العذبة في الزراعة.

– "بعد الحصول" : هذا المؤشر غير جيد، حيث بلغت مستويات الفقر ومعدلات البطالة درجة مقلقة، إلى جانب غياب البيانات عن الإنفاق الغذائي، إلى جانب العوائق المادية التي تعترض الحصول على الغذاء، وتتعمق مشكل الحصول على الغذاء بسبب ارتفاع معدلات التضخم مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء .

– "**بعد الاستفادة**": يشير هذا المؤشر غلى ارتفاع نسبة تقزم الأطفال حيث بلغت حوالي 23% سنة 2017، وهي أعلى من المتوسط العالمي قليلا. كما يرتفع معدل الهزال عند الأطفال خاصة في الدول العربية الفقيرة، ويصل هذا المعدل على المستوى الإقليمي الغربي نحو 8,7%، وهو أعلى من المعدل العالمي، ويصل هذا المعدل في بعض الدول العربية10% وهو ما يعكس صورة انعدام الأمن الغذائي.

– "**بعد الاستقرار**": رغم أن بعض الدراسات تشير إلى الاستقرار النسبي في إنتاج الأغذية، إلا أنه سجلت تقلبات الإمداد الغذائي قيمة مرتفعة، مما يؤثر سلبا على الوضع الغذائي خاصة في أعقاب الصدمات (الاضطرابات السياسية والاجتماعية، الكوارث وتغير المناخ)، حيث تشير الدراسات أن المنطقة العربية سوف تعاني من أثر تغيرات المناخ، حيث هناك توقعات أن المنطقة ستعاني من ارتفاع في درجات الحرارة وانخفاض في الهطول الأمطار، مما يؤثر سلبا على إنتاج الأغذية على المدى البعيد.

إن تحليل هذه المؤشرات الخاصة بالمرتكزات الأساسية للأمن الغذائي في الدول العربية يوحي إلى الوضع الغذائي الصعب في هذه الدول، وأن تحقيق هدف استدامة الغذاء للأفراد صعب إلى حد ما، ومن المناسب جدا التحول إلى الزراعة الذكية لتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة .

4 . 3. متطلبات الاستثمار في الزراعة الذكية في الدول العربية:

هناك مجموعة من النقاط لابد التركيز عليها في تطبيق الزراعة الذكية نذكر منها:

أ- أهمية التحول إلى الاستثمار في الزراعة الذكية في الدول العربية:

- تحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامته، من خلا ل تعزيز أساليب الزراعة المستدامة.
- مواجهة الصدمات التي يواجهها الأمن الغذائي كتغير المناخ والكوارث والأوبئة .
- الحفاظ على الموارد ورفع كفاءة استخدامها، والتكاليف والاستخدام الأمثل للموارد .
- إدخال بعض المحاصيل الجديدة في منظومة الزراعة العربية مثل "الكسافا" و"الكينوا".
- مواجهة جملة من المشاكل التي يعانيها منها القطاع الزراعي في الدول العربية كضعف الإنتاجية الزراعية وإجهاد الأراضي الصالحة للزراعة.

ب-استراتيجية الاستثمار في الزراعة الذكية في الدول العربية :

من الضروري توسيع قاعدة أدلة من أجل تحديد نقاط الضعف في قطاع الزراعة والتي تؤثر على استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية، و تتضمن هذه الإستراتيجية المزج بين القطاع الخاص والقطاع العام على نحو يضمن التحول إلى نهج الزراعة الذكية بنجاح في الدول العربية.

ج – دور القطاع الخاص في اعتماد نهج الزراعة الذكية :

يعتبر الاستثمار الخاص أهم مصدر للاستثمارات الزراعية، حيث يمكن أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما في التحول على الزراعة الذكية في الدول العربية، لأنه يتميز بما يلي:

- إن الاستثمار الخاص من جانب الأفراد هو أكبر مصدر للاستثمار في الزراعة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويتجاوز بكثير في بعض الأحيان الاستثمار الحكومي، كما يتسم دور المستثمرين من القطاعين العام والخاص بأنهما متكاملان ولا يمكن الاستعاضة بواحد عن الآخر (الفاو ، 2013، صفحة 38) . كما يتميز القطاع الخاص بما يلي :

- يتميز القطاع الخاص بالخبرة العملية التي تكونت لديه من خلال حرصه على تحقيق أرباح ضخمة من خلال تجاربه الاستثمارية، وحرصه الشديد على تحقيق نتائج إيجابية. ويتميز القطاع بالسرعة في اتخاذ القرارات وتجاوز الإجراءات الروتينية ، وبالمرونة في الاستجابة لمتطلبات السوق وقدرته للتعامل مع متغيراته بالإضافة إلى ذلك تتميز المشاريع الخاصة بالجدوى الاقتصادية والمالية والفنية نظرا لحرص القائمين عليها لإنجاحها و لتحقيق أرباح .

يمكن أن يلعب القطاع الخاص دورا مهما في التحول إلى نهج الزراعة الذكية ولكن الأمر يتطلب ما يلي (حدادة 2020 صفحة 35):

- نشر الوعي بأهمية الاستثمار في الزراعة الذكية بين أوساط المزارعين ومربي الماشية.
- مراعاة جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الميزانيات المحلية.
- إطلاق قدرات وطاقات القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا.
- إدماج تغير المناخ في التخطيط والعمليات الخاصة بالاستثمارات الزراعية الوطنية.
- تصميم أنواع جديدة من الاستثمارات المشتركة بين القطاعات لتوسيع نطاق الممارسات والمناهج الخاصة بالزراعة الذكية مناخيا وتوفير عائدات أعلى على الاستثمارات.
- تشجيع الشراكة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام في مجال الزراعة الذكية.
- الحد من المخاطر المرتبطة بالمناخ والتي تنطوي عليها هذه الاستثمارات.
- إعطاء الحرية الإمكانيات الكاملة للاستثمارات الخاصة، وتشجيع تنفيذ الممارسات على المستوى الميداني، من خلال خيارات نهج الزراعة الذكية المناسبة محليا من خلال إشراك المزارعين المحليين ومتطلباتهم وأولوياتهم. (food and Agriculture Organisation of the United Nations، 2021، صفحة 11)
- إزالة كل القيود على صغار المزارعين والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم التحفيزات لأصحاب الحيازات الصغيرة التي تساهم في إنتاج المحاصيل المعيشية.
- تهيئة بيئة تمكينية لتخطي الحواجز التي تحول دون اعتماد الزراعة مناخيا. وتطوير السياسات التمكينية والتشريعات والخطط والاستثمارات ذات الصبة لدعم البيئة وتلاءم الخدمات الأساليب الزراعية الذكية. (food and Agriculture Organisation of the United Nations، 2021، صفحة 11)، ولكن الاستثمار في الزراعة الذكية يتطلب تمويلا معتبرا ورؤوس أموال معتبرة، لذلك لابد من حشد أموال كافية للاستثمار في هذا القطاع، ويمكن تدعيم ذلك من خلال آليات تمويل مبتكرة حسب ما تراه منظمة الأغذية والزراعة، وتتضمن هذه الآليات: (منظمة الاغذية والزراعة ، 2016، صفحة 15)
  - التشجيع على وضع سياسات وطنيّة والاعتماد المتزايد على الحوكمة الزراعية.
  - تكوين رؤية وطنيّة(وعربيّة مشتركة)في إطار التنمية والنمو الزراعي.

- تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة على المشاركة في سياسات واستراتيجيات متكاملة تضمن تواجدهم في الأسواق.
- تعزيز خيارات التمويل، والعمل على الوصول إلى أدوات التمويل، على سبيل المثال الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية والمساعدة الإنمائية، وغيرها من الهيئات التي تدعم نهج الزراع الذكية. (food and Agriculture Organisation of the United Nations, 2021, p. 11)
- إعادة النظر في السياسات القطاعيّة الزراعية والحضريّة والريفيّة وتكييفها مع متطلّبات الزراعة الذكيّة.، ودعم السياسات والاستراتيجيات الشاملة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وتمويلها وتطبيقها، على أن تكون مرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة.
- تحسين عملية إدارة المعلومات وجمع البيانات وشفافيتها والإبلاغ عنها وفرص الحصول عليه، والحرص على تسهيل حصول أصحاب المشاريع الصغيرة على البذور التي يحتاجون إليها، بما في ذلك الأنواع الأصليّة والأنواع الحديثة.

ح – دور الاستثمار الحكومي في مجال "الزراعة الذكية":

لابد على الحكومات العربية أن تلعب دورا مهما والقيام بعدة خطوات لتعزيز مشاركة القطاع العام في الاستثمار في الزراعة الذكية، وذلك من خلال (اتحاد الغرف العربية ، 2018، صفحة 15):

- تعزيز عملية تبادل المعلومات داخل المزرعة وتحفيز الابتكار المحلي.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة، لاسيما مجالات إدارة المياه، وصون التربة، والغابات، والنقل والبنية التحية، مثل الطرقات الفرعية والطاقة، والإمدادات الكهربائية وشبكات الاتصالات اللاسلكية في المناطق الريفية
- دعم وتطوير الأسواق ونظم التوزيع وتعزيز القدرة على النفاذ إليها بطريقة ذكية .
- تشجيع العمل المشترك بين الدول العربية من خلال مشاريع ضخمة تطبق فيها أساليب الزراعة الذكية.

6. الخلاصة:

تعتبر الزراعة الذكية سبيلا لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية، لما تحققه من استدامة في الموارد وتوفير الغذاء، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

– يواجه الوضع الغذائي تحديات كبيرة على المستوى الدولي، وأولى هذه التحديات صعوبة تحقيق الأبعاد الأربعة التي تضمن استدامة الآمن الغذائي.

– التوجه إلى الاستثمار في الزراعة الذكية حتمية فرضتها التحديات التي يعانيها قطاع الزراعة.

– إن تدهور القطاع الزراعي في الدول العربية أثر على تحقيق أبعاد الأمن الغذائي سلبا، مما يشكل عائقا أمام هذه الدول في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

– تعتبر المنطقة العربية واحدة من المناطق التي تعاني صعوبة في الأمن الغذائي، بسبب تدهور الموارد الزراعية ونقص الإنتاجية.

– إن توجه الدول العربية إلى الاستثمار في الزراعة الذكية على نطاق واسع أصبح حتمية فرضها الوضع الغذائي الحرج، والذي تكشفه مؤشرات الأبعاد الأربعة له.

التوصيات:

– الانخراط في الشبكات والتحالفات والشراكات التي تنشط في مجال الزراعة الذكية، ووضع السياسات الزراعية التي تدعم الاستثمار في الزراعة الذكية، وتنفيذها وإصلاحها.

– تحسين التنسيق بين الوزارات وبين القطاع العام والخاص (على المستوى المحلي والعربي) فيما يخص إقامة استثمارات زراعية تعتمد نهجا ذكيا، ودعم الاستثمار الخاص على وجه الخصوص لأنه قطاع يسعى إلى تعظيم المنفعة عن طريق تعظيم الإنتاجية .

– خلق تكامل بين مختلف القطاعات التي تعنى بالزراعة وتغير المناخ والتنمية الزراعية والأمن الغذائي على المستوى العربي.

– تشييد البنى التحتية وهياكل الحماية الاجتماعية خاصة في الأرياف العربية من أجل ضمان توطينهم.

– نشر الوعي بأهمية اعتماد نهج الزراعة الذكية للحفاظ على الموارد الزراعية واستدامتها.

– تشجيع وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا والاهتمام بالبحث العلمي في مجال الزراعة الذكية.

الإحالات والمراجع :

الكتب:

- إيمان عطية ناصف. (2007). *اقتصاديات الموارد والبيئة*. مصر: المكتب الجامعي الحديث .
- إيمان عطية ناصف. (1998). العوامل المحددة لمستقبل التنمية الزراعية الرأسية في مصر الاسكندرية ، جامعة الاسكندرية مصر .

الأطروحات:

- بوثلجة عائشة. (29 سبتمبر, 2016). دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي. *دكتوراه دولة* . (جامعة الشلف، المحرر) الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر .
- فايز جاذالله المقداد. (2009). التنمية الزراعية لإنتاج أهم محاصيل الحبوب في الوطن العربي. *دكتوراه فلسفة في العلوم الزراعية* . القاهرة – مصر ، جامعة عين شمس ، مصر

المجلات:

- إبراهيم أحمد سعيد. (2010). أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي العربي. *مجلة دمشق ، 27* (الثالث والرابع).
- عون المكرازي. (2018). التغيرات المناخية. *مجلة الأليسكو للفتيان* ، 08 تونس.
- ماري لومي. (2017). أوجه التظافر بين الأهداف العالمية للأمن الغذائي وتغير المناخ. *أكاديمية الامارات الدبلوماسية* ، الامارات، العدد 08 .

- **التقارير**

- اتحاد الغرف العربية . (2018). *الزراعة الذكية ومجالات تطبيقها في العالم العربي* . لبنان: دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية.
- الشجرة المباركة (2020). دليل الزراعة الذكية مناخيا . *المهرجان الدولي الثالث للتمور* ، السودان.
- منظمة الزراعة والأغذية. (2012). *حالة الأغذية والزراعة في العالم، الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل*. .
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . (2016). *حالة أسواق السلع الزراعية 2015-2016* .
- الفاو. (2016). *تقرير حالة الاغذية والزراعة 2016*. روما – ايطاليا: FAO .
- منظمة الاغذية والزراعة . (2016). *حالة الاغذية والزراعة، تغير المناخ والزراعة والامن الغذائي*.
- منظمة الاغذية والزراعة،دليل الزراعة الذكية . (2016). *دليل الزراعة الذكية مناخيا* . روما .
- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة. (2017). *من أجل أغذية وزراعة مستدامين* ، روما .
- الفاو . (2017). *التعامل مع تغير المناخ من خلال الزراعة الذكية*. روما.
- منظمة الاغذية ولزراعة للامم المتحدة. (2018). *دليل الزراعة الذكية الطبعة الثانية*. روما.
- الفاو و لجنة الامم المتحدة الاقتصدية والاجتماعية لغرب آسيا . (2021). *نظرة إقليمية عامة حوب حالة الأمن الغذائي والتغذية*. مصر: الفاو .

– الاسكوا. (2020)، *رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. بيروت.

– أنشو فاتس،وآخرون. (2019). *الامن الغذائي في القرن الواحد والعشرون*. الامارات العربية: القمة العالمية للحكومات.

– صندوق النقد العربي . (2008). التقرير العربي الموحد . *التقرير العربي الموحد* ، الكويت.

– هشام المكري. (2020). *الامن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد- 19* . مصر: المعهد المصري للدراسات.

– ماتيو دي كليريك،وآخرون (2018). الزراعة 4.0 ، مستقبل التكنولوجيا. *القمة العالمية للحكومات* ، الامارات .

– مواقع الكترونية:

– محمد عبد الرسول لطيف. (2015). *الزراعة الذكية – الزراعية المائية نموذجا*. تاريخ الاسترداد 18 11, 2021، من مركز السبط التخصصي: https://srp-center.iq/sci-articles/article_det.php?id=313

– محمد محمد الامين. (2016). *" أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الامن الغذائي"* . تاريخ الاسترداد 16 ,12 2016، من الجزيرة : http://www.aljazeera.net/salfiles

– محمود ياسين. (06 03, 2012). *الاقتصاد الزراعي* . تاريخ الاسترداد 06 03, 2012، من الموسوعة العربية : http://www.arab-ency.com/index.php?module0

– هديل الحضري. (21 نوفمبر , 2021). *لزراعة الذكية مناخيًا" .. ممارسات حتمية للتكيُّف مع تغيُّرات المناخ*. تاريخ الاسترداد 31 ديسمبر , 2021،: https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/climate-smart-agriculture-imperative-practices-for-adapting-to-climate-change/

مراجع باللغة الأجنبية:

– ENGINEERING .(2020) .SMAR AGRICULTURE,Digitalizing agriculture's processess, from the field to production, to public funds تاريخ الاسترداد 04 02, 2022، من ENGINEERING: https://h2020-demeter.eu

– Federal Ministry for the Environement, Nature Conservation and Nuclear Safety .(2018) .What is Climat Smart Agriculture تاريخ الاسترداد 04 02, 2022، ؟ https://www.giz.de/en/downloads/ICCAS_What%20is%20Climate%20Smart%20Agriculture_FS_EN_2018.pdf

– food and Agriculture Organisation of the United Nations .(2021) . Climat-Smart agriculture case studies .Rome: Foa.

– the bank word " .(2008) .Agriculture For Development ." worddevelopment report Washington.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد:6/ العدد:1/أفريل2022،ص ص300-316

تطبيقات العقود الذكية في إصدار الصكوك الذكية منصة Blossom Finance نموذجا

Applications of smart contractsin the issuance of sukuk smart Blossom finance platform model

سارة بوزيد*

Sarah Bouzid

جامعة عبدالحميد مهري قسنطينة2 -الجزائر

Sarah.bouzid@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/24 تاريخ القبول: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

تهدف الدراسة إلى التعرف على تطبيقات العقود الذكية من خلالBlockchainفي الصناعة المالية الإسلامية من خلال الصكوك الذكية مع دراسة حالة الصكوك الذكية الصادرة من منصة BlossomFinance في إندونيسيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي واكب التطورات التكنولوجية من خلال الاستفادة من المزايا التي توفرها العقود الذكية وتقنية البلوك تشين خاصة ما تعلق باللامركزية وتخفيض التكلفة، والسرعة في التنفيذ ، وتعتبر منصة Finance Blossomفي إندونيسيا أول من أصدر أول صك ذكي وكان لها دور كبير في تمويل تعاونيات التمويل الأصغر في إندونيسيا.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الذكية؛ العقود الذكية؛ منصة Blossom Finance

تصنيفJel: O33 G21

Abstract :

The research aims to identify the applications of smart contracts in the Islamic financial industry through smart sukuk with a case study of smart sukuk issued by the Blossom Finance platform in Indonesia.

The research found that Islamic finance kept pace with technological developments by taking advantage of the advantages offered by smart contracts and blockchain technology, especially those related to decentralization, cost reduction, and the speed of implementation

The Blossom Finance platform in Indonesia was the first issue the first Islamic sukuk, and had a major role in financing microfinance cooperatives.

Keywords: Smart Sukuk, Smart Contrats, Blossom Finance's platform.

Classification Jel: O33 G21

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطور ملحوظ خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث ظهرت أداة مالية جديدة أثبتت نجاحها على الساحة الدولية وهي الصكوك الإسلامية، هذه الأخيرة التي تقوم على فكرة المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية طويلة أو متوسطة المدى على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة.

ومع ظهور وتطور التكنولوجيا وتداخلها مع المؤسسات المصرفية والمالية بما في ذلك الإسلامية ظهرت أدوات تمويلية تجمع بين التمويل الإسلامي و تقنيات التكنولوجيا وهي الصكوك الذكية، حيث تم تطبيق مخرجات التكنولوجيا المتمثلة في العقود الذكية التي تعتمد على تكنولوجيا الإيثيريوم بلوك تشين على الصكوك الإسلامية وتم التوصل إلى العقود الذكية، وكل هذا بغرض زيادة الشفافية وتفعيل عملية المراقبة والأمن والتحكم، وتعد منصة Blossom Finance للصكوك الذكية في إندونيسيا واحدة من أولى المبادرات الابتكارية في العالم في هذا المجال.

هذا الموضوع يضعنا تحت قيد الإشكالية التالية: **كيف ساهمت تقنية العقود الذكية في إصدار الصكوك الذكية؟**

- ما المقصود بالعقود الذكية؟
- وما هي مزايا تطبيق الإيثيريوم بلوك تشين؟
- ما مدى استخدام تقنية العقود الذكية في التمويل الإسلامي؟

- فرضية الدراسة:

تحقيقا لهدف الدراسة يمكن أن نفترض الفرضية الآتية:

تساهم تقنية الصكوك الذكية باستخدامها لتكنولوجيا البلوكتشين في إصدار الصكوك الذكية.

– أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التطورات الحاصلة في المعاملات المالية بعد ظهور موجة حديثة ومتطورة للتكنولوجيا مما أدى بالمؤسسات المالية والمصرفية إلى ضرورة تبني مخرجات هذه التكنولوجيا وعلى رأسها العقود الذكية، خاصة بعد محاولة الاستفادة المؤسسات الإسلامية من مزايا هذه التقنية والتوصل إلى الصكوك الذكية.

–أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

- التطرق إلى مفهوم الصكوك الإسلامية؛
- التعرف على العقود الذكية وتكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها على الصكوك الإسلامية؛
- تقييم تجربة إندونيسيا لإصدار أول صكوك ذكية في العالم عبر منصة Blossom Finance.

منهجية الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة عن الاشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي، لتوضيح مختلف المفاهيم المرتبطة بالدراسة والمنهج التحليلي لتحليل واقع تطبيق الصكوك الذكية.

الدراسات السابقة:

-عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، **تشخيص واقع الصكوك الإسلامية كآلية مستحدثة في ظل تطورات الصناعة المالية الإسلامية**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد04، العدد01، 2021، هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الصكوك الإسلامية كبديل مستحدث، ذلك لما تعرفه من طفرة نوعية ونجاح كبير في جميع معاملاتها، خصوصا ما تشهده الصناعة المالية الإسلامية مؤخرا نمو في ظل تراجع أداء النظام المالي التقليدي، وتوصلت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية عرفت نمو متسارع في أصولها من خلال تزايد اعتماد الصكوك الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

-عبد الكريم زردالي، أمينة بن جدو، **الصكوك الذكية الخضراء باستخدام تكنولوجيا البلوك تشين**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد01، السنة 2021، تهدف الدراسة للتعرف على ماهية الصكوك الذكية الخضراء ،واستخدامها لتكنولوجيا البلوك تشين، وتم التوصل إلى أن الصكوك الذكية الخضراء ما هي إلا أداة مالية يتم استخدامها عن طريق تكنولوجيا البلوك تشين تسمح بخفض التكلفة وربح الوقت في عملية التمويل.

ركزت الدراسات السابقة على الصكوك الإسلامية كابتكار للصناعة المالية الإسلامية، وكذلك على الصكوك الذكية الخضراء أي الصكوك الإسلامية وفق تقنيات التكنولوجيا الحديثة والتي تهتم بالتمويل الأخضر لكن ما يميز هذه الدراسة هو التطرق للصك الذكي مع محاولة لتقييم تجسيد هذه التجربة أي إصدار صك إسلامي ذكي في الواقع من خلال تجربة منصة Blossom Finance.

2- الصكوك الإسلامية:

2-1-مفهوم الصك الإسلامي:

إن تنامي الاهتمام العالمي بالصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتنمية رأس المال سواء بالاستثمار أو التمويل زاد خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، لكونها بديل مناسب لتمويل التنمية الاقتصادية وتوفير عدة مزايا تناسب المستثمرين ورجال الأعمال والحكومات، فهي تتسم بالمرونة وسهولة الإصدار والتداول وقلة المخاطر، كما أنها تستوعب المستثمرين الذين يرفضون المضاربة في البورصة، ولا يريدون شبهات المعاملات الربوية لذا فالصكوك الإسلامية هي بديل يتوافق مع الشريعة الإسلامية للسندات.

فالسندات هي عبارة عن قروض طويلة الأجل تمثل دينا في ذمة مصدرة، تلجأ إليها العديد من الشركات أو الحكومات لتسديد بعض التزاماتها المالية أو التوسع في الانتاج ويطرح عادة عن طريق الاكتتاب العام، وتصدر السندات على أساس سعر الفائدة الذي يحدد مسبقا عند الإصدار، تتميز السندات بدرجة عالية من السيولة، غير أن مجمع الفقه الاسلامي اعتبرها ربوية لا يجوز التعامل بها أو تداولها وهي محرمة لوجود سعر الفائدة، لذا تم استبدالها بالصكوك الإسلامية التي لا يكون العائد فيها ثابت بل يمثل حصة في العائد المالي للجهة المصدرة لها لغاية تاريخ استحقاقها.

والصكوك الاسلامية هي أوراق مالية متساوية القيمة ومحددة المدة تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير في ملكية صافي أرباح وخسائر مشروع استثماري قائم فعلا، وهي لا تمثل دينا في ذمة مصدرها وإنما تثبت لحاملها حق ملكية شائعة في موجودات لها عائد، أي أنها صكوك قائمة على فكرة المشاركة في تمويل المشروعات أو العمليات الاستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقا لقاعدة الغنم بالغرم أي المشاركة في الربح والخسارة على منوال الأسهم في شركات المساهمة.(محمد اسماعيل اسماعيل، 2020، ص 217)

2-2- أنواع الصكوك الإسلامية:

أ- **صك المضاربة:** هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية بإصدار ملكية رأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة، وهي صكوك ذات عائد مالي غير محدود لكنه متوقع.

ب- **صكوك المشاركة:** تصدر لإنشاء مشروع أو تطويره ويصبح المشروع ملكا لحملة الصكوك في حدود حصتهم، حيث يشارك كل المقرض والمستثمر لحصة معينة ويتحملان الربح والخسارة.(حفاظ زحل، عمر الشريف، ،2018، ص54)

ت- صكوك الإجارة: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في المشروع استثماري يدر دخلا، والغرض منها تحويل الخدمات والمنافع المتعلقة بعقد إجارة إلى صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية. (Mohamad Zaid, Nadiyah, 2011,p456)

ث-صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح الموضوع مملوكا لحامل الصكوك.

ج- صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح السلعة مملوكة لصاحبها.

ح- صكوك المزارعة: تحمل هذه الصكوك قيما متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بفرض تمويل التكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة، ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المذكور في العقد.(محمد اسماعيل اسماعيل محمد، 2020، ص224)

خ- صكوك المساقاة: وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمار.

د- صكوك المغارسة: وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمار.

ذ- صكوك صناديق الاستثمار: هي صكوك يتم إصدارها من مختلف صناديق الاستثمار.

2-3- أهمية الصكوك الإسلامية:

تتمثل أهمية الصكوك الإسلامية في(كمال رزيق، ابراهيم شيخ التهامي، 2019، ص103)

أ- تعد الصكوك الاسلامية من أهم الابتكارات المالية التي تجدب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ب-تقوم الصكوك الإسلامية بحشد المدخرات وتخصيص الاستثمارات مما يسهل في الربط بين الادخار المصرفي والاستثمار.

ت–تعمل على تنمية الاستثمارات الحقيقية وتلبية احتياجات الدولة من تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية عوض الاعتماد على خزينة الدولة.

ث– تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظريا وعلميا.

ج– تعتبر المنفذ الوحيد والشرعي لإصدار السندات الربوية، وبالتالي توفير السيولة اللازمة مع الحرص على تحقيق توزيع عادل للثروة.

ح– توفر نوع من الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق.

3– العقود الذكية:

بعد ظهور العملات الرقمية وانتشار استخدامها وإلغاء المركزية في العقود خاصة بعد ظهور تقنية سلسلة الكتل Block Chain، أصبحت الثروة الرقمية تغير جذري للعقود التاريخية، وأحدثت تغيرات كبيرة في الأسواق المالية والتجارية، مما حدا بعلماء الحاسوب إلى ابتكار وتطوير كم من الخوارزميات وشفرات التشفير، وظهور ما يسمى بالعقود الذكية وهي من العقود وهي من العقود الالكترونية المستحدثة.(هناء محمد هلال الحنيطي، 2019، ص07)

3–1–تعريف العقود الذكية:

تعد العقود الذكية من العقود حديثة النشأة التي مازالت قيد التجربة لذلك اختلفت تعريفاتها، وقد أطلق عليها عدة تسميات منها عقود سلسلة الكتل Block chaincontracts، والعقود المشفرة Crypto contracts وعقود ذاتية التنفيذ Self-ExecutingContracts، وفيما يلي مجموعة من التعريفات:

يعرفه عالم الكمبيوتر الأمريكي نيك زابو، وهو أول من تحدث عن العقود الذكية سنة 1994، حيث عرفها بأنها عبارة عن:" العقود الذكية هي بروتوكولات المعاملات المحسوبة التي تنفذ شروط العقد". (قطب مصطفى سانو،2019، ص10)

كما تعرف بأنها:" عقد يجمع طرفين أو أكثر يمكن برمجته إلكترونيا، وتنفيذ بنوده بشكل تلقائي بمجرد تحقق أحداث معينة أو شروط محددة مسبقا." (Elise Huber,2018)

وتعرف بأنها: "عقود ذاتية التنفيذ تقتدى بشروط اتفاقية مبرمة بين بائع ومشتر على هيئة تعليمات برمجية متضمنة في شبكة من السجلات المتسلسلة: وهي تسمح بتنفيذ المعاملات والاتفاقيات الموثقة بين أطراف متباينة دون الحاجة إلى جهة منظمة مركزية أو جهة تنفيذ خارجية."(فريد حبيب ليان، 2019، ص49)

وعليه فالعقود الذكية هي عقد يجمع بين طرفين أو أكثر، يمكن برمجته إلكترونيا ثم تنفيذ بنوده بشكل تلقائي بمجرد تحقق أحداث معينة أو شروط محددة مسبقا، يعتمد العقد الذكي على تكنولوجيا البلوك تشين من خلال وضع هذه العقود في كتل في شكل سلسلة، وبهذا تصبح عقود ذكية، ويمكن للعقد البدء في العمل وتحويل الأموال بطريقة أتوماتيكية وبهذا تكون كل المبادلات مسجلة على الشبكة بطريقة شفافة ومتاحة للجميع.

3-2-نشأة العقود الذكية:

ترجع فكرة ظهور هذه العقود إلى أكثر من 20 سنة من قبل عالم الحاسوب الأمريكي نيك زابو، وهو باحث قانوني ومن اخترع العملة الافتراضية Bit gold سنة 1998، وقد عمل آنذاك على هدف توسيع المعاملات الالكترونية في عمليات البيع والشراء، إلا أنه لم يتمكن نظرا للبيئة السائدة آنذاك، وبعدها بين زابو أنه يمكن تنفيذ عقد الأصول التركيبية مثل السندات والمشتقات من خلال الجمع بين الأوراق المالية الجديدة مثل العقود، بعدها توصل إلى إمكانية تنفيذ العقود الذكية بطريقة ذاتية أي بدون مركزية، وبعد ظهور البلوك تشين والبيتكوين تجسدت الفكرة وأصبح من الممكن تحويل العقود إلى رمز الحاسوب ثم تخزينها وتكرارها على النظام باستخدام الهياكل المعقدة، وبالإمكان الإشراف على العقود بشبكة من أجهزة الحاسوب التي تعمل على البلوك تشين.

كان انتقال العملات الرقمية بين المستخدمين بمثابة الوجه التقليدي للعقود الذكية، ولكن هذا الأمر وإن كان متاحا منذ بداية ظهور البيتكوين لم يكن هو من أعطى لتقنية سلسلة الكتل ميزة العقود الذكية، كون شبكة البيتكوين تعمل فقط في الحالات التي تستخدم فيها العملة، لكن بتطور التكنولوجيا الرقمية وظهور الايثيريوم ليمثل الجيل الثاني من العملات الرقمية، وهذا ما أسهم في تطوير البلوكتشين من خلال بروتوكول قائم على لغة برمجية مختلفة عن لغة البيتكوين، حيث اخترع ببرمجية الايثيريوم العالم الكندي فيتا لك بوترين سنة 1914،(رمضان عبد الله الصاوي، 2020، ص54)، وهي منصة برمجية متعددة الأغراض تهدف إلى العمل كإنترنيت لامركزي لا يخضع لسيطرة أي كيان أو شخص له عملة رقمية تدعى أيثر وبناء عليه تم وضع أسس جديدة للعقود الذكية، ومن خلال الإيثيريوم يتم تخزين شفرات العقود الذكية على سلسلة الكتل، وبعد ذلك يتم تقنية العقود الذكية، الأمر الذي أكسب سلسلة الكتل ميزة إضافية.(هناء محمد هلال الحنيطي، 2019، ص21-22)

تسمح منصة الإيثيريوم للمبرمج بناء أسواق وسجلات ملكية متنوعة، كما تعمل على إتاحة المجال لنقل قيمة الملكية بناء على تعليمات تمت برمجتها سابقا (كعقود استثمارات آجلة) من غير الحاجة لوسيط ثالث، تعتمد المنصة في عملها على لغة سوليديتيsolidity للبرمجة، وتسمى العقود التي تم انشاءها عبر هذه المنصة الإيريثيوم بعملات ERC20 وذلك لاحتوائها على مجموعة من القواعد والقوانين الأساسية المشتركة التي يجب على العقود احتوائها. (حلواني ماهر، ص71)

3-3- مكونات العقود الذكية: (معداوي نجية،2021، ص65)

أ- **الموقعون:** هما طرفان أو أكثر يستخدمون العقد الذكي حيث يتفقون أو يختلفون على شروط الاتفاقية باستخدام التوقيعات الرقمية.

ب-موضوع الاتفاق: يمكن أن يكون مجرد مكون موجود في بيئة العقد الذكي.

ت-بنود محددة: يشمل المتطلبات المتوقعة من جميع الأطراف المشاركة وكذلك جميع القواعد والمكافآت والعقوبات المرتبطة بالشروط المذكورة.

3-4- مميزات وسلبيات العقود الذكية:

أ- المميزات: تتميز العقود الذكيةبعدة مميزات نذكر منها: **موزعة:** يتم نسخ العقود الذكية وتوزيعها في جميع عقد شبكة الإيثيريوم، **حتمية:** تؤدي العقود الذكية الاجراءات التي تم تصميمها لها فقط عندما يتم الوفاء بالمتطلبات. **غير قابلة للتغيير:** لا يمكن تغييرهابعد نشرها أو تزويرها أو تعديل أو الحذف منها.(معمر بن طرية، 2019، ص65) **لا تحتاج للثقة:** لأنهمن الممكنأن يتفاعل طرفان أو أكثر عبر العقود الذكية دون معرفة بعضهما البعض. **الشفافية:** لأنها مبنية على سلسلة الكتل التي تسمح بالفحص والتدقيق من قبل جميع مستخدمي الشبكة، **الفعالية:** من ناحية الوقت حيث من الممكن القيام بالعقد خلال ساعات، **الدقة:** يتم الاحتفاظ بكافة الشروط والأحكام المتفق عليها بشكل واضح ومفصل. (هناء محمد هلال الحنيطي، 2019، ص37)

ب-السلبيات: هناك عدة سلبيات للعقود الذكية نذكر منها:- العقود الذكية بعيدة عن الكمال وتعتمد على التكنولوجيا الحديثة التي تتسم بالتطور المستمر، - عدم القدرة على مراقبة العقود باعتبارها تعتمد على تكنولوجيا البلوك تشين اللامركزية، -عدم قدرة الدولة على فرض الضرائب على هذه العقود، - من الممكن استغلال الأخطاء من قبل المحتالين.

3-5- تكنولوجيا البلوك تشين والعقود الذكية:

أ- مفهوم البلوك تشين: هو أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف لآخر في الوقت نفسه دون الحاجة إلى وسيط مع تحقيق درجة عالية من الأمان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب ويشرك في هذا المجال جميع أفراد العالم. (http :bit .ly /2AOUB7R)

ب- عناصر نظام البلوك تشين: يتكون نظام البلوك تشين من أربعة عناصر رئيسية تتمثل في الكتلة، المعلومة، الهامش، وبصمة الوقت:(سمير عماد شعبان، أسماء نعمان جاسم،2021، ص54)

- **الكتلة:** هي عبارة عن مجموعة من العمليات والمهام المرجو القيام بها تنفيذها داخل السلسلة، ومن أمثلة الكتل تحويل أموال أو تسجيل بيانات أو متابعة حالة أو خلافة.
- **المعلومة:** يقصد بها العملية الفرعية التي تتم داخل الكتلة الواحدة.
- **الهاش(Hash)**: هو عبارة عن الحمض النووي المميز لسلسلة الكتلة، ويرمز إليه البعض أحيانا لها بالتوقيع الرقمي، وهو عبارة عن كود يتم انتاجه من خلال خوارزمية داخل برنامج سلسلة الكتلة يطلق عليها آلية الهاش(www.Sans.edu/eyber-re-search/security-labortry/article/hash-Fuctions)، ويتميز بأربع وظائف رئيسيةهي: (إيهاب خليفة،2018، ص02)
- تمييز السلسة عن غيرها من السلاسل بهاش مميز.
- تحديد ومعرفة كل كتلة بهاش خاص بها.
- ربط الكتل ببعضها البعض داخل السلسلة، حيث ترتبط كل كتلة بالهاش السابق لها، والهاش اللاحق لها، مما يجعل أمر تعديل الكتلة مستبعد.

ت- مبادئ عمل البلوك تشين:

- **السجل المفتوح:** جميع المعلومات الموجودة داخل البلوك تشين متاحة للجميع، حيث يرى الأفراد المشاركين في السلسلة ممتلكات بعضهم البعض، فمثلا إذا كانت هذه السلسلة تتيح رؤية أموال الجميع لكن مع الاحتفاظ بعدم القدرة على معرفة هويتهم الحقيقية، وذلك لأن السلسلة تمكن الأفراد إمكانية استخدام ألقاب غير أسمائهم الحقيقية Nick Names تظهر

لمستخدمي السلسلة، مما يجعل صعوبة التعرف على هوية الشخص وإن كان من السهل معرفة حجم الأموال التي يمتلكها.(http://bit.ly/2hqo3Fu)

– **قاعدة البيانات الموزعة:** لا توجد جهة واحدة أو جهاز واحد server يتحكم في سلسلة الكتلة بل موزعة بين جميع المشتركين حول العالم، وهذا الأمر يبعد أمر القرصنة والتلاعب بالسلسلة أو اختراقها، بحيث يجب أن يخترق جميع المشاركين في الشبكة. (Manva Gupta, p03)

–التعدينMining: تشترك ملايين الأجهزة حول العالم في التأكد من صحة المعاملة قبل إتمامها، فإذا أراد أحد الأفراد تحويل مبلغ نقدي لآخر عبر السلسلة فإن المعاملة لا تتم حتى وإن كان الشخص يمتلك بالفعل هذه النقود حتى تحدث عليها عملية التعدين.

والتعدين هو استخدام طاقات أجهزة الكمبيوتر في البحث عن "الهاش" الصحيح المميز لهذه المعاملة حتى تتم بنجاح، حيث يقوم ملايين المعدنين حول العالم بإجراء مجموعة من العمليات الحسابية المعقدة عبر أجهزتهم بغرض الحصول على الهاش الصحيح الذي يربط هذه المعاملة بالمعاملة السابقة لها داخل السلسلة، ويميزها عن غيرها من المعاملات الأخرى التي تتم داخل سلسلة الكتلة وتعتبر هذه الوظيفة الرئيسية لعملية التعدين، وهي التأكد من أن المعاملة الجديدة أخذت نفس المدة الزمنية التي أخذتها المعاملات السابقة لها داخل السلسلة، بما يضمن عدم حدوث تلاعب أو غش.

وبمجرد الحصول على الهاش الصحيح يتم إتمام المعاملة والسماح لها بالدخول في السلسلة ويتم ضمها إلى غيرها من العمليات داخل الكتل مكونة في النهاية سلسلة الكتلة، وهو ما يجعل عملية اختراق النظام أو التلاعب به أمر صعبا للغاية ويتم إتمام المعاملة بعد التأكد من صحتها ويفوز المعدن أو المنقب الذي حصل على الهاش الصحيح على نسبة من عملية التحويل، فإذا كان الأمر نقل عملية البيتكوين فإنه يحصل على مكافأة مالية مقابل عملية التنقيب تتمثل في جزء من البيتكوين نفسها.(إيهاب خليفة،2018، ص03)

–خصائص البلوك تشين: هي قاعدة بيانات تتميز **بما يلي** (Manav Gupta,p10)

لامركزية: تتم إدارة الشبكة وتشغيلها عن طريق مستخدمي الشبكة دون وجود طرف ثالث؛

–شفافية: لا يسمح النظام الخاص بالشبكة لا بالتعديل أو الإلغاء وجميع العمليات مسجلة بالتوقيت ويمكن تعقبها.

-**الاجماع:** يوفر النظام الخاص بهذه التكنولوجيا آليات إجماع مختلفة للمصادقة على العمليات والكتل من أجل ثقة أكبر.

-**موزعة:** يتم توزيع المهام المتعلقة بالشبكة على حواسيب المستخدمين.

-سريعة: كل العمليات في النظام تسجل وتنشر بصفة حينية.

- فعالة: لأنه يتيح إمكانية التأكد من المعلومات أو الشهادات أو الوثائق بسهولة وسرعة.

ج- تطبيق بروتوكول البلوك تشين على العقود الذكية: قبل الخوض في شرح تطبيقات البلوك تشين على العقود الذكية، سنحاول التطرق لخطوات معالجة المعاملات في البلوك تشين:

- **الخطوة الأولى:** يقوم المستخدم بالتوقيع على معاملة من تطبيق المحفظة الخاصة به لإرسال عملة رقمية إلى شخص آخر؛

- **الخطوة الثانية:** يتم بث المعاملات من خلال تطبيق المحفظة لتلتحق بمجموعة المعاملات غير المؤكدة في انتظار معالجتها من المعدنين؛

- **الخطوة الثالثة:** كل سلسلة كتل لها حجم تقدر بواحد ميغا بايت من البيتكوين كحد أقصى، وقبل إضافة أي معاملة لابد أن يتحقق المعدنين من أهليتها للتنفيذ؛

- **الخطوة الرابعة:** يحدد المعدنين على الشبكة المعاملات ويشكلوها في كتلة، علما أن اختيار المعدنين يتم وفق خوارزمية الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالعقود الذكية فهي كما سبق التطرق لها تعد من العقود التي يتم تنفيذها تلقائيا دون الحاجة إلى جهة خارجية موثوقة، أي أنها عقود تبرم بين طرفين رقميا باستخدام الشفرات، ومن أشهر منصاتها الإيثيريوم.

الإيثيريوم نظام معلوماتي رقمي لامركزي يتم من خلال حواسيب الكترونية مرتبطة ببعضها البعض ومنتشرة في كافة أنحاء العالم، بحيث تستخدم تطبيقات يتم من خلالها تنفيذ الكثير من الأوامر التي تخص العقود الذكية، ويتطلب الكثير من البروتوكولات المعلوماتية بشكل شبه إبرام العقود المالية والمتعارف عليها، ولكي يتم تنفيذها بعد خضوعها للعديد من الشروط والمتطلبات بشكل يصعب محاكاتها أو الاحتيال فيها.

تعتمد العقود الذكية على نفس مراحل تكنولوجيا البلوك تشين، حيث بمجرد ربط العقد الذكي بمختلف الأنظمة ذات الصلة، تقوم خوارزميات خاصة بتقييم بنود أو شروط العقد بشكل مستمر وذلك في انتظار تحقق أي منها، يرسل العقد الذكي تقاريرا دورية إلى كل من

المنقبين والمدققين بهدف التحقق من مصداقية البيانات، وبمجرد تحقق أحد بنود أو شروط العقد، يتم التنفيذ التلقائي لعملية معينة، ولنجاح العقود الذكية لابد من توفر سلسلة الكتل وعملة رقمية مشفرة.

4- تطبيق تقنية العقود الذكية على المعاملات الاسلامية:

هناك عدة مجالات في الصناعة الإسلامي يمكن للعقود الذكية عبر تكنولوجيا البلوك تشين أن تطبقها، وهي التخزين السحابي للبيانات، الزكاة، الوقف الاسلامي، والتأمين التكافلي، حيث سيتم عن طريق العقود الذكية والبلوك تشين على معالجة البيانات وحفظها وإتمام العقود مع ضمان الشفافية واللامركزية.

4-1 مفهوم الصكوك الذكية:

هي أحدث وأهم هيكل تكنولوجي لإصدار الصكوك في عصرنا الحالي، يسعى هيكلها الذكي لاستخدام تقنية البلوك تشين لتعزيز الكفاءة وتقليل التكلفة وهي تقنية تمكن الشركات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة من العمل على إصدار صكوكها بنفسها اعتمادا على العقود الذكية القائمة على البلوك تشين.(راضية لسودو آخرون، 2018، ص 28)

4-2- إسقاط بروتوكول العقد الذكي على الصكوك الإسلامية: (Babas Mounira,2020,p13)تعمل الصكوك الذكية من خلال العملة المشفرة المعروفة بالإيثيريومبلوك تشين وذلك من خلال ما يعرف بالعقود الذكية، حيث تقوم هذه العقود على مجموعة من القواعد المشفرة التي ترتبط بمنظومة الكترونية متطورة، تقوم هذه المنظومة القائمة على تكنولوجيا البلوك تشين أو من خلال أي تطبيق بتنفيذ مشروعات فيها عقود ذكية، حيث تتحدد هذه العقود بمجموعة قواعد مشفرة مرتبطة بنظام الكتروني متطور، وتقوم هذه المنظومة تلقائيا بعد تلقيها الأوامر بتطبيق بنود العقد فيما يتعلق بالمدفوعات وتحويل الملكية بالنسبة للمؤسسات والشركات التي ترغب في الحصول على السيولة النقدية عن طريق الصكوك الذكية، حيث يتم جمع المبالغ المالية من المستثمرين للحصول على "صك ذكي" لكل مستثمر مقابل هذه المبالغ التي دفعها، بعد انتهاء الفترة المحددة تقوم المؤسسة أو الشركة بدفع المستحقات، هذه المستحقات يتم توزيعها بشكل أتوماتيكي إلى المستثمرين من خلال منظومة البلوك تشين وذلك وفقا للعقد الذكي الذي تم بين جهة الإصدار والمستثمرين، وعليه يعمل هذا النظام تلقائيا بعد استلام المعاملات بتطبيق شروط العقد فيما يتعلق بالمدفوعات ونقل الملكية ويمكن للمؤسسات

التي ترغب في الحصول على سيولة نقدية أن تصدر صكوكا ذكية يحصل عليها المستثمرون مقابل مبالغ مالية يدفعونها كالعملات المشفرة مثل الإيثيريوم وليس البيتكوين، لأن هذه الأخيرة تم تحريمها على عكس الإيثيريوم التي ثبتت شرعيتها باعتبار مصدرها معروف وكل هذا دون الحاجة البنوك أو وساطة مالية، وعليه فالصكوك الذكية أيضا فرصة جديدة لدعم تداول العملات المشفرة في البورصات العالمية وفقا لمعايير قانونية وتنظيمية واضحة.

4-3-تطبيق تكنولوجيا البلوك تشين لإتمام صك إسلامي:

تعمل تكنولوجيا البلوك تشين على إتمام الصكوك مهما كان نوعها وفق بروتوكول معين، حيث يتم تتيح هذه الشبكة المعلومات الكافية للمعاملة المراد القيام بها كبيع صك أو شرائه، فمن خلال البلوك تشين يتم توفير المعلومات الخاص بالصك المراد بيعه للجميع، والأجهزة تقوم بإرسال هذه المعلومات مباشرة لكافة المشاركين وذلك دون العودة إلى المصدر الأساسي وكل هذا يتم بشكل آلي لأونلاين ، مما يجعل البيانات حول المعاملة متاحة لكل من له الحق في الاطلاع.

بعدها تأتي عملية التأكد من بيانات الصك الذكي أي من بنوده وأوامره، وكذلك التحقق من تنفيذ هذه البنود والأوامر من خلال خوارزمية الإجماع من طرف المنقبين أو المعدنين ليتم إضافة المعاملة إلى سلسلة الكتل بعدما يحدد رمز للصك الذكي باستعمال الهاش، هذا الأخير الذي يصبح بمثابة جزء من ملكية الصك أي عملية سداد المدفوعات تتم تلقائيا مع حاملي رمز الصك الذكي عبر شبكة البلوك تشين وفقا لقواعد العقد الذكي دون الحاجة لوسيط، وبهذا تنتقل ملكية الصك لشخص آخر ويتم توثيق المعلومة على الشبكة من قبل المنقبين وترسل عبر الشبكة وتصبح متاحة للجميع ومحفوظة عبر الأجيال.

4-4-تطبيق الصكوك الذكية عبر منصة Blossom Finance:هناك تجارب محدودة ونتائج إيجابية منذ الإعلان عن شبكة البلوك تشين واجتياحها للسوق المالية العالمية، خاصة بعد إسقاطها على تنفيذ وتوثيق العقود الذكية، ولقد تم تسجيل تجارب قليلة جدا تم من خلالها إطلاق أسهم بالاعتماد على منظومة البلوك تشين، هده التجارب قادتها كل من شركة تلفونيكا الألمانية والبنك الدولي، وتهدف هذه التجارب لرسم تصور أولي عن مدى استفادة الصكوك من المنظومة التكنولوجية الجديدة.

قامت كل من تلفونيكا بألمانيا والبنك الدولي بإطلاق أسهم مالية بقيمة 50 مليون أورو، وهي جزء من خطة تشمل أسهم بقيمة 200 مليون أورو وقد تم الإعلان عنها في جانفي 2018، وفي أوت 2018 أطلق البنك الدولي أيضا أسهم بقيمة 110 مليون دولار لفترة زمنية لتصل لسنتين.

هذه التجارب قادت إلى مشاريع جديدة عرفت بالصكوك الذكية، وتعتبر إندونيسيا من أول الدول الإسلامية التي بدأت في تجربة هذه الصكوك الذكية من خلال شركة Blossom Finance، ففي أكتوبر 2019 أطلقت شركة BMT BimaUmmahتعاونية للتمويل الأصغر، حيث قامت بجمع الأموال لتوسيع محفظة التمويل المصغر معتمدة في ذلك على تقنية العقود الذكية باستخدام تكنولزجيا البلوك تشين وبالضبط الإيثيريوم بلوك تشين.

أ- نبذة عن شركة Blossom financeوتعاونيةBTM: هي شركة أمريكية تأسست سنة 2014 في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية ديلاوير مقرها جاكارتا، هدفها تقديم خدمات مالية إسلامية باستخدام التكنولوجيا وذلك منذ 2015، تساعد هذه الشركة مؤسسات التمويل المصغر في إندونيسيا عن طريق جمع الأموال من المستثمرين الدوليين بهدف الحد من الفقر مستخدمة في ذلك تقنيات تكنولوجية متوفرة لدى الشركات الناشئة كتقنية العقود الذكية التي تستخدم تكنولوجيا البلوك تشين وقد تم الإعلان عن منصة Bolssom Finance في ماي 2018، وهي منصة تركز على الصكوك الذكية لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر وذلك من خلال تعاونيات إسلامية وعلى رأسها التعاونية) BMT(BaitulMaalTamwilهذه الأخير التي تهتم بالتمويل الأصغر الاسلامي، تم إنشاؤها في أواخر التسعينات استجابة للأزمة الآسيوية وتم استعمالها كأداة للتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية.

ب- تقييم تجربة الصكوك الذكية: قامت التعاونية BMT Bina Ummahللتمويل الأصغر في أكتوبر 2019 بجمع 715 مليون روبية إندونيسية أي ما يعادل 50,476 دولار أمريكي مع فترة سداد مدتها سنة واحدة من خلال صكوك ذكية، تم إصدارها عبر منصة Blossom Smart، ولقد قامت بتمويل 234 مؤسسة مصغرة لمساعدتهم على تنمية أعمالهم التي تدر لهم دخلا مناسبا للعيش، وذلك من خلال صكوك BMT Bina Ummahبمبلغ 5,1 مليون روبية إندونيسية أي ما يعادل 350 دولار أمريكي لكل مؤسسة،

وكان أكبر مبلغ تم تمويله في المحفظة يقدر بمبلغ 20 مليون روبية أي 26 دولار أمريكي، ولقد اختارت المنصة عملة الإيثيريوم نظرا لسجلها التاريخي والمثبت بالإضافة إلى قبولها شرعا على عكس البيتكوين التي تعتبر محرمة شرعا وذلك لأن مصدرها مجهول، وقد ركزت المنصة على مواصفات الرمز ERC20، هذا الأخير الذي يعبر عن شهادات رقمية كالملكية يتم المتاجرة بها باستخدام البلوك تشين، ويشير ERC20إلى أن عمل البلوك تشين يتم بطريقة مثالية وكفؤة، و نفس الشيء ينطبق على منصة Blossom ERC20، الأمر الذي جعل الأوراق الصادرة عنها تتميز عن غيرها ويتم اختيارها كاستثمارات في محافظ البلوك تشين الحالية ويمكن إدراجها في الأسواق الثانوية.

في 06 أوت 2020 أعلنت شركة FinanceBlossom عن أداء 15,5% من إجمالي عائد المستثمر السنوي التراكمي في الأشهر التسعة منذ إصدار أول صكوك ذكية في العالم، وهو ما يعادل توزيعا تراكميا للأرباح المحققة بقيمة 81 مليون روبية أي 5515دولار أمريكي.

وفي الختام يمكننا القول أن تجربة Blossom هي تجربة للصكوك الإسلامية الغرض منها إزالة العوائق التي تحول دون دخول أسواق رأس المال الإسلامية، وباستعمال تقنية العقود الذكية القائمة على تكنولوجيا البلوك تشين أصبح المسار أوضح نحو مزيد من الشمول.

5- الخاتمة:

تقوم فكرة الصكوك الذكية على شروط ترتكز على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تقديم تمويلات ذات أهداف اجتماعية معتمدة في ذلك على تقنيات التكنولوجيا الحديثة، كالعقود الذكية القائمة على الإيثيريوم بلوك تشين، وعلى ضوء ذلك تم التوصل للنتائج التالية:

- يمكن لتقنية العقود الذكية وتكنولوجيا الإيثيريوم بلوك تشين أن تفيد المالية الاسلامية من خلال تخزين البيانات السحابية، تحصيل الزكاة، إدارة وحفظ الوقف، والتأمين التكافلي.

- استخدام تقنية العقود الذكية في اصدار الصكوك الذكية من خلال البلوك تشين يمنح لهم القدرة على تحقيق الكفاءة، الشفافية، تقليل التكلفة، والسرعة في التنفيذ.

- الصكوك الذكية من أهم وأبرز تطبيقات لتقنية العقود الذكية باستخدام تكنولوجيا البلوك تشين في مجال التمويل الإسلامي.

– تعتبر الصكوك الذكية الصادرة عن BMT Bina Ummahفي إندونيسيا من خلال منصة Blossom هي تجربة للصكوك الإسلامية الغرض منها إزالة العوائق التي تحول دون دخول أسواق رأس المال الإسلامية، وباستعمال تقنية العقود الذكية القائمة على تكنولوجيا البلوك تشين أصبح المسار الأوضح نحو مزيد من الشمول مع تميز بتخفيض التكاليف وسهولة في الإجراءات وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ذات البعد الاجتماعي وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

اقتراحات الدراسة:

- تكوين أطر بشرية تجمع بين الجواتب المالية والقانونية والتكنولوجية؛
- ضرورة مواكبة المؤسسات المالية الإسلامية التطورات التكنولوجية؛
- تبسيط المفاهيم القانونية والعملية والتكنولوجية المتعلقة بالعقود الذكية للعملاء لزيادة الإقبال عليها وبالتالي الوصول إلى الشمول المالي.

5. قائمة المراجع.

5–1–المراجع باللغة العربية:

أ– الكتب:

– ماهر حلواني، الكتل المتسلسلة العملات الرقمية والقانون المالي الدولي البيتكوين والعملات الرقمية: دراسة تحليلية أكاديمية، دار تويتة للنشر والتوزيع، مصر.

ب– المقالات:

– رمضان عبد الله الصاوي، العقود الذكية وأحكامها في الفقه الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ماي 2020، العدد474، المجلد 4

– سمير عمد شعبان، أسماء نعمان جاسم، محمد عبد الكريم حسن، أثر تقنية سلاسل الكتل في تفعيل مهارات المحاسبين والمدققين" دراسة استطلاعية لآراء من الأكاديمين في الجامعات العراقية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد11، العدد02، 2011.

– فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية، جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، نوفمبر 2019، ص49.

– قطب مصطفى سانو، العقود الذكية في ضوء الأصول والمقاصد والمآلات رؤية تحليلة، مؤتمر مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، 2019.

–كمال رزيق، ابراهيم شيخ التهامي، أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات المستدامة– الصكوك الاسلامية نموذجا–، مجلة الاقتصاد الجديدة، المجلد 10، العدد 01، 2019 .

– محمد اسماعيل اسماعيل أحمد، الصكوك الخضراء، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد58، ج2،توفمبر، 2020.

– معمر بن طرية، العقود الذكية والبلوك تشين أي تحديات المنظومة العقد حاليا؟ مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملخص خاص، العدد 4، ج1، الكويت، 2019.

– هالة صلاح الحديثي، عقود التكنولوجيا المتغيرة (العقود الذكية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد38، 2021.

– نجية معداوي ، العقود الذكية والبلوك تشين: مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسة، المجلد 4، العدد 2021.

– هناء محمد هلال الحنيطي، ماهية العقود الذكية، مؤتمر مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون، دبي، 2019.

5-2- المراجع باللغة الأجنبية:

-BabasMounira,Blockchain Technology Applications in the Islamic Financial Industry- The Smart Sukuk of Blossom Finance's platform in Indonesia Model, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences. Review, Volume 13, N02,2020.

أ- - Elasrag, H.(2020 March 6) Block chain for Islamic Finance Obstacles&Challenge .Relried 18- 10-2021 From Research Gate: http://www.researchgated.net/

- J-M Figuet, Bictcoin et blockchain : quelles opportunites ? Revue d'économie Financiére,2016,n 3 .
- https:// www.blossmfinance.com
- Marco Lansiti and KarimR.Lakhani, Truth About Blockchain, Harvad Business Review, (01-05-2020),accessible at: http://bit.Ly/2hqo3FU
- Mava Gupta, La Blockchain pour les nuls, IBM, p03, (23-02-2021), consulter : https://www.ibm.com
- Stephen Northcutt, Hash Functions,$SANS^{TM}$Technolgy Institute, (06-12-2020), accessible at: http:// www.sans.edu/cyber-re-searcg/security-labortry/article/hash-Fuction

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص317-337

دور التسويق الاجتماعي في تحفيز على تلقي اللقاح كوفيد19 دراسة تقييمية على الواقع الجزائري بإسقاط توصيات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوروبا

The role of social marketing in motivating the receipt of the COVID-19 vaccine An evaluation study on the Algerian reality by dropping the recommendations of the WHO Regional Office for Europe

فارس طلوش*
Fares Tellouche
جامعة أم البواقي-الجزائر
Mehditellouche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/24 تاريخ القبول: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى إبراز تحقيق الفعالية للتلقيح ضد وباء الكوفيد19 من خلال حملات التسويق الاجتماعي، وهذا وفقا لتوصيات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا ، بوضعه منهجية تعالج قصور الإقبال على التلقيح من خلال تحليل الفعالية والفجوات مع إقتراح الطريقة المثلى، وهو ما تم إسقاطه وتقييمه على الحالة الجزائرية على عينة تقدر ب78 شخص، وتم الوصول إلى نتيجة مفادها قصور في تطبيق الحملات المرتبطة باللقاح ضد الكوفيد 19، وهو ما تجلى في إنخفاض نسبة التلقيح وطنيا، ما يتطلب الأخذ بتوصيات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية فيما يخص تطبيق التسويق الاجتماعي للإرتقاء بذلك.

الكلمات المفتاحية:الكوفيد19-التلقيح - التسويق الاجتماعي.

تصنف JEL: M31، I12

Abstract

This article aims to highlight the effectiveness of covid-19 vaccination through social marketing campaigns,thisis in accordance with the recommendations of the WHO regional office for europe,by developing a methodologythataddresses the lack of uptake of vaccination by analyzing the effectiveness and gaps, whilesuggesting the best method,whichwasprojected and evaluated on the Algerian case on a sample of 78 people,a conclusion wasreachedthat the application of campaignsre lated to the vaccine against COVID-19 wasinsufficient,thisisreflected in the low rate of vaccination,whatrequires the adoption of the recommendations of the Regional Office of the World HealthOrganizationwith regard to the application of social marketing to improvethis.

Keywords: COVID-19, vaccination, social marketing

Code jel : M31 ,I12

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تتعامل العديد من البلدان والمجتمعات مع مجموعات أو أعداد متزايدة من الأفراد الذين يؤخرون أو يرفضون التطعيمات الموصى بها لأنفسهم أو لأطفالهم، مع الإعتراف بعوامل كامنة وراء هذه القرارات، وهذا بالرغم من وضع إستراتجيات تحفيزية للإرتقاء بذلك من الجهات الحكومية الوصية، وقد ظهر ذلك جليا ضمن وباء الكوفيد 19، فعلى الرغم مما خلفه هذا الوباء من وفيات وصعوبات في الحياة على جميع الأصعدة، وعلى الرغم من إكتشاف اللقاح في مدة قصيرة إلا أن ذلك لم يصاحبه توافد فوري وقوي للمواطنين لتحقيق المناعة الجماعية والقضاء على الوباء، بسبب العديد من المخاوف المرتبطة بفعالية اللقاح وآثاره غير محبذة على المدى الطويل، رغم تطمينات المنظمات الوطنية والدولية المهتمة بالأمر الصحي؛ حيث يرجع هذا النفور أو التردد حسب المتخصصين إلى القصور في آداء وفعالية أدوات التسويق الاجتماعي المستخدمة، وفي الإستهداف الفعال وفي نموذج حملات التسويق الاجتماعي المستخدم، خاصة في الدول المتقدمة التي تسخدم بشكل دائم مبادئ وأدوات التسويق الاجتماعي لتحقيق التغيير نحو السلوك المنشود، فما البال بالنسبة للدول النامية، ما حدى بالهيئة العالمية الوصية على الصحة المتمثلة في المنظمة العالمية للصحة إلى وضع نموذج لتقييم فعالية الجهود التسويقية للإرتقاء بالتلقيح ضد الكوفيد، من خلال تحليل عمليات الإستهداف والفجوات للتخطيط الجيد للحملات، وهذا من خلال مكتبها الخاص بأوروبا؛ وبالإسقاط على الشأن الجزائري، فالبرغم من توفر اللقاح بشكل أفضل مقارنة بالعديد من الدول، والترويج الإعلامي للهيئات الحكومية إلا أن نسبة الإقبال تعد ضعيفة؛ أين يمكن ضمن ذلك طرح التساؤل الرئيسي التالي:

– كيف تحقق فعالية تطبيقات التسويق الاجتماعي للتحفيز على تلقي اللقاح ضد الكوفيد19؟

حيث سنحاول عرض تحقيق هذه الفعالية، إنطلاقا من التوضيحات المتحققة بطرح الأسئلة التالية:

– ماهي مختلف المنهجيات والجهود للإرتقاء بحملات التطعيم ضد الكوفيد 19 المحددة من طرف المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية؟

– ماهي وضعية الحالة الجزائرية من تطبيق هذه المبادئ والجهود للإرتقاء بالتلقيح ضد الكوفيد19؟

إنطلاقا من التصور العام للإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تفرعت عنها، فقد تم الإعتماد على فرضية رئيسية متمثلة في:

– تحقق مبادئ وتقنيات التسويق الاجتماعي المطبقة في الجزائر فعالية للإرتقاء بالتلقيح ضد الكوفيد.

– **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية البحث في كونه يوضح توجيهات ومنهجية لتطبيق حملات وأهداف التسويق الاجتماعي، بإستعراض تقييم للجهود المبذولة، خاصة ما تعلق بصياغة الرسالة وعناصر المزيج التسويقي الاجتماعي، مع وضع مسار لبلوغ الهدف المنشود، المتجلي في التحفيزات لتلقي اللقاح ضد الكوفيد19، تجاه أولئك الممتنعين أو المترديين، ومرجع ذلك جهود المنظمة العالمية للحصة للإرتقاء بالحد من وباء الكوفيد19، أين يمكن الإعتماد على ذلك بوجه خاص ضمن الحالة الجزائرية التي تعرف نفس العزوف الذي تعرفه دول العالم.

– **أهداف الدراسة:** يتمثل هدف البحث في تقييم وضع الممارسات التسويق الاجتماعي ضمن الحالة الجزائرية بغية التحفيز على تلقي اللقاح ضد الكوفيد 19 والذي يعرف إحتشاما، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، مع تحديد الإطار المنهجي الكفيل بتحقيق المبتغى المتجلي في مناعة القطيع لمحاصرة الوباء والقضاء عليه، وهذا وفقا لتصورات مكتب الصحة لمنظمة الصحة العالمية الخاص بالتلقيح ضد الكوفيد19.

2– خلفية نظرية عن التسويق الاجتماعي

بالرجوع إلى مفهوم التسويق الإجتماعي فقد تم تقديمه لأول مرة بوساطة فيلب كوتلر في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وهو تطبيق التسويق التجاري من تحليل وتخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج المصممة للتأثير على السلوك الطوعي للجماهير المستهدفة، وهذا من أجل تحسين رفاهيتهم الشخصية ورفاهية المجمع؛ فالتسويق الاجتماعي يجمع بين تكتيكات التسويق التجاري ونظريات من العلوم الإجتماعية والسلوكية، التي تعالج الدوافع والعوائق التي تحول دون حدوث تغيير مستهدف عند جمهور معين.

وضمن المجال الصحي فالتسويق الاجتماعي عبارة عن منهج للتأثير على السلوكيات الصحية، وله جذور في العديد من نظريات تغيير السلوك المألوفة للصحة العامة ومن ذلك نظرية التبادل، نظرية السلوك المخطط، نموذج الإعتقاد الصحي؛ فالمسوقون الإجتماعيون يهتمون بالإيصال والإستجابة، وهذا بإيصال المعلومات المحفزة للقيام بالوقاية أو تلقي علاج معين، وكذلك إستخدام مزيج تسويقي لتحقيق إستجابة لذلك، فآداع التسويق الاجتماعي يركز ضمن توجه عام على الإقناع من خلال البيانات الداعمة والحجج المنطقية (الشعارات)، مع تقديم رسائل جديرة بالثقة

لها لصدى تجاه مشاعر الجمهور المستهدف(الشفقة) مع إبداء الإهتمام به (الروح)، بإظهار الرغبة في الإستماع بإحترام والإهتمام بالمخاوف المترتبة عند عدم التحلي بالوقاية أو القيام بالسلوك المطلوب، خاصة جراء العواطف المتحققة التي غالبا ما تصنعها الإستراتجية الترويجية الموضوعة (Storey, Hess, & Saffitz, 2015)؛ فالتسويق الاجتماعي يسعى إلى تحقيق القيم المثلى في المجتمع، والتي تخص بشكل كبير صحة المستهلكين، وهو المطلوب تحقيقه ضمن التلقيح ضد وباء الكوفيد19.

3- إسهامات التسويق الاجتماعي في الحد من التردد والحصول على لقاح الكوفيد

إن أساس تدخل التسويق الاجتماعي هو حل الإشكالية ما بين السلوك المرغوب والسلوك الذي يعد مشكلة، والمتمثل في عدم الإقبال على اللقاح والتردد، حيث حددت هذا الأخير لجنة الخبراء التابعة للمنظمة العالمية للصحة، على أنه التأخير في قبول أو رفض اللقاح على الرغم من توفر خدمات التطعيم؛ ولقد عددت مجموعة العمل الخاصة باللقاح لدى المنظمة العالمية للصحة، العوامل الدافعة نحو التردد في العوامل السياقية (السياسات المتبعة)، والتأثيرات الفردية والجماعية (التجربة الشخصية والأسرية والأصدقاء والمواقف حول الصحة والوقاية)، وقضايا محددة تتعلق مباشرة باللقاح أو التطعيم (تصميم برامج التطعيم).

فتدخل التسويق الاجتماعي يكون من أجل التعامل مع عدم الإقبال على اللقاح والتردد تجاهه، من خلال معرفة حجم ومكان التردد والسبب أو الأسباب التي وراء ذلك، مع تطوير التحقق من صحة المقاييس التي تسمح بمراقبة الإتجاهات بمرور الوقت، مع إنشاء قيم إيجابية والتواصل وتبادل العروض ذات الفائدة للجماهير والشركاء المقصودين والمستهدفين ضمن قيود الموارد المتاحة؛ فالتسويق الاجتماعي يوفر منهجا لتطوير التدخلات التي تؤدي إلى تغيير سلوك الأفراد ومن ثمة المجتمع ككل، وعليه فأهم إسهاماته تتجلى في (Britan، Conor، و Brent ، 2021):

- دحض المفاهيم الخاطئة حول اللقاح: فيما يخص دحض المفاهيم الخاطئة أو التحفيز أو الحد من التردد، فتدخل المسوقون يكون من خلال وضع برامج تحث على التفكير في قيمة التحصين، بتحديد ماهية سمات وفوائد التلقيح، وهذا من وجهة عيون الأفراد المستهدفين من التطعيم، وضمن ذلك يجب التفكير في أفضل السبل لتعزيز فوائد اللقاح والتطعيم من منظور وإحتياجات مقدمي الرعاية المترددين والأفراد والمجتمعات وليس من منظور مخطط البرامج، حيث تتضمن الرسالة الميزات

والخصائص الفعلية للمبتغى والفوائد المستمدة أو الملتقاة من إستخدام العرض (اللقاح)، والتي تؤدي إلى تشكيل السلوك المدافع عنه، كما يرتبط ذلك كله بمصالح وإحتياجات المستخدم النهائي.

– تحفيز الناس للتطعيم: إلى جانب الرسائل الموجهة لدحض المفاهيم الخاطئة ومكافحة الأكاذيب بالحقائق من خلال تجنيد المتخصصين في ذلك بإجراء مقابلات معهم ونشر كتاباتهم حول أمن اللقاح، إضافة إلى نشر الكتابات العالمية التي تخص ذلك، فعلى الجهات المهتمة خاصة الجهات الحكومية الوصية ومن خلال رسائل التسويق الاجتماعي أن تحفز الناس على حماية صحتهم ومجتمعهم بتلقي اللقاح، بوضع رسائل تحفيزية وتخويفية في آن واحد مع التعاون الجدي مع الجهات الحكومية في المقام الأول، والتي تتضمن أن التطعيم يعد شرطا للمشاركة أو الدخول في نشاطات معينة وخاصة إلى أماكن الراحة والترفيه، وضمن ذلك وفي الوقت الراهن فتسخير قوة وسائل التواصل الاجتماع يعد أهم سبيل لبلوغ ذلك؛ فمنصات التواصل الاجتماعي يمكن أن تلعب دورا في الرفع من الإقبال على لقاح الكوفيد، بالإستعانة بمشاركة جهات فاعلة للتأثير على الإقبال على اللقاح، وعلى سبيل المثال الإستعانة بأطباء وممرضين، ورؤساء دولة أو وزراء سابقون وحاليون، ومشاهير (بالقيام بنشر صورهم وهم يتلقون اللقاح)؛ كما يندرج ضمن ذلك تطبيق أساليب تسويق المحتوى والمتجلي في إنشاء وتوزيع محتوى يقدم معلومات مفيدة عن التطعيم ويحفز عليه (منشور، مدونة، مقالة، فيديو، ندوة عبر الويب، برنامج إذاعي)، والذي يكون فعالا أكثر للمترددين، فتدخلات التسويق الاجتماعي يكون من أجل تغيير السلوك وكذلك زيادة الوعي وإلى تغيير المواقف.(Opel, Douglas S, Nancy , & Edgar K, 2009) .

ولنجاح حملات التسويق الإجتماعي فيما يخص الوقاية من الأوبئة التي تهدد الصحة العامة ومن ذلك الكوفيد19، فإنها تتطلب الأخذ بالعديد المتطلبات نذكر منها(Health, 2020):

– التكاليف المالية وتكاليف الموارد التي تتطلبها حملات التسويق الاجتماعي تكون كبيرة نظرا لإتساع العملية، ولذلك يجب توفير الأموال المطلوبة من خلال الإتصال الواسع والتعبئة العامة.

– التعرف على الأعراف الاجتماعية حول التطعيم ما بين المجموعات السكانية، خاصة تجاه المترددين.

– يجب العمل على تحقيق معدلات تبني أو إمتثال مرتفعة وهذا من أجل الحصول على مناعة القطيع.

– التركيز على إستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها.
– التركيز على العاملين وقادة الرأي المؤثرون في التطعيم بشكل عام وفي كل مجموعة مستهدفة، للتحفيز على القيام بالتطعيم، كون لهم الأثر الكبير في القيام بالتطعيم، كما يجب التركيز ضمن ذلك على فوائد اللقاح في الوقاية من حدث قد يحدث أو لا يحدث.

4–متطلبات تحقيق فعالية لحملات التسويق الاجتماعي لتشجيع التلقيح ضد الكوفيد19

بالنسبة لتدخلات التسويق الاجتماعي فيما يخص لقاح الكوفيد، فيكون على وجهيين التثقيف العام لزيادة المعرفة وتعزيز المعتقدات فيما يخص فعالية وسلامة اللقاح، وكذا تقليل التردد في تلقي اللقاح، وهذا بخلق معيار إجتماعي مفاده أن التطعيم منشتر ومقبول إجتماعيا، حيث يتحقق ذلك بفعالية من خلال التحديد الجيد للمستهدفين، وصياغة رسالة فعالة، وتخطيط المزيج التسويقي المناسب لذلك.

1.4.تحديد المستهدفين من العرض: بالخوض في إستهداف التسويق الاجتماعي، يجب التركيز عند التخطيط أولا على تحليل المواقف، بتوفير تقييم للسياق الذي سيتم إطلاق الحملة تجاهه أو التدخل فيه، أين يجب البحث على تحديد المجموعات أو الشرائح السكانية المختلفة وخصائصهم المستهدفة من التغيير، بما في ذلك المحددات المعرفية والسلوكية للإجراء المزمع وضعه وتحديد نتائج التقاعس المرتبطة به؛ وكذلك البحث عن أصحاب المصلحة المؤثرين والمنظمات الشريكة خاصة من أجل تقديم المنتوج المناسب والمؤثر، والحصول على التمويل المناسب، تحديد الإستراتيجيات والرسائل الترويجية المحققة للمبتغى ضمن وقت قصير وإستهداف كبير.

2.4.إعداد الرسائل الفعالة: إن أساس تدخل المسوقون الإجتماعيون هو توصيل رسائل إستجابة، بإقناع الأفراد بأنهم سيكونون أفضل إذا تلقوا التطعيم وهذا بحجج معقولة وبيانات داعمة وشعارات جديرة بالثقة، وعليه فأهم عنصر للتأثير بالنسبة للتسويق الاجتماعي هي الرسالة، أين تكون لتكتيكاتها تأثيرا كبيرا على السلوك المستهدف خاصة السلوك الصحي، حيث تتعدد آثار التأثر وفقا لمضمون الرسالة الموجهة، ومن المبادئ العامة المرتكز عليها في إعداد الرسالة الحد والوقاية من الأوبئة نذكر (Nejad, Javad , Abdurrahman , Mohsen, & Marzieh, 2021:)

– الرسائل الأكثر تأثيرا هي التي تتضمن جوانب التخويف بدرجة معتدلة.

– يتأثر الجمهور الأصغر سنا بشكل كبير بالإشارة إلى العواقب الاجتماعية، بينما يتأثر الجمهور الأكبر سنا بالعواقب الجسدية.

– تستجيب النساء للرسائل العاطفية التي لها عواقب إجتماعية على أنفسهن أو عواقب صحية على الأقارب والأعزاء، بينما يتأثر الرجال أكثر بالرسائل غير عاطفية التي تبين العواقب الصحية الجسدية.

– الرسائل التي ترسل ضمن فترة زمنية قصيرة لها تأثير كبير مقارنة بالتي ترسل ضمن فترة زمنية طويلة.

– الرسائل الموضوعية المرفقة بالأدلة العلمية أكثر تأثير من الرسائل العاطفية، والتي توضح العواقب أكثر تأثيرا من التي تدعو للوقاية.

وبالنسبة لصياغة الرسالة الإتصالية فيجب التركيز على:

– التخطيط الجيد للرسالة: بغية الإستهداف الفعال في أقل مدة زمنية، يجب أن تكون المعلومات المقدمة حول الموضوع (اللقاح) شفافة وصادقة، مع إجراء معالجة إستباقية للمعلومات الخاطئة، حيث يفضل في صياغتها إتباع أسلوب التعليم وهو توفير معلومات مباشرة لسد الفجوات المعرفية، وفيما يخص تقديم اللقاحات، فيجب توضيح كيفية وطريقة تطويرها وكيفية عملها في الجسم، وتوضيح الآثار الجانبية والسلامة على المدى الطويل.

وحسب علماء النفس فالرسائل الفعالة هي التي تستخدم الإختصارات العقلية لمعالجة المعلومات وإتخاذ القرارات، حيث يؤدي ذلك في الغالب إلى وجود تحفيز في كيفية إدراك الناس للمخاطر، وإتخاذ قرارات سريعة لا سيما التي تكون متعلقة بصحتهم ومن ذلك التطعيم.

– إختيار رسول الرسالة: يقصد برسول الرسالة أي مقدم الرسالة، وعندما يتعلق الأمر باللقاحات يكون ذو أهمية بمكانة الرسالة، حيث يجب التركيز على الرسول الموثوق بها، وفي مجال التحصين ضد الأوبئة فيجب التركيز على المتخصصين وعلى الذين تلقوا اللقاح ولم تظهر عليهم بوادر المرض أو أمراض أخرى.

– شمولية الرسالة: بتخطيطها للوصول إلى أكبر عدد من الأفراد في منطقة جغرافية مستهدفة، مع إتاحة تبادل المعلومات معهم، أين تلعب منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام دورا في تحقيق ذلك.

– قياس وضبط الرسائل: لكي تكون الرسالة فعالة خلال مدة زمنية طويلة، يجب قياس تأثيرها بشكل مستمر، وضمن الوقت الراهن فيتم إستخدام أساليب عالية التقنية، ومن ذلك الإستعانة

بمعالج الذكاء الصناعي لتتبع اللغة الطبيعية التي تتم ما بين المتابعين، حيث يكون ذلك بوجه خاص في الرسائل المرسلة عبر منصات التواصل الاجتماع يالفايسبوك وتويتر...، ليتم تعديل الأساليب والرسائل حسب الحاجة؛ والقياس يشمل مشاركة الأسلوب المرغوب بعد التعرض للرسالة (الحصول على اللقاح)، وإذا كان ذلك ضمن منحنى سلبي فيجب تحديد الرسائل السلبية ما بين المشاركين، ليتم وضع رسائل إيجابية تعمل على تلبية إحتياجاتهم بشكل أفضل، مع العمل على تعزيز عنصر الثقة وقبول مضمون الحملة.

فتحقيق فعالية لزيادة الإقبال على اللقاح، يكون بالتركيز على العناصر الرئيسية التالية:

– البيانات والمعرفة: من ذلك البحث الجيد والسعي الدقيق لمعرفة الرؤى القوية المفضلة تجاه سلوك المستهلك.

– التركيز: يجب التركيز على الجانب العاطفي للرسائل مما يسمح بالمزيد من المشاركة العاطفية من قبل المستهلكين.

– المصادقة: أي إستخدام أساليب مختلفة من التأييد لخلق الثقة والمصداقية.

– المجتمع: التركيز على ما يناشد القيم الإنسانية أو الإجتماعية العامة مما يثير الإحساس بالقيم المشتركة.

– الوسائط: أي إختيار أفضل تطابق إعلامي أو التركيبة الصحيحة من الوسائط، أين يعتبر التلفزيون في الغالب من أحسن الوسائط.

– التركيز: أي التركيز على التحليل بماذا وكيف، أي تسهيل قدرة المستهلك على فهم الرسالة الرئيسية والتصرف بناءا عليها.

3.4.متطلب تخطيط المزيج التسويقي المناسب: بالنسبة لأدوات التسويق الاجتماعي لتحقيق أهدافه فهي نفسها المعتمدة ضمن التسويق التجاري وهي المنتوج، التسعير، الترويج، التوزيع إضافة إلى أخرى مساهمة في تحقيق إنشاء تواصل مع المستهدفين لتحقيق إستجابة من طرفهم، حيث تحتوي كل فئة على عناصر وسياسات يمكن تغييرها أو تنويعها من أجل تقديم عرض أو خدمة أو فكرة أو توصية أو تبني سلوك أكثر جذبا (Nowak، Bruce G، Noni E، و Robb، 2015).

إن المنتوج ضمن التسويق الاجتماعي هو السلوك الذي تتم الدعوة إليه وعمليات التغيير إليه، حيث يكون التغيير إليه من خلال العديد من الأساليب من ذلك أسلوب النمذجة، فتعديل السلوك يكون إعتمادا على نموذج للتخلص من السلوك، وكذلك أسلوب التعاقد وهي أن يتم

التعاقد مع الفرد المراد تغيير سلوكه بطريقة شفهية أو كتابية، ويحدد الطرفان ما هو السلوك المطلوب ونوع المكافآة في حالة الإلتزام ونوع العقاب في حالة عدم الإلتزام، وفي العقود الأخيرة حدد العلم مجموعة متنوعة من الاتصالات المقنعة والتنبيه، وتشجيع تبني سلوك والتغلب على الحواجز والحفاظ على تغيير السلوك.

في حين أن السعر يشمل التكاليف المرتبطة بالعرض والحصول عليه وتحقيق السلوك المطلوب، أين يضم المال والوقت والجهد البدني والنفسي (المعالجة المعرفية)، لإتخاذ القرار الذي ينتج عنه السلوك المرغوب أو القيم المتصورة، كما يتجلى كذلك في توفير الإعانات المالية لتعزيز السلوك المدافع عنه، وكذلك في التكاليف الاجتماعية لعدم الإمتثال لمنتوج متصور؛ وبالنسبة للتوزيع فيشمل مكان الوصول وتحقق الراحة ضمن إستعراض السلوك المخطط والحصول عليه.

أما بالنسبة للترويج فيتضمن عوامل الإتصال المستخدمة لتسليط الضوء على المنتوج (الميزات-الفوائد)، وكذا الإستراتجية الإبداعية ووسائل الإعلام وقنوات توصيل الرسائل والمراسلين والمتحدثين الرسميين الراعين لحملات التسويق الاجتماعي.

وبالنسبة لعناصر المزيج التسويقي الإضافية المدعمة لحملات التسويق الاجتماعي، فأهم إجماع ما بين الباحثين ضمن هذا النمط من التسويق هم أصحاب المصلحة، والذين يمثلون المانحون والداعمون والحكومة التي تمول الحملات إما بشكل مباشر وغير مباشر، وكذلك المؤثرون على المجموعة المستهدفة من التغيير، بنقلهم رسالة الحاجة إلى تغيير السلوك نحو الأفضل بما يعود بالنفع على الأفراد والمجتمع (Corgi، 2020).

فالتركيز في الحملات يكون على مستوى أعلى تجاه الحركات المواجهة للتلقيح، والجماعات السياسية المعارضة لذلك، مع التركيز على تحقيق الثقة تجاه اللقاح، وتجاه مقدمي الخدمة الصحية والنظام الصحي والحكومة؛ ومن بين الإستراتجيات التي تم تقييمها كانت مبادرة التحصين المخصصة، والتي تم وضعها من طرف المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوروبا والتي تستند على مبادئ التسويق الإجتماعي ومنهجية البصيرة السلوكية، جنبا إلى جنب مع الأفكار المكتسبة من مناقشات مع خبراء التسويق الاجتماعي والتجاري المشاركين في التطبيقات الصحية وغير صحية.

5-نموذج برنامج التلقيح لمكتب لأوروبا منظمة الصحة العالمية لأوروبا ضد الكوفيد19:

وضع مكتب التحصين التابع للمنظمة العالمية الصحية لأوروبا، توجيهات للإرتقاء بمستوى التلقيح ضد الكوفيد 19، بإستخدام حملات التسويق الاجتماعي المطلوب ضمن هذا المجال،

والتي تبدأ بتقييم الوضع والجهود المبذولة، وفيما بعد وضع أو التدعيم بسياسات تسويقية إجتماعية تسهم في الإرتقاء أكثر.

1.5.نموذج تقييم الوضع الخاص بالتوافق مع تدخلات حملات التسويق الاجتماعي:

يركز نموذج التحصين المقدم من طرف المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوروبا، في بداية الأمر على تحليل وتقييم الوضع القائم فيما يخص تلقي اللقاح، لتحديد نقاط القوة والضعف في المقام الأول والفرص والتهديدات لبلوغ المبتغى (تحليلSWOT)، وضمن ذلك فقد تم وضع نموذج للتقييم أساسه ثلاثة عناصر وهي **الإمكانية– التحفيز– الفرصة**(World Health Organization، 2019).

– الإمكانية (القدرات): يشار إليها كذلك بنهج القدرات وهو منهج معياري لتحقيق رفاهية الإنسان، تم تصميمه في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تركز على القدرة الفعلية للأشخاص لتحقيق رفاهيتهم بدلا من حقهم في الحصول على ذلك؛ فالإمكانية تشير إلى فرصة الشخص وقدرته على تحقيق نتائج ذات قيمة له بالعلم بما يحقق ذلك له، ومن خلال التحلي بحرية الإنجاز، مع مراعاة الخصائص الشخصية ذات الصلة والعوامل الخارجية (Stanford Encyclopedia of Philosophy، 2020).

فالقيمة الجوهرية المتأتية من تحقيق الإمكانية هو تحقيق الرفاهية الشخصية؛ فنهج القدرة أو الإمكانية مرتبط بجودة الحياة، ومن ذلك القيام بأشياء جديدة وجيدة ومثال ذلك التغذية الجيدة، الزواج، التعليم، السفر، حيث يتطلب تحقيق الإمكانية عنصر رئيسي وهو المعرفة، أي الإحاطة بالموضوع المستهدف؛ وضمن موضوع التلقيح فالحصول عليه يعد عنصرا لتحقيق الرفاهية بين الأفراد، فالإمكانية تشير إلى القدرات الداخلية على القيام بالتوافق مع الجوانب الخارجية، إقتصادية كانت أو سياسية أو إجتماعية.

–الفرص: تشير الفرصة إلى قيمة النشاط إذا ما تم القيام به أو التخلي عنه، كما تشير أكثر إلى تكلفة الفرصة البديلة في أي قرار يتضمن مقايضة ما بين خيارين، إضافة إلى كونها تمثل التكلفة النسبية لبديل واحد الأفضل بالمقارنة مع عدة بدائل؛ كما تشير الفرصة كذلك إلى المدى الذي تسهل أو تمنع فيه الظروف القياسية أو الخارجية الأخرى آداء السلوك؛ وضمن تدخلات التسويق الاجتماعي تحدث الفرصة عندما لا يكون الفرد مقيدا في رغبته في التصرف جراء عوامل بيئية خارجية (القيود المالية، الموقع الجغرافي، البنية التحتية المحدودة، الهياكل الاجتماعية والقوانين)، أو قيود إجتماعية أو دينية. (Yaw، Tweneboah، Victoria، و Matilda ، 2020).

–التحفيز: يعد التحفيز مهما من أجل تغيير سلوك معين، فالتحفيز ضمن التسويق الاجتماعي بشير إلى فهم الأهداف والتطلعات والإحتياجات نحو سلوك معين، وكيفية تلبية سلوكيات موصى بها، ومن ذلك الرجوع إلى الحياة الطبيعية ومواجهة أي مستجدات للوباء وهذا بعد تلقي اللقاح (Pavlopoulou، 2019).

وبالإشارة إلى هذه العناصر الثلاثة، فقد حددت المنظمة العالمية للصحة، العناصر التحليلية لكل عنصر، والموضحة في الجدول التالي:

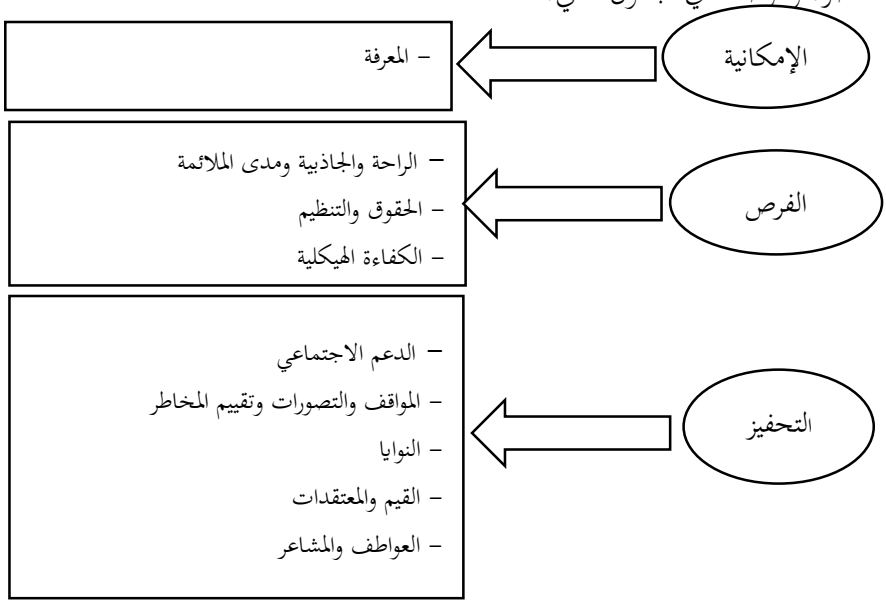

.2.5.المبادئ التوجيهية للحث على التلقيح بالإعتماد على حملات التسويق الاجتماعي:

قام العديد من المتخصصين من المنظمة العالمية للصحة بوضع مبادئ توجيهية رئيسية مستمدة من نشاطات التسويق الاجتماعي للحث على القيام بالتلقيح ضد الكوفيد19، أين تم تحديد إجراءات يمكن للحكومات ووكالات الصحة العامة والجهات الفاعلة المجتمعية، إعتمادها وإتخاذها لزيادة التلقيح ضد الكوفيد19، والمتجلية في عشرة إجراءات المتجلية في بناء الثقة العامة وإشراك المجتمع، بناء الطلب على اللقاح، إستهداف الجمهور وتقسيمه، رسم خرائط الأصول والتعبئة وبناء التحالفات، التخطيط والتنفيذ، تحليل المنافسة والحواجز والفوائد، وضع إستراتجية للمراسلة والترويج، إدارة الوسائط التقليدية، إدارة الوسائط الرقمية، الوصول إلى اللقاح (الإمداد) (Evans و Jeff ، 2021).

– **بناء الثقة العامة وإشراك المجتمع**: من أوجه تحقيق الثقة الإعتماد على اللقاحات التي لها أثر إيجابي نفسي، حيث أن عموم الساكنة في العالم تبني ثقتها تجاه اللقاحات المتأتية من الدول التي لها ميزة علمية في صناعة اللقاحات، وهنا نذكر الدول الأكثر تطورا ومن ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وهذا خاصة في ظل ما نلاحظه من تعدد اللقاحات المنتجة من طرف العديد من الدول؛ كما أن الثقة تتحقق بوجه أكبر بعرض الموافقة التنظيمية من طرف الهيئات العالمية المهتمة بذلك، وكذلك شيوع جدوى وفعالية اللقاح، أمن التوريد، الثقة المهنية لمقدمي اللقاح.

– **بناء الطلب على اللقاح**: يتطلب توليد الطلب، وضع خطط إستراتجية وتشغيلية (الإستراتجيات السلوكية)، وإستراتجيات للرسائل والقنوات، وتحديد الجماهير المستهدفة، ووضع خطة للتغيير، وخطة لإدارة أصحاب المصلحة، وخطة للمراقبة والتقييم، وأساليب وأدوات للقياس، وخطة للإتصال الإعلامي؛ وحسب لجنة المنظمة العالمية للصحة المتخصصة في اللقاح، فلتوليد طلب فعال للقاح يتطلب ثلاثة إستراتجيات أساسية وهي:

- ❖ التعريف المستمر بفيروس الكوفيد وطرق الوقاية وسلامة وفعالية اللقاحات المتوفرة.
- ❖ زيادة الوعي العام بالتطعيم ضد فيروس كورونا، خاصة من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والراديو والتلفزيون والأنترنت والإعلانات المطبوعة والقنوات الأخرى والعمليات، التي يتم تحديدها من خلال البحث التكويني الذي يراه الفريق ممكنا.
- ❖ تعزيز نقطة إتخاذ القرار في مرافقة الرعاية الصحية من خلال إستخدام الأسلوب التعليمي، بالإعتماد على الملصقات والنشرات التي تشرح الفوائد والسلامة وتبديد الخرافات حول لقاح الكوفيد 19، مع المواجهة الموضوعية للعوائق ومعتقدات الخطر والشائعات تجاه اللقاح.

كذلك وفيما يخص بناء الطلب على اللقاح، يمكن الإعتماد على نظرية إنتشار الإبتكار، التي تتضمن نقل الإبتكار مع مرور الوقت بين المشاركين في النظام الاجتماعي، حيث يقترح روجز صاحب النظرية أن هناك أربعة عناصر رئيسية تؤثر في إنتشار فكرة جديدة وهي الإبتكار نفسه، قنوات التواصل، الوقت، النظام الاجتماعي، مع التأثير الكبير للرأس المال البشري على ذلك.

– **إستهداف السوق وتقسيمه**: بالنسبة لحملات التسويق الاجتماعي فعملية تقسيم السوق لتحديد مستويات المستهدفين تكون صعبة، إلا فيما يخص جانبي المستوى العمري والتوزيع الجغرافي، وبالتركيز على حملات التطعيم ضد الكوفيد، فتقسيم السوق تشهد صعوبة لتحديد

المترددين وغير واعيين تماما باللقاح والرافضين، مع سهولة تحديد كما تمت الإشارة الجانب الجغرافي والمستوى العمري الذي يمكن إستهدافه، وعليه فالإستهداف يكون من خلال سياسة التسويق الجماهيري، وهي إستراتجية تسويقية يقرر ضمنها تجاهل الإختلافات في القطاعات، بحيث يتم إستهداف السوق بأكمله بعرض واحد أو إستراتجية واحدة، وهو الذي يدعم فكرة بث رسالة تصل إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

– **رسم خرائط الأصول والتعبئة وبناء التحالفات:** لا يمكن تحقيق نتائج صحية مرضية إلى من خلال التعرف على العناصر التي تحمي وتخلق الصحة والرفاهية والتي تكون على مستوى المجتمع، فالنهج التشاركي ما بين فئات المجتمع فيما يخص موضوع التلقيح يعد سبيل ومسار لتحققه بفعالية ونجاحه، حيث تتضمن المشاركة الاجتماعية:

- ❖ الصداقات والتضامن ما بين الأجيال والتلاحم المجتمعي وحسن الجوار.
- ❖ الجمعيات المجتمعية والتطوعية سواء كانت رسمية أو غير رسمية.
- ❖ التواصل مع القطاع الاقتصادي العمومي والخاص والقطاع الثالث.

فالتعرف على الأصول المجتمعية والعمل إلى الوصول إليها، وإقامة تحالفات معها يسهم في تحسين الصحة وتوفير المال العام، وتحقيق الفعالية تجاه أي متردد من توجه معين ومن ذلك التلقيح ضد الكوفيد19.

فإقامة تحالفات تكون من أجل زيادة وعي ودعم المجتمع لقضية وتقاسم المعلومات معهم، وتنفيذها بأكثر فعالية.

– **التخطيط والتنفيذ:** يشير ذلك إلى إستخدام العديد من السياسات لتحقيق التوجه نحو التلقيح، بالعمل على توجيه المستفيدين، من خلال تخطيط التدخل وتنفيذه وتطوير نظام تتبع العملية؛ بالعمل على تحليل وإدارة المشاكل والمراجعة والرقابة بما يؤدي إلى الوصول إلى أعداد كبيرة من الجمهور ببرامج أكثر فعالية من حيث التكلفة.

– **تحليل المنافسة والحواجز والفوائد:** بالنسبة للمنافسين فهم الكيانات التي تروج للسلوك المقاوم للسلوك الذي يتم الترويج له في حملة التسويق الاجتماعي، وضمن ذلك يجب توضيح خطأ إدعائهم، بوضع الحجج المناسبة لذلك، والفوائد المتحققة من القيام بالفعل المروج له؛ وبالرجوع إلى الفوائد وضمن حملة التسويق الاجتماعي للقيام بالتلقيح، فالفائدة تشير إلى التعرف على

الأسباب التي تجعل من الجمهور المستهدف يريد ويرغب في تبني السلوك، وذلك بالسعي للإجابة على السؤال "ما الفائدة من ذلك بالنسبة إلي؟" (عامل What's In It For Me-WIFM)، والترويج للفائدة العامة المتحققة من الأخذ باللقاح أساس لتحقق ذلك.

– **إدارة الوسائط التقليدية وغير تقليدية:** بالنسبة لإدارة الوسائط فهي أدوات إذاعة الحملة للوصول المستهدفين والهدف، وهذا من خلال أدوات التسويق المباشر، أو الوسائط الرقمية أو التقليدية، حيث تعد الوسائط الرقمية اليوم من أهم محددات نجاح حملات التسويق الاجتماعي، للقيام بالتلقيح لما تلعبه من دور في تعزيز الثقة، وضمن ذلك قامت الحكومة الأمريكية بتوظيف حسابات التواصل الاجتماعي التي لدى كل واحد منها أكثر من 50 مليون مشترك أو متابع، حيث يستفيد أصحابها من عائدات الإعلان، وهذا للترويج للتلقيح بالأخذ بالعديد من التكتيكات وهي التحسيس بوجود وخطورة الوباء، نشر ثقافة سلامة اللقاحات، والتأكيد على جدارة القائمين إنتاج اللقاحات ومقدميها.

– **إستراتجية المراسلة والترويج:** بالنسبة للمراسلة فيجب التركيز على وضع سياسات ضد القصور الذاتي وهي عوائق دون إتخاذ قرار إجرائي والذي يعد مظهر من مظاهر عدم الاهتمام، فالسكان هم في الأساس في مرحلة ما قبل التفكير فيما يتعلق باللقاح، فالسياسات والتدخلات الترويجية تكون من أجل إثارة القلق دون تطويره إلى تخويف، فالسكان لا يتحولون لحماية صحتهم إلا بعدما يرون أن التهديدات حقيقية ومهمة ومحتملة، كما يجب التركيز على التأثير السلوكي كالترويج للتطعيم كقاعدة إجتماعية وإستخدام إستراتجيات التنبيه، العناق، الصفع؛ فيشير التنبيه إلى إغراء المستهدف لإتخاد القرار الصحي بإستخدام التسويق اللاشعوري وهذا بتمرير رسالة ممتعة ومقبولة إجتماعيا، أما العناق فيتجلى في تمرير حوافز مباشرة لتحقيق تقيد أكثر صرامة، أما الصفع فهو طلب الإلتزام الصارم.

ولتحقيق النجاح لحملة التلقيح، فيجب وضع علامة تجارية سلوكية خاصة بالموضوع، وهذا من أجل تحديد الفوائد الشخصية، وخصائص اللقاحات، وتحقيق التضامن الاجتماعي من خلال القيام بالتلقيح؛ فالعلامة التجارية السلوكية هي العلاقات التي شكلها الأفراد مع السلوكيات والتي يمكن قياسها من خلال الإرتباطات التي تشكلها مع السلوكيات وأنماط الحياة الصحية، حيث أصبحت مفهوم العلامات السلوكية مكونا رئيسيا في حملات التسويق الاجتماعي لتغيير مجموعة من السلوكيات، فالعلامة التجارية السلوكية فهي التي تؤدي إلى تعزيز التأثير التنظيمي والرفاهية،

ومن ذلك العلامة التجارية الصحية التي تعمل على بناء روابط إيجابية مع السلوكيات الصحية وخيارات بنمط حياة جيد، فقوة العلامة التجارية السلوكية تولد قوة لتغيير السلوك، مما يجعل من المرغوب به هدف للسكان، ومن ذلك الإنتقال من التردد إلى تلقي اللقاح؛ وبالنسبة للترويج للتلقيح، فالعلامة التجارية المطلوبة هي "أحصل على اللقاح"، والإستجابة تتحقق في التغييرات التي تحدث في معتقدات اللقاح والنوايا التي يتم تقديمها.

– **سياسة الإمداد:** يتم التركيز ضمن سلسلة التوريد على ضمان الجودة والفعالية والتتبع المناسب والإبلاغ عن استخدام اللقاح وسلامة لقاحات COVID-19، وضمان المهام التشغيلية في كل مستوى من مستويات الخدمة الصحية، بتحديد المهارات اللازمة وسمات وكمية العاملين الصحيين المتاحين في القطاع الخاص؛ مع الإشراف على إعداد الوصف الوظيفي لكل وظيفة (Organization, 2021).

6–تقييم الجهود الجزائرية للتحفيز التلقيح بإستخدام سياسات التسويق الاجتماعي:

منذ ظهور اللقاحات سعت الجزائر وكغيرها من الدول إلى التحفيز على القيام بالتلقيح ضد الوباء العالمي الكوفيد 19، وهذا في ظل حالة الإرتباك وعدم التجاوب من طرف المواطنين نتيجة لنقص المعلومات وتضليلها عن اللقاح، وهذا من خلال جهود حكومية في المقام الأول، والتي تندرج حسب تقييم عام ضمن حملات التسويق الاجتماعي مع عدم إقرار الجهات الحكومية صراحة بتطبيق التسويق الاجتماعي لتغيير السلوكيات؛ أين سنحاول تقييم تلك الجهود بالأخذ بنموذج مكتب المنظمة العالمية للصحة للتلقيح، ومن ثمة تحديد جوانب القصور وإعطاء ما يجب القيام به بناءا على المتطلبات العشرة المحددة من طرف المكتب لبلوغ المستوى المقبول من التطعيم وتحقيق مناعة القطيع.

أ–عينة الدراسة وأدوات الحصول على البيانات: تتجلى عينة الدراسة في 80 شخص من المترددين أو الممتنعين عن القيام بالتلقيح ضد الكوفيد19، أين تم توجيه لهم إستبيان إلكتروني، يعالج متغيرات تحليل الوضع، والمحددة من مكتب الصحة الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية، والمتجلية في الإمكانية (القدرات)–الفرص–التحفيز، أين تم الحصول على إيجابات 78 شخص؛ وفيما يخص قياس أجوبة الإستبيان فكان من خلال معيار ليكارت الثلاثي (موافق–محايد–غير موافق).

بالنسبة لمتغيرات الدراسة، فهي المستهدفة من دراسات المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، والمتجلية في الإمكانية–الفرصة–التحفيز؛ وفيما يخص مضامين الأسئلة لكل متغير والمحددة من طرف المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، فهي محددة في الجدول التالي:

		الإمكانية
	X1	– لديك معرفة بمن وماذا ومتى وأين يتم التطعيم.
	X2	– لديك معرفة جيدة بأن التطعيم المتوفر يقي من المرض.
	X3	– لديك معرفة بالآثار التي يمكن الوقاية منها عبر اللقاح.
	X4	– لديك معرفة جيدة بالمخاطر والآثار المتعلقة باللقاحات.
	X5	– لديك معرفة بعدد الجرعات المطلوبة لتحقيق الحماية.
	X6	– لديك معرفة بمناعة القطيع
	X7	– لديك دراية بحالات التفشي الحالية والمستقبلية للفيروس، وما يمكن أن يلعبه اللقاح في الحد منها.
		الفرص
الراحة والجاذبية ومدى الملائمة	X8	– هناك سهولة للوصول إلى مواقع الخدمة.
	X9	– اللقاحات متوفرة، و ليسهناك معانات في توفر الخدمات المرتبطة بها.
	X10	– هناك شك في عدم توفر الطاقم الصحي المؤهل لتقديم اللقاح.
	X11	– تصوراتك جيدةحول تقديم الخدمة (الوقت، سهولة الحجز، ساعات العمل المناسبة)؟
	X12	– هناك نظرة إيجابية أن خدمات التطعيم تتم بطريقة صحيحة.
الحقوق والتنظيم	X13	– الحقوق والمسؤوليات موضحة عند الحصول على اللقاح.
	X14	– التطعيم مؤمن من خلال القوانين والقواعد واللوائح المناسبة والفعالة.
	X15	– هناك تمتع بفرص مجانية ومتساوية في الحصول على التطعيم.
	X16	– يتم تدوين المعلومات الشخصية والعنوان في بطاقة معتمدة والتي عطيك نوع من الآمان.
الكفاءة والهيكلية	X17	– توجد أنظمة فعالة لرصد الملقحين وغير ملقحين.
	X18	– توجد أنظمة فعالة للإتصال والتذكير و يتم تنفيذها بشكل صحيح.
	X19	– أنت واثق من القيام بتدريب القائمين على التحصين بشكل صحيح.
توافر المعلومات	X20	– المعلومات المقدمةحول التلقيح واللقاح جديرة بالثقة.
	X21	– المعلومات الرسمية عن التطعيم مصممة خصيصا لجماهير مختلفة.
	X22	– المعلومات المقدمة سهلة الفهم وتبين جدوى الإستخدام.
	X23	– يشرح العاملون الصحيون المعلومات حول اللقاح بلغة بسيطة ومفهومة.
		التحفيز
الدعم الإجتماعي	X24	– البيئة المحيطة تشجع على التطعيم.
	X25	– يقوم القائمون على التلقيح بالترويج له.
	X26	– الأقران وأفراد العائلة يشجعون التطعيم.
	X27	– الأقران وأفراد العائلة يثبطون التطعيم.

	X28	– هناك عواقب وردود فعل إجتماعية إيجابية تجاه التطعيم.
	X29	– يعد التطعيم موضوع نقاش إجتماعي.
المواقف والتصورات وتقييم المخاطر	X30	– تعتقد أنك معرض للإصابة بالمرض يمكن الوقاية منه باللقاحات.
	X31	– تعتبر الكوفيد وباء خطيرة ومحدد للحياة.
	X32	– تعتبر الاهتمام بالمرض والصحة ونمط الحياة الصحي يتماشى مع الحياة الجيدة.
النوايا	X33	– لديك نية للقيام بالتطعيم.
	X34	– لديك نية للإلتزام الزمني بالتطعيم المخطط.
القيم والمعتقدات	X35	– يعد القيام بالتطعيم قيمة إجتماعية جيدة.
	X36	– لديك إعتقاد بتوفر طب بديل عن اللقاح.
	X37	– لديك إعتقادإجتماعي وديني محفز للقيام بعمليات التلقيح.
العواطف والمشاعر	X38	– أنتم قلقون أو خائفون بشأن سلامة اللقاحات.
	X39	– لديكم ثقة في ضمان جودة اللقاحات المتوفرة والمعمول بها.

ب–تحليل البيانات:

بالنسبة لتحليل النتائج فكان بإستخدام التكرارات والمتوسط الحسابي لمعرفة الإتجاه العام للأجوبة.

– فيما يخص الخصائص الشخصية للمستجوبين فهي موضحة في الجدول التالي:

الجنس	ذكور	68
	إناث	10
السن	ما بين 20–40	25
	ما بين 41–60	48
	أكثر من 60	5
المستوى التعليمي	ثانوي	10
	جامعي	68

بالنسبة للعينة فمعظمها من الذكور لسهولة الإتصال بهم، وهي من بيئة الباحث، كما الغالبية منها أقل من 60 وضمن صنف الكهولة ومستواها جامعي، وبالتالي فهي واعية بالأخطار محدقة جراء الكوفيد، ولمتطلب اللقاح.

– أما فيما يخص الإيجابات عن أسئلة الإستبيان فهي موضحة في الجدول التالي:

	المؤشر	**درجة الإستجابة**			**الوسط الحسابي**	**إتجاه الأجوبة**
		غير موافق	محايد	موافق		
الإمكانية	X1	25	8	45	2.53	موافق
	X2	42	15	21	1.02	غير موافق
	X3	30	25	23	1.12	غير موافق
	X4	42	24	12	1.15	غير موافق
	X5	38	26	14	1.32	غير موافق

	X6	36	34	8	1.13	غير موافق
	X7	35	33	10	1.02	غير موافق
الفرص	X8	6	12	60	2.54	موافق
الراحة	X9	2	5	71	2.66	موافق
والجاذبية	X10	10	12	78	2.85	موافق
ومدى	X11	6	10	62	2.86	موافق
الملائمة	X12	19	18	41	2.93	موافق
	X13	41	16	21	1.32	غير موافق
الحقوق	X14	36	15	28	1.35	غير موافق
والتنظيم	X15	23	8	42	2.65	موافق
	X16	14	10	54	2.54	موافق
الكفاءة	X17	65	9	4	1.15	غير موافق
والهيكلية	X18	34	14	30	2.66	موافق
	X19	41	14	21	1.32	غير موافق
	X20	31	26	21	1.30	غير موافق
توافر	X21	42	25	11	1.35	غير موافق
المعلومات	X22	45	27	6	1.42	غير موافق
	X23	42	24	12	1.25	غير موافق
	X24	32	11	35	2.85	موافق
التحفيز	X25	38	15	25	1.32	غير موافق
الدعم	X26	37	10	31	1.35	غير موافق
الإجتماعي	X27	28	8	42	2.45	موافق
	X28	26	14	38	2.45	موافق
	X29	35	14	29	1.32	غير موافق
المواقف	X30	18	15	45	2.55	موافق
والتصورات	X31	9	11	58	2.45	موافق
وتقييم	X32	3	01	74	2.35	موافق
المخاطر						
النوايا	X33	32	22	24	1.32	غير موافق
	X34	34	19	25	1.15	غير موافق
القيم	X35	30	24	24	1.22	غير موافق
والمعتقدات	X36	33	27	18	1.22	غير موافق
	X37	41	21	16	1.32	غير موافق
العواطف	X38	18	14	46	2.85	موافق
والمشاعر	X39	43	29	06	1.24	غير موافق

من الجدول يتبين لنا أن هناك تباين واضح في إستعاب اللقاح المتاح والموجه للوقاية ومواجهة الكوفيد 19، وهو الملاحظ عند غالبية الشعب الجزائري، وخاصة وأن الأرقام الحكومية تبين ذلك

خاصة من جانب تلقي اللقاح، فحسب التقرير الحكومي الأخير الصادر في 05 جانفي 2022 فقد قيم نسبة التلقيح الكامل (اللقاح1+2) ب24%، فمن إستجواب العينة تبين أن لديها معلومات عامة حول التلقيح، إضافة إلى وجود تحفيز عام من طرف السلطات الحكومية غير أنه غير فعال.

ومن تحليل الإمكانية فالسلطات الصحية تبذل جهود في توفير اللقاح وإتاحته لكل من يطلبه في المؤسسات الصحية، غير عند تحليل عنصر الفرص والتحفيز، وجد العديد من أوجه القصور والتي ترتبط بعنصر الإمداد بالمعلومات اللازمة والكافية والمحفزة، إضافة إلى عنصر خلق الثقة، فالمستهلك الجزائري يحتاج إلى بناء ثقة تجاه اللقاح وهذا رغم إدراكه بأنه الحل لمواجهة الكوفيد 19، أين تم تشخيص أن هذه الثقة ضعيفة فيما يخص الأدلة العلمية لفعالية اللقاح، وكذلك فيما يخص عنصر الضمانات الصحية والقانونية بعد تلقي اللقاح، كما البيئة المحيطة لا تشكل أي حافز للقيام بالتلقيح، خاصة الاجتماعية والدينية التي لها تأثير كبير على المواطنين.

الخاتمة:

يعد الأخذ بمبادئ وحملات التسويق الاجتماعي أمرا مفروضا للإرتقاء باللقاح ضد الكوفيد19، فبالرغم من توفر جميع الإمكانيات المادية للتلقيح، خاصة اللقاح نفسه، فالمواطن بحاجة إلى تغيير موقفه وسلوكه، ولا يكون ذلك إلى من خلال تغيير للمفاهيم والمعلومات الخاطئة والقيام بالتحفيز المطلوب، كما يجب تعبئته ليصبح رسول لذلك ضمن عائلته ومجتمعه؛ وبالإسقاط على الحالة الجزائرية، فعلى الرغم من الجهود الحكومية للتحفيز على اللقاح، فإنها تشوبها العديد من الثغرات أثرت على تلقي اللقاح ومن ذلك:

- إهمال الحجج المرتبطة بسلامة اللقاح وتأثيره للحد من الكوفيد 19.
- قلة إستخدام وسائط التواصل الاجتماعي للتحفيز على إستخدام اللقاح.
- قلة إستخدام الوسائل الأخرى المحفزة والتي تعد في النفس ذاته وسائل ردع، كمنع الدخول إلى أماكن الترفيه.
- من خلال إستطلاع فالحملات التي تقم بها الجهات الحكومية هي حملات مؤقتة، ولا تطلع بها هيئات موكلة لها ذلك، فهي لا تخضع للتخطيط وعليه تتحقق لها نقص الفعالية.

وبالرجوع إلى توجيهات مكتب المنظمة العالمية الخاص بالتلقيح للإرتقاء به، فيمكن تقديم التوصيات التالية:

– التركيز على قادة الرأي والمؤثرين الإجتماعيين للترويج لفعالية وسلامة اللقاح.

– إستعمال أدوات للتخويف المعتدل للتأثير على الإقبال على اللقاح.

– التحسيس المستمر وعلى نطاق واسع حول وجود وخطورة الوباء من خلال نشر الحجج العلمية، مع التأكيد على جدارة القائمين على إنتاج اللقاحات.

– تجهيز مراكز التلقيح بكافة الوسائل العلمية لمواجهة مختلف المخاطر المتصورة.

– إقامة دراسة سوق للإستهداف كدراسة السوق المقامة ضمن التسويق التجاري، من ذلك فهم عوامل التجزئة المعقدة بما في ذلك العوامل الديموغرافية والأعراف الاجتماعية، وعوامل السوق التي تعزز وتعمل كعوائق أمام التطعيم جيدا.

– التواصل مع الهيئات العالمية لتأطير حملات التسويق الاجتماعي في الجزائر كونها لديها الخبرة، حيث يقدم ذلك مجانا.

– المراقبة المستمرة وتقييم الإستراتيجيات المقامة لبناء قاعدة الأدلة وتحديد المكونات المحددة للتدخل التي قد تكون فعالة أو غير فعالة للتلقيح ضد الكوفيد19.

– المراجع:

Douglas J Opel ،DiekemaDouglas S ،R Lee Nancy و ، Marcuse Edgar K .(2009) .*Social marketing as a strategy to increase immunization rates*.Arch Pediatr Adolesc Med.

Ernest Yaw ،Koduah1 Tweneboah ،Ekua Mann1 Victoria و، Adams Matilda .(2020) . Using Motivation, Opportunity, and Ability Model in Social Marketing to Predict“ Galamsey .”*Social Marketing Quarterly*.46-28 ،

Glen J. Nowak ،Gellin Bruce G ،MacDonaldNoni E و، Butler Robb . .(2015)*Addressing vaccine hesitancy: The potential value of commercial and social marketing principles and practices*.Georgia : University of Georgia, Athens, GA, USA.

Ismini Pavlopoulou .(2019) .*A social marketing perspective on value co-creation, engagement*.Stirling Management School.

J. Douglas Storey ،Ronald Hess و،Gary Saffitz .(2015) .*Health behavior: Theory, research, and practice*.Washington: American Psychological Association.

Marzeyeh Soleymani Nejad ،Harooni Javad ، CharkaziAbdurrahman ،Shams Mohsen و،Latifi Marzieh .(2021) .Using Social Marketing to Promote Preventive Behaviors Related to COVID-19 .*Lifestyle Medicine*.

Missy Britan ،CummingsConor و ،ArdaughBrent *4* .(2021) . *WAYS SOCIAL MARKETING CAN BOOST COVID* من الاسترداد تم . www.boozallen.com
Regional Office for Europe World Health Organization .(2019) . *Tailoring-Immunization-Programmes*.Copenhagen: World Health Organization.
Stanford Encyclopedia of Philosophy .(2020) .*The Capability Approach*.Stanford.
Study Corgi .(2020 ,09 26) .*Stakeholders Views on the Success of Social Marketing* من الاسترداد تم .https://studycorgi.com/stakeholders-views-on-the-success-ofsocial-marketing-campaigns/
The Washington State Department of Health .(2020) .*Social Marketing Recommendations for COVID-19 Vaccine*.WASHINGTON: WASHINGTON STATE DEPARTMENT OF HEALTH.
William Douglas Evans و ،FrenchJeff .(2021) . *Demand Creation for COVID-19 Vaccination: Overcoming Vaccine*.Ralph J. DiClemente, Academic.
World Health Organization .(2019) .*Tailoring-Immunization-Programmes*.Copenhagen: World Health Organization.
World Health Organization .(2021) .*COVID-19 vaccination: supply and logistics guidance*.Geneva: World Health Organization.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص338-358

الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر

دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي التضامني PAJE

Solidarity Social Economy in Algeria
PAJE Case Study

* غنية بن حركو
Ghania Benharkou
جامعة عباس لغرور خنشلة_الجزائر
Benharkou.ghania@univ-khenchela.dz

عبد الحليم مسعي
Abdelhalim Messai
جامعة عباس لغرور _خنشلة
messai.abdelhalim@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/28 تاريخ القبول: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

تهدف الدراسة إلى توضيح كيف تستفيد الجمعيات حاملة المشاريع والأفكار في اطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني من الدعم والتمويل من برنامج PAJE . حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف جوانب الدراسة التي خلصت إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني يهدف الى ارساء المساواة و العدالة الاجتماعية و من ثم التوفيق بين ضرورة دفع وتيرة التنمية وبين الغايات و القيم الانسانية. وأن برنامج PAJE وما رصد له من إمكانات مالية و بشرية ضخمة من خلال تمويل المشاريع الجمعوية ، ساهمت في دفع الحركة الجمعوية داخل هذه الولايات النموذجية .

الكلمات المفتاحية: الجمعيات ،الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، برنامج PAJE، المجتمع المدني

تصنيفات JEL: Z19.R19

Abstract :

The study aims to explain how associations carrying projects and ideas within the framework of the social solidarity economy benefit from the support and funding of the PAJE programme. We have relied on the descriptive and analytical approach to present the various aspects of the study, which came to the conclusion of a solidarity social economy aimed at establishing equality and social justice and thus reconciling the need to advance development with human goals and values. The PAJE programme, with its considerable financial and human potential through the funding of collective projects, has contributed to the movement of the collective within these pilot states.

Keywords : Associations, Social Solidarity Economy, PAJE Programme, Civil Society

JEL classification codes: Z19.R19

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

عرف العالم بعد الازمة الاقتصادية عام 2008 زيادة الاهتمام بما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني للحفاظ على استقرار اقتصاديات الدول وبحثا منها للوصول إلى التنمية المستدامة في ظل التطورات والتغيرات الدولية، وحتى تستطيع تحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى مما يجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية قامت بعض الدول العالم بما فيها المجاورة للجزائر (تونس و المغرب) في السنوات الأخير بالتوجه الملحوظ والانفتاح على هذا النوع من الاقتصاد الذي أصبح من اهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء.

وهذا بسبب مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وهي الغاية المنشودة في ظل الظروف التي مرت بها دول العالم وخصوصا الربيع العربي وما تشهده بلدنا من تهديدات بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الذي أدى الى بروز أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجهوية كان لابد لها ان تنتهج سياسة تضع فيها رعاية الفئات المهمشة بالمرتبة أولى لاهتماماتها من خلال الاعتناء بالمرافق وتمويلها للمشاريع التي تتصف بالمردودية و الاستمرارية وهنا قامت الجزائر بالشراكة مع العديد من الدول والهيئات والمنظمات الغير حكومية بمرافقة الجمعيات في اطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني وذلك من خلال تقوية قدراتها التقنية والادائية في تسيير مشاريع تنموية على المستوى المحلى. ومن هنا يمكن أن نطرح الاشكالية الرئيسية التالية :

كيف يتم تمويل الجمعيات الحاملة للمشاريع في اطار برامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني ؟

ولقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي الى تساؤلات فرعية :

- ماذا نقصد بالاقتصاد الاجتماعي التضامني وماهي خصائصه ؟
- ما هي الجمعيات الحاملة للمشاريع وكيف يتم تمويلها في اطار برامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني ؟
- ما هو برنامج PAJE وماهي اهدافه ودوره في هيكلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني و تمويل و مرافقة الجمعيات الحاملة للمشاريع؟

ترتكز الدراسة على الفرضيات التالية

- **الفرضية الاولى** : ان الاقتصاد الاجتماعي التضامني اصبح قطاع مهم لدعم التنمية المستدامة تحقيق العدالة الاجتماعية لذا استوجب الاهتمام والتعريف به على جميع الأصعدة وبين كل فئات المجتمع .
- **الفرضية الثانية:** تمويل ودعم الجمعيات الحاملة للأفكار من طرف برنامج PAJE يمكن أن يساهم في تغيير العمل الجمعوي الكلاسيكي المناسباتي الى مؤسسات خالقة لمناصب شغل ومدرة لأرباح ذات نشاط يتميز بالاستمرارية والديمومة .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاهمية التي اصبح يكتسيها دور الجمعيات الناشطة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، والذي اصبح يقدم العون الكبير للدولة والمجتمع على حد سواء ، و هذا ما رأيناه اثناء أزمة كوفيد 19 او كورونا العالمية و ما لعبته الجمعيات كمجتمع مدني متحضر ومتكافل في وجه الازمة ومن هنا فان اهمية الدراسة تنبع من خلال :

- التحسيس و التوعية بأهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني .
- التعرف على برنامج PAJE وما حققه على مستوى والولايات النموذجية؛
- فتح مجال جديد للبحث و التطوير في هذا المجال.

أهداف الدراسة

- محاولة فهم ما هو دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تحقيق التنمية المحلية وما مدى مساهمة برنامج PAJE في ذلك .
- إزالة الغموض حول طريقة بناء مشروع و حصول الجمعيات على تمويل او دعم من طرف برنامج PAJE يمكن أن يساهم في تغيير وفتح المجال امام باقي الفاعلين .

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بتحليل الاطار النظري للاقتصاد الاجتماعي و التضامني و الجهات الفاعلة و إطارها القانوني (الجمعيات الحاملة للمشاريع) ، اضافة الى منهجية دراسة حالة لبرنامج PAJE ودوره في تمويل ودعم الجمعيات الناشطة والحاملة للأفكار .

دراسات سابقة: هناك بعض الدراسات السابقة التي تشير إلى جزء من البحث ولها علاقة بموضوع الدراسة :

- **دراسة** (عثامنية ، 2019): حيث حاولة الباحثة الإجابة على العديد من التساؤلات التي طرحت وأهمها: هل يمكن اقتراح نموذج فعال للتخطيط التشاركي في إدارة مشاريع التنمية المحلية؟ ما هو أسلوب التخطيط التشاركي المعتمد في برنامج دعم الشباب والتشغيل(PAJE)المقترح في ولاية خنشلة؟ ما هي المهمة الرئيسية لجهاز المرافقة الشخصية للشباب CAPJeunesse؟ حاولت الباحثة تحليل الوضع التنمية المحلية مع وصول برنامج PAJE الى الولاية وتبيان مدى تاثير هذا الأخير على تنشيط الوسط الجمعوي وحثه على المشاركة في حمل المشاريع ودعم التنمية المحلية .
- **الدراسة** (زرقوط ، 2021) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المبادئ اليت يقوم عليها الاقتصاد التضامين باعتباره توجها اقتصاديا يراعي الظروف الاجتماعية كأهداف أولية ، داعما بذلك اقتصاديات الدول للقضاء على مظاهر الفقر في كافة أحناء العامل ، ومن بني ابرز البرامج اليت تدعم مبادئ هذا التوجه جند برامج المسؤولية الاجتماعية والتي تشترك مبادئها مع مبادئ الاقتصاد التضامين، وقد خلصت الدراسة إلى: أن ادماج برامج المسؤولية الاجتماعية لن يؤتي اكله ان تعارض مع اهداف المؤسسات والدولة ، لذا على القائمين بالإدارة والسياسات التنموية داخلها ان تولي اهتماما بالأهداف المزدوجة بما يتماشى مع اهداف الاقتصاد التضامين والتنمية المستدامة.
- **دراسة** (هاني، محجوب ، و بركان ، 2021) هدفت الدراسة إلى توضيح واقع تدعيم المقاولة الاجتماعية في المغرب، كوهنا أصبحت من الأدوات التي يعول عليها لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المختلفة فبالإضافة إلى مبادرات الأفراد لتحقيق الدخل و تجسيد التضامن، لابد من مساندة الدولة لتلك المجهودات عن طريق وضع العوامل الضرورية لإنجاح المقاولة الاجتماعية. وقد خلصت الدراسة إلى: أنه يجب إعادة النظر في القوانين الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني حتى يصبح هذا النشاط قويا وقادرا على حماية المشتغلين به والهياكل المستوعبة له وكذلك الإنتاج الذي تنتجه، بمعنى آخر الحماية عن طريق الأجرأة من المخاطر، وهنا لابد من التركيز على دور "مكتب تنمية التعاون بالمغرب" وكذلك على القوانين المغربية التي تدعم التعاونيات الإنتاجية ومنها قانوني 1962 و1975 و القانون 12-112 الذي صدر سنة 2015 ،فهذه القوانين في حاجة لعمليات التحيين حتى تتماشى مع لمتطلبات الحديثة للتنمية الخاصة للاقتصاديات

الاجتماعية والتي لا دف بالدرجة الأولى تحقيق الربح الاقتصادي بل إلى الغاية الاجتماعية أول.

1- ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

قبل أن الحديث على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتعريفات والمفاهيم التي تدور حوله فلنبدأ أوّلا بالسياق التاريخي لنشأة مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فكيف ظهر هذا الطرح الاقتصادي وفي أي ظروف تاريخية

2-1- نشأة و تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

2-1-1- نشأة الاقتصاد الاجتماعي التضامني :

ظهر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي في منتصف القرن التاسع عشر وفي سياق تاريخي حافل كانت تشهده القارة الأوروبية آنذاك، وبالتحديد سنة 1848. فقد كانت المنطقة تعيش على وقع موجة من الثورات والانتفاضات الشعبية ذات الطابع السياسي والاجتماعي. بل يمكن أن نقول إن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي جاء كامتداد لخطاب أيديولوجي جديد وهو الاشتراكية. لكن هذا المفهوم وإن استمدّ الكثير من الاشتراكية العلمية التي طوّرها كارل ماركس لتتحوّل إلى إيديولوجيا تبنتها ثورات عدّة خاصة الثورة البلشفية ومن ثم الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، إلاّ أنه تميز عنها في نقاط أخرى. حيث اعتبر منظّروه في تلك الفترة على غرار سان سيمون Saint Simonوفوريي Fourrier وكابيه Cabet وأوينOwen ، أنهم داخل مجتمع رأسمالي فعلي ولم يقرّوا بضرورة إسقاط النظام برمته، بل بإمكانية إحداث الفارق عبر تأسيس ما يمكن تسميته بالجُزُر في بحر أو محيط المنظومة القائمة. بمعنى انشاء وحدات اشتراكية داخل الجسم الرأسمالي والمراهنة على تمدّدها وتوسعها في الجسد الاجتماعي ككل لتحلّ تدريجيا محلّ النظام الاقتصادي المهيمن. هذه الرؤية كانت محلّ انتقاد الاشتراكيين العلميين الذين اعتبروها ''اشتراكية طوباوية'' على حدّ تعبير إنجلز في كتابه ''الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية''، ولكن هذا الصراع الفكري بين المعسكرين إن صحّ التعبير، هو ما أفرز في نهاية المطاف المبادئ الكونية التي أسست للاقتصاد الاجتماعي. (بن عيسى، 2020)

2-1-2- تطور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني :

بالنسبة لمصطلح الاقتصاد التضامني مع تطور الأنشطة ذات الغايات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ظهر شكل جديد من المؤسسات ذات الصبغة التجارية؛ (شركة تجارية ذات غاية

اجتماعية وغير ربحية) أو ما يسمى بالEntreprenariat social. وهي جمعيات تأخذ في أغلب الأحيان صبغة شركات تجارية، وقد ظهرت بالأساس في الولايات المتحدة الأمريكية. إذن فالتضامن يعتبر خروجا من الشكل الكلاسيكي في الاقتصاد الاجتماعي عبر التعاضديات والتعاونيات والجمعيات والمرور نحو شركات ذات صبغة قانونية تجارية إنّما بأهداف اجتماعية غير ربحية. فالاقتصاد التضامني يُعرف قبل كل شيء بمشروعه الاجتماعي وليس بشكله القانوني.

وهنا توسّع مجال الاقتصاد الاجتماعي ليتّخذ تسميته الحالية بعد إضافة مصطلح "التضامني". وقد استوعب ذلك القانون الفرنسي الذي صادق عليه في سنة 2014، بعد أن أثار نقاشا واسعا حول طريقة تصنيف هذه الشركات التجارية وصحّة اعتبارها مكوّنا من مكوّنات الاقتصاد الاجتماعي ، وهنا تجدر الإشارة ما دمنا نتحدث عن التسميات فأنه توجد هناك ثلاث تسميات رئيسية (بن عيسى، 2020):

- **الأولى** : الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الفضاء الأوروبي الذي امتد ليصل كنموذج اقتصادي جديد في الجزائر وشمال افريقيا .
- **الثانية** : الاقتصاد غير الربحي في المجتمعات الأنغلو-سكسونية.
- **الثالثة** : الاقتصاد الشعبي في أمريكا اللاتينية.

كما ظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في شكل جديد كحل للأزمات الاقتصادية الخانقة التي تعيشها كافة المنطقة ومتجاوزا بذلك التجارب التقليدية القديمة للاقتصاد التضامني. ففي المنطقة المغاربية مثلا برز الاقتصاد الاجتماعي في تجديد تام للمضمون والمقاربة متجاوزا المفهوم التقليدي القديم (تجربة التعاضد في تونس لفترة الستينيات). في المغرب وتونس بدأ الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وذلك إثر تبني برامج الإصلاح الهيكلي. أما بالنسبة للجزائر فقد بدأ الاهتمام بهذا النمط من الاقتصاد في أواسط التسعينيات إثر السير التدريجي نحو اقتصاد السوق وتزامنا مع الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد.

2-1-3- تعريف ، مبادئ ، خصائص الاقتصاد الاجتماعي :

من هنا فالتطرق الى بعض المفاهيم والتعريفات التي يمكن اعتمادها في هذا المجال نجد القانون البلجيكي يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كما يلي:

أولا: تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يعرف الاقتصاد الاجتماعي على أنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات تمارسها شركات تعاضدية بشكل أساسي ذات بعد اجتماعي وجمعيات وتعاونيات ومؤسسات تترجم أخلاقياتها بمجموعة المبادئ التالية:

- تكرس خدماتها لمجموعة أعضائها أو للمجموعة بدل الغاية الربحية.
- الاستقلالية في التصرف.
- تسيير ديمقراطي في اتخاذ القرارات.
- تفضيل الموارد البشرية والعمل على رأس المال في توزيع الدخل.

وذلك حسب منظمة العمل الدولي Organisation International du travail(OIT). في المؤتمر المحلي للاقتصاد الاجتماعي المنعقد في جوهانسبرغ 2009 (Christine ، 2008، صفحة 8).

ويعرف أيضا على انه "الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو مفهوم يشير إلى المؤسسات والمنظمات خاصة الجمعيات والتعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والتضامني و التعاضديات التي تمتاز بإنتاج السلع والخدمات في إطار سعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".

وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي ، فان هذا القطاع يشمل جميع المؤسسات الخاصة ذات الطابع المهيكل ، والتي تتوفر على استقلالية القرار وتتمتع بحريّة الانخراط والتي أنشئت لتلبية حاجيات أعضائها عبر السوق، ذلك بإنتاج سلع و تقديم خدمات التامين أو التمويل ، حيث أن القرارات أو أي توزيع لأرباح أو الفوائض بين الأعضاء لا ترتبط مباشرة برأس المال أو مساهمات كل عضو ، بل لكل واحد منهم صوت واحد وجميع الأحداث نجري من خلال قرار ديمقراطي و تشاركي ويشمل الاقتصاد الاجتماعي أيضا هيئات خاصة مع هيكل رسمي، مع استقلالية القرار مع التمتع بحرية انخراط، تنتج خدمات يمولونها، وأن فوائضها إن وجدت لا يمكن أن تكون مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يضعونها أو يتحكمون فيها أو في تمويلها .

وأيضا قدمت منظمة العمل الدولية (OIT) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمفهوم للشركات والمنظمات (التعاونيات، الجمعيات، التعاضديات، المؤسسات الاجتماعية) التي تتمثل خصوصيتها في إنتاج السلع والخدمات والمعرفة. وفي الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشبه التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية، من أجل مكافحة الاستبعاد وضمان تكافؤ الفرص(Campos & Ávila , 2021) .

ثانيا: مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني :

يسعى الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى إيجاد تلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، فالاقتصاد يجب أن يكون في خدمة المجتمع. وهو ما يحتّم ارتكازه على جملة من المبادئ الخاصة التي ترسم خط تباين واضح مع القطاع العمومي (رأسمالية الدولة) والقطاع الخاص (رأسمالية الخواص)،

ويعتمد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني على جملة من المبادئ التي تميزه عن باقي القطاعات تتمثل في (الأمم المتحدة منظمة الاسكوا ، 2014، صفحة 5) :

- **الطوعية:** حيث يشكل العمل التطوعي والتلقائي للأفراد المصدر الأساسي للمبادرات الاجتماعية وتكون عضوية الافراد وانسحابهم مفتوحة وطوعية دون تمييز بين الناس.
- **الجماعية:** التي تعني أولوية المصلحة المشتركة على المصلحة الفردية، وخدمة المجتمع بمعنى أولوية الانسان وقيمة العمل على رأس المال.
- **التضامن والتعاون:** مبدأ التضامن والتعاون بين افراد المجتمع الدي يهدف من خلاله البعد غير الربحي الى التمكين الاقتصادي للشرائح الهشة والفئات المحرومة.
- **العدل الاجتماعي:** مبدأ العدل الاجتماعي عبر التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي
- **التداول الديمقراطي:** ويعتمد على منهج التداول الديمقراطي على التسيير.
- **الاستدامة البيئية:** ويحرص على فكرة الاستدامة البيئية التي تتحقق بها المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية وترشيد استهلاكه.

ثالثا: خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بثلاث خصائص تظفي عليه طابع العدالة هو الهدف المنشود وتتجلى هذه الخصائص في ما يلي (عمري، 2019، صفحة 3):

- **الخاصية الأولى أولوية الإنسان على رأس المال:** والتي سبق أن أشرت إليها هي أولوية الإنسان على رأس المال. فوفق فلسفة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المال عنصر

أساسي، ولكن كوسيلة وليس كغاية. فعلى عكس المنظومة الرأسمالية التي تقوم على اعتبار الربحية هدفا ومعيارا للنجاح ولو أدى ذلك إلى التضحية بكرامة العاملين والسلامة البيئية والتحايل على القانون، فإن تطوير المردودية المالية للمؤسسة يهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان. بمعنى آخر، أن يستفيد الفرد من عائدات الإستثمار بما يلبي حاجياته في العيش الكريم ولكن في إطار المجموعة وضمن مشروع متكامل يضمن استمرارية المؤسسة وظروف العمل اللائق. وهذه النقطة بالذات تحيلنا إلى آلية تقسيم الارباح التي تختلف كليّا عن نظيرتها في المؤسسات التجارية . فالقانون الخاص بالإقتصاد الاجتماعي والتضامني يلزم الهياكل والمؤسسات المنضوية تحته بتخصيص نسبة 15% من العائدات في شكل احتياطات إلى أن تبلغ نسبة 50 %من رأس مال المؤسسة المعنية. كما يتم تخصيص نسبة 5% من الفوائض المالية كحد أقصى للأنشطة الاجتماعية والثقافية والبيئية، ثمّ يتم توزيع المتبقي من الفوائض المالية في حدود نسبة لا تتجاوز 25% بقرار من الجلسة العامة. أمّا ما زاد على ذلك، فيتم توجيهه نحو تنمية أنشطة المؤسسة وتطويرها أو المساهمة في بعث مؤسسات جديدة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- **الخاصية الثانية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تتضح في المنظومة الرأسمالية في سياق عقلنة أداء رأس المال لصالح المجتمع وفي عدم الحاجة إلى قرارات ردعية للتأكيد على هذه الضمانات الأساسية المتمثلة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لأنها تعتبر روح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- **الخاصية الثالثة آلية الحوكمة:** اذا كانت آلية الحوكمة في الاقتصاد التقليدي تتمحور حول ان القرار في المؤسسات أو الشركات التجارية التقليدية يعود إلى صاحب النصيب الأكبر في ملكية رأس المال، في حين يختلف الأمر وفق فسلفة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. حيث تتساوى الأصوات بغضّ النظر عن قيمة الأسهم أو حجم الملكية، ويخضع القرار إلى معيار الحجّة .

2-2- حجم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في اقتصاد بعض دول العالم:

يشهد قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموا ملحوظا عبر مختلف انحاء العالم ويزداد تطورا واتساعا يوما بعد يوم ويمكننا ملاحظة ذلك كما يلي: (FAVREAUE & LÉVESQU, 1996)

- **الولايات المتحدة**: يضم هذا القطاع ما يزيد عن 1،5 مليون منظمة خيرية تمكنت عام 2018 من جذب 427 بليون دولار تم توجيهها الي تمويل مشروعات متنوعة من دور العبادة ومؤسسات تعليمية وصحية وقدمت العديد من المنح والخدمات الإنسانية. وفي أوروبا توجد حوالي 2 مليون منظمة، بحيث توجد جمعية لكل 250 مواطن ضمن الاتحاد الأوروبي. ويشغل قطاع الجمعيات بكل أصنافه حوالي 5،6 مليون مواطن، ويشكل ما يربو عن 10٪ من الناتج الإجمالي.
- **فرنسا**: ما يزيد عن مليون جمعية وفق قانون الجمعيات 1901 وقانون 1905 المتعلق بالجمعيات ذات الطبيعة الدينية (بمعدل 190 جمعية جديدة يوميا) بالإضافة إلى حوالي 1500 مؤسسة خيرية (وقفية) مصنفة تحت مسمى.Fondations
- **ألمانيا**: المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة من حيث عدد المؤسسات الخيرية الشعبية التي يفوق عددها 6500، وهي في موقع الصدارة في أوروبا من حيث عدد ونوعية وقوانين المؤسسات الخيرية. وتقدر الهيئة الاتحادية للمؤسسات الخيرية الألمانية رأسمال المؤسسات الخيرية بأكثر من100 مليار يورو. وفي بريطانيا يشتمل القطاع على 62 الف منظمة تشغل 800 الف موظف. وفي الهند يحتوي القطاع على 2،2 مليون منظمة تشغل 30 مليون عامل معظمهم من النساء . كما بلغ عدد المنتفعين عالميا من خدمات الحماية الصحية والاجتماعية التي تقدمها جمعيات المنافع المتبادلة العالمية 170 مليون.
- **باقي الأقطار الأوروبية**: وقد شهدت البيئة التشريعية للنشاط الخيري والوقفي في باقي الأقطار الأوروبية تطورات مهمة في اتجاه دعم هذا القطاع وتعزيز مكانته وتفعيل دوره للنهوض بأعباء لم يعد بوسع الحكومات القيام بها . فقد سن البرلمان الاوروبي منذ عام 2012 قانون اوروبي خاص بالمؤسسات الخيرية (الوقفية) « La fondation européenne » الذي يسمح بتأسيس مؤسسات خيرية بشروط مالية ميسرة 25000 يورو عند التأسيس وبنفس المزايا والاعفاءات الضريبية داخل كل قطر أوروبي.

3- واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر

يعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني طريقة ممكنة في ضوء تجارب بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وتولدت الحاجة إلى الاستثمار في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني على أساس

فكرته الأساسية القائمة على استغلال رأس المال الاجتماعي ، وهي معطيات أساسية للمجتمع الجزائري ، المتميز بتقاليده في مجال المقاولاتية و التضامن .

3-1- النماذج التقليدية للاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر:

إن المجتمع الجزائري التقليدي يتميز بأشكال من التضامن التي توجد عمليا في جميع الجماعات والمجتمعات و التي تتجلى من خلالها قوة الروابط الاجتماعية ، وتعزز الممارسات الداعمة للتوازن المجتمعي وتهدف إلى ضمان المساواة بين أفراد المجتمع أو المجموعة ، وهو أيضًا أداة لتنظيم عمليات إدارة المكتسبات والموارد المشتركة ، مثل الماء .هذه الممارسات التضامنية وأشكال التضامن التقليدي تتجلى أولاً في سياق التنظيم العائلي والقبلي أو في السياق الديني و توصف بأنها قطاعات ، تضمن التماسك والترابط في المجتمع التقليدي الذي يقوم على طريقة التمثيل التي تفرض جميع التوازنات المجتمعية التي لا يمكن لأحد أن يتهرب منها والتي يجب على الجميع المساهمة بها، إن الحفاظ على التوازن المجتمعي يستدعي التقيد بمبادئ التضامن والمشاركة وتبادل الموارد المتاحة ، أيا كانت طبيعتها وأشكالها والتي سنأتي على ذكرها كما يلي: (Touhami & Ouelhazi, 2013, p. 49)

- **تويزا أو تيويزي "touiza ou tiwizi** ": شكل من أشكال التعاون والتبادل الأكثر حضورا في الأسرة أو القرية أو القبيلة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ،حيث تسمح هذه الممارسة القائمة على التضامن بتعبئة الموارد البشرية المتاحة وتجميع الموارد المادية لتنفيذ العمل لصالح الأسرة ، كمثال على ذلك حصاد الزيتون أو الحرث .
- **تاشمليت "tashemlit"** : شكلا آخر في منطقة القبايل ، على سبيل المثال ، يطلق عليه مصطلح كنوع من الأعمال الجماعية ، التي تمارس في إطار قروي تحت مسؤولية مجلس القرية والتي تشمل جميع قوى القرية من أجل أداء الأعمال ذات المنفعة العامة (صيانة الطرق ، صيانة الينابيع والنافورات ، الأماكن العامة ، إلخ) أو لبناء المرافق المجتمعي مثل المساجد والمدارس والمنازل والطرق والصرف الصحي ، وكذلك جميع أعمال المنفعة المجتمعية: الحرث ، البذر ، الحصاد ، إلخ ولا تزال التويزا تمارس في عدة مناطق من الجزائر. وتسهم أشكال التضامن هذه ، الدينية أو المجتمعية ، في تعزيز الروابط الاجتماعية ومكافحة جميع أشكال الاستبعاد والهدر والفقر كما يستند هذا التضامن العضوي إلى الطابع المجتمعي للبناء الاجتماعي للجزائر لفترة طويلة وكمثال على نتاج هذه الأشكال والممارسات التضامنية التي لا تزال ماثلة الى يومنا .

- **الفوجارا elfougara** يمكن أن نذكر أنظمة الري في المناطق المختلفة من شمال البلاد أو أنظمة الفوجارا في المناطق الجنوبية من البلاد. في الحالة الأولى ، قد نذكر مصطلح "الحبوس" (مصطلح يشير إلى الحق في ملكية الأراضي في المنطقة المغاربية ، أوالعقار العام هو ملك للمصلحة العامة المخصصة للمستشفيات والمدارس الدينية ، إلخ
- **الوقف mainmorte**: (ذهب و بن مولود ، 2020، الصفحات 117-119) الوقف هو مصطلح إسلامي، لغويا يعني الحبس أو المنع، واصطلاحاً هو" حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح ويشمل الوقف مايلي:
  - الأصول الثابتة كالعقارات والمزارع وغيرها.
  - الأصول المنقولة التي تبقى عينها بعد الاستفادة منها كالآلات الصناعية والأسلحة أما التي تذهب عينها بالاستفادة منها فتعتبر صدقة كالنقود والطعام وغيرها.

ويختلف الوقف عن الصدقة في أن الصدقة ينتهي عطاؤها بإنفاقها، أما الوقف فيستمر العين المحبوس في الإنفاق في أوجه الخير حتى بعد الوفاة ضافة الى الزكاة التي تعتبر الركن الثالث للإسلام ، ومنها زكاة الثمار او ما يعرف "**بالعشور**" كذلك زكاة الفطر وكلها تساهم إلى حد كبير في آليات توطيد التضامن والتماسك الاجتماعي.

وتستند هذه الآليات إلى مبادرات المواطنين وشبكات المساعدة الذاتية وتساهم في التنمية المحلية .يتم تنسيقها من قبل هيئة مركزية تعرف بالجماعة أو تاجماعت أي مجلس الحكماء على مستوى قرية أو جماعة أو مجتمع ما ، وهو ليس مجرد منتدى للتشاور والتحكيم والوساطة في التقاضي أو اتخاذ القرار ولكن أيضا مثال على الديمقراطية التشاركية .هذا الشكل من التضامن متجذر في روح الشعب الجزائري ويستمر حتى يومنا هذا.

3-2- النماذج الحديثة للاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر:

ان تطور القطاع التضامني في الجزائر مرتبط بخصوصية تتعلق بالماضي الاستعماري للجزائر وارتباطه بفرنسا حيث بعد الاستقلال تم إنشاء التعاونيات الفلاحية و الصناعية في زخم استقلال الجزائر من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني ،ويمكن تقسيمها الى فترتين: (Touhami و Ouelhazi، 2013، صفحة 43)

1.2.3. في الفترة الممتدة من الاستقلال الى 1988: في الجزائر كان ظهور الاقتصاد الاجتماعي بدءا بالأشكال التقليدية للتضامن و انتهاءا بالتضامن المؤسساتي من السلطة

السياسية (1988-1962). وبالتالي، ووفقا لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية فانه من بين 1027 جمعية وطنية هنالك 326 يحتمل أن تكون ضمن نطاق الاقتصاد الاجتماعي التضامني إضافة إلى الجمعيات المحلية التي بلغت 92627 ، منها فقط 6205 أي نسبة (6.7 ٪) يمكن أن تسجل في نطاق الاقتصاد الاجتماعي التضامني، هذه الجمعيات التي تغطي بتواجدها القطر الجزائري تنشط ضمن أنواع مختلفة من الأنشطة مثل التضامن ، لإغاثة ، التبادل الثقافي والشباب والطفولة والمراهقة، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ، المجال النسوي .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهياكل لديها عدد كبير من الوظائف الشاغرة الدائمة وكثير منها لديه إمكانية الحصول على التمويل العام.

2.2.3. في الفترة الممتدة من1988 الى يومنا :

انشأت من مزيج من هذه التعاونيات التي كانت مدعومة من قبل الدولة ومنذ عام 1990، تم إنشاء التعاونيات الجديدة بعد خصخصة الشركات العامة والمحلية. ولا توجد دراسة كمية تقيم الأهمية الاجتماعية والاقتصادية ومساهمات القطاع التعاوني ومساهمته في حل الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ولا سيما فيما يتعلق بأزمة الإسكان، خلق فرص العمل. كما يسجل القطاع التبادلي أو التعاضدي حوالي 4000 موظف ضمن 32 تعاضدية و أكثر من مليون عضو ويغطي حوالي سبعة ملايين مستفيد ومع ذلك، يلاحظ انخفاض في عدد الأعضاء داخل التعاضديات منذ التسعينيات.

وأخيرا فان القطاع المؤسساتي يعمل في إطار قانوني وقد اعترفت السلطات الجزائرية بالفوائد التي يجنيها السكان من قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ تحاول المؤسسات تحفيز ودعم ديناميكية العمل وانها ستكون أكثر فعالية لا سيما علاقتها مع السلطات العامة و نظام الضمان الاجتماعي و باقي هياكل الاقتصاد الاجتماعي و التضامني الآخر. وهذا ما يتضح من خلال جدول توزيع الجمعيات في الجزائر حسب مجال النشاط:

جدول رقم 01: توزيع الجمعيات في الجزائر حسب مجال النشاط

مجال النشاط	عدد الجمعيات	النسبة
المهني و العمالي	4 171	04.5%
الديني	15 304	16.5%
رياضة و تربية	15 019	16.2%
فن وثقافة	10 014	10.8%
اولياء التلاميذ	14 891	16.1%

علوم وتكنولوجيا	949	01.1%
لجان الاحياء	20 137	21.7%
بيئة	1 938	02.1%
ذوي الاحتياجات الخاصة	1 234	01.3%
جمعيات حماية المستهلك	111	00.1%
شباب و طفولة	2 677	02.9%
سياحة و ترفيه	894	01.0%
المتقاعدين و كبار السن	152	00.2%
المجال النسوي	919	01.0%
التضامن و الإحسان	2 978	03.2%
الكشافة	167	00.2%
الصحة و الطب	644	00.7%
قدامى التلاميذ و الطلبة	134	00.5%
المجموع الكلي	92 627	%100

المصدر : **الملتقى الوطني الاول للتعريف ببرنامج دعم الشباب والتشغيل بالجزائر العاصمة 16 جانفي 2016**

3-3- برنامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني لدعم الشباب و التشغيل- PAJE

يندرج برنامج دعم الشباب و التشغيل ضمن إطار التكفل بالشباب، هذا الاخير الذي يعتبر من بين الاهتمامات الرئيسية لدى الحكومة الجزائرية، حيث يتجسد ذلك عبر مختلف الأجهزة الرامية لدعم الإدماج المهني للشباب، التي تشترك في تنفيذها عدة وزارات قطاعية و كذا وكالاتها تحت الوصاية، لاسيما الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكذا وكالة التطوير الاجتماعي. زيادة على ذلك، تم اتخاذ نهج تشاركي بين كل الفاعلين المعنين قصد التوصل إلى تعزيز العمليات المشتركة بين القطاعات و الشركاء، لاسيما المجتمع المدني، و الوصول إلى تحسين الفعالية و الانسجام القطاعي المشترك للأجهزة.

3-3-1- تعريف برنامج دعم وتشغيل الشباب PAJE

وقعت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2012 ، اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 26 مليون يورو (منها 23.5 مليون يورو تمثل المساهمة الأوروبية و 2.5 مليون يورو للمساهمة الجزائرية) لتنفيذ برنامج دعم وتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للتوظيف

للشباب ، المسمى برنامج دعم تشغيل الشباب .PAJE التي هي اختصار لعبارة : programme d'appui jeunesse emploie

حيث تضع الحكومة الجزائرية رعاية الشباب كأحد اهتماماتها الرئيسية ، وينعكس ذلك في السياسة الوطنية الموجهة للشباب من قبل مختلف الوزارات القطاعية والوكالات المنضوية تحت إشرافها وهي:

وتتمثل اهم اهداف برنامج دعم وتشغيل الشباب PAJE في (PAJE, Pour une meilleure insertion socio professionnelle des jeunes, 2017):

- برنامج دعم تشغيل الشباب يندرج ضمن الجهود الرامية إلى تحسين فعالية وتماسك خطط دعم التكامل بين مختلف القطاعات المتواجدة في مجال الادماج الاجتماعي والمهني ، في اطار تشاركي تقوم به جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل تعزيز الإجراءات المشتركة بين مختلف القطاعات والشركاء بما في ذلك المجتمع المدني.
- الهدف الرئيسي من PAJE هو دعم اجراءات و اصلاحات الحكومة الجزائرية في سياساتها الوطنية تجاه الشباب.
- تم وضع البرنامج تحت إشراف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالتعاون مع 14 وزارة أخرى .

3-3-2- الشرائح المستهدفة او الأطراف المعنية بالتمويل في برنامج PAJE :

هناك شريحتان مستهدفتان يهتم بهما برنامج دعم الشباب و التشغيل بشكل رئيسي :

- **المستفيدون:** الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16سنة إلى غاية 35 سنة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)، بمفردهم أو عبر الجمعيات الممثلة للشبيبة و ذات الصلة المباشرة بالنشاطات و الخدمات و الامتيازات التي يولدها البرنامج.
- **الجهات الفاعلة او الواصلة:** كافة الأطراف المعنية بالمشاركة في تنفيذ البرنامج؛ ألا و هي الجهات الفاعلة المكلفة بنشاطات القيادة و الموافقة و المصادقة على النتائج، الجهات المعنية بصفة مباشرة في عملية تنفيذ النشاطات، و كذا كافة الجهات الفاعلة القادرة على توصيل المعلومة :

- هيئات تسيير البرنامج على المستويين المحلي و الوطني.
- منصات الخدمات التي سيتم خلقها، تطويرها أو تعزيزها بموجب برنامج دعم الشباب و التشغيل.
- الوزارات القطاعية (التشغيل، الشباب و الرياضة، التكوين المهني...) و مديرياتها التنفيذية في الولايات النموذجية؛"les wilayas pilotes"
- المؤسسات العمومية للقطاع على المستويين المركزي و الجهوي (وكالة التطوير الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة...
- الشركاء الاجتماعيون الاقتصاديون للبرنامج (الممثلون المنتخبون على مستوى المجالس الشعبية البلدية و الولايات، الشركات العمومية و الخاصة، الجمعيات الممثلة للشباب و ذات الصلة المباشرة بنشاطات البرنامج، القطاع التربوي بمفهومه الواسع، الجامعات، التكوين المهني.....).

3-3-3- مجالات التمويل

إن برنامج دعم الشباب و التشغيل عبارة عن برنامج متعدد الفاعلين و المستويات، يتهيكل و يتدخل على المستويين المركزي و الجهوي في 4 ولايات نموذجية ألا و هي:عنابة، بشار، خنشلة و وهران، و ذلك حول ثلاث عناصر :

- **العنصر الأول** تعزيز الشراكات و العمل بين القطاعات في عملية تنفيذ السياسة الوطنية للشباب الموجهة نحو الشباب بمحاور تدخل هي :
  - تعزيز مهارات الموارد البشرية المعنية؛
  - تطوير و تعزيز قدرات دراسة و تحليل قطاع الشبيبة، و ذلك قصد التوصل إلى قيادة فعالة للاستراتيجيات القطاعية لفائدة الشباب.
- **العنصر الثاني** يتمثل في الشباب و المجتمع المدني بمحاور تدخل هي (PAJE, Pour une meilleure insertion socio professionnelle des jeunes, 2017):
  - يهدف هذا العنصر إلى تعزيز مرافقة الشباب للتوصل إلى إدماج مهني أفضل، و هذا لاسيما بالاعتماد على مشاركة المجتمع المدني.
  - إنشاء مصلحتان على مستوى كل ولاية نموذجية، مصلحة للإدماج المهني و مصلحة للجمعيات لدى المنصة التجريبية Cap للشباب ، التي تسعى إلى

و تطوير منهج مشترك بين القطاعات و تقترح خدمات إعلام و إرشاد و مرافقة شخصية، قصد تمكين الشباب من بناء مشاريعهم للإدماج المهني، و تمكين الجمعيات من بناء مشاريعهم الجمعوية للإدماج المهني للشباب؛ .

- تمويل أعمال ميدانية ملموسة تحت قيادة الأطراف الفاعلة للمجتمع المدني، و ذلك عن طريق مساهمات من صندوق المساهمة و التطوير الجمعوي (Codeva) يهدف هذا الصندوق إلى تعزيز قابلية التوظيف، التكوين و مقاولاتية الشباب، و كذا المواطنة و الربط الشبكي لفاعلي المجتمع المدني.

- **العنصر الثالث** دعم خلق نشاطات تشجع قابلية التوظيف بمحاور تدخل هي :

- دعم ترقية اقتصاد اجتماعي و تضامني يكون خلاقا لنشاطات و مناصب شغل جديدة؛ لا سيما عبر مشاريع تعاونية؛
- إنشاء مصلحة جوارية و للمرافقة المستمرة في كل ولاية نموذجية، لدى المنصة التجريبية Cap للشباب، تهدف لتعزيز بناء مشروع مقاولاتي ناجح (مصلحة المقاولاتية).

وقد بدأ التنفيذ الفعلي للبرنامج في سبتمبر 2014 إلى غاية ديسمبر 2018 ، وتستند الهياكل التنظيمية للبرنامج إلى :

- إنشاء آليات دعم للشباب والمجتمع المدني؛
- هيكلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنمية روح المقاولاتية
- الاتصال في البرنامج.

3-3-4- أجهزة القرار و التسيير في برنامج PAJE

وتتمثل فيما يلي (PAJE، Cap jeunesse، 2017) :

- **على المستوى المركزي** : لجنة التسيير الوطنية ، لجنة المتابعة التقنية الوطنية ، المديرية الوطنية للبرنامج ، وحدة الدعم للبرنامج
- **على المستوى المحلي** : لجنة التسيير المحلية ، لجنة المتابعة التقنية المحلية ، المديرية المحلية للبرنامج ، وحدة الدعم المحلية للبرنامج ، خلية متابعة مشاريع (كوديفا – CODEVA)

3-3-5- التنظيم وعملية التمويل في برنامج PAJE

وتتمثل فيما يلي :

- **القائم بالخدمات 1 SOFRECO** : وهي شركة فرنسية رائدة في مجال الاستشارات والمساعدة الفنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .مع المنتجات والمنهجيات والأدوات التي تم اختبارها واعتمادها ، يضمن SOFRECO توفير خدمات عالية الجودة مع تأثير قابل للقياس .ويعطي الأولوية لملكيتها من قبل المستفيدين ، من خلال حلول مرنة وعملية ومكيفة ، بالإضافة إلى خلق ديناميكية من التغيير التشاركي والدائم في العديد من القطاعات والبلدان في القارات الخمس .تهدف هذه الديناميكية إلى تطوير المعرفة الفنية وتوزيع أفضل وإدارة أفضل للموارد المتاحة. (sofreco, 2021) الخدمات المقدمة للبرنامج :القيام بوضع فضاءات لخدمات الدعم الموجهة للشباب و لتقوية قدراته و كدلك لإنشاء مهمة "ملاحظة" سياسات الشباب.
- **القائم بالخدمات 2 " GIZ " الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)** هي مؤسسة تابعة للحكومة الاتحادية تعمل في جميع أنحاء العالم في مجال التنمية المستدامة لمساندة الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها التنموية، حيث تقدم حلولاً ناجعة لعمليات التنمية السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عالم مُعَوْلَم .كما تدعم الوكالة إجراءات معقدة لإنجاز الإصلاحات في ظروف صعبة أحياناً، بغاية تحسين الظروف الحياتية تحسيناً مستداماً.

  الخدمات المقدمة للبرنامج : للقيام بهيكلة قطاع "الاقتصاد الاجتماعي و التضامني" ودعم الشاب في مهمة إنشاء المؤسسات الاقتصادية.
- **القائم بالخدمات 3 الخاصة بالاتصال " LATTENZIO "** هي شركة تابعة لنظام LATTANZIO KIBS للتواصل ، وهو أحد أقوى الأنظمة في إيطاليا للخبرات في قطاع المناقصات العامة. تأسست LATTANZIO Communicationفي عام 2005 كفريق مهارات للاتصال بالقطاع العام ، وهي شركة منذ عام 2013 تدعم الإدارات العامة والشركات في المشروعات رفيعة المستوى في مجال الإستراتيجية والإبداع وجودة الإدارة. يعد التواصل من أجل المؤسسات والبرامج الممولة من الصناديق الأوروبية ، من أجل التدويل ، من أجل خلق الأعمال

وتطويرها ، من بين مجالات التميز التي تعمل فيها لاتانتزيو للاتصالات مع هيكل من المهنيين المتخصصين في الإبداع و الأحداث الرقمية والوسائط المتعددة. (lattanziokibs, 2021)

الخاتمة:

تبنت الجزائر في جميع دساتيرها الحق في إنشاء الجمعيات ،فقد سعى المشرع من خلال القوانين المختلفة المنظمة لنشاط الجمعيات لتكريس هذا الحق الذي يدخل ضمن بنود العديد من الاتفاقيات التي وقعت الجزائر عليها وشهدت القوانين المتعلقة بالجمعيات تطورا ت كبيرة بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد في أعقاب إقرار دستور 1989 ، الذي تلاه صدور القانون 31/90 المتعلق بالجمعيات ، واستمر العمل به إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي ،في الدول العربية المجاورة ، في ظل هذه الأجواء والتغيرات سارع النظام السياسي إلى تعديل جملة القوانين أهمها قانون الجمعيات بعد المشاورات والمناقشات ، صدر القانون العضوي 12/ 06 المتعلق بالجمعيات وحرية العمل الجمعوي في الجزائر الذي يعتبر ركيزة للاقتصاد الاجتماعي التضامني ،

في هذا الاطار سعت الدراسة الى محاولة توضيح كيف تستفيد الجمعيات حاملة المشاريع والأفكار في اطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني من الدعم والتمويل من برنامج paje من خلال بناء قدراتها وقدرت المجتمع المدني ككل.

بالعودة الى فرضيات الدراسة المقترحة وبعد استعراض الدراسة كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

- **الفرضية الاولى:** انه فعلا على الدولة إعطاء الاقتصاد الاجتماعي التضامني مكانة حقيقة لما له من أهمية بالغة في دعم التنمية المستدامة و تحقيق العدالة الاجتماعية على جميع الأصعدة وبين كل فئات المجتمع كما يجب التخطيط لدفع الشباب وباقي الأطراف الفاعلين بالمجتمع نحو هذا النوع الجديد التي تتسابق كل دول العالم في تثبيته كقطاع ثالث لديها .
- **الفرضية الثانية:** من خلال الدراسة تبين أن برنامج paje بالولايات النموذجية ومن خلال ما تم رصده من إمكانات مالية و بشرية ضخمة لهيكلة الاقتصاد الاجتماعي

التضامني من خلال تمويل المشاريع الجمعوية وكذا المنصات التجريبية التي تم وضعها على مستوى الولاية، ساهمت في دفع الحركة الجمعوية داخل الولايات النموذجية .

نتائج الدراسة :

تم في نهاية الدراسة التوصل الى مجموعة من النتائج :

- الاقتصاد الاجتماعي التضامني اقتصاد مبني على قيم التضامن و التكافل الاجتماعي ، ويهدف الى ارساء المساواة و العدالة الاجتماعية و من ثم التوفيق بين ضرورة دفع وتيرة التنمية وبين الغايات و القيم الانسانية.
- توضيح بعض النقاط المتعلق بالجمعيات وكيف تصبح حاملة للمشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للخروج من الطابع الكلاسيكي الى نوع مؤسساتي يستطيع تحقيق نشاطات مدرة لأرباح.
- حصول الجمعيات على تمويل او دعم من طرف برنامج PAJE يمكن أن يساهم في تغيير وفتح المجال امام باقي الفاعلين .
- عدم الاستقرار السياسي للدولة وتعدد الحكومات وتعاقب العديد من الوزراء او أصحاب القرار على الوزارة الوصية مما أدى الى عدم إعطاء الاهتمام اللازم بالبرنامج.
- غياب اطار قانوني موحد يمكن الجزائر من الانخراط في الحراك الدولي المتزايد للاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- غياب هيئة وطنية للنهوض بهذا القطاع.
- شح المعلومات حول واقع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر.

قائمة المراجع

1- FAVREAUE Louis، و LÉVESQU Benoît. (1996). *Développement , économique communautaire et intervention ,économie sociale*. Sainte-Foy: PUQ.

2- Christine Collette Benoît Pigé. (2008). *économie sociale et l' économie solidaire. Gouvernance et contrôle*. Collection : Les Topos, Dunod. Parution.

3- Direction Nationale du Programme PAJE. (2017). تاريخ الاسترداد 17 5, 2021، من Cap jeunesse: http://www.paje.dz/images/pdf/bref/Le_PAJE_en_Bref_n_6.pdf

4- Direction Nationale du Programme PAJE. (2017). *Pour une meilleure insertion socio professionnelle des jeunes*. تاريخ الاسترداد 3 5, 2021، من PAJE: http://www.paje.dz/images/pdf/plaquette.pdf

5- Campos Luis Monzón José ، و Ávila Rafael Chaves . (2021). *L'ÉCONOMIE SOCIALE DANS L'UNION EUROPÉENNE*. économique et social européen UNION EUROPÉENNE: Comité'L.

6- lattanziokibs. (2021). *Lattanzio KIBS_Communication*. تاريخ الاسترداد 15 6, 2021، من www.lattanziokibs.com: https://www.lattanziokibs.com/communication/profilo.html

7- Touhami Malika Ahmed Zaid ، و Ouelhazi Abdekhalek Ziad. (2013). *l'avenir ?rapport pour quelle Maghreb quelle réalités pour économie social et solidaire au ;i* Institut de Prospective 'paris, france: L Economique du Monde Méditerranéen.

8- Societe Francaise de Realisation, d'Etudes et de Conseil sofreco. (2021) *Acteur du développement au service des institutions publiques et des entreprises*. تاريخ الاسترداد 15 6, 2021، من sofreco: www.sofreco.com/FR/formArticle.awp?P1=FR_4

9- الأمم المتحدة منظمة الاسكوا . (2014). الاقتصاد الاجتماعي و التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية. *بيروت ، لبنان، 4*.

10- سارة عثامنية . (2019). *اقتراح نموذج للتخطيط التشاركي في إدارة مشاريع التنمية المحلية" دراسة حالة برنامج دعم الشباب والتشغيل (PAJE على مستوى ولاية خنشلة*. جامعة بسكرة، الجزائر: رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد .

11- سارة زرقوط . (2021). المسؤولية االجتماعية للمؤسسات و دورها في ارساء أهداف االقتصاد االجتماعي التضامني - مقاربة مفاهيمية-. *مجلة إضافات اقتصادية*، 104-88.

12- صالح ذهب، و وثيق بن مولود . (2020). ور الوقف يف التنمية احمللية يف والية الوادي دراسة تطبيقية. *قتصادية رؤى جامعة الوادي*، 115-133.

13- لطفي بن عيسى. (17 11, 2020). *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني*. تاريخ الاسترداد 3 5, 2021، من https://legal-agenda.com.

14- محمد علي عمري. (2019). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خطوة إلى الأمام للقضاء على الفقر في تونس. *مجلة أصوات عربية، تونس* .

15- منال هاني، عزيز محجوب ، و أسماء بركان . (2021). تفعيل دور المقاولة الاجتماعية في ظل الاقتصاد التضامين و الاجتماعي – دراسة التجربة املغربية-. *مجلة الابداع*، 565-549.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص359-378

التحول الرقمي كآلية لتفعيل عملية التغيير التنظيمي في البنوك التجارية دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية – بعين البيضاء – أم البواقي

Digital transformation as a mechanism to activate the process of organizational change in commercial banks - a field study of a sample of commercial banks - Ain beida - oum el bouaghi

ربيع زروالي*
Rabie zerouali
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس– الجزائر–
r.zerouali@univ-soukahras.dz

مهدي جابر
Mehdi djaber
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس– الجزائر–
mehdi.djaber@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/28 تاريخ القبول: 2022/04/24 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة التحول الرقمي في تفعيل عملية التغيير التنظيمي، وذلك بالتعرف على الممارسة الفعلية للرقمنة كركيزة أساسية للتغيير والتطوير في القطاع المصرفي، وذلك من خلال قيامنا بدراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى الدور الكبير للتحول الرقمي في تعزيز عملية التغيير التنظيمي والتأثير على مجالات التغيير الأخرى في المؤسسة، حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة اتجاه واحد، وبعد اختبار الفرضيات تبين وجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين التحول الرقمي والتغيير التنظيمي في البنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي قوي للتحول الرقمي على عملية التغيير التنظيمي من وجهة نظر عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، التغيير التنظيمي، البنية التحتية الرقمية، البنوك التجارية.

تصنيف JEL: M10، M12

Abstract :
This study aims to highlight the extent to which digital transformation contributes to activating the process of organizational change, by identifying the actual practice of digitization as a basic pillar for organizational change in the banking sector, through our field study of a sample of commercial banks. The process of organizational change and the impact on other areas of change in the institution, as the relationship between them is a one-way relationship, and after testing the hypotheses, it was found that there is a strong significant correlation between digital transformation and organizational change in the banks under study, in addition to a strong positive impact of digital transformation on the process of organizational change From the point of view of the study sample.

Key words: Digital Transformation, organizational change, Digital Infrastructure, commercial banks.

JEL classification codes: M10, M12

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

منذ العقد الأول من القرن الواحد والعشرين اكتسبت الرقمنة اعترافا كبيرا في مجموعة واسعة من المجالات المختلفة وذلك نتيجة للثورة المعلوماتية الضخمة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية مما أدى إلى تغييرات كبيرة في المشهد الاقتصادي، حيث اتجهت مختلف المؤسسات الخاصة منها والحكومية إلى اعتماد الوسائط التكنولوجية كآلية مهمة لتعزيز عملية التغيير الداخلي والخارجي، لذلك أصبح مسار الرقمنة أو ما يعرف بالتحول الرقمي تحدي قائم وضرورة ملحة لكافة المؤسسات مهما كان نوعها وحجمها والقطاع الذي تنشط فيه والتي تهدف للوصول إلى عملية تغيير تنظيمي ناجحة تتماشى والاستراتيجيات والأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

ففي كل مكان ننظر إليه يأتي التحول الرقمي على رأس جدول الأعمال، المنشورات ومراكز الفكر والاستشارات جميعها لديها وجهات نظر موحدة حول كيفية إعادة صياغة التحول الرقمي، حيث يتفق معظم الباحثين بشكل عام على ماهية التحول الرقمي والتأثير العميق للتقنيات الرقمية على عملية التغيير التنظيمي بصفة عامة وعلى أنشطة الأعمال والعمليات والنماذج وثقافة المنظمة بصفة خاصة، لكنهم غالبا ما يختلفون حول أفضل السبل لمعالجتها وكيف يمكن للمؤسسة مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي يوفرها التحول الرقمي حتى تكون سيرورة عملية التغيير التنظيمي فعالة وناجحة، وكيف يمكن لها أن تستخدم الأساليب التي تحتاجها لتغيير وتطوير أعمالها بالطرق الصحيحة لتصبح حقا رقمية.

وتأسيسا على ماسبق تبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

مامدى مساهمة التحول الرقمي في تفعيل عملية التغيير التنظيمي في البنوك العمومية التجارية؟

ومن خلال هذا التساؤل يمكننا صياغة عدة أسئلة فرعية:

- هل يوجد ارتباط معنوي بين التحول الرقمي والتغيير التنظيمي في البنوك محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر معنوي للتحول الرقمي على التغيير التنظيمي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ماطبيعة العلاقة بين التحول الرقمي وعملية التغيير التنظيمي في البنوك محل الدراسة؟

- **فرضيات البحث**: تتمثل الفرضيات الرئيسية لبحثنا فيما يلي:

- يوجد ارتباط معنوي بين التحول الرقمي والتغيير التنظيمي في البنوك التجارية محل الدراسة.
- يوجد أثر معنوي للتحول الرقمي على التغيير التنظيمي من وجهة نظر عينة الدراسة.
- هناك علاقة إيجابية بين التحول الرقمي والتغيير التنظيمي في عينة البنوك محل الدراسة.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية البحث في محاولة معرفة الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تعزيز عملية التغيير التنظيمي ومدى توفر البنية التحتية الرقمية المطلوبة لإنجاح هذه العملية، ومعرفة مدى إمكانية اعتماد البنوك في الجزائر على الرقمنة كنموذج أعمال جديد لتفعيل مجالات التغيير الأخرى.
- **أهداف الدراسة:** يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على واقع التحول الرقمي وعملية التغيير التنظيمي في البنوك التجارية الجزائرية.
- إبراز الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في تعزيز وتفعيل التغيير التنظيمي في البنوك التجارية.
- التأكد من صدق علاقة الارتباط والأثر بين التحول الرقمي والتغيير التنظيمي ميدانيا بالاعتماد على التحليلات الإحصائية.
- رفع توصيات وتقديم مقترحات في ضوء نتائج الدراسة إلى البنوك العمومية الجزائرية.

منهج الدراسة: تماشيا مع طبيعة الموضوع تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث سنقوم من خلاله بجمع البيانات والمعلومات والحقائق حول التحول الرقمي ومدى مساهمته في تفعيل عملية التغيير التنظيمي وذلك بالاعتماد على مصادر مختلفة كتب، مقالات، مؤتمرات، وأبحاث علمية شبيهة بموضوع الدراسة وبالنسبة للدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على الاستمارة وبعد ذلك قمنا بتحليل البيانات باستعمال برنامج **(SPSS VERSION 22)** ومن ثم استخلاص النتائج.

- **الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:** خلال دراستنا الميدانية لهذا الموضوع قمنا بتوزيع (75) استبانة على عينة من الموظفين على مستوى خمسة بنوك تجارية بولاية أم البواقي وذلك للفترة الممتدة من 15 نوفمبر إلى غاية 10 ديسمبر لسنة 2021.
- **الدراسات السابقة:**

- دراسة يوب أمال و بودبزة إكرام (2019) بعنوان" أثر التغيير التنظيمي في نجاح التحول الرقمي بالمؤسسات العمومية الجزائرية – دراسة استطلاعية لعينة من بلديات ولاية سكيكدة –حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغيير التنظيمي في نجاح عملية التحول الرقمي في المؤسسات وذلك من خلال القيام بدراسة استطلاعية لعينة من بلديات ولاية سكيكدة حيث تمثلت عينة الدراسة في (57) موظف موزعين على عدة بلديات بولاية سكيكدة، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتغيير التنظيمي على نجاح التحول الرقمي بالبلديات محل الدراسة.

- دراسة قام بها أحمد كاظم بريس و ورود قاسم جبر (2020) بعنوان" تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف – دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف الخاصة في محافظة كربلاء-" والتي هدفت إلى دراسة تأثير التحول الرقمي في تحسين الأداء الاستراتيجي للمصرف حيث تم تسليط الضوء على مفهومي التحول الرقمي واستراتيجيات التحول التكنولوجي من خلال استطلاع أدبيات الموضوع، والحصول على المعلومات اللازمة للجانب الميداني عن طريق استمارة الاستبانة التي تم توزيعها على عينة مكونة من (60) فردا يمثلون مديري الأقسام والشعب في ستة مصارف خاصة في محافظة كربلاء أين توصلت الدراسة إلى وجود تأثير مهم للتحول الرقمي في الأداء الاستراتيجي.
- دراسة بوطرفة صورية (2018) بعنوان" التغيير التكنولوجي في المؤسسة وتأثيره على باقي مجالات التغيير التنظيمي- دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع تبسة- "حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر التغيير التكنولوجي على باقي مجالات التغيير في المؤسسة والمتمثلة في هيكل المؤسسة وثقافتها واستراتيجياتها وكذلك مهارات العاملين وذلك من خلال دراسة مؤسسة نفطال كإحدى المؤسسات الجزائرية التي تهتم كثيرا بمواكبة التطورات التكنولوجية، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين التغيير التكنولوجي وكل من التغيير الهيكلي والتغيير الثقافي وتغيير المستخدمين.

2. ماهية التحول الرقمي، أهميته، خصائصه وأبعاده

1.2 مفهوم التحول الرقمي

يمكن تعريف التحول الرقمي "على أنه عبارة عن ثورة في الممارسات وأتمتة مختلف الأنشطة في المؤسسة وتبسيط العمليات وذلك بهدف تسريع تدفق العمل حيث يعتبر التحول الرقمي ناقل لخلق القيمة وفرص الأعمال".(ouhammou & autres, 2019, p. 207)

التحول الرقمي هو "عملية تحول شاملة ناتجة عن مزيج من ثلاث ظواهر: الأتمتة، وإزالة الطابع المادي وإعادة تنظيم أنماط الوساطة، حيث يؤثر هذا التحول على جميع الأعمال والعمليات والأنشطة الداخلية للمؤسسة ".(varenne, 2020, p. 45)

و عرفه (FITZGERALD ET AL) بأنه الإستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق الكفاءة في عملياتها الرئيسية مثل تعزيز تجربة العملاء، تسهيل العمليات، خلق أعمال جديدة. (كاظم بريس و قاسم جبر، 2019، صفحة 207)

وتعرف " اليونيسكو" الرقمنة على أنها إنشاء موارد رقمية من أصول مادية وتناظرية بواسطة كاميرات ماسحة وأجهزة إلكترونية أخرى إذ يشمل المحتوى الرقمي إنشاء وتبادل المحتوى والوصول إليه بأشكال رقمية. (نغم حسين و آخرون، 2019، صفحة 103)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التحول الرقمي على أنه" عملية تغيير جذرية وشاملة تقوم على أساس إنشاء موارد رقمية وإزالة الطابع المادي للأعمال وإدخال التقنيات الحديثة على مختلف الأنشطة الداخلية والخارجية للمنظمة وأتمتة نماذج الأعمال وذلك بهدف تحسين كفاءة العمليات الرئيسية والأداء التنظيمي للمنظمة ".

2.2 أهمية التحول الرقمي

تكمن أهمية التحول الرقمي في تحقيق العديد من الجوانب الإيجابية المتعلقة بريادة الأعمال وتطوير الأداء وذلك من خلال: (ابراهيم المصدر و أحمد نصر الله، الصفحات 6-7)

- كفاءة المعاملات والخدمات الحكومية: حيث تستعين الحكومات بالأدوات الرقمية لتحسين تعاملاتها مع الجمهور والقطاع الخاص؛
- تحسين اتخاذ القرارات: تستفيد المؤسسات الحكومية من تحليلات البيانات الضخمة في مجالات مختلفة، كما تستطيع الحكومات توظيف خوارزميات وأنظمة معقدة للتحليلات تستقي البيانات من مصادر متعددة وتستجيب للتغييرات في الوقت الحقيقي؛
- يساهم التحول الرقمي في القضاء على الفساد وتقليل مدة الإجراءات الحكومية، ووجود بيئة معلوماتية تتسم بالكفاءة والفعالية؛
- زيادة معدلات النمو عن طريق: (كاظم بريس و قاسم جبر، 2019، صفحة 211)

- زيادة حجم الأسواق والاستثمارات فإذا زاد استثمار المصارف والمؤسسات المالية نتيجة التطورات التكنولوجية سوف يؤدي إلى زيادة العوائد على الاستثمارات على المدى الطويل؛
- إيجاد طرائق جديدة للابتكار في العمل للصناعات المالية والمصرفية ومجالات الأعمال مثل: زيادة الاستثمارات في (fintech).

3.2 خصائص التحول الرقمي

يمكن القول أن أهم خصائص التحول الرقمي تتمثل في نقطتين أساسيتين هما: (علي ابراهيم، 2021، الصفحات 270-271)

- الاعتماد بشكل كبير على الأصول غير الملموسة، التي تشتمل على الملكية الفكرية وتطوير استخدام البرمجيات والخوارزميات، في إنتاج أو تقديم الخدمات؛
- مشاركة العملاء والمستخدمين في خلق القيمة للبيانات، حيث تستخدم المؤسسات المنصات الرقمية للتفاعل مع عملائها، من خلال تحليل سلوك العملاء وزيادة عائداتها.

4.2 أبعاد التحول الرقمي: يمكن حصر الأبعاد الرئيسية للتحول الرقمي في النقاط التالية: (infenthaler & others, 2021, pp. 15-17)

أ. **البعد الهيكلي والتنظيمي**: إن المتطلبات الناتجة عن الرقمنة لها تأثير كبير على المؤسسة ككل فمجرد الحصول على المعدات التقنية وتعيين ممثل عن (IT) المسؤول عن الرقمنة لا تكفي لوحدها بل يجب على المؤسسة إجراء تغييرات عميقة ودراسة عدة قرارات إستراتيجية مستدامة وذلك في سياق الثقافة التنظيمية المتعلقة بوسائط التحول الرقمي وتطوير مساحة التعلم.

ب. **البعد الوظيفي (الموارد البشرية)**: وفقا لهذا البعد يجب دائما على المؤسسة التفكير في التطوير التنظيمي من منظور إنساني ذلك لأن التنفيذ المستدام للتقنيات الرقمية في المؤسسات يعتمد بشكل أساسي على تدريب وتأهيل ودعم الاحتياجات المعرفية لجميع المشاركين في عملية التحول الرقمي من موظفين ومديرين تنفيذيين ومديرين على المستوى الاستراتيجي.

ج. **البعد التقني والإعلامي**: يتطلب التحول الرقمي في المؤسسات تعزيز كفاءة الاتصال وترسيخها المستدام وتنفيذ الوسائط التكنولوجية في العمليات التنظيمية وبالتالي يجب استخدام الكفاءة الرقمية ذات الصلة بالعمل التي تعتمد على الوسائط الرقمية كأدوات ويجب أن تنعكس أهميتها على مختلف العمليات والأنشطة داخل المؤسسة.

3. ماهية التغيير التنظيمي

يعتبر التغيير من المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية حيث يعبر عن حركة ديناميكية تتسم بالاختيارية أو الإرادية في الوقوع، حتى وإن بدا في حدوثه لا إراديا لبطيء الحركة التغييرية في بعض الأحيان، إلا أن التخطيط له يكون مقصودا وإراديا. (حمزاوي، 2017، صفحة 12)

1.3 مفهوم التغيير التنظيمي

يمكن تعريف عملية التغيير التنظيمي على أنها" التجديد الذي تسعى المنظمة من خلاله إلى بعث الحداثة، ومنع التراجع وإزالة الصدأ وإذابة الجليد الذي يتراكم على النظم واللوائح أو يصيب

الأفراد أو تتعرض له المعدات لتظل المنظمة محافظة على حيويتها وشبابها ومصداقيتها، وقادرة على التكيف مع الأزمات والظروف الصعبة". (سيد سالم، 2012، صفحة 15)

التغيير التنظيمي هو "إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر من عناصر العمل التنظيمي، مستهدفة بذلك أحد أمرين أساسيين هما: ملاءمة أوضاع التنظيم، أو استحداث أوضاع تنظيمية جديدة للتنظيم".(Baker, 2007, p. 15)

و يمكن أيضا تعريف عملية التغيير التنظيمي بأنها "عبارة عن نهج إداري متكامل يعكس العلاقة التفاعلية بين المنظمة و بيئتها من خلال تبني أسلوب دفاعي في شكل رد الفعل، أو هجومي قائم على المبادرة المستمرة بهدف تحسين الأداء". (بن عامر، 2010، صفحة 6)

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التغيير التنظيمي على أنه "عملية إدارية ومجهود موجه وهادف لتحسين قدرة المنظمة على حل المشكلات وتحديد عملياتها وتحقيق التكيف البيئي داخليا وخارجيا، بما يضمن التحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".

2.3 أهمية التغيير التنظيمي

إن التغيير التنظيمي شديد الأهمية، فهو ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية مركبة تتعدى أهميتها وتتجاوز حدود ما يحققه في الحاضر وتمتد إلى المستقبل ويمكننا الإحاطة ببعض جوانب هذه الأهمية: (محمودي، 2015، صفحة 70)

- الحفاظ على الحيوية الفاعلة: يعمل التغيير على تجديد الحيوية داخل المؤسسات، فالتغيير يؤدي إلى انتعاش الآمال، وإلى تحريك الثوابت، وإلى زيادة روح التفاؤل؛
- تنمية القدرة على الابتكار في الأساليب وفي الشكل وفي المضمون؛
- إزكاء الرغبة في التطوير والتحسين والارتقاء: حيث يعمل التغيير على تفجير المطالب وإزكاء الرغبات وتنمية الدافع والحافز نحو الارتقاء والتقدم؛
- الوصول إلى درجة أعلى من القوة في الأداء والممارسة: وهنا يعمل التغيير على الوصول إلى درجة أفضل من القوة في الأداء التنفيذي والممارسة التشغيلية.

3.3 مراحل عملية التغيير التنظيمي

تعود جذور الطرق التقليدية لإدارة التغييرات إلى "نموذج لوين" سنة 1952 المكون من ثلاث مراحل رئيسية: فك التجميد، تنفيذ التغيير، إعادة التجميد، ووفقا لهذا النموذج تستعد المنظمة للتغيير وتنفذ التغيير، ثم تسعى جاهدة لاستعادة الاستقرار. (Seung, 2004, p. 941)

تتحقق عملية التغيير التنظيمي من خلال عدة خطوات أهمها: مرحلة التشخيص والتخطيط ومرحلة إدارة التغيير والتنفيذ ومرحلة تقييم التغيير، وبالتالي يمكن اختصار المراحل الأساسية لعملية التغيير التنظيمي فيما يلي:(aidoud, 2020, pp. 147-148)

مرحلة التشخيص والتخطيط، مرحلة التنفيذ، مرحلة التقييم.

4.3 أدوات التغيير: تتعدد الأدوات التي تستخدم لإحداث التغيير داخل المنظمات ومن أهمها نذكر: (خلف السكارنة، 2013، الصفحات 54-55)

أ. التغيير بأسلوب الواءات الست: حيث يعتمد هذا الأسلوب في التغيير على الإجابة على الأسئلة الستة التالية: **What**؟ ماذا سيتغير؟ وماهو موضوع التغيير؟، **Why** ؟ لماذا سيتغير؟ أو ماهي مبررات وأسباب التغيير؟، **Who**؟ من الذي سيقوم بالتغيير؟ فرد أم جماعة؟، **Whom**؟ من هو المتغير؟ أو من هو المستهدف من العملية التغييرية؟، **Where**؟ أين ستبدأ العملية التغييرية؟، **When**؟ متى ستبدأ العملية التغييرية؟.

ب. ثقافة المنظمة: هي مجموعة من القيم المشتركة لدى أفراد المنظمة وتحكم سلوكهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض ومع العملاء والموردين وغيرهم من الأطراف خارج المنظمة ومن خلالها يمكن تحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية وتحقيق خبرة تنافسية للمنظمة. (منصور عبد القادر، 2021، صفحة 55)

ج. التغيير بأسلوب ماكنزي "7S": حيث اعتمد في التغيير على سبعة محاور كلها تبدأ بحرف "S": (بلبشير، 2015، صفحة 120)

الإستراتيجية STRATEGY؛ الهيكل STRUCTURE؛ النظم SYSTEMS؛ أسلوب القيادة STYLE OF LEADERSHIP؛ المهارات SKILLS؛ العاملين STAFF؛ القيم المشتركة SHARED VALUES.

5.3 المجالات الممكن تغييرها في المنظمة

نظريا يمكن للمنظمة أن تغير أي جانب من جوانب عملياتها والتي منها نذكر: (بن جروة، 2019، الصفحات 19-20)

أ. التغيير على مستوى الأهداف والإستراتيجيات: يمكن للمنظمة أن تغير أهدافها وكذا الإستراتيجيات التي تستخدمها لتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذا التغيير نجد التوسع، تقديم منتجات جديدة، دخول أسواق جديدة...

ب. التغيير على مستوى التكنولوجيا: وذلك باستخدام مخرجات الابتكار أو الإبداع لغرض إحداث تغيير بسيط أو جذري في العمليات الذي تهدف إلى دعم القدرة التنافسية والتعديل المستمر فيها بما يحقق الاستمرارية والنمو. (حمزاوي، 2017، صفحة 13)

ج. **التغيير على مستوى الأفراد:** يمكن تغيير العضوية في المنظمة إما بتغيير المحتوى الفعلي للعضوية من خلال مراجعة عملية التعيين، وإما التغيير يكون بناء على أساس المهارات والاتجاهات من خلال التدريب والتطوير المختلف.

ويمكننا أيضا إضافة الجوانب التالية: (بروش، 2007، الصفحات 50-51)

د. التغيير على مستوى الهيكل التنظيمي: قد تضطر المؤسسة إلى تغيير هيكلها، وذلك لأن كل تغيير داخل المؤسسة يصحبه تغيير على مستوى الهيكل التنظيمي، إما بحذف بعض الوحدات التنظيمية، أو دمجها، أو إعادة توزيع بعض الاختصاصات وإعادة تحديد المسؤوليات وغيره، وذلك بما يتماشى مع التغيرات الحاصلة.

هـ. التغيير على مستوى الثقافة التنظيمية: على المنظمة إدخال تغييرات مستمرة على مواقف وقيم الأفراد لخلق ثقافة قوية، وتشجيعهم على روح الانتماء و تقوية السلوك الإيجابي.

6.3 أنواع التغيير التنظيمي

يمكن تعريف نوع التغيير على أنه الخصائص الأساسية التي تصف النوع وشكل التغيير والصفات التي تجعل التغيير ما هو عليه، هذه الدراسة تقترح ذلك عندما يتم تحديد نوع التغيير بوضوح، حيث يمكن للمدير أن يختار أكثر من غيره الطريقة المناسبة لتعزيز التغيير وهناك نوعين رئيسيين للتغيير التنظيمي هما:(Al-Haddad, 2015, p. 234)

أ. حسب مقياس التغيير: جزئي مقابل شامل: يمكن تعريف مقياس التغيير على أنه درجة التغيير المطلوب للوصول إلى النتيجة المرجوة، حيث يمكن تعريف التغيير على نطاق واسع باعتباره "تغييرا شاملا في العمليات والسلوكيات عبر نظام يؤدي إلى خطوة تغيير في مخرجات ذلك النظام.

ب. حسب مدة التغيير: قصيرة مقابل طويلة المدى: يمكن تعريف مدة التغيير على أنها الفترة الزمنية التي يحدث خلالها التغيير، حيث يمكن أن يمثل التغيير طويل الأمد تحديا للمؤسسة ويتطلب قيادة قوية تشمل الموظفين طوال عملية التغيير.

4. التحول الرقمي كركيزة أساسية لعملية التغيير التنظيمي في البنوك العمومية التجارية

1.4 مجتمع وعينة الدراسة

أ. مجتمع الدراسة: يشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين على مستوى البنوك التجارية بعين البيضاء ولاية أم البواقي والمتمثل عددهم في (75) موظف موزعين على خمسة بنوك وهي: بنك التنمية المحلية (BDL)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

ب. عينة الدراسة: تم اختيار عينة من الموظفين في القطاع البنكي على المستويات الإدارية الثلاثة (إدارة عليا، إدارة وسطى، إدارة تنفيذية)، حيث تم توزيع (75) استبيان تم استرجاع (67)، منها (62) قابلة للتحليل الإحصائي، و الجدول التالي يوضح الاستبانات الموزعة والمستردة.

الجدول رقم (01): الاستبانات الموزعة والمسترجعة

المؤسسة	الاستبيانات الموزعة	المسترجعة	القابلة للتحليل
BDL	15 استمارة	12 استمارة	10 استمارة
BADR	15 استمارة	13 استمارة	13 استمارة
BNA	15 استمارة	15 استمارة	14 استمارة
CPA	15 استمارة	15 استمارة	15استمارة
CNEP	15 استمارة	12 استمارة	10 استمارة
المجموع	**75 استمارة**	**67 استمارة**	**62 استمارة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان

ج. تحليل خصائص العينة: سنحاول عرض الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية للمستجوبين والمتمثلة في متغيرات العمر، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل أوالمنصب.

- **العمر:** تبين أن (62.9%) من الموظفين هم شباب وهذا يدل على أن المؤسسات البنكية محل الدراسة تعتمد في توظيفها على فئة الشباب في مختلف المستويات الإدارية.
- **المؤهل العلمي:** نجد أن ما نسبته (70.9%) تدرج أكاديمي و(8.1%) مابعد التدرج، أما أصحاب الديبلوم المهني مثلوا نسبة (21%).
- **المنصب:** (11.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة يعملون في الإدارة العليا، أما(64.5%) من أفراد العينة يعملون في الإدارة الوسطى أما البقية يعملون على المستوى التنفيذي، حيث نلاحظ أن نتائج الجدول السابق تعبر عن منطقية في التدرج الهيكلي للمجيبين على الاستبيان.

- **الأقدمية في العمل:** مثلت الفئة من 5 إلى 9 سنوات أغلب إجابات الدراسة وذلك بنسبة (30.6%)، أما فيما يخص الفئة التي لديها خبرة أكثر من 20 سنة فلم تمثل سوى (11.3%)، فيما لاحظنا من خلال الإحصائيات أن أقل نسبة سجلناها في فئة الموظفين التي تنحصر سنوات خبرتهم بين 15 و20 سنة حيث قدرت ب(6.5 %)، أما فئة أقل من 5 سنوات أقدمية والفئة التي تنحصر سنوات خبرتها بين 10 و15 سنة فمثلت على التوالي مانسبته (29%) و(22.6%) من عينة الدراسة.
- **البنك:** نسبة (24.2%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة يعملون في القرض الشعبي الجزائري، أما(22.6%) من أفراد العينة يعملون في البنك الوطني الجزائري أما ما نسبته (21%)من الموظفين يعملون ببنك الفلاحة والتنمية الريفية أما الباقي فيتوزعون بالتساوي بين بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

2.4 قياس ثبات وصدق أداة الدراسة:

باستعمال معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ عن طريق برنامج (SPSS) أظهرت نتائجه صدق وقوة الاتساق الداخلي للدراسة بنسبة (92%)، وهو ما نوضحه في الشكل التالي:

الجدول رقم(02): ثبات وصدق أداة الدراسة

رقم العبارة	اسم المتغير	معامل الثبات ألفا كرونباخ	صدق المحك
01- 10	المتغير المستقل (التحول الرقمي)	0.873	%93
11- 30	المتغير التابع (التغيير التنظيمي)	0.884	%94
01- 30	معامل الثبات الكلي للاستبيان	0.925	%96

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 22

الملاحظ من قيمة ألفا كرونباخ لإجمالي المحك قدرت ب (0.925) وهي جيده لأغراض الدراسة أما المحاور الرئيسية للمحك فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ فيها مرتفعة وبالتالي فإن إعادة تكرار عملية توزيع الاستبيانات على نفس العينة تؤدي حتما إلى نفس النتيجة وهذا مايعبر عنه بثبات الاستبانة، كذلك وبالرجوع إلى معامل صدق أداة الدراسة فهو يبرز أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويحسب بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات والذي قدر ب (96%) وهو ما يعرف بصدق المحك، والملاحظ أن صدق المحك قيمته مرتفعة كما أنه على المستوى الجزئي في القيم تعبر على مستوى مقبول جدا لصدق الأداة، ما يدل على مدى تناسق وارتباط العبارات الخاصة بكل متغير بجميع أبعاده.

3.4 وصف متغيرات الدراسة

أ. وصف وتحليل لمحور التحول الرقمي و تحليل النتائج:

في هذه المرحلة يتم تحديد قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري قصد مقارنتها مع القيم المعيارية ومعرفة اختبار عينة كل عبارة على حدا وذلك وفقا لسلم ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (03): سلم ليكارت الخماسي

الاتجاه	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
القيمة	1.79 -1.00	2.59 -1.80	3.39-2.60	4.19 -3.40	5.00 -4.20

- **المحور الأول: التحول الرقمي**

من خلال الجدول التالي سنقوم بحساب كل من المتوسط المرجح والانحراف المعياري وتحديد الاتجاه العام لهذا البعد وكذلك تحليل النتائج.

الجدول رقم (04): وصف وتحليل لمحور التحول الرقمي

العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوفر البنك البنية التحتية الرقمية اللازمة من معدات وتجهيزات تقنية من حواسيب وطابعات وأجهزة المودم.	3,692	1,245	موافق
يملك البنك شبكة إنترنيت ذات تدفق قوي وشبكة داخلية (إنترانت) للتنسيق بين مختلف مصالح البنك.	4,096	0,976	موافق
يعتمد البنك على الموزعات الالكترونية (DAB) التي تساعد الزبائن على سحب أموالهم في أي وقت ومن أي مكان.	3,788	1,054	موافق
يتوفر البنك على الشبابيك الالكترونية (GAB) للتكفل بانشغالات الزبائن وتلبية احتياجاتهم.	2,846	1,242	محايد
يعمل البنك على صيانة وتجديد معداته التقنية وبرمجياته بصفة دورية لمواكبة التطورات الحاصلة في عالم الصيرفة.	3,446	1,169	موافق
يقدم البنك خدمات تمويل الاستثمارات والمشاريع عن طريق تطبيقات وبرامج التمويل الذكي (smart finance).	3,211	1,288	محايد
يقوم البنك بإنشاء عقود لتثبيت منافذ الدفع الالكترونية (TPE) للوكالات والمتعاملين مع المؤسسة.	2,903	1,224	محايد
يقوم البنك باعتماد برمجيات مؤمنة على مستوى عالي لحماية بيانات الزبائن (information security) وحساباتهم البنكية.	3,980	1,019	موافق
يملك البنك موقع الكتروني ويستخدم بوابات (portailles) ومنصات رقمية خاصة به للتعريف بخدماته ونشاطاته.	3,576	1,016	موافق
يتوفر البنك على برمجيات خاصة لإدارة عملياته المالية كالمقاصة الالكترونية (ACH) والتسوية الإجمالية الآنية (RTGS).	4,076	0,763	موافق
التحول الرقمي	**3,428**	**0,772**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 22

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور التحول الرقمي تقدر ب (3.428)، حيث تشير هذه النتيجة إلى اتفاق في آراء أفراد عينة الدراسة على أهمية هذا المحور الذي قدر انحرافه المعياري ب (0.772) ما بين أن التباين ضعيف في إجابات العينة حيث كانت المتوسطات الحسابية مابين (4.076) و(2.846) و يرجع سبب ذلك أن البنوك التجارية محل الدراسة تسعى لتوفير البنية التحتية الرقمية الضرورية من تجهيزات تقنية وشبكة إنترنيت ذات تدفق قوي وبرمجيات حديثة والاعتماد عليها كركيزة أساسية لدعم وتعزيز عملية التغيير التنظيمي.

ب. وصف وتحليل لمحاور التغيير التنظيمي و تحليل النتائج

- **المحور الأول: التغيير على مستوى الأفراد**

من خلال الجدول التالي سنقوم بحساب كل من المتوسط المرجح والانحراف المعياري وتحديد الاتجاه العام لهذا البعد وكذلك تحليل النتائج.

الجدول رقم (05): وصف وتحليل لمحور التغيير على مستوى الأفراد

العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
يقوم البنك بدورات تكوينية للموظفين للتحكم في البرمجيات والتقنيات المصرفية الحديثة (fintech).	3,538	1,056	موافق
يوفر البنك خدمات المساعدة والدعم للموظفين في حالة وجود مشكلات في استخدام النظام الالكتروني.	3,423	1,143	موافق
تسهل التقنيات الرقمية الحديثة على الموظفين بشكل كبير عملية اتخاذ القرار والمفاضلة بين البدائل المتاحة.	3,365	0,863	محايد
أتاحت التقنيات الرقمية للمديرين إمكانية العمل عن بعد مما يوفر عليهم الوقت والجهد.	3,423	1,126	موافق
يتوفر البنك على فريق تقني مسؤول عن صيانة وإدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة.	3,846	0,801	موافق
يعمل البنك على ترسيخ ثقافة رقمية بين الموظفين مما يعزز ويزيد من كفاءة الاتصال الرقمي بين المستويات الإدارية.	3,442	1,144	موافق
يراهن البنك على الكادر البشري المؤهل في مجال التقنيات الرقمية كميزة تنافسية مستدامة.	3,436	1,202	موافق
الموارد البشرية	**3,483**	**0,744**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 22

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور التغيير على مستوى الأفراد تقدر ب (3,483) حيث تشير هذه النتيجة إلى اتفاق في أراء أفراد عينة الدراسة على

أهمية هذا المحور وقدر الانحراف المعياري لهذا المحور ب (0,744) ما بين أن التباين ضعيف في إجابات العينة، حيث كانت المتوسطات الحسابية بين(3,365) و(3,846) ويرجع سبب ذلك في أن البنوك التجارية العمومية محل الدراسة تعتمد على الموارد البشرية المؤهلة كميزة تنافسية مستدامة أساسها الكفاءة وذلك من خلال الدورات التكوينية والتدريبية وتنمية روح الفريق والعمل الجماعي وتنمية القدرات الفردية لخلق روح الإبداع وترسيخ ثقافة رقمية تدعم الاتصال الداخلي للبنك مما يؤدي لتحقيق الأهداف المنشودة.

- **المحور الثاني: التغيير على مستوى الهيكل التنظيمي**

من خلال الجدول التالي سنقوم بحساب كل من المتوسط المرجح والانحراف المعياري وتحديد الاتجاه العام لهذا البعد وكذلك تحليل النتائج.

الجدول رقم(06): وصف وتحليل لمحور التغيير على مستوى الهيكل التنظيمي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 22

العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
تتبنى الإدارة العليا للبنك إستراتيجيات رقمية تسعى للوصول إلى رقمنة مختلف الأنشطة والعمليات الداخلية .	3,769	1,021	موافق
تعتمد الإدارة العليا على النظم الرقمية (DSS) لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.	4,057	0,978	موافق
تعمل المؤسسة على إعادة هيكلة مواقع السلطة والمسؤولية ومراكز اتخاذ القرارات بما يتماشى والتطورات التكنولوجية.	4,038	0,948	موافق
تعمل المؤسسة على التحديث المستمر لهيكلها التنظيمي بما يتماشى والمتغيرات التكنولوجية في البيئة الخارجية.	3,461	1,275	موافق
تساهم تكنولوجيا المعلومات في انتقال المعلومة بكل سهولة بين مختلف المستويات الإدارية.	3,596	1,089	موافق
يعتمد البنك بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات كأداة لتفويض السلطة واتخاذ القرار.	3,942	0,777	موافق
يعتمد البنك على الوسائط الرقمية في توزيع المهام والقيام بالعمليات التنظيمية.	3,826	0,785	موافق
الهيكل التنظيمي	**3,813**	**0,591**	**موافق**

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور التغيير على مستوى الهيكل التنظيمي تقدر ب (3,813) حيث تشير هذه النتيجة إلى اتفاق في أراء أفراد عينة

الدراسة على أهمية ودور التحول الرقمي في التأثير على الهيكل التنظيمي للبنوك محل الدراسة وذلك باعتباره أداة لتفويض السلطة وتقليص المستويات الإدارية والتأثير على مراكز اتخاذ القرار وتمكين الأفراد من أداء مهامهم بشكل فعال، حيث قدر الانحراف المعياري لهذا المحور (0,591) ما بين أن البنوك التجارية محل الدراسة تأثرت بشكل كبير بالتحول الرقمي في إدارة مختلف نشاطاتها وعملياتها المالية.

- **المحور الثالث: التغيير على مستوى الثقافة التنظيمية**

من خلال الجدول التالي سنقوم بحساب كل من المتوسط المرجح والانحراف المعياري وتحديد الاتجاه العام لهذا البعد وكذلك تحليل النتائج.

الجدول رقم (07): وصف وتحليل لمحور التغيير على مستوى الثقافة التنظيمية

العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
تهتم القيادة الإدارية بإيجاد ثقافة تنظيمية رقمية كأداة للرفع من أداء المؤسسة وتحسين مخرجاتها.	4,346	0,622	موافق تماما
تعمل الإدارة العليا على إيجاد مناخ مناسب وسلوكات تنظيمية تدعم استخدام(TIC).	3,980	1,093	موافق
يعمل البنك على زيادة الاندماج الداخلي لأفرادها عن طريق دعم وتقوية الاتصال الرقمي.	3,653	1,169	موافق
تعمل المؤسسة على إيجاد منظومة قيم وعادات محتضنة للتغيير التكنولوجي والمعلوماتي.	4,115	0,921	موافق
تعمل المؤسسة على إرساء مناخ رقمي يركز على تغيير سلوكات الأفراد وإضافة قيم جديدة.	4,192	0,793	موافق
يعتمد البنك على وسائل التواصل الحديثة في الاتصال والتنسيق بين أقسامه.	4,057	0,998	موافق
الثقافة التنظيمية	**4,057**	**0,685**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 22

من نتائج الجدول أعلاه يتضح تباين إجابات الموظفين المستجوبين حول تأثير التحول الرقمي على الثقافة التنظيمية للمؤسسات البنكية محل الدراسة، حيث أن متوسط استجابات عينة الدراسة لمحور التغيير الثقافي تقدر ب (4,057) حيث تشير هذه النتيجة إلى اتفاق في أراء أفراد عينة الدراسة على أهمية هذا المحور حيث قدر الانحراف المعياري لهذا المحور ب(0,685) وهو

مايبين أن البنوك تأثرت على مستوى القيم والمعتقدات وسلوكات الأفراد وذلك بتوفيرها لمناخ تنظيمي يشجع ويدعم التغيير التكنولوجي وذلك لمواكبة التطورات والتغيرات.

4.4 تحليل علاقة الارتباط بين التحول الرقمي و التغيير التنظيمي

نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

– H0: لا توجد علاقة خطية معنوية بين التحول الرقمي والتغيير التنظيمي عند مستوى معنوية (0.05).

–H1: توجد علاقة خطية معنوية بين التحول الرقمي والتغيير التنظيمي عند مستوى معنوية (0.05).

الجدول رقم (08): يمثل معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع / المتغير المستقل	التغيير التنظيمي	
	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
التحول الرقمي	0.730	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS 22

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل الارتباط بيرسون تقدر ب (0.730) وأن مستوى دلالة هي (0.000) مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم H_0، أي قبول الفرضية H_1 حيث يوجد ارتباط معنوي بين التحول الرقمي وعملية التغيير التنظيمي في البنوك التجارية محل الدراسة، أما على مستوى نوع وقوة العلاقة من النتائج السابقة نلاحظ أن علاقة الارتباط موجبة (طردية)، وأن درجة الارتباط قوية بين المتغيرين.

أما على الصعيد الجزئي، يمكن اختبار وجود علاقة ارتباط بين كل محور فرعي من محاور التغيير التنظيمي بالتحول الرقمي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(09): يمثل معامل الارتباط الفرعي لكل محور وقيمة الدلالة

	التغيير التنظيمي		الدلالة
التحول الرقمي	التغيير على مستوى الأفراد	0.576	0.000
	التغيير الهيكلي	0.621	0.000
	التغيير الثقافي	0.631	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS22

عندما نشاهد محاور التغيير التنظيمي في الجدول أعلاه، فإن معظم العلاقات الجزئية مع متغير التحول الرقمي كلها كانت موجبة، حيث كان أدنى معامل ارتباط تم تسجيله خاص بمحور التغيير على مستوى الأفراد ب (0.576)، في حين أكبر معامل ارتباط تم تسجيله خاص بمحور التغيير الثقافي ب (0.631)، وقدر معامل ارتباط محور التغيير الهيكلي بـ (0.621)، وعليه يمكننا أن نستنتج وجود ارتباط معنوي بين كل بعد من أبعاد التغيير التنظيمي والتحول الرقمي في البنوك التجارية محل الدراسة.

5.4 تحليل واختبار أثر التحول الرقمي على عملية التغيير التنظيمي

أ. اختبار الفرضيات المتعلقة بميل خط الانحدار:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على التغيير التنظيمي عند مستوى معنوية(0.05).

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على التغيير التنظيمي عند مستوى معنوية(0.05).

الجدول رقم (10): يبين اختبار العلاقة بين التحول الرقمي والتغيير التنظيمي

م.ت / م.م	Constant	التغيير التنظيمي	F		R^2	Sig
	B_0	B_1	المحسوبة	الجدولية		
ت.الرقمي	1.966	0.531	56.916	4.009	0.532	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS 22

تشير نتائج الانحدار إلى وجود تأثير معنوي للتحول الرقمي على التغيير التنظيمي في البنوك التجارية محل الدراسة إذ بلغت قيمه (F) المحسوبة (56.916) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (4.009) عند درجة حرية (1–62)، وقيمة الدلالة هي (0.000)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي مفادها وجود تأثير ذات دلالة إحصائية للتحول الرقمي على عملية التغيير التنظيمي عند مستوى معنوية (0.05) وبلغ معامل التحديد (0.532) ومعنى ذلك أن (53.2%) هي النسبة المئوية لتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد التغيير التنظيمي.

من الجدول السابق يبرز أن مقطع خط الانحدار هو(1.966)وأن ميل خط الانحدار هو(0.531) و بالتالي تكون معادلة خط الانحدار هي: **y=0,531x+1,966** .

5. خاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية تبين لنا أن عملية التحول الرقمي لم يصبح خيارا بل أصبح ضرورة حتمية وملحة ومرحلة مهمة وحاسمة لأي مؤسسة مهما كان نوعها لمواكبة والتكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة في البيئة الخارجية، خاصة لما له من تأثير على جميع الأصعدة والجوانب الاقتصادية والاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالتحول الرقمي يعتبر من أهم ركائز عملية التغيير التنظيمي لما له من تأثيرات على مجالات التغيير الأخرى في المؤسسة.

ومن خلال الفرضيات المقترحة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يوجد ارتباط قوي بين التحول الرقمي وعملية التغيير التنظيمي في البنوك محل الدراسة؛
- وجود ارتباط معنوي بين كل بعد من أبعاد التغيير التنظيمي والتحول الرقمي في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة؛
- توجد علاقة خطية معنوية بين التحول الرقمي وعملية التغيير التنظيمي في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة؛
- وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للتحول الرقمي على التغيير التنظيمي في البنوك التجارية العمومية محل الدراسة؛
- يمثل التحول الرقمي أحد المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح القطاع المصرفي في الجزائر وذلك بحتمية توفير بنية رقمية ونظم اتصالات جيدة؛

وبناءا على ما تقدم نقترح ما يلي:

- توفير بنية تحتية رقمية ونظم اتصالات جيدة تسمح للبنوك بمواكبة التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيات المالية الحديثة.
- التركيز على المورد البشري كميزة تنافسية مستدامة وذلك بإجراء دورات تكوينية وتأهيلية في مجال التقنيات والبرمجيات المالية الحديثة.
- يجب الاستفادة من التجارب الناجحة للمصارف العالمية في مجال التحول الرقمي ومحاولة تجسيدها وتطبيقها على المنظومة البنكية الجزائرية.
- على الإدارة العليا للمؤسسات البنكية تبني إستراتيجية رقمية واضحة بما يتماشى والتغيرات الهائلة التي تحصل في البيئة الخارجية خاصة في مجال التكنولوجيات الرقمية.

- إزالة مختلف العراقيل والعمل على توفير مناخ مناسب يشجع جميع المستخدمين من مؤسسات وأفراد وهيئات على الاستخدام الأمثل ل (TIC) .

6. قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

- خلف السكارنة بلال، (2013)، التطوير التنظيمي والإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

- سيد سالم عرفة، (2012)، اتجاهات حديثة في إدارة التغيير، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- بلبشير قوراية، (2015)، نماذج التشخيص التنظيمي ودورها في إعداد إستراتيجية المؤسسة، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر.

- محمودي قادة مختار، (2015)، إستراتيجية التغيير كرهان للتنافسية بالمؤسسة، أطروحة دكتوراه، قسم علو التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

- بن عامر منى، (2010)، أهمية إدارة التغيير التنظيمي في تحقيق الميزة التنافسية –دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية–، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.

- كاظم بريس أحمد، و قاسم جبر ورود، (2019)، تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها على الأداء الاستراتيجي للمصرف، المجلة العراقية للعلوم، المجلد (16)، العدد (65)، ص 207..

- علي ابراهيم آمال، (2021)، دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، المجلد (22)، العدد (01)، ص ص 270-271.

- نغم حسين نعمة، وآخرون، (2019)، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. المجلة العراقية لبحوث المستهلك، المجلد (11)، العدد (01)، ص 103.

- بن جروة حكيم، (2019)، دراسة نظرية لاستراتيجيات ومداخل التغيير والتطوير التنظيمي داخل المنظمة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد (01)، ص ص 19- 20.

- حمزاوي سهى، (2017)، دور الجامعة الجزائرية في مواكبة التغيير التكنولوجي (الواقع والطموح)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد (02)، ص ص12-13.

- منصور عبد القادر محمد منصور، (2021)، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بجودة الأداء المؤسسي وفقا للنموذج الأوروبي EFQM، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد (05)، العدد (01)، ص 55.

- بروش زين الدين، و هدار لحسن، (2007)، دور الثقافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ص ص 50- 51.

- ابراهيم المصدر، و أحمد نصر الله عبد الفتاح، دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، فلسطين، ص ص 6-7.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

- Ifenthaler Dirk and others,(2021), digital transformation of learning organizations, Springer International Publishing, Switzerland AG.

- Beker david, (2007), strategic change management in public sector organization, chandos publishing, oxford, england.

- Varenne patrick, (2020), la transformation digitale des entreprises : effectuation et business model digital dynamique (bmd²), thése de doctrat ,science de gestion ,l'université de lyon, France.

- Ouhammou meriem et autres, la transformation digitale : quel impact sur les metiers bancaires, (2019), revue internationale du marketing et management stratégique, volume 01, numéro 01, p 207.

- Aidoud Mohamed faouzi, (2020), revue organisation et travail, volume 08, numéro 03, pp 147- 148.

- Al-haddad, serina kontnour timothy, (2015), integrating the organizational change literature: a model for successful change, journal of organizational change management, volume 28, numéro 02, p 234.

- Seung lee, hogeum lee, (2004), the importance of change management after ERP implementation: An information capability perspective, association for information systems, AIS electronic library (AISEL).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص379-398

الاقتصاد الدائري كتوجه عالمي معاصر لتحقيق الاستدامة
-إضاءة على بعض التجارب الدولية-

The circular economy as a contemporary global approach to sustainability -Highlighting some pioneering experiments -

شهرزاد جبايلي *
Chahrazed Djebaili
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
مخبر Ecofima
c.djebaili@univ-skikda.dz

وهيبة قحام
Wahiba Gaham
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
hibacos@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/12 *تاريخ القبول: 2022/04/28* *تاريخ النشر: 2022/04/30*

الملخص :
في ظل محدودية الموارد الطبيعية وندرتها من جهة، وتفاقم النزعة الاستهلاكية والطلب المتزايد من جهة أخرى، كان الانتقال نحو نموذج صناعي دائري ضرورة حتمية، وعليه تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الدائري الذي يضمن توقعات عالية تتعلق بالمزايا الايكولوجية والاقتصادية باعتباره من الرؤى الإبداعية الهادفة للموائمة بين الأهداف الاقتصادية وحماية البيئية بطريقة مستدامة. وخلصت الدراسة إلى أن التبني الفعلي لمبادئ هذا النهج المستندة إلى الدورات المغلقة وكفاءة استخدام الموارد من أقوى العوامل الداعمة للاستدامة، وأن هذا الأخير لن يظهر من تلقاء نفسه فهو يحتاج لسياسات وبرامج مسطرة تتشارك فيها كل أطراف المصلحة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخطي، الاقتصاد الدائري، 3Rs، الاستدامة.
تصنيف JEL: Q50, Q53, Q56

Abstract :
In view of the limitations and scarcity of natural resources and the increase in consumerism and demand, it was imperative to move towards a circular industrial model. The study therefore aims to highlight the concept of a circular economy, which guarantees high expectations of ecological and economic benefits as an innovative vision for harmonizing economic objectives and protecting the environment in a sustainable manner. The study concluded that the actual adoption of the principles of such closed-cycle approaches and resource efficiency were among the most powerful factors supporting sustainability, and that the latter would not appear on its own. It required well-structured policies and programmes involving all stakeholders.
Key words: Linear Economy, Circular Economy, 3Rs, Sustainability.
JEL classification codes: Q50, Q53, Q56

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في ظل التوجه العالمي لتطبيق معايير الاستدامة، وتنامي الاهتمام بالمسائل البيئية، تم التأكيد على أن الاستمرار على النهج الإنتاجي والاستهلاكي المبالغ فيه، والتأثيرات الضارة للنظم الصناعية الخطية التي تمثل النموذج الرئيسي للتصنيع منذ الثورة الصناعية والقائمة أساسا على ثلاثية (أخذ، صنع، استخدام وتخلص) باتت من الأمور التي تهدد مستقبل البشرية.

واستجابة لذلك برزت ممارسات ومفاهيم حديثة، عملت الدول والحكومات على تطويرها كبدائل صديقة للبيئة، وفي مقدمتها نجد الاقتصاد الدائري الذي يعد من أهم الرؤى المعاصرة وأكثرها توافقا مع البيئة، والأقل إضرارا بها واستنزافا لمواردها، كونه يقوم على الثلاثية 3Rs (تخفيض، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير) والتي من شأنها رفع كفاءة استخدام الموارد وتمديد عمر المنتجات بما يحفز النمو الاقتصادي ويكفل الرفاه الاجتماعي مع ضمان حماية البيئة.

1.1. إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما تقدم تبرز معالم إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: **كيف يساهم التحول نحو الاقتصاد الدائري في تحقيق الاستدامة وتعظيم المنفعة الايكولوجية والاقتصادية؟**

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالاقتصاد الدائري؟
- فيما تتمثل مبادئ الاقتصاد الدائري، وماهي أهم متطلبات نجاحه؟
- ما هو واقع الاقتصاد الدائري في دول العالم وهل يساهم بشكل فعلي في تحقيق الاستدامة؟

2.1. الفرضيات:

وكإجابة مبدئية على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الاقتصاد الدائري هو نموذج اقتصادي جديد قائم على الاستخدام المثالي والكفء للموارد الطبيعية ضمن حلقات دائرية مغلقة، بهدف الامتثال لمتطلبات الاستدامة.
- تتمثل مبادئ الاقتصاد الدائري في (الخفض، إعادة الاستخدام وإعادة التدوير)، في حين يعد أهم متطلب لنجاح تطبيقه هو فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية.
- وضعت أغلب دول العالم التحول نحو الاقتصاد الدائري من أولوياتها وفي صلب سياساتها عن طريق البرامج المسطرة في هذا المجال وعيا منها بأهميته وقدرته على ضمان استدامة تنموية، اجتماعية وبيئية.

3.1. أهمية الدراسة:

تعاني كل دول العالم من إفراز كميات وأنواع من النفايات أثناء عملياتها الانتاجية بمعدلات تفوق بكثير استيعاب الطبيعة لها، ما بات يؤثر سلبا على البيئة والصحة وأكيد الاقتصاد ككل، لأنها تعتبر هدر الطاقات والموارد، كما أن الأرقام المخيفة لحجم النفايات البلاستيكية التي تلوث المحيطات يقدر ب 8 ملايين طن، وأن 1.3 مليار طن من الأغذية يتم هدرها سنويا أي حوالي ثلث ما يتم انتاجه، أي خسارة مليارات الدولارات سنويا، والتي يقابلها عدم استغلال اقتصادي أو بيئي لهذه النفايات، كما ان أزمة النفايات الحادة التي تشهدها لبنان حاليا، وأن صغر حجم بعض الدول العربية على غرار قطر والبحرين جعل الخيارات لديها للتخلص من النفايات محدودة جدا ويحتاج دراسات معمقة، فكانت أهمية دراسة موضوع الاقتصاد الدائري ووضعه عالميا وعربيا ضرورة ملحة لفهمه وفهم متطلباته والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا الإطار.

4.1. أهداف الدراسة:

- إبراز مفهوم الاقتصاد الدائري؛
- تسليط الضوء على مزايا الانتقال للاقتصاد الدائري وأهم متطلبات نجاحه؛
- عرض بعض التجارب العالمية والعربية والإنجازات المحققة في مجال الاقتصاد الدائري.

5.1. منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وخصائص إعداده وتحريره، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف متغيرات الدراسة (بحيثياتها)، وعرض مختلف النماذج والتجارب العالمية في مجال الاقتصاد الدائري.

6.1. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق الاستدامة، وتنوعت بين عربية وأجنبية، وسيتم التطرق لدراستين الأولى عربية والثانية أجنبية والتي تم الاستفادة منهما مع الإشارة لأبرز نتائجهما.

الدراسة الأولى:

بسّام سمير الرميدي، الاقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحدّ من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحيّة المستدامة: دراسة نظرية وتحليليّة، مقال منشور بمجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي لميلة، 2019، المجلد 02، العدد 04، هدفت الدراسة لتحليل دور الاقتصاد الدائري

في الحد من البصمة البيئية، والتأثيرات السلبية للسياحة على البيئة، وتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الدائري يمثل المدخل الإبداعي والاستراتيجي للحد من تدهور البيئة الناتج عن الممارسات السلبية للأنشطة السياحية، والحد من البصمة البيئية وضمان استدامة التنمية السياحية.

الدراسة الثانية:

Henning Wilts, Key challenges for Transformation Towards a Circular Economy – The status Quo in Germany, International Journal of Waste Resources, 2017, Vol 07, N 01.

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة للتحديات الرئيسية التي تقف أمام التحول العالمي نحو الاقتصاد الدائري، مشيرا إلى إنجازات التجربة الألمانية في هذا المجال.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مقارنة الفوائد المحتملة للاقتصاد الدائري بالخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لتنفيذه تؤكد أن ألمانيا لم تستغل بعد بالكامل الفرص المعروضة وأن هناك عدد قليل نسبياً من الشركات الألمانية أو المناطق الألمانية التي تستخدم مبدأ الاقتصاد الدائري باعتباره سمة مميزة، وتواصل إدارة الموارد التركيز على مراعاة حدود كفاءة الطاقة وإدارتها فقط.

2. التأصيل النظري للاقتصاد الدائري

سيتم التطرق لمفهوم الاقتصاد الدائري باعتباره مصطلح حديث يعكس توجه العالم نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استخدامها، واستعراض المبادئ التي يقوم عليها هذا الاقتصاد والمزايا التي يمكن تحقيقها من خلال حسن تطبيقه بالإضافة إلى أهم مؤشرات قياسه ومتطلبات نجاحه.

1.2. مفهوم الاقتصاد الدائري

يعد الاقتصاد الدائري مصطلح حديث النشأة، حيث يعتبر المهندس المعماري والبيئي السويسري والتر ستاهيل هو أول من وضع أساسا لهذا المفهوم سنة 1976، حيث وصفه بعبارة "**من المهد إلى المهد**" والتي مازالت ترافقه لحد الآن أي عكس الاقتصاد الخطي والذي يقوم على عبارة "**من المهد إلى اللحد**"، فهو يركز على الاستفادة القصوى من المنتج عبر تدويره وإعادة إخراجه في أشكال واستعمالات جديدة خدمة للاقتصاد والبيئة، كما أن هذا النهج الجديد يرتكز على دراسة الأنظمة الغنية بردود الأفعال، وبشكل خاص المنظومات الحيوية، ومن أهم نتائج ذلك مفهوم تحسين النظم بدلا من المكونات، ومفهوم التصميم للملائمة. ويستمد المصطلح وجوده

من عدد من المناهج المؤسسة له والتي تتمثل في: محاكاة الطبيعة، من المهد إلى المهد، الإيكولوجيا الصناعية، والاقتصاد الأزرق.

وعلى الرغم من التركيز الدولي المتزايد على الاقتصاد الدائري، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد له بعد، وفيما يلي يتم التطرق إلى بعض التعاريف التي طرحها عديد الباحثين والمنظمات التي تسعى للترويج للاقتصاد الدائري:

فوفقا لمؤسسة إلين ماك آرثر فإن الاقتصاد الدائري هو: "نظام صناعي لا ينتج نفايات أو يلوث البيئة، وهو مبني على فكرتين رئيسيتين من جهة إدراك أن أي نفايات يكمن اعادة استخدامها كموارد، ومن ناحية أخرى ضرورة فصل النمو عن استخدام الموارد الطبيعية، وتكون السلع المنتجة في إطاره قابلة للإصلاح والتجديد منذ تصميمها بما يضمن الاستفادة منها مرات عديدة، الأمر الذي يقود إلى استخدام أكثر فاعلية وكفاءة للموارد".(Ellen-MacArther-Foundation, 2015)

كما يرى كل من Reike & Hekkert, Kirchherr أن الاقتصاد الدائري (CE) هو: "استراتيجية تنمية مستدامة تم اقتراحها لمعالجة المشاكل الملحة للتدهور البيئي وندرة الموارد وفق ثلاث مبادئ 3R هي "تقليل استخدام المواد، إعادة الاستخدام وإعادة التدوير"، وهذه المبادئ تمثل نظاما دائريا حيث كل شيء يتم إعادة تدويره، كما أن الطاقة مشتقة من مصادر متجددة، وتعمل هذه المقاربة على إعادة بناء النظام البيئي ودعم صحة الإنسان والمجتمع، بالإضافة إلى تعزيز توليد القيمة". (Kirchherr, Reike, & Hekkert, 2017, p. 221)

في حين عرفته وكالة البيئة والتحكم في الطاقة ADEME على أنه: "نظام اقتصادي للتبادل والإنتاج يهدف في جميع مراحل دورة حياة المنتج (السلع والخدمات) إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد والحد من التأثير على البيئة مع ضمان رفاه الأفراد".(Geldron, 2014, p. 01)

الاقتصاد الدائري مصطلح عام يعني الاقتصاد الصناعي الذي لا ينتج نفايات أو يحدث تلوثا، من بداية تصميمه ومنذ النية في إنشائه، والذي يحتوي على نمطين من تدفق المادة: مغذيات بيولوجية (حيوية) مصممة لكي تعود للدخول في المجال الحيوي بأمان. ومغذيات تقنية وهي مصممة للتدوير بجودة عالية داخل منظومة الإنتاج دون أن تدخل المجال الحيوي فضلا عن كونها قابلة للإصلاح والتجديد منذ تصميمها، (مجدي، 2016)وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: حلقتي تدفق المادة في الاقتصاد الدائري

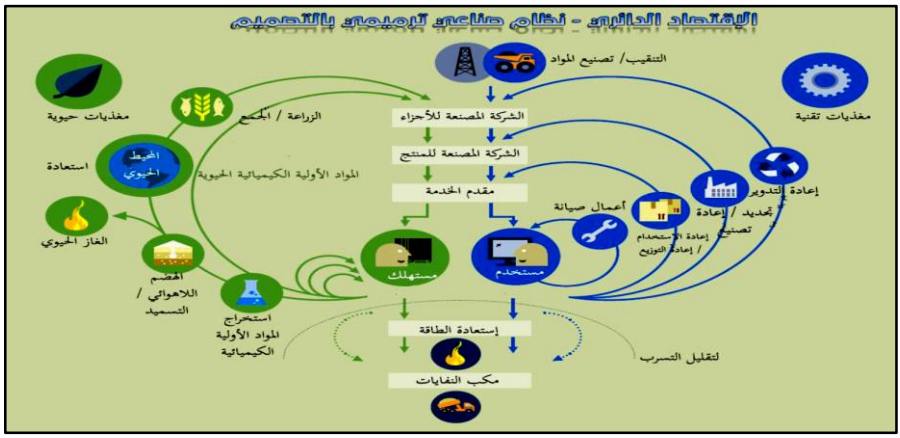

Source: Ellen-MacArther-Foundation.

بصفة عامة يمكن اعتبار الفكرة الأساسية التي تغذي الاقتصاد الدائري هي في النهاية إعادة إنتاج ديناميكيات طبيعية، حيث لا يوجد مفهوم للنفايات، وهذا ما يعالجه الشكل (1) الذي يوضح اعتماد هذا النهج على حلقتين أساسيتين هما الحلقة التقنية والحلقة البيولوجية لضمان صفر نفايات.

وقد برز مفهوم جديد للاقتصاد الدائري تحت اسم "اقتصاد الخدمات"، وأصبح هناك توجه عالمي للتحول من الملكية الفردية إلى فكرة "رخصة الاستخدام وتقاسم الخدمات"، وذلك للتكيف مع قضية تغير المناخ وضغط النمو السكاني العالمي المطرد ومحدودية الموارد في الطبيعة. وعليه يمكن تعريف الاقتصاد الدائري بأنه: "اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها من خلال اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك". (جودت يوسف، 2020، صفحة 165)

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الدائري على أنه: "نهج عملي جديد قائم على الاستخدام الكفء والمثالي للموارد الطبيعية ضمن حلقات دائرية مغلقة، يسعى لترسيخ المبادئ الأساسية للاستدامة من خلال الاستجابة للمسائل البيئية، الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بأساليب الإنتاج والاستهلاك الحالية".

2.2. مبادئ الاقتصاد الدائري

يعتمد الاقتصاد الدائري بشكل رئيسي على ثلاثة مبادئ، والتي تستجيب لمختلف التحديات التي تواجه الاقتصادات الصناعية الحديثة، والتي تتمثل في الخفض، إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، ويمكن توضيح هذه المبادئ على النحو الآتي: (برابح و آيت حبوش، 2019، الصفحات 13-14)

أ. **الخفض**: يهدف هذا المبدأ إلى التقليل من المدخلات (المواد الأولية) والطاقة والنفايات من خلال تحسين ما يسمى بالكفاءة الإيكولوجية والاستهلاك، ويتم ذلك بالاعتماد على التصميم البيئي من طرف المنتجين وتغيير تصرفات المستهلكين لاستعمال المواد والمنتجات مقارنة بمدى تأثيرها على البيئة، فيراعي المنتجون عنصر الابتكار في التكنولوجيا، الاستعمال، الخدمات والتنظيم وكذا استخدام الطاقات المتجددة، وهذا ما يجعل المنتج مسؤولا عن السلع والخدمات في مقاربة دورة الحياة، أي أنه يهتم بما يصنعه من بداية إنتاجه إلى نهاية حياته. في حين يتوجب على المستهلكين الشراء العقلاني وهو أحد أهم أسباب خفض استهلاك الموارد.

ب. **إعادة الاستخدام**: فالمنتجات التي لم يعد يرغب فيها شخص/مؤسسة ما قد يستعملها شخص/ مؤسسة آخر دون تغيير شكلها أو وظيفتها، وفي حالات أخرى يتوجب إصلاحها أو استعمال أجزاء منها فقط.

ج. **إعادة التدوير**: بعد استنفاذ المراحل السابقة ووصول المنتج إلى النفايات فتكون هذه الأخيرة مصدرا آخر لموارد يمكن تثمينها بعد فرزها حسب الأصناف المختلفة ليتم تحويلها إلى منتجات جديدة.

3.2. مزايا الاقتصاد الدائري

يقدم الاقتصاد الدائري كنموذج اقتصادي جديد يهتم بتغيير كل أساليب الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة جملة من المزايا أهمها:(Henning, 2017, p. 01)

أ. **مزايا توافر الموارد**: يمتلك الاقتصاد الدائري القدرة على تحسين امن الموارد وتقليل الاعتماد على الواردات، فهو يعمل على تحسين كفاءة استخدام المواد الخام الأولية، إذا تم الاحتفاظ على منتجات عالية الجودة او يتم إرجاع النفايات إلى الصناعة عن طريق مواد خام عالية الجودة، مما يساهم في التقليل الطلب على المواد الخام في الصناعة وبالتالي تقلص الواردات من هذه المواد، مما يجعل سلسلة القيمة في الكثير من الصناعات أقل عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وتشير التقارير أن الاقتصاد الدائري يحقق 3% زيادة إنتاجية الموارد في أوروبا.

ب. **المزايا البيئية**: يساهم الاقتصاد الدائري بشكل ملموس في تحقيق الفصل المطلق بين النمو الاقتصادي ونوعية الحياة من استهلاك الموارد والطاقات، بما فيها تجنب النفايات وإعادة استخدامها، وتشير بعض الدراسات أن الاقتصاد الدائري يساهم بتجنب النفايات

والتصميم البيئي وإعادة الاستخدام والتدابير المماثلة في حماية المناخ فهي مسؤولة فعلا عن تجنب من 2 إلى 4 % من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في أوروبا سنويا فقط.

ج. **المزايا الاقتصادية:** يوفر الاقتصاد الدائري وفورات مهمة في التكاليف لأنه يفرض فرص جديدة للنمو ومنصة للمناهج المبتكرة والتكنولوجيات ونماذج الأعمال التي تخلق قيم مضافة اقتصادية من الموارد المحدودة، ووفقا لتقديرات مؤسسة الين ماك آرثر، فإن تحسين دورة عملية التصنيع للسلع المعمرة يمكن يؤدي إلى وفورات في التكاليف المادية تصل إلى 630 مليار دولار في الاتحاد الأوروبي لوحده ويحقق عوائد ب 1.4 ترليون أورو بحلول عام 2030.

د. **المزايا الاجتماعية:** إن التوجه نحو الاقتصاد الدائري يوفر ابتكارات اجتماعية صحية، ويشجع على تغيير أنماط الاستهلاك الحالية نحو أنماط أكثر استدامة وبالتالي ضمان سلامة المستهلك، كما أن الاستثمار في هذه الإبتكارات يمكن أن يؤدي إلى توفير أكثر من 180000 فرصة عمل جديدة آفاق 2030.

4.2. مؤشرات الاقتصاد الدائري

قد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: هل يمكن قياس الاقتصاد الدائري، وما الذي يتم قياسه؟ سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات التي تساعد على قياس ومتابعة الاقتصاد الدائري، حيث يعد قياس التقدم أساسيا في الانتقال للاقتصاد الدائري لأن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته، ويمكن تقسيم مؤشرات الاقتصاد الدائري كما يلي:(Ministère De La Transition, (Ecologique, 2021, pp. 08-35)

أ. **الاستهلاك الفردي من المواد:** يمثل الاستهلاك الفردي من المواد مجموع ما يتم استخراجه من مواد أولية من إقليم مضاف إليه ما يتم استيراده وتخفيض الكمية المصدرة . ويأتي هذا المؤشر ضمن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030، وتحاول الدول تخفيض هذا المعدل في سبيل تطبيق الاقتصاد الدائري فكلما انخفض الاستهلاك الفردي من المواد كلما دل ذلك على انخفاض تبديد الموارد الطبيعية.

ب. **إنتاجية المواد:** هي عبارة عن نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستهلاك الفردي من المواد، ويسمح هذا المؤشر بالحكم على مدى زيادة كفاءة استخدام المواد في الاقتصاد. وبديهيا فإن زيادة إنتاجية المواد دلالة على زيادة الكفاءة والعكس صحيح، ومثله مثل المؤشر السابق يدخل هذا المؤشر ضمن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

ج. **عدد الحائزين على العلامات البيئية** Ecolabel: العلامة البيئية عبارة عن شهادة تمنح لطالبها بعد أن يستوفي شروط ومتطلبات بيئة معينة تحدد إما على المستوى المحلي أو الإقليمي. وتدل حيازة منتوج معين لهذه العلامات بأن آثاره البيئية خلال طول فترة حياته أقل بكثير من الآثار البيئية للمنتجات المشابهة التي لا تحوز على علامات بيئية.

د. **مؤشر التكافل الصناعي** Symbiose Industriel: هو عبارة عن نمط تنظيمي ما بين المؤسسات الصناعية يسهل عملية تبادل الموارد فيما بينها وتشارك الإمكانيات من أجل إما الاقتصاد في استغلال الموارد من مياه وطاقة أو تحسين الإنتاجية. وزيادة عدد المؤسسات الصناعية البيئية (التي تعمل وفق مبدأ التكافل الصناعي) يدل على ارتفاع نسبة الدائرية في الاقتصاد، وقد بدأ تطبيق هذا النهج في فرنسا في أواخر التسعينات.

هـ. **الاستغلال المشترك للسيارة** Le covoiturage: يؤدي زيادة الاستغلال المشترك من أجل تقاسم أعباء السفر لمسافات طويلة أو قصيرة والتخفيض من تكاليفه إلى الحد من الضغوطات البيئية للعائلات بمناسبة تنقلاتهم. وكلما زاد عدد من يشترك في استغلال السيارة خلال التنقل زادت دائرية الاقتصاد.

و. **التبذير الغذائي** Le gaspillage alimentaire: يعرف التبذير الغذائي بأنه أي طعام موجه للاستهلاك البشري يفقد أو يرمى أو تتدهور حالته في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية، هذا السلوك الشائع في نمط الاقتصاد الخطي يؤدي إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة في الموارد، وبالتالي فالتخفيض منه يدل على دائرية الاقتصاد.

ز. **ميزانية العائلات على الصيانة والإصلاح**: تؤدي عملية صيانة المنتجات وإصلاحها إلى إطالة فترة حياة المنتوج والتخفيض من الآثار البيئية لعملية الاستهلاك. ان تفضيل عملية الإصلاح على التجديد تسمح بإطالة فترة الاستخدام والحد من الاستبدال الذي يعد من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة استهلاك الموارد. إن تتبع هذا المؤشر تسمح لنا بفهم ممارسات العائلات في هذا الميدان.

ح. **تطور حجم النفايات في المكبات**: يمثل زيادة حجم النفايات في المكبات خسارة في الموارد ويعطل تنمية الاقتصاد الدائري.

ط. **إدماج المواد المعاد تدويرها في العملية الإنتاجية**: المواد الأولية المعاد تدويرها والتي تعرف تحت اسم المواد الأولية الثانوية هي عبارة عن نفايات تحتفظ بجودة مقبولة بعد خضوعها للفرز والإصلاح بحيث يمكن استخدامها مرة أخرى في العملية الإنتاجية، ويبين هذا المؤشر نسبة استخدام المواد الثانوية في العملية الإنتاجية.

ي. **وظائف الاقتصاد الدائري:** يهدف هذا المؤشر إلى تحديد حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بنشاطات الاقتصاد الدائري.

5.2. متطلبات نجاح الاقتصاد الدائري

لنجاح التحول الى الاقتصاد الدائري يجب التقيد بجملة من المتطلبات اهمها:

أ. **حلقات الإغلاق:** يتم إغلاق دورات المواد في الاقتصاد الدائري بإتباع مثال النظم البيئية الطبيعية، وبالتالي يتم التخلص من المواد السامة وليس هناك النفايات، لأن كل التدفقات المتبقية قيمة ومهمة كمورد، إضافة إلى ذلك يتم إعادة المنتجات بعد الاستخدام للإصلاح وإعادة التصنيع من أجل إعادة استخدامها مرة ثانية أو أكثر.

ب. **إعادة التفكير:** يتطلب الاقتصاد الدائري إعادة التفكير في النظام القائم عند جميع الجهات الفاعلة فيه، حيث تأخذ في الاعتبار تأثير سلسلة القيمة الكاملة، وتهدف إلى إنشاء نظام أكثر مرونة وفعالية على كل نطاق، وتضمين النتائج على المدى القصير والطويل.

ج. **فصل النمو الاقتصادي عن استخدام المواد:** من خلال التركيز على الاحتفاظ بالقيمة من أجل تأمين النظم الإيكولوجية والرأسمال الطبيعي الذي نعتمد عليه، حيث يلعب الرأسمال الاجتماعي والرأسمال الطبيعي دورا في استقرار الأنظمة، ففي الاقتصاد الدائري تظهر هذه القيم في تكاليف المنتجات والخدمات، لتكون الطاقة المطلوبة لتغذية هذه الدورة بطبيعتها قابلة للتجديد طبيعيا. (Ellen-MacArther-Foundation, 2015)

د. **التحول الرقمي:** يساهم هذا الأخير في سرعة التحول نحو الاقتصاد الدائري، حيث يساعد التحول الرقمي في توفير معلومات دقيقة عن مدى توفر الموارد والمنتجات ومواقعها وحالتها، وجعل العمليات أكثر كفاءة داخل المؤسسات إضافة إلى تقليل الفاقد. (الرميدي، 2019، صفحة 344)

3. سياسات وتجارب بعض الدول في التحول نحو الاقتصاد الدائري من أجل الاستدامة

1.3. سياسات الاقتصاد الدائري في حول العالم (Wbcsd, 2018, pp. 17-18)

منذ بداية 2010 أطلقت عدت مبادرات على جميع الأصعدة والمستويات، بداية بقيام عديد الدول بتطوير مفهوم الاقتصاد الدائري ومواءمته مع التحديات التي تواجهها، فمثلا قامت الصين، اليابان والاتحاد الأوروبي في المقام الأول بالترويج للاقتصاد الدائري من خلال اعتمادها على سياسات اقتصادية دائرية. ومنذ ذلك الحين، أدركت دول وشركات أخرى أهمية الاقتصاد الدائري وأطلقت برامج تهدف إلى الحفاظ على الموارد، وتشجيع إعادة الاستخدام وإعادة التدوير واستخدام التقنيات الرقيمة لخلق قيمة مستدامة.

يبين الشكل الموالي قائمة لعدة سياسات وطنية وحكومية وهي ليست شاملة ونهائية بل مجرد عينة لبعض هذه النماذج.

شكل 2: سياسات مختارة للاقتصاد الدائري عبر أنحاء العالم

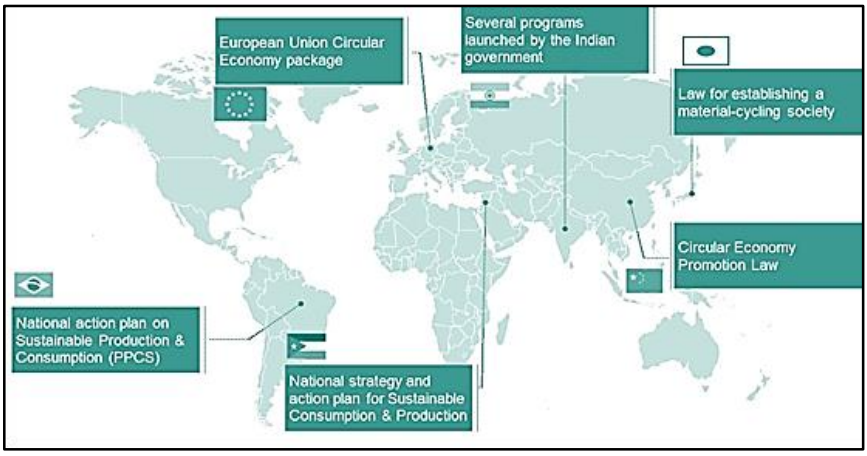

Source: WBCSD, 2018, p18.

يمكن للمبادرات والأطر القائمة على القطاع العام التأثير على قياس الاقتصاد الدائري على مستوى المؤسسات من خلال خلق الوعي بالموضوع وتقديم إرشادات عامة ورسم خارطة طريق مثل خارطة الطريق التي تم نشرها مؤخرا حول الاقتصاد الدائري بفرنسا، على مستوى أكثر تقدما.

كما يمكن للدول أو الاتحادات فوق الوطنية مثل المفوضية الأوروبية أن تضع مبادئ توجيهية وقواعد من جهة وتوفير الحوافز ومبادئ القياس التي يتعين على المؤسسات الالتزام بها من جهة أخرى.

2.3. نماذج عالمية رائدة في مجال الاقتصاد الدائري

سيتم إلقاء الضوء على تجارب بعض الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الدائري، وهذا فيما يلي:

أ. **تجربة الصين:** (Wbcsd, 2018, p. 19)

كانت الصين واحدة من أوائل الدول التي نفذت مبادئ الاقتصاد الدائري في قانونها، وفي هذا الصدد، أقرّت الصين سنة 2009، قانون خاص للاقتصاد الدائري يرتكز على مفهوم(3R).

ويستهدف الاقتصاد الدائري في الصين، العمل على مختلف الأصعدة والمستويات الاقتصادية سواء كانت جزئية أو كلية، كما أنه يهتم بتطوير وتفعيل المجالات التالية والتي تعتبر بدورها أهدافا تسعى الصين لتحقيقها:

- التصميم البيئي وإجراءات الإنتاج الأنظف.

- ❖ الترويج للمجمعات والشبكات الإيكولوجية ذات التأثير الإيجابي على الاقتصاد الإقليمي والبيئة.
- ❖ الترويج لأنشطة الإنتاج والاستهلاك المستدامة لخلق مجتمع يكرس إعادة التدوير.

ولقياس التقدم في تحقيق هذه الأهداف، حددت الحكومة الصينية بعض مؤشرات الأداء الرئيسية التي لا تزال تتبع إلى غاية اليوم:

- ❖ معدل إنتاج الموارد يشمل مؤشرات مثل إنتاج الموارد المعدنية الرئيسية أو الطاقة.
- ❖ معدل استهلاك الموارد بما في ذلك مؤشرات استهلاك الطاقة.
- ❖ معدل استخدام الموارد المتكاملة الذي يشير إلى أمور أخرى(معدلات التدوير، نسب إعادة استخدام المياه...).
- ❖ التخلص من النفايات وانبعاثات الكربون.

وتجدر الإشارة، إلى أن الصين كانت ولا تزال واحدة من أهم الوجهات العالمية الرائدة المستوردة للنفايات الصلبة على الصعيد العالمي، ولا سيّما من الدول المتقدمة؛ وهذا قصد إعادة تدويرها أو إعادة استخدامها. ففي سنة 2016 استحوذت الصين على 40% من الواردات العالمية التي تمثلت في استيراد أكثر من 15 مليون طن متري من نفايات البلاستيك، و16 مليون طن متري من أوراق الخردة، و2 مليون طن متري من المواد النسيجية المهملة.

ب. تجربة اليابان:

أقرّت اليابان بدورها برنامجا للاقتصاد الدائري، أطلقت عليه تسمية " البرنامج الوطني للمجتمع الواعي بتدفقات المواد"، والذي يرتكز بدوره على مبدأ أو قاعدة (3Rs)، وقد اعتمد هذا البرنامج كذلك على جملة من القوانين نذكر منها :قانون تطوير الاستخدام الفعّال للموارد والتسيير المتكامل للنفايات، بالإضافة إلى بعض القوانين القطاعية الأخرى التي تندرج في هذا الإطار. كما دعّمت اليابان هذه القوانين بجملة من الإجراءات التنظيمية، برامج للمرافقة سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين، أدوات للدعم وكذا التمويل.

والحقيقة، أنّ هذا البرنامج يعتمد على إطار لرصد التقدم المحقق والذي يستند إلى قياس بعض المؤشرات الإجمالية المهمة في الاقتصاد الدائري والمتمثلة أساسا في:

- ❖ مؤشر إنتاجية الموارد؛
- ❖ معدل استخدام الموارد؛
- ❖ معدل الرمي في المفرغات العمومية للنفايات؛

- ❖ إنتاجية الطاقات والموارد الأحفورية؛
- ❖ حجم التخفيض من انبعاثات CO_2؛
- ❖ حجم الاستخدام الصناعي للمواد الأولية والموارد المختلفة. (مسعودي، 2020، الصفحات 738-739)

ج. تجربة الاتحاد الأوروبي (Wbcsd, 2018, p. 19)

يتطلع الاتحاد عبر هذا النموذج إلى إطالة عمر المنتجات في مرحلة الاستخدام، من خلال الحفاظ على قيمتها، وإزالة المنتجات الثانوية الضارة، مثل المواد السامة، وخلق حاضنة مثالية لشركات تتسم بالابتكار في مجالات الاستدامة والحفاظ على الموارد، كما أوضح تقرير حديث للمفوضية الأوروبية أن الاقتصاد الدائري سيحد من انبعاث الكربون في الاتحاد الأوروبي وحده بنحو 450 مليون طن سنويا، وتحقيق منفعة تصل إلى 1,4 ترليون أورو بحلول سنة 2030.

وقد بدأت بالفعل المؤسسات الصناعية في التحرك، بإطلاق 659 مصنعا حول العالم منها 400 في أوروبا و100 في اليابان، 89 في الولايات المتحدة و70 في آسيا، تقوم بتحويل النفايات إلى طاقة، إذ يؤدي إعادة تدوير طن واحد من البلاستيك إلى توفير 1,5 طن من ثاني أكسيد الكربون، فيما تقدر القيمة الإجمالية للطاقة المستخدمة من النفايات سنويا حوالي 3,5 مليار دولار.

وتم تصنيف دول الإتحاد الأوروبي وترتيبها حسب مؤشر POLITICO للاقتصاد الدائري، أين يتم حساب سبعة مقاييس رئيسية، كان المؤشر النهائي عبارة عن تجميع السبع مقاييس المرجحة بالتساوي، أين احتلت ألمانيا المرتبة الأولى، والشكل الموالي يبين ذلك:

شكل 3: تصنيف دول الاتحاد الأوروبي وترتيبها حسب مؤشر POLITICO للاقتصاد الدائري

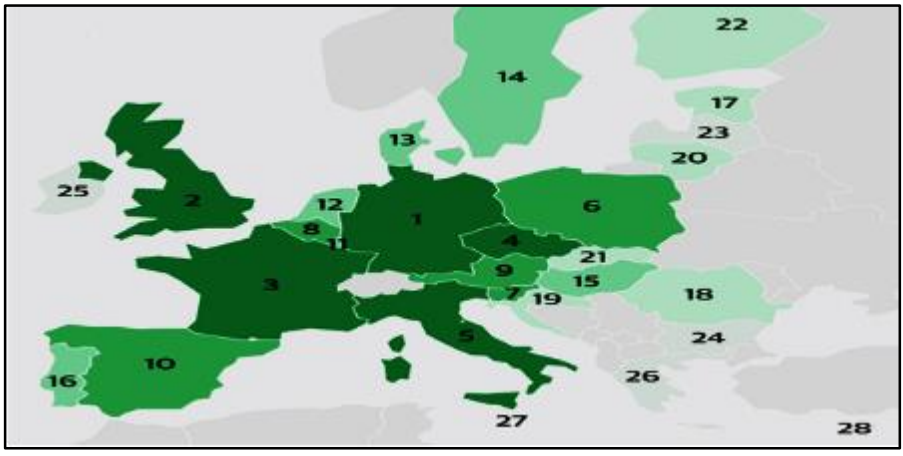

Source : Ginger Hervey,2018.

بشكل عام، تصدرت الدول ذات أعلى الدرجات الاقتصادية الدائرية ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، الترتيب على التوالي والتي لديها أنظمة إعادة تدوير قوية ومستويات عالية من الابتكار في قطاعات الاقتصاد الدائري، كما تميل الدول الكبرى إلى الحصول على درجات اعلى في الاقتصاد الدائري، ويرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أن لديها اقتصادات أكبر تتمتع بقدر أكبر من الاستثمارات الخاصة وبراءات الاختراع، المقياسان اللذات يتماشيان مع الترتيب النهائي هما عدد براءات الاختراع والاستثمار والوظائف في قطاعات الاقتصاد الدائري.

3.3. تجارب بعض الدول العربية في مجال الاقتصاد الدائري

أ. تجربة السعودية

تفيد بعض الدراسات على ان نصيب الفرد من النفايات الصلبة في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ معدل نمو 10% سنويا، وهو أعلى المعدلات عالميا، و حسب ''سابك'' تمثل حصة السعودية من إجمالي النفايات الصلبة في المنطقة حوالي 60%، وهذا رقم مهم جدا، حيث جزء كبير من هذه النفايات هي معادن ومواد يمكن إعادة الاستفادة منها، وقد بدأت عدة شركات دولية في تطبيق برامج إعادة تدوير وخفض استهلاك الطاقة، إذ أدخلت وحدة البلاستيك المبتكرة في ''سابك'' 25 باقة من المنتجات ضمها إلى قائمة المنتجات التي تراعي الشروط والقواعد البيئية، وهناك العديد من المبادرات لعدة مؤسسات بالمملكة لمواد مختلفة، تتماشى مع التوجهات العالمية في الاستدامة وأهداف خطة التنمية المستدامة 2030، والرؤية الاقتصادية للمملكة 2030 والتي تؤكد على ضرورة العمل والبحث في طرق الحد من التلوث بكل انواعه ورفع الكفاءة والفعالية في إدارة وتسيير النفايات وذلك من خلال مشروعات تمولها الصناديق الحكومية والقطاع الخاص. (الشبراوي، 2017)

بالإضافة إلى تبني السعودية لمبادرة الاقتصاد الدائري للكربون وهو نهج جديد أيده وزراء الطاقة للمجموعة العشرين في القمة المنعقدة بالسعودية 2020 والذي يهدف لتحقيق صافي صفر انبعاثات كربونية، الذي بدوره سيشكل ابتكاراً ثورياً في تقليص معدل الانبعاثات الكربونية، وذلك بعد أن وضعت بصمتها الخاصة بإضافة عنصر داعم ضمن المبادئ الثلاثة المتاحة، لتصبح المبادئ على النحو التالي (خفض الانبعاثات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، وإزالتها).

شكل 4: آلية عمل الاقتصاد الدائري للكربون

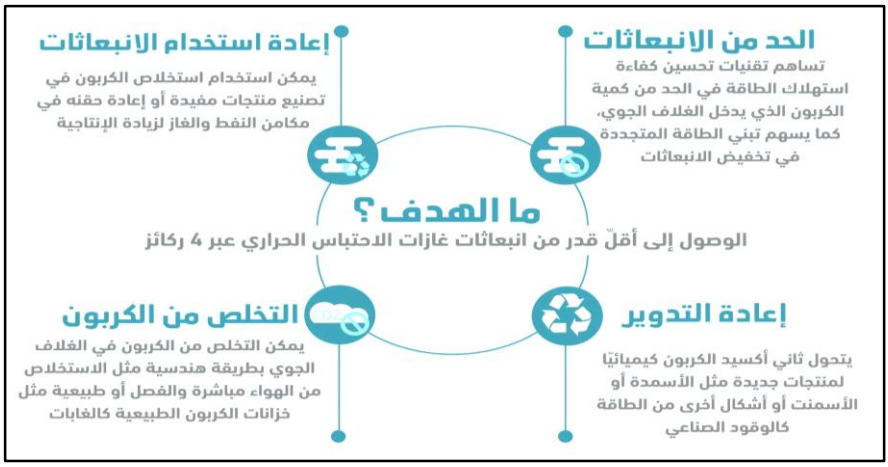

المرجع: أحمد شوقي، 2022.

ب. تجربة الامارات العربية المتحدة (المتحدة، 2021)

قامت دولة الإمارات بوضع سياسة بخصوص الاقتصاد الدائري تعد إطار عمل يهدف إلى تحديد أولويات دولة الإمارات في تعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري في عدد من القطاعات ذات الأولوية وهي البنية التحتية الخضراء، والنقل المستدام، والتصنيع المستدام، وإنتاج واستهلاك الغذاء المستدام. والشكل الموالي يوضح أهم المجالات الرئيسة التي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في كل قطاع من القطاعات الأربعة، إلى جانب مجالات التركيز الجوهرية المشتركة والتي ستدعم هذا التحول عبر جميع القطاعات:

شكل 5: المجالات الرئيسية للاقتصاد الدائري في القطاعات ذات الأولوية

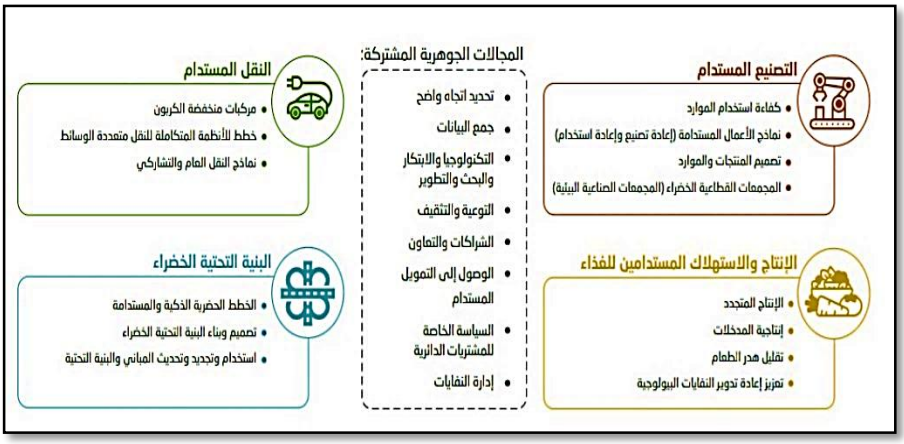

المرجع: حكومة الامارات العربية المتحدة، 2021، ص06.

ويتوقع أن تسفر هذه الجهود عن تحقيق عديد الفوائد والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة للدولة؛
- تخفيف الضغط البيئي؛
- تأمين توريد المواد الخام؛
- زيادة القدرة التنافسية؛
- تحفيز الابتكار؛
- تعزيز النمو الاقتصادي؛
- خلق فرص العمل.

وقد وضعت الامارات الآليات والبرامج والمستهدفات التي تريد تحقيقها بحلول 2030 والشكل الموالي يبرز ذلك :

شكل 6: الإجراءات والمخرجات الرئيسية للسياسة المتبعة خلال الفترة 2021-2030

المرجع: حكومة الامارات العربية المتحدة، 2021، ص23.

ج. التجربة الجزائرية (giz, 2018)

تولي الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لمسألة إدارة النفايات لأنها مصدر استياء عام، حيث تم تسجيل غياب كبير في البلديات، الهياكل والإجراءات الفعالة الازمة لضمان جمع النفايات ونقلها وتنظيف

الشوارع، وتحسيس المواطن بقضايا التلوث وضرورة إدارة النفايات، واستفادت الجزائر من مشروع بعنوان "**تحسين إدارة النفايات والاقتصاد الدائري**"، بتكليف من الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، وتسهر على تنفيذه وزارة الموارد المائية والبيئة (MREE) والوكالة الوطنية للنفايات (AND) ابتداء من 2014-2019. والمناطق التي استفادت من هذا المشروع كبداية هي: عنابة، سطيف، تلمسان، وتدعم شركة الاستشارات PEM Gmbh تنفيذ هذا المشروع، ويهدف المشروع لتحسين خدمات إدارة النفايات ودعم التوجه اقتصاد دائري، ناهيك عن تزويد مختلف الشركاء بالمشورة الاستراتيجية والقانونية والتقنية.

وتشمل المجالات ذات الأولوية للمشروع ما يلي:

- وضع نظام لإدارة المعارف لنشر نُهُج وخبرات مبتكرة في مجال إدارة النفايات؛
- تحسين عمليات جمع النفايات المنزلية على مستوى البلديات، ورفع الوعي بشأن إدارة النفايات؛
- زيادة كفاءة التخلص والفرز في مرافق إدارة النفايات؛
- الرفع من معدلات تدوير النفايات.

ومنذ بداية المشروع، تحققت النتائج التالية:

- فهم أكبر للإدارة المتكاملة للنفايات المنزلية لدى صانعي القرار المحليين؛
- الهيئات الإدارية أصبحت أكثر قدرة على ضمان إدارة كفأة للنفايات، بالإضافة إلى زيادة وعي مديري مواقع الدفن بالأهمية الاقتصادية للنفايات؛
- تحليل القانون البيئي الجزائري والعمل على إدخال أدوات جديدة لإدارة السياسات المتعلقة بالنفايات والاقتصاد الدائري؛
- تنظيم ندوات ولقاءات لتبادل المعارف ورفع الوعي البيئي.

4. خاتمة

من خلال ما تم التطرق له في هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي وما تم تناوله من معلومات واحصائيات متعلقة بالممارسات والتطبيقات التي جسدتها الدول في مجال الاقتصاد الدائري، فإنه يمكن إثبات صحة الفرضيات التي تبنتها هذه الدراسة، وفي مقدمتها اعتبار الاقتصاد الدائري كفرصة استراتيجية لتحقيق الاستدامة، حيث يمكن اعتباره بمثابة الحل الجوهري للتقليل من الضغط على الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وبالتالي ضمان حق الأجيال القادمة.

أ. النتائج

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إبرازها فيما يلي:

- ✓ اعتبار الانتقال للنهج الدائري ضرورة حتمية في ظل تنامي المشاكل البيئية؛
- ✓ يشهد الاقتصاد الدائري اهتماما منقطع النظير سواء على المستوى العربي أو العالمي إدراكا من الدول لأهميته والفوائد المتوقعة من تطبيقه؛
- ✓ تثمين جهود الدول في تبني الاقتصاد الدائري، بالرغم من تفاوت مستوى تطبيقاته بين مختلف الدول والأقاليم؛
- ✓ يقتصر الاقتصاد الدائري في الجزائر أساسا على قطاع الرسكلة واعادة تدوير النفايات، وهذا دون إيلاء الاهتمام للجوانب والأسس الأخرى المتعلقة به، الأمر الذي يجعل السلطات الجزائرية أمام تحدي حول كيفية تبني مبادئ وركائز الاقتصاد الدائري باعتباره نهج اقتصادي متكامل.

ب. التوصيات

- ✓ ضرورة قيام الدول بدمج مبادئ الاقتصاد الدائري ضمن استراتيجياتها؛
- ✓ العمل على حشد الجهود الدولية من أجل تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الدائري؛
- ✓ تبني تكنولوجيات صناعية حديثة ذات جودة انتاج عالية وإقامة البنى التحتية اللائقة وتحفيز التصنيع في نموذجه الدائري؛
- ✓ تطوير التشريعات والقوانين والخطط التي تتعلق بتجسيد الاقتصاد الدائري لتحقيق الاستدامة، نظرا لكون التشريعات سارية المفعول والمتعلقة بإدارة النفايات في جميع الدول ما هي إلا انعكاس للتوجيهات الصارمة التي أصدرتها الأمم المتحدة لحماية البيئة من التلوث؛
- ✓ إبرام اتفاقيات دولية مع الدول الرائدة في هذا المجال لاكتساب الخبرات وتكييفها بما يتلاءم وخصائص الاقتصاد المعني.

5. قائمة المراجع

المقالات:

- أمحمد برابح، وهيبة آيت حبوش. (2019). واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر: دراسة حالة ولاية تيارت. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، 02(02)، الصفحات 10-26.
- بسام سمير الرميدي. (2019). الاقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة: دراسة نظرية تحليلية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، (08)، 339-355.
- محمد مسعودي. (2020). متطلبات تفعيل الاقتصاد الدائري في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(01)، 731-752.
- نادية جودت يوسف. (2020). دور التمويل الاسلامي في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري. مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، 06(02)، الصفحات 157-194.

مواقع الأنترنيت:

- حكومة الامارات العربية المتحدة. (11 03, 2021). سياسة دولة الامارات العربية المتحدة للاقتصاد الدائري 2021-2031:
  https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwifrK6smb_2AhUP7rsIHSM2BtUQFnoECAQQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.moccae.gov.ae%2Fassets%2Fdownload%2Faf605731%2F%25D9%2588%25D8%25AB%25D9%258A%25D9% (consulté le 26,10,202)
- سعيد مجدي. (09 05, 2016). الاقتصاد الدائري .. اقتصاد صناعي أكثر استدامة.
  https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjI0evs772AhXMYcAKHeabBC0QFnoECAUQAQ&url=https%3A%2F%2Fmasralarabia.net%2F%25D8%25A7 (consulté le01/09/2021)
- عاطف الشبراوي. (15 08, 2017). رواد الأعمال. ريادة الأعمال .. والاقتصاد الدائري
  https://www.rowadalaamal.com/%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A/ (Consulté le 01,10,2021)

المراجع باللغة الأجنبية:

Article :

- Kirchherr, J., Reike, D., & Hekkert, M. (2017). Conceptualzing the circular economy: An analysis of 114 definitions. . *Resources, Conservation & Recycling*, pp. 221-232.
- Henning, W. (2017). Key Challenges for Transformations Towards a Circular Economy – The Status Quo in Germany. *International Journal of Waste Resources, 07*(01), pp. 01-05.

Site Web :

- Ecologique, M. D. (2021, 04). Récupéré sur 10 indicateurs clés pour le suivi de l'économie circulaire: https://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/10-indicateurs-cles-pour-le-suivi-de-leconomie-circulaire-edition-2021 (consulté le 03,09,2021)
- Ellen-MacArther-Foundation. (2015, 12 09). Retrieved from Towards a circular economy: Business relation for an accelerated transition: https://www.ellenmacarthurfoundation.org/assets/downloads/TCE_Ellen-MacArthur-Foundation_(consulté le 09, 20, 2021)
- Geldron, A. (2014, 10). Récupéré sur Economie circulaire: citations: https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwifhvbUlt7zAhX5EWMBHXf4CMgQFnoECAIQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.ademe.fr%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2F(consulté le 10, 22, 2021)
- giz. (2018). Retrieved from Improving waste management and circular economy: https://www.giz.de/en/worldwide/29589.html (consulté le 11,03,2022)
- Hervey Ginger .(2018 ,05 17) .Retrieved from Ranking how EU countries do with the circular economy POLITICO's circular economy index produces some unexpected results: https://www.politico.eu/article/ranking-how-eu-countries-do-with-the-circular-economy/ (Consulté le 16/02/2022)
- Wbcsd. (2018, 04 30). Retrieved from Circular Metrics Landscape Analysis: https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiE9_zz2cD2AhWXh_0HHeIEC5oQFnoECA8QAQ&url=https%3A%2F%2Fdocs.wbcsd.org%2F2018%2F06%2FCircular_Metrics-Landscape_analysis.pdf (consulté le 04/02/2022)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6 / العدد :1 /أفريل2022، ص ص399-414

التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات

Fintech in the light of the corona pandemic opportunities and challenges

*خولة مناصرية
Menasria khaoula
جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر
khawla.menasria@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/01 تاريخ القبول: 2022/04/28 .تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

يهدف البحث إلى التعرف على الفرص والتحديات التي تقف أمام قطاع التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا، وكذلك توضيح دور هذه الجائحة في إعادة تشكيل مستقبل الخدمات المالية، وقد تم التوصل إلى نتائج مفادها أن جائحة كورونا كانت فرصة ذهبية لانتعاش قطاع التكنولوجيا المالية خاصة من خلال تزايد عدد مستخدمي التطبيقات المالية، تطوير منتجات جديدة للتكنولوجيا المالية، وتعزيز فكرة العملات الرقمية السيادية، وقد اتضح أنه بالرغم من الفرص الأنفة الذكر إلا أن قطاع التكنولوجيا المالية مازال يواجه عدة تحديات في مقدمتها الأمن السيبيراني، والتصيد الاحتيالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، جائحة كورونا، التطبيقات المالية، العملات السيادية الرقمية، الأمن السيبيراني، التصيد الاحتيالي.

تصنيف JEL:Q14,Q32,I15

Abstract :

The research aims to identify the opportunities and challenges facing the financial technology sector in light of the Corona pandemic, as well as clarifying the role of this pandemic in reshaping the future of financial services. The number of users of financial applications, the development of new financial technology products, and the promotion of the idea of sovereign digital currencies, and it has become clear that despite the aforementioned opportunities, the financial technology sector still faces several challenges, foremost of which are cybersecurity and phishing.

key words : Fintech, Corona pandemic, financial applications, digital sovereign currencies, cyber security, phishing.

JEL classification codes:: Q14,Q32,I15

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

انتشر فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، واكتسب صفة **الجائحة العالمية** منذ مارس2020، وفي خضم هذه التغيرات تبلور مصطلح العادي الجديد... لتأهيل الأفراد لنمط جديد من الحياة، قائم على أساس التباعد الاجتماعي والوقاية الصحية قدر الإمكان.

لقد أدت هذه الجائحة التي انطلقت من الصين إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية اليومية، خاصة وأن الإغلاقات الإلزامية والتدابير الاحترازية المفروضة لمواجهة كورونا من جانب المستهلكين والمنتجين أثرت كثيرا على التجارة العالمية، وصاحبتها تقلبات في الأسواق المالية، وتراجع في النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة، غير أنه بالرغم من الآثار السلبية التي تسببت بها الجائحة في قطاعات واسعة من الأعمال، إلا أنها اعتبرت فرصة لبعض القطاعات على غرار **قطاع التكنولوجيا المالية**، بل و أصبحت مواكبة التطور السريع لهذا القطاع ضرورة ملحة لجميع دول العالم، فهو قطاع سريع النمو يتيح تحقيق عائدات استثمارية قوية ويدعم مسار التنمية الاقتصادية.

1-1- إشكالية الدراسة:

في ظل جائحة كورونا ماهي فرص قطاع التكنولوجيا المالية؟ وماهي التحديات التي تواجهها التكنولوجيا المالية في ظل الجائحة؟

1-2- أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التكنولوجيا الرقمية بشكل عام **والتكنولوجيا المالية** بشكل خاص في ظل **جائحة كورونا**، حيث أن الانعزال الفيزيائي وسياسة الحجر الصحي التي فرضتها الجائحة أظهرت حاجة ملحة لتبني **التكنولوجيا المالية** وتقديم خدمات مالية لمواطنين قابعين تحت وطأة الحجر الصحي، وتنبع أهمية هذه الدراسة كذلك هو أنها حاولت إظهار مختلف الفرص والتحديات التي تواجهها التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا.

1-3- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة مختلف المقاربات النظرية للتكنولوجيا المالية،
- إبراز أهم فرص التكنولوجيا المالية خلال جائحة كورونا،

- إبراز مختلف التحديات التي واجهتها التكنولوجيا المالية خلال الجائحة،

1-4- منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، يعتمد الباحث في المنهجية العلمية المتبعة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز فرص وتحديات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

مقدمة:

المحور الأول: التكنولوجيا المالية- مقاربة نظرية،

المحور الثاني: تطور النشاط الاستثماري العالمي في التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2021/2018 مع التركيز على تأثيرات جائحة كورونا،

المحور الثالث: فرص التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا،

المحور الرابع: تحديات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا،

الخاتمة.

2- التكنولوجيا المالية -مقاربة نظرية:

2-1- تعريف التكنولوجيا المالية:

عرفها **معهد البحوث الرقمية** في العاصمة البولندية وارسو على أنها: عبارة عن الابتكارات والاختراعات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في المعاملات المالية للبنوك، والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية. (مركز التواصل والمعرفة المالية، صفحة 04)

عرفها **مجلس الاستقرار المالي على** أنها:" ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية، ويؤدي تطبيق هذه التكنولوجيا إلى العديد من المزايا أهمها الاحتواء والشمول المالي وتحسين الخدمات المالية". (عباس, جيهان عبد السلام، 2021)

الملاحظ أن كلا التعريفين ركزا على أن التكنولوجيا المالية هي مجموعة من الابتكارات المالية المعتمدة لتحسين خدمات القطاع المالي وتهدف إلى في الأساس إلى تحقيق الاحتواء والشمول المالي.

2-2-خصائص التكنولوجيا المالية:

تتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص يمكن الوقوف عليها من خلال النقاط التالية:

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية.
- الخدمة المالية المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا المالية.
- التكنولوجيا المالية بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها.
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا المالية على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

2-3- قطاعات التكنولوجيا المالية:

يمكن تقسيم قطاعات التكنولوجيا المالية إلى ما يلي:

* **قطاعات الموجة الأولى:** تتمثل منتجاتها في المدفوعات، الإقراض وجمع رأس المال وقد نتج عن الموجة الأولى 13 شركة يونيكورن أي تتجاوز قيمتها مليار دولار، وقد سمحت التكنولوجيا في هذه المرحلة بالخروج عن سيطرة المصارف من خلال الحصول على قروض عبر منصات الإقراض والتمويل الجماعي.

* **قطاعات الموجة الثانية:** تتمثل منتجاتها في تحويل الأموال، إدارة الثروات، التأمين وسلسلة الكتل التي لاتزال في أولى مراحلها ومن المتوقع أن تلعب دورا محوريا يتعدى التمويل. (حياة بن حراث براهمي وأمين مخفي ومحمد بوقموم، صفحة 09)

2-4- مظاهر التكنولوجيا المالية في المجال المالي والمصرفي:

هناك أربعة عناصر متشابكة ومتكاملة تشكل مظاهر التكنولوجيا المالية في المجالين المالي والمصرفي وهي:

- الجانب المادي: يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة،
- الجانب العملي أو الاستعمالي: يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات،

– الجانب العلمي: يتمثل في المعرفة المطلوبة لاستخدام التكنولوجيا المالية

– الجانب ألابتكاري: يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية (سامي مباركي وسامية مقعاش، 2021، صفحة 161)

سامي مباركي، سامية مقعاش، التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي وتداعيات جائحة كورونا، مقال صادر عن مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلة صادة عن كلية العلوم الاقتصادية لجامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 5، العدد1، جوان 2021، ص161.

2-5- أهمية التكنولوجيا المالية:

يمكن إيجاز أهمية التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:

– تعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي.

– تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

– تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر. (مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، 2018، صفحة 93)

– تساهم التكنولوجيا المالية في توفير آليات مدفوعات عابرة الحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية، وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع علاقات المصرفية في بعض البلدان. (بوطريف الويزة ويونس شعيب، 2021، صفحة 472)

بوطريف لويزة، يونس شعيب، واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة، مقال صادر عن مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلة صادة عن كلية العلوم الاقتصادية لجامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد5، العدد2، ديسمبر 2021، ص ص471-472.

3- تطور النشاط الاستثماري العالمي في التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2018-2021 مع التركيز على تأثيرات جائحة كورونا:

شكل رقم (01): إجمالي النشاط الاستثماري العالمي في التكنولوجيا المالية (VC,PE,M*A) خلال الفترة 2018- النصف الأول من سنة 2021

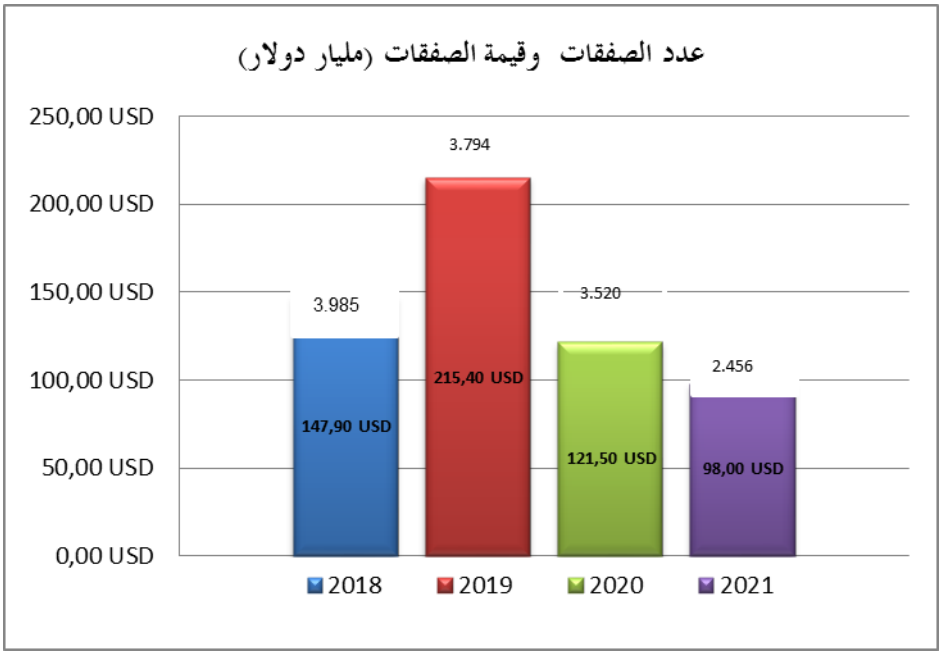

Source: (KMPG, 2021)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية في النصف الأول من سنة 2021 قدر بـ 98 مليار دولار أمريكي، بما فيها عمليات الاندماج والاستحواذ والأسهم الخاصة ورأس المال المغامر، وذلك مقارنة بـ 87 مليار دولار في النصف الثاني من سنة 2020، وقد تم تأسيس 163 شركة يونيكورن في النصف الأول من سنة 2021، كما ساهم احتياطي الأوراق المالية منخفضة المخاطر والقابلة للتسييل، وارتفاع التنوع في المراكز والقطاعات الفرعية في هذا الانتعاش لقطاع التكنولوجيا المالية.

ويمكن القول أنه بالرغم من تفشي جائحة كورونا ظل النشاط الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية قويا ومرنا طيلة فترة الوباء، بل كانت سنة 2021 سنة ازدهار وانتعاش بالنسبة للتكنولوجيا المالية.

ومن أجل تتبع التطور النوعي للاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2018 إلى النصف الأول من سنة 2021 قمنا بإعداد الجدول الموالي:

جدول رقم (01): التطور النوعي للاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية خلال الفترة (2018–النصف الأول من سنة 2021)

الوحدة(قيمة الاستثمار مليار دولار أمريكي)

نوع الاستثمار		سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020	النصف الأول من سنة 2021
رأس المال المغامر	قيمة الاستثمار	53.7	41.4	44.4	52.3
	عدد الصفقات	3187	3121	2932	2040
الأسهم الخاصة	قيمة الاستثمار	4.7	3.1	3.0	3.1
	عدد الصفقات	104	104	86	63
الاندماج والاستحواذ	قيمة الاستثمار	89.6	170.8	74.1	40.7
	عدد الصفقات	694	569	502	353

المصدر:من إعداد الباحثة بناء على:Report by KMPG, august2021, pulse of fintech

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

– بلغ الاستثمار العالمي لرأس المال المغامر 52,3 مليار دولار خلال النصف الأول من سنة 2021، وهو يقترب من الرقم القياسي السنوي البالغ 54 مليار دولار في سنة 2018، أما الاستثمار في الأسهم الخاصة فقد تميز بالثبات النسبي طيلة الفترة محل الدراسة، ليصل إلى 3,1 مليار دولار أمريكي عبر 63 صفقة في النصف الأول من سنة 2021،

– بالرغم من تفشي جائحة كورونا حافظ الاستثمار في رأس المال المغامر وكذلك الاستثمار في الأسهم الخاصة على مرونتهما طيلة فترة الوباء، وقد نشطت الشركات في الخوض في صفقات رؤوس الأموال المخاطرة نتيجة الضغط المتزايد بإسراع وتيرة التحول الرقمي، وتعزيز القدرات الرقمية لديها، مشاركة بقيمة تقدر ب21 مليار دولار في إطار أكثر من 600 صفقة حول العالم، وقد أدركت الشركات أنه يمكن تحقيق أهدافها بشكل أسرع أذا اندمجت مع الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية أو استثمرت فيها أو استحوذت عليها، وبلغت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ 40.7 مليار دولار عبر353 صفقة في النصف الأول من سنة 2021 مقارنة بـ74 مليار دولار عبر 502 صفقة في سنة2020، كما ارتفعت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بشكل كبير من 10,3 مليار دولار في سنة 2020 إلى 27,7 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2021.

جدول رقم (02): تطور الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية حسب القطاع خلال الفترة (2018–النصف الأول من سنة 2021)

الوحدة(قيمة الاستثمار مليار دولار أمريكي)

الاستثمار		2018	2019	2020	النصف الأول من 2021
قطاع المدفوعات	قيمة الاستثمار	49.9	113.3	27.8	19
	عدد الصفقات	454	471	490	327
تكنولوجيا التأمين	قيمة الاستثمار	29.1	14.1	16.5	7.1
	عدد الصفقات	458	440	329	197
التكنولوجيا التنظيمية	قيمة الاستثمار	8	3.5	40.4	6.6
	عدد الصفقات	201	211	217	142
الأمن السيبرياني	قيمة الاستثمار	0.5	0.9	2.2	3.7
	عدد الصفقات	53	61	44	22
تكنولوجيا الثروة	قيمة الاستثمار	0.7	0.4	0.8	1.4
	عدد الصفقات	57	42	37	31
العملات المشفرة/ بلوكشين	قيمة الاستثمار	7.2	5	4.3	8.7
	عدد الصفقات	887	5	4.3	8.7

Source : KMPG, august2021, p8.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ ما يلي:

– ازدهر الاستثمار العالمي في تكنولوجيا الثروة في سنة 2021 بـ1,4 مليار دولار متجاوزا بذلك حجم الاستثمار في سنة 2020 والبالغ 0.8 مليار دولار، كذلك نلاحظ نمو الاستثمار في الأمن السيبيراني بشكل كبير من 0,5 مليار دولار في سنة 2018 إلى 3,7 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2021، ففي هذه جائحة كورونا لم يعد الأمن السيبيراني ترفا تقنيا بقدر ما أصبح حاجة ملحة، ففي ظل زيادة الاعتماد على الخدمات الرقمية ومنصات الدفع الإلكتروني، والمحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهاتف النقال، أصبح القراصنة يستغلون فترة الحجر الصحي لتصعيد وتيرة هجماتهم،

– بعد النصف الأول من سنة 2020 ظل الاستثمار في تكنولوجيا التأمين قويا في الربع الأول من سنة 2021، بما في ذلك اندماج شركات الاستحواذ لأغراض خاصة بـ828 مليون دولار، واندماج شركة **colverHealth** في الولايات المتحدة الأمريكية، واستحواذ **futur PLC على شركة GOCO** في المملكة المتحدة بقيمة 818 مليون دولار ، من جهة أخرى واصلت

شركات التكنولوجيا الكبرى التركيز على إقامة شراكات مع تضمين عروض التأمين التكنولوجي في منصتها، حيث أعلنت Google عن شراكات مع **MUNICHRE** و**allinace** لتوفير التأمين الإلكتروني لعملاء **Google Could**.

– نمى الاستثمار في قطاع العملات المشفرة والبلوكتشين خلال النصف الأول من سنة 2021 إلى 8,7 مليار دولار، وذلك بأكثر من ضعف المستوى الملاحظ في سنة 2020 الذي بلغ 4,3 مليار دولار، حيث أصبح قطاع العملات المشفرة أكثر نضجا وأصبح المستثمرون أكثر وعيا ودراية بشأن الأصول والجانب التشغيلي والمالي لقطاع العملات المشفرة.

– نلاحظ أن الاستثمار في قطاع المدفوعات انخفض في النصف الأول من سنة 2021 إلى 19 مليار دولار، أما بالنسبة للتكنولوجيا التنظيمية بلغت قيمة الاستثمار في هذا القطاع 6.6 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2021، وكان الاستثمار مرتفعا خاصة في الأمريكيتين ودول أوروبا، وقد ساهمت اللوائح التنظيمية الخاصة بهذه التكنولوجيا في هذا النمو، كما أن زيادة الأنشطة المالية عبر الإنترنت الناجم عن جائحة كورونا أدى إلى انتعاش الاستثمار في هذا القطاع.

4– فرص التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا:

بينت جائحة كورونا الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به التكنولوجيا المالية، وقد كانت هذه الأخيرة من أكثر القطاعات استفادة من الجائحة، خاصة وأن التدابير الاحترازية المفروضة لمواجهة جائحة كوفيد19 دفعت بالأفراد إلى استخدام الخدمات الرقمية على نطاق واسع.

ويمكن توضيح فرص التكنولوجيا المالية في ظل الجائحة من خلال الوقوف على الجزئيات التالية:

4–1– تزايد عدد مستخدمي التطبيقات المالية:

حيث أن التدابير الوقائية المفروضة لمواجهة الجائحة، وعدم قدرة الأفراد على التوجه إلى البنوك أدى إلى زيادة عدد مستخدمي التطبيقات المالية، خاصة وأن التكنولوجيا المالية تتمتع بميزة السرعة وانخفاض تكلفة الحصول على الخدمة المالية. (وسام شاهين، 2020).

حسب البيانات الصادرة عن **شركة ديفير للاستشارات المالية**، زاد متوسط التحميلات الأسبوعية للتطبيقات المالية بنسبة 20% بين الربع الأول من سنة 2019 ونهاية الربع الأول من سنة 2020، كما ازداد استخدام التطبيقات المالية بنسبة 72% في أخر أسبوع من مارس

لسنة 2020، ومن بين أهم منصات التقنيات المالية التي شهدت خلال الفترة السابقة الذكر أعلى نمو في عدد المستخدمين: **باي بال وبنك مونز الرقمي** في المملكة المتحدة، وتطبيق باركليز الهاتفي، وارتفعت حصة كل منها في السوق، وفي نفس الوقت ارتفعت مجموعة مستخدمي تطبيقات تداول الأسهم: روبن هود واكورنز. (مؤسسة دبي للمستقبل، 2020، صفحة 03)

4-2- تطوير أدوات التكنولوجيا المالية لمواجهة جائحة كورونا:

ووفقا لدراسة مشتركة صادرة عن مجموعة البنك الدولي ومركز كامبريدج للتمويل البديل في كلية إدارة الأعمال بجامعة كامبريدج، تحت عنوان " Global FinTechRegulatory Rapid Assessment Study"، والتي تضمنت استطلاعا حول 114 بنك مركزي ومؤسسة مالية في العالم، تبين أن هناك زيادة قوية في استخدام وعرض العديد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية منذ تفشي الوباء.(world economic forum, 2020)

وفي العديد من الدول تم استحداث منتجات جديدة للتكنولوجيا المالية (سواء على مستوى الإقراض الرقمي أو المدفوعات الرقمية)، وذلك بهدف مواجهة الجائحة، وفيما يلي لمنتجات التكنولوجيا المالية الجديدة التي تم استحداثها في بعض الدول استجابة لجائحة كورونا:

- خدمة بريد باي الإلكترونية في الجزائر: تم إطلاق هذه الخدمة في سنة 2020 من طرف بريد الجزائر، وهي طريقة جديدة للدفع الإلكتروني سهلة الاستخدام، تعتمد على تقنية فارقة الرموز ثنائية الأبعاد QR COD.(Algerie poste, 2021)

- مبادرة ادفع إلكتروني أأمنلك في مصر: مبادرة أطلقها البنك المركزي المصري في سنة 2020 لتشجيع المواطنين المصريين على استخدام قنوات الدفع الإلكترونية ومنع انتشار فيروس كورونا.(بوابة اتحاد بنوك مصر، 2020)

- نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال QMP: ويهدف إلى تمكين المستخدم من استخدام المحفظة الإلكترونية على هاتفه الجوال لتنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني من شخص إلى آخر وسداد أثمان المشتريات بالإضافة إلى إجراء عمليات السحب والتغذية النقدية للمحافظ الإلكترونية بشكل فوري وعلى مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، كما يمكن النظام من فتح محافظ إلكترونية لجميع المستخدمين على حد سواء مما يساهم في تعزيز الشمول المالي في الدولة(البنك المركزي لقطر، 2020).

– **مبادرة pay by في الإمارات العربية المتحدة:** مبادرة أطلقتها شركة التكنولوجيا المالية Pay "By"، بالشراكة مع بنك أبوظبي الأول، وهي توفر خدمات الدفع السريعة والآمنة عبر الهواتف المحمولة في الإمارات، وذلك لمواكبة الطلب المتزايد للمستهلكين والشركات على حلول دفع آمنة ولا تلامسية في ظل جائحة كورونا.(وكالة العين الإخبارية، 2020)

– **الهند:** أنشأت منصات **الإقراض الرقمي** بوابة لمساعدة رائدات الأعمال ذوات الدخل المنخفض على فهم المنتجات التي تقدمها المنصة وأفضل طريقة لاستخدامها، كذلك أطلقت شركة P2P في الهند منتجا جديدا Antilockdown للمساعدة على استحقاق الائتمان ووصول الشركات والأفراد لتلبية السيولة قصيرة الأجل.

– **الصين:** قامت **شركة خدمات الدفع الصينية** بفتح أكثر من 400 حساب للمستشفيات والمنظمات والمؤسسات الصحية لضمان العمل الطبي السلس وضمان جمع التبرعات.

– **المكسيك:** منصة **الإقراض الرقمي** وخدمة توصيل الطعام تتعاونان معا لتقديم تسهيلات إقراض للمطاعم في المكسيك.

– **أوروبا وشمال أمريكا:** جعلت هذه الدول من خدمات **التواصل المصرفي API** مفتوحة مجانا طيلة فترة جائحة كورونا.

(world bank group & cambridge centre for alternative finance, 2020)

إذن يمكن القول أن جائحة كورونا دفعت بالعديد من الدول إلى استحداث وابتكار منتجات جديدة للتكنولوجيا المالية، وذلك بهدف تقليل فرص الاحتكاك مع الوسائل الناقلة للفيروس.

4-3- تسريع تجربة إصدار العملات السيادية الرقمية:

أدت جائحة كورونا إلى إعادة النظر بشأن العملات السيادية الرقمية، وتقييم تأثيرها على التنمية الاقتصادية، حيث اتخذت بعض الدول قرارات بشأن تجريب العملات السيادية الرقمية، وإجراء مناقشات فعلية بين البنوك المركزية والمؤسسات المحلية ذات الصلة في القطاعين العام والخاص، حول طريقة تصميمها، وكيفية الاستفادة منها اقتصاديا، والتعامل مع مخاطرها على المستويين المحلي والإقليمي، ومن أبرز الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الشأن أثناء الجائحة ما يلي: (فاطمة لسبيتي، 2020، صفحة 06)

الصين: قرر البنك المركزي الصيني إصدار **العملة الرقمية السيادية الرنمينبي** أو **اليوان الرقمي الصيني**، وهو نسخة من العملة الصينية التقليدية، يتم إنتاجها عبر تقنية **البلوكتشين**، وقد

قامت الصين بتجربة اليوان الرقمي على الحدود بين هونغ كونغ ومدينة شنزن، وتقوم الصين أيضا بتطوير منصة لجعل هذه العملة الرقمية قابلة للتداول دوليا، حاليا تضم هذه المنصة الإمارات وتايلاند وبنك التسويات الدولية. (إيهاب الزلاقي، 2021)

السويد: في سنة 2020 أعلن ريكس بنك السويدي أنه بدأ باختبار عملة **الكرونة** الرقمية E-KRONA تمهيدا لجعلها أول عملة رقمية مشفرة تابعة لبنكها المركزي، وسيتم استخدام هذه العملة في محاكاة الأنشطة المصرفية اليومية مثل المدفوعات والودائع، المسحوبات عبر المحفظة الرقمية مثل تطبيق الهاتف. (العربية نت، 2020).

فرنسا وهولندا: أصدر بنك فرنسا دعوة لتقديم الطلبات لتطبيقات العملات السيادية الرقمية في التسويات البنكية، كما نشر بنك إنجلترا في مارس 2020 ورقة عن العملات السيادية الرقمية، بهدف بدء عملية الحوار والمناقشة مع كافة المؤسسات المعنية في القطاعين العام والخاص، والمجالين الأكاديمي والمالي، عن منافع وخاطر العملات السيادية الرقمية والتصميم المناسب لها، وذلك من خلال إتاحة المشاركة حتى 12 جويلية 2020، للإجابة عن 35 سؤالا مدرجا ضمن ثلاث محاور أساسية هي: تأثير العملات على المدفوعات المحلية، وتأثيرها على الاستقرار النقدي والمالي، ووظائف وضوابط العملات السيادية الرقمية، وأدوار القطاعين العام والخاص والشركات التكنولوجية. (فاطمة لسبيتي، 2020، الصفحات 6-7)

الولايات المتحدة الأمريكية: ناقش أعضاء الكونغرس الأمريكي في أبريل 2020 مشروع قانون يتيح للاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) استخدام محافظ رقمية مبنية على تكنولوجيا السجلات المركزية (**بلوك تشين**)، لإرسال الدفعات الشهرية مباشرة للمستحقين من الأسر والعمال، استبدال قيمة حساباتها لدى المؤسسات المالية التي يتم تشريعها من قبل المصرف. (فاطمة لسبيتي، 2020، صفحة 8)

5- تحديات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا:

في دراسة مشتركة بين مركز كامبريدج للتمويل البديل في كلية إدارة الأعمال في جامعة كامبريدج والبنك الدولي بعنوان **التقييم السريع للتنظيم العالمي للتكنولوجيا المالية**، تمت الإشارة إلى أن سوق التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا يواجه عدة مخاطر وتحديات أهمها:

مخاطر الأمن السيبراني، المخاطر التشغيلية، فضلا عن مخاطر **حماية المستهلك والاحتيال،** وفيما يلي نورد شرحا لهذه المخاطر: (world economic forum, 2020)

5-1- مخاطر الأمن السيبراني:

تعتبر تهديدات الأمن السيبراني من أهم وأصعب تحديات التكنولوجيا المالية في العصر الحالي، فوفقا لما نشرته **Immuniweb** السويسرية، وهي شركة عالمية مختصة بتقنيات لتطبيقات اختبار الأمان، فإن 98% من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية معرضة للهجمات الإلكترونية الرئيسية بما في ذلك الاحتيال، وهجمات أمان التطبيقات على الهاتف المحمول، وقد أشار البحث إلى أن 100% من شركات التكنولوجيا المالية لديها بعض مشكلات الأمان أو الخصوصية المرتبطة بتطبيقات الويب وواجهات برمجة المجالات والتطبيقات الفرعية، إذ تعد البرمجة النصية عبر المواقع (**XXS**) وعرض البيانات الحساسة والتكوين الخاطئ للأمان من نقاط الضعف الرئيسية في موقع الويب، وجميع تطبيقات الأجهزة المحمولة في التكنولوجيا المالية لديها ثغرة أمنية واحدة على الأقل.(طه الراوي، 2020)

5-2- حماية المستهلك من الاحتيال:

إن حماية المستهلكين ومستخدمي تطبيقات التكنولوجيا المالية تعد من أبرز التحديات في ظل جائحة كورونا، حيث أن محاولات الاحتيال المالي تمثل خطرا كبيرا **لأنها** تؤدي إلى زعزعة الثقة في التكنولوجيا المالية الرقمية، وفيما يلي بعض الأمثلة على عمليات الاحتيال المتعلقة بانتشار الفيروس. (مدونة البوابة، 2020)

* **التصيّد الاحتيالي**: الخداع عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية) الذي يتم بالهند والذي بموجبه يتم عرض اشتراك مجاني في "Netflix"على الأشخاص المقيمين بالمنازل أثناء فترة الإغلاق الكامل/الحظر، وذلك إذا قاموا بالنقر على رابط استقصاء ثم إعادة إرسال الرسالة إلى 10 مستخدمين لتطبيق "واتس آب."

* إرسال رسائل بريد إلكتروني ذات روابط مريبة بدعوى أنها من منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها.

6- الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- تشير البيانات الإحصائية المتوفرة عن الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية في النصف الأول من سنة 2021 إلى أن الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية ظل قويا ومرنا طيلة جائحة كورونا، وقد كانت سنة 2021 سنة انتعاش وازدهار بالنسبة لقطاع التكنولوجيا المالية،

- توضح نفس البيانات إلى أن قطاعات التكنولوجيا المالية استطاعت التكيف مع الظروف الجديدة التي فرضتها الجائحة واقتناص **الفرص**، وقد فتح الفيروس التاجي أفاقا جديدة للاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا المالية بما فيها تكنولوجيا الثروة، الأمن السيبراني، وأيضا قطاع العملات المشفرة والبلوكتشين، حيث شهد الاستثمار فيها نموا كبيرا خاصة خلال سنة 2021.

- تظهر الأرقام الإحصائية ارتفاع الاستثمار في قطاع التكنولوجيا التنظيمية وذلك بسبب اللوائح التنظيمية الخاصة بهذه الصناعة وزيادة الأنشطة المالية عبر الإنترنت بسبب الجائحة،

- رغم التأثيرات السلبية لجائحة كورونا إلا أن هذه الأخيرة كانت فرصة مثالية لقطاع التكنولوجيا المالية، من حيث ما يلي:

* تزايد عدد مستخدمي التطبيقات المالية خاصة في ظل إجراءات الحجر الصحي التي أدت إلى تجميد النشاط البنكي المباشر مع المتعاملين، والاقتصار على المعاملات الإلكترونية أو التي تتم عبر الهواتف الذكية،

* تم تطوير منتجات جديدة للتكنولوجيا المالية في العديد من الدول على غرار خدمة بريد باي الإلكترونية في الجزائر وخدمة أدفع إلكتروني أأمنلك في مصر.

* عززت الجائحة فكرة التحول إلى **عالم دون نقود ورقية**، وقد اتخذت بعض الدول قرارات بشأن تجريب العملات السيادية الرقمية، وإجراء مناقشات فعلية بين البنوك المركزية والمؤسسات المحلية ذات الصلة في القطاعين العام والخاص، حول طريقة تصميمها، وكيفية الاستفادة منها اقتصاديا.

- بالرغم من المكاسب والفرص الأنفة الذكر إلا أن قطاع التكنولوجيا المالية في ظل كورونا مازال يواجه عدة تحديات في مقدمتها الأمن السيبيراني، والتصيد الاحتيالي.

المراجع:

مؤسسة دبي للمستقبل. (2020). *الحياة بعد كوفيد 19، اتجاهات مستقبل التقنيات المالية*. تاريخ الاسترداد 18 07, 2021، من

Algerie poste. (2021). *service paiement mobil*. Consulté le 09 15, 2021, sur https://www.poste.dz/services/professional/Baridi_pay_pro.

http://uae/ar-ae/information-andservice/justice-safety-and-the-law/handling-the-covid-19-outbreak/life-post-covid-19.

KMPG. (2021, 10 12). *report by KMPG, august 2021 ,pulse of Fintech.* . Retrieved 10 15, 2021, from assets.kpmg/content/dam/kpmg.

world bank group & cambridge centre for alternative finance. (2020). *the global covid19 fintech market rapid assessement study report*. Retrieved 09 01, 2021, from http://www.weforum.org/reports.

world bank group and cambridge centre for alternative finance. (2020). *the global covid19 fintech market rapid assessement study report* . Retrieved 09 01, 2021, from http://www.weforum.org/reports.

world economic forum. (2020, 11 28). *covid 19 spurreda in fin tech. now regulators are catching up*. Consulté le 01 03, 2021, sur http://weforum.org/agenda/2020/10/covid-19-.

البنك المركزي لقطر. (28 03, 2020). *مصرف قطر المركزي يطلق نظام الدفع عبر الهاتف الجوال* . تاريخ الاسترداد 29 03, 2020، من http://ww.qcb.qa/arabic/news.

العربية نت. (23 02, 2020). *السويد اول عملة رقميةتابعة لبنك مركزي بالعالم*. تم الاسترداد من http://www.alarabiya.net/aswak/bank.

أيهاب الزلاقي. (27 05, 2021). *اليوان الرقمي، عملاق صيني في الطريق*. تاريخ الاسترداد 16 09, 2021، من http://www.alroeya.com.

بوابة اتحاد بنوك مصر. (11 05, 2020). *كيف يغير كورونا مستقبل صناعة التكنولوجيا المالية في مصر*. تاريخ الاسترداد 12 10, 2021، من http://www.febgate.com.

بوطريف الويزة ويونس شعيب .(2021) .واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة .*مجلة الإصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*.(2)5 ,

حياة بن حراث براهمي وأمين مخفي ومحمد بوقموم .(s.d.) .الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين دوافع الإنشاء وعوائق الاستدامة .*مجلة الأكاديمية العربية*.(23)

سامي مباركي وسامية مقعاش .(2021) .التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات النحول الرقمي وتداعيات جائحة كورونا .*مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*.(1)5 ,

طه الراوي. (02 10, 2020). *التقنية المالية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي*. تاريخ الاسترداد 10 10, 2021، من http://www.noonpost.com.

عباس, جيهان عبد السلام. (23 07, 2021). *أثر التكنولوجيا المالية على أداء الخدمات المالية والمصرفية في إفريقيا –دراسة حالة*. تاريخ الاسترداد 01 10, 2021، من http://pharostudies.com.

فاطمة لسبيتي. (2020). *تأثير أزمة كوفيد19 على العملات السيادية الرقمية والتكنولوجيا المالية*. تاريخ الاسترداد 16 10, 2021، من http://www.userinformatique/central-bank.

مدونة البوابة. (29 05, 2020). *تزايد النصب والاحتيال المالي مع انتشار فيروس كورونا في الدول النامية*. تاريخ الاسترداد 13 11, 2021، من:
https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/05/tzayd-alnsb-walahtyal-almaly-m-antshar-fyrws-kwrwna-fy-aldwl-alnamyt.

مركز التواصل والمعرفة المالية .(s.d.) .*التقنيات المالية*
. Consulté le 11 12, 2021, sur http://cfck.gov.sa.knowledgelibrary/reportlib.

مليكة بن علقمة ويوسف سائحي .(2018) .دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*.(02)

وسام شاهين .(28 05, 2020) .*ما بعد كوفيد 19كيف يبدو مستقبل التكنولوجيا المالية* Consulté le . 09 08, 2021

وسام شاهين. (28 05, 2020). *ما بعد كوفيد19 كيف يبدو مستقبل التكنولوجيا المالية*. تاريخ الاسترداد 08 09, 2021، من HTTP///TECHNOLOGYREVIEW.AE.

وكالة العين الإخبارية. (20 03, 2020). *خدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة في الإمارات العربية المتحدة (pay bay)*. تاريخ الاسترداد 1 11, 2021، من
http://al-aincom/article/paybay-launches-mobile-payment-servcice-uae.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص415-433

واقع إدارة علاقات الزبائن في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة تطبيقية في مجموعة من البنوك على مستوى ولاية بسكرة

The Reality of Customer Relationship Management in Algerian commercial banks:(An applied study in a group of banks in the state of biskra)

*أ. راضية مغزي لعرافي
Radia MeghaziL arafi
جامعة بسكرة- الجزائر
radia.meghazi@univ-biskra.dz

د.يسمينة قشاري
Yasmina Guechari
جامعة بسكرة- الجزائر
yasmina.guechari@univ-biskra.dz

د. بلال هري
Bilal Herri
جامعة جيجل- الجزائر
bilal_her26@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/14 تاريخ القبول: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات المبحوثين حول مستوى توفر إدارة علاقات الزبائن في البنوك التجارية محل الدراسة. ولتحقيق ذلك تم إعداد إستبانة وتوزيعها على جميع الموظفين الإداريين بالبنوك محل الدراسة. أُستخدم في تحليل البيانات عدة أساليب إحصائية من بينها: مقاييس الإحصاء الوصفي، إختبار T للعينة الواحدة ...إلخ.توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:مستوى توفر إدارة علاقات الزبائن بأبعادها المختلفة بالبنوك محل الدراسة جاء مرتفعا. وخلصت إلى عدة توصيات أهمها: يتوجب على البنوك أن تعزز وتطور من مستوى إهتمامها ببرامج تعزيز ولاء الزبائن، والسعي دائما إلى ترقية معارفها التسويقية.

الكلمات المفتاحية: إدارة علاقات الزبائن، المعرفة التسويقية، برامج تعزيز الولاء.

تصنيفJEL: M30؛ M31 ؛ M39

Abstract :

This study aimed to identify the respondents' perceptions about the level of availability of customer relationship management in the commercial banks under study. To achieve this, a questionnaire was prepared and distributed to all the administrative employees of the banks under study. Several statistical methodsin data analysiswere used including: descriptive statistics, single-sample T-test.... The study reached a number of results, most notably: The level of availability of customer relationship management in its various dimensions in the banks under study was high. The study concluded with several recommendations, the most important: Banks should enhance and develop their level of interest in enhancing customer loyalty programs, and strive continuously to upgrade their marketing knowledge.

Key words: Customer Relationship Management,Marketing Knowledge, Enhancing Loyalty Programs,

JEL classificationcodes:M30 ؛ M31؛ M39

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

إن المتتبع لمحيط مؤسساتنا اليوم يجد أنها تعيش في عالم شديد التغير والتطور والمنافسة، وهذا نظرا للتغير الدائم والسريع لحاجات ورغبات الزبائن، وبالتالي فالمؤسسة التي تريد البقاء في السوق عليها أن تتعرف على مختلف طلبات ورغبات الزبائن وتلبيتها في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة. إضافة إلى ذلك، فإن نجاح أي مؤسسة يعتمد بشكل أساسي على كيفية **إدارتها لعلاقاتها مع الزبائن**، والتي تقودها في النهاية إلى تحقيق زبائن مدى الحياة. وظهرت إدارة علاقات الزبائن حديثا كحل إستراتيجي لمشاكل الأعمال الحديثة، وهي مستندة على فلسفة أعمال بأن كل أنشطة الأعمال يجب أن تدور حول المستهلكين. إذ تغير جوهر الأعمال من التوجه نحو المنتج إلى التوجه نحو الزبون؛ والذي يعني التركيز على حاجات الزبائن بدلا من التركيز على خصائص المنتج، وهذا نظرا لاختلاف الزبائن في أهوائهم وأذواقهم وعاداتهم الشرائية (البكري و طالب، 2014: 2).

1.1. إشكالية البحث: يعتبر موضوع"إدارة علاقات الزبائن" من المواضيع الحيوية والحساسة في وقتنا الحالي، إذ أنه أصبح محل إشادة واهتمام مختلف قادة ومسيري المؤسسات البنكية، وذلك نظرا لأهميته والدور الكبير الذي يلعبنه في بقاء هذه المؤسسات وتطويرها، ومن ثم زيادة حصتها السوقية وتعزيز مركزها التنافسي. ومن هنا برزت إشكالية بحثنا هذا، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو واقع إدارة علاقات الزبائن بأبعادها المختلفة في البنوك التجارية محل الدراسة؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مستوى توفر إدارة علاقات الزبائن في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ما مستوى توفر التوجه بالعلاقة بالزبائن في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ما مستوى توفر المعرفة التسويقية في البنوك التجارية محل الدراسة.
- ما مستوى توفر برامج تعزيز الولاء في البنوك التجارية محل الدراسة.

2.1. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- تقديم إطار نظري يتم فيه شرح الإطار العام لإدارة علاقات الزبائن.
- الكشف عن الواقع الفعلي لإدارة علاقات الزبائن بالبنوك محل الدراسة.
- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تحسين وتعزيز إدارة علاقات الزبائن بالبنوك التجارية محل الدراسة.

3.1. أهداف البحث:نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على مستوى الإهتمام بإدارة علاقات الزبائن في البنوك محل الدراسة.

– التعرف على مستوى إهتمام البنوك التجارية محل الدراسة بالتوجه بالعلاقة بالزبائن.

–التعرف على مستوى إهتمام البنوك التجارية محل الدراسة بالمعرفة التسويقية.

–التعرف على مستوى إهتمام البنوك التجارية محل الدراسة ببرامج تعزيز الولاء.

4.1. فرضيات البحث:يقوم هذا البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

"**وجود مستوى مرتفع من تطبيق نظام إدارة علاقات الزبائن بالبنوك التجارية محل الدراسة**".

ويندرج ضمن هذه الفرضية ثلاثة فرضيات فرعية:

– "وجود مستوى مرتفع من تطبيق **نظام التوجه بالعلاقة بالزبائن** في البنوك التجارية محل الدراسة".

– "وجود مستوى مرتفع من تطبيق **نظام المعرفة التسويقية** في البنوك التجارية محل الدراسة".

– "وجود مستوى مرتفع من تطبيق **برامج تعزيز الولاء** في البنوك التجارية محل الدراسة".

5.1.منهج البحث: المنهج هو الطريقة التي توصلنا إلى الحقيقة العلمية استنادا إلى قواعد يهتدي بها الفكر، إضافة إلى ذلك فهو الخيط غير المرئي الذي يشد البحث من بدايته حتى النهاية قصد الوصول إلى نتائج معينة. وعليه كان لزاما علينا أن نختار منهج يمتاز بالنظرة الشمولية ومنها اعتماد أساليب متعددة لجمع البيانات والمعلومات كالإستبانة والملاحظة الشخصية والمقابلات المتعددة والمختلفة والاطلاع على النشرات والتقارير الدورية للمؤسسة محل الدراسة. لذا استقر الرأي على تبني المنهج الوصفي التحليلي، الذي نراه ملما بما ذكرناه سابقا، والذي يمكن من خلاله جمع البيانات وتبويبها وتحليلها وتفسيرها. وعلى هذا الأساس فقد تم استخدام أسلوبين رئيسين في جمع البيانات والمعلومات هما: الأسلوب الوصفي، والأسلوب المسحي التحليلي(عجام، 2007: 21). حيث أن:

– **الأسلوب الوصفي**: من خلاله تم جمع البيانات الثانوية للبحث وذلك بالاعتماد على العديد من الكتب والدوريات والرسائل الجامعية بغية توضيح المتغيرات محل الدراسة.

–**الأسلوب التحليلي**: من خلاله تم جمع البيانات الأولية للبحث وذلك بتوزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة البحث والبالغ عددهم (44) موظف وموظفة، وهذا بهدف معرفة تصوراتهم أو اتجاهاتهم حول محاور البحث.

6.1. مجتمع وعينة البحث:تكون المجمع المستهدف في دراستنا هاته من جميع الموظفين الإداريين بالبنوك التجارية التالية: "بنك السلام (AL SALAM BANK)، بنك الخليج الجزائر (AGB)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)" والبالغ عددهم (60)، وقمنا بحصر شامل لجميع مفردات هذا المجتمع (أي أن عينة البحث شملت مجتمع البحث بأكمله). حيث قمنا بتوزيع الإستبانات عليهم جميعا وذلك من خلال عدة زيارات ميدانية، وتم إسترجاع (44) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

7.1.أداة البحث، صدقها وثباتها: من أجل تحقيق أهداف البحث وإختبار فرضياته، ومعرفة مستوى إدارة علاقات الزبائن بالبنوك محل الدراسة. قمنا بإعداد **استبانة كأداة رئيسية** لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة، وهذا بناء على دراسة:"**الشرايعة، وائل محمود،** (2010). **أثر إدارة علاقات الزبائن على أداء فنادق فئة الخمس والأربع نجوم في مدينة عمان، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن)**"، حيث إعتمدت الأبعاد التالية لإدارة علاقات الزبائن: **التوجه بالعلاقة بالزبائن، المعرفة التسويقية، برامج تعزيز الولاء.** تكونت الاستبانة من **قسمين؛** الأول تضمن البيانات الشخصية والوظيفية للموظفين الإداريين وهي: "الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة، والتحكم في أجهزة الحاسوب". أما القسم الثاني خُصص لدراسة متغير **إدارة علاقات الزبائن** وإشتمل على (26)عبارة موزعة على ثلاثة أبعاد: "التوجه بالعلاقة بالزبائن، المعرفة التسويقية، وبرامج تعزيز الولاء".

– صدق أداة البحث: يقصد بصدق الأداة قدرة الإستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها. وللتحقق من ذلك إعتمدنا على: "**صدق المحكمين**" بغية قياس صدق محتوى الأداة حيث قمنا بعرضها على مجموعة من الخبراء بقسمي العلوم التجارية وعلوم التسيير لمعرفة رأيهم حول الأبعاد وعبارات قياسها، إذ أخذنا بكافة ملاحظاتهم وإقتراحاتهم وأجرينا التعديلات المطلوبة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى إعتمدنا على **صدق المحك،** حيثتم حساب معامل هذا الصدق من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات **"ألفـا كرونبـاخ"**، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1)،إذ نجد أن معامل الصدق الكلي لأداة البحث بلغ (0.932)وهو معامل مرتفع جدا ومناسب

لأغراض وأهداف هذا البحث، وبهذا يمكننا القول أن جميع عبارات أداة البحث هي صادقة لما وضعت لقياسه.

– ثبات الأداة: ويقصد بها مدى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متقاربة لو كُرر البحث في ظروف متشابهة باستخدام الأداة نفسها. وفي هذا البحث تم قياس ثبات أداة البحث باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Coefficient Alpha Cronbach's)، الذي يُحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى (0.60) فأكثر، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول(1): نتائج معامل الثبات والصدق

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات "ألفا كرونباخ"	معامل الصدق
إدارة علاقات الزبائن	26	0.869	0.932

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 17

يتضح من خلال هذا الجدول أن معامل الثبات الكلي لأداة البحث بلغ(0.869)وهو معامل مرتفع جدا ومناسب لأغراض البحث، وبهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة البحث، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج.

2.ماهيةإدارة علاقات الزبائن

1.2. مفهوم إدارة علاقات الزبائن (Customer Relationship Management: CRM)

يعود تاريخ نشأة مصطلح إدارة علاقات الزبائن إلى عصر ما قبل الصناعة نتيجة التفاعل بين المزارعين وزبائنهم، ففي القرن الثامن عشر الذي سمي بعصر الثورة الصناعية كانت الآلة وما يرتبط بها من سعي المؤسسات في ذلك الوقت لإنتاج منتجات متميزة في خصائصها بأدنى تكلفة، كل ذلك كان بسبب تركيز رؤية المؤسسة على النظام التشغيلي وإعطاءه الأولوية القصوى في عملها؛ وهذا ما يسمى بإستراتيجية دفع التكنولوجيا. وفي نهاية القرن العشرين والتحول إلى اقتصاديات المعرفة واحتدام المنافسة بين المؤسسات تحولت الرؤية إلى الزبون، إذ أصبح هدفها الأساسي هو كيفية الوصول إليه وإقامة علاقات تفاعلية قوية معه وهذا بتحديد حاجاته ورغباته أولا، ثم تقوم المؤسسة بالعمل على إشباع تلك الحاجات والرغبات من خلال ترجمتها إلى منتجات جديدة أو مطورة. ومن هنا أصبح التنافس بين المؤسسات يقوم على أساس تلبية هذه الحاجات والرغبات بشكل أفضل. وفي نهاية هذه المرحلة المبكرة كان على المؤسسة أن تتبع الزبون وهذا ما يسمى بإستراتيجية السحب (Market Pull Strategy) وإن هذا التطور الكبير بالمفاهيم الجديدة

التي أصبحت أساس الترابط الفعال والعلاقات القوية مع الزبون بهدف الحصول على رضاه وكسب ولائه وتحقيق قيمة له بعد أن تحول الزبون من كونه خصما لثقافة المؤسسة القائمة على الربح أو الخسارة إلى شريك (الشرايعة، 2010: 16-17).

فإدارة علاقات الزبائن حسب (Kotler, 2014) هي عملية جمع معلومات مفصلة ودقيقة والتي تتعلق بكل زبون على حدة، وكذلك إدارة كل لحظات الإتصال مع الزبائن بدقة عالية بغية الإحتفاظ بولاء الزبائن للمؤسسة، لذلك تسعى المؤسسات إلى الحفاظ على زبائنها لأنها أدركت أنهم رأس مال حقيقي (ناظر، 2017: 28).

وعرفها (Janjicek, 2004) على أنها الفلسفة التي تضع الزبائن في نقطة تصميم المنتجات من أجل توجيه موارد وجهود المؤسسة لتقديم أفضل الخدمات وتعزيز ولاء الزبائن لها (الشبيل، 2012: 16).

وبرأي (Lamb, 2001)إدارة علاقات الزبائن هي فلسفة تستند إلى مجموعة الأدوات (Tools)والعمليات (Processes) والتقنيات (Technologies)التي تساعد المؤسسات بجذب الزبون ذو القيمة العالية واستباقه وتطويره. ركز هذا التحديد لإدارة علاقات الزبائن على جانبين أساسيين عن الزبون هما الزبون ذو القيمة العالية مقابل الزبون ذي القيمة المنخفضة وعن دورة حياة الزبون من الدخول إلى العلاقة والمغادرة (إسحق، 2013: 49-88).

أما (Goodhue, 2002)فعرف إدارة علاقات الزبائن على أنها عبارة عن برامج يتم تطبيقها لمساعدة المؤسسات على تحسين الإتصالات مع الزبائن والموردين بإستخدام مراكز الإتصالات، ومندوبي المبيعات، أو الموزعين، أو فروع المؤسسة، أو البريد الإلكتروني بهدف جذب الزبائن والإحتفاظ بهم، وزيادة مبيعات المؤسسات. فيما رأى (Kamakura, 2005)بأنها عملية منظمة لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالزبائن، بهدف تعظيم القيمة التي تقدمها المؤسسة إليهم، من خلال قيامها باستغلال هذه المعلومات في تصميم إستراتيجيات تهدف إلى تلبية متطلبات الزبائن وتحقيق أهدافهم، مما يزيد من ولائهم، ومن تكلفة تحولهم إلى مؤسسات أخرى منافسة، كما يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة (السعدني، 2012: 10-11).

إضافة إلى ذلك، فإن إدارة علاقات الزبائن هي مدخل مميز يقود إلى تحقيق رضا الزبائن وينظر إلى الزبون على أنه ملك (The Customer is King or Queen) ليمكنه ويحثه على دخول

المؤسسة من خلال الإبداعات والإبتكارات المعروضة له والتي تجعله سعيد بتلبية المؤسسة لاحتياجاته ورغباته (الشاوي، 2010: 80-118).

انطلاقا مما سبق، يتضح لنا جليا أن إدارة علاقات الزبائن هي عبارة عن فلسفة تسويقية تهدف أساسا إلى معرفة حاجات ورغبات الزبائن المختلفة وتلبيتها بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب بغية تحقيق رضاهم وولائهم.

2.2.أهمية إدارة علاقات الزبائن

إدارة علاقات الزبائن لها أهمية كبيرة في مختلف المؤسسات، والمؤسسة التي تتبنى هذا المنهج يكون لديها القابلية في تحقيق الميزات التالية (المطيري، 2010: 27-28):

أ- زيادة الإحتفاظ بالزبون بالإستناد إلى تعزيز الرضا كنتيجة للإستجابة العالية.

ب- تحديد الزبائن الأكثر ربحية ومعاملتهم وفقا لقاعدة (20-80) أي (20%) من الزبائن يولدون (80%) من إيرادات المؤسسة، وعليه لابد أن يتلقوا معاملة خاصة.

ج- تقليل تكاليف التسويق بواسطة تطوير حملات مؤثرة ومستهدفة.

د- عرض منتجات إضافية في القنوات للمبيعات المناسبة (البيع المتعدد والإضافي) وزيادة البيع وتشجيع الزبائن على شراء الصنف الأغلى ثمنا من المنتوج نفسه.

هـ- تحقيق عائد عال على الإستثمار عن طريق زيادة الأرباح نسبة إلى مجموع المبيعات وتنظيم دورة المبيعات التي يديرها تدفق العمل بين الأقسام، ومحاولة التخلص من الوظائف الزائدة من خلال مركزية النشاطات.

و- التركيز على الإتصالات السابقة مع الزبائن الآخرين لأغراض التفاعل الحالي.

ز- التنبؤ بالمبيعات المستقبلية وتخطيط النشاط والتسويق والخدمات المترافقة المستندة على تحليل الأداء السابق.

3.2. أهداف إدارة علاقات الزبائن

تسعى المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال إدارة علاقات الزبائن وهذه الأهداف تتمثل في: رضا الزبون، ولاء الزبون، قيمة الزبون، وفيما يلي شرح مختصر لكل هدف؛

أ- رضا الزبون: وهو ذلك الشعور الذي يوحي للزبون السرور أو عدم السرور الذي ينتج عند قيامه بمقارنة مستوى أداء المنتج الملاحظ مع التوقعات التي يحملها الزبون عن ذلك المنتج. وعلى العموم فإن تحقيق رضا الزبون يتم وفق الخطوات التالية (ناظر، 2017: 34-36):

– **فهم حاجات الزبائن:** يُعد فهم الزبون والإلمام بحاجاته ورغباته من أكثر الأمور أهمية بالنسبة للمؤسسات، حيث يتيح الإتصال الدائم بالزبائن الحاليين أو المحتملين المجال أمام هذه المؤسسات لمعرفة العوامل التي تحدد السلوك الشرائي للزبائن.

– **التغذية المرتدة للزبون:** وهي الطرق أو الأساليب المتبعة لمعرفة آراء الزبائن عن المنتجات التي تقدمها المؤسسات، وذلك لمعرفة مدى تلبية هذه المنتجات لتوقعاتهم.

– **لقياس المستمر:** الخطوة الأخيرة لتحقيق الرضا تتمثل بقيام المؤسسة بإنشاء برنامج خاص لقياس رضا الزبون كنظام الذي يقدم إجراءا لتتبع رضا الزبون طوال الوقت بدلا من معرفة مدى تحسين أداء المؤسسة في وقت معين.

ب– ولاء الزبون: يُعد ولاء الزبون ركنا مهما من أركان النجاح لأية مؤسسة، إذ تعد عملية الإحتفاظ بالزبون من الأمور الصعبة جدا بسبب التغيرات الحاصلة في سيكولوجية الزبائن وسلوكهم. كما يُعد الولاء تغيرا سلوكيا يمثل حالة غير ملموسة، ولا يمكن تحديد أبعادها بشكل مادي، إذ يستدل عليها من خلال بعض الممارسات والظواهر، والتي تتمثل بتوجه الزبون الإيجابي والفعال نحو مؤسسة أو علامة ما والإخلاص لها والإنشداد نحوها.

فلن تنشأ علاقة تفاعل بين المؤسسة والزبون إن لم يكن هنالك سعي من الطرف الأول لتحقيق رضا الطرف الآخر، فكلاهما يقدم قيمة تحقق رغبة بعضيهما؛ فالزبون يبحث عن المنتج الذي يحقق له أكبر إشباع ممكن، والمؤسسة تبحث عن الخصائص والمواصفات التي تضيفها لهذا المنتج الذي يبحث عنه الزبون مما يجعله مستعدا لدفع تكلفة أعلى من السعر المحدد، فعندما يزداد حجم الرضا يزداد توطيد العلاقة وتزداد متانتها؛ إذ أن زيادة رضا الزبون يكسبه الثقة في التعامل مع المؤسسة ومن ثم يتولد لديه الولاء الذي بموجبه يصبح شريكا في المؤسسة. وينمو الولاء عبر الوقت بشكل اعتيادي من خلال تجارب الزبائن وخبرتهم الإيجابية في السوق مع المنتجات المفضلة لديهم أو الأفضل مما يتوقعون، وبواسطة الدعم الإيجابي الذي يقدمه رجال التسويق بعد عملية الشراء أيضا (إسحق، 2013: 49-88).

ج– قيمة الزبون: تمثل القيمة ما يحصل عليه الزبون نتيجة عملية التبادل مقابل السعر الذي يدفعه؛ وبالتالي فهي عبارة عن إجمالي المنفعة مطروحا منها التكاليف التي يتحملها الزبون عند اتخاذه لقرار الشراء.

إضافة إلى ذلك، فالمفتاح الأساسي لبناء علاقات دائمة مع الزبائن هو إنتاج قيمة ورضا ممتازين للزبون. فمن الأكثر ترجيحا أن يكون الزبائن الراضين زبائن لهم ولاء، ويُعطوا المؤسسة حصة أكبر في أعمالها. وهذا يعني أن عملية جذب الزبائن والحفاظ عليهم مهمة شاقة، فعادة يواجه الزبائن تشكيلة هائلة من المنتجات والخدمات ليختاروا منها، فيشتري الزبون من المؤسسة التي تقدم أعلى قيمة مدركة للزبون (جثير، 2013: 367-391).

3.مستويات إدارة علاقات الزبائن:

تتم إدارة العلاقة مع الزبائن في ثلاث مستويات مختلفة وهي(التميمي، 2010: 25-26):

أ- الإدارة الإستراتيجية للعلاقة مع الزبائن: يتم في هذا المستوى التركيز على تطوير ثقافة المؤسسة لتصبح موجهة نحو الزبون وتسعى إلى إكتساب والحفاظ على الزبائن المربحين من خلال خلق وتوصيل القيمة بطريقة أفضل من المنافسين. هذه الثقافة تنعكس بشكل مباشر في السلوك القيادي للمؤسسة بحيث تصبح كافة البرامج الرسمية والاستراتيجية مبنية ومصممة باتجاه إرضاء الزبائن وبناء علاقات طويلة الأمد معهم بهدف الحصول على ولائهم.

ب- الإدارة العملياتية للعلاقة مع الزبائن: يتم في هذا المستوى التركيز على أتمتة نقاط الالتقاء المباشر مع الزبائن مثل إستخدام برمجيات الحاسوب في وظائف التسويق، البيع، الإهتمام بالزبائن ودعم الخدمات، والتواصل إلكترونيا مع الزبائن عن طريق صفحات الإنترنت والإيميل والرسائل القصيرة إذ أن التطبيقات التكنولوجية تمكن مستخدميها من التحري واستكشاف المعلومات الخاصة بالزبائن من أجل تطوير عروض الإتصال المناسبة لكل فئة مستهدفة، أيضا عمليات البيع الناجحة مبنية على أساس المعلومات الصحيحة عن الزبائن المقدمة لمندوب المبيعات المناسب وفي الوقت المحدد. كما أن برامج الحاسوب تساعد في تطوير وتحسين أداء خدمات الزبائن؛ حيث أنها توفر معلومات مهمة عن الزبون والتي تسهل عملية التواصل ما بين الموظف والزبون مما يؤدي إلى التقليل من النفقات وزيادة الرضا لدى الزبون.

ج- الإدارة التحليلية للعلاقة مع الزبائن: في هذا المستوى إدارة العلاقة مع الزبائن تهتم بشكل مطلق بجمع المعلومات عن الزبائن بهدف تعزيز القيمة لكل من الزبون والمؤسسة. يمكن الحصول على المعلومات عن الزبون من عدة مصادر؛ المصادر الداخلية للمؤسسة وذلك من خلال الرجوع إلى التاريخ الشرائي للزبون، البيانات التسويقية وبيانات الخدمات الخاصة به. ويمكن إستخدام

المصادر الخارجية للمعلومات مثل المعلومات الديموغرافية عنه وتحليل نمط العيش لديه، كذلك يمكن الحصول على بعض المعلومات من المنافسين.

من وجهة نظر الزبون، الإدارة التحليلية للعلاقة توفر له خدمات توصيل أفضل، علاقة شخصية، حلول فعالة للمشاكل التي تواجهه، كل هذه الأمور تعزز الرضا لدى الزبون. ومن وجهة نظر المؤسسة فإن الإدارة التحليلية للعلاقة مع الزبون تقوي تصميم البرامج البيعية لديها، وتزيد الفعالية في برامج إكتساب الزبائن والحفاظ عليهم.

4. أبعاد إدارة علاقات الزبائن:

لإدارة علاقات الزبائن أبعاد كثيرة أبرزها (الشرايعة، 2010: 21-35):

أ-التوجه بالعلاقة بالزبائن: يُشير إلى قدرة المؤسسة على تفهم ومعرفة حاجات الزبائن المستهدفين ورغباتهم وكذلك خصائصهم والعوامل المؤثرة في قراراتهم وسلوكياتهم الشرائية.

أيضا التوجه بالعلاقة بالزبائن لا يتضمن فقط التعرف على سلسلة القيمة لزبائن المؤسسات، بل إيجاد أعلى قيمة للزبائن من خلال طريقتين؛ زيادة المنافع والفوائد للزبون مقارنة بالتكلفة التي يتحملها، أو تقليل تكلفة الزبون مقارنة بالمنافع التي يحصل عليها.

كذلك فإن التوجه بالعلاقة بالزبائن يشمل كافة الأنشطة التي تتضمن الحصول على معلومات عن الزبائن في السوق المستهدف ونشرها في كافة قطاعات الأعمال، وهذا ما يساعد على زيادة إمكانية توليد قيمة عالية للزبائن، والحصول على المعلومات التي تطور معرفتهم.

ب- المعرفة التسويقية: يمكن اعتبار المعرفة التسويقية على أنها مهارات تعلم المؤسسة فن إكتساب المعرفة عن الزبائن وتوليدها وتحويلها والإحتفاظ بها، فضلا عن مناقلة تلك المعرفة في سبيل تطوير الأداء أو الإبداع في المنتجات والخدمات. كما يمكن إعتبارها بأنها المرشد المنضبط لتمييز المعرفة التسويقية وترويجها بين الأفراد لتطوير المعرفة الحالية وخلق معرفة تسويقية جديدة واستخدامها لتطوير الممارسات والتطبيقات في المجال التسويقي المتعدد الإتجاهات. فهي بذلك تمثل في حقيقتها ممارسة ومعالجة للمعرفة، شأنها في ذلك شأن أية أعمال أخرى في المؤسسة يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وفي مقدمتها العوائد الربحية. فضلا عن كونها ذات نفع خاص للنشاط التسويقي من خلال مساعدة رجال التسويق في معرفة إستراتيجيات المنافسين التسويقية، وخلق الإمكانيات المناسبة للتكييف معها. وتتميز هذه المعرفة باستخدام قاعدة البيانات الخاصة بالزبائن والتي تمثل في حقيقتها المعرفة الحالية باتجاه تطوير المنتجات

والخدمات وتنويعها بشكل مربح ومتكامل ومتزامن مع الإستراتيجيات التسويقية الموضوعة من قبل إدارة المؤسسة لتكوين معرفة تسويقية جديدة. وعندئذ يصبح من الممكن أن تحقق المؤسسة ميزتها التنافسية من خلال المعرفة بالسلوك الشرائي للمستهلك عبر اختياره للمنتج المحدد، والعلامة التجارية ودرجة الولاء التي يكون بها تجاه منتجات وخدمات المؤسسة.

ج– برامج تعزيز ولاء الزبائن: لقد استخلص Dowling & Uncles (1997) أنواعا مختلفة من برامج الولاء التي تؤدي إلى تعريف مبادئ عمل برامج الولاء، وتتضمن هذه البرامج ما يلي:

– التقييم: تزويد الزبائن بمنتجات وخدمات أكثر مما يتوقعون.

– المكافأة: إعطاء مكافآت للزبائن من غير منتجات وخدمات المؤسسة.

– الشراكة: ترك الزبائن يختارون المكافأة من مؤسسات أخرى محتملة.

– الخصومات: دفع المال أو إهداء بعض السلع للزبائن عندما يقومون بالشراء أكثر.

– التعاون: تكوين علاقات دائمة وطويلة الأمد مع الزبائن بناء على أساس المنفعة المتبادلة.

– الائتلاف: التعاون مع مؤسسات أخرى بغية تبادل المعلومات المتعلقة بالزبائن والسعي للحصول على زبائن جدد محتملين.

5. العوامل المؤثرة في إدارة علاقات الزبائن

اقترح رولاند (Roland) وجود أربعة ركائز أساسية داعمة ومساندة لإدارة علاقات الزبائن، والتي يمكن تسميتها بالعوامل المؤثرة عليها، وتشمل ما يلي (الطائي والعبادي، 2009: 156-157):

أ– الإستراتيجية: وتعني النظرة الشمولية لرؤيا وتوجهات إدارة المؤسسة نحو إيجاد قيمة للزبون من خلال التعرف على الزبائن والأسواق معا، من ناحية ربط وتكامل البيانات المتعلقة بالزبون وحسب القطاعات السوقية المستهدفة، ومن ثم القيام بتحليلها للوصول إلى مجموعة من البدائل المتضمنة تقديم مزيج تسويقي إبداعي واختيار البديل الأفضل على أساس تحقيقه للقيمة المدركة من قبل الزبون.

ب– التكنولوجيا: تشمل إستعمال أنظمة تكنولوجية حديثة ومتكاملة في المؤسسة شرط أن يتم الأخذ بعين الإعتبار فهم واستيعاب مدركات الزبائن والعاملين لتلك التكنولوجيات من خلال اختبار هذه الأنظمة قبل شرائها من قبل مسؤولي التقنية في المؤسسة، فضلا عن قيام المؤسسة بتدريب العاملين عليها ليتسنى لهم التعرف عليها وتطبيقها بسهولة في حالة استيعابها. وهذا يحدث

في المؤسسات المبدعة التي تعتبر جميع الأطراف الداخلة في العملية التسويقية هم شركاء لها بما فيهم الزبائن والعاملين، لأن هذا يساعدها على الإحتفاظ بزبائنها الحاليين لفترة أطول.

ج– ثقافة المؤسسة: وتتمثل بالقيم والعادات والتقاليد التي تؤمن بها المؤسسة، إذ تلعب دور مهم في توطيد العلاقة مع المستفيدين والأطراف المتعاملة معها سواء في الداخل أو من الخارج لدعم الزبون وإيجاد قيمة له. وبما أن الإبداع هو تغيير، فيجب على المؤسسة إدارته بالشكل الذي يؤمن لها التميز والتفوق على الآخرين، ودعم المبدعين من خلال تقديم جوائز تحفيزية لهم لغرض تشجيعهم على تقديم المزيد من الأفكار الإبداعية بما ينسجم وثقافة المؤسسة.

د– هياكل وعمليات المؤسسة: وتشتمل على جميع الهياكل التنظيمية التي تعتمدها المؤسسة والعمليات الوظيفية التي تؤديها وخاصة في مجال الإبداع بالمزيج التسويقي والموجه نحو الزبون، والمتضمن تقديم منتوج إبداعي يجد قيمة له. وفي حالة كونه متبنيا للمنتج الإبداعي أو مبدعا، سيحقق الربح للمؤسسة.

6. عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

1.6.تحليل محاور البحث

في هذا العنصر سوف نقوم بتحليل محاور البحث بغية الإجابة على تساؤلاته، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس ليكارت "1–5") لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الاستبانة المتعلقة بمحور: "**إدارة علاقات الزبائن**"، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة وعن كل بُعد ما يلي:من (1- 2.33) دالا على مستوى "منخفض" من القبول أو التوفر، ومن(2.34- 3.67)دالا على مستوى "متوسط"، ومن(3.68 - 5)دالا على مستوى "مرتفع". ويُظهر الجدول الموالي تلك النتائج وهذا للإجابة على التساؤل التالي:

ما مستوى توفر إدارة علاقات الزبائن بالبنوك التجارية محل الدراسة؟

يجب دراسة وتحليل النتائج الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول (2)الإتجاه العام لإجابات أفراد عينة البحث عن متغير إدارة علاقات الزبائن بأبعاده المختلفة

الرقم	أبعاد إدارة علاقات الزبائن وعبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
	أولا: التوجه بالعلاقة بالزبائن	**4.04**	**0.411**	**3**	**مرتفع**
1	في البنك الذي أعمل فيه يُعد الإحتفاظ بالزبائن في قمة الأولويات.	4.41	**0.497**	2	مرتفع
2	تشجع الإدارة العليا العاملين على الاهتمام بالعلاقة مع الزبائن.	4.48	**0.590**	1	مرتفع
3	تُعد بناء العلاقة مع الزبائن في بنكنا من الموجودات ذات القيمة العالية.	4.05	**0.834**	5	مرتفع
4	تؤكد الإدارة العليا للبنك على أهمية بناء العلاقات مع الزبائن.	4.41	**0.542**	3	مرتفع
5	عند تصميم إدارة البنك لعملياته يتم التركيز على حاجات الزبائن بشكل رئيسي.	3.75	**0.811**	7	مرتفع
6	يتم منح الحوافز والمكافآت للعاملين في البنك بالإستناد إلى قياس رضا الزبائن.	3.41	**1.263**	9	متوسط
7	المعيار الرئيسي لتقييم عملية الإتصال بين العاملين وزبائننا يتمثل في جودة العلاقة مع الزبائن.	4.00	**0.647**	6	مرتفع
8	يتم تصميم العمليات الداخلية لتعزيز جودة العلاقة والتفاعل مع الزبائن.	3.73	**0.660**	8	مرتفع
9	في البنك يتم تنسيق النشاطات الوظيفية المختلفة لتعزيز جودة خدمة الزبائن.	4.20	**0.795**	4	مرتفع
	ثانيا: المعرفة التسويقية	**4.18**	**0.346**	**2**	**مرتفع**
10	إكتساب المعرفة التسويقية يساعد إدارة البنك على إدراك العوامل المهمة في إدارة علاقات الزبائن ومعرفتها.	3.95	**0.645**	5	مرتفع
11	إكتساب المعرفة التسويقية يمكن البنك من السيطرة على العوامل المرتبطة بإدارة علاقات الزبائن.	4.39	**0.579**	1	مرتفع
12	إكتساب المعرفة التسويقية يمكن إدارة البنك من معرفة الأسلوب المثالي في إدارة علاقات الزبائن.	4.16	**0.428**	4	مرتفع
13	إكتساب المعرفة التسويقية يمكن إدارة البنك من التفكير بحلول شاملة لمشكلات الزبائن.	4.23	0.677	2	مرتفع

14	إكتساب المعرفة التسويقية يمكن إدارة البنك من تحديد أسباب فقدان الزبائن الحاليين.	4.20	0.594	3	مرتفع
ثالثا: برامج تعزيز الولاء		**4.27**	**0.428**	**1**	**مرتفع**
15	تؤكد برامج تعزيز ولاء الزبائن في البنك تحقيق رضاهم.	4.05	0.746	12	مرتفع
16	تعمل برامج تعزيز ولاء الزبائن على بناء سمعة جيدة للبنك.	4.45	0.730	1	مرتفع
17	تعمل برامج تعزيز ولاء الزبائن على تعزيز الحصة السوقية للبنك.	4.14	0.765	10	مرتفع
18	تساعد برامج تعزيز ولاء الزبائن في البنك على إكتساب زبائن جدد.	4.41	0.658	3	مرتفع
19	تساعد برامج تعزيز ولاء الزبائن في البنك على بناء علاقات جيدة معهم.	4.36	0.685	6	مرتفع
20	تعمل برامج تعزيز ولاء الزبائن عل بتقوية المركز التنافسي للبنك.	4.41	0.757	4	مرتفع
21	تدفع برامج تعزيز ولاء الزبائن البنك لتقديم خدمات جيدة.	4.16	0.645	9	مرتفع
22	تساعدبرامج ولاء الزبائن في البنك على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.	4.25	0.811	7	مرتفع
23	تساعد برامج ولاء الزبائن على تحقيق توقعاتهم.	4.18	0.657	8	مرتفع
24	تساعد برامج ولاء الزبائن على تقليل فقدان البنك لزبائنه.	4.39	0.689	5	مرتفع
25	برامج ولاء الزبائن تمكن البنك من حل شكاوي الزبائن.	4.05	0.680	11	مرتفع
26	تساعد برامج ولاء الزبائن على تشكيل انطباع جيد عن خدمات البنك.	4.43	0.625	2	مرتفع
إدارة علاقات الزبائن بشكل عام		**4.17**	**0.344**	/	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V 17

يتضح من خلال الجدول (2) أن:

1- بُعد "**برامج تعزيز الولاء**": جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (4.27)بانحراف معياري (0.428)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يُشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**. كما نلاحظ من

متوسط إجابات المبحوثين على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا مرتفعا أيضا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (4.05-4.45) بانحرافات معيارية محصورة بين (0.625- 0.811). تبين هذه النتيجة أن برامج تعزيز ولاء الزبائن التي تعتمدها البنوك محل الدراسة تمكنها من تقديم خدمات جيدة للزبائن تحقق جميع توقعاتهم، وتساعد في بناء علاقات جيدة معهم طويلة الأمد، هذا بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية للبنوك وتعزيز مركزها التنافسي.

2- بُعد "**المعرفة التسويقية**": جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث، حيث بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (4.18) بإنحراف معياري (0.346)،ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يُشير إلى نسبة قبول **مرتفعة**. والشيء الملاحظ أيضا من متوسط إجابات أفراد عينة البحث على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا مرتفعا، إذ تراوحت المتوسطات ما بين (3.95-4.39)بإنحرافات معيارية محصورة بين (0.428- 0.677). وتبين هذه النتيجة أن المعرفة التسويقية تمكن البنوك محل الدراسة من السيطرة على العوامل المرتبطة بإدارة علاقات الزبائن والتفكير في حلول شاملة للمشاكل التي تواجه الزبائن، وتحديد أسباب فقدان الزبائن الحاليين.

3- بُعد "**التوجه بالعلاقة بالزبائن**": جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث، حيث بلغ الوسط الحسابي للإجابات عن هذا البُعد (4.04) بإنحراف معياري (0.411)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البُعد يُشير إلى نسبة **قبول مرتفعة**. ونلاحظ أيضا من متوسط إجابات أفراد عينة البحث على عبارات هذا البُعد أنها تشكل قبولا مرتفعا، إذ تراوحت المتوسطات ما بين (3.41-4.48) بإنحرافات معيارية محصورة بين (0.497- 1.263). وتبين هذه النتيجة أن إدارة البنوك محل الدراسة تشجع موظفيها على الإهتمام بالعلاقة مع الزبائن، إذ يعتبر الإهتمام بهم في قمة الأولويات ويتم تنسيق النشاطات الوظيفية المختلفة لتعزيز جودة خدمة الزبائن، هذا بالإضافة إلى أنه يتم تصميم العمليات الداخلية في البنوك بالشكل الذي يساهم في تعزيز جودة العلاقة والتفاعل مع الزبائن.

بناء على ما تقدم، نستنتج أن مستوى توفر إدارة علاقات الزبائن بالبنوك التجارية محل الدراسة جاء مرتفعا وفقا لمقياس الدراسة، وذلك بدلالة إرتفاع الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن متغير إدارة علاقات الزبائن كمجموعة البالغ (4.17) بإنحراف معياري (0.344). ومن هنا يتوجب على إدارة البنوك محل الدراسة أن تحافظ وتطور من مستوى إهتمامها ببرامج تعزيز ولاء الزبائن، وأن تسعى دائما إلى ترقية معارفها التسويقية، وأن تطور سياساتها نحو التوجه بالعلاقة بالزبائن.

2.6.إختبار الفرضيات

أ- إختبار الفرضية الرئيسية: التي تنص على الآتي:"**وجود مستوى مرتفع من تطبيق نظام إدارة علاقات الزبائن بالبنوك التجارية محل الدراسة**".

تم اختبار الفرضية الرئيسية بفروعها المختلفة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test)والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الإختبار.

الجدول (03) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية

البُعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.	مستوى الدلالة المعتمد
إدارة علاقات الزبائن ككل	4.17	0.342	22.826	0.000	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

يتضح من خلال هذا الجدول أن قيمة اختبار(T)بلغت (22.826) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبذلك نرفض الفرضية الرئيسية الصفرية ونقبل بديلتها التي تنص على "وجود مستوى مرتفع من تطبيق نظام إدارة علاقات الزبائنبالبنوك التجارية محل الدراسة"،وهذا ما يوضحه متوسط إجابات المبحوثين على محور "إدارة علاقات الزبائن " البالغ(4.17من 5).

ب- إختبار الفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على الآتي:"وجود مستوى مرتفع من تطبيق**نظام التوجه بالعلاقة بالزبائن**في البنوك التجارية محل الدراسة".

الجدول (04) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى

البُعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.	مستوى الدلالة المعتمد
التوجه بالعلاقة بالزبائن	4.04	0.411	16.879	0.000	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

يتضح من خلال هذا الجدول أن قيمة اختبار(T)بلغت (16.879) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبذلك نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى ونقبل بديلتها التي تنص على "وجود مستوى مرتفع من تطبيق**نظام التوجه بالعلاقة بالزبائن**في البنوك التجارية محل الدراسة"، وهذا ما يوضحه متوسط إجابات المبحوثين على بُعد "التوجه بالعلاقة بالزبائن" البالغ(4.04من 5).

ج- إختبار الفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على الآتي:"وجود مستوى مرتفع من تطبيق **نظام المعرفة التسويقية** في البنوك التجارية محل الدراسة".

الجدول (05) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية

البُعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.	مستوى الدلالة المعتمد
المعرفة التسويقية	4.18	0.346	22.735	0.000	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

يتضح من خلال هذا الجدول أن قيمة اختبار(T)بلغت (22.735) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبذلك نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية ونقبل بديلتها التي تنص على "**وجود مستوى مرتفع من تطبيق نظام المعرفة التسويقية** في البنوك التجارية محل الدراسة"، وهذا ما يوضحه أيضا متوسط إجابات المبحوثين على بُعد "المعرفة التسويقية" البالغ(4.18من 5).

د- إختبار الفرضية الفرعية الثالثة: التي تنص على الآتي:"وجود مستوى مرتفع من تطبيق **برامج تعزيز الولاء** في البنوك التجارية محل الدراسة".

الجدول (06) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البُعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.	مستوى الدلالة المعتمد
برامج تعزيز الولاء	4.27	0.428	19.72	0.000	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.17

يتضح من خلال هذا الجدول أن قيمة اختبار(T)بلغت (19.72) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)،وبذلك نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة ونقبل بديلتها التي تنص على "**وجود مستوى مرتفع من تطبيق برامج تعزيز الولاء** في البنوك التجارية محل الدراسة"، وهذا ما يوضحه متوسط إجابات المبحوثين على بُعد"برامج تعزيز الولاء " البالغ (4.27 من 5).

7. خاتمة

في هذا الجزء سنقوم بعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها مع تقديم بعض الإقتراحات.

أ- **النتائج:**

توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

-مستوى اهتمام البنوك التجارية محل الدراسة **ببرامج تعزيز ولاء الزبائن جاء مرتفعا**، وهذا ما يمكن البنوك من بناء علاقات جيدة وطويلة الأمد مع زبائنها، ومن ثم زيادة حصتها السوقية.

-مستوى اهتمام البنوك التجارية محل الدراسة **بالمعرفة التسويقية جاء مرتفعا** أيضا، وهذا ما يمكنها من السيطرة على مختلف العوامل المرتبطة بإدارة علاقات الزبائن والتفكير في حلول شاملة للمشاكل التي قد تواجه الزبائن.

-مستوى اهتمام البنوك التجارية محل الدراسة **بالتوجه بالعلاقة بالزبائن جاء مرتفعا**، وهذا ما لمسناه فعلا على أرض الواقع أن إدارة البنوك تشجع موظفيها على الإهتمام الكبير بالعلاقة مع الزبائن، إذ أنه يتم تصميم العمليات الداخلية في البنوك بالشكل الذي يساهم في تعزيز جودة العلاقة والتفاعل مع الزبائن.

-مستوى توفر إدارة علاقات الزبائن ككل بالبنوك التجارية محل الدراسة جاء مرتفعا.

ب- الإقتراحات:

في ضوء النتائج السابقة تم تقديم الإقتراحات التالية:

-يجب منح الحوافز والمكافآت للعاملين في البنك بالإستناد إلى قياس رضا الزبائن.

-على البنوك أن تعزز من معارفها التسويقيةلكي تتعرف على الأسلوب المثالي في إدارة علاقات الزبائن.

-على البنوك أن تعزز وتطور من معارفها التسويقية لكي تتمكن أكثر من تحديد أسباب فقدان الزبائن الحاليين.

-على البنوك أن تهتم دائما ببرامج تعزيز ولاء الزبائن وهذا بغية تحسين مركزها التنافسي.

8. قائمة المراجع.

1-إسحق، أثير حسو. (2013). "دور إدارة المعرفة في تعزيز فاعلية إدارة علاقات الزبائن لضمان إمتلاك مزايا تنافسية: دراسة إستطلاعية لآراء المدراء في عينة من الشركات الصناعية العاملة في محافظة نينوى"، **مجلة بحوث مستقبلية**، كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، العراق، ع 41.

2- البكري، ثامر، وطالب، احمد هادي. (2014). أثر إدارة علاقات الزبائن على الأداء التسويقي: دراسة تحليلية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية**، جامعة بابل، العراق، مج 6، ع4.

3-التميمي، شيرين عبد الحليم شاور.(2010). **أثر إدارة العلاقة مع الزبائن على ولاء مستخدمي شركة الإتصالات الخلوية الفلسطينية-جوال في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.

4-جثير، سعدون حمود، وآخرون. (2013). "صياغة إستراتيجية إدارة علاقات الزبون عبر تحقيق العلاقة بين الذكاء الإستراتيجي والذكاء التنظيمي"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق، مج 5، ع 10.

5-السعدني، نرمين أحمد عبد المنعم. (2012). أثر تطبيق إدارة علاقات العملاء على أداء البنوك التجارية المصرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

6- الشاوي، هاني فاضل. (2010)." **تأثير أنموذج إدارة العلاقة مع الزبون في تحسين جودة الأداء الصحي: دراسة إستطلاعية في مستشفيات البصرة"، مجلة دراسات إدارية**، جامعة البصرة، العراق، مج 03، ع 06.

7- الشبيل، سوزي صلاح مطلب. (2012). **تطبيقات إدارة علاقات الزبائن في مراحل الشراء الإلكتروني وأثرها في بناء القيمة للزبون: دراسة على عينة من المتسوقين عبر البوابة الإلكترونية**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الأعمال الإلكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

8- الشرايعة، وائل محمود. (2010). أثر إدارة علاقات الزبائن على أداء فنادق فئة الخمس والأربع نجوم في مدينة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة) في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

9-الطائي، يوسف حجيم سلطان، والعبادي، هاشم فوزي دباس. (2009). إدارة علاقات الزبون، ط 1، عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

10- عجام، ابراهيم محمد حسن. (2007). **تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرهما في الخيار الاستراتيجي (دراسة تحليلية مقارنة لآراء عينة من مديري المصارف العراقية الأهلية والحكومية)**. رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

11-المطيري، دخيل الله غنام. (2010). **أثر جودة الخدمة والتسويق بالعلاقات على ولاء الزبائن: دراسة تحليلية على عينة من المسافرين على شركة طيران الجزيرة في دولة الكويت**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

12- ناظر، حنين خالد ناظر. (2017). أثر إستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في إدارة علاقات الزبائن: دراسة ميدانية في البنوك الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الأعمال الإلكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :6/ العدد :1/أفريل2022، ص ص434-451

المعاملة الجبائية لمصادر التمويل بالمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة سيجيكو–

The fiscal treatment of the sources of financing in the economic institution - a case study of the SIJICO Corporation -

*محمد الأمين وليد طالب
Mohamed elamine oualid Taleb
جامعة أم البواقي– الجزائر
Taleb.oualid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/13 تاريخ القبول: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :
تهدف هذه الدراسة لمعرفة التأثير الجبائي في اختيار مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، وقد حاولنا التطرق لتأثير السياسة الجبائية في السلوك التمويلي للمؤسسة الصناعية للعصير و المصبرات – سيجيكو– وحدة رمضان جمال – سكيكدة–، وذلك بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للفترة (2016 – 2019)، فوجدنا أن هذه المؤسسة لا تتخذ العامل الجبائي كمعيار لاختيار مصادر تمويلها.
الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، السياسة الجبائية، السلوك التمويلي.
تصنيفJEL: G4, H3

Abstract :
The objective of this research is to investigate the relation between fiscal policy and financial structure of the company. We tried through this research to know the impact of fiscal policy on the financial behavior of industrial company of juice and canning «SIJICO » unit Ramdane Jamel – SKIKDA- Based on accounting records for the period (2016-2019), we found that this institution does not take the tax factor as a criterion for selection of its funding sources.

Key words: Financing structure, tax policy, financial behavior.
JEL classification codes:G4, H3

*المؤلف المرسِل

مقدمة:

يتوقف الأداء الايجابي لأي مؤسسة على قدرتها في تشكيل التوليفة المثلى للهيكل التمويلي، ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة والرفع من معدل النمو، وبالتالي قيمة المؤسسة بشكل عام.

ويمكن لجباية المؤسسة المساهمة في تعظيم قيمة المؤسسة من خلال مساعدتها على تحقيق الاستقلالية المالية بالاعتماد على مورد التمويل الذاتي، كما أن الإجراءات الجبائية التي من شأنها التخفيض أو الإلغاء التّام لأعباء الاقتراض، تشجع هذا النوع من التمويل مقارنة مع التمويل برؤوس الأموال الخاصة. والمسير المالي للمؤسسة لا بدّ عليه أن يختار مصدر التمويل الملائم، سواء أكان المصدر أموال خاصة أم قروض وبالتالي تشكيل هيكل تمويلي مناسب. وقرار الاختيار هذا يخضع لعدّة معايير، والسياسة الجبائية واحدة من هذه المعايير.

الإشكالية:من خلال ما سبق فان الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة، تتمثل أساسا في الإجابة على السؤال التالي:

كيف تساهم الجباية في اختيار مزيج الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية؟

الفرضيات: وللإجابة على السؤال الرئيسي تمّ اعتماد الفرضيتين التاليتين:

– يعدّ العامل الجبائي معيارا أساسيا في اختيار المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسة؛

– تعتمد مؤسسة سيجيكو على العامل الجبائي في اختيار مصادر تمويلها.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

– إظهار كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الجبائية بما يخدم مصلحة المؤسسة؛

– محاولة التعرف على المعاملة الجبائية لكل مصدر من مصادر التمويل بالمؤسسة؛

– محاولة التعرف ما إذا كانت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستعين بالعامل الجبائي في اختيار مصادر تمويلها أم لا.

منهج الدراسة: من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيتين، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة هذه الدراسة. أمّا في الجانب التطبيقي فاستعملنا أسلوب دراسة حالة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متّخذين المؤسسة الصناعية للعصير والمصبرات "SIJICO" برمضان جمال – سكيكدة– نموذجا.

الدراسات السابقة:استفدنا في بحثنا هذا من عدّة أعمال كانت قد سبقت بحثنا، نذكر منها:

– دراسة مودجلياني و ميلر " MODIGLIANI & MILLER(MODIGILIANI & MILLER, 1963): من خلال هذه الدراسة توصل مودجلياني وميلر إلى ما يلي:

* الأخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات يقود لتفضيل الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة؛

* قيمة المؤسسة التي يتضمن هيكل تمويلها ديون تفوق قيمة مؤسسة مماثلة ولكن يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط. غير أنهما يصران على أن الفرق بين المؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل على القيمة الحالية للوفورات الضريبية.

– دراسة "جونسن و مكلينغ" "JENSEN & MECKLING": (JENSEN & MECKLING, 1976) توصل هذان الباحثان إلى أنّه:

* من مصلحة المؤسسة الاستدانة في حالة وجود ضرائب على أرباح الشركات، لكون المصاريف المالية لا تخضع للضريبة؛

* من مصلحة المؤسسة الاستدانة إلى غاية النقطة التي تتساوى فيها الوفورات الضريبية مع تكاليف الإفلاس وتكاليف الوكالة.

– دراسة "دو أنجلو ومازليس" "DE ANGELO & MASULIS": (DE ANGELO & MASULIS, 1980)توصل من خلالها الباحثان إلى ما يلي:

* تلعب التخفيضات المرتبطة بالاستثمارات و الاهتلاكات دور " نواتج الإحلال" أمام الميزات الضريبية المرتبطة بالمديونية؛

* هناك علاقة عكسية بين الوفورات الضريبية البديلة ونسبة الديون على اعتبار أن العلاقة طردية بين الديون والوفورات الضريبية.

المحور الأول: المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الداخلي

يعد التمويل مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال الخاصة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة(بوشوشة، 2016، صفحة 97). ينبغي على المؤسسة القيام بمعالجة جبائية خاصة ومحددة لمختلف مصادر التمويل ومتابعتها حتى لا تقع في أخطاء تزيد من تكلفتها الجبائية. فاهتمام المؤسسة بتسيير جبايتها وأخذ المسير للعامل الجبائي بعين الاعتبار في

قراراته الهادفة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة من مصادرها المختلفة(مواسة ، 2021، صفحة 1831)، يؤدي بالمؤسسة إلى تدنية تكاليف التمويل. وتؤثر السياسة الجبائية على القرارات التمويلية للمؤسسة، على الأقل بالعناصر الأربعة التالية (SAINT-PIRRE & SURET, 1987, p. 61):

- تتيح الضرائب للمؤسسات إمكانية إعادة الاستثمار من خلال اقتطاع جزء من الأرباح؛
- تغير الضرائب العلاقة خطر – ديون؛
- تؤثر على تكلفة الأموال؛
- تؤثر على مكافأة المساهمين.

1- التأثير الجبائي على التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيزات التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فإدراك المسير المالي لذلك يمكنه من تدعيم القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة وذلك من خلال دراسة التأثير الجبائي على مختلف عناصر التمويل الذاتي من: اهتلاكات، مؤونات، وأرباح محتجزة.

1-1- التأثير الجبائي على الاهتلاكات:

الاهتلاكات عبارة عن موارد مالية تنتج عن خصم أقساط الاهتلاك من نتيجة الاستغلال، وهذه الموارد تسمح بالتمويل الذاتي، فالاهتلاك يعدّ أساس التمويل الذاتي للمؤسسة. وتأثير السياسة الجبائية في توفير الحجم الملائم من هذه الموارد لصالح المؤسسة متوقف على قابلية خصم أقساط الاهتلاك من نتيجة الاستغلال، وأيضا طريقة الاهتلاك المتبعة. فالاهتلاك يعرّف جبائياعلى أنه "تكلفة قابلة للخصم من الأساس الخاضع للضريبة"(بن واضح، 2009، صفحة 6)، وهذا الخصم متوقف على مجموعة من الشروط الأساسية و المتمثلة في ما يلي(بن واضح، 2009، الصفحات 6-7):

- الاهتلاكات لا تطبق إلا على الأصول القابلة للتدهور، ففي حالة كون التدهور ناتج عن الاستعمال المتكرر أو عن عامل الزمن، فالمؤسسة هنا غير مطالبة بتبرير هذا التدهور، لكنه يستوجب تبرير التدهور الاستثنائي من أجل خصم أقساط الاهتلاك؛
- الاهتلاكات متعلقة بعناصر موضحة في أصول الميزانية؛
- لا بد أن تثبت الاهتلاكات محاسبيا؛

– الاهتلاكات ينبغي فصلها في جدول خاص، حيث يظهر هذا الجدول الأصول الثابتة المهتلكة ومبالغ الاهتلاكات المتعلقة بها، ويرفق هذا الجدول بالوثائق المحاسبية التي يجب تقديمها مع التصريح السنوي للنتائج؛

– لا بد أن ترافق الاهتلاكات قيمة التدهور الفعلي، وبالتالي يعاد دمج الاهتلاكات المبالغ فيها ضمن النتائج الخاضعة للضريبة؛

– لا بد أن يستخدم الأصل المهتلك في إطار النشاط العادي للمؤسسة؛

– الاهتلاكات تعدّ من أحد الامتيازات الهامة التي منحها القانون الجبائي والمحاسبي للمؤسسات.

إن أهمية العامل الجبائي، ليست مقتصرة فقط على سماح التشريعات الجبائية بخصم أقساط الاهتلاك من نتيجة الاستغلال، وبالتالي توفير موارد مالية تسمح بالتمويل الذاتي لعملية تجديد الاستثمارات، بل هذه الأهمية تمتد لأنظمة الاهتلاك التي يتبناها النظام الجبائي، فتعدّد الأنظمة يتيح للمسير المالي اختيار النظام المناسب للمؤسسة(زواق، 2009، صفحة 4)، ولذلك فقد اهتم القانون الجبائي لكل بلد بنظام الاهتلاك(DUMAS, 2007, p. 245). وقد أدخل الإصلاح الجبائي الجزائري(علوي و بن الزاوي، 2020، صفحة 455) ابتداءا من قانون المالية لسنة 1989 نظام الاهتلاك المتناقص ونظام الاهتلاك المتصاعد إلى جانب النظام الخطي. وبصفة عامة فالاهتلاكات المقتطعة سنويا على عناصر الأصول القابلة للاهتلاك نتيجة الاستخدام والتطور التكنولوجي، تقتطع من النتيجة التي تحققها المؤسسة باعتبارها مصاريف استغلال، ومن الناحية الجبائية هذا الاقتطاع يسمح بتحقيق وفورات ضريبية.فالسياسة الجبائية تؤثر في قرار المؤسسة حول طريقة الاهتلاك التي تختارها، فتجعلها تختار الطريقة التي من خلالها تحصل على أكبر حجم ممكن من التدفقات النقدية الصافية، وهذا بزيادة أقساط الاهتلاك وبالتالي تحتفظ بأكبر كمية من الأرباح المحققة. ولكن الاقناع بالضريبة هي الشيء الصعب(لعور، 2020، صفحة 304).

1–2– التأثير الجبائي على المؤونات: تعد المؤونات مخصصات تستخدمها المؤسسة لمواجهة الخسائر والتكاليف المتوقع حدوثها، فهي تعتبر تكلفة غير أكيدة. فإذا استخدمتها المؤسسة خلال السنة المالية فتعتبر تكلفة وتخصم من نتيجة السنة المالية وهذا يؤدي إلى تقليص الوعاء الجبائي وبالتالي تساهم في تحقيق وفورات ضريبية. أما إذا لم تستخدم المؤسسة هذه المؤونات خلال السنة المالية فتعتبرها إيراد وتضاف إلى نتيجة السنة المالية. فالمؤونة غير المحققة هي التي تساهم في التمويل

الذاتي للمؤسسة، وهي خاضعة للضريبة حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما انخفضت قيمة المؤونة وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي(طالب و قلادي، 2018، صفحة 139).

1-3- التأثير الجبائي على الأرباح المحتجزة: تتأثر سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة بالعامل الجبائي المفروض على الأرباح الموزعة، فالمؤسسة تتجنب توزيع الأرباح عندما تكون معدلات الضريبة كبيرة وبالتالي تزيد من حجم التمويل الذاتي. وتتدخل السياسة الجبائية في رفع نصيب المؤسسة من الأرباح المحتجزة عن طريق(حجار، 2006، صفحة 97):

- الإعفاءات الجبائية الممنوحة والمتعلقة بالضريبة على المداخيل والأرباح؛
- تبني النظام الجبائي لمعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة؛
- تطبيق معدلات مخفضة على جزء من الأرباح.

ونجد نظرية التفضيل الضريبي، ترى أن المستثمرين يفضلون احتفاظ المؤسسة بالأرباح بنسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الأرباح الموزعة، وأرجعت ذلك لعدّة أسباب، تتمثل فيما يلي(الحناوي و جلال ابراهيم، 2007، صفحة 392):

- عادة ما نجد أن الأرباح الرأسمالية تخضع لمعدلات ضريبية أقل من الضرائب المفروضة على الدخل من التوزيعات، فلذلك نجد أن المستثمرين عادة ما يرغبون في قيام المؤسسة بإجراء توزيعات منخفضة واحتجاز نسبة عالية من الأرباح لإعادة استثمارها بالمؤسسة، وهذا يؤدي إلى زيادة النمو، والذي ينتج عنه ارتفاع قيمة الأسهم ثم الخضوع لمعدلات ضريبية أقل؛
- إن الضرائب على الأرباح الرأسمالية لا تفرض إلا بعد أن يتم بيع السهم، وهذا معناه أن الضريبة سوف تدفع في المستقبل ولذلك فان القيمة الحالية لها ستكون منخفضة؛
- كون قوانين بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية تتيح في حالة تملك شخص ما سهم أو أكثر إعفاء الأرباح الرأسمالية من الضرائب حتى وفاته.

2- التأثير الجبائي على التنازل عن الاستثمارات وعلى إعادة تقييمها:

قد تستخدم المؤسسة التنازل عن الاستثمارات كمصدر تمويل داخلي، فتقوم بالمقارنة بين ثمن بيع الأصل والقيمة المحاسبية الصافية، فعندما يكون الفرق موجب فهناك فائض قيمة بينما عندما

يكون الفرق سالب فهناك ناقص قيمة، ولابد من القيام بدراسات اقتصادية لاتخاذ قرار التنازل من عدمه(لحيلح و زحاف، 2017، صفحة 294).

المحور الثاني: المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الخارجي

تنقسم مصادر التمويل الخارجي إلى مصادر خارجية مباشرة وأخرى غير مباشرة، فمصادر التمويل الخارجي المباشر تتمثل في: الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، والسندات. أما غير المباشرة فتتمثل في الديون. وسنتطرق في هذا العنصر للمعاملة الجبائية لهذه المصادر.

1- التأثير الجبائي على الأسهم:

إن الأصل في التوزيعات الخاصة بالأسهم هو حصول حامل السهم على نصيبه من الأرباح المحققة عندما تقرر المؤسسة توزيع هذه الأرباح أو توزيع جزء منها. وهذه التوزيعات لا تعتبر من بين المصاريف التحميلية التي ينبغي خصمها قبل فرض الضريبة، فالأسهم العادية والأسهم الممتازة يتشابهان من ناحية المعاملة الجبائية، حيث أن التوزيعات المقررة لحملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة لا تعتبر ضمن التكاليف الواجبة الخصم وبالتالي فهي لا تحقق أي وفورات ضريبية للمؤسسة(أندراوس، 2007، صفحة 69). ولكون التوزيعات تخضع لضريبة القيم المنقولة، ينتج عن ذلك ازدواج ضريبي متمثل في الضريبة على الأرباح والضريبة على التوزيعات. وبالتالي فهذا الإجراء يؤدي إلى فقدان جزء كبير من التوزيعات، وفي ظل هذه الظروف فإنه من مصلحة المساهم إعادة استثمار هذه الأموال بدلا من توزيعها، وهذا راجع لكون الضريبة على الأرباح الرأسمالية تكون أقل بكثير من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة.

2-التأثير الجبائي على السندات: تعتبر السندات من أهم مصادر التمويل الخارجي المباشر للمؤسسة، وتعتبر الفوائد على السندات من التكاليف الواجبة الخصم من الإيرادات قبل حساب الأرباح الخاضعة للضريبة، وبالتالي يترتب على ذلك مزايا جبائية متمثلة في الوفورات الضريبية، وهذا بعكس الأسهم.

3- تكلفة الديون بإدخال التأثير الجبائي:

إن لجوء المؤسسة إلى القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفورات الضريبية، وذلك باعتبار فوائد هذه القروض من الأعباء القابلة للتخفيض عند تحديد الوعاء الضريبي، وبالتالي تستفيد الديون من امتياز جبائي، فكلما زادت قيمة الفوائد المدفوعة على القروض تنخفض

مدفوعات الضرائب. فهذه الميزة التي تتميز بها القروض تشجع على استخدامها كمصدر للتمويل، وهذا معناه أن المؤسسة على استعداد لاستخدام درجة معينة من الرفع المالي، وذلك بتمويل بعض استثماراتها باستخدام القروض. ولكن في بعض الحالات تكون المؤسسة المقترضة لها إعفاء أو لديها خسائر رأسمالية، وبالتالي لا تحقق وفورات ضريبية ففي مثل هذه الحالات الوضع الضريبي للمؤسسة لا يشجع على الاقتراض(النعيمي، 2017، صفحة 438).

المحور الثالث: التأثير الجبائي في اختيار مصادر التمويل بمؤسسة سيجيكو

من خلال هذا المحور سنحاول استعراض مختلف مصادر التمويل بمؤسسة سيجيكو، وأيضا سنتعرض لأهم الضرائب التي تتحمّلها مؤسسة سيجيكو، وهذا من أجل معرفة التأثير الذي تحدثه هذه الضرائب على مختلف مصادر التمويل، وبالتالي معرفة العلاقة بين السياسة الجبائية والهيكل التمويلي لمؤسسة سيجيكو، بهدف اختيار المصدر التمويلي المناسب، بأقل تكلفة وأكبر امتياز ضريبي.

1- مصادر تمويل مؤسسة سيجيكو:

إن مصادر التمويل بمؤسسة سيجيكو تتنوع بين مصادر تمويل داخلي ومصادر تمويل خارجي، وسنحاول من خلال هذا العنصر التعرض لمختلف هذه المصادر.

1-1- مصادر التمويل الداخلي: تتمثل مصادر التمويل الداخلي أساسا في التمويل الذاتي، وبالنسبة لمؤسسة سيجيكو فمن خلال دراستنا لوضعيتها الماليةتبين لنا أنه ليس لها قدرة على التمويل الذاتي خلال الفترة محل الدراسة، وللتأكد من ذلك سنقوم بحساب قيم التمويل الذاتي لها خلال فترة الدراسة، وأيضا سنتعرض لمكونات الأموال الخاصة.

1-1-1- التمويل الذاتي:يمكننا حساب قيم التمويل الذاتي لمؤسسة سيجيكو خلال فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي:

جدول (1): قيم التمويل الذاتي لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة(2016- 2019) الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
نتيجة قيد التخصيص	(142502300.00)	(204049635.58)	211927354.84	211091592.80
النتيجة الصافية	(69692562.86)	(46802525.26)	300745.34	20621647.90

مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	21268697.88	27492534.86	45106852.64	40083034.67
التمويل الذاتي	190926164.98	223359625.98	166519756.86	191630206.03

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن قيم التمويل الذاتي سالبة خلال كل فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، وهذا راجع لكون النتيجة كانت سالبة خلال كل فترة الدراسة ما عدا سنة 2018، ولكن رغم كون النتيجة موجبة خلال هذه السنة فلم تكن كافية حتى تكون قيم التمويل الذاتي موجبة.

1-1-2- مكونات الأموال الخاصة: سنحاول إظهار مكونات الأموال الخاصة المستعملة في تمويل مؤسسة سيجيكو، وذلك خلال الفترة (2016- 2019). وهذا من أجل معرفة الإمكانيات التمويلية الخاصة التي تتوفر عليها مؤسسة سيجيكو. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (2): مكونات الأموال الخاصة من سنة 2016 إلى 2019 **الوحدة: د.ج**

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
رأس المال	135000000.00	135000000.00	332000000.00	332000000.00
الاحتياطات	11196665.09	11196665.09	11196665.09	11196665.09
فرق إعادة التقدير	196898431.06	-	-	-
نتيجة رهن التخصيص	(142502300.00)	(204049635.58)	(211927354.84)	211091592.80)
نتيجة السنة	(69692562.86)	(46802525.26)	300745.34	(20621647.90)
المجموع	130900233.29	(104655495.75)	131570055.59	111483424.39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الأموال الخاصة عرفت انخفاضا من سنة 2016 إلى سنة 2017، ففي هذه الأخيرة عرفت الأموال الخاصة قيمة سالبة، وهذا راجع لانعدام فرق إعادة التقدير في هذه السنة. أما في سنة 2018 فقد عرفت الأموال الخاصة أقصى قيمة لها خلال الفترة المدروسة، وهذا لكونها حققت نتيجة موجبة خلال هذه السنة، ورأس مال المؤسسة عرف ارتفاعا خلال هذه السنة مقارنة بالسنتين السابقتين بنسبة 146%. بينما في سنة 2019

انخفضت قيمة الأموال الخاصة عما كانت عليه في سنة 2018، وهذا راجع للنتيجة السالبة التي حققتها المؤسسة خلال سنة 2019.

1-2- مصادر التمويل الخارجي: تتمثل مصادر التمويل الخارجي لمؤسسة سيجيكو في الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل.

1-2-1- الديون قصيرة الأجل: من أجل معرفة الديون قصيرة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة(2016 – 2019)، ندرج الجدول الموالي:

جدول (3):الديون قصيرة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016 .2019)الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
ديون المخزونات	321946589.14	448043524.10	400957819.61	417419457.28
محجوزات للغير	11909268.19	22416207.81	22907586.42	20277941.77
ديون الشركاء والشركات الحليفة	**288145470.55**	**191663669.85**	**146331000.00**	**229384723.06**
ديون الاستغلال	6110663.84	8320517.44	8563687.25	9630560.76
تسبيقات تجارية	849686.00	3801058.00	57357190.19	29530234.74
ديون مالية	56728747.16	69224822.89	8336571.50	8336571.50
حسابات الخصوم الدائمة	36833136.63	2921021.87	2720086.81	2161245.85
مجموع الديون قصيرة الأجل	722523561.51	746390821.96	647173941.78	716740734.96
نسبة النمو	-	%3.3	(%13.29)	%10.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا الأنواع المختلفة من الديون قصيرة الأجل التي تعتمد عليها مؤسسة سيجيكو في تمويلها. ونلاحظ أن الديون قصيرة الأجل عرفت ارتفاعا خلال سنة 2017 بنسبة 3.3% عن سنة 2016، وهذا بسبب زيادة حساب محجوزات للغير، ديون الاستغلال، التسبيقات التجارية، والديون المالية.وفي سنة 2018 عرفت الديون قصيرة الأجل انخفاضا بنسبة 13.29% عن سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض بالأساس لانخفاض الديون المالية، فهذه الأخيرة انخفضت بنسبة 87.96% عما كانت عليه في سنة 2017.بينما في سنة 2019 ارتفعت الديون قصيرة الأجل بنسبة 10.75% عن سنة 2018، وهذا راجع لارتفاع ديون الاستغلال، ديون الشركاء والشركات الحليفة، وأيضا ارتفاع ديون المخزونات.

1-2-2- الديون طويلة الأجل:تقتصر الديون طويلة الأجل لمؤسسة سيجيكو على ديون الاستثمارات فقط، وتختلف قيمتها من سنة لأخرى. ويمكن توضيح تطور الديون طويلة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول الموالي:

جدول (4): تطور الديون طويلة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016– 2019)

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
ديون الاستثمار	180324398.74	111484927.75	175027005.63	162123712.65
مجموع الديون طويلة الأجل	180324398.74	111484927.75	175027005.63	162123712.65
نسبة النمو	-	(%38.18)	%57	(%7.37)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من خلال جدول تطور الديون طويلة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة المدروسة يتضح لنا أن هذا النوع من الديون عرف انخفاضا سنة 2017 بنسبة 38.18% مقارنة بسنة 2016، وذلك لانخفاض حجم الاستثمارات في سنة 2017.وفي سنة 2018 وبزيادة حجم الاستثمارات زادت نسبة الديون طويلة الأجل عن سنة 2017 بنسبة 57%، ولكن في سنة 2019 انخفض حجم الاستثمارات وانخفضت معه الديون طويلة الأجل بنسبة 7.37% عن سنة 2018.

1-2-3- نسبة الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل ضمن مجموع الديون: لغرض معرفة أي نوع من الديون يشكل الجزء الأكبر من ديون مؤسسة سيجيكو خلال فترة الدراسة، سنقوم بحساب نسبة كل من الديون القصيرة الأجل والديون الطويلة الأجل ضمن مجموع الديون،والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (5): نسبة الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل ضمن مجموع الديون خلال الفترة (2016 – 2019)

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
نسبة الديون قصيرة الأجل ضمن مجموع الديون	%80.03	%87	%78.71	%81.55
نسبة الديون طويلة الأجل ضمن مجموع الديون	%19.97	%13	%21.29	%18.45
مجموع الديون	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) والجدول (4).

يتضح من خلال الجدول أن مؤسسة سيجيكو خلال الفترة المدروسة اعتمدت بقوة على الديون قصيرة الأجل مقارنة بالديون طويلة الأجل. وعرفت الديون قصيرة الأجل أعلى نسبة سنة 2017 حيث وصلت نسبتها إلى 87% من مجموع الديون. فالمؤسسة خلال الفترة المدروسة لجأت للديون قصيرة الأجل حتى في تمويلها لأصولها الثابتة، وذلك نظرا لعدم امتلاكها أموال دائمة كافية لتغطية أصولها الثابتة.

2- أنواع الضرائب التي تتحملها المؤسسة: تخضع مؤسسة سيجيكو لأنواع مختلفة من الضرائب، والمتمثلة أساسا في: الرسم على النشاط المهني، حقوق التسجيل، حقوق الطابع، حقوق جمركية، حقوق الضرائب والرسوم، ضرائب ورسوم أخرى، وضرائب على أرباح الشركات.ومن خلال هذا العنصر سنحاول التعرض لتطور حجم هذه الضرائب خلال فترة الدراسة، وأيضا وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي الضرائب خلال نفس الفترة.

2-1- تطور حجم الضرائب التي تحملتها مؤسسة سيجيكو: يمكننا إظهار تطور حجم الضرائب التي تحملتها مؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016 – 2019)، من خلال الجدول التالي:

جدول (7): تطور حجم ضرائب مؤسسة سيجيكو من 2016 إلى 2019

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2016	2017	نسبة النمو%	2018	نسبة النمو%	2019	نسبة النمو%
الرسم على النشاط المهني	4614427.00	4397229.00	(4.71)	5911860.00	34.45	4465681.00	(24.46)
حقوق التسجيل	24012.76	32018.17	33.34	73520.00	129.62	239.00	(99.67)
حقوق الطابع	-	4174.00	-	42510.58	918.46	4970.06	(88.30)
حقوق جمركية	-	-	-	2716.00	-	-	-
حقوق الضرائب والرسوم	-	183000.00	-	183000.00	0	183000.00	0
ضرائب على أرباح الشركات	-	-	-	-	-	31132.50	-
ضرائب ورسوم أخرى	213900.00	305146.00	42.66	183000.00	(40.03)	-	-
مجموع الضرائب والرسوم	4852339.76	4921567.17	1.43	6327606.58	28.57	4685022.56	(25.96)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ بأن حجم الضرائب والرسوم التي تحملتها مؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016–2019)، عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018، ثم تراجعت في سنة 2019. حيث ارتفعت من سنة 2016 إلى سنة 2017 بنسبة 1.43%،

ثم في سنة 2018 عرفت ارتفاع بنسبة 28.57% مقارنة بسنة 2017، ثم انخفضت في سنة 2019 بنسبة 25.96%، وهذا بسبب الانخفاض في المعدلات الضريبية الناتج عن السياسة الجبائية المشجعة على زيادة الاستثمارات، ويعود سبب الزيادة في حجم الضرائب إلى زيادة حجم نشاطات المؤسسة.

2-2- وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي الضرائب: من أجل معرفة وزن كل ضريبة وأهميتها بالنسبة لإجمالي الضرائب، سنحاول حساب نسبة كل ضريبة لإجمالي الضرائب وندرجها في الجدول الموالي:

جدول (8): وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي الضرائب لمؤسسة سيجيكو للفترة (2016 – 2019)

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
الرسم على النشاط المهني	%95.10	%89.35	%93.43	%95.32
حقوق التسجيل	%0.49	%0.65	%1.16	%0.01
حقوق الطابع	-	%0.08	%0.67	%0.11
حقوق جمركية	-	-	%0.04	-
حقوق الضرائب والرسوم	-	%3.72	%2.9	%3.9
ضرائب على أرباح الشركات	-	-	-	%0.66
ضرائب و رسوم أخرى	%4.41	%6.2	%1.8	-
مجموع الضرائب والرسوم	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7)

من خلال ما ورد في الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الرسم على النشاط المهني إلى إجمالي الضرائب تمثل النسبة الأعلى، فهي تتراوح ما بين 89.35% و 95.32% وهذا خلال الفترة (2016-2019)، و ترجع هذه النسبة المرتفعة لارتباط الرسم على النشاط المهني برقم الأعمال المحقق خلال السنة. ثم بعد الرسم على النشاط المهني تأتي الضرائب والرسوم الأخرى، والتي تراوحت نسبتها بين 1.8% و 6.2%. ثم تأتي حقوق الضرائب والرسوم، والتي تراوحت نسبتها بين 2.9% و 3.9%. ثم بعدها تأتي على الترتيب: حقوق التسجيل، حقوق الطابع، ضرائب على أرباح الشركات، والحقوق الجمركية.

3– التأثير الجبائي على الهيكل التمويلي لمؤسسة سيجيكو:لغرض معرفة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي لمؤسسة سيجيكو، سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق للتأثير الذي تحدثه الضرائب على مكونات الهيكل التمويلي للمؤسسة.

3–1– مقارنة قيمة الضرائب بالأموال الخاصة:من خلال الجدول الموالي سنوضح النسبة بين إجمالي الضرائب والأموال الخاصة لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة المدروسة.

جدول (9): مقارنة قيمة الضرائب بالأموال الخاصة لمؤسسة سيجيكو للفترة (2016–2019)

الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	4852339.76	4921567.17	6327606.58	4685022.56
إجمالي الأموال الخاصة	130900233.29	(104655495.75)	131570055.59	111483424.39
النسبة المئوية	%3.71	(%4.70)	%4.81	%4.20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة مجموع الضرائب إلى الأموال الخاصة تعكس مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية حجم الضرائب المفروضة على المؤسسة. حيث قدرت هذه النسبة سنة 2016 بـ 3.71%، ولكن في سنة 2017 رغم ارتفاع حجم الضرائب فقد كانت هذه النسبة سالبة بسبب سالبية الأموال الخاصة. ثم عرفت هذه النسبة أكبر قيمة لها سنة 2018 وقدرت بـ 4.81% رغم ارتفاع قيمة الأموال الخاصة، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في إجمالي الضرائب. وفي سنة 2019 انخفضت النسبة قليلا حيث قدرت بـ 4.20%، وهذا راجع للانخفاض في حجم إجمالي الضرائب، ولكون هذا الانخفاض في حجم الضرائب رافقه انخفاض في حجم الأموال الخاصة فلذلك لم تعرف النسبة انخفاضا كبيرا.

3-2- مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي الديون: بعدما تعرضنا لعلاقة إجمالي الضرائب بالأموال الخاصة، سنحاول من خلال الجدول الموالي دراسة علاقة إجمالي الضرائب بإجمالي الديون.

جدول (10): مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي الديون للفترة (2016-2019) الوحدة: د.ج

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	4852339.76	4921567.17	6327606.58	4685022.56
إجمالي الديون	902847960.25	857875749.71	822200947.41	878864447.61
النسبة المئوية	%0.54	%0.57	%0.77	%0.53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

نستخلص من خلال الجدول السابق أن نسبة إجمالي الضرائب إلى إجمالي الديون تمثل في المتوسط 0.60%، وهذه النسبة تدل على أن المؤسسة لها القدرة على تغطية إجمالي الضرائب بواسطة الديون. ونلاحظ أن هذه النسبة عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018، وهذا بسبب الارتفاع المستمر في إجمالي الضرائب، ثم في سنة 2019 انخفضت هذه النسبة إلى 0.53% بسبب انخفاض إجمالي الضرائب وارتفاع إجمالي الديون.

خاتمة:

سعينا من خلال الدراسة التي قمنا بها للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مساهمة الجباية في اختيار مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، من خلال التطرق للمعاملة الجبائية لكل مصدر تمويلي، فتوصلنا لعدة نتائج من بينها ما يلي:

- للسياسة الجبائية تأثير على مكونات التمويل الذاتي؛

- للسياسة الجبائية تأثير على الديون بما توفره من وفورات ضريبية لكون فوائد الديون لا تدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة وهذا يشجع المؤسسات على اعتماد الديون كمصدر تمويل لها. فمصدر التمويل الملائم هو المصدر الذي تكون له أدنى تكلفة جبائية،وإلمام المسير المالي للمؤسسة

بالتشريعات والقوانين الجبائية واتخاذها كمعيار للمفاضلة بين مصادر التمويل، يوفر للمؤسسة هيكل تمويلي أمثل. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

– تعتمد مؤسسة سيجيكو على نسبة عالية من الديون ضمن هيكلها التمويلي؛

– مؤسسة سيجيكو لا تتخذ العامل الجبائي كمعيار لاختيار مصادر تمويلها، وهو ما ينفي الفرضية الثانية.

إذا ومن خلال كل ما تقدّم يمكن إبداء الاقتراحات التالية:

– يجب على المؤسسة أن تتابع باستمرار كل التشريعات الجبائية وتحليلها من أجل الاستفادة قدر المستطاع من المزايا الجبائية الممنوحة؛

– يجب أن تقوم المؤسسة بتكوين أو توظيف مختصين في المجال الجبائي؛

– يجب على مؤسسة سيجيكو ألا تفرط في استخدام الديون ضمن هيكلها التمويلي؛

– على مؤسسة سيجيكو أن تستغل الامتيازات الجبائية.

قائمة المراجع:

- **المراجع العربية:**

- الجيلاني بن واضح. (2009). صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. *تحليل التأثير الجبائي على نتائج وبعض اختيارات المؤسسة*. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- الحواس زواق. (2009). صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. *فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار*. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- الطيب لحيلح، و حبيبة زحاف. (2017). اشكالية تمويل الاستثمارات –دراسة مقارنة بين نظام الفائدة ونظام التشارك–. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، 4*(2)، 290–303.
- الهام مواسة . (2021). دور رأسمال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر–دراسة حالة شركة فينالب–. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، 8*(3)، 1820–1838.
- شمس نريمان علوي، و عبد الرزاق بن الزاوي. (2020). أثر اصلاح الضريبة العادية على تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر–دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1995–2018). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 7*(1)، 452–471.
- صندرة لعور. (2020). دراسة تحليلية لمساهمة أسواق الكربون في تمويل مواجهة تغير المناخ. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 7*(2)، 292–310.

- عاطف وليد أندراوس. (2007). *أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي، ومتطلبات تطويرها*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عدنان تايه النعيمي. (2017). *الادارة المالية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مبروكة حجار. (2006). أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة –حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف .POLYBEN مسيلة، العلوم التجارية، مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- محمد الأمين وليد طالب، و نظيرة قلادي. (2018). تأثير النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة التنمية الاقتصادية*، 135-149.
- محمد بوشوشة. (2016). تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية. *أطروحة دكتوراة*. العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- محمد صالح الحناوي، و العبد جلال ابراهيم. (2007). *الادارة المالية –مدخل القيمة واتخاذ القرارات–*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

جمال , ل. عبدالحفيظ , م., سعاد , ب (2017). واقع وآفاق استخدامات مصادر الطاقات المتجددة .*مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية* .324-305 ,(1)*1* ,ا

المراجع الأجنبية:

- DE ANGELO, H., & MASULIS, R. (1980). Optimal capital structure under corporate and personal Taxation. *Journal of finance economics*, 3-29.
- DUMAS, G. (2007). *Politique fiscal: le naufrage*. Paris: L'harmattan.
- JENSEN, M., & MECKLING, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial behavior, Agency costs and Ownership structure. *journal of financial economics*, 305-360.
- MODIGILIANI, F., & MILLER, M. (1963). Corporate income taxes and the cost of capital: a correction. *the Amirican Economic Review*, 433-443.
- SAINT-PIRRE, J., & SURET, J.-M. (1987). *Endettement de la PME: état de la situation et role de la fiscalité*. CANADA: L'institut de recherches politiques.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 6 / العدد :1 /أفريل2022، ص ص452-469

أثر العجز الميزاني على السياسة النقدية في الجزائر بين 2015 و2019

The impact of the budget deficit on monetary policy in Algeria between 2015 and 2019

د.بلعيدي محمد
Belaidi mohamed
جامعة قسنطينة2-الجزائر
mohamed_belaidi@yahoo.fr

*د.بوجعدار إلهام
boudjadar ilhem
جامعة قسنطينة2-الجزائر
boudjadarilhem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/17 تاريخ القبول: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص:
تبحث هذه الدراسة في مدى تحكم بنك الجزائر في نمو النقود والتضخم، في ظل لجوء الحكومة إلى التمويل المباشر، والذي تزامن مع تزايد العجز الميزاني، حيث يعتبر بنك الجزائر المسؤول الأول عن تحقيق االاستقرار الاقتصادي، لذلك ولكي تبلغ السياسة النقدية مستوى متقدم من الفعالية في استخدام أدواتها لحصر نمو النقود والتضخم في المجال المستهدف، لابد أن التنسيق مع السياسة المالية بنفس المستوى من الفعالية.
الكلمات المفتاحية: نمو النقود، التضخم، التمويل المباشر، العجز الميزاني، السياسة النقدية، السياسة المالية.
تصنيف JEL: E31- E52- E58- E620

Abstract :
This study examines the extent to which the Bank of Algeria controls the growth of money and inflation, in light of the government's resort to direct financing, which coincided with the increase in the budget deficit, as the Bank of Algeria is considered primarily responsible for achieving economic stability, so in order for monetary policy to reach an advanced level of effectiveness in using Its tools to limit money growth and inflation in the target area, coordination with fiscal policy must be at the same level of effectiveness.policies must take the same level of effectiveness.
Key words: Money growth, inflation, direct financing, budget deficit, monetary policy, fiscal policy.
JEL classification codes : E31- E52- E58- E620

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن من أهم أغراض التوفيق بين السياسة المالية ، والسياسة النقدية في الاقتصاد الوطني، على المدى البعيد هو تحقيق معدل تضخم مناسب يترافق مع نمو اقتصادي يرفع من طلب المؤسسات الاقتصادية على اليد العاملة، و الذي يكون إلا من خلال اكتساب بنك الجزائر المزيد من الاستقلالية في اختيار أدوات السياسة النقدية، حيث جعل قانون النقد و القرض هذه الاستقلالية مكسبا في سياق "فصل "مجلس إدارة بنك الجزائر" عن "وزارة المالية" بغية خلق الانسجام والتوافق مع السياسة المالية، والذي يتوقف بدوره على قدرة بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية. وفي الأصل يرتكز تحقيق أهداف السياسة النقدية، على مبدأ أساسي هو عدم مبالغة الحكومة في طلب التمويل المباشر والغير مباشر من النظام المصرفي إلا عند حدود غير مضرة للنشاط الاقتصادي، ويتمثل التمويل المباشر في طبع النقود الجديدة دون مقابل لتمويل عجز الميزانية العامة. وفي هذا الإطار عرفت أهداف بنك الجزائر تغيرات في الترتيب والأولوية خلال الفترة 1990 -2017، بسبب التقلبات التي كانت تطرأ على أدوات السياسة المالية. حيث لم يكن هدف الحرص على استقرار الأسعار هو الأولوية الأولى طيلة هذه الفترة، للسياسة النقدية. خصوصا لما قامت الحكومة بإجبار بنك الجزائر على تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنويا مقابل الدولار الأمريكي، وكذلك إرغامه في الثلاثي الأخير من سنة 2017 بشكل استثنائي وإلى غاية سنة 2022، على شراء مباشر للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية، من أجل المساهمة في تمويل احتياجات الخزينة العمومية والدين العمومي الداخلي، والصندوق الوطني للاستثمار. وحتى يضمن بنك الجزائر أداء جيد لإدارة أدواته النقدية بفعالية، فإنه من الضروري أن تقلل الجكومة ووزارة المالية من الضغط الذي يمارسانه على بنك الجزائر حتى يتمكن من إدارة السيولة النقدية بصورة سليمة مما يجنب الاقتصاد الوطني ارتفاع أسعار السلع والخدمات وفقدان الوظائف، ولمعرفة أثر انخفاض موارد الخزينة العمومية على أداء السياسة النقدية خلال الفترة 2015-2019 نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي انعكاسات تزايد احتياجات الخزينة العمومية على تحقيق أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني؟

1.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى البحث في إمكانيات بنك الجزائر والسياسة النقدية على التحكم في نمو الكتلة ال نقديةM2 ومعدل التضخم في الاقتصاد الوطني، لاسيما عند

ازدياد طلب الخزينة العمومية على التمويل المباشر والغير مباشر من النظام المصرفي، أي الافتراض من بنك الجزائر والبنوك التجارية.

2.1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في المحافظة على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، النقدية والحقيقية منها، كالتضخم والنمو والتوظيف.

3.1 خطة الدراسة: وفي هذا الإطار تم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور رئيسية وهي كالتالي:

- طرق إصدار النقد واقتراض الخزينة العمومية حسب التشريع
- أهداف وأدوات السياسة النقدية حسب التشريع المتعلق بالنقد والقرض
- إطار تنفيذ السياسة المالية في الجزائر
- اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر

2.طرق إصدار النقد واقتراض الخزينة العمومية حسب التشريع:

يتمثل، الإصدار النقدي كما هو معروف في خلق كمية إضافية من النقد الورقي الذي هو مكون أساسي للقاعدة النقدية قد تستخدمه الدولة في تمويل نفقاتها العامة حيث باستطاعة الدولة أن تقوم بإصدار نقود إضافية إذا كانت هي التي تتولى عملية إصداره (غياب استقلالية البنك المركزي) وإذا كان أيضا نظام إصدار النقود يسمح بإصدار جديد بواسطة سندات تصدرها الحكومة، وقد تتوسع الحكومة أيضا في خلق كميات إضافية من النقود تستخدمها في تغطية نفقاتها بواسطة الاقتراض من البنوك التجارية ولا يختلف الأثر النهائي بهذه الطريقة عن الإصدار النقدي الجديد في زيادة وسائل الدفع (العلى ، 2009، ص 302) .ولقد نصت المادة 38 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، الذي يتعلق بالنقد والقرض ان إصدار بنك الجزائر للعملة النقدية يتضمن شرط تغطية بالعناصر التالية: السبائك الذهبية والنقود الذهبية، العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي، سندات الخزينة العمومية، سندات مقبوضة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن (الأمانة العامة للحكومة، 2003، ص7-8).وتلعب عملية الإصدار النقدي مقابل العملات الأجنبية دورا كبيرا في الدول النفطية، ومن اجل فهم هذا النوع من الإصدار يجب تناول موضوع فائض وعجز ميزان المدفوعات، فالفائض سيتمخض عنه زيادة العملات الأجنبية مما يزيد من رصيد الحكومة من الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي وزيادة ودائعها لدى الجهاز المصرفي، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي، ويترتب على ذلك طلب الحكومة

لإصدار العملة لتمويله من خلال العملات الأجنبية، مما يؤثر على زيادة عرض النقد وتنعكس هذه العملية في ميزانية البنك المركزي في زيادة العملات الأجنبية في جانب الأصول وزيادة ودائع الحكومة في جانب الخصوم، أما العجز فسيتمخض عنه تناقص العملات الأجنبية لدى البنك المركزي لأنه سوف يقوم بتسديد الدين الخارجي من العملات الأجنبية وتنخفض مقابل ذلك ودائع الحكومة بنفس الكمية حيث تقوم بدفع ديونها بالعملة الوطنية للبنك المركزي الذي يقوم بتحويلها إلى عملات أجنبية لتسديد الدين الخارجي فيهبط الاحتياطي الأجنبي ويقل عرض النقد (الجنابي ، 2009، ص182-183).

الجدول 1: تطور عجز ميزان المدفوعات والأصول الخارجية وعرض النقود.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عجز ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي	27.537-	26.031-	21.762-	15.820-	6.90-
العملات الأجنبية لدى بنك الجزائر بالدولار	144.133	114.138	97.332	79.882	64.103
صافي الأصول الخارجية لدى بنك الجزائر	15522.5	12694.2	11320.8	9572.4	7 638,6
ودائع خزينة الدولة لدى بنك الجزائر	27.537-	26.031-	21.762-	15.820-	901.7
عرض النقد M2 بالدينار الجزائري	13704.5	13816.3	14974.6	16636.7	16 510,7

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير بنك ال جزائر2018، النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2020.

فمن الجدول أعلاه نلاحظ بكل وضوح ما أنتجه العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية سنة 2019، حيث تمخض عن هذا العجز تناقص في العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي، مما انعكس هذا مباشرة في ميزانية بنك الجزائر عندما استمر صافي الأصول الخارجية بالدينار الجزائري في الانخفاض، وبالمثل ودائع الخزينة العمومية، كما قل كذلك حجم عرض النقد M2 خلال سنتي 2015 و2016 لنفس السبب، ولكن سرعان ما عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة 2017-2019 نتيجة التمويل غير التقليدي والذي قام من خلاله بنك الجزائر بتمويل مباشر للحكومة، عن طريق إصداره للعملة النقدية يبدون أن تضمن ذلك تغطية.

ولقد حدد التشريع من جهة أخرى، طرق اقتراض الخزينة العمومية من بنك الجزائر من خلال ما يلي:

أ. **القروض الغير مباشرة (التمويل الغير تضخمي)**: وتكون عن طريق السندات العامة لتمويل عجز الميزانية العامة وتسيير الدين العمومي الداخلي والذي يكون من خلال طرح الخزينة العمومية لسندات قروض الدولة على الجمهور في سوق الإصدار الأولي وهذا حسب المادة 81 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وكذلك من خلال طرح سندات مالية حسب المادة 50 من الأمر رقم 03-11. ويقسم التشريع المذكور السندات العامة أي سندات قروض الدولة أو السندات المالية إلى ثلاثة أنواع وهي سندات الخزينة قصيرة الأجل والتي تمتد بين 13،26، 52 أسبوع وهي ذات عائد مدفوع مسبقا، وسندات الخزينة متوسطة الأجل وهي تمتد بين 2 إلى5 سنوات وهي ذات عائد سنوي، وسندات الخزينة طويلة الأجل وهي فوق 5 سنوات وتتمتع بعائد محدد وسنوي.

ب. **التمويل المباشر (التمويل تضخمي)**: ويكون من خلال منح بنك الجزائر قروض للخزينة العمومية عن طريق تقديم تسبيقات أو سحب على المكشوف حيث لا يتجاوز نسبة 10 %، من إيرادات الضرائب العادية للدولة المقدرة خلال السنة المالية السابقة، والتي نصت عليه المادة 46 من الأمر 03-11 والتي تستخدم لسد عجز الميزانية العامة المؤقت ضمن مدة أقصاها 8 أشهر متتالية أو غير متتالية خلال سنة واحدة، مع ضرورة تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية السنة المالية.كما أن نفس المادة نصت على أن السحب على المكشوف المرخص به يؤدي بالضرورة إلى تقاضي عمولة تعد عائدا لفائدة بنك الجزائر، وتكلفة على الخزينة العمومية، بحيث تحدد نسبة العمولة وكيفية تقاضيها إلى الاتفاق المبرم بين وزير المالية وبنك الجزائر، ويمكن تفسير هذه العمولة برغبة المشرع الحد من لجوء الخزينة العمومية إلى طلب التسبيقات التي تعد إصدارا نقديا، وهو الإجراء الذي سوف يزيد من استقلالية بنك الجزائر في هذا المجال، وهو ما لم يتطرق إليه القانون رقم 90-10. وللتذكير أيضا فبالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن لبنك الجزائر بصفة استثنائية أن يمنح تسبيقات أخرى للحكومة موجهة فقط لتسير الدين الخارجي.

ت. منح قروض للحكومة عن طريق خصم سندات الخزينة العمومية أو رهنها: حيث نصت المادة 47 من الأمر 03-11 على أن خصم تلك السندات أو رهنها يعد تمويلا مباشرا للخزينة العمومية (تمويل تضخمي)، وهذا تحت نظام الأمانة لدى بنك الجزائر لمدة 3 أشهر وهو أحد صور القرض بضمان.

وقد أجاز الفكر الكينزي للبنك المركزي إقراض الحكومة أموالا في سياق تنفيذه لصالح الحكومة بعمليات المالية العامة أو كنتيجة لقيام البنك المركزي بتمويل العجز العام، لكن من الأفضل وجود قواعد موضوعة مسبقا لدى الحكومة أو البنك المركزي لتنفيذ الاقتراض الحكومي من البنك المركزي ومن الأفضل أن تشمل شروط هذه القروض وحدودها قيودا على ظروف منحها وقيودا أخرى على حجم أو مبلغ أو مدة هذه القروض (على، 2007، ص 305). لذا سيساعد وضع حدود قصوى للاقتراض الحكومي وممارسات إدارة المخاطر السليمة في حماية الميزانية العامة بالخصوص صدمات الدين العام (خبراء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، 2001، ص15). وهذا على اعتبار أنه بإمكان أن يكون لإصدار الدين الحكومي أو تحويل عجز الميزانية إلى سيولة نقدية أثر كبير على الوضع الائتماني العام داخل الاقتصاد وبالمثل فمن الممكن أن يكون لاستيعاب مبالغ كبيرة من السيولة تكاليف هامة على الميزانية تتحملها الحكومة وبالتالي يمكن أن تكون لعمليات المالية العامة عواقب نقدية وخيمة (صندوق النقد الدولي، 1999، صفحة 19).

3. أهداف وأدوات السياسة النقدية حسب التشريع المتعلق بالنقد والقرض:

باعتبار بنك الجزائر بنك الحكومة فهو يضطلع بدور مهم وحساس في صنع السياسات الاقتصادية إلى جانب الحكومة، فقد تم الإعلان بوضوح عن الأهداف النهائية والإطار المؤسسي لسياسته النقدية في تشريع خاص ومنفصل، حدد مهامه وجعله أحد الأطراف المسئولة، ومن ثم مقابل ذلك فهو يخضع للمساءلة في كل ما يتعلق بتحقيق أهداف السياسة النقدية.

ويتمثل هذا التشريع في:

أ. قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في سنة 1990

ب. الأمر الرئاسي رقم 03-11 الصادر في سنة 2003

ت. الأمر الرئاسي رقم 04-10 الصادر في سنة 2010

ث. قانون النقد والقرض رقم 17-10 الصادر في سنة 2017

حيث أشار مضمون هذا التشريع على أن مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف تتمثل فيما يلي:

أ. توفير أفضل الشروط لتحقيق نمو اقتصادي منتظم "كهدف أول" مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للدينار الجزائري "كهدف ثاني"، وبالتالي فهو مكلف بتنظيم حركة كتلة النقود وتوجيها ومراقبة توزيع القروض وضبط سوق الصرف، وهذا حسب المادة 55 من القانون رقم 90-10.

ب. توفير أفضل الشروط لتحقيق نمو اقتصادي سريع "كهدف أول" مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للدينار الجزائري "كهدف ثاني"، وبالتالي فهو مكلف بتنظيم حركة النقد ويوجه ويراقب توزيع القرض وكذا يضبط سوق الصرف، وهذا حسب المادة 35 من الأمر الرئاسي رقم 03-11. (لم تتغير الأولويات)

ت. الحرص على استقرار الأسعار "كهدف أول" باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لتحقيق نمو اقتصادي سريع "كهدف ثاني"، وهذا حسب المادة 2 من الأمر الرئاسي رقم 04-10. (تغير الأولويات)

ث. الحفاظ على استقرار الأسعار "كهدف أول" وتحقيق النمو الاقتصادي "كهدف ثاني" حسب ما جاء به القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11.

كما نص التشريع فيما يتعلق باستخدام أدوات السياسة النقدية على أن بنك الجزائر يتمتع بسلطة استخدام تلك الأدوات لامتصاص السيولة النقدية بغرض التحكم في تطور "تداول النقود خارج البنوك"، وهذا عن طريق إصدار السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض لأنظمة بالاستناد إلى مداولات يحدد فيها الإجراءات ومجموع ونوع الأدوات النقدية، التي يمكن توظيفها لتنفيذ وبلوغ أهداف سياسته النقدية، لهذا جاء في النظام رقم 09-02 إلمؤرخ في 26 ماي سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وفي المادة 10 منه أنه ولبلوغ أهداف السياسة النقدية فإنه يتوافر لدى بنك الجزائر عند بداية كل سنة مالية الأدوات التالية:

أ. معدل إعادة الخصم

ب. الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري

ت. عمليات السوق المفتوحة

ث. التسهيلات الدائمة.

الجدول 2: تطور أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدل التضخم.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل إعادة الخصم %	4	3.5	3.5	3.75	3.75
الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري %	12	8	4	10	10
عمليات السوق المفتوحة لمدة 3 و6 و12 شهرا %	/	/	3.5	/	/
معدل فائدة الإقراض%	0.3.	/	/	/	/

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير بنك ال جزائر2018، النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2020.

ويبين الجدول 2 قيام بنك الجزائر بمراجعة معدل إعادة الخصم، ونسبة الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري نحو الارتفاع خلال الفترة 2017-2019. ولقد كانت هاتين الوسيلتين الأكثر استعمالا في للتحكم في نمو السيولة النقدية، مقارنة بعمليات السوق المفتوحة لمدة 3 و6 و12 شهرا أو تسهيلات الودائع، إلا أ، استخدام هذه الأدوات في ادارة السياسة النقدية وبلوغ أهدافها، لم يحافظ على فعاليتها في السيطرة على ارتفاع معدل التضخم خصوصا بعد عملية الإقراض المباشر التي قام بها بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية لتمويل عجز الميزانية العامة، في أواخر سنة 2017.

4. إطار تنفيذ السياسة المالية في الجزائر

وتعكس السياسة المالية في الجزائر التغيرات الحاصلة في المالية العامة للدولة، وهي تتعلق أساسا بمدى قدرة الحكومة، وعلى رأسها وزارة المالية على تحقيق ما يلي:

- التحكم في نمو نسبة عجز الميزانية العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي
- المحافظة على مستوى من الادخار العمومي، المودع لدى بنك الجزائر بالقدر الكافي لتغطية أي زيادة في النفقات العامة

لاسيما في ظل المخاوف المرتبطة بالتقلبات التي يمكن أن تطرأ على إيرادات المحروقات، وهو الأمر الذي سوف يعرقل عمل الحكومة، والمتمثل أساسا في تحقيق نمو اقتصادي منشئ لوظائف الشغل وفي نفس الوقت يقلص من عدد العاطلين عن العمل، وبصفة خاصة في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

وفي هذا الإطار عرفت النفقات العامة زيادة ظاهرية خلال الفترة 2015-2019، بحيث ولدت هذه الزيادة:

- رصيد سالب للميزانية غير متحكم فيه
- تزايدا نسبة الدين العمومي الداخلي إلى إجمالي الناتج المحلي

وفي واقع الأمر واصلت الحكومة تنفيذ سياسة مالية توسعية بالرغم من انخفاض إيرادات المحروقات، وهذا بهدف تحقيق نمو مستديم للنشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، والتي تسعى أيضا من خلالها الحكومة توليد قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني تضمن من خلالها على المدى القريب إلى المتوسط، تدفق موارد مالية إضافية إلى الخزينة العمومية وتجعل أي ارتفاع في النفقات العامة يرتبط تدريجيا بتطور هذه القيمة المضافة. بالإضافة إلى تعزيز قدرة الخزينة العمومية على مواجهة التقلبات المفاجئة في إيرادات المحروقات التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

ويوضح قيد الميزانية العامة أن الحكومة قد تتوافر لديها أربعة خيارات لمواجهة عجز الميزانية العامة السنوي وهي "الاقتراض المباشر من البنك المركزي" و"إصدار النقود من خلال استبدال النقد الأجنبي الموجود بحوزة الحكومة لدى البنك المركزي" مضافا إليها "الاقتراض الخارجي" و "الاقتراض الداخلي من خلال إصدار سندات الخزينة العمومية للقطاعين المصرفي والغير مصرفي" (Fischer, 1989, p. 7).

وفي واقع الأمر لم تتمكن الحكومة من المحافظة على مستوى من احتياطي العملة الأجنبية، الذي يؤمن للخزينة العمومية تمويل نفقات الاستثمار أو النفقات برأس المال، خاصة في ظل الاقتطاعات المتوالية من صندوق ضبط الإيرادات الذي أصبح معدوما بداية من سنة 2017، مما دفع بالخزينة العمومية باللجوء إلى:

- إصدار سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي لمدة 3 إلى 5 سنوات للأفراد والشركات ابتداء من سنة 2016(تمويل غير تضخمي)

- إصدار السندات المالية لبنك الجزائر لمدة 5 سنوات متتالية ابتداء من سنة 2017 (تمويل تضخمي)

إن هذه الإجراءات في الأصل كان الغرض الرئيسي منها هو تحصين المالية العامة لتواصل السياسة المالية سيرها ضد الاتجاهات الدورية، وهنا يظهر بأن قيام الحكومة باستخدام العملة الأجنبية في إصدار العملة النقدية لم يكن كافيا للمحافظة على المسار التوسعي للسياسة المالية.

ولكن وفي إطار اصدار السندات، يستحسن أن يخطر البنك المركزي السلطات المختصة بالمالية العامة بمدى تأثير مستويات الدين الحكومي على تحقيق الأهداف النقدية كالتضخم ونمو السيولة النقدية. حتى لا ينشأ تعارض بين إدارة الدين العام والسياسات النقدية بسبب اختلاف الأغراض إذ تركز إدارة الدين العام على المفاضلة بين التكلفة والمخاطرة، بينما تتجه السياسة النقدية في المعتاد نحو تحقيق هدف استقرار الأسعار (خبراء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، 2001، ص15).

وإن طبع النقود بدون غطاء الذي تقرر في أواخر سنة 2017 وإلى غاية حوان 2019 جعل التداول النقدي خارج البنوك يزيد، لاسيما وأن هذه النقود المطبوعة تسربت عبر قناة "تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية" و"تمويل الدين العمومي الداخلي" وهو ما زاد من الصعوبات التي واجهت بنك الجزائر في مهمته المتعلقة بإدارة البرمجة المالية للمجمع النقدي M2، واستهداف معدل التضخم وضبط الطلب على النقود.

ومما أكد كذلك نشوء علاقة متبادلة التأثير بين السياسة المالية والوضعية النقدية لبنك الجزائر، لذلك فإن افتراض استمرار انخفاض احتياطي العملة الأجنبية، وتسجيل رصيد سالب في الميزانية العامة، والنمو المتباطئ في الإيرادات خارج المحروقات خصوصا الإيرادات الجبائية، لا يحمي الخزينة العمومية من التوجه مرة أخرى نحو طلب التمويل المباشر من بنك الجزائر في سنوات لاحقة إذا لم يرتفع سعر برميل النفط، وكذلك في ظل عدم مواكبة عملية طبع النقود بنمو اقتصادي يفوق معدلات التضخم الفعلية، وقد يسوء الوضع كلما استمر تسجيل رصيد سالب في ميزان المدفوعات، وزاد موازاة معه عجز الميزانية، فيؤدي ذلك تدريجيا إلى ارتفاع استحقاقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، وفقدان بنك الجزائر لاستقلاليته وقدرته في إدارة أدوات السياسة النقدية التي تتيح له تخفيض معدل التضخم تحت الحدود المستهدفة.

ويمكن قياس استقلالية البنك المركزي اقتصاديا من خلال قدرته على اختيار أدوات السياسة النقدية وكذلك حدود التمويل المباشر لميزانية الحكومة حيث أن التوجه نحو استقلالية البنك المركزي

يصاحبه عدم التمويل النقدي أو على الأقل لا تقدم قروضا جديدة للحكومة ولو في بعض الحالات يسمح بإقراض محدود وقصير الأجل (جراي، 2005، ص14).

وبالتالي فالتشريع الذي ينشأ بموجبه البنك المركزي لابد أن يمنحه سلطة استخدام أدوات السياسة النقدية لأن إعطاء البنك المركزي تفويض تشريعي باستخدام تلك الأدوات يمنحه الصلاحية اللازمة لتسيير السياسة النقدية (صندوق النقد الدولي، 1999، صفحة 8).

وللتذكير درجت النظرية التقليدية على الانشغال بقضية تحقيق الاستقرار في الأسعار لذلك ظلت النظرية التقليدية تنصح بضرورة استقلال البنك المركزي عن الحكومة للحد من تدخلها المباشر والغير مباشر، حيث أن هذا التدخل يؤثر سلبا على قرارات السلطة النقدية في اختيار أدوات السياسة النقدية، فقد أكد أصحاب هذه النظرية أن إتباع الحكومة لسياسة مالية مناسبة قد يكون له الدور الايجابي في تحقيق الاستقرار في الأسعار، إذ أن تحقيق الاستقرار في الأسعار لا ينحصر فقط في تنفيذ البنك المركزي لسياسة نقدية مستقلة بل يتطلب مقابل ذلك انضباط مالي حكومي، فاستمرار الحكومة في تمويل عجز الميزانية بإصدار نقدي قد يكون محايدا بحيث بإمكان الارتفاع ألظرفي في الكتلة النقدية أن يؤدى إلى ارتفاع في الأسعار دون أن يؤثر ذلك على المتغيرات الحقيقية مثل الإنتاج والتشغيل (قدي، 2003، ص 227).

وعلى هذا الأساس فاستبعاد تكاليف التضخم يتطلب بشكل أساسي استقلالية البنك المركزي عن مالية الحكومة إذ يمكن اعتبار هذه الاستقلالية إحدى الأمور التي ترتبط بقوة الوضع المالي للدولة. وحاليا لجأت الكثير من الدول إلى منح الاستقلالية المؤسسية للبنك المركزي بهدف عزل عملية تصميم السياسة النقدية عن الضغوط السياسية على المدى القصير، غير أنه من النادر أن يتم تسيير السياسة النقدية بمعزل عن غيرها من السياسات التي تتبعها الحكومة على صعيد الاقتصاد الكلي حيث عادة ما تؤخذ في الاعتبار عند تصميمها بغية تحقيق سياسة اقتصادية كلية متماسكة ومتسقة. (صندوق النقد الدولي، 2000، ص14).

لذلك أمست الكثير من قوانين البنك المركزي وفي العديد من البلدان تشدد على استقلالية البنك في إدارة عملياته وتمنع أو تقيد تمويله عجز الميزانية العامة بصورة مباشرة (صندوق النقد الدولي، 2007، ص ص 33-32).

وهذا على أساس أن أي زيادة في مدى استقلالية البنك المركزي ستكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في التضخم في الفترتين القصيرة والطويلة، فإذا واجهت السلطات المالية بنكا مركزيا مستقلا يستهدف سياسة لمكافحة التضخم، فإن توقعات الحكومة بأنه لن يتم تدبير عجز الميزانية العامة بواسطة البنك المركزي سوف يحد من تحقيقيها لهذا العجز المالي، ويؤيد ذلك تاريخ العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتمويل الحكومي، فكلما اتسع مدى الاستقلالية كلما انخفضت نسبة العجز الذي يتم تمويله عن طريق إصدار النقود من طرف البنك المركزي (صندوق النقد الدولي، 2000، ص20).

5.اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر

ينفذ بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية خلال السنتين، 2018 و2019، والذي يدل على ذلك رفع معدل إعادة الخصم والحد الأدنى للاحتياطي الإجباري، وكان بنك الجزائر قبل ذلك أي خلال الفترة 2015 -2017 على التوالي قد اتجه إلى تنفيذ سياسة نقدية نشطة على الرغم من عدم تخفيض معدل فائدة الإقراض الذي بقي ثابتا عند مستوى 8% طيلة فترة الدراسة. ولقد تم تقييد السياسة النقدية مباشرة بعد عملية تمويل العجز الميزاني، من خلال قروض بنك الجزائر وأيضا قروض البنوك التجارية للخزينة العمومية، وهذا خوفا من تسرب كتلة نقدية إضافية من باب النظام المصرفي تزيد من تعقيدات بنك الجزائر في تحقيق معدلات التضخم المستهدفة والمقدرة بمعدل 4%. وفي الواقع لم بوفق في هذه المهمة إلا في نهاية سنة 2019 بعد توقيف التمويل الغير تقليدي في جوان 2019 عندما بلغ معدل التضخم الفعلي 1.95 % وهو معدل أقل من المعدل المستهدف.

الجدول 3: تطور طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الاقتصاد الوطني.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل إعادة الخصم %	4	3.5	3.5	3.75	3.75
الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري %	12	8	4	10	10
معدل التضخم المستهدف%	4	4	4	4	4
معدل التضخم الفعلي%	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95
معدل فائدة الإقراض%	8	8	8	8	8
طبيعة السياسة النقدية المطبقة	توسعية			مقيدة	

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير بنك ال جزائر2018، النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2020.

إذن عرفت السياسة النقدية خلال الفترة 2015-2017 اتجاها توسعيا، تجسد بزيادة حجم الائتمان المصرفي عن طريق تثبيت التكلفة على قروض الاقتصاد كما هي موضحة في الجدول 3، وكان الغرض الأساسي من هذا التوسع مساندة الاستثمارات العمومية المطلقة في برنامج دعم النمو الاقتصادي في ظرف خاص تميز بانخفاض مداخيل المحروقات جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، حيث كانت وجهة نظر الحكومة ابتداء من سنة 2015 وإلى غاية صدور قانون النقد والقرض رقم 17-10 الصادر في نوفمبر 2017 ، هي عدم التركيز فقط على الإنفاق العام لزيادة الطلب الكلي، بل الاعتماد على فعالية السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق، وعلى امتداد الفترة 2015-2019 نجد أن بنك الجزائر لم يتحكم في تغير المجمع النقدي M2 (العودة إلى السطر الأخير من الجدول1) بالرغم من استهداف حدود لهذا التغير في إطار البرمجة المالية، والسبب في ذلك يعود إلى الإصدار النقدي الذي كان من خلال العملة الأجنبية والاقتراض المباشر والغير مباشر للخزينة العمومية من النظام المصرفي، والذي وجه أساسا لتمويل البرنامج، وتسديد الدين العمومي الداخلي.

ويظهر أن الإصدار المباشر للعملة النقدية من طرف بنك الجزائر لم يكون بالموازاة مع تطور اجمالي الناتج الداخلي PIB والمؤشر الذي يعكس هذه الوضعية هو معدل السيولة، وهذا لم ييسر عليه ضمان استقرار قيمة الدينار الجزائري المصدر، وكذلك ضمان أسعار معقولة للسلع والخدمات في السوق الداخلي. ولتوضيح للجدول 3 نستنتج الشكل أدناه.

الشكل 1: تطور معدلات التضخم المستهدفة مقارنة بالمعدلات الفعلية.

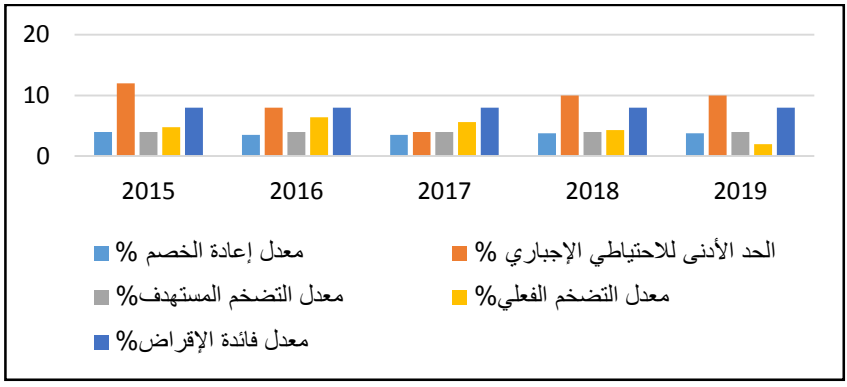

المرجع: من إعداد الباحثان.

وإن التغير في عرض النقد غالبا ما كان يؤثر على مجمل الأنشطة الاقتصادية بالدولة، وبالتالي فإنه يؤثر على حجم الناتج، فإن استطاع البنك المركزي التأثير على عرض النقد فإنه بالمقابل سيؤثر

على النمو في الناتج، لذلك فإن إصدار البنك المركزي للنقد لابد أن يكون دائما تبعا للحاجات الاقتصادية للدولة لأن هذا سيخدم هدف المحافظة على استقرار قيمة العملة المصدرة وكذلك المحافظة على مستويات الأسعار (حداد، 2008، ص141).

ومن ثم فلا اختلاف أن الهدف الرئيس لأغلب البنوك المركزية والسياسة النقدية هو تحقيق استقرار في الأسعار وذلك بالمحافظة على قيمة العملة داخليا وخارجيا (جراي، 2005، ص7).

الجدول 4: انعكاسات اقتراض الخزينة العمومية المباشر والغير مباشر من النظام المصرفي.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل السيولة M2/PIB (%)	82	78.9	80.6	82.1	81.37
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي	107.14	110.52	114.94	118.29	119.16
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو	117.06	116.37	137.49	135.38	133.62

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر2018، النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2020.

وبناءا على معطيات الجدول 4 نضع الشكل التالي:

الشكل 2: تطور سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل السيولة

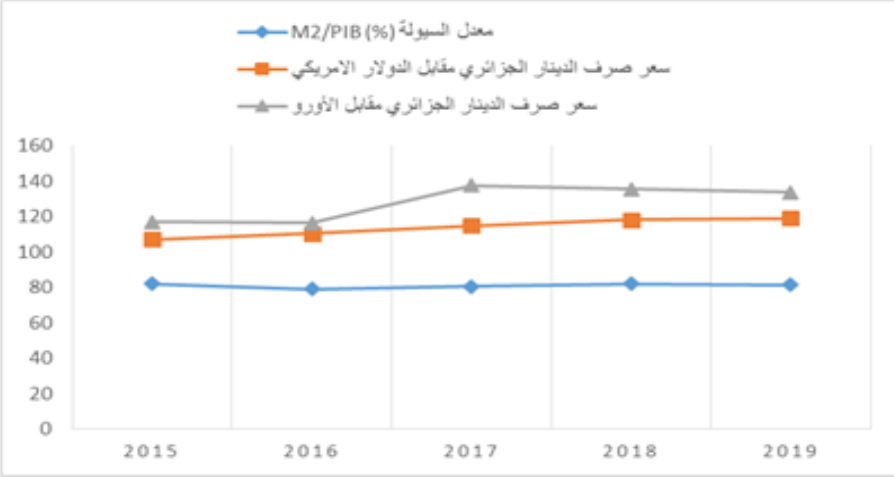

المرجع: من إعداد الباحثان.

لذا تتطلب الإدارة الفعالة للسياسة النقدية فهما تاما للتدفقات المالية الحكومية قصيرة الأجل وطويلة الأجل (خبراء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، 2001، ص15-16). لذلك ينبغي من جهة أخرى إبلاغ السلطات المختصة بالميزانية العامة بوجهة نظرهم بشأن التكاليف والمخاطر المصاحبين لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات دينها (خبراء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، 2001، ص7).

وبالتالي تمويل عجز الميزانية بإصدار نقدي مباشر وعدم تأثير هذا الإصدار غلى الإنتاج والتشغيل قد طرح ما يصطلح عليه "الميل التضخمي" للسياسة النقدية والذي ينشأ عن تعدد أهداف السياسة النقدية، وهو ما ترتب عنه التأكيد على أهمية استقلال البنك المركزي في إطار عال من الشفافية والمساءلة كحل ناجع لظاهرة الميل التضخمي للسياسة النقدية (Freedman & Laxton, 2009, p. 20). ويشار أيضا للميل التضخمي بمشكلة عدم الاتساق الزمني للسياسة النقدية التي توضح أن كثير من الحكومات تميل إلى تحمل معدلات تضخم فعلية تتجاوز المعدلات المتوقعة في سبيل رفع الانتاج تخفيض معدلات البطالة (St¨orger, 2007, p. 3).

ومن ثم فبنك الجزائر لم يوفق إلى حد بعيد في إصدار الدينار الجزائري وفقا للتطور الحقيقي للطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي هذا لم يخدم قيمة الدينار الجزائري. وبتعبير أخر أكثر دقة فإن الإصدار النقدي الجديد الذي تم توجيهه نحو تغطية احتياجات الخزينة العمومية وبالضبط سد العجز الميزاني وسداد الدين العمومي الداخلي، قد خلق نقودا ورقية إضافية زادت من كمية وسائل الدفع، ورفعت من حجم التداول النقدي خارج بنك الجزائر، حيث يعتبر هذا المؤشر النقدي مكون رئيسي للقاعدة النقدية.

مع العلم أن القاعدة النقدية أو الرصيد النقدي عالي القيمة يتشكل بالإضافة إلى كمية الأوراق والنقود في سوق التداول من كمية النقود التي يحتفظ بها النظام المصرفي لدى البنك المركزي (الدجيلي ، 2001، ص119).

ومن جهة أخرى يعد فشل بنك الجزائر في حصر مستوى الأسعار في نطاقها المستهدف مشكلة اقتصادية واجتماعية ساهمت بقوة في طهور النتائج التالية:

- عدم تحقيق معدل نمو سريع
- عجز في إعادة توزيع الدخل الوطني
- تأثر القدرة الشرائية للدخول

- مطالبة الطبقة العاملة في جميع المستويات الحكومة بزيادة الأجور

ومن جانب أخر أكثر أهمية يعتبر نجاح البنك المركزي في تخفيض معدلات الارتفاع السنوي لمستوى الأسعار شكلا من أشكال إعادة توزيع الدخول، حيث يصب مباشرة في مصلحة أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة، وبالتالي يعمل على إعادة التوازن في العلاقة بين الأجور والقدرة الشرائية للعملة بشكل معقول دون حاجة الحكومة إلى دورات متتالية من الزيادة في الدخول النقدية (تومي، 2011، ص23).

6. خاتمة:

لقد كلف قانون النقد والقرض بنك الجزائر كهيئة نقدية بمهمة بتحقيق معدل تضخم يسهل على المؤسسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات تحقيق نمو اقتصادي منشئ للوظائف لخفض البطالة. غير أن هذه المهمة في الغالب ما كانت تصطدم بتوسع الحكومة في النفقات العامة، والدي زاد من احتياجات الخزينة العمومية من التمويل، الذي تم تغطيته قبل سنة 2017 من خلال اصدار الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي، ثم بعد سنة 2017 تغير هذا الإصدار ليصبح إصدارا بدون مقابل، نتيجة الانخفاض الحاد في إيرادات المحروقات والجباية البترولية، بحيث أصبح الإصدار النقدي عن طريق الدولار الامريكي غير كافي فأقدمت الخزينة العمومية على إصدار السندات المالية وبيعها بيعا مباشرا لبنك الجزائر " تمويل تضخمي" وهذا لمدة 5 سنوات متتالية بدأت في أواخر سنة 2017 لتنتهي سنة 2022 ، وهذا بعد أن فشلت سنة 2016 في جمع الأموال من الجمهور عندما أصدرت سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي لمدة 3 إلى 5 سنوات.

وإن الاصدار النقدي الذي قام به بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية أدى إلى وضع ميزانية بنك الجزائر موضع التابع لما يحدث وضعية الميزانية العامة، وهو ما نتج عنه فقدان بنك الجزائر لفعاليته في السيطرة على استقرار الأسعار وقد يمكن لهذه العوامل التداعيات السلبية التالية:

- التوقع بتوجه بنك الجزائر نحو زيادة التكلفة على قروض الاقتصاد للتحكم في تسرب كتلة نقدية اضافية خارج النظام المصرفي، وهذا ما سوف يزيد من احتمالية استمرار ارتفاع الأسعار، ولكن الحكومة قامت بتوقيف الاستدانة المباشرة من بنك الجزائر أي

عملية التمويل الغير تقليدي في أواخر سنة 2019، مقابل تثبيت سعر فائدة الإقراض عند 8 %، حتى تفسح المجال لبنك الجزائر للتحكم في نمو العرض النقدي M2.

- استمرار فشل سياسة استهداف التضخم ومجمع النقود M2، أي البرمجة المالية، في حالة عدم تخفيض العجز الميزاني الفعلي عن المتوقع بزيادة مستوى التحصيل الضريبي من المتهربين الكبار من الضريبة في السوق الموازية، لأن ذلك سيعمل على بقاء عملية ضخ النقود المطبوعة في حالة معاودة أسعار النفط. الانخفاض.
- استمرار تدهور القدرة الشرائية لأجور الطبقة المتوسطة، وبالمثل قيمة الدينار الجزائري.

وبناءا على هذه النتائج، فقد تأكد صدق فرضية الدراسة التي نصت على أن عدم تحكم بنك الجزائر في تطورات عرض النقد M2 والحفاظ على استقرار الأسعار عموما سببه الرئيسي هو عدم قدرته في الحد من التمويل المباشر والذي يعود إلى تزايد اجتياحات الخزينة العمومية التمويلية خصوصا في الفترات التي تتراجع فيها إيرادات المحروقات بحدة

ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل اليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

6. قائمة المراجع.

المؤلفات:

1- تومي عبد الرحمان، (2011). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
2- حداد أكرم. (2008)، النقود والمصارف، عمان: دار وائل للنشر.
3- الدجيلي قاسم عبد الرضا، (2001). الاقتصاد الكلي. مالطا.EULGA :
4- هيكل عجمي جميل الجنابي، (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، عمان: دار وائل للنشر.
5- أحمد شعبان محمد على، (2007)، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
6- الأمانة العامة للحكومة، (2003)، قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية.
7- عادل العلى. (2009)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الشارقة: مكتبة الجامعة.
8- قدي عبد المجيد، (2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9- جراي سايمون، (2005)، مدخل إلى العمليات النقدية كتيبات عن البنوك المركزية (بنك انجلترا المركزي)، لندن: مركز دراسات المصارف المركزية.

10-خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، (2001)، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
11-صندوق النقد الدولي، (1999). ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات المالية والنقدية. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
12-صندوق النقد الدولي، (2000)، ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات المالية والنقدية (الجزء الثاني).
13-صندوق النقد الدولي، (2007)، دليل شفافية المالية العامة، واشنطن: صندوق النقد الدولي.

المراجع باللغة الأجنبية:

14- St¨orger, J. (2007). The Time Consistency Problem Monetary Policy Models. Paper presented at the seminar on Dynamic Fiscal. Germany: Mannheim University.
15- Freedman, C., & Laxton, D. (2009). Why Inflation Targeting ? wp/09/86. International Monetary Fund.
16- Fischer, S. (1989). The economics of the government budget constraint(WPS 224). the World Bank.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد :1 /أفريل2022، ص ص470-485

تفعيل دور الجباية العادية في الجزائر

Activating the Role of Regular Tax Collection in Algeria

* أوضايفية حدة
Oudaifia Hadda
جامعة سكيكدة– الجزائر
h.oudaifia@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2022./03./22 تاريخ القبول: 2022/04/28 تاريخ النشر: .2022/04/30

الملخص :

تلعب الجباية العادية دورا استراتيجيا في الكثير من اقتصاديات الدول كأحدة أهم مصادر الدخل، و هذا ما يغيب بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يظل تمويل التنمية الاقتصادية فيه خاضعا لتقلبات الايرادات النفطية المرتبطة هي الأخرى بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها، هذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية القاء الضوء عليه من خلال واقع الجباية العادية في الجزائر خاصة مع تراجع ايرادات الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط، و أهم العراقيل التي يوجهها تعبئة مثل هذه الموارد الضريبية. وقد كشفت الدراسة أن الجباية العادية في الجزائر تعاني من عدة عراقيل تجعل مساهمتها ضعيفة في تمويل الاقتصاد نتيجة غياب استراتيجية واعية تساهم في تنويع مصادر الدخل و التمويل خارج الريع النفطي. مما يفرض ضرورة تفعيل الاصلاحات في هذا الجانب.

الكلمات المفتاحية: تمويل، جباية عادية، ايرادات نفطية، عوامل ضعف، تفعيل

تصنيف JEL: H27، E62، H21

Abstract

Ordinary taxation plays a strategic role in many countries' economies as one of the most important sources of income, and this is what is absent for the Algerian economy, in which the financing of economic development remains subject to fluctuations in oil revenues, which are also linked to external factors that are difficult to control. This is what this research paper will attempt to shed light on. Through the reality of regular taxation in Algeria, especially with the decline in petroleum tax revenues as a result of low oil prices, and the most important obstacles faced by the mobilization of such tax resources. The study revealed that the normal collection in Algeria suffers from several obstacles that make its contribution weak in financing the economy as a result of the absence of a conscious strategy that contributes to diversifying sources of income and financing outside of oil rents. Which imposes the need to activate reforms in this aspect.

Key words: financing, regular collection, oil revenues, weaknesses, activation

JEL classification codes: H27 ،E62 ،H21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في ظل الارتباط الوثيق بين أسعار النفط و أوضاع التنمية الاقتصادية في الجزائر من جهة، و التقلبات المفاجئة التي تعرفها أسواق النفط العالمية من جهة أخرى ، و ما يعانيه الاقتصاد الجزائري في ظل غياب مصادر تمويل دائمة و مستقرة بعيدا عن الايرادات النفطية غير المستقرة. أمام هذا الوضع يستدعي الامر ضرورة التحول من الاعتماد على الجباية البترولية الى الجباية العادية التي لها آثارها الايجابية على المستويين الكلي و الجزئي باعتبارها أهم أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، و لما تتميز به من استقرار و استدامة و كمصدر هام للإنفاق العام.

و يبقى تفعيل هذا الدور هدفا استراتيجيا يجب على الدولة الجزائرية السعي من أجل تحقيقه بتسخير الوسائل الضرورية لذلك، نظرا للتحديات المالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في كل مرة تحدث فيها تقلبات مفاجئة في أسعار النفط و انخفاض مفاجئ في الجباية البترولية.

هذا يقود الى طرح **الاشكالية التالية: ما هو واقع الجباية العادية في الجزائر؟ و كيف يمكن تفعيل هذا الدور؟**

فرضيات الدراسة:

- ✓ رغم التراجع الحاد الذي عرفته أسعار النفط يظل تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خاضعا لاتجاهات الجباية النفطية على حساب الجباية العادية؛
- ✓ تعد الجباية العادية بديلا تمويليا هاما للاقتصاد الجزائري خاصة اذا ما أعيد تفعيل دورها بمزيد من الاصلاح الجبائي.

أهمية الموضوع: يكتسي الموضوع أهمية بالغة كونه يبحث عن مصادر تمويل دائمة و مستقرة للتنمية الاقتصادية في الجزائر التي تبقى رهينة بما تدره الجباية النفطية من ايرادات، و التي هي الأخرى عرضة للتقلبات بالأسواق الخارجية وما تشكله من تحديات على جميع المستويات. مما يستدعي تفعيل دور الجباية العادية كداعم للجباية البترولية على المدى القصير، و كبديل عنها على المدى البعيد ضمانا للتنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة: يهدف البحث الى تسليط الضوء على:

- ✓ أهم المصادر التقليدية لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- ✓ مكانة الجباية العادية في بنية الاقتصاد الجزائري و تطورها؛
- ✓ تشخيص مكامن الضعف التي تميز النظام الجبائي في الجزائر و كيفية معالجتها.

المنهج المتبع: نظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال القاء نظرة عن مصادر التمويل التقليدية، واقع الجباية العادية في الجزائر من خلال بعض الاحصائيات، مع محاولة وضع الحلول لمعالجة الضعف الذي يميزها.

2.مصادر التمويل التقليدية:

يعد البحث في مجال التنمية الاقتصادية مرتبطا ارتباطا وثيقا و كبيرا بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، هذا النجاح الذي تسعى إليه جميع الدول متقدمة كانت أم نامية، و ذلك لتوفير مستوى معيشي أفضل لشعوبها عن طريق تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي. غير أن القيام بعملية تنموية ناجحة يتطلب توفير الموارد المادية و البشرية اللازمة كما و كيفا، و يصطدم هذا الأمر بصعوبات متعددة يقع عجز مواردها الذاتية بين المراتب الأولى في هذه العقبات نظرا لندرتها في هذه المجتمعات، هذا الأمر يؤدي إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لاستكمال مشاريع التنمية الاقتصادية(**الطيب داودي، 2008، ص56**).

1.2.مصادر التمويل الداخلية:

رغم تعدد مصادر التمويل في المجتمع تظل للموارد المحلية تميزها باعتبارها المصدر الأساسي و الأول في التمويل، فهو مصدر يتمتع بالثبات النسبي بالمقارنة بأي مصدر خارجي آخر. وترتبط التنمية كهدف رئيسي لأي دولة بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و الإدارية، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها أو المطلوب تحققها. ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المحلية، ومن هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقق التنمية الاقتصادية بأهدافها المختلفة ومدى توفر الموارد المالية، فالموارد المالية هنا بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية في المجتمعات(**عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص22**).

و المصدر العادي لتمويل هذا الاستثمار هو **المدخرات الوطنية الاختيارية** أي ما يدخره الأفراد اختيارا من دخولهم، و ما تدخره المشروعات اختيارا من أرباحها(الأرباح غير الموزعة). و في معظم البلاد النامية تقصر المدخرات الوطنية الاختيارية عن تمويل معدل للاستثمار يضمن تحقيق معدل متواضع للتنمية(**كامل بكري، 1986، ص9**).

إن السياسة الرشيدة للادخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي و ضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية. و من الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك و بين الاستثمار، ذلك لأن عرض السلع و الخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار و هذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل النمو في الإنتاج.(**مدحت القريشي، 2007، ص188**)

أما عن **القروض العامة** فمن المعروف أن هناك صعوبات تواجه عملية الاقتراض الحكومي في البلاد النامية، لعل أهمها عدم وجود أسواق منظمة للسندات الحكومية، و ضعف عادة الادخار و انتشار عادة الاكتناز، و قلة طلب البنوك التجارية و شركات التأمين عليها، مع ميل الحكومة إلى التمويل التضخمي، و خوف الجمهور من احتمال انخفاض قيمة النقود بين الاكتتاب و موعد السداد.

2.2.مصادر التمويل الخارجية:

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، ففي كثير من البلاد النامية خصوصا تلك التي يثير نمو سكانها مشاكل خطيرة، لا تكفي المدخرات المحلية إلا لمجرد جعل الاستثمار كافيا فقط لمرافقة الزيادة السنوية في عدد السكان، حيث أن الإنتاجية و متوسط دخل الفرد تظل عند مستوياتها المنخفضة الحالية. (**ناظم محمد الشمري، 1993، ص26**) . كما أن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد و أن ينجم عنه في النهاية متاعب و صعوبات قد تعوق عملية التنمية ذاتها. و هكذا يبدو أن استيراد رأس المال من الخارج هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق و تسهيل انجاز عملية التنمية الاقتصادية، و الذي هو الآخر له تكاليفه. و يظهر أن مصادر التمويل الخارجية تنقسم بدورها إلى قسمين هما:(**مدحت القريشي، 2007، ص198**)

1.2.2.مصادر التمويل الخاصة: و تنقسم بدورها إلى:

أ–الاستثمار الأجنبي المباشر: و هو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار. و إن كلمة المباشر تعني سيطرة(كاملة او جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف، و بعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها و يديرها الأجانب، سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، و غالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج. و ينقسم هذا النوع من الاستثمار إلى قسمين:

- ✓ -**الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:** يقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة، و قد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.
- ✓ -**الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:** تأخذ الشكل الثنائي في النشاط و تأخذ عدة أشكال (شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام(الحكومي)؛ شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني و الخاص).

ب– القروض التجارية: تعتبر القروض التجارية من اكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية و التي نمت بشكل سريع. و تتكون هذه القروض من القروض السندية و القروض المصرفية أو التجارية و ائتمانات التصدير، هذه الأخيرة تمثل نوعا من التأمين يمنح للمصدرين ضد احتمالات حدوث الخسائر للمصدرين من جراء عدم دفع المستوردين عن البضاعة المستوردة.

2.2.2. مصادر التمويل الرسمية: إن تدفقات الرساميل الرسمية تشمل نوعين من التدفقات(المعونات):

أ–تدفقات المساعدات الثنائية: أي أن تقديم الجزء الأكبر من المعونة الاقتصادية ثنائيا، أي ما بين دولة و دولة أخرى كمنح أو قروض؛

ب–تدفقات المساعدات متعددة الأطراف: تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق هذه المساعدات في البنك الدولي للإعمار و التنمية ثم وكالة التنمية الدولية.

3.واقع الجباية العادية في الجزائر:

تعرف الجباية على أنها مجموع القواعد القانونية والإدارية ألتي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم ألتي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية. وتحتل الجباية أهمية بالغة في الاقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي:(**بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان، 2013، ص2**)

- ✓ -**على المستوى الكلي:** تعد الجباية أداة تعديل اقتصادي واجتماعي، تنظم فرض الضرائب والرسوم فهي أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية لصالح الدولة والجماعات المحلية من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية.

- ✓ -**على المستوى الجزئي** : يمكن للجباية أن تكون لها آثار جد معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ، فالضريبة تؤثر على ميل الأفراد للادخار كما تؤثر على استراتيجية التمويل والاستثمار بالمؤسسة، إذ تلعب دور المحفز، الموجه، المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.

و تعتبر الضرائب أهم أنواع الايرادات العامة في أي مجتمع، حيث تعتمد عليها الحكومات المختلفة بصفة أساسية في تغطية جانب كبير من الانفاق العام. و يختلف الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة تدفع دون مقابل مباشر على حين أن الرسم يقابله خدمات معينة تؤديها الحكومة. **(عبد الحميد عبد المطلب، 2010، ص342)**

مع ملاحظة أن هناك عددا من القواعد الرئيسية التي يجب ان يرتكز عليها كل نظام ضريبي حديث و هي، وفرة الحصيلة، و العدالة، و الثبات، و المرونة، و الملاءمة، و الاقتصاد. و في كل الأحوال عند توزيع الأعباء الضريبية يجب مراعاة حسن اختيار موضوع الضريبة، و تحديد سعر مناسب لها، و تحديد حالات الاعفاء الضريبي بدقة و عناية. و من المعروف ان مصادر الضريبة هي الدخل و رأس المال، أو الاثنين معا.

و رغم وجود عدة امكانيات لتمويل الانفاق العام، فإن اللجوء الى الضريبة يتميز بكونه اجراء غير تضخمي. خاصة اذا اعتمد أنماطا معينة من الضرائب، كالضريبة على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص، و حتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب(ارتفاع الطلب مصدر من مصادر التضخم). و من بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي هي أن قدرة الدولة في الواقع، على الاخضاع الضريبي غير محدودة، بخلاف الاصدار النقدي أو اللجوء الى الاكتتاب العام.

و ترتبط الايرادات العامة بشكل كبير بهيكل الانتاج و بمستوى التجارة و ذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للايرادات الضريبية و غير الضريبية. فكلما كانت القاعدة الانتاجية و التجارة الخارجية للدولة متركزة عل عدد قليل و محدود من القطاعات و الأنشطة و المنتجات، تراجع عدد الأوعية و المصادر المالية للدولة، و من ثم زاد احتمال تعرض الموازنة العامة و ايراداتها

للانخفاض و التقلب، لا سيما في حال مواجهة ظروف غير تقليدية مثل الصدمات و الأزمات الداخلية أو الخارجية.(**تقرير التنمية العربية،2018، ص 74**)

الشكل1: نمو الايرادات العامة و المنح في الدول العربية منها الجزائر 2017-2018

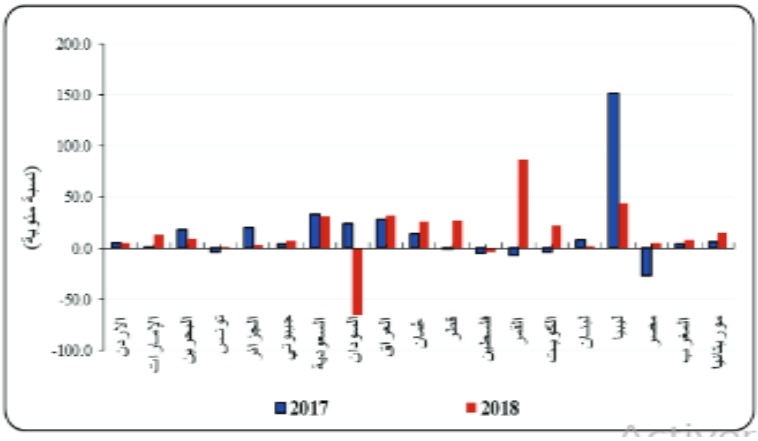

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي 2019، ص108

من خلال الشكل اعلاه يلاحظ أن الجزائر سجلت انخفاضا في نسبة نمو الايرادات العامة التي بلغت 3.3% سنة 2018 مقارنة ببقية الدول العربية الاخرى أين تراوحت بين 31% في السعودية و 27.3% في قطر نتيجة زيادة الانتاج النفطي اضافة الى زيادة الايرادات الضريبية و حصيلة الرسوم الجمركية مما يعكس جهود عدد من هذه الدول التفطية لتنويع مصادر الايرادات العامة.(**تقرير صندوق النقد العربي، 2019، ص107**).

الشكل2: نسبة ايرادات النفط في الايرادات العامة في الدول العربية النفطية منها الجزائر2015/2014(%)

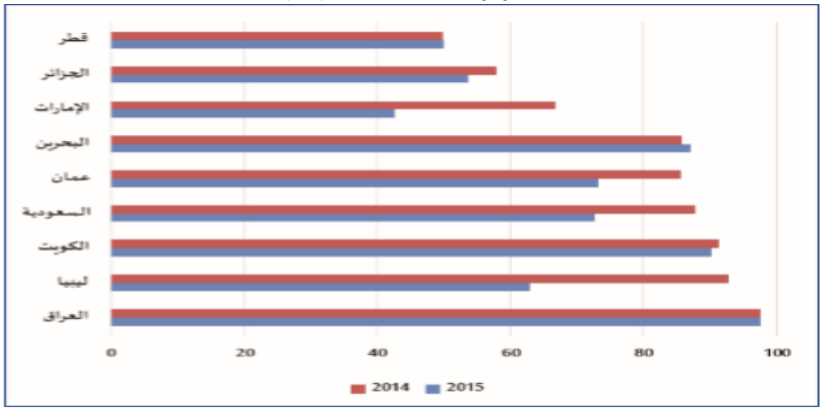

المصدر: تقرير التنمية العربية، 2018، ص75

كذلك وفقا **للشكل 2** و رغم التراجع الكبير لأسعار النفط و الغاز تبقى الايرادات النفطية أهم مصدر للموارد المالية في الجزائر تقريبا 60% و غيرها من الدول النفطية، و يتضح بالتالي مدى الارتباط الوثيق للنساط الاقتصادي و الموازنات العامة بتطورات الأنشطة النفطية. عكس ما هو حاصل بالنسبة للدول غير النفطية التي اتسمت بتصدر الايرادات الضريبية كمكون أساسي لايراداتها العامة أين سجلت تونس اعلى المعدلات بمعدل يفوق93% يليها المغرب بمعدل 86% ، في حين لم تتعد النسبة 42% في الجزائر.

الشكل3: نسبة الضرائب في الايرادات العامة عام 2015(%)

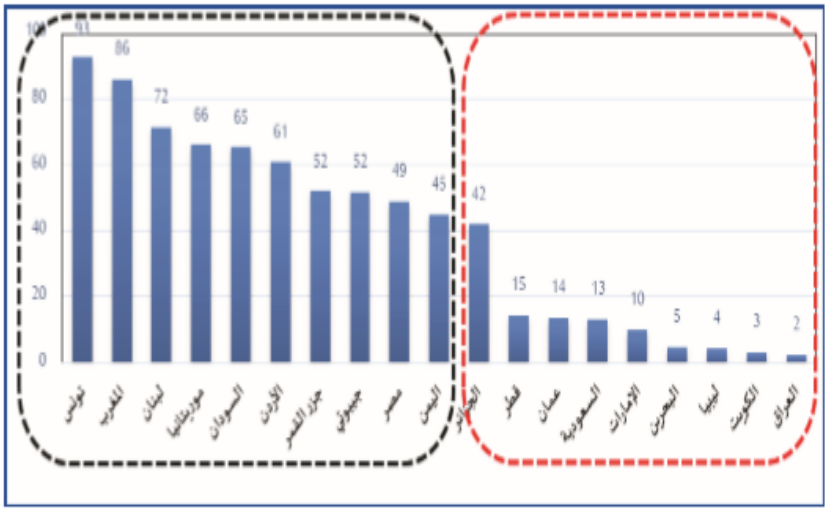

المصدر: تقرير التنمية العربية، 2018، ص76

وفقا للشكل ادناه سجلت الجزائر أعلى مستويات للتحصيل الضريبي بالنسبة للدول النفطية بلغت في المتوسط نحو% 58 تليها كل من والإمارات، والبحرين، وليبيا و عمان ، ب52، 45، و 41 و 40 % على الترتيب، تليها السعودية، والكويت بمستويات تحصيل ضريبي بلغت في المتوسط نحو38 و 35 في المائة على الترتيب. عكس الدول غير النفطية كتونس أين سجلت اعلى مستويات للتحصيل الضريبي أي بمتوسط 89% . و الذي يعود إلى تبني هذه الدول إصلاحات ضريبية ركزت على تطوير كفاءة الإدارة الضريبية، وخلق التوازن في هيكل الإيرادات الضريبية، وتعزيز تصاعدية الضرائب لتحقيق العدالة الضريبية، وترشيد الإعفاءات الضريبية.

الشكل4: تطورات الإيرادات الضريبية الفعلية ونصيب الفرد من الناتج 1990-2017

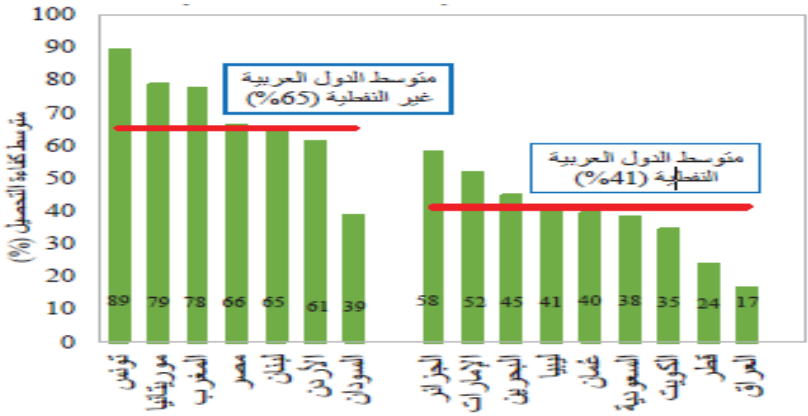

المصدر: **طارق اسماعيل، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، دراسات اقتصادية،صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، العدد 52، 2019**، ص30

كما يتضح من الشكل أدناه اتساع الفجوة بين الإيرادات الضريبية الممكنة والإيرادات الضريبية الفعلية بالنسبة للدول العربية النفطية و منها الجزائر، بصورة أكبر من الدول العربية غير النفطية، مما يشير إلى بطء مواكبة النظم الضريبية في الدول العربية النفطية لتطورات التنمية الاقتصادية، و يترتب على تدني كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية إهدار موارد مالية كان يُمكن الاستفادة منها من خلال تركيز جهود إصلاح النظم الضريبية على الجوانب المتعلقة برفع مستوى التحصيل الضريبي. (اسماعيل، 2019، الصفحات 30-31)

الشكل5: الإيرادات الضريبية الفعلية والمُمكنة لمجموعة الدول العربية النفطية 1990-2017

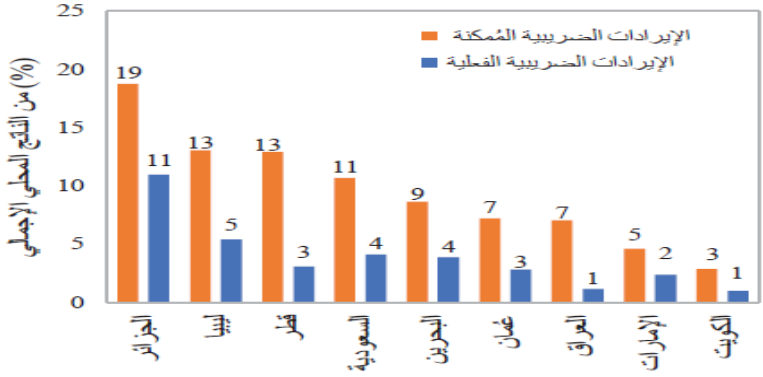

المصدر: طارق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 31

و مع الاصلاحات التي باشرتها الجزائر بعد الأزمة النفطية 2014 ، عرف **هيكل الإيرادات الضريبية تطورا سنة 2018** على النحو التالي: (الجزائر، ديسمبر 2019، الصفحات 62-64)

- ✓ **الايرادات الضريبية:** عرفت الايرادات الضريبية (خارج المحروقات)سنة 2018 شبه استقرار+0.7% بواقع 2 648,5 مليار دينار مقارنة ب 2 630,0 مليار دينار في 2017، و نجم هذا الشبه الاستقرار للايرادات الضريبية، عن الانخفاضات، المحسوسة في الحقوق الجمركية -14.1% والطفيفة -1.87 % في الضريبة على المداخيل والأرباح، في حين عرفت الضريبة على السلع والخدمات ارتفاعا قدره 7.1%.
- ✓ **هيكل الايرادات الضريبية:** تبقى الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح مهيمنة بحصة قدرها 44.7% من إجمالي الايرادات الضريبية. أما الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات فتمثل 40.2% من الايرادات الضريبية. وعلى عكس ذلك، واصلت حصة الحقوق الجمركية تراجعها لتمثل 11.8%، مقابل 13.9% في 2017 . و يعكس الوزن الضعيف للضريبة غير المباشرة مقارنة بالضريبة المباشرة ضمن الايرادات الضريبية في 2018حجم التهرب الضريبي ونسبيا عدم النجاعة في التحصيل الضريبي

الجدول 1: تطور هيكل الايرادات الضريبية 2002-2018

(% من الايرادات الضريبية)

	2002	2007	2012	2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب على المداخيل والأرباح	23,2	33,7	44,8	42,1	43,9	44,7	45,9	44,7
الضرائب على السلع والخدمات	46,3	45,3	37,5	36,7	35,0	35,8	36,8	40,2
الحقوق الجمركية	26,6	17,4	14,6	17,7	17,5	15,7	13,9	11,8

المصدر: التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص62

- ✓ **الضريبة غير المباشرة على المنتجات البترولية:** بالنسبة لحصة الاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على **المنتجات البترولية** ضمن الضريبة غير المباشرة، لم تتوقف هذه الحصة عن التراجع لتبلغ مستويات شبه معدومة في السنوات الأخيرة في 2016 و 2017 و 2018، لقد سمحت الإجراءات الخاصة بزيادة بعض الرسوم على المحروقات(الوقود)، بتزايد هذه الاقتطاعات، التي بلغت300 مليون دينار في 2015، لتصل ما يقارب 52,3 مليار في 2016 ، و 93 مليار دينار في 2017، و أخيرا 141,7مليار في 2018 أي (13.3%) من الضرائب على السلع والخدمات.

الجدول 2: **تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات (%)**

الضرائب على السلع والخدمات	2002	2007	2012	2015	2016	2017	2018
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الواردات	35,4	49,5	57,9	58,7	54,4	50,8	45,6
رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الأنشطة الداخلية	45,2	48,6	39,3	39,3	37,9	37,3	38,6
رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية	4,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
اقتطاعات على المواد البترولية	14,5	1,2	0,1	0,0	5,9	9,2	13,3

المصدر: التقرير السنوي 2018 : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 63

- ✓ **الايرادات غير الضريبية:** تضاعفت بما يفوق ثلاث (3) أضعاف بين 2015و 2018، منتقلة من 374,9 مليار دينار في 2015 إلى 215,7 1 مليار دينار في 2018 (240,9 1مليار دينار في 2017). ونتجت هذه الارتفاعات المعتبرة في الإيرادات غير الضريبية، أساسا ، عن الارتفاع الاستثنائي في الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر، والمقدرة ب 610,5 مليار دينار في 2016 وب 919,8 مليار

دينار في 2017 و ب1 000 مليار دينار في 2018 ، مما أدّى إلى رفع حصة الايرادات غير الضريبية في الايرادات خارج المحروقات من 13.7% في 2015 إلى 31.5% في 2018

الشكل6: هيكل ايرادات الميزانية في الجزائر 2014-2018

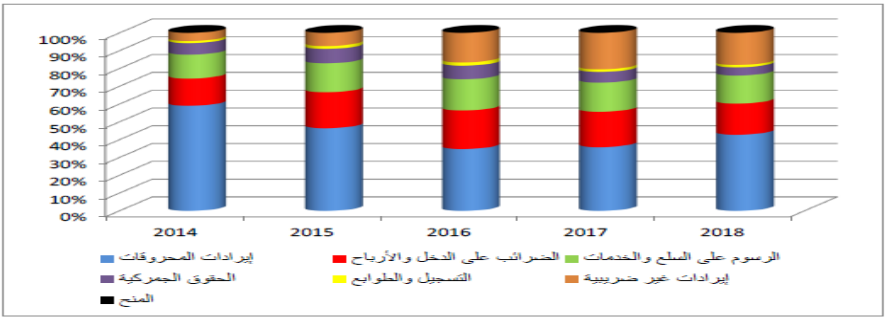

المصدر: التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 64

من خلال الشكل اعلاه يتضح ان ايرادات الميزانية في الجزائر لا تزال مرتبطة ارتباطا كبيرا بالايرادات النفطية التي تبقى هي المساهم الاول رغم التراجع المسجل على طول الفترة 2014-2018 من اجل التخلص من التبعية للايرادات النفطية ، اين انتقلت من اكثر 50% سنة 2014 الى 35% سنة 2018، مع التحسن البطيء الذي تعرفه بقية الايرادات كالضرائب على الدخل و الارباح.

4. ضعف النظام الجبائي في الجزائر و عوامل تفعيله:

كشفت الانخفاضات الحادّة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 مدى ضعف المالية العامة في الجزائر. ولقد تجسّد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و 2016 ، ترافقا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2018 - 2015 ، أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة(صندوق ضبط الايرادات)،

تزامنا مع اللجوء إلى التمويل النقدي(خلق نقدي)للعجز في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية . طبعا في ظل ضعف حصيلة الايرادات الضريبية خارج المحروقات.(الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 69).

1.4.**أسباب ضعف النظام الجبائي في الجزائر:** من أهم الأسباب المفسرة لهذا التباطؤ و الضعف الذي يميز النظام الجبائي في الجزائر يعود الى ما يلي: (اسماعيل، 2019، الصفحات 30-31)

- ✓ .**التدفق المستمر لعائدات النفط والغاز:** و كغيرها من الدول المصدّرة للنفط والغاز أدى التدفق المستمر لعائدات النفط و الغاز إلى تكييف السياسات الضريبية لصالح تشجيع الاستثمار ودعم النمو، مما أفرز نظم ضريبية قائمة على النفط والغاز، ويقل فيها الاعتماد بشكل كبير على ضرائب الاستهلاك والدخل الشخصي كمصادر للإيرادات الضريبية.
- ✓ . **تدني الامتثال الضريبي:** من السمات الملازمة للنظم الضريبية وهو ما يرجع جزئياً إلى كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، وانتشار المدفوعات النقدية لجزء من الرواتب والأجور وصعوبة التحقق من الدخول، إضافة إلى مساهمة النظم الضريبية في بعض الجوانب بتسهيل التحايل والتهرب الضريبي.
- ✓ .**اتساع نطاق الاعفاءات الضريبية:** التي تُستَخدم كحوافز لتشجيع الاستثمار، وتقديم الدعم لبعض السلع الاستهلاكية الأساسية، ومدخلات الإنتاج المحلي بهدف تشجيع الاستثمار والتجارة.
- ✓ .**تعدد معدلات الضريبة:** خصوصاً ضريبة القيمة المضافة، مما يخلق صعوبة في تطبيق الضريبة، إضافة إلى ارتفاع العبء الضريبي، سواءً بارتفاع معدلات الضريبة، أو ما يترتب عنها من تأثير على كفاءة السوق أو ما ينتج عنها من تكاليف يضر ببيئة الأعمال مما يزيد من فرص التحايل والتهرب الضريبي..

2.4.عوامل تفعيل النظام الجبائي في الجزائر: يمكن تعريف فعالية النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيق وتمكين أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن. ويتعين على المشرع أثناء فرض الضريبة مراعاة مصلحة الدولة، مصلحة الممول ومصلحة المجتمع.(رحمون، صفحة 3)

و السياسة الضريبية الناجحة و التي تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة أمور أهمها:(القريشي، 2007، صفحة 192)

- أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي و توجيهه لأغراض التنمية؛
- أن تستهدف الحد من الاستهلاك و خاصة غير الضروري؛
- أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية؛
- أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار، و كذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول و مستويات الاستهلاك المختلفة.

و من أجل اصلاح النظام الجبائي في الجزائر و تفعيل دور الجباية العادية محل الجباية البترولية يجب توفر جملة من الشروط أهمها:(رزيق و عمور، /، صفحة 335)

- ✓ **التقليل من التهرب الضريبي** :إذا أريد للطاقة الضريبية أن تنمو وتتطور لابد من مكافحة التهرب الضريبي، ويمكن أن تتخذ إجراءات عملية في هذا الصدد من خلال إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية، وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية في لجان الفرض وغيرها تقييدًا موضوعيًا للحيلولة دون تعسف الإدارة الضريبية أو تواطئها مع المخلين بالتزاماتهم الضريبية، كما يحقق ذلك حمايَة وتحصينًا للإدارة الضريبية من الوقوع في الخطأ، أو التعرض للضغوط التي قد تمارس عليها للإخلال بواجباتها.
- ✓ **عقلنة الامتيازات الضريبية** :تعد كثرة الإعفاءات الضريبية أحد أهم الأسباب الأساسية في ضعف الطاقة الضريبية، خصوصًا تلك الإعفاءات التي غالبا ما تذهب في شكل دخول أو أرباح ونفقة تحول إلى الخارج، أي اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادًة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من فرص العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية. و منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مصادر ضريبية مستقبلية.
- ✓ **رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي:** لدعم الطاقة الضريبية فإنه لابد من رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وبالأخص جهاز التحصيل، عن طريق الانتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوعٍ من التعقيد وعدم الاستقرار إلى نظامٍ

ضريبي عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة، بحيث يتساوى أمام موجباته كافة المواطنين وفقًا لمقدرتهم التكليفية.

- ✓ **ترشيد الإنفاق العام** : المقصود بترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجهٍ ممكن، والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

5.خاتمة:

رغم المساهمة المتواضعة للجباية العادية في بنية الاقتصاد الجزائري يظل تفعيل هذا الدور ضروريا طالما أنها تلعب دورا استراتيجيا في تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الارتهان للريع البترولي من جهة ، و محاربة لاستفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبيين و ما لهما من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني.

النتائج و التوصيات:

- ✓ بالفعل تلعب الجباية البترولية دور الممول الرئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، لكن ارتباط أسعارها بالأسواق الدولية جعلها غير مستقرة؛
- ✓ ضرورة تنويع الايرادات العامة في الجزائر خارج الايرادات النفطية ضمانا للاستدامة المالية؛
- ✓ ضرورة ايلاء الاهتمام الكافي بالجباية العادية للرفع من ايراداتها المالية عن طريق نشر الوعي بين الأفراد و المواطنين بأهميتها للمحافظة على استقرار الايرادات العامة للدولة باعتبارها أهم مصدر من مصادر تنويع الدخل في الجزائر.
- ✓ ضرورة تطبيق القوانين الردعية و العقابية لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها النظام الجبائي في الجزائر التي تبقى بعيدة عن التطبيق الفعلي لها على أرض الواقع كالتهرب و الغش الضريبيين؛
- ✓ تفعيل استراتيجيات لتنظيم و دمج الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد الرسمي؛
- ✓ عدم منح الامتيازات و الاعفاءات الا للمؤسسات و المستثمرين الذين يساهمون في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

6.قائمة المراجع:

1. الطيب داودي. (2008). *الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية*. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. عبد المطلب عبد الحميد. (2001). *لتمويل المحلي و التنمية المحلية*. الدار الجامعية، القاهرة.
3. كامل بكري. (1986). *التنمية الاقتصادية*. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت .
4. مدحت القريشي. (2007). *لتنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات*. دار وائل للنشر، الأردن.
5. ناظم محمد الشمري. (1993). *النقود والمصارف*. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق
6. المطلب عبد الحميد. (2010). *الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات*. لدار الجامعية، الاسكندرية.
7. بلمقدم مصطفى، بن عاتق حنان. (2013). *لجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية*. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 9.
8. كمال رزيق، و سمير عمور. (/). تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، جامعة الشلف، الجزائر* .
9. طارق اسماعيل. (2019). *كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية.تقرير* صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة،.
10. تقرير التنمية العربية. (2018). *التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار و ارساء الاستدامة في الاقتصادات العربي*. صندوق النقد العربي.
11. تقرير بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). *التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر*.
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2019). صندوق النقد العربي
13. كمال رزيق، بوعلام رحمون. (بلا تاريخ). *تقييم السياسة الجبائية في الجزائر*. تم الاسترداد من https://elbassair.net

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص486-507

أثر الإنفاق الحكومي في تحسين المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر ما بين الفترة (2019/2000)

The Impact of government spending in improving environmental indicators for sustainable development –case of algeria during the period (2000/2019)

بعلول نوفل *
Baaloul Newfel
جامعة أم البواقي_الجزائر
Baaloul.Newfel@univ-oeb.dz

عوام نسرين
Awam Nesrin
جامعة أم البواقي_الجزائر
nesrin.awam@gmail.com

طلحي سماح
Talhi Samah
جامعة أم البواقي_الجزائر
Talhi.Samah@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/02 *تاريخ القبول: 2022/04/14* *تاريخ النشر: 2022/04/30*

الملخص :

إن الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر الإنفاق الحكومي في تحسين بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2019/2000)، لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري لمتغيرات الدراسة وتحليل النتائج، والمنهج الكمي في الدراسة القياسية.ومن أهم النتائج المتوصل إليها يوجد أثر ايجابي للإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من انبعاثات co2،ومساحة الغابات، وتوافر مصدر محسن لمياه الشرب، وأثر عكسي بالنسبة لاستهلاك الأسمدة والطاقات المتجددة .

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي، تنمية، تنمية مستدامة، بيئة، مؤشرات بيئية.

تصنيف JEL: F64,O1,H5

Abstract :

This study aimed to measure the impact of government spending on improving some environmental indicators for sustainable development in Algeria during the period (2000/2019), to achieve this goal we relied on the descriptive analytical approach to the theoretical aspect of the study variables and the analysis of results, and the quantitative approach in the econometric study. and one of the most important findings To it there is a positive impact of government spending on per capita emissions, the area of forests, the availability of an improved source of drinking water, and a negative impact on the consumption of fertilizers and renewable energies.

Key words: government spending, development, sustainable development, environment, environmental indicators.

JEL classification codes: F64,O1,H5

* المؤلف المرسل

1. المقدمة:

إن موضوع الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة من المواضيع التي تشغل بال المنظمات الدولية من اجل تحقيق المساواة والعدل والرفاهية للإنسان على مدى تعاقب الأجيال وهو الهدف الأسمى، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة وحماية الطبيعة خاصة بعد ظهور مفهوم البيئة النظيفة، البيئة الخضراء، السياحة المستدامة بشكل واسع، الجزائر وكباقي دول العالم تسعى لتحسين مؤشرات التنمية المستدامة وخاصة منها المؤشرات البيئية، عن طريق سياستها المالية – خاصة الجانب الانفاقي منها–، كون تحقيق التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية وبالأخص الموارد غير المتجددة والحد من استنزافها ودعم التكنولوجيا النظيفة، وتحسين الوضع البيئي يحتاج إلى اعتمادات مالية مهمة، وبالرغم من طبيعة اقتصاد الجزائر الريعية إلا أنها مؤشرات التنمية المستدامة لم تصل للمستويات التي يطمح لها المواطن الجزائري.

بناءً على ماسبق، يمكن صياغة اشكالية الدراسة من خلال تساؤل رئيسي مفاده:

هل من الممكن أن يؤثر الإنفاق العام في الجزائر إيجابيا في تحسين بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ما بين الفترة (2019/2000)؟

للإجابة على هذا التساؤل، يمكن الاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية التي مفادها:

- هل يؤثر الإنفاق العام بشكل ايجابي على معدل استهلاك الأسمدة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة ؟
- هل يؤثر الإنفاق العام في الجزائر على متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة محل الدراسة ؟
- كيف يؤثر الإنفاق العام على مساحة الغابات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة ؟
- كيف يمكن للإنفاق العام في الجزائر أن يؤثر وبشكل ايجابي على مدى توافر مصدر محسن لمياه الشرب خلال الفترة محل الدراسة ؟
- هل يؤثر الإنفاق العام في الجزائر بشكل ايجابي على الطاقات المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق خلال الفترة (2000-2019) ؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي تندرج ضمنها، يمكن طرح جملة من الفرضيات والمتمثل في:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومعدل استهلاك الأسمدة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة عند مستوى معنوية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة عند مستوى معنوية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي ومساحة الغابات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة عند مستوى معنوية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي وتوافر مصدر محسن لمياه الشرب في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة عند مستوى معنوية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والطاقات المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة عند مستوى معنوية.

أهمية الدراسة : تتمثل أهمية الموضوع من ازدياد حجم التلوث في العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، مما يعمل على التقليل وإتلاف الموارد الطبيعية مما يرهن حظوظ الأجيال الحالية والمستقبلية في الحصول عليها، لذا وجب على الدول توجيه اعتمادات مالية وجزء من إنفاقها العام من أجل تحسين مؤشرات التنمية المستدامة البيئية.

أهداف الدراسة : تتجلى أهداف دراستنا في مايلي:

- تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وأهم مؤشراتها خاصة البيئية منها ؛
- إبراز الدور الهام للإنفاق الحكومي في تحسن مؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ؛
- بناء نموذج يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة ...

المنهج المتبع: قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للجانب النظري للدراسة وكذلك تحليل نتائجها، بالإضافة إلى المنهج الكمي (الإحصائي) في الدراسة القياسية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور.

2. مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي:

سنتعرض في هذا العنصر لتعريف الإنفاق الحكومي (العام)، كذلك أهم أسباب تزايده بصفة عامة .

1.2. تعريف الإنفاق الحكومي: يمكن تعريف **النفقة العامة اصطلاحا** على أنها "هي مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع". (العواملة، 1992)

وبشكل عام يمكن القول أن **النفقة العامة** هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة (أو إحدى مؤسساتها) قصد تحقيق منفعة عامة للمجتمع. ويتضح من هذه التعاريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث أركان وهي:

- مبلغ نقدي؛
- تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي؛
- الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

2.2. الإنفاق الحكومي ضمن النظريات الاقتصادية: يشكل الإنفاق الحكومي في النظرية الاقتصادية أحد مكونات الإنفاق (الطلب) الكلي الرئيسية، حيث يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فبالإضافة إلى أن الإنفاق الحكومي يعمل على زيادة النمو الاقتصادي إلا أنه أيضا يسهم في تكوين الرأس مال الثابت من خلال الاستثمار في إقامة البنية التحتية وتطويرها، كذلك في تكوين رأس المال البشري من خلاخل الإنفاق على الصحة والتعليم، لذلك يعتبر الإنفاق الحكومي الاستثماري بالأخص مصدرا للوفورات الخارجية المحفزة للاستثمار الخاص وزيادة فرص نموه على المدى البعيد. إن الإنفاق الحكومي هو تخصيص للموارد بين الاستثمار والاستهلاك، وبين القطاع العام والخاص، وبين الجيل الحاضر والمستقبلي، ويعد أداة السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. وفيا يخص طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فهي محل جدال ونقاش في الفكر الاقتصادي فهناك مدرستان متعاكستان، حيث أن بعض الدراسات وجدت أثرا ايجابيا وعلاقة طردية وأخرى كانت نتائجها أثرا سلبيا وعلاقة عكسية بين الإنفاق الحكومية النمو الاقتصادي، وهذا يرجع لعدة عوامل منها حجم القطاع الحكومي، ومرحلة التنمية التي يتواجد فيها الاقتصاد، وعوائق هيكلية للتنمية خاصة في الدول الفقيرة، إضافة إلى أن تدخل الحكومات في هذه الدول لزيادة معدلات النمو يكون أكبر من تدخل الدول الرأسمالية، هذا الاختلاف في الآراء يدل على أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مازالت محل بحث ونقاش، وسوف نعتمد في دراستنا على رأي كينز

حول الدور الإيجابي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي وبشكل خاص التنمية المستدامة. (صبيح، 2016)

3. مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة:

في هذا العنصر سنتطرق لتعريف وخصائص، أبعاد التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مختلف أهدافها المسطرة لعام 2030 ومختلف مؤشراتها.

1.3. تعريف التنمية المستدامة: ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من اجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم **"تقرير برونتلاند"** والذي صدر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك **غروهالم برونتلاند** .

حيث عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" ويركز التعريف ضمنيا على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الأكثر فقرا التي تستحق أن تولى أهمية كبرى، وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك والتقنيات المتوفرة. (الجزيرة، 2015)

2.3. خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص نذكر منها: (صاطوري، 2016) هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛

- هي تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛
- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلان لذلك فهي تنمية

تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى ، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة؛

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

3.3. أبعاد التنمية المستدامة: هناك ثلاث أبعاد أساسية للتنمية المستدامة تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: (ناصر، 2010)

أ. **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل : الطعام والمسكن، النقل والملبس، الصحة والتعليم.

ب. **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

ج. **البعد الاجتماعي:** يركز هذا البعد على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديموقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

د. **البعد التكنولوجي:** فقد أدى استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية وانعكاسه على تحسن المستوى المعيشي ومن أهم عناصره: (محيسن،ياسين،غيلان، 2009)

- استعمال التكنولوجيا الأنظف في الصناعة: فارتفاع عدد الصناعات والمنشآت أدى إلى زيادة التلوث، ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق التلوث أو مكافحة التلوث البيئي من خلال فرض غرامات مالية كبيرة أو وضع إجراءات وقوانين صارمة على المنشآت من أجل التقليل من حجم التلوث.

– تبني التكنولوجيا العالية، هذه الأخيرة التي تتبعها الدول المتقدمة وهي أقل تلوثا، عكس التكنولوجيا المستخدمة في الدول النامية فهي أقل تطورا وكفاءة وأكثر تسببا في التلوث.

هـ. البعد المؤسساتي: لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة من دون انتقال الاقتصاد و المجتمع إلى استخدام أفضل أشكال تقنيات المعلومات والبنى المرتكزة على المعرفة، ويمكن تناول ذلك من خلال الآتي : (المحمدي، دت)استخدام التكنولوجيات المحسنة والأنظف في المرافق الصناعية والحد من انبعاث الغازات والمحروقات والاحتباس الحراري.

هذه الأبعاد الرئيسية تترابط وتتناسق مع بعضها البعض بشكل ضروري و ملح، حيث يتطلب البعد الاقتصادي نموا كميا ونوعيا في حين البعد الاجتماعي يتطلب مؤسسات تؤدي وظائفها على نحو جيد واستقرار اجتماعي ومساواة، أما البعد البيئي فيتطلب استقرار الأنظمة الحيوية الطبيعية و البيئية والصحية للسكان، وربط هذه الأبعاد معا من شأنه أن يقدم ميدانا للتعاون داخل الدولة والذي يمكن تطويره واستغلاله للتعاون الدولي في هذا المجال.

4.3. أهداف التنمية المستدامة: في 25 سبتمبر 2015 وهو التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغية القضاء على الفقر في العالم، وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر (17) هدفا جديدا خاص بالتنمية المستدامة لسنة 2030 وهي: (المتحدة، 2015–2016)

– القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع والصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛

– العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، مدن ومجتمعات محلية مستدامة والاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛

– العمل المناخي، الحياة تحت الماء و الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية وعقد الشركات لتحقيق الأهداف.

وقد بدأ الشروع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 رسميا في 1جانفي 2016، لتبدأ كل من الدول والشركات التجارية والمجتمعات المدنية في البحث في كيفية تغيير الطرق التي نعيش بها.

وقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات يومي 24 و25 سبتمبر 2019 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، وتعتبر أول قمة تنعقد بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتمادها . (الأمم المتحدة، 2020)

5.3. مؤشرات التنمية المستدامة: هناك عدة مؤشرات للتنمية المستدامة منها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. (المحمدي، دت)

أ. المؤشرات الاقتصادية : تتمثل فيمايلي:

- **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:** نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات /وواردات السلع والخدمات
- **تغير أنماط الاستهلاك:** نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.
- **الموارد والآليات المالية:** رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الدين /الناتج المحلي الإجمالي، مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو الملقاة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

ب.المؤشرات الاجتماعية : وتشمل على مايلي :

- **مكافحة الفقر** ويقاس من خلال: معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري، عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- **الديناميكية الديموغرافية والاستدامة** :معدل النمو السكاني، تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية .
- **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** تقاس من خلال: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة، عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.
- **تعزيز التنمية البشرية المستدامة** نسبة السكان في المناطق الحضرية.

ج. المؤشرات البيئية: وتتضمن المؤشرات الآتية:

- **حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها** الموارد المائية المتجددة /السكان، المياه المستخدمة / المياه المتجددة.
- **النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة** :نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة، كمية الأسمدة المستخدمة سنويا.
- **مكافحة إزالة الغابات والتصحر**: التغير في مساحة الغابات،نسبة الأراضي المصابة بالتصحر.

د. المؤشرات المؤسسية: وتشمل على جملة من المؤشرات أهمها:

- **الحصول على المعلومات:** عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة، عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة، عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة، عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة، عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة، عدد المشتركين في الأنترنت/ مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة.
- **العلوم والتكنولوجيا:** عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

4. قراءة في بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر

أثبتت تجربة الجزائر أن الاعتبارات التشريعية والمؤسساتية في قضية المحافظة على البيئة لا يمكن التعامل معها كعنصرين منفصلين عن بعضهما، لان التشريع هو الذي يهتم بتشكيل هذه المؤسسات ويحدد احتياجاتها وسلطاتها وطبيعة التكامل والتنسيق فيما بينهما، نذكر منها: **المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة مرقب المهن البيئية** (قبقوب،كاكي، 2017).

1.4. قراءة في تطور الإنفاق الحكومي وبعض المؤشرات البيئية في الجزائر: قبل الدراسة القياسية، لابد من قراءة تحليلية لبيانات الإنفاق الحكومي وبعض المؤشرات البيئية المختارة في الدراسة : استهلاك الأسمدة، متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ،مساحة الغابات، نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر محسن لمياه الشرب، الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق في الجزائر.

1.1.4. قراءة في تطور الإنفاق الحكومي: الجزائر دولة ريعية تعتمد في إيراداتها على الجباية البترولية، و التي تؤثر على سياستها المالية والإنفاقية بصفة خاصة والجدول الآتي، يوضح تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2000-2019).

جدول 01 :تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2007	2009
الانفاق الحكومي	78.71	85.32	90.12	85.62	85.59	73.11	77.80	100.58
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2019**
الانفاق الحكومي	92.97	89.89	91.62	97.19	101.70	113.35	114.18	106.90

المرجع: من إعدادنا بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي:
https://microdata.worldbank.org/index.php/home

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنفاق الحكومي في الجزائر عرف تذبذبا عبر فترة الدراسة، ولكنه يعرف تطورا دائما وحتى فترات الانخفاض لا تستمر طويلا ، وفي أغلب الأحيان تكون

الزيادة الإنفاقية أكثر من النمو المحق، وهذا راجع لطبيعة السياسة الإنفاقية للدولة ، وتدخلها في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية وسياسات الدعم، فنلاحظ ارتفاع الإنفاق العام من سنة 2000 إلى 2002 بسبب التحول السياسي والخروج من العشرية السوداء وبداية مشاريع الإنعاش الاقتصادي ولكن بعدها نلاحظ انخفاضه بسبب انخفاض أسعار البترول، ليرتفع بعدها بعد انتعاش أسعار البترول مما أدى لزيادة في الإنفاق على برامج التنموية ليعود الانخفاض مرة أخرى سنة 2015 بعد الانهيار الكبير لأسعار النفط مما أدى لسياسة انكماشية، للتحسن الأوضاع إلى غاية يومنا هذا وتخوفات من انخفاض الإنفاق الحكومي بسبب جائحة كورونا.

2.1.4. قراءة في تطور بعض المؤشرات البيئية في الجزائر

أ. قراءة في تطور المؤشر الأول: استهلاك الأسمدة.

من أهم المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة التي لابد من التعرض اليها هي تطور استهلاك الأسمدة، والتي يتجه العالم لتخفيضها والاعتماد على الأسمدة العضوية، الجدول الآتي يوضح تطور استهلاك الأسمدة في الجزائر.

الجدول 02: تطور استهلاك الأسمدة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
استهلاك الأسمدة %	76.11	42.63	90.7	53.90	191.44	61.95	283.95	19.17
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
استهلاك الأسمدة %	26.23	27.71	36.79	14.92	10.69	10.12	08.21	/

المرجع: من إعدادنا بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي:

https://microdata.worldbank.org/index.php/home

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب بين انخفاض وارتفاع في نسبة استهلاك الأسمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 وهذا راجع لتذبذبات أسعار النفط، "حيث أن الشركة الجزائرية لصناعة الأسمدة (أسميدال) هي الهيئة الأساسية المسؤولة عن إنتاج الأسمدة في الجزائر وهي منبثقة عن شركة سوناطراك (النفطية)، وتتمتع الجزائر بأفضلية مقارنة مع منافساتها من الدول المجاورة من رخص الأعلاف واليد العاملة بالنسبة إلى الدول المجاورة" (البوابة) فنلاحظ أن سنة 2008 كانت أعلى قيمة استهلاك للأسمدة بـ 283.95 ألف طن و يعزى ذلك تطبيق الجزائر لبرنامج كان ضمن استراتيجيتها الاقتصادية يهدف إلى تكثيف استغلال كامل الطاقة و الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدولة وذلك من خلال تحسين الصناعات التحويلية للطاقة و يعتبر قطاع الأسمدة واحدا من أهم القطاعات التي استهدفها البرنامج، كما نلاحظ استمرار انخفاض

استهلاك الأسمدة بسبب تدهور المساحات الزراعية من جهة وبسبب دخول الجزائر في شراكات خاصة الشراكة الأمريكية في المجال الزراعي وبداية بعض عمليات تصدير المنتوج الفلاحي الذي يجب أن يتميز بمعايير عالمية منها نسبة استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات.

ب.قراءة في تطور المؤشر الثاني: متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

تعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أهم المؤشرات التي توضح مدى التلوث، والجدول الآتي يوضح تطور نصيب الفرد من هذه الانبعاثات .

الجدول03: تطور متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2014-2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.ن.CO_2	2.83	2.68	2.82	2.84	2.71	3.24	3.00	3.20
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	/
م.ن.CO_2	3.43	3.31	3.30	3.48	3.53	3.74	3.81	/

المرجع : من إعدادنا بالإعتماد على بيانات موقع البنك الدولي:

https://microdata.worldbank.org/index.php/home

نلاحظ من خلال هذا الجدول في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2000إلى غاية 2014، ولكن هذا الارتفاع يبقى ضئيل جد،كما أن قيمة نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تبقى ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية، وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري ليس باعثا للغاز الملوث نتيجة ضعفه وهشاشة خاصة القطاع الصناعي ماعدا قطاع النفط والغاز الناتج عن حركة النقل.

ج. قراءة في تطور المؤشر الثالث: تطور مساحة الغابات. تسعى الدول لزيادة مساحة الغابات لما له من انعكاسات ايجابية على البيئة وتحسين نوعية الهواء، بالإضافة إلى تقليص آثار الانحباس الحراري وتغيير المناخ، الجدول الآتي يوضح تطور مساحة الغابات في الجزائر .

الجدول04: تطور مساحة الغابات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مساحة الغابات%	0.662	0.659	0.655	0.652	0.648	0.644	0.676	0.709	0.741
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
مساحة الغابات%	0.773	0.805	0.808	0.811	0.814	0.818	0.821	0.824	/

المرجع : من إعدادنا بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي :

https://microdata.worldbank.org/index.php/home

نلاحظ من خلال الجدول أن مساحة الغابات في الجزائر في ارتفاع نتيجة لمجهودات الدولة، إلا أن هذا الارتفاع يعتبر طفيفا إذا ما قارناه بمساحة الجزائر الكبيرة، فحجم الغابات لا يتعدى 2 % من المساحة الكلية للجزائر، ويمكن إرجاع ذلك التصحر الذي أتى على الغابات خاصة في السهوب، وكذلك نقص تساقط الأمطار والحشرات، إضافة غلى أهم عنصر وهو الحرائق حيث التهمت الحرائق العديد من الغابات في الجزائر سواء كان ذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة أو بفعل فاعل لأغراض تجارية مناسبتية.

د. قراءة في تطور المؤشر الرابع: توفر مصدر محسن لمياه الشرب.

من بين المؤشرات البيئية المهمة جدا هي مدى توفر مصدر محسن لمياه الشرب، حيث يمثل هذا الأخير جودة الحياة خاصة في الدول النامية فمازال يشكل الحصول على ماء صالح للشرب هاجس لبعض سكان هذا الدول من بينها الجزائر، الجدول الموالي يوضح نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر محسن لمياه الشرب.

الجدول05 : تطور نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر محسن لمياه الشرب للفترة (2016-2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مياه صالحة للشرب %	89.5	89.2	88.8	88.5	88.1	87.7	87.4	87	86.6
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
مياه صالحة للشرب%	86.2	85.7	85.3	84.9	84.5	84	83.6	84	/

المرجع : من إعدادنا بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي :
https://microdata.worldbank.org/index.php/home

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السكان الذين تتوفر لهم فرصة الحصول على مصدر محسن للمياه هي في انخفاض خلال الفترة(2000-2016)لكنه عرف انخفاض طفيف ولكن تبقى دائمة النسبة تفوق 80% وهي نسبة معقولة جدا وقابلة للارتفاع نظرا لإمكانيات الجزائر خاصة في مجال المياه الجوفية، لكن الإشكال يبقى في الانخفاض المستمر مما يجعل الأمر أكثر جدية وخطورة مستقبلا إذا لم يتم تداركها باستثمارات هامة في مجال المياه.

هـ. قراءة في تطور المؤشر الخامس: توفر مصدر محسن لمياه الشرب تطور الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق

الجدول06: تطور الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق	0.198	0.197	0.249	0.191	0.188	0.220	0.185	0.193
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	/
الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق	0.124	0.131	0.129	0.038	0.033	0.046	0.011	/

المرجع : من إعدادنا بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي

https://microdata.worldbank.org/index.php/home

نلاحظ من خلال الجدول 06 في انخفاض مستمر منذ سنة 2002 إلى غاية 2014 للأسف، خاصة وأن الطاقة المتجددة تنتج من الرياح والمياه والشمس، وأيضا من حركة الأمواج والمد والجزر ومن طاقة حرارية أرضية ...الخ وهي كلها مصادر طبيعية غير ملوثة، لكن الجزائر من الدول التي تسعى لتطوير قطاع الطاقة المتجددة لتنويع اقتصادها الريعي ومواجهة أزمات انخفاض أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى بسبب الاتفاقيات الدولية التي تسعى لتفادي التغيرات المناخية بسبب التلوث آخرها مؤتمر كيوتو في اليابان 2020، فضلا عن أهمية الطاقات المتجددة حيث أصبحت تجارتها من الأعمال المدرة للأرباح وهو ما جعل العديد من الدول تخطط للاستثمار في الطاقات المتجددة.

5. الدراسة القياسية.

إن معرفة العلاقة والأثر التي يربط المتغير: **الإنفاق الحكومي** والمتغيرات التابعة الفرعية بعض المؤشرات البيئية للتنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، تتطلب استخدام المنهج الكمي (الاقتصاد القياسي)، وذلك بالاعتماد على تقدير نموذج الانحدار البسيط في كل مرة ، من أجل معرفة درجة تأثير المتغير المفسر على كل متغير فرعي تابع.

1.5. بيانات ومتغيرات الدراسة: تم الحصول على بيانات الدراسة من موقع البنك الدولي، أما فترة الدراسة فتم اعتماد الفترة مابين (2016/2000)، وذلك لتوفر البيانات الخاصة بهذه الفترة، في حين تم تغطية البيانات المفقودة من 2016 إلى 2019 عن طريق المتوسط الحسابي للمؤشرات.

المتغير المفسر: الإنفاق الحكومي في الجزائر وقد اعتمدنا على نسبة مئوية للإنفاق من إجمالي الناتج المحلي ونرمز له بالرمز.

المتغيرات التابعة الفرعية:

- **استهلاك الأسمدة:** وقد اعتمدنا على نسبة مئوية من إنتاج الأسمدة ونرمز له بـ $\mathbf{y_1}$ ؛
- **انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون:** وقد اعتمدنا على متوسط نصيب الفرد من هذه الانبعاثات ونرمز له بـ $\mathbf{y_2}$ ؛
- **مساحة الغابات:** واعتمدنا على نسبة الغابات من مساحة الأراضي ونرمز له بـ $\mathbf{y_3}$ ؛
- **توافر مصدر محسن لمياه الشرب:** وقد اعتمدنا على نسبة السكان الذين تتاح لهم فرصة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب ونرمز له بـ $\mathbf{y_4}$ ؛
- **الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق** : وقد اعتمدنا على نسبة مئوية من إجمالي الطاقة ونرمز لها بالرمز $\mathbf{y_5}$ ؛

2.5. تقدير نماذج الدراسة باستخدام الانحدار الخطي البسيط

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير نموذج قياسي خاص بتأثير الإنفاق الحكومي على المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة قمنا بتحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة كما يلي :

$$Y1=F(x);\ Y2=F(x);\ Y3=F(x);\ Y4=F(x);\ Y5=F(x)$$

إذن نقوم بتقدير انحدار العلاقات كمايلي: $\mathbf{y_1} = a_0+a_1x$; $\mathbf{y_2} = a_0+a_1x$; $\mathbf{y_3} = a_0+a_1x$;

$\mathbf{y_4} = a_0+a_1x$; $\mathbf{y_5} = a_0+a_1x$; ،سنقوم بتقدير نماذج الانحدار البسيط في كل مرة بين المتغير المفسر (**الإنفاق الحكومي**) واحد المتغيرات التابعة الفرعية (**استهلاك الأسمدة، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، مساحة الغابات، توافر مصدر محسن للمياه، الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق**)

1.2.5. تقدير النموذج الأول:

بتقدير نماذج الانحدار البسيط بين المتغير المفسر (**الإنفاق الحكومي**) والمغير التابع الفرعي: **استهلاك الأسمدة** وكانت النتائج وجود أثر سلبي –عكسي- بين الإنفاق الحكومي واستهلاك

الأسمدة وذلك للإشارة السالبة للمعلمة، حيث يمكن تمثيل لعلاقة بالمعادلة y1=30878- 2.63، وللنظر في صلاحية النموذج ومدى الاعتماد عليه وجب القيام باختبارات إحصائية وقياسية.

أ. اختبارات الرتبة الأولى)الاختبارات الإحصائية) للنموذج الأول

بعد تقدير نماذج الانحدار البسيط ،نلاحظ أن النموذج الأول أن **الإنفاق الحكومي** يفسر التغيرات الحاصلة في المتغير الفرعي الأول وهو **استهلاك الأسمدة** بنسبة 26.29 %والباقي عوامل أخرى لم تدخل في النموذج وذلك حسب معامل التحديد، أما بالنسبة لاختبار **tستيودنت** فبلغت قيمته 2.53260-، فيما بلغت قيمة **sig** للمعلمة a_1 (0.0208) وهي أقل من 0.05 أي أن المتغير المفسر قادر على تفسير المتغير الفرعي التابع (استهلاك الأسمدة)، أما قيمة المعنوية العامة لفيشر فبلغت f=6.422473 وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية، مما يؤكد على أن النموذج الأول معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

ب.اختبارات الرتبة الثانية (الاختبارات القياسية) للنموذج الأول

- **اختبار وصف النموذج:** نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لفيشر من خلال اختبار وصف النموذج ramsy في النموذج الأول تساوي 0.1947 هي أكبر من 0.05، فنقبل الفرضية الصفرية أي أن شكل الدالة(الصيغة الخطية) ملائم.
- **اختبار الارتباط الذاتي:** أيضا تتضح قيمة كاي مربع لاختبار الارتباط الذاتي LM test ، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.27776وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني ذلك أن النماذج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ:** كذلك كانت قيمة كاي مربع لاختبار ثبات تباين حد الخطأ ARCH test، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.7988 في وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني التباين الشرطي للأخطاء متجانس.
- **اختبار التوزيع الطبيعي:** أما اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي BERA –JARQUE فكانت القيمة الاحتمالية في جميع النماذج لها أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

2.2.5. تقدير النموذج الثاني: بتقدير نماذج الانحدار البسيط بين المتغير المفسر (**الإنفاق الحكومي**) والمغير التابع الفرعي: **نصيب الفرد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون** وكانت النتائج

وجود أثر ايجابي—طردي- بين الإنفاق الحكومي و**نصيب** الفرد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وذلك للإشارة الموجبة للمعلمة، حيث يمكن تمثيل لعلاقة بالمعادلة $y_2=1.16+0.02x$، وللنظر في صلاحية النموذج ومدى الاعتماد عليه وجب القيام باختبارات إحصائية وقياسية.

أ. اختبارات الرتبة الأولى (الاختبارات الإحصائية) للنموذج الثاني

نلاحظ أن النموذج أن **الإنفاق الحكومي** يفسر التغيرات الحاصلة في المتغير الفرعي الثاني وهو **نصيب الفرد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون** وبنسبة 62.08 %والباقي عوامل أخرى لم تدخل في النموذج وذلك حسب معامل التحديد، أما بالنسبة لاختبار **tستيودنت** فبلغت قيمته 5.429046، فيما بلغت قيمةsig للمعلمة a_1 (0.0000) وهي أقل من 0.05 أي أن المتغير المفسر قادر على تفسير المتغير الفرعي التابع (**نصيب الفرد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون**)، أما قيمة المعنوية العامة لفيشر فبلغت f= 0.832401 وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية، مما يؤكد على أن النموذج الثاني معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

ب.اختبارات الرتبة الثانية (الاختبارات القياسية) للنموذج الثاني

- **اختبار وصف النموذج** :نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لفيشر من خلال اختبار وصف النموذج ramsy في النموذج الأول تساوي 0.2540 هي أكبر من 0.05، فنقبل الفرضية الصفرية أي أن شكل الدالة (الصيغة الخطية) ملائم.
- **اختبار الارتباط الذاتي** :أيضا تتضح قيمة كاي مربع لاختبار الارتباط الذاتي LM test، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.3005وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني ذلك أن النماذج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ** :كذلك كانت قيمة كاي مربع لاختبار ثبات تباين حد الخطأ ARCH test، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.2038 في وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني التباين الشرطي للأخطاء متجانس.
- **اختبار التوزيع الطبيعي** :أما اختبار التوزيع الطبيعي للبواقيJARQUE –BERA **فكانت** القيمة الاحتمالية تساوي 0.86111 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

3.2.5. تقدير النموذج الثالث: بتقدير نماذج الانحدار البسيط بين المتغير المفسر (**الإنفاق الحكومي**) والمغير التابع الفرعي: **مساحة الغابات** وكانت النتائج وجود أثر ايجابي –طردي– بين الإنفاق الحكومي ونسبة زيادة مساحة الغابات وذلك للإشارة الموجبة للمعلمة، حيث يمكن تمثيل لعلاقة بالمعادلة y3=0.35+0.004x، وللنظر في صلاحية النموذج ومدى الاعتماد عليه وجب القيام باختبارات إحصائية وقياسية.

أ. اختبارات الرتبة الأولى (الاختبارات الإحصائية) للنموذج الثالث

الإنفاق الحكومي يفسر التغيرات الحاصلة في المتغير الفرعي الثالث وهو **مساحة الغابات** بنسبة 56.19 %والباقي عوامل أخرى لم تدخل في النموذج وذلك حسب معامل التحديد، أما بالنسبة لاختبار **t ستيودنت** فبلغت قيمته 4.805309، فيما بلغت قيمة sig للمعلمة a1 (0.0001) وهي أقل من 0.05 أي أن المتغير المفسر قادر على تفسير المتغير الفرعي التابع (مساحة الغابات)، أما قيمة المعنوية العامة لفيشر فبلغت =0.378277f وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية، مما يؤكد على أن النموذج الأول معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

ب.اختبارات الرتبة الثانية (الاختبارات القياسية) للنموذج الثالث

- اختبار **وصف النموذج**: نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لفيشر من خلال اختبار وصف النموذج ramsy في النموذج الأول تساوي 0.4875 هي أكبر من 0.05، فنقبل الفرضية الصفرية أي أن شكل الدالة (الصيغة الخطية) ملائم.
- **اختبار الارتباط الذاتي**: أيضا تتضح قيمة كاي مربع لاختبار الارتباط الذاتي LM test ، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.0900وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني ذلك أن النماذج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ**: كذلك كانت قيمة كاي مربع لاختبار ثبات تباين حد الخطأ ARCH test، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.1044 في وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني التباين الشرطي للأخطاء متجانس.
- **اختبار التوزيع الطبيعي**: أما اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي JARQUE –BERA فكانت القيمة الاحتمالية تساوي و 0.597091 هي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

4.2.5. تقدير النموذج الرابع: بتقدير نماذج الانحدار البسيط بين المتغير المفسر (**الإنفاق الحكومي**) والمغير التابع الفرعي: **توافر مصدر محسن للمياه** وكانت النتائج وجود أثر سلبي – عكسي– بين الإنفاق الحكومي وتوافر مصدر محسن لمياه الشرب وذلك للإشارة السالبة للمعلمة، حيث يمكن تمثيل لعلاقة بالمعادلة y4=109.47-0.266x،وللنظر في صلاحية النموذج ومدى الاعتماد عليه وجب القيام باختبارات إحصائية وقياسية. 4.252506-

أ. **اختبارات الرتبة الأولى (الاختبارات الإحصائية) للنموذج الرابع**

نلاحظ من خلال الجدول 09 أن النموذج الأول أن **الإنفاق الحكومي** يفسر التغيرات الحاصلة في المتغير الفرعي الرابع وهو وتوافر مصدر محسن للمياه بنسبة 50.11 % والباقي عوامل أخرى لم تدخل في النموذج وذلك حسب معامل التحديد، أما بالنسبة لاختبار **tستيودنت** فبلغت قيمته 4.252506-، فيما بلغت قيمة sig للمعلمة a1 (0.0005) وهي أقل من 0.05 أي أن المتغير المفسر قادر على تفسير المتغير الفرعي التابع (وتوافر مصدر محسن لمياه الشرب)، أما قيمة المعنوية العامة لفيشر فبلغت f= 0.777007 وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية، مما يؤكد على أن النموذج الأول معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

- **اختبارات الرتبة الثانية (الاختبارات القياسية) للنموذج الرابع**
- **اختبار وصف النموذج:** نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لفيشر من خلال اختبار وصف النموذج ramsy في النموذج الأول تساوي 0.5441 هي أكبر من 0.05، فنقبل الفرضية الصفرية أي أن شكل الدالة (الصيغة الخطية) ملائم.
- **اختبار الارتباط الذاتي:** أيضا تتضح قيمة كاي مربع لاختبار الارتباط الذاتي LM test ، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.05013 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني ذلك أن النماذج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ** :كذلك كانت قيمة كاي مربع لاختبار ثبات تباين حد الخطأ ARCH test، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.1001 في وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني التباين الشرطي للأخطاء متجانس.
- **اختبار التوزيع الطبيعي:** أما اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي JARQUE –BERA فكانت القيمة الاحتمالية تساوي و 0.429625 هي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

5.2.5. تقدير النموذج الخامس: بتقدير نماذج الانحدار البسيط بين المتغير المفسر (**الإنفاق الحكومي**) والمغير التابع الفرعي: **الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق** وكانت النتائج وجود أثر سلبي –عكسي– بين الإنفاق الحكومي والطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق وذلك للإشارة السالبة للمعلمة، حيث يمكن تمثيل لعلاقة بالمعادلة y5=0.33-0.002x، وللنظر في صلاحية النموذج ومدى الاعتماد عليه وجب القيام باختبارات إحصائية وقياسية.

أ. اختبارات الرتبة الأولى)الاختبارات الإحصائية) للنموذج الخامس:

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج الأول أن **الإنفاق الحكومي** يفسر التغيرات الحاصلة في المتغير الفرعي الخامس وهو والطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق بنسبة 16.38 %والباقي عوامل أخرى لم تدخل في النموذج وذلك حسب معامل التحديد، أما بالنسبة لاختبار **t ستيودنت** فبلغت قيمته 1.878370-، فيما بلغت قيمة sig للمعلمة a1 (0.0047) وهي أقل من 0.05 أي أن المتغير المفسر قادر على تفسير المتغير الفرعي التابع (والطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق)، أما قيمة المعنوية العامة لفيشر فبلغت f=0.733955 وهي أكبر من قيمة فيشر الجدولية، مما يؤكد على أن النموذج الأول معنوي إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

ب.اختبارات الرتبة الثانية (الاختبارات القياسية) للنموذج الخامس:

- **اختبار وصف النموذج:** نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لفيشر من خلال اختبار وصف النموذج ramsy في النموذج الأول تساوي 0.0854 هي أكبر من 0.05، فنقبل الفرضية الصفرية أي أن شكل الدالة (الصيغة الخطية) ملائم.
- **اختبار الارتباط الذاتي** :أيضا تتضح قيمة كاي مربع لاختبار الارتباط الذاتي LM test ، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.0919 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني ذلك أن النماذج خالية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- **اختبار ثبات تباين حد الخطأ** :كذلك كانت قيمة كاي مربع لاختبار ثبات تباين حد الخطأ ARCH test، وهي أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.0994 في وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية يعني التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:** أما اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي JARQUE –BERA فكانت القيمة الاحتمالية تساوي و0.322016**هي** أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

6. نتائج الدراسة الاقتصادية والقياسية:

- يوجد أثر سالب (عكسي) ودال إحصائيا بين الإنفاق الحكومي واستهلاك الأسمدة عند درجة معنوية 0.05، ومن خلال معلمات معادلة الانحدار البسيط فكلما ارتفع الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ينخفض استهلاك الأسمدة ب2.63؛
- يوجد أثر ايجابي (طردي) ودال إحصائيا بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عند درجة معنوية 0.05، ومن خلال معلمات معادلة الانحدار البسيط فكلما ارتفع الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يرتفع نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون ب0.022؛
- يوجد أثر ايجابي (طردي) ودال إحصائيا بين الإنفاق الحكومي ومساحة الغابات عند درجة معنوية 0.05، ومن خلال معلمات معادلة الانحدار البسيط فكلما ارتفع الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تزيد مساحة الغابات بـ 0.0041؛
- يوجد أثر سالب (عكسي) ودال إحصائيا بين الإنفاق الحكومي وتوافر مصدر محسن لمياه الشرب عند درجة معنوية 0.05، ومن خلال معلمات معادلة الانحدار البسيط فكلما ارتفع الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تنخفض نسبة توافر مصدر محسن لمياه الشرب بـ 0.26؛
- يوجد أثر سالب (عكسي) ودال إحصائيا بين الإنفاق الحكومي والطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق عند درجة معنوية 0.05، ومن خلال معلمات معادلة الانحدار البسيط فكلما ارتفع الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ينخفض الطاقات المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق بـ0.00207 .

7. خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن للإنفاق الحكومي دورا هاما في تحقيق التنمية خاصة لدى البلدان النامية مثل الجزائر، وفي تحقيق مشاريع البنى التحتية والمشاريع الكبرى، لكن لاحظنا أن الاهتمام بالجانب البيئي والاستثمارات المخصصة له لم ترقى للاهتمام الذي توليه لبقية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية بالرغم من أهميته.

فحماية البيئة من القضايا المعاصرة التي أجبرت العالم على دراستها ومحاولة إيجاد حلول لها، لما سببه التطور الصناعي من تلوث كان سببا في تدمير الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها والتقليل من حظوظ الأجيال القادمة في الحصول عليها خاصة الفئات الضعيفة من المجتمع.

لحماية البيئة لا بد من تشارك الجهود الدولية في مقدمتها الأمم المتحدة والاتحاد و الجهود المحلية للدول ومجتمعاتها المدنية، وفي ما يخص الجهود المحلية تقوم الدول ومنها الجزائر بتخصيص موارد واعتمادات مالية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ومن خلال دراستنا القياسية اتضح الدور المجهود الكبير الذي تلعبه الجزائر عن طريق إنفاقها الحكومي في تحسين بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة .

تتويجاً لما جاء في البحث من دراسة وتحليل وبناءً على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح وتقديم أهم التوصيات، يمكن إيجازها في:

- الاهتمام بجانب الإيرادات في السياسة المالية وليس فقط الإنفاق الحكومي، لأن الإيرادات وبالضبط الضرائب سيكون لها دور فعال في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة البيئية؛
- توجيه جزء من الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الاستهلاكي لتحقيق التنمية؛
- الاهتمام بتحقيق الإنفاق البيئي ومشاريع استثمارية تعمل على حماية البيئة والموارد الطبيعية...

8. قائمة المراجع:

- نائل عبد الحافظ العواملة، (1992)، **ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد7 ، العدد 2، ص39.
- مقال متوفر على الموقع https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/التنمية-المستدامة ، (انظر في 21:28، 21-02-2020).
- الجودي صاطوري، (2016)، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 16، ص 300-301.
- مراد ناصر (2010)، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، ص 135-136.
- مهدي سهر غيلان، فايق جزاع ياسين، شيماء رشيد محيسن، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية و المتقدمة، ص 5.

- ناظم عبد الله عبد المحمدي، عبد الله احمد نصيف المحمدي (د ت ن)، **تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للفترة (2005–2012)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر العلمي الثاني، عدد خاص، ص218.
- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة ، 2015–2016، ص 5.
- مقال بعنوان **لنشكل مستقبلنا معا**، متوفر على الموقع : https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/index.html ،(انظر في 23:02، 2020/02/17).
- ناظم عبد الله عبد المحمدي ، مرجع سبق ذكره، ص221–222
- عيسى قبقوب، كاكي محمد، (أفريل 2017)، **السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة آفاق علمية، العدد 13، المركز الجامعي تامنغست ، الجزائر، ص 15–16.
- **مقال بعنوان** : الجزائر –قطاع الأسمدة– ، متوفر على الموقع : https://www.albawaba.com/ar/أعمال/الجزائر-قطاع-الأسمدة (انظر في، 20 /2020/03، 22:06).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Volume:6/ N°1/Avril 2022, PP 508-525
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

L'impact de l'intégration de la RSE selon la norme ISO 26000 sur le développement managériale et stratégique de l'entreprise

The impact of the integration of CSR according to the ISO 26000 standard on the managerial and strategic development of the company

[*]Dr Traki Dalila
Université Abderrahmane Mira de Bejaia
dalila.traki@univ-bejaia.dz

Pr Boukrif Moussa
Université Abderrahmane Mira de Bejaia
moussa.boukrif@univ-bejaia.dz

Reçu le:14/03/2022 *Accepté le:16/04/2022* *Publié le: 30/04/2022.*

Résumé: L'objectif de cet article est de vérifier l'impact du l'intégration de la RSE sur le développement managériale et stratégique. Ainsi, en vue de systématiser le processus de l'intégration de la RSE selon la norme ISO 26000 au sein de sa stratégie. À l'issue de l'étude conduite au sein de l'entreprise Cevital, nous avons conclu que la mise en place d'une démarche RSE selon le référentiel de la norme ISO 26000, a conduit l'entreprise Cevital à émettre une stratégie intégrale et anticipée par la création de comités *ad hoc* dans le but de mieux gérer la mise en place du processus d'intégration de la RSE au sein de l'entreprise.

Mots-clés **:** Responsabilité Sociale des Entreprises, La norme ISO 26000, Développement Managériale et stratégique, Entreprise Cevital.
Codes de classification JEL: M 14

Abstract : In this paper, we are interested in the impact of the integration of CSR on managerial and Strategic development, In order to conceptualize and define the process by which companies integrate into their strategies the Principles of CSR while relying on the guidelines of the ISO 26000 standard, we conducted an empirical study within the CEVITAL. As such, the results of this study demonstrate that the company has adopted a long-term and proactive commitment to CSR, which leads it to formalize a real structured project, thus integrating itself substantially into its corporate social responsibility policy business.

Keywords: Corporate Social Responsibility (CSR), ISO 26000, Managerial and Strategic development, CEVITAL.
JEL classification codes : M 14

[*] ***Auteur correspondant***

1. Introduction:

Au cours de ces dernières années, les questions sociétales et environnementales sont revenues sur le devant de la scène économique, mettant plus de pressions sur les entreprises. La RSE en tant que démarche, semble être la meilleure solution face à toutes ces pressions. La présente étude a comme objectif la vérification de l'impact d'un engagement de l'entreprise dans une démarche RSE sur les risques sociaux liés aux ressources humaines.

La RSE en tant que démarche, apparait comme la meilleure solution face à toutes ces pressions. Evoquée souvent dans une perspective du « Triple Bottom Line » (triple résultats), la RSE est un concept qui évalue la performance de l'entreprise sous trois angles : l'économique, l'environnemental et le social. Ce dernier volet englobe tous ce qui est lié aux ressources humaines de l'entreprise. Ainsi, les employés et la gestion des risques qui leur sont liés sont inscrits au cœur même de la RSE.

Pour réaliser ce travail, une étude exploratoire qui se base sur une enquête de terrain, ayant pour objectif d'évaluer l'intégration et la mise en place d'une démarche RSE au sein d'une entreprise algérienne le cas de l'entreprise Cevital.

Dans cette vision, la question centrale qui en découle de ce qui précède : ***Comment l'entreprise Cevital intègre-t-elle dans sa démarche de la RSE selon le référentiel ISO26000 peut influencer sur son développement managérial et stratégique?***

La littérature étant abondante en ce qui concerne la thématique de la responsabilité sociétale de l'entreprise. Nous avons, à cet effet, adopté l'approche hypothético-déductive. C'est une démarche qui part des hypothèses et qui, au travers d'analyses cherchera soit à les confirmer ou à les infirmer, en partant du général vers le particulier. C'est une approche qui reste basée sur une analyse approfondie de la littérature et qui vise en réalité à répondre à un certain nombre de questions posées dans la problématique.

Cependant, l'analyse de la littérature nous pousse à retenir la définition de Carroll (1979) qui renvoie au fait que la RSE est l'ensemble des obligations que l'entreprise a envers la société, en englobant l'économique, le légale, l'éthique et le discrétionnaire, dans ce cas notre hypothèse est formulée comme suit :

H1 : L'application d'une démarche RSE au sein de l'entreprise Cevital selon le référentiel ISO 26000 dans le but de réduire les

influences néfastes les plus inquiétantes des activités de l'entreprise.

H2 : La démarche d'intégration de la RSE au regard la norme ISO 26000 au sein de l'entreprise Cevital implique un développement managérial et stratégique durable.

L'entreprise algérienne réputée sous le nom de SPA Cevital a été retenue par l'institut national de normalisation (IANOR), en 2012, pour bénéficier d'un programme d'accompagnement en vue de l'intégration d'une démarche de responsabilité sociale en son sein, conformément à la norme ISO 26000. Dans cette perspective, notre choix de terrain d'investigation est focalisé sur l'entreprise Cevital située dans la zone portuaire de la wilaya de Bejaia.

2. La RSE : émergence et fondements théoriques

La responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) est devenue depuis quelques années un champ privilégié et un enjeu de première importance pour les entreprises. Et suscite une réflexion particulière de la part des théoriciens, gestionnaire, chercheurs. Aussi c'est un élément marquant de la stratégie des entreprises nécessaire à leur image et parfois même à leur survie.

Aujourd'hui, la littérature sur la Responsabilité Sociale de l'Entreprise (RSE) est très abondante. Toutefois, cette revue de la littérature permet de repérer une panoplie de définitions et d'approches.

2.1. L'émergence du concept RSE

Les activités économiques provoquent le risque de faire disparaitre les ressources exploitées et dont elles ont besoin pour assurer leur viabilité et leur pérennité. Autrement dit une tension s'exerce entre la nécessité de produire et de supporter des risques occasionnés par la production des biens. « La régulation de ces apports a été plus au moins biens assumée : depuis le code Hammourabi qui recommandait de protéger les esclaves jusqu'à la gestion des forêts, (CAPRON M, QUAIREL-LANOIZELEE F, (2013), p 06 ».

En effet, les origines de la RSE semblent remonter à la fin du 19ème siècle aux Etats- Unis, suite à la prise en compte de la dimension sociale par les hommes d'affaires. L'intégration de cette dimension serait favorisée par la culture religieuse prépondérante aux Etats-Unis, en particulier la culture protestante

qui véhicule des valeurs éthiques et philanthropiques fortes (MHISSEN.M. I., (2017), p 15).

L'idée de responsabilité associée aux affaires va faire son chemin, mais ce n'est que dans les années 1950 que lon constate une première tentative de définition. Elle est attribuée à Howard Bowen, économiste keynésien américain, dans son ouvrage intitulé Social Responsibilities of the Businessman publié en 1953 et qui cherche à sensibiliser les hommes d'affaires à l'éthique. Il s'agit d'un ouvrage fondateur, dans le sillage duquel va se développer un véritable courant de recherches académiques aux Etats-Unis puis en Europe appelé « Business and society », qui contribuera à fonder un champ de recherche spécifiquement dédié à la RSE.

Bowen définit sa conception de la responsabilité sociale des managers comme consistant à «*poursuivre les politiques, de prendre les décisions ou de suivre les orientations qui sont désirables en terme d'objectifs et de valeurs de notre société*» (cité par QUANIAUX. H., 2007, p10*).*

En analysant le passage des recherches déjà effectuées dans le champ de la RSE, plusieurs définitions ont été attribuées au concept, sans qu'un véritable consensus ne se dégage (Bowen, 1953 ; Davis, 1960 ; Mc Guire, 1963 ; Backam, 1975 ; Carroll, 1979 ; Jones, 1980 ; Wood, 1991 ; Mc Williams et Siegel, 2001). La RSE reste jusqu'aujourd'hui un concept à contour flou (GOND et SERVAYRE, 2004). Ces controverses s'expliquent ; d'un coté, par le fait que la RSE touche plusieurs domaines et parties de l'entreprise ; et de l'autre, par la divergence existante sur les fondements et les mobiles qui poussent les entreprises à l'intégrer dans leurs stratégies.

Ainsi, Swanson (1995) définit la RSE comme une démarche qui « *intègre une double perspective de contrôle social de la société sur l'entreprise et du respect volontaire par l'entreprise d'un ensemble de devoirs* » (Cité par ACQUIER A. et AGGERI F., (2008), p140).

Quant à la commission européenne (2001) a définit la RSE « *comme une intégration volontaire par les entreprises des préoccupations sociales et environnementales à leurs activités commerciales et leurs relations avec les parties prenantes* ».

En plus de la difficulté de définir le concept de la RSE, la modélisation de ce dernier constitue un véritable obstacle à sa compréhension (Carroll, 1994 ; Gariga et Melé, 2004, cité par

GOLLI et YAHIAOUI, 2009). La pyramide de Carroll (1979), reste selon la littérature, le modèle le plus utilisé du fait qu'il a été testé et validé empiriquement.

L'auteur distingue, en premier, ***la responsabilité économique*** qui constitue la raison d'être de l'entreprise, elle est exigée de la part de la société (la production des biens et services, l'emploi,…etc.). L'entreprise ne doit pas se limiter à ce seul engagement (CARROLL. A, (1991), pp 39-48). Vient alors, ***la responsabilité légale*** qui renvoie à la conformité et au respect des lois. Ensuite, ***la responsabilité éthique*** ; elle est généralement attendue par la société et oblige l'entreprise à faire ce qui est perçu par son environnement comme juste, honnête et transparent. Enfin, ***la responsabilité discrétionnaire*** *ou* ***la philanthropie*** (qui est désirée par la société. Elle représente toutes les activités philanthropiques ou de charité que l'entreprise met en œuvre afin d'améliorer la qualité de vie de la communauté (Carroll, 1991). La figure suivante représente la pyramide de la RSE de Carroll (1979) :

Figure N°01 : La pyramide de la RSE selon Carroll (1979)

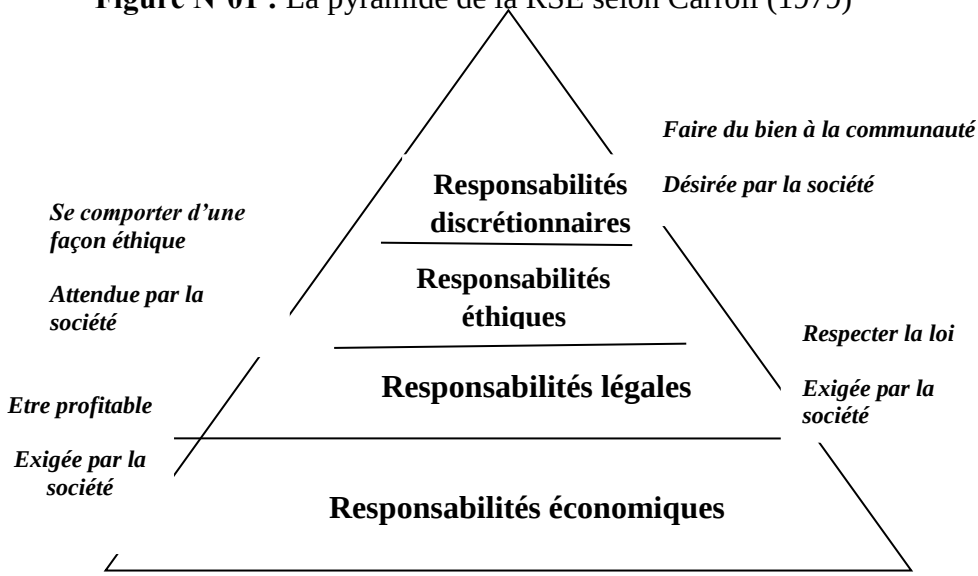

Source : GOLLI A. et YAHIAOUI D., (2009). Responsabilité sociale des entreprises : analyse du modèle de Carroll (1991) et application au cas tunisien. *Revue Management et Avenir, Vol.3, N°.23*, p.223.

Le modèle de Carroll (1979) nous offre une réelle réconciliation entre les deux niveaux contradictoires de la responsabilité de l'entreprise : l'économique et le discrétionnaire.

Cependant, il a été critiqué, des années plus tard, par son initiateur lui-même, en particulier pour le caractère prioritaire attribué aux différentes dimensions des responsabilités et la négligence des confusions qui peuvent naître par la hiérarchisation des différents niveaux de la RSE (Carroll et Schwartz, 2003, cité par GOLLI A. et YAHIAOUI D, 2009, p.227).

a. Les raisons d'intégration de la RSE dans les stratégies des entreprises selon le référentiel ISO 26000

Intégrer une démarche RSE dans sa stratégie permet à l'entreprise de bénéficier de plusieurs avantages. Selon Attraça et Jacquot (2005), les managers maitrisent, ainsi, mieux les contraintes sociales et favorisent, via cette démarche, encore plus le développement commercial et la performance économique durable. Nombreux sont les phénomènes qui expliquent l'engouement des entreprises pour l'application d'une telle démarche tels la prise en conscience des dangers de la destruction des ressources naturelles, les nombreuses catastrophes écologiques et l'accroissement des pressions sociales sur les entreprises suite à l'émergence du contre-pouvoir incarné par les groupes d'intérêts civiles ou encore les médiats (ATTRACA M et JACQUOT T, 2005).

Pour ce faire, certaines entreprises se réfèrent selon les lignes directrices contenues dans la norme ISO 26000, afin de concevoir, lancer et ensuite diriger une démarche harmonieuse et organisée dans ce domaine. Cette norme est un référentiel international portant sur la responsabilité sociale des organisations, développé par l'Organisation internationale de normalisation .

Tableau N°01: Synthèse de référentiel ISO 26000

Nom de l'article	Numéro de l'article	Description du contenu de l'article
Domaine d'application	**Article 1**	Définit le domaine d'application de la norme internationale et identifie certaines de ses limites et exclusions.
Termes et définitions	**Article 2**	Fournit la définition des termes clés qui ont une importance fondamentale pour permettre la compréhension de la RSE et l'utilisation la norme.
Appréhender la responsabilité sociétale	**Article 3**	Décrit les conditions et les facteurs importants ayant eu une incidence sur le développement de la RSE et qui continuent à affecter son évolution et sa pratique. Il décrit, également, le concept

		de RSE en soi.
Lignes directrices relatives à la responsabilité sociétale	**Article 4**	Pilote et développe les principes de la RSE.
Identifier sa Responsabilité sociétale et dialoguer avec les parties prenantes	**Article 5**	Traite des deux pratiques de la RSE et donne, également, des lignes directrices sur la relation existant entre l'organisation, ses parties prenantes et la société, sur l'identification des questions centrales et des domaines d'action de la RSE, ainsi que sur la sphère d'influence de l'organisation.
Lignes directrices relatives aux questions centrales de responsabilité sociétale	**Article 6**	Explique les questions centrales et les domaines d'action associés en matière de responsabilité sociétale. Des informations sont, également, fournies sur le périmètre de chaque question centrale, sur son rapport avec la RSE, sur les considérations et principes connexes, ainsi que sur les actions et attentes associées en termes de RSE.
Lignes directrices relatives à l'intégration de la responsabilité sociétale dans l'ensemble de l'organisation	**Article 7**	Fournit des lignes directrices concernant la mise en œuvre de la responsabilité sociétale au sein d'une organisation. Cela inclut des lignes directrices sur la communication en rapport avec la RSE, la revue des progrès, l'amélioration des performances .
Exemples d'initiatives volontaires et d'outils en matière de responsabilité sociétale	**Annexe A**	Présente une liste non exhaustive des initiatives volontaires et des outils en rapport avec la responsabilité sociétale, qui traitent des aspects d'une ou de plusieurs questions centrales, ou de l'intégration de la RSE dans l'ensemble de l'organisation.
Abréviations	**Annexe B**	Contient les abréviations utilisées dans la norme ISO 26000.
Bibliographie		Comprend des références aux instruments officiels internationaux et aux normes ISO, auxquels il est fait référence en tant que source dans le corps de la norme ISO 26000.

Source : ISO 26000, 2010, « Lignes directrices relatives à la responsabilité sociétale », Première édition.

3. Discussion et analyse des résultats

Notre travail de recherche s'est exclusivement intéressé à l'entreprise privée Cevital localisée dans la zone industrielle de la

wilaya de Bejaia. Dans le but de faire ressortir l'impact de l'intégration de la RSE selon la norme ISO 26000 sur le développement managériale et stratégique de l'entreprise.

Le groupe Cevital est une société par action (SPA) qui a été crée 1998, spécialisé dans le secteur de l'industrie agroalimentaire, la grande distribution, l'industrie et les services. C'est la première entreprise privée algérienne à avoir investie dans des secteurs d'activités diversifiés, elle a traversé d'importantes étapes historiques pour atteindre sa taille et sa notoriété actuelle. Il représente le fleuron de l'économie algérienne et le leader de l'agroalimentaire en Afrique.

Depuis le 12 juin 2014, un accord de partenariat de trois ans signé avec le groupe français Sup de Co La Rochelle dans le but d'achever son obligation à l'égard de la responsabilité sociétale. Selon cet accord, un accompagnement d'un groupe de chercheurs de l'Institut de la Responsabilité Sociétale par l'Innovation (IRSI) dans la branche agroalimentaire dans l'application de la démarche de la Responsabilité Sociale (RSE) au sein de l'entreprise selon le référentiel ISO 26000 et permettront, dès lors, l'amélioration de ses performances dans les domaines sociaux et environnementaux.

Effectivement, la concrétisation de cette démarche au sein de l'entreprise Cevital peut être appropriée à une stratégie anticipée et déterminée, s'intégrant de façon consistante au cœur de fonction de l'entreprise.

3.1. La démarche d'intégration de la RSE au sein de l'entreprise Cevital

La mise en place d'une démarche RSE au sein de l'entreprise Cevital selon la norme ISO 26000. Nous a poussés de choisir cette entreprise comme un champ d'investigation.

Le projet d'intégration de la responsabilité sociale (RS) au sein de l'entreprise Cevital se base sur une organisation ad hoc, articulée autour d'un comité de pilotage (COPIL), d'un comité de validation (COVAL) et d'une équipe projet de l'Institut de la Responsabilité Sociétale par l'Innovation (IRSI). En conséquence, le déploiement du projet s'appuie sur le référentiel ISO 26000 et comporte sept (07) principales phases

- **Phase 0 : État des lieux RS (selon ISO26000)**

Cette phase constitue la première étape du projet de déploiement de la responsabilité sociale (RS) au sein de l'entreprise

Cevital. En conséquence, cette phase menée de juillet à septembre 2014.

Figure n°2: le lancement

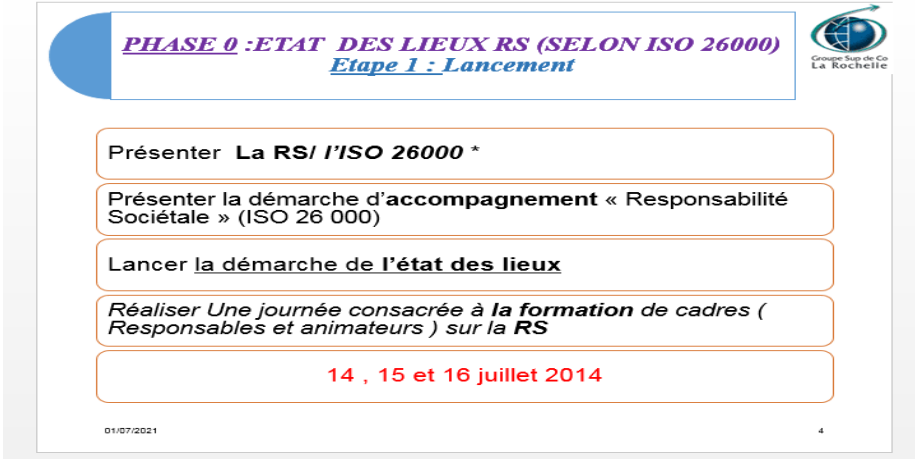

Source : D'après les documents internes de l'entreprise Cevital, 2021.

- **Phase 1 : Autoévaluation**

Cette phase est accomplie par l'entreprise Cevital sous la tutelle de Sup de Co La Rochelle. Elle est scindée de quatre étapes :

1) Première étape : la grille d'analyse et positionnement RS

Cette première étape est menée en décembre 2014, permet d'évaluer le niveau d'engagement de l'entreprise Cevital en matière de responsabilité sociale (RS) par un emplacement initial des domaines d'action (DA) dans une « grille de criticité Performance/Importance/Enjeux».

Figure n°3 : la grille d'analyse et positionnement RS

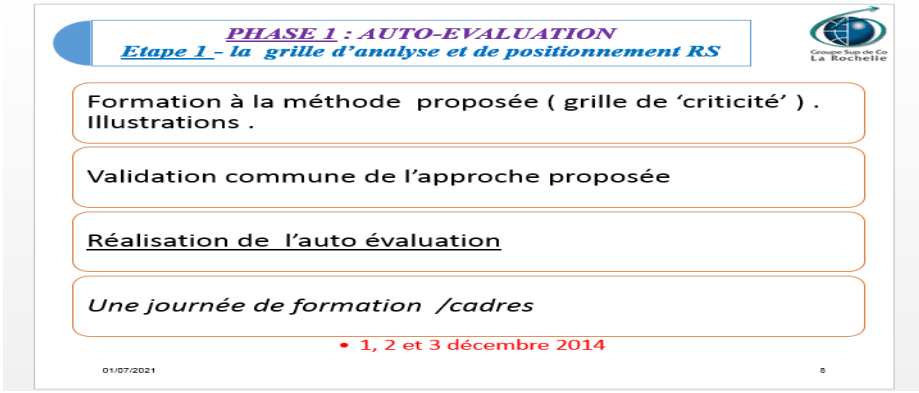

Source : D'après les documents internes de l'entreprise Cevital, 2021.

2) Deuxième étape : Suite et fin du travail sur les enjeux de la RS (domaines d'action ISO 26000) pour CEVITAL

Cette étape de positionnement final des domaines d'action (DA) dans la grille, a été parachevée par une étape complémentaire ayant pour objectif d'évaluer et de prendre en considération l'importance octroyée aux parties prenantes de l'entreprise Cevital et les domaines d'action (DA) examinés, présenté dans la figure suivante :

Figure n° 4 : Suite et fin du travail sur les enjeux de la RS (auto-évaluation)

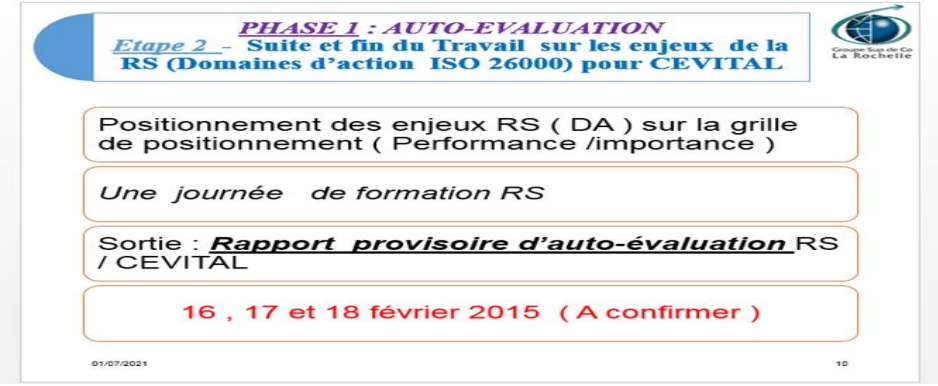

Source : D'après les documents internes de l'entreprise Cevital, 2021.

3) Troisième étape : première prise en compte des parties prenantes (PP)

Le développement industriel a induit à la dégradation des conditions sociales et écologiques. Cela a fait manifester d'importantes reproches et flambées de la part d'un nombre croissant de parties prenantes, (MICHALET, C. A, p. 25).

Selon Oxibar (2005), la théorie des parties prenantes expliquent que, l'entreprise a une responsabilité qui tend vers différentes parties, ce qui la met devant l'obligation de justifier et de rendre comptes de toutes ses activités à toutes ces parties.

Figure n° 5 : Première prise en compte des parties prenantes

Source : D'après les documents internes de l'entreprise Cevital, 2021.

4) Quatrième étape : axes d'amélioration

Quatrième et dernière étape de la phase d'autoévaluation, conduite de juin à juillet 2015, constitue de présenter les résultats de l'autoévaluation au groupes de travail par la proposition d'axes d'améliorations par les cadres de CEVITAL.

Figure n°6 : Les axes d'amélioration

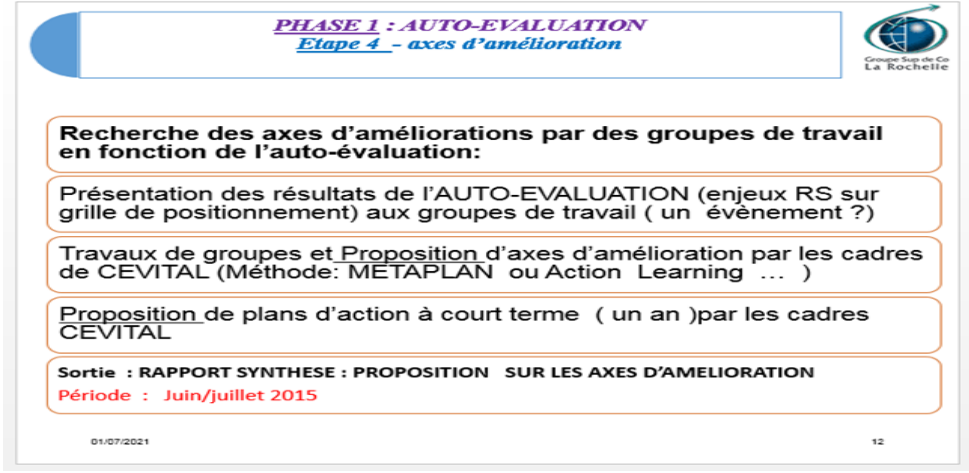

Source : D'après les documents internes de l'entreprise Cevital, 2021.

➢ **Phase 2 : Axes d'amélioration et plans d'action RS**

Cette seconde phase de la démarche de l'intégration de la RS au sein de l'entreprise Cevital, comprend deux étapes :

1) Première étape : axes d'amélioration formalisés

Les portées de cette première partie de la deuxième phase du projet RS de l'entreprise Cevital durant la période du quatrième trimestre 2015.

2) Deuxième étape : Elaboration des plans d'action

La deuxième étape examinée au cours de la seconde phase du projet RS de l'entreprise est l'élaboration des plans d'action en adéquation avec les axes stratégique de la responsabilité sociétale approuvés antérieurement. Dès lors, ce travail conçu par le COPIL de l'entreprise, dans la période du premier trimestre 2016.

Figure n°7 : Élaboration des plans d'action

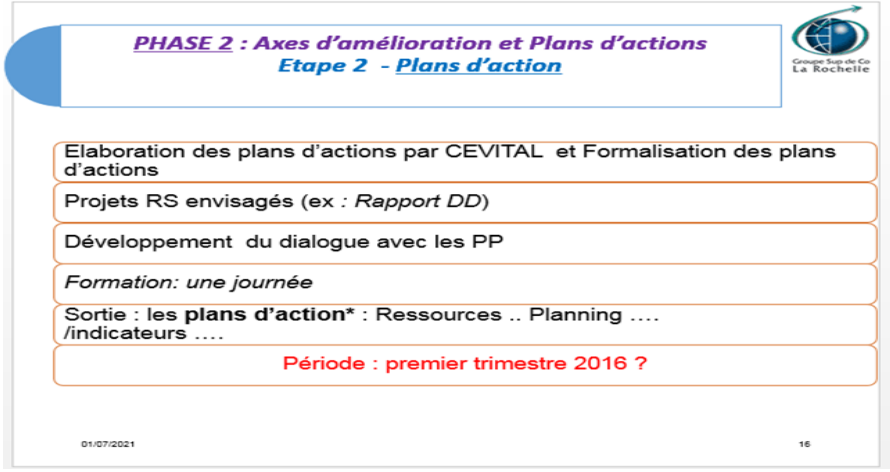

Source : D'après les documents internes de l'entreprise Cevital, 2021.

Effectivement, ce travail marque un point crucial dans le déploiement du projet responsabilité sociale de l'entreprise Cevital, dans la mesure où il a autorisé le passage de la réflexion et de la définition d'axes stratégiques à l'opérationnalisation de la démarche. Dans ce sens, cela a permis au COVAL et à la direction générale de l'entreprise de choisir et d'opérer une sélection primordiale de plans d'action de la responsabilité sociale.

Une panoplie de propositions de plans d'action, ont fait l'objet d'une étude détaillé ayant pris en considération les points d'analyse suivants :

- Le traitement des domaines d'action de l'ISO 26000 concernés ;
- Les axes et objectifs stratégiques retenus ;
- L'appellation des propositions d'actions ;
- Faire quoi et comment en interne et externe;
- La gestion des risques de l'action interne et externe;
- La relation avec les lois.

➢ **Phase 3 : bonnes pratiques :**

Le but de cette phase est de réaliser une analyse des bonnes pratiques sur les domaines d'action retenus par Cevital et proposer les expériences à retenir pour l'entreprise, exposées dans la figure ci-après.

Figure n°8: Bonnes pratiques RS

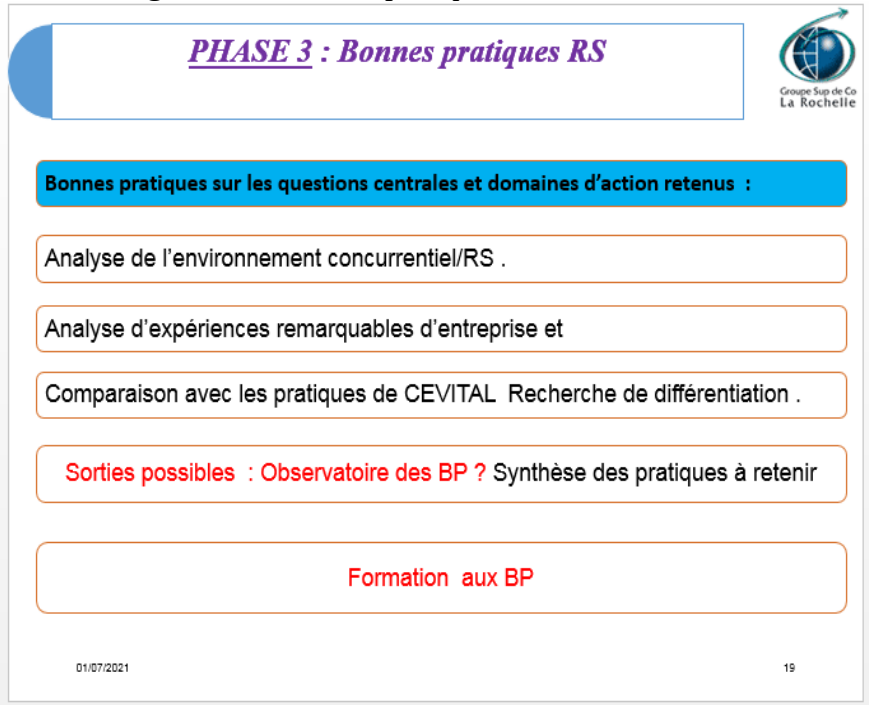

Source : D'après les documents internes de l'entreprise Cevital, 2021.

- **Phase 4 : Communication et « rendre compte » aux parties prenantes**

Cette quatrième phase qui constitue une étape importante dans le processus d'intégration de la responsabilité sociétale.

Figure n°9 : Communication et « rendre compte » aux parties prenantes

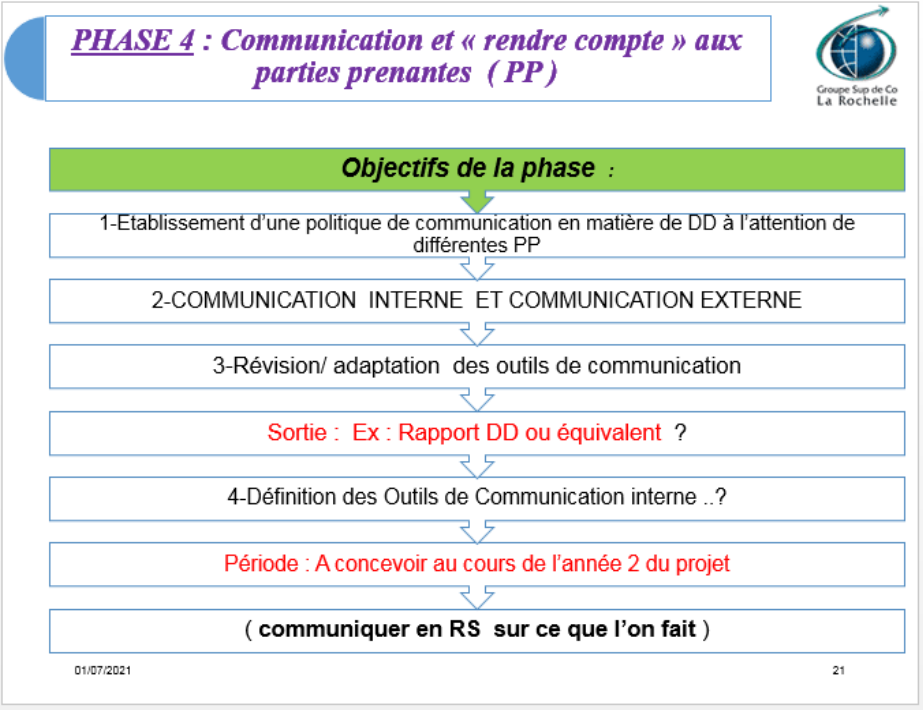

Source : D'après les documents internes de l'entreprise Cevital, 2021.

- **Phase 5 : intégration de la démarche responsabilité social dans la stratégie de l'entreprise et dans son système managérial**

Elle représente la cinquième phase conduite dans la fin de la deuxième année. En effet, c'est la conception d'un « système de management » intégrant le développement durable et répondant aux lignes directrices de la norme ISO 26000, et l'approprier par les différents acteurs et fonctions de l'entreprise (sensibilisation, formation,….).

Figure n°10 : intégration de la démarche responsabilité social dans la stratégie de l'entreprise et dans son système managérial

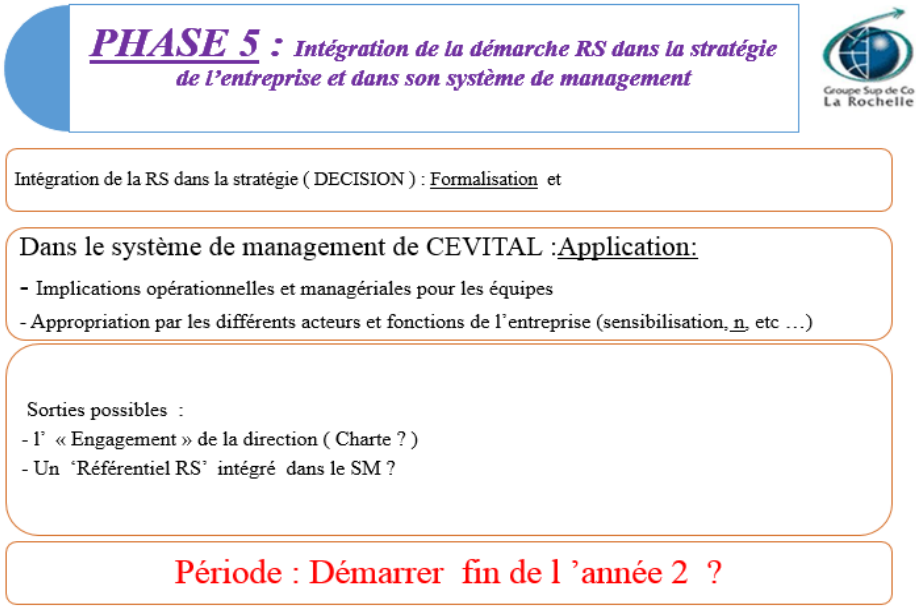

Source : document interne de Cevital, 2021.

➢ **Phase 6 : amélioration continue de la responsabilité sociale de l'entreprise, communication externe (parties prenantes)**

Elle constitue l'opérationnalisation concrète des plans d'action, afin d'accéder à une meilleure interprétation de la démarche, de permettre la sensibilisation du personnel à partir des plans d'action retenus, ainsi que pour conduire des formations spécifiques en matière de RSE. De plus, cette phase permet la gestion de changement comportemental, en adoptant les facteurs d'oppositions éventuels, aussi que les pressions issues de l'application de cette démarche.

a. L'effet de l'intégration de RSE sur le développement managériale et stratégique de l'entreprise Cevital

L'équipe du COPIL de l'entreprise Cevital a achevé cette étape d'analyse, en appréciant les axes stratégiques retenus avec le positionnement final des domaines d'action sur les grilles de la phase d'autoévaluation pour mettre en exergue la cohérence ou

l'incohérence. Dans ce cas, les résultats de cette appréciation et comparaison sont exposés dans le tableau n°02.

Tableau N°02: Comparaison des axes stratégiques retenus avec le positionnement final des domaines d'action

	Degré de Cohérence	*Commentaires sur la cohérence*
Gouvernance	++	Très cohérent
DH	+	Cohérent
RCT	=	Axe RS retenu très discuté
Environnement	+	Axe transverse aux DA de la QC
LP	+	Axe transverse aux DA de la QC
RC	-	Axe controversé entre les deux groupes de travail
CDL	=	Axe transverse Meilleure compréhension de la QC

Source : Document interne de CEVITAL, 2021.

En effet, on s'est esquisses au cours de notre investigation de cas au sein de l'entreprise Cevital que la norme ISO 26000 ne saurait exiger un modèle unique applicable dans toute organisation, dans la mesure où la mise en œuvre d'une démarche RSE sollicitent d'adapter les lignes directrices de la norme aux objectifs, à la culture de l'entreprise.

La démarche d'intégration de la RSE selon le référentiel des normes d'ISO 26000, a conduit l'entreprise Cevital à émettre une stratégie intégrale et anticipée, se concrétisant, ainsi, par la création de comités ad hoc, dont la mission principale comporte à faire le pilotage du processus de la mise en œuvre de la responsabilité sociales des entreprises. Ces constatations nous autorisent, dès lors, à infirmer la première hypothèse (H1).

Donc, l'adoption d'une démarche RSE doit, absolument, s'intégrer de façon, cohérente, dans la culture de l'entreprise, ainsi que dans son organisation, dans la mesure où celle-ci est source de véritables changements avec de nouveaux engagements et des comportements à faire convertir et à inciter. Ces constats nous permettent à affirmer la deuxième hypothèse (H2).

4. Conclusion

Avec l'augmentation des pressions exercées par les parties prenantes, et l'avènement des préoccupations sociétales et environnementales liées au développement durable, de nouvelles

valeurs ont émergé dans le monde des affaires, obligeant les entreprises à adopter certains comportements, et à suivre certaines stratégies, afin de préserver leurs légitimités au sein de leur environnement.

À l'issue de l'étude conduite au sein de l'entreprise Cevital, nous avons conclu que la mise en place d'une démarche RSE selon le référentiel de la norme ISO 26000, a conduit l'entreprise Cevital à émettre une stratégie intégrale et anticipée par la création de comités *ad hoc* dans le but de mieux gérer la mise en place du processus d'intégration de la RSE au sein de l'entreprise.

5. Listes bibliographiques

Livres :

1. CAPRON M, QUAIREL-LANOIZELEE F, (2013), La responsabilité sociale d'entreprise, éd. La Découverte, France.
2. CARROLL. A, (1991), The Pyramid of Corporate Social Responsability: Toward the Moral Management of Organizational, Edition Business Horizons, Indiana.
3. MICHALET, C. A, (2002), Qu'est-ce que la mondialisation ? La Découverte, Paris.

Thèses de doctorat :

1. MHISSEN -M. I., (2017), Engagement sociétal global en PME : une approche par les logiques d'action des dirigeants en Tunisie », Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Valenciennes et du Hainaut- Cambrésis et l'école supérieure de commerce de Tunis. Consulté le 15/08/2020.
2. QUANIAUX .H, « Contraintes et opportunités de l'engagement des PME dans des démarches de responsabilité sociale », Diplôme de l'IEP, Université Lumière, Lyon, 2006-2007.

Article de séminaires

1. Attarça M., Jacquot T. 2005, « La représentation de la responsabilité sociale des entreprises une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales » XIVème Conférence de l'Association internationale de management stratégique (AIMS), Angers.
2. OXIBAR B., (2005). La diffusion d'informations sociétales : outil de mesure et déterminants. Une comparaison multi-supports. *26ème congrès de l'AFC, Lille, France.*

Articles de journal et revue

1. GOLLI A. et YAHIAOUI D., (2009). Responsabilité sociale des entreprises : analyse du modèle de Carroll (1991) et application au cas tunisien. Revue Management et Avenir, Vol.3, N°.23, p.220-231.
2. GOND J.P. et MULLENBACH-SERVAYRE A., (2004). Les fondements théoriques de la Responsabilité Sociétale des Entreprises. Revue des Sciences de Gestion, N°.205, p.93-116.

Sites web

1. ISO 26000, « Lignes directrices relatives à la responsabilité sociétale », Première édition ,01/11/2010. https://www.iso.org/fr/standard/42546.html Consulté le 20/08/2021.
2. COMMISSION DES COMMUNAUTÉS EUROPÉENNES, 2001, Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises Bruxelles, le 18.7.2001 https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/committees/deve/20020122/com(2001)366_fr.pdf consulté le 21/08/2021.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:6/ *N°1*/Avril 2022, *PP* 526-545

Evaluation pré-COVID pour l'expérience Tunisienne du développement basée sur l'économie du savoir : Leçons tirées pour l'économie Algérienne

Pre-COVID assessment for the Tunisian experience of development based on the knowledge economy: Lessons learned for the Algerian economy

*** Fares KHEDDACHE**
Universite Abdelhamid Mehri Constantine 2 – Algérie
Fares.kheddache@univ-constantine2.dz

Reçu le:*14/03/2022* ***Accepté le***:*16/04/2022* ***Publié le***: *30/04/2022*

Résumé:
Dans le présent travail nous tentons d'exposer l'impact de l'économie du savoir sur le développement économique en Algérie notamment dans le cadre des répercussions de la pandémie du COVID, ceci en exposant le cas de la Tunisie selon une approche statistique descriptive et également prospective. Les résultats démontrent l'impact positif de la stratégie adoptée en Tunisie avec le X^{ème} Plan (2001-2005) sur la croissance économique, le commerce extérieur, et l'emploi pour la période qui en suit (2005-2010), également pour la période (2010 -2025) où on affiche des indicateurs du développement très ambitieux.
Mots clés: Economie du savoir, TIC, Recherche & innovation, Education, COVID-19.
JEL: D8: O1: O3: P4.

Abstract:
In this present paper we attempt to expose the impact of the knowledge economy on economic development in Algeria, particularly in the context of the repercussions of the COVID pandemic, this by exposing the case of Tunisia according to a descriptive and statistical approach. The results demonstrate the positive impact of the strategy adopted in Tunisia with the Xth Plan (2001-2005) on economic growth, foreign trade, and employment for the following period (2005-2010), also for the period (2010 -2025) when very ambitious development indicators are displayed.
Key words: Economie du savoir, TIC, Recherche & innovation, Education, COVID-19.
JEL: D8; O1; O3; P4.

---

* ***Auteur correspondant***

1.Introduction

L'Algérie actuellement est en plein syndrome hollandais, c'est malgré une dépense publique programmée sans précédent de 500 milliards de dollars entre 2000/2014 et puis 262,5 milliard dotée entre 2015/2019, nous n'avons pas d'économie. Les enquêtes révèlent l'échec de la politique de l'emploi et des salaires menée actuellement, caractérisée par des versements des revenus sans contreparties productives. L'organisation contemporaine connaît des mutations profondes, elle évolue dans une **économie** fondée sur le **savoir**: source de créativité et d'innovation, les investissements dans la création et le partage des connaissances (R&D, formation, éducation...).

Dernièrement, Le Conseil national économique et social (CNES) proclame l'urgence autour d'une nouvelle économie fondée sur la connaissance, une économie dont la croissance intensive, robuste ; c'est-à-dire sans inflation et sans déficit budgétaire est assurée sans fort taux d'accumulation du capital, c'est cela l'économie fondée sur la connaissance. Cette revendication provient d'une conscience absolue de la gravité de la situation qui a pris plus de clarté notamment avec le dernier recensement économique et les récentes statistiques dont il faut reconnaître que les scores de l'Algérie dans les différents domaines qui font l'économie de la connaissance, et donc qui alimentent les moteurs de la croissance et de la compétitivité sont bien médiocres.

En outre, l'interminable processus de passage vers l'économie du marché a généré tant de questions de débat sur l'état des lieux de notre économie qui se caractérise aujourd'hui par une croissance molle de type intensif, dont la productivité des facteurs est très faible et enfin la compétitivité est absente.

Ainsi, en l'Algérie on parle depuis plusieurs années de l'introduction des technologies d'information et de communication (TIC) dans l'économie, et jusqu'au d'aujourd'hui nous sommes encore au stade des discussions et encore peu est sur le terrain " E-commerce, E-Learning, E- Algérie 2013 " (un programme finalisé depuis 2008 mais pas encore achevé), E-paiement, 3G ; 4G… Malgré leurs lancements mais un seul chiffre atteste selon l'étude réalisée par

United nations e-government (UNDP) sous forme de classement de plus de 190 pays selon l'indice d'administration électronique pour l'an 2018, cet indice indique que notre pays occupe la 130e place, quant à la Tunisie à titre d'exemple en 80e place. L'Algérie est-elle en train de rater son virage technologique ?, surtout après la crise sanitaire du COVID, ainsi l'épuisement des ressources pétrolières et les néfastes conséquences des fluctuations de ses prix, aussi le risque confirmé par certains économistes et experts, soi-disant « le scénario pessimiste », qu'on est en train de vivre la décennie de la dernière chance.

La problématique traitée dans le cadre de ce travail a pour objectif de valoriser l'importance de la mise en urgence d'une économie fondée sur le savoir, qui se repose essentiellement sur les ressources humaines qualifiées (Education et formation) ; la recherche et l'innovation ; ainsi les technologies d'information et de la communication (TIC) en s'inspirant de l'expérience Tunisienne avant l'arrivée de la pandémie COVID-19 qui a tout bouleversé, et ceci à la place du modèle économique actuel basé sur la rente pétrolière avec une structure du commerce international très fragile.

Etant donné tous ces paramètres, la problématique que nous formulons ci-après dans le cadre de ce travail de recherche est : **Quelles leçons pré-COVID peut l'économie Algérienne tirer depuis l'expérience Tunisienne du développement économique grâce à l'économie du savoir?**

Telle est la question principale, et répondre à cette interrogation sera accentué autour de deux points essentiels :

- L'aspect théorique : il s'agit dans un premier lieu d'évoquer le champ d'analyse qui fait intervenir l'économie du savoir, puis d'évoquer le modèle économique keynésien dont l'économie Algérienne s'est basée depuis longtemps, ainsi, ses principaux indicateurs de performance qui reflètent l'image réelle de l'économie Algérienne.

- L'aspect déductif : il s'agit d'exposer le cas « **Success story** » d'un pays en voie de développement quant à l'édification de l'économie du savoir, il s'agit en l'occurrence du cas de la « Tunisie », une étude statistique et prospective sur la

contribution des secteurs de haute technologie dans le commerce extérieur; la croissance et ainsi l'emploi et de faire entre autres le lien par rapport à l'économie Algérienne avant la pandémie COVID-19,.

Afin de mieux cerner les aspects de notre recherche, nous avons opté pour une approche descriptive ceci, concerne la collecte et la description grâce à une quantification sur l'expérience Tunisienne quant à l'édification de l'économie du savoir avant le COVID-19.

2. L'économie du savoir

Le processus de mondialisation se traduit depuis plus de deux décennies par l'émergence de l'économie et de la société de la connaissance. Aucun pays ne peut aujourd'hui espérer se développer s'il ne répond pas aux défis que pose une économie mondialisée fondée sur le savoir ; autrement dit, s'il ne tend pas à se construire comme une économie et une société du savoir, car le pays qui tourne le dos à ces défis se condamne à la marginalisation et à la dépendance. L'OCDE [†] définit les économies fondées sur la connaissance comme : *« Celles qui sont directement fondées sur la production, la distribution et l'utilisation de la connaissance et de l'information »* (OCDE,1996).

En 2009, lors de la conférence de la Commission européenne à Göteborg qui a porté sur le thème « *le triangle de la connaissance à la source de l'avenir de l'Europe* » et qui s'inscrivait dans le cœur de la stratégie de Lisbonne sur la croissance et l'emploi 2000, la définition des piliers de l'économie de la connaissance a vu le jour. Ainsi les 3 piliers de l'économie du savoir sont (PSUE, 2009) :

1. Recherche-Développement et Innovation (RDI),
2. Éducation,
3. Technologies de l'information et de la Communication (TIC).

[†] OCDE : L'Organisation de coopération et de développement économiques, l'OCDE compte 34 pays membres, regroupe plusieurs centaines d'experts dans ses centres de recherche à Paris et publie fréquemment des études économiques — analyses, prévisions et recommandations de politique économique — et des statistiques, principalement concernant ses pays membres. Elle compte aussi 31 autre pays partenaires y compris la Tunisie.

2.1. La recherche-Développement et Innovation (RDI)

Selon une conception traditionnelle de l'innovation, elle est conçue comme l'invention qui engendre l'innovation qui se diffuse ensuite au rythme de ce que l'on pourrait appeler un « cercle vertueux » et aboutit à de nouveaux produits et processus technologiques engendrant à leur tour de nouvelles recherches et découvertes (Rispal, 2009).

L'activité du R&D (recherche et développement) étant considérée comme le tout premier déterminant du développement économique et de la croissance à long terme, une appréhension linéaire de la politique industrielle a mené à l'amalgame entre recherche et innovation (Rispal, 2009). Le rapport du *Boyer* et *Didier* dissipe toute hésitation par un vif « *La recherche est l'affaire des scientifiques et l'innovation celle des entrepreneurs* » (Boyer& Didier, 1998). Schumpeter est considéré comme une référence quant à ses concepts du développement économique, sa théorie de croissance (mettant l'innovation et l'entreprenariat (les entrepreneurs) au centre du système.

Par ailleurs, la 7ème conférence organisée par la Banque Européenne d'Investissement (BEI) et la République Tunisienne le 15 mars 2010 à Tunis, a été consacrée au thème « *Recherche, développement et innovation* », clé de la durabilité et du développement durable dans le l'innovation grâce à l'utilisation active d'outils tels que les parcs scientifiques, les parcs technologiques et les pépinières d'entreprises pour les PME, qui visent à former et à encadrer les décideurs et les autorités locales. Des expériences internationales pour créer un meilleur environnement pour l'innovation et le développement territorial. Ces activités fournissent une plate-forme pour partager des expériences, des stratégies politiques, des études de cas et des modèles et des outils analytiques pour évaluer les progrès des pays dans le domaine de l'économie de la connaissance (BEI, 2010).

2.2. L'Education

Il existe un consensus croissant autour de la nature fondamentale de l'éducation et de la formation dans l'économie de la connaissance, où

le Conseil européen de Lisbonne en mars 2000 a fixé l'ambition de faire de l'UE l'économie de la connaissance la plus dynamique et la plus compétitive du monde. Pour y parvenir, elle préconise une série de mesures, dont un investissement accru dans les connaissances et les compétences : élever le niveau d'éducation au-delà de la scolarité obligatoire et développer un système de formation tout au long de la vie. Le capital humain joue un rôle particulier pour favoriser l'innovation et faciliter l'utilisation et la diffusion des nouvelles technologies, en particulier dans le domaine de l'information et des communications. (Léné ,2005).

Diverses études économiques ont souligné l'importance de l'investissement en capital humain et son rôle critique dans le phénomène de l'innovation. De ce point de vue, ils confirment la croyance largement répandue selon laquelle l'éducation et la formation sont un investissement productif dans la société (Léné ,2005).

2.3. Technologie de l'information et de la communication (TIC)

Une **économie** fondée sur les connaissances c'est une **économie** où les connaissances en tant qu'inputs et outputs deviennent prépondérantes par rapport aux autres inputs et outputs. Les technologies nouvelles de l'information et de la communication (NTIC) ont de puissants effets sur l'organisation de la production du **savoir** et sur la diffusion de l'information (Cherchem, 2011), la diffusion des (NTIC) produit trois effets sur l'économie (Steinmueller, 2002) :

– Elles permettent des gains de productivité, en particulier dans le domaine du traitement, du stockage et de l'échange d'informations, domaine fondamental de l'**économie** de la connaissance;

– Les nouvelles technologies de l'information et de la communication favorisent l'émergence et la croissance de nouvelles industries (multimédias, commerce électronique, Web master, plate-forme électronique, industrie de réseaux, téléphonie...);

– Elles poussent à l'adoption des modèles organisationnels originaux en vue d'une meilleure exploitation des nouvelles possibilités de distribution et de diffusion de l'information.

3. L'économie Algérienne entre 2000-2019 : une lecture des performances

Nous assistons depuis l'an 2000 à une série de plans de relance « plans de soutien à la croissance ». A un moment nous avons dépensé à l'horizon 2014 quelque 500 milliards de dollars en plans de relance et toutes sortes de programmes, et encore près de 262,5 milliard pour le quinquennal 2015-2019 (dont plus de 90% consacrés aux infrastructures). Sur une base annuelle cela représente plus de 33% de la production nationale hors hydrocarbures par an sur 15 ans, ici aucun pays dans le monde n'a injecté autant de ressources (Lamiri, a2011).

Dans son article "*La thérapie Keynésienne et l'économie Algérienne"* le professeur *Abdelhak Lamiri (a2011),* quant à lui l'appellation d'un programme de cinq ans «*plan de soutien à la croissance*» est un non-sens, car par définition et par pratiques de politiques économiques, les programmes conjoncturels sont de courte durée et inappropriées pour notre situation économique.

Cependant, selon *Lamiri* (b2011) nous avions de nombreux indicateurs dont certains pointaient vers des améliorations durant la période qui précédait la chute brusque des cours de pétrole en 2014, or ceux qui supposaient que nous étions sur la bonne voie se sont référés surtout aux indicateurs macroéconomiques dont nous disposions durant cette époque.

Mais si on analyse ces indicateurs dans une perspective comparative entre le temps actuel –en 2018- et le temps passé nous pouvons tirés les points suivants (FMI,2018 ; ONS, 2017):

1. Un taux de croissance hors hydrocarbures de 5% en moyenne dans les dix dernières années mais qui se voit en diminution à 2,7% et puis 2,5% en 2019 ;
2. Un taux de chômage qui serait descendu de 27 à 10% en moyenne dans les dix dernières années mais qui augmente pour atteindre 13,2% en 2018 ;
3. Des réserves maintenues à près de 200 milliards de dollars dans les dix dernières années mais qui se voient en diminution à près de 88,61 milliard en juin 2018;

4. Un taux d'inflation maintenu dans les dix dernières années toujours à moins de 5%, sauf où il passe à 8,9%, 6,40% et 5,59% en 2012, 2016 et 2017 respectivement selon l'ONS (l'institut national des statistiques);
5. Des équipements et des infrastructures qui se démultiplient très peu récemment (bancs d'écoles, logements, routes, barrages etc.).

Nous avons là un échantillon d'indicateurs qui depuis dix (10) ans tendaient à corroborer la thèse de la maitrise du développement, cependant les dernières années ont témoigné une dégradation de cette image économique fleurissante, car ces indicateurs ce sont effectivement que l'on utilise dans les pays développés ou bien les nations émergentes pour juger de la qualité et de l'efficacité des politiques macroéconomiques, mais la réalité dur s'expose également à travers d'autres indicateurs de fond encore alarmants, considérons quelques-uns en 2018 (UNESCO,2018; MDIPI,2018) :

1. La productivité stagne car ce que produit chaque Algérien au mieux ne change guère d'année en année, alors qu'en moyenne la productivité mondiale s'améliore, nous devenons de moins en moins compétitifs au niveau international ;
2. pour le 1 semestre 2017 nous avons créé 31884 entreprise dont 21139 sont radiées dans la même période, nous avons 1 093 170 entreprises selon le dernier recensement économique dont 97 % sont des TPE [‡]. De plus, on constate que 51,36% des entreprises opèrent dans les services, c'est la majorité qui opère dans le commerce du détail et le transport et kiosques multiservices et restauration… ce qui reflète la fragilité du tissu industriel national;
3. Avec les récents efforts, nous arrivons à consacrer seulement 0,5% de notre PIB à la recherche (depuis l'an 2005). Il nous faut atteindre les 2 ou 3% comme les pays émergents et gérer ces programmes tout aussi efficacement ;
4. Les importations se développent beaucoup plus rapidement que les exportations, ils se sont multipliés par quatre ;

[‡] **La très petite entreprise (TPE)** selon la loi 17-02 correspondant au 10 janvier 2017 portant loi d'orientation sur le développement de la petite et moyenne entreprise (PME)**.** est définie comme une entreprise employant de 1 à 9 personnes et réalisant un chiffre d'affaires annuel inférieur à 40 millions DA, ou dont le total du bilan annuel n'excède pas à 20 millions DA..

5. Les indicateurs quantitatifs de développement humains sont corrects, mais pas l'aspect qualitatif (Education…).

Tous ces indicateurs montrent qu'au fond l'économie souffre encore de terribles inefficacités, selon Lamiri (c2011) nous avons ce que les économistes appellent une productivité marginale du capital négative *(définit la rentabilité de l'investissement*. *C'est le rapport entre le rendement attendu et le coût de l'investissement*) ; C'est-à-dire que nous consacrons trop de ressources dans l'économie pour arriver à des résultats négligeables. En réalité, nous avons dépensé près de 700 milliards de dollars jusqu'au présent pour obtenir quelque 150 milliards de dollars d'infrastructures, donc notre économie est devenue une économie qui détruit la richesse.

En effet, les indicateurs dites auparavant au vert ne sont que les résultats d'une rente pétrolière injectée massivement dans l'économie, sans cette injection comme le témoigne la chute des cours du pétrole depuis l'an 2014 et aujourd'hui l'arrivée du COVID, nous avons eu une croissance extrêmement faible[§], les taux de chômages vont aussi grimper à environs 30 % [**] car l'état n'est pas en mesure aujourd'hui en mesure de financer les grands projets qui absorbent une grande masse d'emplois, ainsi d'autres dispositifs mises en œuvre (Contrats de pré-emploi…..), en outre une hausse vertigineuse des prix à cause de la suppression progressive des subventions étatiques et des mesures récentes pour limiter la facture d'importations. Toutes ces répercussions s'aggraveront à l'avenir si on ne change d'emblée cette politique économique inutile.

4. La performance de l'économie Algérienne durant la pandémie COVID-19

La crise du COVID-19 qui a frappé le monde entier est d'abord une crise sanitaire mais son impact va bien au-delà du secteur de la santé

[§] 5% de croissance hors hydrocarbures officiellement 80% l'ont été par la dépense publique, dont 70% constituent des dépenses publiques (investissement publique +Consommation publique).

[**] Des organismes internationaux à leur tête 'the Oxford Business Group" et sur la base des études menées par des experts affirment que le taux de chômage en Algérie avoisine les 30% ce qui contredis les chiffres annoncés par l'ONS et le gouvernement algérien.

et les conséquences sont ressenties sur tous les secteurs économiques et sociaux. Selon les recherches du FMI (2020) les plus récentes sur l'état de l'économie Algérienne durant la pandémie COVID, les pronostics sont pessimistes de base en enregistrant et prévoyant des taux d'inflation de 3.5%; un taux de chômage de 15%; Avec un deficit estimatif de 16% de la balance commerciale et un déficit budgétaire de 7%; ainsi la croissance hors-hydrocarbures pourrait également chuter à -2,3%. De plus, les recherches prévoient des scénarios sombres du futur des indicateurs macro-économiques, pour y remédier, le FMI suggère plusieurs mesures de réforme ainsi que d'autres mesures de soutien où sur l'ensemble on trouve les édifices de l'économie du savoir, à noter:

La crise du COVID19 nécessite de repenser les comportements et, par exemple,la nécessité d'aller vers plus (numérisation/numérisation). L'accélération de la transformation numérique/numérique est un thème transversal qui permet une meilleure efficacité des processus, un meilleur contrôle de la prestation des services publics et privés et une gestion plus intégrée dans les domaines mentionnés ci-dessous (FMI, 2020) :

- Réforme fiscale : l'introduction de l'informatique dans le secteur fiscal ;
- Réforme du système bancaire et des moyens de paiement ;
- La relance des industries
- Le maintien des emplois (par impact sur l'éducation et l'utilisation des compétences). La recherche et l'innovation sont donc au cœur de cette transformation.

5. L'impact de l'économie du savoir sur le développement économique

Après avoir présenté la place de l'innovation et la R&D ainsi l'éducation et l'utilisation des TIC comme étant des principaux piliers d'une économie fondée sur le savoir, aussi l'aperçu sur l'économie Algérienne avant et durant la pandémie COVID-19 qui nous a révélé la gravidité de la situation actuelle fondée sur des politiques économiques induites en erreur à cause essentiellement du mal diagnostic, il convient maintenant de mettre en relief l'importance de l'économie du savoir comme une véritable piste de développement économique, ceci en démontrant son impact sur le développement

économique par une étude statistique et prospective comparative de l'expérience Tunisienne.

5.1. La stratégie Tunisienne du développement basée sur l'économie du savoir

Depuis son cinquième plan, la Tunisie a adopté une stratégie de développement basée sur l'économie de la connaissance visant à stimuler la croissance économique à long terme, qui devrait être davantage tirée par les secteurs riches en connaissances, ce que la stratégie de développement basée sur l'économie de la connaissance positionne comme Les objectifs suivants (ITCEQ 2012):

- Accélérer la croissance économique à une échelle supérieure à 7%/an ;
- Accroître la proportion des investissements dans les domaines à fort contenu de connaissances par rapport au capital d'investissement total;
- Renforcer la compétitivité de l'économie par une politique de recherche et développement adéquate ;

 Réduire le chômage, en particulier chez les diplômés universitaires. Cette stratégie s'appuie sur un système d'innovation global et dynamique qui saura accompagner la croissance à long terme et permettre la création d'une politique locale de technologies, de recherche scientifique et d'innovation technologique dans les années à venir grâce à une structure de dynamisation de la recherche et sa contribution aux priorités. le positionnement de la filière et le partenariat entre le centre de recherche et le secteur de la production. Enfin, la croissance économique devrait profiter des externalités positives qui découleront de la mise en place de parcs technologiques dans plusieurs régions du pays.

Le renforcement de la contribution du secteur privé pour investir dans les secteurs innovants était consolidé notamment à travers la mise en œuvre d'un ensemble de programmes de mise à niveau (PMN) et programme de modernisation industrielle (PMI) …etc, ces programmes sont destinés à améliorer la compétitivité des entreprises, le développement d'un tissu de PME opérant dans les services et les TIC, ainsi que par l'amélioration de l'environnement des affaires. En

outre, la promotion des exportations des produits et des services TIC devra en effet améliorer l'équilibre des paiements courants de la Tunisie et renforcer la compétitivité de l'économie.

Les actions et les mesures menaient dans ce cadre sont axées principalement aux points suivants (ITCEQ 2012):

- **Education et formation**
- **Enseignement supérieur:** Recherche et innovation
- **Technologie de l'information et de la communication :** L'informatique ; La télécommunication; Industries et services

5.2. L'appréhension de la performance de l'économie du savoir Tunisienne Pré-COVID19

Dans cette partie, l'économie du savoir (Education, Recherche et innovation, TIC) tunisienne sera appréhendée à travers un certain nombre d'indicateurs, et ce dans une optique de comparaison internationale.

5.2.1. Education

L'appréciation sera marquée sur trois principaux d'indicateurs, à savoir, les indicateurs suivants :

A. Proportion des redoublant en primaire:

Afin d'évaluer la performance de la Tunisie en matière d'éducation nous avons choisis d'exposer l'indicateur du pourcentage des redoublant en primaire, c'est dans l'optique d'estimer la qualité des programme d'enseignement pour cette catégorie d'enfants moins de 15 ans, ici on constate que la Tunisie compte près de 0% de redoublants en primaire mieux même que celui enregistré en Espagne avec près de 3,5%, contrairement qu'en Algérie qui compte près de 7,33% qui reste trop élevé avec aussi le Maroc.

B. Proportion de la population illettrée

Toutefois, la Tunisie et l'Algérie enregistrent des performances (19.79) et (18) respectivement, ces performances restent en deçà des

performances observées pour les pays membres de l'OCDE, et meilleures que celles du Maroc (30.58).

5.2.2. Recherche et innovation

La performance de la Tunisie en matière recherche et innovation est appréhendée à travers :

A. L'indicateur standard DIRD/PIB

La dépense intérieure de recherche et développement (DIRD) correspond aux travaux de recherche et développement (RandD) réalisés sur le territoire national. Quelle que soit l'origine des fonds, une partie de la DIRD est réalisée par les administrations publiques, le reste est réalisé par des entreprises privées, il comprend les dépenses courantes et d'investissement (INSEE, 2006).

En effet, entre (2000-2009) le pourcentage DIRD/PIB est passé de (0.46) à (1.21) en 2009. (92% d'augmentation entre 2001-2005). Tandis que Cette proportion reste en deçà de celles enregistrées en Finlande et la Corée, elle reste toujours trop élevée par rapport à la moyenne en Algérie qui est moins de **0.25%** selon le rapport de l'UNESO (Unesco, 2017). En outre, pour la période (2010-2016) on constate une détérioration pour cet indice qui peut être due à une baisse du PIB pour divers raisons d'instabilité politico-économiques, car on constate une baisse du PIB passant de 44,051 milliard dollar à 39,95 milliard dollar en 2017 (Banque mondiale, 2018).

B. Chercheurs par million d'habitants

L'Algérie avec 480 chercheurs par million d'habitant- un chiffre très étonnant- est très loin même au niveau du continent africain (DGRSDT, 2017). Or, la moyenne de chercheurs par millions d'habitants dans le monde en 2007 était de 1080. La Tunisie semble dans la bonne voie avec une moyenne de 1787 ceci est quatre fois supérieure à celle en Algérie, ainsi qu'en Maroc, avec 480 et 910 respectivement.

5.2.3. L'accès aux TIC

L'accès aux TIC s'entend à travers un certain nombre d'indicateurs « Standards » liés au nombre de lignes téléphoniques fixes, au nombre d'abonnés au réseau de téléphonie mobile, au nombre d'internautes, etc.

En analysant les indicateurs de performance pour l'an 2017 du ICT et ITU (2017) on s'aperçoit que la Tunisie relève d'une performance moyenne en deçà des pays émergents, en particulier pour l'indicateur (lignes téléphoniques fixes), Cependant ces résultats demeurent supérieurs à celles de l'Algérie.

6. L'impact des secteurs en ES sur l'économie après le X^{eme} plan

La structure de l'économie tunisienne a été historiquement largement basée sur les services traditionnels (Commerce, Tourisme, Transport) et les secteurs manufacturiers sous-traités (THC et pièces automobiles) à sa limite. En effet, cela n'a pas permis à la Tunisie d'atteindre des taux de croissance capables d'améliorer le niveau de vie des populations et de réduire le chômage, notamment chez les jeunes diplômés. Le passage vers une économie du savoir devrait assurer cette croissance à long terme, dans la suite nous allons tenter d'apprécier son impact sur : la croissance ; commerce extérieur, emploi et ceci en premier lieu pour la période qui suit le X^{eme} plan, à savoir la période (2005-2010), puis pour la période 2011 jusqu'aux scénarios du développement prospectives (2025).

6.1. La croissance économique

Selon le rapport annuel de l'économie du savoir ITCEQ (2012), la Tunisie a enregistré pendant la période (2005-2010) une croissance annuelle de 4.7%, essentiellement tirée par : Secteurs de communications (14.8% croissance annuelle), industries mécaniques et électriques (IME) avec (13.1%) et les services financiers (8.3%). Cette croissance a été réalisée aux dépens des secteurs de l'agriculture (1.4%) et du THC (Travaux Hydrocarbures) (1%).

Du point de vue de la structure du PIB, de 2005 à 2010, la proportion de certaines activités classées premières dans la grille de l'économie du savoir a augmenté dans le PIB. Les activités financières (3,9% du PIB

en 2010, 3,3% en 2005), les communications (6,2% du PIB en 2010, 3,9% en 2005), les services aux entreprises (1,7% du PIB en 2010, 1,3% en 2005) %) notamment. 2005), l'éducation (6,1 % du PIB en 2010 contre 5,5 % en 2005) et la santé (2,8 % du PIB en 2010 contre 2,5 % en 2005) (ITCEQ, 2012).

6.2. Commerce extérieur :

Concernant les exportations de produits manufacturés tunisiens, la part des industries de haute technologie est passée de 2,6% à 10,2% entre 2001 et 2010. La part des industries de moyenne et haute technologie est passée de 27,2 % à 37,7 %. En revanche, la part des industries de faible technologie a diminué, passant de 62,1 % en 2001 à 38,9 % en 2010 (ITCEQ (2012).

Les produits des TIC continuent d'être une composante majeure du commerce extérieur de produits manufacturés. En effet, durant la période 2001-2010, la part de ces produits dans les exportations est passée de 4,3% à 11,4% (ITCEQ, 2012). De même, l'évolution de la structure des importations a révélé l'émergence des produits TIC dont la part dans les importations n'a cessé d'augmenter pour atteindre 11,3% en 2010 contre 8% en 2001 (ITCEQ, 2012).

En outre, les exportations de produits TIC évoluent plus rapidement que les importations, augmentant la couverture (la valeur des importations couverte par les exportations de produits TIC). En conséquence, la couverture des exportations par les importations de produits des TIC a presque doublé entre 2001 et 2010, pour atteindre respectivement 68 % et 37 % (ITCEQ, 2012).

6.3. Emploi :

De ce lequel concerne l'emploi, l'évolution de la partie du PAO (Population Active Occupée) ayant un haut niveau sur la PAO totale qualifie la constatation qui il y a en Tunisie récemment. Ici on constate une augmentation relative pour la réclamation pour la main-d'œuvre qualifiée puisque l'analyse pour l'évolution pour la partie pour la PAO ayant un haut niveau sur la PAO totale assure une augmentation pour la réclamation à cette dernière (ITCEQ,2012). Elle s'est développée en lien étroit avec l'apparition pour certains secteurs de haute technologie

particulièrement dont les services des communications ; les services aux entreprises et les services informatiques. Par nom d'exemple la partie des diplômés haut niveau sur la PAO s'élève respectivement de 2009 de 45,7% pour les postes et télécommunications de 38,5% pour services aux entreprises et de 70,2% aux services informatiques.

A l'exception de la conjoncture des évènements survenus avec ce qu'on appelle le « *printemps arabe* », et aussi à l'ère COVID-19 ,les taux de chômage enregistrés durant la période (2006-2010) mettent en valeur la politique économique fondée sur l'économie du savoir. Avec une moyenne de 12.72%, le chômage en Tunisie avoisine celui enregistré en Algérie (10%) selon le FMI.

Cependant, selon le rapport de la région MENA pour Algérie, les entreprises productives entremetteur pour faute 20% du PIB , dépourvu la proportion annoncée par l' FMI peut pour déduire que l'élaboration d'emplois productifs couvre approximativement 25% de la croissance à la population active les autres créations étant immédiatement emplois de rentes d'hydrocarbures reflétant une économie artificielle (ITCEQ,2012).

7. Le profil de l'économie Tunisienne jusqu'à l'an 2025

Bien que le secteur des technologies de l'information et de la communication (TIC) ait connu une croissance régulière au cours de la dernière décennie, il a cependant connu une stagnation sur la période de 5 ans (2011-2015), ceci revient principalement aux conjonctures d'instabilité (insécurité et changements politico-économiques) marquées durant cette période (ITES,2016), ainsi la grave crise économique provoquée par l'arrivée du COVID-19. Ainsi, à ce stade la Tunisie prévoyait une stratégie de croissance et du développement économique jusqu'au l'an 2025 nommée: "***L'INITIATIVE NATIONALE 4.0***" avec 10 plans d'action qui viseront un éventuel développement de l'économie.

Tous indicateurs de l'économie du savoir présentés ci-avant ainsi prévues pour la période (2016- 2025) avant l'arrivée de la pandémie COVID-19, mais quand-même peuvent être récapitulés ainsi que d'autre indicateurs secondaires dans le tableau suivant:

Tableau N°1: Indicateurs pour orientations stratégiques du secteur TIC

		2005	2010	2015	2020	2025
Impact économique						
	Valeur Ajoutée prix constants MD	1848	2885	3921	5400	8250
	Croissance annuelle (moyenne période)	21,5% (2001-2005)	9,4% (2006-2010)	6,8% (2011-2015)	6,7% (2016-2020)	8,8% (2021-2025)
	Exportations du Numérique MD	316	792	907	4000	9000
	Part des exportations (moyenne période)	1,7% (2001-2005)	2,6% (2006-2010)	2,65% (2011-2015)	8,5%	11,8%
	Nombre d'emplois cumulés crées dans le Numérique		7 660	11 000	50 000	120 000
Accès						
	Taux de Pénétration Haut débit Fixe pour 100 hab.	0,17%	4,54%	4,34%	9%	10%
	Taux de Pénétration Haut débit Mobile pour 100 hab.		0,9%	11,3%	60%	90%
	Taux de pénétration Très haut débit		0,05%	0,30%	5%	10%
	Taux d'équipement en ordinateur		13%	23%	60%	90%
Usages						
	% des ménages ayant accès à internet	2,13%	11,4%	35%	60%	90%
	% des individus utilisant internet	9,66%	36,80%	48,52%	70%	80%
	Taux d'Usage internet dans l'administration		20,2%	36,5%	65%	85%
	Nombre de sites de Commerce électronique	200	300	760	1400	2000
	Présence dans les market-places mondiaux			2000	12000	22000
Positionnement de la Tunisie						
	Networked Readiness Index (NRI) du WEF		50ème(2012)	81ème	45ème	40ème

Source: inspiré de (ITES, 2016)

D'après le tableau ci-dessus on constate une évolution au sens positif des divers indicateurs pour les orientations stratégiques du secteur TIC, ici on note particulièrement la contribution du secteur TIC dans les exportations, cette contribution devrait passer de 10% en 2010 jusqu'à 50% en 2025. En outre, cette orientation devrait significativement remédier aux difficultés du chômage ainsi celles de la croissance du PIB notamment pour le quinquennal 2011-2015.

En effet, cette initiative d'évolution dans les TIC est concrétisée selon divers orientations à savoir: La mise en place d'une plateforme d'ouverture numérique pour le secteur public '**Smrat Gov 2020'** ; Intégration digitale (Open Data & Open Service); Transformation digitale des entreprises (Numérique dans la chaine de valeur); devenir

un hub dans le Near-shoring; Soutenir l'innovation; Hisser les infrastructures et les services de haut débit (clusters de services et d'innovations digitales).

7.Conclusion :

Pour conclure, les résultats des statistiques représentées avant l'ère COVID et les analyses effectuées lors de ce travail attestent la progression notable de la Tunisie même à un rythme modéré vers une économie fondée sur le savoir, une performance sur plusieurs dimensions assez proche de celles de la Turquie (pays émergent) et aussi meilleure de celles en Afrique, de même attestent l'inefficacité de la politique économique de l'Algérie qui ne semble pas encore remise en cause en vue de poser les véritables piliers d'une économie du savoir, à savoir ; la diffusion des TIC ; l'Education ; la R&D et surtout l'innovation car l'impact est nettement significatif que d'autres expériences et performances qui l'atteste. En Algérie c'est plutôt plus important et indispensable de tourner vers ces pratiques vue la chute de recettes de la fiscalité surtout pétrolière due à la baisse des prix du baril dans le marché international, une situation qui persiste et semble de s'aggraver surtout durant la pandémie COVID alarmant les pouvoirs publics pour la nécessité d'un tel changement.

En Algérie, on ne peut juger la progression vers une économie de savoir qu'après lever le constat positif notamment, la transformation du système productif avec l'émergence des secteurs à contenu en savoir dans l'activité de production et des produits de haute technologie et des produits TIC dans le commerce. Ici il suffit seulement de rappeler que les exportations hors hydrocarbures ne représentent en 2017 qu'environs 5,46 % de l'ensemble, avec une dominance de (50% : *huiles et autres produits provenant de la distillation des goudrons*) (DGD, 2017).

8.Listes bibliographiques :

Articles:

- Barro et Lee (2010), Barro, Robert and Jong-Wha Lee, *"A New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950-2010."* NBER Working Paper No. 15902
- Cherchem Mohamed, (2001) « *L'innovation dans les services comme un pilier de l'économie fondée sur la connaissance* »,Revue des sciences de gestion, 1-2 (n°247-248), pp. 29-37.
- DGRSDT(2017), Etat des Lieux de la Recherche Scientifique et Le programme d la dgrsdt pour l'année 2018: http://www.dgrsdt.dz/DG/Etat-Lieux-RS-programme-DGRSDT-2018.pdf
- EIB (2010). 7ème conférence FEMIP Tunis 2010: www.eib.org/attachments/general/.../femip_programme_tunis_fr.pdf
- INSEE (2006), Dossier innovation et nouveau technologies des entreprises Françaises, paris, France, 2006, pp. 69-96.
- Lamiri Abdelhak, (a2011) « *La thérapie keynésienne et l'économie Algérienne* », El Watan, journal quotidien.
- Lamiri Abdelhak (b2011) *« Comment lire les performances de notre économie* », El Watan, journal quotidien.
- Léné Alaxendre, (2005) « *L'éducation, la formation et l'économie de la connaissance : approches économiques* », Revue éducation et Sociétés, Vol 06, N° 15,pp. 91-103.
- OCDE (1996), Organisation de coopération et de Développement Economique, *L'économie fondée sur le savoir,* 75775 Paris 16, France.
- PSUE, (2009). Présidence Suédoise de l'union Européenne, « *The knowledge Triangle shaping the future of Europe* », Colloque internationl, 31 Aout – 02 septembre 2009, Gothenburg, Sweden. Cité dans : http://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89conomie_du_savoir
- Rispal Cécile, (2009) « *L'innovation et l'économie de la connaissance favorisent elles la croissance ?, Conférence d'économie M.Bittner ;Croissance et progrès technique ,N°06,*.
- WEF (2016), « *The global Technology information report: Living in a hyperconnected world* », Forum mondiale de l'économie et, Genève,. www3.weforum.org/docs/GITR2016/WEF_GITR_Full_Report.pdf

Rapports:

- Boyer Rober et Didier Michel (2008), *Innovation et croissance*, Rapport Conseil d'analyses économiques.
- Banque mondiale, (2018). Taux d'alphabétisation total des adultes (% des personnes âgées de 15 ans et plus), statistiques de la banque mondiale : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.CD

- Banque mondiale, (2018). PIB en pourcentages de la Tunisie, statistiques de la banque mondiale : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SE.ADT.LITR.ZS
- DGD (2012), « Statistiques *du commerce extérieur de l'Algérie* », rapport id de la Direction Générale de la Douane, 2012.
- FMI (2018). Bulletin de l'économie Algérienne jusqu'à l'an 2018. Rapport Fond International Monétaire.
- FMI (2020), " *Analyse rapide de l'impact soci-économique Algérienne du COVID*", Rapport Fond International Monétaire.
- Iqraa (2017). Population Habitants en Algérie : http://www.iqraa.dz/Index_fichiers/Page506.htm
- Institut nationale des statistiques INS (2010). Données pour l'emploi de l'office nationale des statistiques –Tunisie 2010 : http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/tec-newform-51-web%20%281%29.pdf
- ITCEQ (2012), rapport annuel sur *l'économie du savoir*, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, Tunisie, juillet 2012.
- ITES (2016). Les fondements de la croissance et du développement économique. Rapport complet: http://www.onagri.nat.tn/uploads/Etudes/Rapport-final-economique-Tunisie-2025-28-aout-2017.pdf
- Knoema (2017). Knowledge Economy Index. World ranking : https://knoema.com/onllghg/knowledge-economy-index
- MDIPI (2018). Bulletin ministère de l'industrie et des mines N°33 novembre: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_33.pdf
- Office nationale des statistiques (ONS). (2017). Indicateurs de l'économie Algérienne : www.ons.dz
- UIT (2017), ICT development Index, *mesurer la société de l'information*, Genève, Suisse: https://www.itu.int/net4/itu-d/idi/2017/index.html
- UNESCO (2011), investissements *mondiaux en R&D*, bulletin d'information de ISU, N°15.
- UNESCO (2017), Dépenses consacrées à la recherche et au développement (R-D) en pourcentage du PIB : http://uis.unesco.org/fr/news/la-publication-de-donnees-r-d
- UNDP (2018). E-government study 2018. Report: https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2018

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:6./ N°1 /April 2022, *PP546-558*

Opportunism and the nature of economic relationships

الانتهازية و طبيعة العلاقات الاقتصادية

***Dr. NEMMICHE Khadidja**
University Centre of Maghnia
khadidjanemmiche@gmail.com

NEMMICHE Houria
University of Mustapha Stambouli
nemiche.houria@univ-mascara.dz

***Received**:30/12/2021* ***Accepted:**27/04/2022* ***Published:** 30/04/2022*

Abstract :
Using a conceptual approach, this paper aims to focus on the main origins that allow an economic party to behave in an opportunistic way by giving rise to an organizational coexistence of three contract structures linking the firm with external economic actors. The results suggest that the choice of one of the three forms of the contract depends on the level of opportunism that may be perceived; and this to surround such behavior.
Keywords: Opportunism; Uncertainty; Economic relationships; Contract; Organizational Governance.
Jel Classification Codes : D21, D23, L24.

Résumé:

En utilisant une approchant conceptuelle, ce papier vise à se concentrer sur les principaux origines qui permettent à une partie économique de se comporter de manière opportuniste en donnant naissance à une coexistence organisationnelle de trois structures du contrat liant la firme à des acteurs économiques externes. Les résultats suggèrent que le choix d'une forme parmi les trois autres formes du contrat dépend du niveau de l'opportunisme éventuellement perçu, et ce pour cerner un tel comportement.
Mots clés : Opportunisme; Incertitude; Relations Economiques; Contrat; Gouvernance Organisationnelle.
JEL classification: D21, D23, L24.

**Corresponding author:*

1. Introduction.

In the economic literature, three modes of resource coordination allow different parties to meet their own needs. For a so-called client firm, the appearance of a new endogenous requirement leads to a balancing of three different solutions in terms of their form, application and longevity (Ménard, 2004; Huo et al., 2018). The first solution remains the most traditional recourse. This is the Insourcing of a transaction to serve internal needs. The firm entrusts the management of this transaction to internal departments within its internal organizational boundaries. However, the second option is the market structure. In this context, the client firm turns to anonymous parties who offer their services and/or products in the market. On the other hand, the solution introduced late in the economic sphere refers to inter-firm cooperation. This hybrid governance structure refers to a cooperative relationship that joins the client firm with legally independent external firms (Dogerlioglu, 2012).

Various factors have been cited in the literature as determinants of the most appropriate form to be chosen. Opportunism is one such factor. For several decades, behaving in an illegal manner with the other party has led to ex-ante and ex-post dysfunction in the relationship (Nemmiche et al., 2014; Huo et al., 2018). Opportunism is one of the pillars of transaction costs theory. With his famous theory, Williamson introduced the new concept of economic opportunism, building on earlier contributions that somehow introduced the notion of the economic agent as an altruistic person seeking to maximize his personal utility at the expense of the other pole (Williamson, 1993b, 2010; Doganoglu and Inceoglu, 2020).

Admittedly, opportunism is seen as a major source of transaction costs. From the perspective of seeking to reduce overall costs by reducing transaction costs, an appreciation of opportunism thus becomes essential before moving towards one governance structure or another. This paper will broaden the impact that opportunism has on determining the relational nature of the client firm's relationship with other parties.

The purpose of this paper is to answer the following question:

Is there a relationship between opportunism and the nature of the contract chosen by the client firm?

So, we will formulate our hypothesis as follows:

There is a relationship between opportunism and the form of the contract chosen by the client firm.

To do this, the conceptual approach discussed in this paper seeks to link opportunism with the nature of the contract chosen in relation to the governance structure that provides a limiting framework for such illegal behavior.

2. The Theoretical Rationale for Economic Opportunism

After having considered for a long time the economic agent as a homo-economicus possessing perfect or pure rationality in a supposedly certain environment in which information is freely transmitted without incurring costs, work such as that carried out by Knight (1921), Simon (1951), Coase (1937), Alchian and Woodward (1988) and Williamson (1991, 1993a, 1993b) has led to the emergence of new concepts historically neglected by researchers. The introduction of the notion of uncertainty and limited rationality allowed Williamson to give a behavioral interpretation based on the notion of transactions costs (Williamson, 1979).

As for Knight's contribution, the author distinguishes between two very similar and often confused concepts: risk and uncertainty has given rise to an economic applicability of what is called external and internal uncertainty. Knight (1921) considers risk to be a situation in which agents know in advance all probable outcomes. Uncertainty, however, is a situation in which agents cannot conceive in advance of all probable outcomes. Following the work of Knight (1927), uncertainty has become a widely debated topic of analysis (Williamson, 2010). The concept of uncertainty is briefly quoted in Coase (1937). The existence of the firm and the issue of internalizing certain transactions may be partly due to uncertainty in the market. This Coasian suggestion subsequently made uncertainty one of the main criteria for choosing between using the firm or the market.

In a broad sense, three sources of uncertainty have been identified. These include the lack of information relevant to decision making, information overload and difficulty in selecting information, and ambiguity of available information i. e. the difficulty of interpreting this information effectively. Subsequently, changes in the environment are seen as another major source of uncertainty, especially with the increasingly rapid and unpredictable evolution of

actors'; actions in the firm's environment (Arrow, 1969). For his part, Simon (1951, 1991), contrary to neoclassical theory, considers that the human mind has a very limited capacity to formulate and solve complex problems. According to the author (1957, p. 198): "The capacity of the human mind for formulating and solving complex problems is very small compared with the size of problems whose solution is required for objectively rational behavior in the real world". The author sees that, unlike the hypothesis of substantial rationality of homo-economicus proposed by neoclassical theory, agents possess a procedural or limited rationality because they stop their search once they find a satisfactory and not an optimal solution [1] This is why we sometimes speak of satisfying and not maximizing and preferable and not optimal (Williamson, 1991). According to Simon, a so-called organizational man has partial information and is there fore characterized by a behavior of simple satisfaction (Mahoney, 2005).

In his famous article: The theory of the firm, Coase (1937) was able to criticize and put a slice for neoclassical analysis. Coase (1937) initially sought to explain the coexistence of two economic poles: the firm and the market. Hence, the author has introduced the new concept of transaction costs, which has not occurred before. For Coase (1937, p. 390): "The main reason why it is profitable to establish a firm would seem to be that there is a cost of using the price Mechanism". This Coasian contribution considerably changed the theoretical spirit of the economy deployed at that time. On the one hand, the market/hierarchy dichotomy imposed itself as an organizational dualism allowing a firm to satisfy its different needs. On the other hand, the new concept of transaction costs becomes a main analysis center for different target flows that appear later.

In the line with Coase (1937), Williamson, in the course of his work, aimed to reintroduce the problem of the shifting boundaries between firm and market. Williamson put transaction costs into his analysis centre, which allowed it to establish a new economic approach called transaction costs theory. In recent decades, this theory has remained an unrivalled theoretical basis to which researchers often refer in

[1]The concept limited does not come back to the irrational sense, but to the sense that individuals do not have all the information to make a purely rational choice by considering all possible solutions.

order to provide a framework for the organizational choices of firms. For Williamson, the nature of the economic agent (opportunism and limited rationality) and the nature of the transaction (asset specificity, uncertainty and frequency) are those that determine the level of transaction costs and therefore the choice of one of the three governance structures after the introduction of a hybrid form of economic relations called inter-firm cooperation.

The individual according to Williamson is inherently opportunistic. This behavior is defined as: "a deep condition of self-interest seeking that contemplates guile" (Williamson, 1988, p. 68). This human nature is reflected in the attempt to maximize self-interest through behaviors such as lying, deception and non-disclosure of information. Williamson (1981) considers that the highest level of self-interest is opportunism and the lowest level refers to the fact that one of the parties will not be aware of the poor performance of the contract. When an economic agent attempts to engage in opportunistic behavior, it will conceal and only partially reveal the information it possesses. This may reveal distorted or falsified information about his abilities, preferences or intentions. An informational imbalance is therefore emerging between the two contracting parties (Nemmiche et al., 2014).

Referring to Williamson, Alchian and Woodward (1988) were able to draw out two forms in which opportunistic behavior can occur. The first is possibly observed before the transaction is completed. Under the name of adverse selection, this pre-contractual or ex-ante opportunism corresponds precisely to cheating prior to the signing of the contract. For Akerlof (1970), ex-ante opportunistic behavior is reflected when one of the actors in the relationship takes advantage of the poor knowledge of the other party to sell him a product or service under degraded conditions. However, the second form of opportunism observed after the contract has been awarded is that of post-contractual opportunism, also known as moral hazard. This opportunistic behavior can be observed when the salesperson begins to manage the function entrusted by the client firm. Precisely said, this occurs when a homo-contractor behaves differently from what has been foreseen and anticipated by the other party in the contractual relationship, while assuming that verification of

compliance will be costly due to the incompleteness of the contracts (Koenig, 1993; Wang et al., 2021).

3. Opportunism and the nature of the contractual relationship

In general, Williamson (1991) suggests that opportunism is made possible when the future is uncertain for agents with limited rationality. In this sense, there is a strong positive relationship between opportunism and the duration of the contract between two economic agents. This observation will allow us to deduce that the merchant contract often referred to as a classic contract is less exposed to the threat of such behavioral risk. From this angle, Brousseau (1993) sees this contractual form as the closest to contractual completeness.

To carry out this proposal, two factors are taken into account: the specificity of the product or service for which the firm uses a third party and the duration of the contract. With respect to the first factor, the market has long been the simplest solution for a client firm to offer generic products or services to meet the standard needs of anonymous parties. Therefore, the identification of the parties is negligible. There is little or no uncertainty in this case because the customer can easily choose from the existing offer what is most appropriate in terms of quality and cost, can cancel the purchase procedure, or even resort to another party. The latter is easier when competition is intense between vendors offering similar products (Espino-Rodríguez and Lai, 2014).

As for the second factor, the very short duration of the classical contract means that what a client firm needs is immediately available. Once the firm has reviewed the offer, it may forward it directly to its possession if it deems it appropriate. Furthermore, the seller may in this case neither conceal defects nor promise subsequent improvement. The immediate offer of products or services leaves no room for current or future uncertainty and therefore the scope for opportunistic behavior by the seller becomes extremely limited.

With regard to the second form of contract, which is the contract of employment or subordination, the latter leaves only marginal area

for behavioral freedom that could give rise to opportunism. This is because the subordination contract, although sometimes very long, is very complex. This complexity arises mainly through the implementation of a good number of contractual clauses read and accepted by the primary manager of a firm and the new employee (Simon, 1951). This contractual form narrows the possibility of the emergence of economic opportunism. The monitoring and surveillance procedures followed by the responsible party provide an extremely narrow field of freedom, which identifies the other party's ability to become opportunistic (Frank and Henderson, 1992).

The last form of contract is the neoclassical contract; a contract associated with medium or long-term relationships between two legally independent parties. It is a hybrid form of organizational relationships that brings together a party called the client and a party called the provider when talking about services and the supplier when talking about products. It is in this type of contract that economic opportunism is well illustrated. Certainly, this particular form of economic relations reflects the place of origin of opportunism. The neoclassical contract is an important object of analysis addressed by researchers who put opportunism at the centre of their studies. In this context, the example of the contract between General Motors and Fisher Body in 1926 remains a basic reference for the authors to clearly reveal the negative impact of opportunism on the adoption of inter-firm cooperation[2]

The question that then arises is to question this strong relationship between the neoclassical contract and opportunism. The answer simply comes down to the duration of such a contract, which adds to the uncertainty, and the nature of the transaction for which the firm is using a dual cooperation. To be precise, the neoclassical contract usually runs for an almost long period of time. This contractual period is likely to be characterized by considerable endogenous as well as exogenous uncertainty (Tirole, 1999; Thu Tran et al., 2021). Indeed, this contractual incompleteness leaves more and more opportunity for behavioral opportunism. Although contracting

[2]The opportunism exercised by Fisher Body as a supplier during the execution of the subcontract led to a reorientation of the strategy followed by General Motors by reinternalizing the metal body production function ((Ménard and Shirley, 2008).

parties always seek to diversify contractual clauses and strengthen their completeness before the contract is signed, they will never be able to cover all possible scenarios. The neo-classical contract remains inherently incomplete and will never be complete[3] Change of any kind produced in the external environment of firms has a decisive impact not only on the client firm or the function entrusted to a third party, but also on the other party responsible for managing that function. The occurrence of an unforeseen change after the conclusion of the contract obliges both parties to renegotiate it to incorporate it, which leans the profit towards the provider. The latter can easily take illegal advantage of the contractual relationship either by increasing his monetary profit or through deterioration in quality that is difficult for the customer firm to appreciate (Conner and Prahalad, 1996).

As to the nature of the transaction carried out in the form of inter-firm cooperation, it is fair to say that this organizational form is associated with transactions with considerable specificity. In other words, the assets deployed to manage this function have a high specificity based on what is required by the client firm (Williamson, 1991, 1993a). However, the client firm is obliged to use the hybrid form for certain requirements when the market fails to satisfy them and when it does not have the resources to manage the function within its borders (Gulbrandsen and Sandvik, 2009). From then on, the neoclassical contract becomes the only solution through which the firm meets its own needs. The provider sees from him that the firm needs his services and that it is unable to change him, especially in a monopoly or weak competition situation. In this case, it guarantees the longevity of the contract even if the other party engages in opportunistic behavior (Anderson et al., 2000; Thu Tran et al., 2021).

4. Results and discussion

It is fair to say that the degree of potential for opportunistic behavior is increased in a co-operative relationship between firms. The long duration of the contract between the client firm and its provider gives rise to altruistic attempts to maximize personal utility at the expense

[3] The concept of the incomplete contract is emphasized by Williamson (1975, 1985) and then taken up and developed mainly by Grossman and Hart (1986) and Hart and Moore (1988).

of others. The decision-making interdependence between the two economic poles and the informational imbalance between them - generally leaning towards the provider holding the information- creates a framework of behavioral freedom to behave in an opportunistic manner. In contrast to the hybrid structure of economic relations, the very short duration of the market contract, in which the identification of the parties often remains negligible, narrows the possibility that the other party will be opportunistic. This is why the market contract is the closest to contractual completeness, which remains an imaginary situation for economists.

For its part, the hierarchical structure that surrounds a set of endogenous relationships within firm boundaries identifies illegal behavior by parties belonging to the same firm. Even if the employment contract is very long in comparison with the other two governance structures, but the complexity of the contractual clauses and the sphere of voluntary subordination and unilateral decision-making rule out any kind of illegal behavior that could take place on the part of each of the contracting parties, i. e. the superior and the subordinate.

Indeed, the hypothesis that suggests the existence of a relationship between opportunism and the preferred contractual form for a client firm is confirmed. Opportunism has a major effect on the choice of organizational form based on the form of the contract that identifies such behavior.

The following table summarizes the main results indicated in this research.

Table: **The form of the relationship between opportunism and the nature of the contract and the governance structure chosen.**

		Opportunism			
	Nature of contract	Uncertainty	Decisional nature	Information unbalance	
Market	Classic	Weak	Unilateral	Weak	Weak
Hierarchy	Subordination	Weak	Unilateral	Weak	Weak
Cooperation	Neoclassic	Strong	Unilateral	Strong	Strong

Source: according to the authors

5. Conclusion

It is necessary to say that economic opportunism can never be avoided. The contractual incompleteness that gives rise to such behavior is the immediate consequence of uncertainty. In this sense, primitive economic analyses aimed at giving a rational interpretation to the decisions taken by firms have somehow neglected uncertainty as an intractable constraint. The reality of the existence of the said uncertainty not only complicates relations with others, but also has a decisive effect on the organizational choices of firms. In this context, and given that uncertainty is a function of the duration of the contract between two homo-contractors, opportunism often becomes an embarrassment that hinders firms from using one of the forms of inter-firm cooperation.

In fact, we really see that many firms avoid the hybrid organizational solution simply because they do not consider the other contracting party to be absolutely trustworthy. Therefore, the advantages produced by a collaboration between two economic parties in the form of sub-contracting, outsourcing, mergers and acquisitions, etc., can be exploited to the full. Only partially encourage the use of such inter-firm cooperation strategies. Opportunism is therefore a behavior expected or even expected by the client firm. As a result, opportunism is unquestionably becoming one of the main reasons for a strong substitutability between the three organizational forms: the market, the firm, and inter-firm cooperation.

6. Bibliography List:

Akerlof G., (1970), "*The Market for 'Lemons': Qualitative Uncertainty and the Market Mechanism*", in Quarterly Journal of Economics, USA, Vol. 84, pp.488-500.

Alchian A., Woodward S. (1988). "*The firm is dead; long live the firm, A review of Oliver E. Williamson's The economic institutions of capitalism*", in Journal of Economic Literature, USA, Vol. 26, No.1, pp.65-79.

Anderson S.W, Glenn D., Sedatole K.L., (2000), "*Sourcing parts of complex products: evidence on transactions costs, high-powered incentives and ex-post opportunism*", Accounting, in Organizations and Society, Vol.25, pp723-749.

Arrow K., (1969), "*The Organization of Economic Activity, in The Analysis and Evaluation of Public Expenditure: The PPB System*", in Joint Economic Committee, 91st Congress, Washington, USA, pp.59-73.

Brousseau E., (1993), « *Les théories des contrats: une revue* », in Revue d'Economie Politique, France, Vol.103, No.1, pp.1-82.

Coase, R., (1937), "*The nature of the firm*",in Economica, France, Vol.4, pp.386-405.

Conner K., Prahalad C. K., (1996), "A Resource-Based Theory of the Firm: Knowledge Versus Opportunism", in Organization Science, USA, Vol.7, n.5, , pp. 477-501.

Doganoglu T., Inceoglu F. (2020), "Buyback contracts to solve upstream opportunism", European Journal of Operational Research, Vol. 287, pp. 875–884.

Dogerlioglu O., (2012), "*Outsourcing versus in-house: A modular organization perspective*", in The Journal of International Management Studies, USA, Vol.7, n.1, pp. 22-30.

Espino-Rodríguez T., Lai P.C., (2014), "*Activity outsourcing and competitive strategy in the hotel industry The moderator role of asset specificity*", in International Journal of Hospitality Management, USA, Vol.42, pp.9-19.

Frank S. D., Henderson D. R., (1992), "*Transaction Costs as Determinants of Vertical Coordination in the U.S. Food Industries*", in American Journal of Agricultural Economics, USA, Vol. 74, No.4, pp. 941-950.

Gulbrandsen B., Sandvik K., Haugland S.A., (2009), "*Antecedents of vertical integration: Transaction cost economics and resource-based*

explanations", in Journal of Purchasing & Supply Management, USA, Vol.15, pp.89-102.
Huo B., Ye Y., Zhao X., Wei J., Hua Z., (2018), "Environmental uncertainty, specific assets, and opportunism in 3PL relationships: A transaction cost economics perspective", International Journal of Production Economics, Vol. 203, pp.154–163.
Klein B., (2000), "*Fisher-GM and the nature of the firm*", in Journal of Law and Economics, USA, Vol.14, pp.105-141.
Koenig G., (1993), .*Les théories de la firme*, in Economica Gestion Poche, France.
Mahoney, J. T., (2005), *Economic Foundations of Strategy*, Thousand Oaks: Sage, USA.
Menard K., (2004), "*The Economics of Hybrid Organizations*", in Journal of Institutional and Theoretical Economics, Germany, Vol.160, pp.345-376.
Ménard C., Shirley M., (2008, *Handbook of new institutional economics*, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany.
Nemmiche K., Bendiabdellah A., Mohammed Belbachir A., (2014), « *Le déséquilibre informationnel de la relation inter-organisationnelle : Cas des solutions SaaS* », in Revue Performance des entreprises Algérienne, Algérie, N.06. pp.55-64.
Simon H. A., (1951), "*A Formal Theory of the Employment Relationship*", in Econometrica, USA, Vol.19, No.3, pp.293-305.
Simon H. A., (1991), "*Organizations and markets*", in The journal of economic perspective, USA, Vol.7, No.12, pp.25-44.
Thu Tran P. N., Gorton M., Lemke F., (2021), "When supplier development initiatives fail: Identifying the causes of opportunism and unexpected outcomes", Journal of Business Research, Vol. 127 pp.277–289.
Tirole J., (1999), "*Incomplete Contracts: Where Do We Stand?*" in Econometrica, USA, Vol.67, No.4, pp.741-781.
Wang Y., Liang H., Yang N., Sun S., (2021), "How contract enforcement reduces opportunism? The paradoxical moderating effect of interfirm guanxi", Industrial Marketing Management, Vol. 97, pp. 115–125.
Williamson O., (1981), "*The Economics of Organization: The Transaction Cost Approach*", in American Journal of Sociology, USA, Vol.87, pp. 548-577.

Williamson O., (1988), "*The Logic of Economic Organization*", in Journal of Law, Economics, & Organization, USA, Vol. 4, n.1, pp.65-93.
Williamson O., (1991), "*Strategizing, Economizing, and Economic Organization*", in Strategic Management Journal, USA, Vol.12, pp. 75-94.
Williamson O., (1993a), "*Transaction Cost Economics and Organization Theory*", in Industrial and Corporate Change, England, Vol. 2, No.2, pp.107-156.
Williamson O., (1993b), "*Transaction Cost Economics Meets Posnerian Law and Economics*", in Journal of Institutional and Theoretical Economics, USA, Vol.149, pp. 99-118.
Williamson O., (2010), "*Transaction Cost Economics: The Natural Progression*", in American Economic Review, USA, Vol.100, pp.673-690.